



جامعة وهران 2 محمد بن احمد

كلية الحقوق والعلوم السياسية

أطروحة

للحصول على شهادة دكتوراه

في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

السياسة الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

مقدمة ومناقشة علناً من طرف

الطالب: بلماحي محمد

أمام لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
حداد محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	رئيساً
صافو محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	مشرفاً ومقرراً
محوز عمر	أستاذ محاضر أ	جامعة وهران 2	مناقشاً
عياد محمد سمير	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مناقشاً
ميلود ولد الصديق	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	مناقشاً
حمو بوعلام	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	مناقشاً

السنة: 2025/2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و تقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه تيسرت الصعاب. اللهم لك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، على ما مننت به عليّ من عون وتوفيق لإنجاز هذا العمل المتواضع.

تعبيراً عن عميق الامتنان، ووفاءً لسنة نبينا الكريم صلى الله عليه وسلم في شكر أهل الفضل، أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور "صافو محمد" على تفضله بالإشراف على هذا العمل. لقد كان قبوله وتوجيهه العلمي الدقيق، وإمدادي بملاحظاته القيمة، ركيزة أساسية في تجاوز التحديات وإنجاز هذا البحث. أسأل الله له التوفيق والجزاء الأوفى.

كما أتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام على تفضّلهم بتقييم هذا العمل وإثرائه بملاحظاتهم القيمة.

وأتوجه بالشكر الجزيل إلى أساتذتي الأفاضل الذين كان لهم الفضل الأكبر في تكويني العلمي والبحثي، والذين أناروا لي طريق العلم والمعرفة. جزاهم الله عنا خير الجزاء.

إهداء

بفيض من التقدير والامتنان، أستهل هذا العمل بإهداء خاص إلى روح فقيد العلم والمعرفة، الأستاذ الدكتور "عبد العزيز بن طرمول"، الذي كانت بدايات إشرافه على هذا البحث بمثابة النبراس الذي أضاء لي أولى خطوات هذا الطريق العلمي، تاركًا في نفسي أثرًا عميقًا سيظل محفورًا في ذاكرتي.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى من غرسا في روحي بذرة العلم والأخلاق، وأضاءا لي دروب الحياة بنور الصبر والإصرار:

والدي الكريم، يا سندي وعوني.

والدتي الغالية، يا من ارتوت روحي من معين حبها، وكانت دعواتها نبراسًا أضاء لي طريقي

إلى جدتي العزيزة، رمز البركة والعطاء، أطل الله في عمرها وبارك فيها.

إلى رفيقة دربي وشريكة حياتي، زوجتي الغالية، يا من كان دعمها ومساندتها نورًا أضاء لي عتمة الليالي.

إلى بهجة عمري وثمره فؤادي، بناتي العزيزات.

إلى إخوتي الأعزاء، عضدي وسندي في هذه الحياة.

وأخيرًا، أهدي هذا الجهد المتواضع إلى جميع الزملاء والأصدقاء، وكل من مد لي يد العون وساهم في إنجاز هذا البحث.

يعد الأمن قضية أساسية في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وقد ازداد اهتمام الباحثين بهذا المفهوم في العقدین الأخيرین بسبب التغيرات الكبيرة التي شهدتها الدول على المستويين الداخلي والخارجي. إذ أثرت العولمة بشكل كبير على النظام الدولي وتوزيع القوى فيه، مما انعكس على الأمن القومي للدول، فلم تعد التهديدات الأمنية مقتصرة على الجانب العسكري فقط، بل أصبحت التهديدات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية أكثر وضوحًا، وهذا ما تؤكدته العديد من الدراسات والأمثلة الواقعية.

في هذا السياق تبرز منطقة الساحل الأفريقي خاصة مع بداية الألفية الثالثة، كم منطقة جيوسياسية بالغة الأهمية والممتدة على طول الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى، إذ تشهد الآن تحولات عميقة وتحديات أمنية معقدة. هذا ما جعلها تتحول في السنوات الأخيرة إلى بؤرة للصراعات والنزاعات، وتنامي الجماعات الإرهابية، وتفاقم الأزمات الإنسانية، مما جعلها محط اهتمام دولي وإقليمي.

هذه التحديات الأمنية التي تواجه منطقة الساحل ليست وليدة اللحظة، بل هي نتاج لتراكم عوامل تاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية، تتداخل فيها عوامل داخلية وإقليمية ودولية. وقد ساهمت هشاشة الدول في المنطقة، وتفشي الفقر والبطالة، وتهميش بعض الفئات الاجتماعية، في توفير بيئة خصبة لتنامي الجماعات المتطرفة والإرهابية.

تُعتبر منطقة الساحل الأفريقي ذات أهمية إستراتيجية بالغة بالنسبة لفرنسا، وذلك لعدة أسباب، من أهمها توفرها على موارد طبيعية حيوية، فمناجم اليورانيوم النيجرية، على سبيل المثال، تُعد مصدرًا أساسيًا لتلبية احتياجات المحطات النووية الفرنسية، والتي تقع على مقربة من الحدود النيجرية المالية. هذا الاعتماد على موارد المنطقة يجعل من الحفاظ على الاستقرار فيها أولوية قصوى بالنسبة لفرنسا.

يجب فهم التدخل الفرنسي في مالي في سياق أوسع، وهو سياق التنافس الدولي على النفوذ في أفريقيا، فقد تبنت فرنسا في السنوات الأخيرة سياسة أمنية هجومية في القارة، وذلك في إطار سعيها للحفاظ على مكانتها ومواجهة تزايد نفوذ القوى الأخرى. فخلال فترة إدارة الرئيس الأمريكي "بوش"، شهد النفوذ الفرنسي في أفريقيا تراجعًا ملحوظًا، وذلك بسبب السياسة الأمريكية التدخلية الواسعة التي استهدفت تنويع مصادر الطاقة، وحماية خطوط الملاحة، وتعزيز النفوذ السياسي والعسكري.

كما لم تقتصر المنافسة على النفوذ في منطقة الساحل على فرنسا والولايات المتحدة فقط، بل انضمت إليها قوى أخرى صاعدة، مثل الصين وتركيا، إذ تسعى هذه القوى إلى تعزيز حضورها في المنطقة من خلال الاستثمارات الاقتصادية، والتعاون الأمني، وتقديم المساعدات التنموية، هذا التنافس المتزايد يجعل من منطقة الساحل ساحة للصراع على النفوذ، ويؤثر بشكل كبير على السياسات الأمنية للدول المتدخلة.

فعلى سبيل المثال استخدمت الولايات المتحدة وسائل متنوعة لتعزيز نفوذها في أفريقيا، شملت المساعدات الاقتصادية، والتنسيق الأمني، وإقامة قواعد عسكرية، هذا التنوع في الوسائل يعكس الأهمية الإستراتيجية التي توليها الولايات المتحدة للقارة الأفريقية، وسعيها للتأثير في تطوراتها السياسية والأمنية.

يعكس الحجم الهائل للتدخل الفرنسي العسكري في منطقة الساحل والصحراء على زيادة دور إفريقيا في أولويات صانعي السياسات العامة الفرنسيين، وهو مؤشر يدل على التحديات المعقدة التي لا تزال تمثلها المنطقة بالنسبة إلى فرنسا. باعتبارها جارة قريبة وجب عليها أن تتعامل مع التحديات التي يمكن أن تفرزها، مثل تغير المناخ، والنمو السكاني وعدم الاستقرار إضافة انتشار مظاهر التطرف، كل هذا له تأثير مباشر في فرنسا وبقية دول الاتحاد الأوروبي من خلال قضايا متنوعة، مثل الهجرة والتجارة والأمن والمساعدات التنموية، وتساعد العلاقات الإنسانية والثقافية والاقتصادية الوثيقة على تعزيز هذا التأثير.

كذلك تعكس التدخلات العسكرية الفرنسية المباشرة في أفريقيا وتدخلها في مالي - بغض النظر عن تبريرات فرنسا وحججها - اعتماد فرنسا على ثلاث إستراتيجيات متداخلة ومركّبة في إطار حفاظها على نفوذها في أفريقيا وتنافسها مع دول كبرى أخرى¹:

أولاً، الاستفادة من العلاقات التاريخية والروابط البنوية التي تجمعها ببعض الأنظمة السياسية والنخب الاقتصادية والثقافية في المنطقة.

ثانياً، توظيف العلاقات الاقتصادية القائمة وتوسيعها وتعميقها لتعزيز مصالحها.

¹-بول ميلي، وفنسنت دارك، هل هو أسلوب جديد للانخراط؟ السياسة الفرنسية في إفريقيا من ساركوزي إلى أولاند، الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط 1، 2013، ص 9-10.

وثالثاً، استخدام الإستراتيجية العسكرية والأمنية، التي قد تتطور إلى تدخل عسكري مباشر في حالات الأزمات.

فعلى الرغم من التبريرات التي قدمتها فرنسا لتدخلها العسكري في مالي، إلا أن هذا التدخل يمثل تجسيدا للإستراتيجية العسكرية والأمنية التي تتبعها في أفريقيا، اللافت للانتباه هو غياب أي معارضة دولية أو إقليمية لهذا التدخل، على عكس المتوقع في ظل التوترات والتنافس بين القوى الكبرى، فقد حظي التدخل الفرنسي بدعم واسع من المجتمع الدولي، بل إن روسيا عرضت تقديم دعم عسكري، ويعكس هذا الدعم قدرة فرنسا على حشد التأييد الدولي لتدخلاتها، وتأثيرها في صياغة القرارات الدولية الخاصة بمنطقة الساحل الإفريقي، كما يتضح من نجاحها في تحويل قوات المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى قوة حفظ سلام أممية.

يُظهر هذا التدخل أن فرنسا لا تزال تحتفظ بقدرة كبيرة على التأثير في الشؤون الأفريقية، وأنها قادرة على التحرك بشكل مستقل في بعض الحالات. ومع ذلك، فإن هذا التدخل يثير تساؤلات حول طبيعة العلاقات بين فرنسا والدول الأفريقية، وحول مستقبل الأمن والاستقرار في المنطقة وتأثيره المباشر على الأمن القومي الجزائري.

على ضوء هذه السياسة الأمنية الفرنسية الهجومية في إفريقيا خاصة في السنوات الأخيرة، أصبحت الجزائر تعيش في بيئة إقليمية على درجة عالية من عدم الاستقرار، بسبب انتشار المخاطر والتهديدات غير الدولية، الناتجة عن تدخلاتها المباشرة وغير المباشرة في الإقليم المغربي الساحلي، كل ذلك انعكس سلباً على الأمن القومي الجزائري.

فمنطقة الساحل الإفريقي تُعتبر امتداداً استراتيجياً حيوياً للجزائر، لكنها في الوقت نفسه تمثل تحدياً أمنياً كبيراً. فحدود الجزائر الطويلة مع دول الساحل، والتي تشكل حوالي 44.7% من إجمالي حدودها البرية، تجعلها عرضة للتهديدات المتنوعة. وتزداد هذه المخاطر بسبب ضعف القدرات الأمنية الداخلية لبعض دول الساحل، مما يزيد من تعقيد الوضع الأمني للجزائر.

نتيجة لذلك، يولي صناع القرار في الجزائر اهتماماً كبيراً بالوضع الأمني في الساحل، خاصة في دول مثل مالي والنيجر، حيث تشهد هذه الدول اضطرابات أمنية وعرقية متكررة. وتفتقر هذه الدول إلى القدرة على مواجهة التهديدات المختلفة، مثل الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والهجرة غير الشرعية. هذه التهديدات أصبحت مصدر قلق كبير للجزائر، لأنها تهدد أمن واستقرار المنطقة، وتعطل جهود التنمية في دولها.

تستند العقيدة الأمنية الجزائرية إلى مبادئ راسخة، أبرزها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وحماية السيادة الوطنية، وتعزيز التعاون الإقليمي. في المقابل، يمثل التدخل العسكري الفرنسي في منطقة الساحل، وخاصة في مالي، تحدياً لهذه العقيدة، حيث يتعارض مع مبدأ عدم التدخل، ويزيد من تعقيد الوضع الأمني على الحدود الجزائرية، ويقلل من دور الدول الأفريقية في حل مشاكلها. وترى الجزائر أن التدخلات الأجنبية، حتى وإن كانت تهدف إلى مكافحة الإرهاب، قد تؤدي إلى تفاقم الأزمات وزيادة عدم الاستقرار في المنطقة، وتدعو إلى حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية، وتؤكد على أهمية معالجة الأسباب الجذرية للأزمات، مثل الفقر والتمييز، من خلال التعاون الإقليمي والدولي.

أهمية الدراسة:

تُعد هذه الدراسة ضرورية لفهم تأثير السياسة الأمنية الفرنسية على الأمن القومي الجزائري، وتقديم رؤى تحليلية تساعد في مواجهة التحديات الأمنية المتزايدة في منطقة الساحل الإفريقي.

على المستوى العملي، تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على طبيعة التهديدات الأمنية التي تواجه الجزائر من عمقها الأفريقي، والتي تتجسد في دول منطقة الساحل، فمنذ استقلال الجزائر، شكلت هذه المنطقة مصدراً للتحديات التي أثرت على الأمن القومي الجزائري والأمن الإقليمي لمنطقة الساحل الصحراوية. وما يزيد من خطورة هذه التحديات هو إمكانية تداخلها وتنسيقها بشكل معقد، مما يصعب إيجاد مقاربات فعالة لمواجهتها، على الرغم من التدخلات الأجنبية.

وتستمد هذه الدراسة أهميتها من عاملين رئيسيين يفرضان ضرورة تحليل السياسة الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري. أولاً، يكتنف السياسة الأمنية الفرنسية في المنطقة غموض كبير، وتتضارب الآراء حول أهدافها الحقيقية ونتائجها الفعلية، هذا الغموض يستدعي إجراء تحليل معمق وموضوعي لتوضيح الأبعاد المختلفة لهذه السياسة، وتقييم تأثيرها على الأمن الإقليمي. ثانياً، تحمل السياسة الأمنية الفرنسية في طياتها انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على الأمن القومي الجزائري، فبالنظر إلى الجوار الجغرافي للجزائر مع دول الساحل، وتأثيرها العميق بالتطورات الأمنية في المنطقة، يصبح من الضروري فهم طبيعة هذه الانعكاسات وتقييمها بشكل دقيق، هذا التحليل يهدف إلى تقديم رؤية واضحة ومستنيرة حول تأثير السياسة الفرنسية على الأمن الجزائري.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة وتحليل نقدي للسياسة الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل، مع تقييم تأثيرها على الأمن القومي الجزائري، وذلك بالنظر إلى الجوار الجغرافي المباشر بين الجزائر والساحل، وأهمية المنطقة الإستراتيجية وتحولها إلى بؤرة جيوسياسية متفجرة، كما تهدف الدراسة إلى فهم التحولات الجيوسياسية والتحديات الأمنية المعقدة التي تشهدها المنطقة، وتقديم توصيات ومقترحات عملية لتعزيز الأمن والاستقرار، من خلال تحليل دوافع وأهداف فرنسا، واستراتيجياتها وآليات تنفيذها، وتقييم فعاليتها، بالإضافة إلى اقتراح آليات للتعاون الإقليمي والدولي، ومعالجة الأسباب الجذرية للتحديات الأمنية.

أسباب اختيار الموضوع:

تنوعت أسباب اختيار الموضوع بين دوافع ذاتية وأخرى موضوعية.

أولاً: الأسباب الذاتية

- تتناول هذه الدراسة موضوعاً ذا أهمية جيوسياسية بالغة، وهو "السياسة الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الأفريقي وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري". ينطلق اختيار هذا الموضوع من دافع شخصي يتمثل في الاهتمام العميق بمسائل الأمن والسياسات العامة الأمنية، وتحديدًا الصراعات في القارة الأفريقية ومنطقة الساحل. يهدف البحث إلى تتبع التطورات الأمنية في المنطقة وتحليل انعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري.

- يكمن دافع اختيار هذا الموضوع في الرغبة في فهم تأثير السياسات الأمنية للقوى الكبرى، وعلى رأسها فرنسا، على الأمن القومي الجزائري في منطقة الساحل. نظراً للجوار الجغرافي والروابط الحضارية، وتسعى الدراسة إلى إبراز الدور المحوري للجزائر في استقرار المنطقة، مع تحليل السياسة الفرنسية وتأثيرها على الأمن الجزائري في ظل التحديات الراهنة.

- قلة الدراسات العربية والإفريقية التي تناولت السياسة العامة الأمنية الفرنسية في الساحل الإفريقي، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري، وحتى تلك الدراسات الأجنبية فغالبيتها تخدم أجندة دول أصحابها دفعتنا إلى محاولة إثراء مكتبة الجامعة العربية والأفريقية.

ثانياً: الأسباب الموضوعية:

تكمن الأسباب الموضوعية لاختيار هذه الدراسة في تحليل تأثير الاهتمام العالمي المتزايد

بأفريقيا، التي توصف بـ "البقرة الحلوب" نظراً لغناها بالموارد الطبيعية، على الأمن القومي الجزائري. ففي ظل التحديات التي تواجهها القارة، مثل الفقر والمرض والصراعات، وهشاشة بنيتها السياسية والاقتصادية، تزداد المخاوف من انتقال الأزمات عبر الحدود، مما يشكل تهديداً مباشراً لأمن الجزائر.

وقد تجلّى هذا التهديد بشكل خاص بعد التدخل العسكري الفرنسي في مالي، الذي أدى إلى تفاقم الوضع الأمني في المنطقة بدلاً من تحسينه. هذا التدخل يثير تساؤلات حول فعالية السياسات الأمنية الأجنبية في أفريقيا، وتأثيرها على الأمن الإقليمي، ويؤكد على ضرورة إجراء دراسة معمقة لتقييم انعكاساتها على الأمن القومي الجزائري.

تتسم السياسة الأمنية الفرنسية في المنطقة بالغموض وتضارب الآراء حول أهدافها ونتائجها، مما يستدعي إجراء تحليل نقدي وموضوعي لتوضيح أبعادها وتقييم تأثيرها على الأمن الإقليمي. كما أن لهذه السياسة انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على الأمن القومي الجزائري، تتطلب دراسة دقيقة لتقييمها وتقديم توصيات عملية لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

البحث في إشكالية بناء أمن قومي جزائري، خاصة في ظل التهديدات الأمنية التي تواجهها الجزائر سواء أكانت تقليدية أو غير تقليدية والناجمة أساساً عن سياسات القوى الكبرى في المنطقة، من خلال دراسة الآليات الأمنية المقترحة في مواجهة هذه التهديدات وسبل تطويرها مع ما يتوافق والمتغيرات الحاصلة في البيئة الأمنية الجزائرية.

إشكالية الموضوع :

تستند هذه الدراسة، التي تتناول "السياسة الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري"، إلى إشكالية جوهرية تتمحور حول الطبيعة الجيوسياسية للمنطقة. تُعد منطقة الساحل الإفريقي منطقة استراتيجية حيوية، مما يجعلها محط اهتمام القوى الكبرى، وعلى رأسها فرنسا، التي تسعى إلى الحفاظ على مصالحها ونفوذها في المنطقة. وقد شهدت المنطقة تنافساً غير معلن بين القوى الكبرى، ولاسيما فرنسا والولايات المتحدة، على الموارد الطبيعية الإستراتيجية، مثل النفط واليورانيوم والمعادن الثمينة. وقد أدى هذا التنافس إلى تعزيز الوجود العسكري والأمني الفرنسي في المنطقة، في إطار السياسة الأمنية الفرنسية في إفريقيا التي تطورت عبر مراحل تاريخية متعددة من مؤسس الجمهورية الخامسة "شارل ديغول" و"بومبيدو" وصولاً إلى الرئيس الحالي "ماكرون". ومع ذلك، فإن المقاربة الأمنية الفرنسية في المنطقة أدت إلى ظهور تهديدات أمنية غير تقليدية، مما أدى إلى

زعزعة الاستقرار على الحدود الجزائرية، الأمر الذي يشكل تحديًا كبيرًا للأمن القومي الجزائري. وبناءً على ما سبق، تتحدد إشكالية الدراسة على النحو التالي: كيف أثرت السياسات الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي على الأمن القومي الجزائري؟

ولمعالجة هذه الإشكالية فقد تضمنت بعض الأسئلة المساعدة في تحليلها:

- ما هي محددات العقيدة الأمنية للأمن القومي الجزائري؟
- ما هي المرتكزات والأسس النظرية للسياسة العامة الأمنية الفرنسية (أمننة السياسات) ومن هم فواعل صناعتها؟
- ما هي الأهمية الجيو-إستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي بالنسبة لفرنسا؟
- هل يمكن الاعتماد على السياسة الأمنية الفرنسية للتصدي للتهديدات العابرة للحدود والمصدرة من طرف دول منطقة الساحل؟
- ما هي مظاهر تعقد البيئة الأمنية في منطقة الساحل وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري؟
- ما هي أهم الرهانات المستقبلية لتحقيق الأمن القومي الجزائري في ظل الهيمنة الفرنسية على المنطقة؟

الفرضيات :

وللإجابة عن الإشكالية نطرح الفرضيات التالية:

- 1- كلما تصاعدت حدة التهديدات الأمنية الناجمة عن منطقة الساحل الأفريقي وتزايدت ديناميكية تدخلات القوى الكبرى، كلما تعاظم الارتباط بين بناء أمن قومي جزائري مُستدام وضرورة تبني مجموعة من الاستراتيجيات الأمنية الفعالة، بما في ذلك مراجعة مبادئ العقيدة الأمنية الجزائرية، وعلى وجه الخصوص مبدأ عدم التدخل، بهدف الحفاظ على قدرتها على ممارسة تأثير استراتيجي في المنطقة.
- 2- كلما أولت فرنسا منطقة الساحل أهمية جيوسياسية حيوية في صميم استراتيجيتها الإقليمية، كلما تجلّى ذلك بوضوح في سياستها الأمنية التي تهدف في جوهرها إلى صون مصالحها الاستراتيجية والحفاظ على نفوذها التاريخي الراسخ في المنطقة.

3- كلما تعمقنا في فهم الخلفيات العميقة للسياسة الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الأفريقي، كلما استطعنا استيعاب الجذور الحقيقية للتهديدات والمخاطر التي تعاني منها هذه المنطقة وتحديد إفرزاتها وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري بشكل أوضح.

4- كلما انخرطت الجزائر في الترتيبات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي واضطلعت بدور أكبر خاصة في مواجهة السياسة الفرنسية التي تعتمد على المعالجة الأمنية للأزمات، كلما ساهم ذلك في تعزيز أمنها القومي.

حدود الدراسة:

لدراسة الموضوع لابد من ضبط الأطر المتعلقة بمكان وزمان وموضوع الدراسة على النحو التالي:

- الحدود الموضوعية:

تتخصر الدراسة في تحليل السياسة الأمنية الفرنسية بمنطقة الساحل الأفريقي، مع التركيز على أهدافها واستراتيجياتها وأدواتها. كما تتناول الدراسة تأثير هذه السياسة على الأمن القومي الجزائري، مع التركيز على التهديدات والفرص الأمنية الناشئة، يتم تحليل العلاقة بين السياسات الأمنية الفرنسية والأمن القومي الجزائري، مع التركيز على المصالح المشتركة والمتضاربة، وكيفية إدارة الخلافات المحتملة، وتعتمد الدراسة على تحليل السياسات العامة الأمنية، بما في ذلك عملية صنع القرار السياسي في فرنسا، وتقييم فعالية السياسة الأمنية الفرنسية، ودراسة الخيارات السياسية المتاحة للجزائر.

- الحدود الزمانية:

تستند الحدود الزمانية للدراسة إلى فترة محورية تمتد من عام 2013 - 2022، والتي شهدت بدء التدخل العسكري الفرنسي في مالي من خلال عملية "سيرفال" ثم "برخان"، مع التركيز على تحليل السياسات الأمنية الفرنسية خلال هذه الفترة وتقييم تأثيرها على الأمن القومي الجزائري، كما يتم تضمين تحليل موجز للجذور التاريخية للسياسة الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل، بدءًا من فترة الاستعمار وما بعدها، لفهم تطور العلاقات الأمنية الفرنسية الجزائرية وتأثير التاريخ على هذه العلاقات، مع إبراز أهم مظاهر التأثير على الأمن القومي الجزائري، مثل انتشار الجماعات الإرهابية، وتهريب الأسلحة والمخدرات، وتدفق اللاجئين، وتأثير القواعد العسكرية الأجنبية على المنطقة.

- الحدود المكانية:

يقتصر النطاق الجغرافي للدراسة على منطقة الساحل الأفريقي، التي تشمل دول مالي والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد وموريتانيا. يتم تحليل التحديات الأمنية التي تواجه هذه الدول، وكيفية تفاعلها مع السياسة الأمنية الفرنسية. كما سيتم التركيز أكثر على مالي باعتبارها كانت مسرحاً للتدخل العسكري الفرنسي، وما أفرز هذا الأخير من التحديات أمنية كان لها الأثر البالغ على الأمن القومي الجزائري، وكيفية تفاعل الجزائر معها. يتم تحليل العلاقات الجزائرية الفرنسية في سياق الأمن الإقليمي، وكيفية تأثيرها على الأمن القومي الجزائري.

المنهجية المتبعة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع، فإن ذلك يستدعي استخدام منهجية مركبة، وفقاً لصيغة التكامل المنهجي بغية إحداث التوازن العلمي في الدراسة. إذ تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من المناهج والمقاربات في مجال الدراسات الأمنية والإستراتيجية، والسياسات العامة.

1- منهج دراسة الحالة:

تم الاستعانة بهذا المنهج في تسليط الضوء على منطقة معينة من قارة إفريقيا وتأثيرها على الأمن الجزائري، ونعني بها طبعاً الساحل الأفريقي، وذلك بإجراء دراسة حالة ومسح اجتماعي حول المنطقة وإمكانياتها وأهميتها استراتيجياً بالنسبة لفرنسا، والنظر في مختلف المشاكل والتهديدات التي تعيشها المنطقة إلى حد الآن.

2- المنهج الوصفي التحليلي:

وتكمن أهميته في الجانب التطبيقي للبحث، فهو الأداة الأنسب لإقامة الترابط الوظيفي بين النظرية والتطبيق. ويُعد أداة أساسية في هذه الدراسة، حيث استعمل من أجل تقديم صورة شاملة ودقيقة للسياسة الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل، يتضمن ذلك تحليلاً متعمقاً لأهداف هذه السياسة، سواء كانت معلنة أو ضمنية، والكشف عن الاستراتيجيات والآليات التي تعتمد عليها فرنسا في تنفيذ سياستها الأمنية، وباعتبارها أيضاً كأحد الجبهات الأساسية المؤثرة في صياغة العقيدة الأمنية للجزائر. كما يسعى المنهج إلى تقييم تأثير هذه السياسة على الأمن القومي الجزائري، مع التركيز على تحديد التهديدات الأمنية التي تنشأ نتيجة لها.

3- المنهج التاريخي:

الذي يفيد الموضوع من خلال تتبع تطور العملية التنظيرية في الدراسات الأمنية، وفي محاولة لتحليل مختلف السياقات التي تشكلت فيها السياسة الأمنية الفرنسية في بيئة الدراسة، وكذا العقيدة الأمنية الجزائرية.

4-المنهج المقارن:

وظف المنهج لقيمته العلمية في المعالجة، سواء تعلق الأمر بالتحول والتطور الحاصل في مفهوم الأمن قبل وبعد الحرب الباردة، أو في مقارنة مضامين وأهداف سياسات القوى الكبرى في منطقة الساحل الإفريقي، والتي تعتبر منافسة لفرنسا في المنطقة.

5-اقترب تحليل السياسة العامة

يستخدم اقترب تحليل السياسات العامة في هذه الدراسة لفهم عملية صنع السياسة الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل وتقييم فعاليتها. يتضمن ذلك تحليل الجهات الفاعلة المشاركة في صنع القرار السياسي، سواء كانت حكومية أو غير حكومية، والمصالح المؤثرة التي تدفع بهذه السياسات. كما يتم تقييم فعالية السياسة الفرنسية في تحقيق أهدافها المعلنة، مع التركيز على تحديد الآثار الجانبية المحتملة، سواء كانت إيجابية أو سلبية. بالإضافة إلى ذلك، يتم دراسة الخيارات السياسية المتاحة للجزائر للتعامل مع السياسة الفرنسية، وتعزيز أمنها القومي، مع الأخذ في الاعتبار المصالح الوطنية الجزائرية والتحديات الأمنية الإقليمية.

6- اقترب النظم:

يسمح اقترب النظم بفهم وإدراك أوسع لمدى تأثير السياق الداخلي من رأي عام وأحزاب سياسية، ثقافة ومجتمع ودور السياق الخارجي على صانع القرار الفرنسي في القضايا المتعلقة بالسياسة العامة الأمنية. تم استخدام الاقترب النسقي في تحليل السياسة الأمنية الفرنسية باعتباره أكثر ملائمة لمعالجتها، إذ ينظر من خلاله إلى السياسة الأمنية على أنها نسق ديناميكي يتكون من جهاز رصد وتفكير وعمل يتلقى مؤشرات ومدخلات معينة بطريقة مستمرة ليفهمها ويتفاعل معها ليقوم بعد ذلك بتحويلها إلى مخرجات كسياسة عامة تتخذ صفة القرارات فيما يخص توجهات السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي.

6- الاقترب المؤسسي:

تم الاعتماد عليه لغاية معرفة كل الأدوار التي تقوم بها الهياكل المؤسساتية، ونقلها في صنع القرار الخاص بالسياسة الأمنية الفرنسية، وقوة تأثيرها في توجيه هذه السياسة سواء كانت في شكلها

الرسمي من خلال السلطة التنفيذية والتشريعية، وطابعها غير الرسمي عبر التأثير الذي تمارسه تنظيمات الرأي العام، الأحزاب السياسية والمجتمع المدني... الخ.

أدبيات الدراسة (الدراسات السابقة):

تنوعت أدبيات الدراسة بين مجموعة من الدراسات والأبحاث السابقة التي تعد بمثابة قاعدة معرفية تم الاستناد عليها في معالجة هذا الموضوع، بما فيها كتب ومقالات علمية إضافة إلى أطروحات دكتوراة وبعض التقارير التي حاولت تفسير وتحليل السياسات العامة الأمنية.

لقد اعتمد الباحث على مجموعة كبيرة من الأدبيات والمراجع الخاصة بموضوع " السياسة الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري".

وقد قسمت حسب توظيفها في فصول الدراسة وليس على أساس التقسيم القائم على الدراسات الأجنبية والدراسات العربية على النحو التالي:

- بالنسبة لموضوع الأمن القومي الجزائري فقد سجلنا نقص فادح في المراجع حوله، ولعل السبب في ذلك يعزى لكون السياسة الأمنية الجزائرية، كحال سائر دول العالم الثالث، تعتبر مجالا محجوزا من اختصاص صناع القرار عاليي المستوى، فهناك تكتم كبير عن المعلومات الأمنية في الجزائر، هذا ما يعيق الباحثين في الحصول على المعطيات. في العموم قد اعتمدنا في الفصل الأول على بعض المراجع منها:

- كتاب لـ "بن عنتر عبد النور بعنوان: البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي"، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة، 2005. حيث استهل كتابه بإطار نظري حول الأمن الجزائري، أين حدد فيه محددات الأمن القومي الجزائري، تهديداته، تصورات، وذلك بالاعتماد على التطور التاريخي لمفهوم الأمن القومي الجزائري.

- كتاب منصور لخضاري: السياسة الأمنية الجزائرية المحددات - الميادين - التحديات، بيروت، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2015. حيث ركز فيه على محددات وركائز العقيدة الأمنية الجزائرية في مختلف أبعادها الإستراتيجية خاصة منطقة الساحل الإفريقي.

- مقال باللغة الفرنسية للباحثة "لورنس عايده" بعنوان: " Evolution de la politique de defense algerienne" ودراسة لـ الدكتور "صالح زيان" حول "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، قدموا في دراستيهما، عرض تاريخي لتطور السياسة والعقيدة الأمنية الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، بتركيزهما حول السياسات الأمنية بالنظر إلى التحديات التي تواجهها الجزائر

خاصة من جنوبها الكبير، كما قدموا إحصائيات حول عدة وعناد الجيش الجزائري وتطورهما، بالإضافة إلى مختلف الاختلالات التي يعاني منها الجيش، لاسيما بعد أحداث "تقنتورين".

بالنسبة للفصل الثاني من الدراسة والمعنون بـ: "السياسة الأمنية الفرنسية" فقد اعتمدنا على مجموعة كبيرة من المصادر والمراجع والتقارير يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- الكتاب الأبيض للأمن والدفاع الفرنسي لسنة 2013 (Livres Blanc, Défense et Sécurité) 2013, Paris : Direction de l'information légale et administrative, National 2013) والتقارير الاستراتيجية الفرنسي لسنة 2017 للذان يعتبران المرجعين الأساسيين لشرح أهم مرتكزات السياسة الأمنية الفرنسية، من أجل فهم تطور السياسة الأمنية الفرنسية، حيث يقدم الكتاب الأبيض تحليلاً للتهديدات وأولويات الدفاع في تلك الفترة، بينما يقدم التقرير الاستراتيجي تحديثاً لهذه التقييمات مع التركيز على تعزيز الردع النووي والتعاون الأوروبي، وكلاهما يسلط الضوء على منطقة الساحل الإفريقي كمنطقة ذات أهمية إستراتيجية متزايدة لفرنسا، مما يمكن استخدامه لتحليل تطور السياسة الفرنسية اتجاه المنطقة.

- كتاب "بول ميلي" و"فنسنت دارك" حول "السياسة الفرنسية في إفريقيا من ساركوزي إلى هولاند" صادر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دبي، 2013. حيث ركز هذا الكتاب على مختلف السياسات الأمنية الفرنسية في إفريقيا بصفة عامة ومنطقة الساحل الإفريقي بصفة خاصة، عن طريق الاعتماد على المنهج المقارن في دراسة كل من سياسة الرئيس "ساركوزي" و"هولاند" بالتركيز على مختلف المجالات سواء الثقافية أو العسكرية أو الاقتصادية وتبيان الاختلاف الذي طرأ على سياسة هولاند في مواجهة التهديدات الأمنية الساحلية باعتماده على المقاربة الأمنية في حل هذه المشاكل.

كتاب لكل من Aline Lebeouf و Hiline Quénot-Suarez تحت عنوان:

« La politique Africaine de la France sous FRANCOIS HOLLANDE , renouvellement et impense stratégique Programme Afrique Subsaharienne », Centre IFRI

حيث ركزا في كتابهما على مختلف السياسات التي قامت بها فرنسا في عهد "فرانسوا هولاند" من أجل الحفاظ على منطقة الساحل الإفريقي، كعمق استراتيجي لفرنسا، وعلى هذا الأساس بحثوا في دور الدبلوماسية الاقتصادية، من خلال مختلف المشاريع ذات الطابع الاستثماري والمالي، التي تستعملها فرنسا من أجل إبقاء منطقة الساحل الإفريقي في دائرة النفوذ التاريخي لها، بالاعتماد على أساليب وأدوات جديدة في تكريس هيمنتها خاصة في الشق التجاري والخدمات إضافة إلى إعانات التنمية التي تقدمها سنويا الوكالة الفرنسية للتنمية AFD.

- كتاب الباحثان ألان بوييه bauer alain و كريستوف سولي souller Christophe تحت عنوان "السياسات العامة الأمنية" les politiques publiques de sécurité الصادر عام 2011 م، عن المطابع الجامعية الفرنسية، وهو كتاب مهم ناقش فيه الباحثان مفهوم السياسات العامة الأمنية، كما تطرق الباحثان

في هذا الكتاب إلى تطور السياسات العامة الأمنية من خلال التركيز بشكل خاص على التجربة الفرنسية. وقد ساعدنا هذا الكتاب بشكل خاص في تحديد مفهوم السياسات العامة الأمنية المنتهجة في فرنسا منذ عام 1967.

أما بالنسبة للفصل الثالث والرابع من الدراسة فقد اعتمدنا على الأدبيات التالية :

-Marc-Antoine Pérouse de Montclos, « La politique de la France au Sahel : une vision militaire », **Hérodote** 2019/1 (N° 172), Éditions La Découverte

تقدم هذه الدراسة تحليلاً نقدياً للتدخل الفرنسي في منطقة الساحل، حيث يسلط الضوء على هيمنة الرؤية العسكرية في السياسة الفرنسية. ويؤكد المؤلف أن هذه الرؤية العسكرية لا تكفي لحل المشاكل المعقدة في المنطقة، والتي تشمل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية. ويدعو "بيروز دي مونكلوس" إلى إتباع نهج أكثر توازناً يأخذ في الاعتبار هذه العوامل، بالإضافة إلى الجوانب العسكرية. كما ينتقد الكتاب التحالفات المحلية التي تعقدها فرنسا في المنطقة، معتبراً إياها غير منتجة ومحملة لتوترات محلية. ويقدم الكتاب تحليلاً تفصيلياً للعمليات العسكرية الفرنسية في منطقة الساحل، وقيم فعاليتها وتأثيراتها على السكان المحليين، ويثير تساؤلات حول الأضرار الجانبية والعواقب الإنسانية لهذه العمليات على الأمن الإقليمي ككل.

- أطروحة دكتوراه للباحث "قط سمير" الموسومة بعنوان "البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري"، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2017. حيث ركز الباحث في أطروحته على الأبعاد المركزية للأمن القومي الجزائري، الذي يشمل دائرتين من دوائر الأمن القومي الجزائري، وهما المغرب العربي والساحل الإفريقي لما يمثلان من تحديات عظيمة أمام أمن الجزائر.

حاول من خلال هذه الدراسة تحليل التحديات والمخاطر، وإبراز مدي تأثيرها على الأمن القومي الجزائري، كما قام بتقديم قراءة تحليلية نقدية لمختلف الترتيبات الأمنية المصاغة في المنطقة، من خلال الوثائق والنصوص الأساسية، لهذه الترتيبات، لإبراز دور ومكانة الجزائر فيها، ومحاولة المساهمة في عقلنة خياراتها الإستراتيجية والأمنية خاصة في وجود سياسات لقوي كبرى من أهمها فرنسا تريد أن تحتوي المنطقة لما يخدم أجندتها.

- ومن الدراسات المهمة التي تناولت الأمن القومي الجزائري في سياقه الإقليمي، تبرز دراسة الباحث "عبد النور بن عنتر" بعنوان "البعد الإفريقي للأمن القومي الجزائري"، المنشورة في العدد 11 من المجلة الجزائرية للسياسات العامة، أكتوبر 2016، كمرجع هام. إذ تناولت الدراسة تحليل البعد الإفريقي للأمن القومي الجزائري في إقليم يتسم بالتعقيد وعدم الاستقرار، حيث استكشفت العلاقة التفاعلية بين الدائرتين الإفريقية والمتوسطية. وقد سعت الدراسة إلى الإجابة عن تساؤل محوري حول ما إذا كان التحرك الجزائري في القارة يعكس قوة أم ضعفاً في مواجهة التحديات الأمنية. كما اهتمت الدراسة بتحليل قضية

تأمين الحدود كأولوية قصوى للجزائر في بيئة إقليمية تعاني من هشاشة الدول. وتناولت الدراسة أيضًا قضايا محورية مثل تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية، وملف الهجرة، والصراع المغربي على النفوذ في المنطقة. وتعد هذه الدراسة مرجعًا قيمًا لفهم التحديات الأمنية التي تواجه الجزائر في سياقها الإقليمي، وتوفر إطارًا تحليليًا يمكن الاستفادة منه في دراستنا.

- أطروحة دكتوراه للباحثة "بيرم فاطمة" تحت عنوان "دور فرنسا في النظام الدولي في ظل المتغيرات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة"، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة باتنة 1، سنة 2018.

لقد حاولت هذه الدراسة استكشاف الدور الفرنسي في النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة، مؤكدة أن سلوك فرنسا الخارجي يعكس تصور صانعي سياستها لقدرات الدولة وتغيرات النظام الدولي والإقليمي. وتوسعى الدراسة إلى فهم ملامح السياسة الخارجية الفرنسية في ظل البيئة الإستراتيجية المتغيرة في أوروبا والعالم، مع التركيز على آليات تجسيد هذا الدور والتحديات التي تواجه فرنسا على الأصعدة المختلفة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن تصور فرنسا لدورها الدولي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بإستراتيجيتها العالمية، حيث تسعى فرنسا لضمان أمنها واستقرارها الداخلي وتحقيق التقدم الاقتصادي، بالإضافة إلى العمل على بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب تشارك فيه بفاعلية في صنع القرارات الدولية.

- أطروحة دكتوراه للباحث "بروال الطيب" والموسومة بعنوان "الأمن والتنمية في منطقة الساحل الأفريقي"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2019.

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الأمن والتنمية في منطقة الساحل الأفريقي، التي تواجه تهديدات عابرة للحدود تعيق الاستقرار والتنمية. وتبرز هشاشة الوضع الأمني والاقتصادي، وتدعو إلى تبني مقاربة شمولية تدمج السياسات الأمنية والتنمية بمشاركة فاعلة من مختلف الأطراف المعنية. وتؤكد الدراسة على الدور المحوري للجزائر كفاعل إقليمي رئيسي، وجهودها في تعزيز الأمن والتنمية في المنطقة من خلال مبادراتها المختلفة. كما تشير إلى أهمية معالجة جذور الأزمة كالتهميش والفقر من خلال برامج تنمية لتحقيق الاستقرار المستدام، مؤكدة أن الأمن والتنمية متلازمان في سياق الساحل.

تقسيم الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة، وانسجامًا مع الإشكالية المطروحة على مبدأ الربط بين البعد النظري والبعد التطبيقي، وذلك من خلال إسقاط النظريات والنماذج المعروفة في كل من النظريات الأمنية

والسياسة العامة من أجل معالجة السياسة العامة الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري.

وقد تم ترجمة ذلك في خطة تشمل أربعة فصول، إلى جانب مقدمة وخاتمة ، حيث خصصنا الفصل الأول لدراسة الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية كدراسة مفاهيمية، تم فيه استعراض ومناقشة النظريات المفسرة لمفهوم الأمن ضمن التصور التقليدي ثم بعد ذلك المقاربات الحديثة للأمن (التصور النقدي)، بالإضافة إلى مفهوم الأمن القومي وأبعاده وإشكالية بناء أمن قومي جزائري بالتعرض أيضا إلى عقيدة الأمن القومي الجزائري ومبادئها ومراحل تطورها.

أما الفصل الثاني والموسوم بـ: "دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية"، فقد تناولنا فيه في المبحث الأول مفهوم هذه السياسة ومرجعياتها الفكرية والنظرية، بالإضافة إلى فواعل صنعها الرسمية وغير الرسمية. وركز المبحث الثاني على أبعاد الاهتمام الفرنسي بالمنطقة، مسلطاً الضوء على أهميتها الجيوستراتيجية والعوامل الجغرافية والديموغرافية والاقتصادية التي تميزها. أما المبحث الثالث، فدرس أبعاد السياسات الفرنسية في المنطقة، من خلال استعراض المشاريع والسياسات التي تبنتها فرنسا للحفاظ على نفوذها، والأدوات التي استخدمتها في ذلك، سواء كانت ثقافية واجتماعية أو سياسية وعسكرية أو اقتصادية.

في حين جاء الفصل الثالث تحت عنوان " منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري "، حيث قسمناه إلى ثلاث مباحث، يركز المبحث الأول على تحليل التهديدات الأمنية التي تواجه منطقة الساحل الأفريقي، وكيف أثرت هذه التهديدات على توجهات السياسة الفرنسية. يتناول المبحث التهديدات الدولالية، مثل تحديات بناء الدولة والصراعات العرقية والتنمية المحدودة والفقر، بالإضافة إلى التهديدات غير الدولالية (الهجينة)، التي تشمل بشكل رئيسي التهديدات الإرهابية وتأثير الجريمة المنظمة، مثل الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة، وكيف دفعت هذه التهديدات فرنسا لتشكيل إستراتيجيتها الأمنية في المنطقة.

بينما تناول المبحث الثاني المقاربة العسكرية الفرنسية في منطقة الساحل الأفريقي، محلاً أسبابها ونتائجها وتأثيرها على النفوذ الفرنسي. ويبدأ بتحليل شرعية المقاربة الأمنية الفرنسية في السياق العام للتدخل في مالي، ثم يتطرق إلى العمليات العسكرية وآلياتها ونتائجها، وتوسيع نطاقها عبر عملية برخان. كما يبحث في حشد فرنسا للجهود الأوروبية وتفعيل إستراتيجيتها في الساحل، وتقييم النفوذ الفرنسي في المنطقة بين التراجع وإعادة التوضع الاستراتيجي. ويختتم المبحث بدراسة أسباب وتحديات تراجع الدور الفرنسي، وتحليل الإستراتيجية الفرنسية الجديدة، وإعادة تشكيل العلاقات الفرنسية الأفريقية في ظل

التحديات الجديدة، وإعادة بناء السياسة الخارجية الفرنسية في الساحل، وتعزيز التحالف الفرنسي الأفريقي عبر مجموعة الساحل الخماسية G5.

وفي المبحث الأخير تناولنا التنافس الدولي المتزايد على النفوذ في منطقة الساحل الأفريقي، مع التركيز على دور فرنسا في مواجهة القوى الصاعدة، وعلى رأسها الصين، وتركيا باعتبار هذه القوى تعمل من خلال مجموعة من الاستراتيجيات من أجل حصر النفوذ الفرنسي في المنطقة. يبدأ المبحث باستعراض أسباب هذا التنافس، ثم يحلل التنافس الفرنسي الأمريكي في المنطقة، بما في ذلك الأسباب التي تدفع الولايات المتحدة إلى الاهتمام بالساحل وإستراتيجيتها الأمنية والعسكرية، ومظاهر التنافس بين القوتين. بعد ذلك، يتناول المبحث الإستراتيجية الصينية في الساحل الأفريقي وأبعادها الاقتصادية والعسكرية والأمنية، وتأثيرها على المصالح الفرنسية، ومظاهر التنافس الصيني الفرنسي. وأخيراً، يدرس المبحث الإستراتيجية الأمنية التركية في الساحل الأفريقي، وأبعادها الاقتصادية والأمنية والجيوسياسية، والتحديات والفرص التي تواجهها في ظل النفوذ الفرنسي.

أما الفصل الأخير فهو دراسة لأهم "تحديات المنظومة الأمنية الجزائرية في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي"، فيدرس هذا الفصل التحديات التي تواجه المنظومة الأمنية الجزائرية في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الأفريقي. يتناول المبحث الأول مرتكزات السياسة الأمنية الجزائرية والتحديات التي تواجهها من مصادر اللأمن في الساحل، وتأثير المقاربة الفرنسية العسكرية على الأمن القومي الجزائري. أما المبحث الثاني، فيحلل الاستراتيجيات الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية، من خلال دراسة مختلف المقاربات لهذه السياسة الأمنية، وآليات التعاون الأمني مع دول الساحل، والمقاربة التنموية، وجهود تسوية الأزمات، وإستراتيجية مواجهة التهديدات غير التقليدية. ويتناول المبحث الثالث مستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل استمرار التدخل الأجنبي، مركزاً على أعباء المنظومة الأمنية، ومشكلة تأمين الحدود، وزيادة النفقات العسكرية، وتأثير الأزمات والصراعات الإقليمية، والتنافس المغربي، وآليات مواجهة التهديدات الأمنية.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

تعتبر قضية الأمن القومي واحدة من القضايا الأساسية التي تشغل بال الدول في عالم اليوم، حيث تشكل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية تهديدات محتملة للأمن الداخلي والخارجي. وفي السياق الجزائري، يتميز الأمن القومي بأبعاد خاصة تتعلق بالتاريخ والثقافة والجغرافيا، مما يفرض على الجزائر ضرورة تطوير عقيدة أمنية تتماشى مع احتياجاتها وتحدياتها. تتعدد التحديات التي تواجه الجزائر في مجال الأمن القومي، بدءاً من التهديدات الإقليمية مثل الإرهاب والتطرف، وصولاً إلى التهديدات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على الاستقرار الداخلي. ومن هنا، تصبح الحاجة ملحة لتأسيس عقيدة أمنية تستند إلى رؤية شاملة تُعزز من السيادة الوطنية وتضمن سلامة البلاد.

المبحث الأول: مفهوم الأمن القومي

على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن القومي^(*)، إلا أنه مفهوم حديث النشأة في العلوم السياسية وقد أدى ذلك إلى اتسامه بالغموض، ولا شك أن هذا الغموض يثير عدة مشاكل، فمن ناحية لا يعد مصطلح الأمن هو أفضل المصطلحات للتعبير عن الأمن القومي للدولة المعاصرة، ومن ناحية أخرى لم يتبلور المفهوم لكي يصير حقلاً علمياً داخل علم السياسة يطبق عليه قواعد نظرية المعرفة بدءاً من وضع الفروض وتحديد مناهج البحث الملائمة، واختيار أدوات التحقق العلمي وقواعد الإثبات والنفي، وإمكانية الوصول إلى نظرية عامة والوصول إلى قانون يحكم ظاهرة الأمن القومي.

ومن الأسباب التي أدت إلى عدم ضبط مفهوم الأمن والتي بدورها تثير إشكالات معرفية نحددها فيما يلي¹:

__ أن الدراسات الأمنية ما زالت جزءاً من حقل العلاقات الدولية التي تنقسم العديد من المنظورات أو النماذج الإرشادية المتنافسة بشأن القضايا الأنثروبولوجية والابستمولوجية المعرفية.

__ أن التنامي غير المسبوق لعوامل التفاعل المكثف على الصعيد عبر-الوطني وتراجع السيادة

(*) لا نجد تمييزاً بين الأمن القومي والأمن الوطني إلا في الأدبيات العربية، فالدراسات الأمنية المتخصصة لا تشير إلى مفهوم أمن قائم على أساس انتماء قومي وولاء مشترك، مثلاً تبني الأدبيات العربية مفهومها للأمن القومي، على ما يوجد في الدراسات الأمنية المتخصصة هو "أمن إقليمي" ربما هو أقرب إلى مفهوم "الأمن القومي" العربي، ويبقى التمييز بين "قومي" و"وطني" هو بالأساس نتيجة لاختلاف في ترجمة كلمة National.

¹ -سليم قسوم، الأمن في العلاقات الدولية: الإشكالات والتحديات، بيروت: دار الكتاب الحديث، 2020، ص 97.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

الوطنية أمام فواعل لا تحمل الصفة الدولانية، إضافة الى الانفجار الاثني-نزاعي للبيئة الدولية وفقا لمتغير الهوية كلها ساهمت في تعقيد مفهوم الأمن.

_ أن مفهوم الأمن يحوي بعض العناصر المعيارية التي لا يمكن الاتفاق على تعريفها سواء من الناحية النظرية، أو بالاعتماد على البيانات والدراسات الامبريقية.

المطلب الأول: تعريف الأمن القومي ونشأته

يُعد الأمن القومي من المفاهيم الأساسية التي تلعب دورًا حيويًا في استقرار الدول وسيادتها، حيث يتصل بشكل مباشر بحماية مصالح الدولة وضمان سلامة أراضيها وسكانها. يتجاوز مفهوم الأمن القومي البعد العسكري ليشمل مجموعة واسعة من الجوانب السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، مما يجعله موضوعًا معقدًا ومتعدد الأبعاد.

1- تعريف الأمن:

من الناحية اللغوية الأمن هو نقيض الخوف وهي تعني " السلامة"، وكلمة " الأمن" لغة مصدر الفعل أمن، أمنا، أمانا ،و أمانة :أي اطمئنان النفس وسكون القلب وزوال الخوف ، ويقال أمن من الشر أي سلم منه ،وكذلك يقال آمن فلان على كذا أي وثق به وجعله أميناً عليه. وهي هنا تعني الاطمئنان بأن الشيء في حرز وحماية من الخطر¹. وتأتي كلمة الأمن في اللغة من معنى " الطمأنينة وزوال الخوف"، ولا يكون الانسان امنا حتى يستقر الأمن في قلبه ، حيث يرى الأصفهاني أن أصل الأمن انما يعود الى ارتباطه بالإنسان باعتباره يمثل طمأنينة النفس وزوال الخوف².

أما في اللغة الفرنسية «sécurité» وهي كلمة مشتقة من اللاتينية « securitas » وتعني عدم وجود خطر ومخاطرة جسدية، أو حادث أو سرقة، أو تدمير، أي عدم وجود أي تهديد³. أما في القاموس الإنجليزي "أوكسفورد" « Oksford » فكلمة الامن « Security »تعني الحالة التي يشعر فيها الإنسان بالأمان والتحرر من الخطر والمخاطر⁴.

¹-إبراهيم مذكور، المعجم الوجيز، القاهرة: مجمع اللغة العربية، 1989، ص 25.

²-علي الجهني، الاعلام الأمني والوقاية من الجريمة، الرياض : اكااديمية نايف للعلوم الأمنية، 2000، ص.66
³-Le petit Larousse ,France :Edition Larousse,2001,P928 .

⁴-اديب خضور، أولوية تطوير الاعلام الأمني العربي :واقعه وافاق تطويره ، الرياض :أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999، ص ص22-23.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

كما يعرف الأمن في قاموس المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية بقوله " أن تكون أمنا يعني أن تكون سليما من الأذى¹ . وقد وردت كلمة الأمن في مواضع كثيرة في القرآن الكريم زادت عن الخمسين آية أبرزها قوله تعالى " الذي أطعمهم من جوع وامنهم من خوف " (سورة قريش الآية 4)، وكذلك قوله تعالى: " ادخلوها بسلام امنين " (الحجر الآية 46)، و قوله تعالى كذلك " واذا قال إبراهيم رب اجعل هذا البلد امنا وارزق أهله من الثمرات " (الآية 126 من سورة البقرة).ومن هنا أكد القرآن الكريم أن الأمن هو ضد الخوف، والخوف بالمفهوم الحديث يعني التهديد الشامل ،سواء منه الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، الداخلي منه أو الخارجي.

-التعريف الاصطلاحي للأمن القومي:

أما المعنى الاصطلاحي للأمن فهو مفهوم مرن وغير محدد لا يقتصر على تفسير حالة أمنية محددة وواسع، يستخدم في عديد من المجالات والمواقف، ابتداء من الإجراءات البسيطة المتعلقة بتأمين المواطنين داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة التي تمس المواطنين أنفسهم في سلامتهم وحياتهم وحياتهم وأموالهم وانتهاء بالإجراءات الخاصة بتأمين الدولة نفسها.

ف نجد دائرة المعارف البريطانية تعرف الأمن بأنه: **حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية**. **ويؤكد البعض أن الأمن هو التحرر من الخوف والشعور بالطمأنينة**². وبهذا المعنى يعرف حامد ربيع الأمن بأنه: **"الحالة التي يكون فيها الانسان محميا ضد، او بعيدا عن خطر يهدده، والواقع أن الأمن قبل أن يكون في تلك الحال، هو إحساس يمتلك الانسان ، بالتحرر من أي خطر يواجهه"**³.

ويرى **أرنولد ولفرز (Arnold Wolvers)** أن الأمن، "في جانبه الموضوعي يعني، غياب أية تهديدات تجاه قيم مكتسبة ، وفي جانبه الذاتي ، فهو يعني غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم"⁴. انه الإحساس الذي يشعر به الفرد سواء بسبب غياب الأخطار التي يمكن أن تهدده أو

¹-مارتن غريفتش وآخرون، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ، دبي : مركز الخليج للأبحاث ،2008،ص76.

²-محمد خليل ثائر، الأمن القومي الأمريكي والتغيير في المنطقة العربية ، ط1، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع ،2016، ص 27.

³-المرجع نفسه،ص 27.

⁴-عادل زقاع، "إعادة صياغة مفهوم الأمن : برنامج البحث في الأمن المجتمعي"، في:

<https://www.calameo.com/books/0008683167408a3ccd6dc> (يناير 2019)

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

نتيجة لامتلاك الوسائل الكفيلة بمواجهة تلك التهديدات حال ظهورها¹. وعلى هذا الأساس يقوم البعض بصياغة الأمن على ضوء أربع ركائز أساسية هي²:

- إدراك التهديدات سواء الخارجية منها أو الداخلية.
- رسم استراتيجية لتنمية قوة الدولة.
- توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية ببناء القوة المسلحة وقوة الشرطة.
- اعداد احتمالات للتهديدات الداخلية والخارجية، واتخاذ إجراءات لمواجهتها.

أما المفهوم الشامل للأمن فيعني "القدرة التي تتوفر لدى الدولة، والتي تمكنها من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية في المجالات كافة، في مواجهة المصادر التي تهددها في الداخل أو الخارج، وتمكنها من تهيئة الأوضاع والمناخ الملائم لتأمين مصالحها بوصفها متطلبات وطنية رئيسية، داخليا وخارجيا بالشكل الذي يدفع عنها التهديدات باختلاف أبعادها، وبالقدر الذي يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له أقصى طاقة للنهوض والتقدم"³.

2-نشأة وتطور مفهوم الأمن القومي:

ان أصل كلمة "أمن" Sécurité لاتيني يحمل تناقضات جوهرية، صدام بين جزء (Sine) ومعناها "بلا" (sans) وفكرة (Cura) ومعناها "عناية" (Soin)، الكلمتين مجتمعتين يشكلان (Sine-Cura) يعطيان للأمن معنى غريبا، "دون عناية" أو غياب العناية ، أي عكس معناه اليوم ، حالة يغيب فيها الخوف أو لا نخاف فيها شيئا. فالأمن لم يكن يعني اذن كما قال شيشرون (Cicéron)(106-43 ق م)"غياب القلق الذي تستلزمه الحياة السعيدة "، هنا الأمن يعبر عن حالة من الاستقرار والطمأنينة والهدوء ، ولم تأخذ الظاهرة الأمنية هذه الدلالة الا فيما بعد .

لكن مع القرن الثاني الى غاية القرن السابع عشر، أخذ الأمن معنى " حالة من الثقة المفرطة"⁴، وهذا ما نجده في معظم كتابات فلاسفة ذلك العصر، من بينهم التعريف الذي أعطاه روني ديكارت (René Descartes) بحيث اعتبر أن "الامن هو عبارة عن ثقة مؤكدة، فاذا كان الأمل قويا جدا بطريقة

¹-محمد خليل ثائر، المرجع السابق ، ص 28.

²-زكريا حسين، "الأمن القومي"، مجلة الفكر السياسي ، العدد17، 2002، ص 34.

³-علي الدين هلال، "الأمن القومي العربي: دراسة في الأصول" ، مجلة شؤون عربية ، العدد 35، 1984، ص 13.

⁴-Thierry Balzacq, « Qu'est-ce que la sécurité nationale ? », La revue internationale et stratégique, N 52, Hiver 2003-2004, p.19.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

تلغي تماما الخوف، فانه يغير من طبيعته ويصبح يسمى أمنا أو ضمانا¹. هذا المعنى المرادف لحالة من الثقة العالية لم يعد مستعملا في القرن الثامن عشر، نظرا لارتباط الأمن في هذه الفترة بالوسائل الكفيلة بالحماية من الأخطار، أو موضوع يضمن الأمن ويعيد الثقة للأفراد والمجتمعات.

ان مصطلح "أمن الدولة" مصطلح قديم، قدم الدولة نفسها، حيث تعود جذوره إلى القرن السابع عشر، حيث تبلور المفهوم بصفة خاصة في أعقاب إبرام "معاهدة واستغاليا" 1648، التي وضعت الأسس لنشأة "الدولة القومية" أو "الدولة الأمة" Nation State، وهو ما يعني أن المفهوم في نشأته ارتبط بنشأة الدولة القومية حيث اعتبرت الدول أقوى العناصر الفاعلة في النظام الدولي، وكانت هي المعيار العالمي للشرعية السياسية، وذلك في غياب سلطة أعلى منها تقوم على تنظيم علاقاتها ببعضها، وكان ذلك يعني النظر للأمن على أنه الالتزام الأول لحكومات الدول، واعتبرت الدولة على أنها وحدة التحليل الأساسية ومحور أي سياسة أمنية، وأن الأولوية هي لتحقيق أمنها في مواجهة أي تهديدات عسكرية خارجية².

مع نهاية القرن الثامن عشر أصبح الحديث عن الأمن كمرادف للدفاع الذي ينبغي أن يوكل الى كيان ملحوظ "الدول الوطنية" وقوي يخلص الحياة والثروات من مختلف التهديدات الخارجية. وتعززت هذه الفكرة عندما أسند الأمن للدولة كمؤسسة إنسانية تحتكر استعمال وسائل الاكراه المادي العسكرية والدبلوماسية، فاذا كانت فلسفة الأنوار قد أكدت أن الدولة هي محصلة الإرادة والحاجة الإنسانية للحماية، على حد قول فريديريك ليبنيز (Friedrich Leibniz) في تعريفه "للدولة بأنها: "مجتمع هدفه المشترك هو الأمن"³. وهذا ما أكدته الطروحات الرأسمالية لكل من "مونتيسكيو" (Montesquieu) و"ادم سميث" (Adam Smith) التي اعتبرت الدولة هي الفاعل الأساسي المكلف بحماية المجتمع من العنف والغزو الذي قد تقوده بعض المجتمعات، وبالتالي رأت أن حرية الأفراد تابعة لأمن الدولة، والدولة من أجل حماية أمنها لا بد أن توظف جيشا، باعتبار الأمن الشرط الأساسي للدولة بمقتضى الفكر الليبرالي، ولا يمكن للأفراد أن يكونوا امنين الا اذا كانت الدولة امنة⁴.

يمكن ارجاع مفهوم الأمن القومي National Security الى فكرة سيادة الدولة⁵، تلك الفكرة التي أسست معالمها معاهدة وستغاليا سنة 1648 في أوروبا، والتي أعلنت نظاما دوليا جديدا، يقوم على

¹- عبد الرحمن عبد الله، فلسفة الأمن: من الفلسفة إلى السياسة، الجزائر: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2015، ص78.

²- حسن حنفي، الأمن القومي: المفاهيم والتحديات المعاصرة، الجزائر: دار الفكر العربي، 2015، ص54.

³- Thierry Balzacq, Op. Cit, p.21.

⁴- Barbara Delcourt, « Théorie de la sécurité », Bruxelles, institut d'études européennes, 2006, p.53.

⁵Jens Bartelson, "The Concept of Sovereignty Revisited", The European Journal of International Law, vol. 17, no. 2 (2006).

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

أساس الدولة القومية صاحبة السيادة المطلقة^(*). أما المحاولات الأكاديمية لتعريف الأمن القومي، فقد بدأت بعد الحرب العالمية الثانية (1939-1945) كمفاهيم ترتبط بسياسة الدولة للتغلب على التهديدات الداخلية والخارجية التي كانت تواجهها آنذاك¹.

من الناحية العملية أصبح مفهوم الأمن القومي الموجه الأول للسياسة الخارجية الأمريكية منذ أن أصدر الرئيس الأمريكي الأسبق هاري ترومان Harry S. Truman ، قانون الأمن القومي في 26 جوان 1947، وتشكلت على اثره مؤسسات الامن القومي الأمريكي ، كوزارة الدفاع و مجلس الأمن القومي ووكالة الاستخبارات الأمريكية CIA، لكن هذا القانون لم يقدم انداك مفهوما محددا للأمن القومي، بل اكتفى بعبارة غامضة كمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية التي تهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، كما أوجب القانون ضرورة تقديم المشورة للرئيس الأمريكي بشأن التكامل بين السياسات الداخلية والخارجية والعسكرية المتعلقة بالأمن القومي .

وهكذا أصبح الأمن القومي فرعاً جديداً من العلوم السياسية، حيث امتلك ثقافة وتوفرت لديه المادة والهدف العلمي (تحقيق الأمن) وإمكانية الخضوع لمناهج بحث علمية بالإضافة الى كونه حلقة وصل بين علوم عديدة، فالأمن القومي ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد تربط في دراستها بين علوم الاجتماع والاقتصاد والعلاقات الدولية ونظم الحكم وغيرها. كما انتقل الاهتمام بظاهرة الأمن القومي من الغرب الى دول الجنوب. حيث يذكر عديد الباحثين أسباب الاهتمام بدراسة الأمن القومي في مختلف دول العالم والتي تتمثل فيما يلي²:

ـ التوسع في مفهوم المصلحة القومية ليشمل مسألة ضمان الرفاهية بما يعنيه ذلك من تأمين

(*) النظام الدولي الجديد الذي أرسته معاهدة صلح ويستفاليا عام 1648، والتي ركزت على مبدأ سيادة الدول ليكون هذا المبدأ ركيزة للقانون الدولي والنظام العالمي الذي كان سائداً آنذاك. هاته السيادة تتخذ شكلين : السيادة الخارجية والسيادة الداخلية ، فالسيادة الخارجية تعني قدرة الدولة على اتخاذ قرارات السياسة الخارجية من دون املاءات ، أما السيادة الداخلية فتعني قدرة الدولة على بسط قوانينها ونفوذها على جميع أقاليم الدولة ، والأمن القومي ارتبط بمفهوم السيادة للحفاظ على حرية اتخاذ القرار خارجياً وداخلياً. لمزيد من التفاصيل انظر : إبراهيم غرابية النظام الدولي: المفاهيم والتحديات، الأردن : دار غيداء للنشر والتوزيع ، 2018، ص ص 95-115.

¹ -إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية والدولية: دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2001، ص 130.

² -عبد المنعم المشاط ، الأمن القومي العربي :أبعاده ومتطلباته"، القاهرة :معهد البحوث والدراسات العربية ، 1993، ص ص 14-15.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

لمصادر الموارد، ومن تم بروز مفهوم الأمن القومي كتعبير عن كل من الرفاهية بما يعنيه ذلك من تأمين لمصادر الموارد وضمان تدفقها من أجل ضمان الريادة في معدل الرفاهية.

_ازدياد معدل العنف وتصاعد حدة الصراعات المباشرة والتي قد تتطور الى حروب، ومن تم تطور الاهتمام بالأمن القومي في موجات ارتبطت بتزايد الصراعات على المستويين الإقليمي والدولي.

_ازدياد الشعور لدى دول الجنوب بنوعين من التهديدات المتصلة بأمنها القومي، فمن ناحية تعد الديون الخارجية المستحقة عليها تهديدا لأمنها السياسي والاقتصادي، وتحد بالضرورة من حرية اتخاذ القرارات الاستراتيجية. ومن ناحية أخرى، تخشى الدول الصغرى من احتمالات قيام الدول الكبرى بإساءة توظيف المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة ليس فقط لتحقيق مصالحها، ولكن للإضرار بمصالح الدول الصغرى وأمنها القومي.

_تزايد الإحساس بالقلق والتوتر الداخلي والذي يمكن أن يتحول الى مظاهر عديدة من عدم الاستقرار وعدم الأمن في الدول الصغرى، فلا تزال تلك الدول تعاني من مشكلات كبرى في عملية الإنتاج وكذلك عملية التوزيع.

_يزداد الاهتمام أكثر بظاهرة الأمن القومي عند التحول من نظام الدولة القومية الى نظام أوسع وأكثر شمولاً "كالنظام الفدرالي، أو التجمعات الاقتصادية الدولية.

ان اعتبار الأمن الشرط الأساسي الذي وجدت من أجله الدولة نجد له مرجعية فكرية في نظريات العقد الاجتماعي، هذا ما أكد عليه **جون جاك روسو (Jean Jaque Rousseau)** في تبعية الأمن للدولة فبموجب العقد الاجتماعي، تحتكر الدولة استخدام القوة وبالتالي الفعل الأمني، وأن "الأمن هو المشكل الأساسي الذي ينبغي على مؤسسة الدولة أن تبحث عن حل له". هنا يمكن الحكم بأن الأمن كان مرادفا للدفاع، وهذا ما نجده واقعيا في اعتماد الدول على وزارات للحرب مكلفة بتحقيق الأمن، وهذه المرحلة التاريخية تعتبر بداية لتشكيل فكرة الأمن القومي، أي منذ أصبح الأمن مرتبطا بالدولة كأداة حماية والية وحيدة لتحقيق الأمن، لكن لا يوجد إجماع حول ظاهرة الأمن القومي بمفهومها ومعناها الحالي حيث هناك ثلاث اتجاهات ساهمت في بلورة مفهوم الأمن القومي بصورته الحديثة:

1- حسب **هيلغا هافتندورن (Helga Haftendorn)**، الامن القومي هو نتيجة مباشرة

للمأسسة التدريجية للدولة ذات السيادة منذ القرن السابع عشر (تشكل الدول الوطنية)¹.

¹ - Helga Haftendorn, « The Security Puzzle :Theory-Building and Discipline-Building in International Security », *International Studies Quarterly*, Vol 35,N 01,Mars 1991,pp.03-17.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

2- بالنسبة لأرنست ماي (Ernest May)، فإن استخدام مفهوم الأمن القومي في العقائد السياسية هو نتيجة حتمية لفكرة حماية سيادة الدولة هذا المفهوم الذي تطور خاصة بعد الحرب العالمية الثانية¹.

3- يمثل الاتجاه الثالث تحولاً من مفهوم الدفاع إلى الأمن القومي، حيث تم التركيز على إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية لضمان الكفاءة في الأمن والدفاع الوطنيين، وقد بدأ هذا التحول في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية بتأسيس مؤسسات أمنية مثل وكالة المخابرات المركزية (CIA)² ووكالة الأمن القومي (NSA)³، سنة 1947، مما وسع مفهوم الأمن ليشمل المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية.

-التعريفات الأكاديمية لمفهوم الأمن القومي:

كما ذكرنا سابقاً في أعقاب الحرب العالمية الثانية برز الاهتمام بالمفهوم، الذي تعمق الاهتمام به أثناء الحرب الباردة، حيث برزت العديد من المحاولات الأكاديمية لتعريف الأمن القومي، فقد كانت تعكس اما الأجواء السائدة للنظام الدولي في فترة زمنية معينة، وأما الخلفيات الثقافية والميول السياسية لباحثي العلاقات الدولية وتحديد المهتمين بشؤون الأمن القومي، حيث بدأت أولى هذه المحاولات عام 1943 على يد الصحفي الأمريكي (Walter Lippmann) عندما عرف الأمن القومي بأنه: "تحقيق الدولة لأمنها عندما لا تضطر الى التضحية بمصالحها المشروعة لكي تتجنب الحرب، وتكون قادرة على حماية تلك المصالح، وأن أمن الدولة يجب أن يكون مساوياً للقوة العسكرية والأمن العسكري، إضافة الى إمكانية مقاومة الهجوم المسلح والتغلب عليه"⁴. وما يؤخذ على تعريف Lippmann أنه ركز على الجانب العسكري فقط، لكن هذا التركيز كان مبرراً في سياق الحرب العالمية الثانية حيث كان التهديد العسكري هو السائد، مما يجعل تعريفه مفهوماً في إطار الظروف التاريخية التي ظهر فيها.

وفي عام 1950 عرف هارولد لاسويل Harold Dwight Lasswell، الأمن القومي بأنه "تحرر الدولة من الاملاءات الخارجية". ومما يؤخذ على هذا التعريف أنه حصر الأمن القومي بالسيادة فقط وتجاهل أبعاداً أخرى كالمصالح القومية⁵. وفي عام 1960 عرف أرنولد ولفرز Arnold Wolfers، الأمن القومي

1- عبد المنعم المشاط، المرجع السابق، ص 16.

²-CIA :Central Intelligence Agency.

³-NSA :National Security Agency.

⁴-فوزي حسن الزبيدي، "منهجية تقييم مخاطر الأمن القومي : دراسة تحليلية لمنهجية تقييم مخاطر الأمن القومي"، رؤية إستراتيجية، 2015، ص 14.

⁵-المرجع نفسه، ص 14.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

أنه حماية القيم، وهو يزيد وينقص بحسب قدرة الدولة على ردع الهجوم والتغلب عليه¹. ومما يؤخذ على هذا التعريف أنه يقتصر على حماية القيم بالقوة العسكرية، إذ يتجاهل الأبعاد الأوسع كالموارد والمصالح القومية والأمن الداخلي، مما يعكس تأثير أجواء الحروب والصراعات التي سادت خلال فترة الحرب الباردة.

ومن أحدث تعريفات الأمن التي تأخذ في الحسبان المشهد الأمني العالمي لما بعد الحرب الباردة والأكثر تداولاً في الأدبيات الأمنية المتخصصة تعريف **باري بوزان**، أحد أبرز المختصين في الدراسات الأمنية في العالم. يعرف الأمن بأنه **"العمل على التحرر من التهديد"**، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن هو **" قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانهما المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية "**، وفي سعيها للأمن، فإن الدول والمجتمع يوجدان أحياناً في انسجام مع بعضهما البعض لكن يتعارضان أحياناً أخرى. **"أساس الأمن هو البقاء"**، لكنه يحوي أيضاً على جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود².

من خلال كل هذه التعاريف يمكن استنتاج خصائص مشتركة بين الاتجاهات الثلاث لمفهوم الأمن القومي وهي:

-شمولية مفهوم الأمن القومي، حيث يرتبط بمجموعة من العناصر السياسية والعسكرية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

- ديناميكية الظاهرة، فالأمن القومي ليس حقيقة ثابتة تستطيع الدولة تحقيقها دفعة واحدة.

-نسبية مفهوم الأمن القومي، إذ لا يمكن تحقيقه بشكل مطلق، لأن تحقيقه يعني تشكيل تهديد لدولة أخرى.

-الانعكاسية: فالشعور بالأمن هو محصلة لتقييم ذاتي لدلالات التحول الذي تمر به الدولة، ومنه تبني السياسة الأمنية، أي أن الدولة لا تسعى للأمن في حد ذاته وإنما تسعى من خلاله إلى ضمان استمرار قيم ومصالح مختلفة يعتبر الدفاع عنها وصيانتها شرطاً أساسياً لاستمرار قدرة الدولة في الدفاع على أساس وجودها.

¹David A. Baldwin, **The Concept of Security** (London: British International Studies Association, Review Of International Studies, 1997), 23, 5-26, p. 6.

²-عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، 2005، ص14.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

المطلب الثاني: أبعاد الأمن القومي ومستوياته

إذا كانت المقاربة التقليدية للأمن القومي تركز على البعد العسكري بل اختزلته فيه، فإن بعض المقاربات تبنت نظرة موسعة للأمن تشمل المجالات العسكرية وغير العسكرية، ليشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية... الخ، حيث ميز باري بوزان بين أربعة أبعاد أساسية للأمن إضافة إلى البعد العسكري وهي البعد السياسي والاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي¹.

نظرا لارتباط ديناميكيات الأمن بمصادر تهديدات جديدة، فقد ظهرت أبعادا جديدة للأمن القومي لا ترتبط فقط بالبعد العسكري الذي ركزت عليه المقاربة التقليدية، فإن بعض المقاربات الجديدة تبنت نظرة موسعة للأمن تشمل المجالات العسكرية وغير العسكرية، حيث حددها "باري بوزان" في خمسة أبعاد وهي: البعد العسكري، السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي أو المجتمعي، والبيئي²، ويمكن اعتبار هذه الأبعاد جوانبا أساسية وأهداف عامة من أهداف الأمن القومي³.

1- البعد العسكري للأمن القومي:

هو المفهوم الذي يشير إليه المعنى الضيق للأمن القومي التقليدي، والذي يعتبر القضية التي يرتبط بها مفهوم الحكومات والدول غالبا عند التصدي كليا لتحديات الأمن القومي، والذي يعني في مجمله كل الإجراءات التي من شأنها أن تحقق أمن الدولة ضد العدوان الخارجي⁴. بالرغم من أن الأمن العسكري قد حظي باهتمام واسع لأمد طويل على الصعيدين النظري والعملي، باعتباره يمثل مفهوم الأمن الضيق إلا أنه لم يكن من الممكن التعامل معه بسهولة ووضوح، فالأمن العسكري على درجة كبيرة من التعقيد، والطرق والإجراءات اللازمة لتأمينه وضمانه ليست محل إجماع واتفاق⁵. فالتباين كبير في الرؤى حول تساؤلات مهمة تثار حول الموضوع مثل: هل يلزم للأمن الاحلاف العسكرية؟، أو اتخاذ

¹- عبد الرفيق كشوط، "تطور مفهوم الأمن عبر مفكري ومنظورات العلاقات الدولية"، مركز المتوسط للدراسات الإستراتيجية، فيفري 2023، في : <https://mediterraneancss.uk/2023/02/25/the-concept-security-through-international-relations/> تاريخ الدخول : 2024/05.

² - Barry Buzan, *People, States and Fear: an Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era*, London, Harvester Wheatsheaf, 1991, pp.218- 238.

³- عبد النور بن عنتر، "البعد المتوسطي للأمن الجزائري" الجزائر أوروبا الحلف الأطلسي"، المرجع السابق، ص 10.

⁴- فهد بن محمد الشقحاء، الأمن الوطني تصور شامل، المملكة العربية السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004، ص 87.

⁵- المرجع نفسه، ص 87.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

مناطق نفوذ؟ أو مساندة دول أخرى في الدفاع عن نفسها؟ هل يجب على الدولة تأمين حدودها الإقليمية؟ والدفاع عنها؟ ثم ما مقدار القوة الدفاعية المطلوبة للدفاع عن أمن الدولة ضد العدوان الخارجي؟

وتتمثل أهم مكونات البعد العسكري في العناصر التالية¹:

- حجم وتكوين القوات المسلحة، بحيث كلما زاد حجم القوات وكانت مدربة جيداً كلما زاد دورها وكفاءتها في حماية الأمن القومي.
- تنظيم وتسليح القوات العسكرية، فكلما كان التنظيم فعالاً والأسلحة الحديثة متوفرة، يؤدي ذلك إلى رفع قدرة القوة العسكرية وزيادة كفاءتها.
- المرونة خاصة سرعة التحرك والمناورة.
- الإنتاج الحربي أي امتلاك الصناعة الحربية المتطورة.
- الخبرة القتالية والقدرة على التخطيط وإدارة العمليات الحربية بكفاءة من خلال الممارسة القتالية السابقة والمناورات العسكرية المتعددة.

إن البعد العسكري للأمن القومي يشمل القدرات العسكرية للدولة على المستويين الدفاعي والهجوم، فالمستوى الدفاعي يكمن في القدرة على الدفاع عن الدولة والحفاظ على قيمها ومبادئها وبالأساس بقائها، أما المستوى الهجومي فيكمن في قدرتها على ردع مختلف الاعتداءات التي قد تضر ببقائها، فالتهديدات العسكرية ناجمة عن الأنشطة العسكرية الموجهة ضد التراب الوطني للدولة.

2- البعد السياسي للأمن القومي:

يشمل أمن السلطة السياسية، والمؤسسات السياسية واستقرارها، بحيث أن تحقق الاستقرار السياسي الداخلي وترسيخ الوحدة الوطنية من أهم مضامين البعد السياسي للأمن القومي.

يرتبط أمن المؤسسات السياسية ارتباطاً وثيقاً بتطبيق الديمقراطية كفسلفة للحكم، وذلك من خلال تأسيس نظام قائم على الشرعية السياسية المستمدة من انتخابات حرة ونزيهة وتعددية، بالإضافة إلى تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أقصى استفادة للمواطنين من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يؤدي بدوره إلى تحقيق الرفاهية والأمن.²

¹- سعد بن محمد الغامدي وآخرون، الأمن الوطني، المملكة العربية السعودية: كلية ملك فهد الأمنية، 1429هـ، ص35.

²- محند برقوق، "العرب والمنطق الديمقراطي"، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 7، جوان 2009، ص 5.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

يعتبر هذا البعد من وجهة نظر "الأمن القومي" العنصر الأساسي الذي يحدد كيفية تنظيم وإدارة قوى الدولة ومواردها، وهو من مهام الحكومة في أي دولة إذ لديه مجالين¹:

أ- مجال السياسة الداخلية: يقصد به وضع السياسة الأمنية للدولة ضمن استراتيجية معينة، من خلال إدارة الشعب والتغلب على مشاكله، وتحقيق الاستقرار الداخلي، في إطار الشرعية التي وضعها دستور الدولة، باعتباره القانون الأسمى في البلاد، وتوجيه تنافس القوى الداخلية والاتجاهات السياسية لصالح الأمة، حتى لا تكون الضغوط القومية مصدر تهديد للأمن الداخلي.

ب- مجال السياسة الخارجية: يهدف إلى إدارة مصادر قوى الدولة للتأثير على المجتمع الدولي وسياسات الدول الأخرى، من خلال تأمين متطلبات السيادة الوطنية واحتياجات الدولة، دون الخضوع لأي قيود خارجية، ويمكن في إطار هذا البعد إقامة علاقات دولية إقليمية، وعقد اتفاقات ومعاهدات والانضمام إلى الأحلاف مع مراعاة الأهداف الوطنية للدولة، وتكون الضغوط في هذا البعد فوق قومية، حيث التحدي فيها يقع مباشرة على السيادة والأمن القومي، لكنه يأتي من خارج الدولة.

3- البعد الاقتصادي للأمن القومي:

يعد أحد أهم الأبعاد الحيوية للأمن القومي، ويختص بالوصول إلى الموارد والأسواق اللازمة للحفاظ بشكل دائم على مستوى مقبول من الرفاهية. حيث تمنح القوة الاقتصادية ثقلًا سياسيًا للدولة على المستوى المحلي والإقليمي وحتى العالمي، وتأمين الموارد الحيوية والاستراتيجية والحفاظ على معدلات تدفقها إلى شرايين الاقتصاد لها دور كبير في تحقيق الأمن القومي لأي دولة، مهما كان حجمها وموقعها.

إن العديد من الكتاب قد أكدوا على أهمية البعد الاقتصادي كبعد لا يقل أهمية عن البعد العسكري، وذلك في النقاش حول الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال توسيعهم لمفهوم الأمن، وتم ربط الاعتماد المتبادل في المجال الاقتصادي والتبعية النفطية بالأمن القومي في مطلع السبعينيات من القرن العشرين، واعتبر الكثير من الدارسين أن التجارة الخارجية كسياسة أمن قومي نظرا لتطور وتشابك العلاقات الاقتصادية.

¹-Theury Balzacq, « La sécurité ,Définitions secteurs et niveaux d'analyse , Fédéralisme régionalisme »,Portail de Publication de périodiques Scientifiques , Vol 04,2003-2004,p 17.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

ومن بين الذين أكدوا على أهمية البعد الاقتصادي نجد تعريف جوزف ناي (J.Nye) حيث عرفه على أساس أنه " غياب التهديد بالحرمان من الرفاهية الاقتصادية"¹، أما بالنسبة لـ: روبرت ماكنمارا الذي ربط الأمن بالتنمية². حيث أن الأمن الاقتصادي حسب رأيه يعني تحقيق التنمية التي تضمن الاستقرار داخل الدولة، ويفترض بأن الأزمات الداخلية الناتجة عن عدم تلبية الحاجيات الأساسية للمواطنين تؤدي الى حالة اللاأمن وتؤثر على الاستقرار السياسي والأمن القومي. ولقد أشار الكثير من الأكاديميين بدورهم الى العلاقة التكاملية بين الاقتصاد والأمن أمثال (Viner, Hirschman, Earle)، ومؤخرا أصبح الأمن الاقتصادي بعدا أكثر أهمية في مجالي الاقتصاد السياسي الدولي والدراسات الأمنية³.

وحسب باري بوزان فان البعد الاقتصادي للأمن القومي مرتبط بالدرجة الأولى بقدرة الدول على الوصول الى الأسواق الخارجية والمصادر المالية، وما تفرزه هذه التفاعلات من اشتداد حدة التنافس بين الدول حول هاته الموارد، خاصة مع عولمة الاقتصاد الرأسمالي في ظل تنامي هيمنة الشركات عبر-الوطنية الكبرى والمؤسسات المالية.

ان إدراك الأمن الاقتصادي حسب باري بوزان يكون من خلال المؤشرات التالية⁴:

- اشتداد حالات عدم التوازن الاقتصادي بين الدول والضغط التي يخلقها الاختلاف في الثروة والتطلعات بين الدول، خاصة بين دول الشمال الغني ودول الجنوب الفقير.
- التخوف من حدوث الأزمات الاقتصادية العالمية يؤدي الى انتهاج سلوكات حمائية وعدم استقرار بنيوي على مستوى الأنظمة المالية المحلية والعالمية على حد سواء.
- ضعف وهشاشة الاقتصاديات الوطنية، التي أصبحت مهددة في ظل عولمة الاقتصاد الدولي وهيمنة الشركات الرأسمالية الكبرى، ومدى قدرة الدولة للحفاظ على إمكانيات مستقلة من الموارد في اطار سوق عالمية.

¹ - حفيظة مكي، "دراسة في الأبعاد والمستويات .. النظريات النقدية الجديدة المفسرة للأمن"، المركز العربي للبحوث والدراسات، نوفمبر 2019، في : <http://www.acrseg.org/41405> (ديسمبر 2020)

² - روبرت ماكنمارا، **جوهر الأمن**، ترجمة يونس شاهين، القاهرة : الهيئة العامة للتأليف والنشر، 1980، ص 48.

³ خالد معمري، "حوار المنظورات في الدراسات الأمنية تفكيك البني الاستمولوجية والأطر الأنطولوجية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد: 09، 2009، ص 198.

⁴ - Ken Booth, **Theory of security**, first published, Cambridge university press, New York, 2007, p 162.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

-التنافس الدولي الحاد على مصادر الطاقة والوصول الى الأسواق الاستهلاكية، من خلال استغلال التبعية الاقتصادية لأغراض سياسية، أو حتى استحداث لأليات الشراكة الاقتصادية.

يبرز هنا كذلك قطاع فرعي للأمن في بعده الاقتصادي، هو القطاع الطاقوي وهذا من خلال اقحامه ضمن مسائل الأمن القومي، لما له من أهمية كبيرة وشموله لموارد الغاز والبتترول، هذا الأخير يغطي نسبة 40% من العرض العالمي من الطاقة الأولية، ومن المتوقع أن تتخفف هذه النسبة الى حدود 35% مع حلول سنة 2030 في ظل الاعتماد المتزايد على الطاقات المتجددة. اذ تتجلى مظاهر الأمن القومي الطاقوي من خلال العلاقات السائدة بين الدول المنتجة والدول المستهلكة لهاته الطاقة، فعدم الاستقرار الداخلي للدول المنتجة للبتترول قد يؤثر على تمويل الدول المستهلكة¹. هنا تلجأ الدول المستهلكة الى ممارسة كل الضغوط العسكرية والسياسية لضمان تدفق الطاقة الى أسواقها. لأن انقطاع التزود بالمصادر الطاقوية يمثل تهديدا حقيقيا ضد أمن الدولة والمجتمع والفرد.

فالأمن القومي في بعده الاقتصادي هو ضمان احتياجات الدول من الموارد، وكذلك ضمان رخاء الفرد وانعتاقه من الفقر والجوع في ظل نظام اقتصادي رأسمالي غير عادل ولا متوازن باعتباره تحت سيطرة قوى اقتصادية مهيمنة.

4-البعد المجتمعي للأمن القومي:

يعتبر من أهم أبعاد الأمن في الدراسات الأمنية المعاصرة، حيث يتجاوز الصراع التقليدي الذي يعتبر المجتمع مجرد قطاع من قطاعات الدولة، الى اعتباره كيانا قائما بذاته وموضوع مرجعي للأمن. ويتمحور البعد الاجتماعي حول كيفية تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتماسك المجتمع، ومدى قدرته على الحفاظ على سماته الخاصة في سياق من الظروف والمتغيرات وتهديدات فعلية أو محتملة².

ولقد ساهمت مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية في تطوير البعد الاجتماعي للأمن خاصة من خلال اسهامات Bary Buzan، واولي وايفر Ole Weaver هذا الأخير يرى أنه بفعل جملة من الظواهر

¹- سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008، ص23.

²-منير العمري، "الأمن المجتمعي: مفهومه وعلاقته بالقطاعات الأمنية الأخرى"، مجلة أفاق علمية، المجلد 12، العدد 4، 2020، ص 584.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

مثل العولمة والظواهر العابرة للحدود، وتدفقات الهجرة... الخ أصبح المجتمع مهدد¹. ويرى أن الأمن المجتمعي مرادف للبقاء الهوياتي (الهوية المجتمعية)، ويركز "وايفر" على الهوية وبقاء المجتمع، واقترح نقل الموضوع المرجعي للأمن من الدولة الى المجتمع². أما "باري بوزان" فقد ركز ضمن المفهوم الموسع للأمن، على الأمن المجتمعي (Societal Security)، باعتباره يشير إلى "استطاعة المجتمع الإبقاء على مقوماته تحت ظروف متغيرة باستمرار وتهديدات محتملة، بل أكثر من ذلك الاستمرارية في ظروف مقبولة للتطور، والحفاظ على الأسس اللغوية والثقافية والتقليدية".

فالمأزق الأمني حسب رأيه يدور حول "الهوية" أو ما يسميه بـ: "المأزق الأمني المجتمعي"³، فعندما تحس مجموعة ما باللائمة إزاء السلطة أو المجموعات التي تشاركها نفس الإقليم يؤدي ذلك الى المأزق المجتمعي، ومع تصاعد حدة المأزق الأمني المجتمعي فان التنافس على الموارد والسلطة يتحول الى محاولة إزالة الأطراف الأخرى عبر التصفية الأتنية. وغالبا ما تكون الصراعات الأمنية داخل المجتمع سببها فشل الدولة في إدارة وتسيير شؤون الحكم وما يؤثر ذلك على ركائز الأمن والاستقرار الداخلي، وهنا تصبح الدولة وسيلة لتحقيق الأمن وليس غاية الأمن في حد ذاتها.

إن الأمن المجتمعي يمثل المصطلح الأمني المرجعي في إدارة النزاعات الأتنية، وهنا يتعين تحديد موقف واضح إزاء مجموعة الأسئلة تمثل المحاور التالية: الأمن لمن؟ لصالح أية قيم؟ في مواجهة أي شكل من المخاطر؟ وماهي الوسائل المستعملة لتحقيق هذا الأمن؟

من جهته "مولر" Muller، حاول إعطاء إجابات لهاته التساؤلات من خلال تعريفه "للمأزق المجتمعي"، الذي ينتج حسبه عن "غياب الأمن المجتمعي، والذي يرتبط بدوره بقدرة المجموعة على الاستمرار مع المحافظة على خصوصياتها، في سياق من الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة أو الممكنة. ويتعلق تحديدا بإحساس هذه المجموعة المعنية بأن هناك مساسا بمكونات هوياتية كاللغة، والثقافة، والدين والعادات، أو بأن تطورها لا يتم في ظروف مقبولة"⁴.

¹ - محمد حمشي، "مدخل إلى المدارس لأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 3، العدد 2، 3 جويلية 2018، ص 342.

² - عبد الرقيق كشوط، المرجع السابق.

³ - عادل زقاغ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن : برنامج البحث في الأمن المجتمعي"، المرجع السابق.

⁴ - المرجع نفسه.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

إن المجتمع يعتبر كيانا قائما بذاته وموضوع أساسي للأمن، وليس مجرد قطاع من قطاعات أمن الدولة، إذ يتمحور حول الهوية، حيث أن الهويات المجتمعية أصبحت مهددة بجملة من التهديدات مثل: الهجرة، الغزو الثقافي، وهنا يمكن القول أن الأمن القومي في بعده الاجتماعي يعني بمدى قدرة مجتمع ما الحفاظ على كيانه وخصوصيته الثقافية¹.

يعتبر الأمن القومي في بعده الاجتماعي شعور يجده عموم أفراد المجتمع عندما يحسون بمثانة تقاليدهم وأعرافهم وممارساتهم الاجتماعية². هذا فيما يخص المجتمع، وما يرتبط به من قيم تعبر عن التماسك الاجتماعي، فالأمن الاجتماعي هو إحساس الدولة بالطمأنينة والاستقرار لانعدام الظواهر الاجتماعية التي تتعارض مع قيم المجتمع الأصيلة ومبادئه العليا.

5- البعد البيئي للأمن القومي:

لم تعد البيئة محل اهتمام محلي يقتصر على المتخصصين فيها، وإنما تعداها ليصبح اهتماما سياسيا، تتحدد من خلاله ملامح سياسة أي دولة، فتلوث البيئة ليس بالموضوع الجديد، إذ أنه ارتبط بالثورة الصناعية في العالم الغربي، وما أفضت إليه من تلوث للهواء والماء، والتربة، واستنزاف للموارد الطبيعية، إلا أن مكافحة هذا التلوث لم تكن قضية أمنية إلا بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة، وأصبحت مكافحة تلوث البيئة تحتل موقعا هاما في الدراسات العامة للدول.

ان الأمن القومي في بعده البيئي Environmental Security يجمع بين مفهوم الأمن ومفهوم البيئة، فهو "يشير الى المشاكل الأمنية الناجمة عن المجتمعات البشرية وتأثيرها سلبيا على البيئة هذا من جهة، ومن جهة ثانية فهو يشير الى الأزمات والكوارث التي تسببها البيئة وما لها من اثار سلبية على المجتمع الإنساني"³. ان مستجدات العقود الأخيرة أوضحت أن هناك تهديدات جديدة غير المخاطر العسكرية تهدد أمن الدولة والأمن البشري أيضا وعلى رأسها التهديدات البيئية. حيث برز مصطلح الأمن البيئي كحقل دراسي مع منتصف ثمانينات القرن العشرين كمساعي للتحرر من التهديد المتصاعد التي باتت تمثل على حياة البشر الضغوط والانتهاكات التي تتعرض لها البيئة وتؤثر فيها وتعمل على

¹- محمد حمشي، المرجع السابق .

²-فهد بن محمد الشقحاء، المرجع السابق، ص 59.

³-امينة دير، "أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في افريقيا دراسة حالة -دول القرن الافريقي-"، (مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013-2014)، ص 25.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

استتازاف مواردها الطبيعية¹. ويرى "باري بوزان" أن الأمن البيئي يعني "الحفاظ على الظروف البيئية التي تدعم النشاط البشري"، فهو يعتقد أن المقاربة الأمنية في هذا البعد ترتبط بالخوف من فقدان الشروط الأساسية للحفاظ على جودة الحياة².

لقد شهدت الدراسات البيئية انتشارا محسوسا في الأدبيات السياسية منذ نشر تقرير لجنة "برنتلاند" Brundtland سنة 1987 بعنوان: **مستقبلنا المشترك (Future Our Common)**، (*) كمؤشر لبروز الإحساس بخطر التدهور البيئي على الأمن الدولي، المجتمعي والبشري، كما تلتها عدة دراسات حول الأمن الايكولوجي³. كما أشار الفريق الرفيع المستوى التابع للأمم العام المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الذي نشر في 2 سبتمبر 2004 الى المهام الجديدة لمنظومة الأمم المتحدة في القرن 21، وقد ورد فيه أن " تهديدات اليوم لا تعترف بالحدود الوطنية، وهي مترابطة، ويجب التصدي لها عالميا وإقليميا بالإضافة الى المستويات الوطنية". ميز الفريق بين ست مجموعات من التهديدات، بدأ من التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والصراعات بين الدول وأسلحة الدمار الشامل والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ولأول مرة يتم سرد " التدهور البيئي " بين التهديدات التي تواجه الأمم المتحدة والتي تتطلب إجراءات وقائية⁴. وأهم ما يثير مسألة اللاأمن البيئي ما يلي⁵:

- اسهام الحروب والنزاعات المسلحة في تدهور النظام البيئي من خلال مؤشرات تراجع النسيج الغابي، التلوث البيئي، انقراض أنواع حيوانية ونباتية ومائية، وهو ما يؤدي الى تهديد مباشر لأمن الدول والأفراد والجماعات، وحتى استمرار الحياة على وجه الأرض.

¹- خالد محمد غانم ، "مشكلات الأمن البيئي في مراحل ما بعد الثورات العربية" ، السياسة الدولية ، ملحق تحولات استراتيجية، المجلد 46، العدد 186، أكتوبر 2011، ص 29.

²-Gérald Dussouy, *Les Théories de L'interétatique :Traité de relation internationales*,Paris, L'harmattan,2007 p.167.

³(*) نسبة الى غرو هارلم برونتلاند (Gro Harem Brundtland)، وهي سياسية نرويجية ديمقراطية اشتراكية ،ديبلوماسية، وطبيبة، واحد الزعماء الدوليين في التنمية المستدامة والصحة العمومية ، ولقد خدمت لثلاث فترات كرئيسة وزراء النرويج (1981، و 1986-1989، و 1990 الى 1996)، كما خدمت أيضا كمدير عام منظمة الصحة العالمية ،وهي تعمل الآن كمبعوث خاص معني بتغير المناخ لصالح أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون.

³-كوثر أبو عين، **النظام البيئي وصحة المجتمع**، الأردن، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، ط 1، 2006، ص 83.

⁴-Paul D. WILLIAMS, *Security Studies: an introduction*. Routledge, United State of America, 2008, p 261.

⁵ -Val Percival & Thomas Homer-Dixon, "Environmental Scarcity and Violent: The case of South Africa " , *Journal of Peace Research*, Sage Publication, Val.35, N° :3 , May 1998, P280.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

-ارتباط الأزمات الأمنية بمظاهر الندرة في الموارد الطبيعية والطاقة: كالماء، البترول، الغاز، والتي عادة ما تؤدي الى خلافات وأزمات حول كيفية تقاسمها واستغلالها، وبالأخص مورد الماء الذي أصبح المحرك الأساسي للنزاعات في الفترة المعاصرة.

ولقد عرفت الأدبيات السياسية البيئية في إطار السياسة الدولية بروز عدة مفاهيم مثل "النظرية السياسية الخضراء" (Green Political Theory)، والتصورات النسوية لإشكالية البيئة (Ecofeminism)، حيث ساهمت أدبيات دراسات الأمن الموسع كذلك في تطوير النقاش حول البعد البيئي للأمن القومي من خلال إسهاماتها في إبراز أهمية هذا البعد. إذ يرى منظري "مدرسة بحوث السلام" أن القطاع البيئي للأمن واحد من أهم وأخطر القطاعات التي تكون سببا في النزاعات الإقليمية¹. واعتبرت المدرسة قضايا التغير المناخي، التنوع البيولوجي، والتلوث الناتج عن ارتفاع الكثافة السكانية العالمية وازدياد النشاط الصناعي، وتأثيراتها السلبية على النظام الإيكولوجي العالمي، كتهديد لاستمرار الحضارة الإنسانية، والوجود الإنساني. هذه القضايا عادة ما تؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات، المجاعة، وتدهور الوضع الصحي العام، وإفرازاته المختلفة في تغذية حقل البطالة، اللاجئين، وتصاعد موجة الهجرة من دول العالم الثالث إلى الشمال.

إن التهديدات البيئية كارتفاع درجة الحرارة واستنزاف الأوزون تمثل تهديدات محتملة على الأمن الإنساني، إذ تشير الإحصائيات إلى أن ما بين ربع وثلث مجموع الوفيات في العالم بسبب الأمراض أسبابها بيئية مثل تلوث الهواء والماء بفعل النشاط الصناعي المركز الذي يعتبر مركزا للنفايات السامة المتنقلة عبر الهواء والماء، فالتهديدات البيئية هي خطر واضح وقائم، وهي تهديدات عبر-وطنية تنتشر من دولة إلى أخرى بسرعة تهدد أمن المجتمعات والأقاليم².

لقد ساهمت نشاطات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومنظمات السلام الأخضر في وضع أسس لحماية البيئة، ووضع حد لاستنزاف الموارد الطبيعية، في إطار نظام الأمن الجماعي الذي يجسده مجلس الأمن، وقد تجلّى ذلك بوضوح في المؤتمرات الدولية التي عقدت لبحث قضايا بيئية، كمؤتمر قمة الأرض الذي عقد في مدينة "ريودي جانيرو" البرازيلية سنة 1992، ومؤتمر الأمم المتحدة للمناخ الذي عقد في برلين سنة 1995 مؤتمر باريس... الخ.

المبحث الثاني: المقاربات النظرية لمفهوم الأمن

¹- Barry Buzan, Op.Cit. P.7.

²-أمنية دير، المرجع السابق، ص 34.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

لقد أخذت الأطر النظرية التي حاولت تفسير وفهم الظواهر الأمنية وتحليل مفهوم الأمن مسارات عديدة ، وتطورت عبر مراحل مختلفة ، بدء بالمنظور التقليدي الذي يركز بشكل أساسي على مفهوم الأمن في أمن الدولة وبقائها ، حيث عمر هذا المفهوم طويلا ولا يزال على الرغم من المحاولات التجديدية والنقدية التي خصت مفهوم الأمن مع ظهور مدرسة كوبنهاغن وتوسيعها لمفهوم الأمن، كون الانطولوجيا الموسعة للأمن أصبحت لا مناص منها، حيث أن فكرة بقاء الدولة لم تعد مبنية على تهديد الفواعل العسكرية ، لكن أصبح لزاما إدماج اعتبارات أخرى اقتصادية ، سياسية، بيئية ومجتمعية.

المطلب الأول: مفهوم الأمن ضمن التصور التقليدي

تعتبر الواقعية نظرية أمنية بامتياز، حيث كان الاعتقاد السائد أن ظواهر الأمن الدولي لا يمكن تأطيرها بشكل جيد الا في ظل فرضيات الواقعية، في المقابل نجد النظرية الليبرالية تطرح نفسها كبديل للواقعية في فهم وتفسير الظاهرة الأمنية والعلاقات الدولية.

1- المقاربة الواقعية

إن الفكر الواقعي نجد له جذور في الفكر اليوناني عند تيوسيديديس Thucydides من خلال كتابه " الحروب البلبونزية" « Polponnesian War »، بين أثينا وأسبارطا، حيث رأى أن الأسباب الجوهرية لهذه الحروب هو الخوف المتبادل بين الدول اليونانية والتنافس بينها¹. وبدوره أسدى "سان تزو" الاستراتيجي الصيني (551- 496 ق م) النصح للحاكم وكيفية صيانة بقاءه ، واستعمال القوة لتعزيز مصالحه خلال زمن الحرب وهذا لأول مرة في التاريخ . وبعدها بقرون وفي عصر النهضة كتب الفيلسوف الايطالي نيكولا ميكيافيلي (Nicolas Machiavel) حول القوة وصيانة الدول لوجودها، وهذا في معرض استشاراته للأمير الذي كان يعيش وضعاً مماثلاً لوضع الصين القديمة زمن "سان تزو"، وفي كتابه في العلاقات الدولية "الأمير" نصح "ميكيافيلي" الحاكم بجعل القوة والحالة الأمنية فوق كل اعتبار، وحسب توماس هوبز (Thomas Hobbes) فإن الدول كفاعلين في العلاقات الدولية، تبدو في حالة صراع دائم فيما بينها من أجل القوة ،وهذا ما يجعل من الفاعلين من غير الدول كالأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والمنظمات غير الحكومية وغيرها لا تعتبر فاعل من المنظور الواقعي، ونسمي هذه

¹ -جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر :وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985، صص 61-62.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

الحالة بالافتراض دولاتي -التمركز (أي متمحور حول الدولة)¹، إن دور الدولة في هذه الوضعية يتمثل في حماية نفسها من الدول الأخرى، وذلك مرادف للأمن القومي، الذي يتمحور حول امتلاك القوة الكفيلة لحماية مصالح دولة معينة من أعدائها .

لقد ساد المنظور الواقعي للأمن منذ معاهدة واستقاليا 1648، ونشأة الدولة القومية إلى يومنا هذا، ورغم صياغة افتراضات جديدة للمعادلة الأمنية إلا أن المدرسة الواقعية لا زالت أكثر تأثيرا في العلاقات الدولية، ويرتكز الفكر الواقعي إلى مبادئ وأسس تعتبر محددات لتحليل مفهوم الأمن عند أنصاره وهي كالآتي²:

-الدولة هي الوحدة الأساسية للنظام، أي هي الفاعل الوحيد على المسرح الدولي، وهي الموضوع المرجعي والأساسي للأمن، وهي المصدر الأعلى للسلطة الحاكمة.

-الطابع الفوضوي للعلاقات الدولية، وذلك لغياب سلطة مركزية تكبح هذه الفوضى، يدفع الدول إلى التنافس من أجل الحصول أو زيادة حجم قوتها في سبيل تحقيق أمنها.

-أولوية الأمن القومي على ما سواه من المستويات، ومن ثمة فالقضايا الأمنية والعسكرية هي قضايا السياسة العليا، وما عداها من القضايا الاجتماعية والثقافية فهي موضوعات السياسة الدنيا³.

-تسعى الدول إلى تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها، وتوسيع نطاق سيطرتها، أو التأثير على الآخرين وبالتالي الحرب لا يمكن تفاديها.

-ينحصر التهديد في صورة واحدة، هي التهديد المادي الخارجي ممثلا في التدخل العسكري من طرف الدول الأخرى.

-الطريقة التي توزع بها القدرات العسكرية بين القوى الكبرى، والتوازن بين هذه القوى هو الذي يحدد الاستقرار في النظام الدولي، وبالتالي بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوكيات الدول.

¹-نادية محمود مصطفى، "نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة لمنظور جديد"، مجلة السياسة الدولية، العدد 82، أكتوبر 1985، ص 137.

²-Charles Philippe David et Jean -jacques Roche , « Théories de la Sécurité : Définitions, Approches et Concepts de la sécurité Internationale » ,Paris , Editions Montchrestien, 2002, pp90-91 .

³-سليمان عبد الله الحربي، المرجع السابق، ص 15.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

-تتميز بنية النظام الدولي بغياب الثقة بين الدول، فليس باستطاعة الدول التأكد من نوايا جيرانها وهو ما يولد الريبة والشك، ويزيد من احتمال قيام الحرب على الدوام.

لقد قدم الواقعيون تصورهم الخاص للأمن بما يتوافق والطبيعة الصراعية والفوضوية للسياسة الدولية، واقتصر على حدود أمن الدولة القومية باعتبارها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، ضد أي تهديد عسكري خارجي يهدد أو يمس إحدى مصالحها، وفي سبيل الحفاظ على تلك المصالح فإن استخدام القوة العسكرية تعد أداة أساسية لتحقيق الأمن وتتحول بذلك العلاقة بالآخرين إلى مباراة صفرية .

وتعرف التهديدات حسب المنظور الواقعي على أساس الفعل أو القدرة على الفعل المادي، هذا التعريف المادي للتهديد هو الذي يضع القدرات العسكرية في جوهر العلاقات الدولية، ومن خلال ذلك تصبح الإمكانيات العسكرية مؤشرا على قدرة الدولة وقوتها، وتضاف إليها الإمكانيات والقدرات الديمقراطية والتكنولوجية والاقتصادية والمساحة والدبلوماسية، والتي تشكل في مجموعها الأبعاد الرئيسية لقدرة الدولة على ردع تهديدات دولة أخرى وبالتالي تصبح القدرات المختلفة للدولة تهديدا لأمن وبقاء دولة أخرى ، مما يدفع هذه الأخيرة إلى تطوير قدراتها، ويصبح التهديد معرفا بالقدرة، فالتشجيع على تنامي ظاهرة القدرة والقوة للحماية بين الدول على الساحة الدولية ، هو ما يعرف بالمعضلة الأمنية « le dilemme de la sécurité ».¹

إن امتلاك مزيد من القوة بسبب التنافس المستمر بين وحدات المجتمع الدولي، وذلك عندما ترفع الدولة مستوى أمنها إلى حد معقول ، ترى الدول الأخرى أن أمنها قد انخفض ، مما يؤدي حتما إلى تصاعد وتنامي قدرات " قوة الدولة " ، وبالتالي فمفهوم الأمن يكمن في جوهر الأمن القومي. هذا ما يطلق عليه بـ: " المعضلة الأمنية " وهو الذي يدعمه تشخيص "شخصانية الدولة" ويجعل منها امتدادا للفاعل العقلاني حسب توماس هوبز².

ان فريدريك شومان (Frédéric Schumann) يعتقد أن الصراع من أجل القوة يظل حقيقة ملازمة للنظام الدولي، ويرجع سبب الصراع في العلاقات الدولية لاختلال التوازن فيما سماه ميزان

¹-رياض حمدوش، "تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية من منظورات العلاقات الدولية"، مداخلة أقيمت ضمن أشغال الملتقى الدولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008، ص 276.

²-عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية. مجلة السياسة الدولية، العدد 160، أبريل 2005، ص 57.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

الإفراط والحرمان (The Balances of indulgences and deprivations)، ويتكون هذا الميزان من الدول المشبعة (Satiated States) التي تسعى للحفاظ على الوضع الراهن دون تغيير، كونها هي من قام بتأسيسه ولها مصالح في بقاءه، والدول غير المشبعة (Unsatiated States) التي تسعى إلى تغيير الوضع القائم كونه لا يتماشى مع طموحاتها، وبذلك يتشكل ميزان قوى يعمل في معضلة أمنية حادة بين الدول¹.

ويعتبر هانس مورغانثو (Hans Morgenthau) الأكثر أهمية وتأثيراً على صياغة الفكر الأمني الواقعي، بحيث يرى أن العدوان متأصل في الطبيعة البشرية، بسبب رغبة الإنسان في امتلاك القوة والنفوذ، فالصراع على الموارد والقيم كانت دائماً السبب الرئيسي للحروب بين الدول، كما أن المصلحة الوطنية معرفة بالقوة، مصلحة الدول تكمن في امتلاك أكبر قدر ممكن من القوة والنفوذ، فالقوة هي هنا غاية في حد ذاتها ويعتبر الأمن الوطني المصلحة العليا للدولة.

ويرى ليبمان (w.Lippmann) أن الدولة تكون أمنة عندما لا تضطر للتضحية بمصالحها المشروعة لكي تتجنب الحرب وتكون قادرة على حماية تلك المصالح، وأن أمن الدولة يجب أن يكون مساوياً للقوة العسكرية والأمن العسكري إضافة إلى إمكانية مقاومة الهجوم المسلح والتغلب عليه، فالدول تتشغل دائماً بالحرب من خلال اعتمادها على الوسائل العسكرية من أجل تحديد التهديدات وتحقيق الأمن والاستقرار، بحيث أن الدولة كلما كانت قوية عسكرياً كلما كانت أكثر أمناً.

الواقعية الجديدة:

ظهرت الواقعية الجديدة في السياسة الدولية في نهاية حقبة الستينات من القرن العشرين، إذ أن الفرق بينها وبين الواقعية التقليدية يكمن في التأكيد على الأمن، وليس القوة، فمن منظور الواقعية الجديدة ليست طبيعة الجنس البشري هي السبب الذي يدفع بالفاعلين السياسيين إلى السعي لاكتساب القوة، بل إن الدافع إلى ذلك يتمثل في بنية النظام الدولي المحدد للسياسة، علماً أن هذه البنية متسمة بالفوضوية، واللامركزية، بما يعني عدم وجود هيئة عليا لوضع الأنظمة، والتنفيذ القسري². وتعرف كذلك بالواقعية البنوية، من أهم روادها كينيث والتز (Kenneth Waltz)³، حيث تنطلق من

¹-خالد معمري، المرجع السابق، ص 196.

²-أندرياس فير ايكه وآخرون، أطلس العلوم السياسية، تر: سامي أبو يحيى، بيروت: المكتبة الشرقية، ط1، 2012، ص 179.

³-Martin Griffiths, Fifty key thinkers in international relations, First published. (London and New York :Routledge,1999).p47.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

الصراع السياسي الدولي للهيمنة، الذي يقف وراء العلاقات الاقتصادية الدولية ، ويحدد ديناميكية تلك العلاقات بشكل كبير وفي ضوء ذلك توجه الدول العظمى جهودها للحفاظ على موقعها المهيمن، وبالتالي على النظام الاقتصادي العالمي الذي يخدم مصالحها، وتبقى مفاهيم الدولة وقوتها وريادتها عناصر أساسية في التحليل للواقعية الجديدة .

تنقسم الواقعية الجديدة إلى تيارين، دفاعي وهجوم، يتفقان على أهمية القدرات العسكرية، لكنهما يختلفان في الغاية؛ فالدفاعيون يرون أن زيادة القدرات تهدف للدفاع عن الأمن والإقليم وتجنب المأزق الأمني، ويدعون إلى استراتيجيات حذرة وعلاقات دبلوماسية لتحقيق الأمن، بينما الهجوميون يسعون للمبادرة العسكرية وتحديث الترسانة لتعظيم القوة، ويرون أن القوة العسكرية هي الضمانة الأفضل للأمن.¹ على الرغم من سعي الدول لإنهاء النزاعات، إلا أن ذلك يتحقق بشكل نسبي نتيجة لأزمة الثقة المتبادلة. وقد واجهت القوى العظمى تحديات جديدة بعد استقلال الدول النامية، حيث أدى اعتمادها الاقتصادي على الدول المتقدمة إلى انتهاك سيادتها. كما ظهرت أزمات اقتصادية، مثل أزمة 1987 عقب انهيار أسعار النفط، واستُخدم الحصار الاقتصادي كسلاح فعال. بالإضافة إلى ذلك، ظهرت تهديدات جديدة تتجاوز الحروب التقليدية، مثل التضخم والنمو السكاني، مما يستدعي استراتيجيات أمنية متعددة الأبعاد.

من ثمة يرى اقون بار : " أن التركيز على القوة في عالم يتميز بمستويات عالية من التسلح، وتضبطه حركية الاعتماد المتبادل بين دوله، فسعي الدول منفردة لتعزيز أمنها سوف يقلص في نهاية المطاف من أمن الدول الأخرى، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن التركيز على الجانب العسكري في التعامل مع المأزق الأمني غير واقعي، فهناك أشكال أخرى من المخاطر التي تهدد الدول، وهي ذات طبيعة اقتصادية، بيئية، وحتى ثقافية ، كما قد يكون وراءها فاعلون آخرون غير الدول كالمنظمات الإرهابية، والشركات المتعددة الجنسيات²، وفي هذا الإطار حاول العديد من الباحثين توسيع المفهوم التقليدي للأمن على غرار ريتشارد اولمن في كتابه **Redfining Security International**، حيث أكد على التصور الخاطئ للواقعية، بسبب تركيز الدولة على العوامل العسكرية وتجاهلها للعوامل الأخرى، كما أكد كل من داندودين وستيفن والت ، على أن الأمن لا يقتصر على الأمن العسكري فقط بل كل المخاطر التي تهدد الأمن ، وكذلك ركزت " كارولين

¹ - Charles Philippe David et Jean -jacques Roche ; Op-cit, p91 .

² - محمود عبد الرحمن، الأمن في العلاقات الدولية: قراءة في الفكر المعاصر، بيروت : دار الكتاب الحديث، 2019، ص115.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

طوماس "Caroline Thomas" سنة 1987 في كتابها بحوث الأمن في العالم الثالث" على البعد الاقتصادي¹.

ويرى أنصار الواقعية الجديدة أن تحقيق الأمن الوطني أو انعدامه يتعلق إلى حد كبير ببنية النظام الدولي ينظر إلى البيئة القومية على أنها بنية متينة، بحيث يؤكد "كينيت والتز" أن الأمن هو الهدف الأول بالنسبة للدول وأن ما يدفع إلى ذلك هو الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، فالدول تشكل تهديد وخطر على بعضها البعض، كما أن رغبة الدولة في الحفاظ على سيادتها واستقلالها ورغبتها في البقاء هو الدافع الرئيسي الذي يؤثر في سلوكها². ويعتقد "جون ميرشايمر" (John Mearsheimer) أن الدولة تركز على البحث على القوة النسبية بدلا من القوة المطلقة من أجل تحقيق أمنها القومي وبقائها³.

ومن خلال ذلك يعمل صناع القرار الأمني في الدولة على تطبيق السياسة الأمنية من أجل إضعاف الدول المنافسة، وزيادة قواتهم بالنسبة لكل الدول الأخرى.

2- الليبرالية والليبرالية الجديدة: الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي

لقد كان الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط «Immanuel Kant»، أول من وضع هذا التصور في القرن 18، حيث اقترح إنشاء فدرالية تضم دول العالم ، حيث يقوم هذا التصور على تكتل مجموعة دول تعمل على معاقبة أي دولة تقوم بالتعدي على أي دولة أخرى، هذا في إطار منظومة الأمن الجماعي حيث تتعاون هذه الدول لمجابهة أي دولة تسعى إلى تحقيق مصالح ضيقة على حساب أمن المجموعة⁴، هذه الفكرة استند إليها كذلك الرئيس الأمريكي "ودرو ويلسون" "في تصوره الذي يقوم على تحقيق السلام والأمن الدوليين من خلال إنشاء مؤسسة "عصبة الأمم" دورها الرئيسي حل النزاعات في العالم بالطرق السلمية .

مع بداية السبعينيات بدت الدراسات الواقعية أنها لم تعد تعكس طبيعة الشؤون الأمنية كما كانت من قبل، حيث بدأت الأدبيات السلمية التي تشير إلى عودة المثالية الكلاسيكية تلقى رواجاً

¹- جهاد عودة، النظام الدولي : نظريات وإشكاليات، الجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ص 54.

²- عامر مصباح، المرجع السابق، ص 93.

³-Jeffrey W.Taliaferro, « Security seeking under anarchy :Defensive Realism Revisited »,International security, Vol :N03,winter2000-2001 .p135.

⁴-تاكايوكي يمامورا، المرجع السابق.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

كبيراً في الأوساط الأكاديمية¹، وانتشرت الدراسات والمساهمات الفكرية التي تعبر عن هذا التوجه الجديد في أعمال كل من ريتشارد فولك، تشارلز بيتز (Beitz)، جوهانس (Johansen 1983)، وتومبسون. لقد قدم الليبراليون طريقة تفكير جديدة في القضايا الأمنية، لما قللوا من أهمية الفوضوية والمعضلة الأمنية، وفي المقابل أعطوا دوراً كبيراً للتعاون والاعتمادية الدولية، وكذلك نوع النظام المحلي كمصدر لتفسير السلم والأمن الدولي.

إن الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي يعتبر من أهم تصور الليبراليين للأمن حيث يستبدلون مفهوم (الأمن القومي) وهو (التصور الواقعي) بمفهوم آخر (الأمن الجماعي) عبر إنشاء منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية تعمل على ضمان وتحقيق الأمن والسلام بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول إذن وجود فاعلين غير الدولة عكس المنظور الواقعي².

يقوم التصور الليبرالي البديل للواقعية على تشكيل تحالف واسع يضم دولاً ومنظمات دولية وإقليمية، وأفراداً وجماعات (المجتمع المدني العالمي)، لمواجهة أي تهديد. وقد طور "روبرت كيوهان" و"جوزيف ناي" هذا التصور، الذي ازدهر في السبعينيات مع تطور نظرية الاعتماد المتبادل "Theory of interdependence" والعلاقات الاقتصادية الدولية، مما أدى إلى ظهور علاقات عبر-قومية شبكية³. حيث ساهمت هذه التغيرات الهامة في العلاقات الدولية في تقليص المنافسة الأمنية بين الدول.

*فرضيات النظرية الليبرالية:

من بين أهم المبادئ والأسس التي يركز عليها المنظور الليبرالي ما يلي:

-الدولة ليست الفاعل الوحيد والأكثر أهمية في السياسة العالمية، حيث تتكون من الأفراد وجماعات المصالح والبيروقراطيات المتنافسة والرأي العام، فاعتبار الدولة فاعل وحيد من شأنه أن يهمل هذه الفواعل وبالتالي إهمال جانب مهم في التفسير⁴.

¹ - عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص 100.

² - تاكاكيوكي يامامورا، المرجع السابق.

³ Charles Philippe David et Jean -jacques Roche ; Op.cit, pp 96-97.

⁴ - تاكاكيوكي يامامورا، المرجع السابق.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

- يكون التعاون بين الدول بإنشاء مؤسسات ومنظمات، تعمل على تحقيق التعاون والأمن وتقليل حدة التهديدات¹.

- إن إتباع منطق التعاون والتقارب ومحاولة إيجاد قواسم وقيم مشتركة بين الدول، يمكن أن يساهم في تقليل حدة النزاعات.

- نشر القيم الديمقراطية وتقليل العامل العسكري وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأمن الدولي.

- نشر القيم الليبرالية وحرية التجارة، وذلك بفتح الحدود والتبادل الحر وتطوير شبكة رأس المال فوق القومي، هذا التداخل الذي سيؤدي إلى ارتباط المصالح الاقتصادية والذي يؤدي بدوره إلى تحقيق الأمن والرفاهية لجميع الفاعلين في النظام الدولي².

- المنهج الليبرالي منهج واقعي، فالتاريخ يثبت أن التعاون العالمي ممكن بالإضافة إلى إمكانية تغيير السياسات العالمية متاحة بشكل دائم³.

تميز التصور الليبرالي للأمن بالشمولية، حيث وسع دائرة الفاعلين لتشمل المنظمات الدولية والإقليمية، والأفراد والجماعات، بالإضافة إلى الدول. ويرى الليبراليون أن المؤسسات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والوكالة الدولية للطاقة الذرية، يمكن أن تساهم في تجاوز الأنانية الدولية بتشجيع الدول على التخلي عن المصالح الضيقة لصالح التعاون الجماعي، وبالتالي منع الصراعات والحروب.

هذا الطرح ذهب إليه روبرت كيوهان حيث يرى أن استعمال المؤسسات الدولية كالحلف الأطلسي والأمم المتحدة هو سبب رئيسي لتقليل الحروب والنزاعات. حيث هذه المؤسسات تعمل في إطار جماعي وتعاوني مشترك على حفظ الأمن والسلم الدوليين. هذا الإطار التعاوني هو الخاصية التفاعلية بين وحدات النظام الدولي يمكن تحقيقه إذا كانت مصالح الدول مشتركة⁴.

2- فكرة السلام الديمقراطي :

¹- جهاد عودة، المرجع السابق، ص ص 191-192.

²- رياض حمدوش، المرجع السابق، ص 276.

³- جهاد عودة، المرجع السابق، ص 55.

⁴- مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، الجزائر: شركة باتنيت للمعلومات والخدمات المكتبية، 2005، ص 348.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

لقد كان أول من جاء بهذه الفكرة هو "إيمانويل كانط" في كتابه الصادر سنة 1795 ولمعنون ب: "السلام الدائم" (Peace Perpetual)، حيث استند إلى فكرة أن الدول الديمقراطية لا تذهب إلى الحروب، بحيث أنه من إيجابيات الديمقراطية أنها تقوم بمعالجة الخلافات بين الفواعل قبل حدوث النزاعات الدولية¹.

إذ يرى أصحاب هذا التوجه أن الدول الديمقراطية لا تميل إلى محاربة بعضها البعض، هذا ما ذهب إليه "روبرت كوفمان"، حيث يرى أن سبب الحروب وعدم الاستقرار الأمني هو غياب الديمقراطية، فالسلم الديمقراطي هو قدرة المجتمعات على حل خلافاتها ونزاعاتها بطرق سلمية على الرغم من قدراتها وامتلاكها لوسائل العنف والإكراه². وهو نفس الطرح الذي ذهب إليه كل من "مايكل دويل" و"بروس راسيت" والذي يقوم على أن الديمقراطية تعتنق ضوابط التوفيق التي تمنع استعمال القوة بين أطراف تعتنق نفس المبادئ³.

يرى الليبراليون أن انتشار القيم الديمقراطية يحد من النزاعات الاستعمارية ويعزز التسوية السلمية للنزاعات، وذلك من خلال ترسيخ ثقافة ليبرالية قائمة على الحوار والدبلوماسية بدلاً من استخدام القوة العسكرية. وتستند هذه الرؤية إلى فكرة أن الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض، نظراً لالتزامها بمبادئ التوفيق وتجنب استخدام القوة، مما يساهم في بناء السلام وتعزيز الأمن..

إن الاستقرار الدولي يبدأ بأمن المجتمعات المحلية بتحولها إلى استعمال الآليات السلمية في بناء العلاقات وتحقيق الحاجات عن طريق استعمال الآليات الاقتصادية والسياسية بدلاً من اللجوء إلى القوة. ومع انتشار الديمقراطية تصبح الدول تفضل الطرق السلمية في التعامل مع القضايا الدولية، والتفاعل مع الفواعل والوحدات السياسية الأخرى بدلاً من استخدام القوة والاعتماد عليها⁴.

إن المنظور الليبرالي وخاصة الليبرالية الجديدة شهدت تطوراً كبيراً في سبعينات القرن العشرين خاصة مع تطور نظرية الاعتماد المتبادل (théorie de l'interdépendance) وتطور العلاقات الاقتصادية الدولية وتشابكها مما أدى إلى تراجع العلاقات الإستراتيجية والعلاقات ما بين الدولية لصالح

¹- سامي الجندي، فلسفة السلام في الفكر السياسي: قراءة في أفكار إيمانويل كانط، بيروت: دار الفكر العربي، 2018، ص 68.

²- Robert Kaufman, Defense of bust doctrine. (United State Of American: K university press Kentucky 2007). P32.

³- ستيفن والت، "العلاقات الدولية عالم واحد نظريات متعددة"، ترجمة: عادل زقاغ وزيدان زياتي، في: www.geocities.com (نوفمبر 2020).

⁴- عامر مصباح، المرجع السابق، ص 95.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

علاقات عبر قومية ومنه عوضت (الشبكة العنكبوتية) الليبرالية في تفسيرها للعلاقات الدولية لعبة البلياردو (Boules de Billards) الواقعية والتي مفادها أن العلاقات الداخلية والخارجية غير مرتبطة¹.

3- الليبرالية المؤسساتية

إن الليبرالية والليبرالية الجديدة على وجه الخصوص أعطت تفسير جديد لأمن ومقاربة جديدة قائمة على المؤسساتية حيث تأكدت هذه الأخيرة مع نهاية الحرب الباردة خاصة ، حيث اقتنع العديد من صناع القرار الأمريكيين أن العلاقات الدولية أصبحت جد متداخلة حيث حتى أعداء الأمم في المعسكر الشيوعي أصبحوا حلفاء اليوم ، مما أدى بالرئيس كلينتون (Clinton) إلى توسيع الحلف الأطلسي (OTAN) حسب التبريرات السابقة.

مع مطلع عقد السبعينيات من القرن الماضي تحول الكثير من الليبراليين إلى إعطاء المؤسسات الدولية المزيد من الاهتمام ، لجعلها تضطلع بمهام ووظائف ليس بمقدور الدولة القيام بها بمفردها ، هذا ما دعي اليه دافيد ميتрани (David Mitrany) في منتصف القرن 20، الى تعاون فوق وطني لحل المشاكل المشتركة، وإمكانية نمو وتوسع هذا التعاون ليشمل عديد القطاعات، ويشاركه في طرحه هاس (Haas)، في قدرة التعاون على بناء الثقة وتطوير المصالح المشتركة وجعلها أكثر استقرارا، ويقدم الليبراليون المؤسساتيين الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف الشمال الأطلسي كنموذجين عن الليبرالية المؤسساتية في فترة ما بعد الحرب الباردة²، كنموذجين ناجحين حققا التعاون والاعتماد المتبادل على مستويات أعلى .

لقد حل النموذج الجديد " الشبكة العنكبوتية " محل النموذج الواقعي " كرات البلياردو " في مجال الأمن³. بحيث ساهمت هذه المؤسسات الليبرالية من خلال توسعها سواء على مستوى الاتحاد الأوروبي أو منظمة حلف الشمال الأطلسي في تقليص حجم النزاعات وتوسيع آفاق الأمن والتعاون.

فكرة الأمن الجماعي :

حسب المدرسة الليبرالية الأمن الجماعي هو تشكيل تحالف واسع من الفاعلين الدوليين بغرض الوقوف في مواجهة أطماع أحد أعضاء المجتمع الدولي، وهو تحالف موسع لضمان الأمن الدولي، إلا أنها تشترط أن يكون التحالف مكونا من الدول الليبرالية لأنها وحدها القادرة على الوصول الى حالة من

¹ - Jean jacques roche, Op.cit, p 96-97

² -دن تيموثي، " الليبرالية"، في : جون بيليس وستيف سميث، المرجع السابق، ص 313.

³ -Charles Philippe David et Jean -jacques Roche , Op.cit , p 15.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

التعاون تمكنها من حفظ السلم والأمن الدوليين ، وترى المدرسة الليبرالية أن تغير موازين القوة يعد السبب الرئيسي وراء قيام الحروب، ومن ثم فهي تؤكد على أهمية الأمن الجماعي كوسيلة لمنع الحروب ، فإذا تغيرت موازين القوى فإن الدولة القوية تسعى لشن الحرب لذلك وجب وجود رادع ، فهذه الدولة القوية إذا ظنت بأنها ستواجه دولة واحدة ستلجأ معها الى الحرب ، أما اذا رأت أن هناك العديد من الدول ستتكتل ضدها وتشكل جبهة موحدة في مواجهتها فإن ذلك كفيل بدفعها الى إعادة التفكير في قرار شن الحرب¹.

تقدم المدرسة الليبرالية للأمن رؤية شاملة تعكس أهمية التعاون والسلام في العلاقات الدولية. من خلال التأكيد على الديمقراطية، الاعتماد المتبادل، دور المؤسسات، واحترام حقوق الإنسان، تسعى هذه المدرسة إلى تعزيز الأمن بطريقة تتجاوز المفاهيم التقليدية. هذه الرؤية تتطلب جهوداً مستمرة من الدول والمجتمعات لتحقيق الأمن المستدام، مما يساهم في بناء عالم أكثر سلاماً واستقراراً.

المطلب الثاني: المقاربات الحديثة للأمن

لقد تعددت المقاربات الحديثة للأمن، وتطورها مرحلياً أدى لظهور مفهوم جديد تراكمي متجاوزاً مفهوم "الأمن التقليدي" الذي يركز بشكل أساسي على حماية الدولة من التهديدات العسكرية. هذه المقاربات تشمل أبعاداً اجتماعية، اقتصادية، بيئية، وسياسية، وتستند إلى فهم أوسع وشامل للأمن يضع الإنسان والمجتمع في مركز الاهتمام. ومن أهم المقاربات التوسعية لمفهوم الأمن نجد كل من :

1- النظرية البنائية للأمن:

هي مقارنة تنتمي إلى المدرسة البنائية في العلاقات الدولية، وترجع منطلقاتها إلى سنة 1992 مع "ألكسندر وندت" حيث كان يعمل على إيجاد نظرية هيكلية للسياسة العالمية تأخذ بعين الاعتبار الدولة كوحدتها الأساسية. وتقدم هذه النظرية فهماً مغايراً لمفهوم الأمن مقارنةً بالنظريات التقليدية مثل الواقعية والليبرالية. إذ تطورت هذه النظرية بشكل رئيسي خلال الثمانينات والتسعينات، كرد فعل على النهج التقليدي في دراسة الأمن الذي كان يركز بالأساس على التهديدات العسكرية وحماية الدولة من الاعتداءات الخارجية.

تركز النظرية البنائية على فكرة أن الأمن ليس ثابتاً، بل هو ظاهرة اجتماعية متغيرة، تتشكل من خلال التفاعلات الاجتماعية والخطابات التي تعكسها الدول والمجتمعات، وهذا ما يجعلها تختلف جذرياً

¹- جهاد عودة، المرجع السابق، ص 69.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

عن النظريات الأخرى التي تركز بشكل رئيسي على التهديدات المادية. ومن أبرز المنظرين في النظرية البنائية نجد كل من "ألكسندر وندت" الذي يعتبر من أبرز المؤسسين للنظرية البنائية في العلاقات الدولية، وقد قدّم مفهوماً جديداً للأمن من خلال مقاله "الفوضى هي ما تصنعه الدول منه" (Anarchy is what States Make of It) وندت "أن الفوضى الدولية ليست نظاماً ثابتاً، بل هي منتج للتفاعلات بين الدول، وأن الهويات والمصالح تتشكل اجتماعياً".¹

ونجد كذلك كل من باري بوزان وأولي ويفر إذ طورا مفهوم الأمننة (Securitization)، وهو

فكرة أن القادة والنخب السياسية يمكنهم "أمننة" قضية معينة من خلال تصويرها كتهديد للأمن القومي، مما يسمح باتخاذ إجراءات غير تقليدية لحمايتها. ويشير هذا إلى أن مفهوم الأمن لا يتعلق بالتهديدات المادية فقط، بل بتحديد وفهم "من وما يشكل تهديداً".

وتتلخص أطروحات المنظور البنائي للأمن في مجموعة من النقاط الرئيسية تتمثل فيما يلي²:

1- التركيز على الأطر الفكرية والقيم المشتركة: ترى النظرية البنائية أن الأمن يتم تشكيله وفهمه من خلال القيم المشتركة والمعايير المجتمعية التي تحدد "ما هو التهديد وما هو الأمن". فالتصورات عن الأمن تتأثر بالبنى الاجتماعية والفكرية، وليس فقط بالقدرات المادية.

فبنى النظام الدولي هي بنى اجتماعية والفوضى الدولية والبحث في القوة هي من تكوين صناع القرار وليس حقائق موضوعية، نتيجة ادراكاتها ومنه فالفوضى ليس معطى موضوعي ولكن تكوين وبناء ذاتي أدمجته الدول منذ معاهدة "واستقاليا" في سلوكياتها ، وبالتالي فان الاستراتيجيين لا يرون الا ما هو موجود في نياتهم الداخلية وليس الحقيقية³.

2-الأمن كظاهرة اجتماعية وبنوية: تصف النظرية البنائية الأمن كمنتج للتفاعل الاجتماعي واللغوي بين الدول والفاعلين الآخرين، حيث تؤدي التصورات والهوية إلى تحديد ما يُعتبر تهديداً وما هو

¹-Alexander Wendt "Anarchy is What States Make of It: The Social Construction of Powerpolitics", **International Organization**, (1992), Vol. 46, N°, p396.

² - Emmanuel Adler "Seizing the Middle Ground: Constructivism in World Politics", **European Journal of International Relations**, (1997). Vol. 3, N° 3, p.p 323-324.

³-حنان لبيدي، "التحولات الدولية الراهنة و تأثيرها على الاستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الافريقي"، (مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2015)، ص 40.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

آمن. وبهذا، لا تعتمد مفاهيم الأمن على التهديدات الفعلية بل على تفسير الدول والمجتمعات لهذه التهديدات.

3- التركيز على الهوية أو التفاعل بين الهويات والتهديدات: اذ تعتبر النظرية البنائية الهوية عاملاً مهماً في تحديد مفهوم الأمن. فالدول تبني مفهومها عن الأمن استناداً إلى هويتها القومية وتصوراتها عن "الآخر". فمثلاً، إذا رأت دولة ما أن دولة أخرى تشكل تهديداً لها بسبب تباين الهويات السياسية أو الثقافية، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة التوتر بغض النظر عن نوايا أو قدرات الطرف الآخر.

هذا مايفسر بروز قضايا الأقليات بعدما تحول الصراع من صراع بين الدول أثناء الحرب الباردة الى صراع داخل الدول بعد نهايتها، وكذا قضايا الارهاب والتنظيمات الارهابية بعد تحول الصراع من أيديولوجي إلى حضاري، فضلاً عن تحريك الانتماءات العرقية والثقافية للأفراد وصناع قرار هذه الوحدات السياسية وهي كلها مؤثرات تدل على وجود عدة فاعلين وليس فاعل واحد في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة.

4- الخطاب الأمني: بحسب النظرية البنائية، يلعب الخطاب دوراً محورياً في تشكيل الأمن، حيث يمكن لقادة الدول أو الجهات الفاعلة استخدام الخطاب لتوجيه الرأي العام وتحديد "الأصدقاء" و"الأعداء". ويُعتبر الخطاب أداة قوية لتشكيل السياسات الأمنية وخلق إجماع حول ما يعتبر تهديداً.

5- رفض الحتمية: تؤكد النظرية البنائية أن العلاقات بين الدول ليست حتمية، بل هي قابلة للتغيير اعتماداً على التفاعلات والخطابات السائدة. يمكن للهويات والمصالح أن تتغير بمرور الوقت، وهذا يعني أن الدول يمكن أن تصبح أصدقاء بعد أن كانت أعداء، أو العكس، بناءً على كيفية تشكيل وتصور الهويات.

إن البنائية Constructivisme تبحث في مواضيع مختلفة كالهوية والخطاب السياسي والقيم الثقافية والحقائق وإدراكات صناع القرار وكل هذه المتغيرات تؤدي في تصورهم الى تغيير الوضع الدولي من وضع نزاعي الى وضع سلمي ان كان هناك ثمة تحول في هذه المتغيرات التي تعبر عن التحولات الدولية الراهنة. ان خلق الجماعات الأمنية communauté de sécurité كما ذكرها Emmanuel Adler لاحتواء النزاعات عن طريق فاعلين دوليين وغير دوليين أو حكوميين وذلك بواسطة تكوين ثقافة للأمن الجماعي، وهذا الأخير يمكن تحقيقه من خلال بناء هويات مشتركة وإيجاد قواسم ثقافية وسياسية تجمع الدول، وهو ما يسمح ببناء شبكة أمن جماعية تواجه التهديدات بشكل مشترك. كما تتيح النظرية البنائية الفرصة لإعادة صياغة التهديدات بناءً على السياق والتفاعلات، فالدول يمكن أن تعمل على بناء تصور

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

مشترك حول تهديدات معينة مثل الإرهاب أو التغير المناخي، بغض النظر عن الموقع الجغرافي أو الاختلافات السياسية. وتعزز كذلك بالتوجه نحو التعاون الدولي عبر تعزيز الهويات المتشاركة، حيث تعتبر أن الدول ليست مجبرة على التعامل مع بعضها البعض كأعداء، بل يمكنها بناء علاقات تعاونية على أساس الهوية المشتركة والمصالح المتقاربة¹.

لكن ما يعاب على البنائيين أنهم يعتقدون مفهوم الأمن بشكل قد يجعل من الصعب توجيه سياسات أمنية فعالة، خاصة في الحالات التي تتطلب استجابات سريعة أو إجراءات ملموسة أي صعوبة تطبيقها عمليا. كما أن تركيزهم الكبير على الأبعاد الاجتماعية مع تقليلهم من أهمية التهديدات المادية المباشرة خاصة التهديدات العسكرية والاقتصادية. إضافة إلى كل ما سبق فإن الاعتماد الكبير على تحليل الخطاب قد يكون محدودًا، ويصعب تقييم فعالية النظرية البنائية بمقاييس موضوعية، مما يحد من قدرتها على تقديم تنبؤات دقيقة حول كيفية استجابة الدول للتهديدات².

وفي الأخير يمكن القول بأن النظرية البنائية للأمن تقدم رؤية مختلفة وأوسع لمفهوم الأمن، حيث تُظهر كيف أن الأمن ليس ظاهرة ثابتة، بل هو مفهوم ديناميكي يتم تشكيله وتكييفه من خلال التفاعلات الاجتماعية والهوية والخطاب. ورغم الانتقادات، تبقى النظرية البنائية إطاراً مفيداً لفهم كيف تُبنى التهديدات وكيف تتغير الهويات، مما يفتح آفاقاً أوسع للتحليل الأمني وتقديم سياسات أمنية تستند إلى فهم السياقات الاجتماعية والسياسية المتغيرة.

2-مدرسة كوبنهاغن

كان معهد كوبنهاغن للسلام منذ انشائه عام 1985، منبرا نظريا رائدا في دراسة شؤون الأمن والسلام وفق خلفية فكرية نقدية ، حيث بدأ الأكاديميون المهتمون بالدراسات الأمنية في تطوير إطار جديد يعيد تعريف الأمن ويستوعب التحديات غير العسكرية، كرد فعل على المناهج التقليدية التي تركز على التهديدات العسكرية والأمن القومي للدول فقط، مما حدّ من قدرتها على استيعاب التحديات الأمنية المتزايدة التي تشمل قضايا غير عسكرية، مثل التغير المناخي، والهجرة، والأزمات الاقتصادية، والقضايا الاجتماعية.

تعتبر مدرسة كوبنهاغن منبثقة من أفكار المدرسة البنائية، لكنها طورت مساراً فريداً، ويعود الفضل في تأسيسها إلى عدد من الأكاديميين البارزين مثل **باري بوزان Barry Buzan** الذي كان

¹ - حنان لبدي، المرجع السابق، ص 41.

² - خالد عبد الله، السياسة الدولية والنظريات المعاصرة، مركز الدراسات الإستراتيجية، 2015، بيروت، ص 137.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

مديرا لأحد المشروعات البحثية للمعهد ، وهو " السمات غير العسكرية للأمن الأوروبي وأولي ويفر Ole Waever ، حيث أسهموا في تطوير منظور جديد للأمن من خلال طرح مفاهيم جديدة، أهمها الأمننة (Securitization).

لقد استمد مؤسسو مدرسة كوبنهاغن إلهامهم من النظرية البنائية، التي تركز على التفاعلات الاجتماعية والهوية والقيم في تشكيل التهديدات، مما جعلهم يركزون على كيفية بناء التصورات الاجتماعية حول التهديدات وكيفية تفاعل المجتمعات مع هذه التهديدات، و من الانتقادات الموجهة للنظريات الواقعية التي ترى الأمن كمسألة تتعلق فقط بحماية الدولة من التهديدات العسكرية الخارجية، ما جعلها تضيق على القضايا الأمنية الأخرى التي لا تتعلق مباشرة بالتهديدات العسكرية¹.

اذ حاول **باري بوزان** إعادة تحليل مفهوم الأمن بصياغة جديدة مفادها أن القطاع العسكري كقطاع هام في تحديد مفهوم الامن في دراسته المعنونة " **الشعب والدول والخوف** " وقد سعى إليإيجاد رؤية عميقة حول الدراسات الأمنية تشمل جوانب سياسية واقتصادية ومجتمعية وبيئية وعسكرية، ويعبر عنها من منطلقات دولية أكثر اتساعا ، وهذا من شأنه أن يجعل الدول تتخبط في التغلب على سياسات أمنية مفرطة في التمرکز على الذات وتعتمد على العامل العسكري، الذي لا يمكن اعتباره القطاع الوحيد بل هناك قطاعات يمكن تحديد مفهوم الأمن من خلالها ،كالقطاع السياسي (الدول،المنظمات الدولية، المجتمع الدولي) أيضا القطاع الاقتصادي (منظومات السوق العالمية والأمن الطاقوي) وأهم قطاع يركز عليه "باري بوزان" هو القطاع الاجتماعي(الأمم ،الثقافات ، الايديولوجيات، الأديان،حقوق الإنسان) أو مايسمى "بالأمن المجتمعي" بالإضافةإلى القطاع البيئي، فكل هذهاالقطاعات هي قطاعات أساسية للأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة².وتتلخص أطروحات مدرسة كوبنهاغن للأمن في مجموعة من النقاط الرئيسية تتمثل فيما يلي³:

-**توسيع مفهوم الأمن:** لا ترى مدرسة كوبنهاغن أن الأمن لا يجب أن يقتصر على التهديدات العسكرية فقط، بل يجب أن يشمل قضايا أخرى، مثل الأمن البيئي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي. يمكن أن تكون التهديدات الأمنية متعددة الأوجه وليست محصورة فقط في الجانب العسكري.

¹-أحمد نجيب، مفاهيم المدرسة النقدية للأمن: مدخل إلى مدرسة كوبنهاغن، دار الفكر العربي، 2018، ص94.

²- Barry Buzan, **People, States and Fear**, (London, Harvester Wheatsheaf, 1983), pp.218 238

³-خليل حسين، مدرسة كوبنهاغن للأمن: مفاهيم جديدة للأمن الدولي، بيروت: دار النهضة العربية، 2010، ص ص73-78..

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

- **مفهوم الأمانة (Securitization):** يُعد مفهوم الأمانة من أبرز إسهامات المدرسة. وهو عملية تحويل قضية عادية إلى قضية أمنية من خلال تصويرها كتهديد وجودي يستوجب اتخاذ تدابير استثنائية لحماية المجتمع أو الدولة. وتحدث الأمانة عندما تقوم النخب السياسية بتصوير قضية معينة على أنها تهديد وجودي، مما يسمح باتخاذ إجراءات غير تقليدية، خارج النطاق العادي للقوانين والسياسات. على سبيل المثال، إذا تم تصوير الهجرة غير الشرعية كتهديد للهوية الوطنية، فإن ذلك يبرر إجراءات مشددة على الحدود، أو إذا تم تصوير تغير المناخ كتهديد وجودي، فإنه يبرر سياسات صارمة تجاه حماية البيئة¹.

- **القطاعات الأمنية:** قدمت المدرسة مفهوم القطاعات الأمنية، حيث يُصنّف الأمن إلى قطاعات مختلفة، ولكل قطاع نوع خاص من التهديدات وأدوات التعامل معها²:

- القطاع العسكري: يركز على التهديدات العسكرية والحروب.
- القطاع السياسي: يهتم بتهديدات تهدد استقرار النظام السياسي للدولة.
- القطاع الاقتصادي: يشمل التهديدات المتعلقة بالاقتصاد، مثل الأزمات المالية والتضخم.
- القطاع الاجتماعي: يتعلق بالهوية والثقافة والاستقرار الاجتماعي، مثل التهديدات التي تؤثر على التماسك الاجتماعي أو تؤدي إلى تدهور القيم الثقافية.
- القطاع البيئي: يهتم بتهديدات مثل التغير المناخي والكوارث البيئية، وما يترتب عليها من تأثيرات على الموارد الطبيعية والبشرية.

- **الهوية كعامل أمني:** ترى مدرسة كوبنهاغن أن الهوية عامل رئيسي في تحديد التهديدات الأمنية، حيث يلعب مفهوم الهوية الوطنية أو الاجتماعية دوراً في تشكيل تصورات المجتمعات حول ما يُعتبر تهديداً. يمكن أن تُعتبر المجموعات أو الدول ذات الهويات المختلفة تهديدات، بناءً على التصورات المجتمعية أو السياسات الثقافية.

- **السياق الإقليمي للأمن:** تركز المدرسة على أهمية السياق الإقليمي، حيث ترى أن التهديدات الأمنية غالباً ما تتشكل وتنتشر من خلال العلاقات والتفاعلات الإقليمية، إذ تؤثر القرب

¹- عادل زقاغ، "المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمانة وصناعة السياسة العامة"، دفاتر السياسة والقانون، العدد 5، جوان 2011، ص ص 23-24.

²- المرجع نفسه.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

الجغرافي والثقافة المشتركة والظروف السياسية الإقليمية على طبيعة هذه التهديدات. فالتفاعلات بين دول المنطقة قد تساهم في تعزيز الاستقرار أو تزايد التوترات الأمنية.

-**الأمن الجماعي:** تعزز المدرسة مفهوم الأمن الجماعي الذي يشجع الدول على العمل معاً لمواجهة التهديدات المشتركة، خاصةً تلك التي تتجاوز الحدود الوطنية مثل الإرهاب أو التغير المناخي. وترى مدرسة كوبنهاغن أن التعاون الأمني يمكن تحقيقه من خلال تعزيز الهويات المشتركة وبناء الثقة بين الدول المتجاورة.

تساعد مفاهيم مدرسة كوبنهاغن، مثل الأمانة وتوسيع الأمن، في تحليل كيفية تفاعل الدول والمجتمعات مع قضايا مختلفة. فنجد بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، قد تم تحويل قضية "الإرهاب" إلى تهديد أمني كبير يتطلب إجراءات استثنائية، وهو ما يمكن فهمه من خلال مفهوم الأمانة، حيث تم تصوير الإرهاب كتهديد وجودي للأمن القومي للعديد من الدول. وكذا ظاهرة "الهجرة" تعتبر الهجرة أحياناً تهديداً للأمن القومي، ويتم تصويرها كتهديد للهوية الثقافية أو الاقتصادية، مما يبرر إجراءات أمنية أكثر تشدداً على الحدود والسياسات الصارمة تجاه اللاجئين.

ومن القضايا الرئيسية التي اعتمدتها مدرسة كوبنهاغن في توسيعها لمفهوم الأمن نجد "التغيرات المناخية" إذ تم تصويرها كقضية أمنية بسبب آثارها المحتملة على الاستقرار العالمي والموارد الطبيعية، مما يسمح للدول بتبني سياسات استثنائية لحماية البيئة، كما هو الحال في الالتزام باتفاقيات الخاصة بحماية البيئة مثل اتفاقية باريس للمناخ سنة 2015.

إن إضفاء الطابع الأمني على مختلف السياسات العامة، يمكن صانع القرار من الحصول على هامش أكبر للمناورة عندما يتعلق الأمر بقضايا حيوية، إذ يمكنه من اتخاذ قرارات مستعجلة لا تستوجب المرور عبر القنوات المؤسساتية والرقابية التقليدية، مما يمكنه من تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ هذه القرارات طالما أنه حصل على تفويض شعبي مفتوح، فالقضية هنا هي قضية بقاء واستمرار، غير أن "باري بوزان" يضع قيوداً على عملية إضفاء الطابع الأمني، فالمسألة بالنسبة إليه ليست بهذه البساطة، وإلا فإن كل مجالات السياسة العامة سيتم وضعها في دائرة الحيز الأمني. وفي هذا السياق يحدد ثلاث خطوات لنجاح عملية إضفاء الطابع الأمني¹:

- توضيح كيف أن التهديد المزعوم يمس ببقاء الأفراد أو المجموعات أو الدول.
- تحديد التدابير الطارئة التي يمكننا من خلالها ضبط التهديدات والسيطرة عليها.

¹ - حنان لبدي، المرجع السابق، ص 38.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

-وفي الأخير يتوقف الأمر كله على مدى نجاح الخطاب السلطوي في الحصول على رضا المواطنين ازاء مايرافق عملية إضفاء الطابع الأمني على مسألة معينة.

ومن الانتقادات التي وجهت لهذه المدرسة التركيز الزائد على الخطاب الأمني باعتبار أنها تعطي أهمية كبيرة لتحليل الخطاب السياسي، وتغفل في بعض الأحيان التهديدات المادية الفعلية التي تحتاج لاستجابات أمنية محددة. كما أن التوسع المفرط في مفهوم الأمنليشمل جميع القضايا قد يؤدي إلى تمييع مفهوم الأمن، حيث تصبح كل قضية قابلة للتأطير كقضية أمنية، مما قد يؤدي إلى فرض سياسات صارمة وغير مبررة على قضايا غير تهديدية. إضافة الى تبرير السياسات الاستبدادية في تطبيق مفهوم الأمانة من خلال تصوير القضايا كتهديدات وجودية، مما يسمح للحكومات بفرض قيود على الحريات الفردية بحجة حماية الأمن القومي.

توفر مدرسة كوبنهاغن للأمن فهماً شاملاً لمفهوم الأمن يتجاوز التهديدات العسكرية، ويشمل قضايا متعددة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية وسياسية. ومن خلال مفهوم الأمانة، تطرح المدرسة كيفية بناء التهديدات وتصويرها في الخطاب السياسي، مما يتيح استجابات أكثر شمولية وتعاونية بين الدول. وعلى الرغم من الانتقادات، تبقى مدرسة كوبنهاغن مؤثرة في الدراسات الأمنية بفضل رؤيتها الشاملة والمرنة لمفهوم الأمن، والتي تلائم طبيعة التحديات المعاصرة المعقدة والمتداخلة.

3-التصور النقدي للأمن :

هو توجه حديث في الدراسات الأمنية يعتمد على نقد المفاهيم التقليدية التي تركز فقط على أمن الدولة والتهديدات العسكرية، ويهدف إلى إعادة تعريف مفهوم الأمن ليشمل أبعاداً اجتماعية وسياسية واقتصادية وبيئية، إضافة إلى التركيز على أمن الأفراد والمجتمعات. يرتبط هذا التصور بعدة مدارس نظرية، مثل مدرسة فرانكفورت النقدية، والنظرية النسوية .. الخ ، حيث يسعى إلى فهم أعمق لطبيعة التهديدات الأمنية وآليات بناء وتصوير هذه التهديدات في المجتمع.

وقد ظهرت النظرية النقدية في انتاجات بعض المدارس الفكرية وإسهامات عديد المفكرين كاتجاه فكري في مجالات الفلسفة، وعلم الاجتماع، والأنثروبولوجيا، الا ان اسمها ارتبط بمدرسة فرانكفورت للبحث الاجتماعي، التي تتبنى في أبحاث مفكرها نظرة نقدية للمجتمع تركز على الجانب الاجتماعي العملي في السلوك وتسعى جاهدة للبحث عن الطاقات الكامنة في الحرية والعدالة.

إن نهاية الحرب الباردة ولدت نظاما دوليا جديدا عرف العديد من التحولات، خاصة تلك المتعلقة بالثورة التكنولوجية والاتصالية، الى جانب تقلص الحدود بين الدول، كما تزامن مع هذه التحولات، ظهور

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

تهديدات جديدة لمسألة الأمن، تتسم بكونها تتجاوز حدود الدول ، كتجارة المخدرات عبر الحدود، الجريمة المنظمة، الارهاب الدولي، إلى جانب انتشار العديد من الأمراض والأوبئة والتلوث البيئي وغيرها من القضايا التي عجز المنظور التقليدي للأمن عن التعامل معها ، خاصة وأن القوة العسكرية لا تكون صالحة بشكل واضح لمواجهة هذه التهديدات، كما شكلت مجموعة من القضايا مثل : الانفجار السكاني، قضايا اللاجئين والهجرة... الخ محور التركيز في العقود الأخيرة، في إطار الزامية تغيير أجندة العلاقات الدولية، وبالتالي لم تعد مصادر التهديدات الأساسية للدول مصادر خارجية، بل أصبحت من داخل الدولة ذاتها كالنزاعات المسلحة في أفريقيا مالي، النيجر، رواندا، الصومال .. الخ والتي تتسم بتعقيدها وتشابكها، الى جانب الاستخدام الواسع للعنف وانتهاكات حقوق الإنسان¹.

ان المقاربة النقدية حاولت أن تتفاعل مع مضاعفات البيئة الأمنية الجديدة، فالتهديد ليس ذو مصدر عسكري سياسي فحسب، كما لم يعد يحتكر محورية الأداء على وحدات بعينها هي الدول، بل شمل التوسيع مستوياته الأفقية و العمودية معا، اذ إن الخلل المنهجي في التحليل الواقعي الأمني المبني على أولوية الدولة كأداة تحليل أساسية وتمجيد وجودها كفاعل وحيد، جعل النظرية النقدية تعيد طرح السؤال من **الأمن لماذا؟ إلى الأمن لمن؟** أي من يجب تأمينه، من هنا تعتقد أنه لا يجب الخلط بين الأدوات والأهداف وبين الوسائل والغايات وتعتقد أن الدولة تهتم أكثر بقضايا الأمن الخارجي، لذا فهي الوسيلة أما الفرد فهو الهدف والغاية، فيصبح الأمن تحرير للإنسان في حالة الانكشاف أمام أنظمة القهر والاضطهاد.

حسب التصور الراديكالي النقدي للأمن، يتم تجاوز دور الدولة-الأمة كحامي أساسي للأمن، حيث يُنظر إلى الدولة، ليس فقط على أنها كيان تقليدي عفا عليه الزمن، ولكن أيضًا كعامل قد يشكل تهديدًا للأفراد، نتيجة للسياسات القمعية أو الفشل في معالجة التهديدات المعاصرة مثل الفقر، والتهميش، والتغيرات المناخية. ويعتبر هذا التصور أن التركيز على أمن الدولة بمعناه التقليدي ضار في ظل التحديات التي تتطلب معالجة مباشرة لاحتياجات الأفراد وحقوقهم الأساسية². وقد اقترح الباحثان **كيث**

¹-الطيب بروال ، " الأمن والتنمية في منطقة الساحل الافريقي "، (اطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية ، تخصص: الأمن والتنمية ، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، 2019-2018)، ص ص 40-41.

²-محمد عبد السلام، النظريات الأمنية: النظرية النقدية وأزمة التحول الأمني، دار النهضة العربية، 2004، ص115.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

كروز (Keith Krause) ومايكل وليامز (Michael Williams) في إطار هذا التصور النقدي تحليل الأمن على ثلاثة مستويات أساسية، مع التركيز على أمن الأفراد كأولوية، وفقًا للآتي¹:

1- كأشخاص: يعني هذا المستوى التركيز على الأمن الفردي وحماية الإنسان من التهديدات المباشرة، كالعنف، والفقر، والأمراض، والحرمان من حقوقه الأساسية. فالفرد هنا هو محور الاهتمام الأمني، ويتم دراسة التهديدات التي تؤثر مباشرة على حياته وكرامته.

2- كمواطنين: يتناول هذا المستوى حقوق الأفراد في إطار علاقتهم بالدولة، حيث يُعتبر الفرد مواطنًا يتمتع بحقوق سياسية ومدنية. وهذا يشمل حمايتهم من التمييز السياسي والظلم، وضمان حريتهم في التعبير، والمشاركة السياسية، وحماية حقوقهم القانونية ضمن الدولة. يركز هذا المستوى على دور الدولة في تحقيق أمن مواطنيها، مع تقييم مدى تحقيق هذا الدور أو فشله.

3- كأعضاء في المجتمع (كجماعة شاملة): يتناول هذا المستوى الأمن في إطار الروابط الاجتماعية والثقافية بين الأفراد داخل المجتمعات، مثل الأقليات العرقية أو الدينية، أو كجزء من مجتمع شامل أو جماعة. وبهذا، يُنظر إلى الأمن باعتباره مرتبطًا بالحماية من التهديدات التي تستهدف الهوية الثقافية أو الانتماء الاجتماعي أو تماسك المجتمع ككل..

يُمثل هذا التحليل تعددية في مستويات الأمن، حيث يعتبر أن التهديدات المعاصرة قد لا تستهدف الدولة بشكل مباشر، بل تتجه نحو الأفراد بصفاتهم المتعددة (كأشخاص، وكمواطنين، وكمجتمعات) ما يجعل من الضروري إعادة النظر في أدوار الدولة. هذا النموذج يشجع على تطوير سياسات شاملة تتناول التهديدات المتعددة للأمن الإنساني، ويعزز التركيز على التعاون العالمي لتحقيق الحماية الإنسانية الشاملة للأفراد والمجتمعات.

***الانعقاد: التحرر في صلب الأمن** : يعود إدراج هذا المصطلح في الدراسات النقدية الى الفيلسوف "ماكس هوركهايمر"، أحد مؤسسي النظرية النقدية في مدرسة فرانكفورت، و مفاده أن **التحرر** أو **الانعقاد** يجب أن يكون في صلب مفهوم الأمن. بالنسبة إليه، لا يقتصر الأمن على الحماية من التهديدات الخارجية أو الداخلية، بل يجب أن يسعى لتحقيق **تحرر الإنسان من كل أشكال السيطرة**

¹-سليم قسوم، "النظرية النقدية للأمن: مقارنة جديدة للدراسات الأمنية"، مجلة الدراسات الأمنية، العدد 5، 2018، ص

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

والقمع، سواء كانت سياسية، اجتماعية، اقتصادية، أو ثقافية. في هذا الإطار، يصبح الأمن مفهوماً يشمل تحقيق العدالة الاجتماعية، والتحرر من التهميش والاضطهاد، وضمان حقوق الإنسان كأولوية¹.

في إطار النظريات النقدية، يمثل مفهوم الأمن لدى هوركهايمر دعوة لتوسيع فهم الأمن ليشمل مقاومة البنى القمعية في المجتمع التي تُبقي الأفراد في حالة من التبعية والضعف. وبهذا، يعكس هذا التصور التزاماً بفكرة أن الأمن لا يمكن أن يتحقق بالكامل دون تحقيق التحرر، لأنه بدون حرية حقيقية، يبقى الأفراد في حالة تهديد دائم، سواء بسبب الأنظمة الاقتصادية غير العادلة، أو الأيديولوجيات القمعية، أو الفوارق الاجتماعية². إذ يعتبر هوركهايمر أن الحرية الحقيقية لا تتحقق إلا بتحرر الإنسان من القيود المادية والفكرية التي تفرضها عليه المجتمعات والنظم السائدة. وبالتالي، يشمل الأمن حسب هذا المفهوم عناصر التحرر الشخصي والمجتمعي التي تمكن الأفراد من العيش بحرية وكرامة. هنا يصبح الأمن مشروعاً لتحقيق كل من العدالة الاجتماعية: حيث يُعتبر تحقيق العدالة جزءاً أساسياً من مفهوم الأمن، لأنه بدون المساواة والعدالة، يبقى الأفراد عرضة للتهميش والاستغلال، مما يهدد أمنهم الحقيقي. كما يعمل علالتحرر من الأيديولوجيات القمعية بتحرير الفكر الإنساني من الأيديولوجيات التي تفرضها الأنظمة الرأسمالية أو الاستبدادية، والتي تسهم في التحكم في وعي الأفراد وتوجهاتهم، مما يحولهم إلى أدوات لتحقيق أهداف اقتصادية أو سياسية على حساب حريتهم الشخصية. إضافة إلى ما سبق يدعو هوركهايمر إلى تحقيق التضامن المجتمعي بربطه بين الأمن والتحرر المجتمعي، حيث يرى أن المجتمعات التي توفر بيئة حرة ومنصفة لأفرادها تعزز أمن الجميع، على عكس المجتمعات التي تهمش الفئات الضعيفة وتكبح قدراتها، مما يؤدي إلى تهديد استقرار المجتمع ككل³.

ان الأمن يشمل كذلك الحماية من القهر الاقتصادي والسياسي وذلك عن طريق التحرر من الضغوط الاقتصادية والسياسية التي تحاصر الأفراد وتجعلهم عالقين في حالة من العوز والخوف، مما يؤثر على إمكاناتهم للعيش بأمان وكرامة. فالتحرر هو جوهر الأمن وفقاً لهوركهايمر، حيث يجب أن يكون الهدف الأساسي للأمن هو تحقيق بيئة تدعم الأفراد في تحقيق إمكاناتهم الإنسانية الكاملة، بعيداً عن السيطرة والتهميش. إن تحقيق أمن حقيقي يتطلب تغييرات جذرية في المجتمعات، تهدف إلى دعم

¹ - حمد عبد السلام، "الأمن والتحرر: مقاربة هوركهايمر للأمن في الفلسفة النقدية"، المركز العربي للأبحاث، 2010، ص 70.

² - المرجع نفسه، ص 71.

³ - عبد الله العروي، نظرية الأمن في الفكر النقدي: ماكس هوركهايمر ومدرسة فرانكفورت، بيروت: دار الكتاب الحديث، 2005، ص ص 52-53.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

الكرامة الإنسانية والعدالة والتحرر من الأشكال المتعددة للقمع، وهو ما يجعل هذا التصور جزءاً جوهرياً من النظرية النقدية للأمن.

كما يعتبر **كين بوث (Ken Booth)**، أحد أبرز منظري الأمن النقدي، الانعتاق أو التحرر جوهراً أساسياً لفهم وتطبيق مفهوم الأمن. إذ يذهب بوث إلى أن الأمن الحقيقي لا يتحقق فقط من خلال الحماية من التهديدات العسكرية أو الخارجية، بل من خلال تحرير الأفراد والمجتمعات من كافة أشكال القمع والقيود التي تحد من إمكاناتهم الإنسانية وتمنعهم من العيش بكرامة وحرية. ويقدم "بوث" تعريفاً لمفهوم الانعتاق في كتابه "نظرية الأمن العالمي" على أنه كخطاب للسياسة إذ يسعى الانعتاق إلى حماية الناس حيث يصبح الأمن مسعىً تحريراً يشمل تعزيز كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية. بهذا، يؤسس بوث لنظرية أمنية تكون فيها حرية الإنسان وتحرره من كل أشكال الاستغلال والتمييز والتهميش هي الهدف الأساسي¹. ويشمل الأمن ما يلي²:

1- الأمن كتحرر إنساني: يرى بوث أن الأمن يجب أن يُفهم على أنه عملية تحرير، بحيث يتم تأمين الأفراد والمجتمعات ليس فقط من التهديدات المباشرة مثل الحروب أو العنف، ولكن أيضاً من جميع أشكال القهر، مثل الفقر، وعدم المساواة، والتهميش، والتمييز. ويُركز بوث على فكرة أن الأمن الحقيقي هو الذي يمكن الأفراد من تطوير قدراتهم ويمنحهم الفرص لتحقيق ذواتهم.

2- رفض مركزية الدولة في الأمن: في تصور بوث، الدولة ليست بالضرورة الضامن الوحيد للأمن، وأحياناً تكون الدولة جزءاً من المشكلة الأمنية. يعتقد بوث أن الدولة، في بعض الأحيان، قد تُكرس بنى سلطوية تهدد حريات الأفراد وتكرس أوضاعاً غير عادلة. لذا، يتبنى بوث مفهوماً أوسع للأمن، يتجاوز الدولة ليشمل أمن الأفراد كأولوية.

3- تحرير الأمن من القيود التقليدية: يسعى بوث إلى تجاوز النظرة التقليدية للأمن بوصفه مرتبطاً فقط بالتهديدات العسكرية. فالأمن، حسب بوث، لا يُختزل في حماية الحدود من التهديدات الخارجية، بل يجب أن يشمل حماية حياة الأفراد من القهر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

4- العدالة الاجتماعية كركيزة للأمن: يعتبر بوث أن تحقيق العدالة الاجتماعية شرط أساسي لتحقيق الأمن الحقيقي. فبدون نظام اجتماعي عادل، يظل الأفراد عرضة للتهديدات المختلفة، سواء

¹ - Ken Booth. Theory of world Security. Cambridge University Press. 2007.p 110.

² - محمود ممدوح، الأمن الإنساني: مقاربات نظرية وواقع تطبيق، بيروت: دار الكتاب الحديث، 2017، ص ص 75-70.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

أكانت اقتصادية أو اجتماعية، مما يعرقل قدرتهم على العيش بأمان وحرية. ويرى بوث أن العدالة الاجتماعية هي حجر الزاوية في تحرير الأفراد من الخوف والعوز.

5-الأمن كتحرر من الخوف والعوز: يقتبس بوث من مفهوم الأمن الإنساني الذي يشمل التحرر من الخوف (freedom from fear) والتحرر من العوز (freedom from want) ويرى أن هذه الحريات الأساسية هي التي تضمن للأفراد بيئة آمنة ومستقرة، حيث يمكنهم أن يعيشوا حياة كريمة دون التعرض للتهميش أو الاستغلال أو القهر.

يؤكد بوث على ضرورة إعادة النظر في البنية الأمنية العالمية، بحيث تكون الحرية والتحرر هما الهدف النهائي، ويشمل ذلك¹:

- تحقيق السلام: ليس فقط غياب الحرب، ولكن وجود سلام إيجابي يحقق رفاه الأفراد ويعزز التعاون المجتمعي.
- بناء نظام اقتصادي عادل: يوفر الفرص للجميع ويحد من التفاوت الطبقي والفقر.
- حماية الحقوق السياسية والمدنية: لضمان حرية التعبير والمشاركة السياسية والتخلص من القمع.
- الاستدامة البيئية: لأن التدهور البيئي يؤثر على الأمن الإنساني ويهدد حياة الأجيال الحالية والمستقبلية.

يشكل التصور النقدي للأمن تحولاً مهماً في فهم الأمن، حيث يطرح رؤية أوسع وأكثر شمولية تركز على أمن الأفراد والمجتمعات، وليس فقط أمن الدول. ويمثل إطاراً لفهم التهديدات المعاصرة بعمق، ويتيح اتخاذ سياسات أمنية تراعي القيم الإنسانية والعدالة الاجتماعية. ورغم الانتقادات، يظل هذا التصور محورياً في دراسات الأمن الحديثة، خاصة في مواجهة التحديات الأمنية المعقدة التي تتجاوز الحدود الوطنية.

المبحث الثالث: عقيدة الأمن القومي الجزائري

¹-سليم قسوم، الأمن الإنساني: دراسة نقدية في المفاهيم والتطبيقات، بيروت: دار النشر الحديث، 2019، ص121.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

تتبع الدول عقيدة أمنية لمحاولة التعاطي مع التحديات والقضايا التي تواجهها، ومن خلالها تقوم بتعريف التهديدات والمخاطر التي تواجهها، فهي تمثل تصور أمني يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها، كما تحدد أفضل السبل لتحقيقه وفق مرتكزات وعوامل تساهم في تحديد هذه العقيدة الأمنية.

تعد العقيدة الأمنية من أبرز وأهم المفاهيم الأمنية، فهي تمد الفاعل الأمني بإطار فكري وعقائدي لتوجيه سلوكه الأمني لمواجهة مختلف التهديدات والمخاطر، وتبرير الدولة لسلوكياتها الأمنية في مواجهة العالم الخارجي، وترتكز العقيدة الأمنية على عوامل تاريخية وأيديولوجية وسياسية وجغرافية، وتعتبر الإستراتيجية الأمنية تطبيق وإسقاط لمبادئ العقيدة الأمنية على الواقع إذ نجد تداخل بين مفاهيم العقيدة الأمنية، والإستراتيجية الأمنية والعقيدة العسكرية.

المطلب الأول : مفهوم وعوامل بناء العقيدة الأمنية

ان أصل كلمة عقيدة Doctrine لاتيني وهو Doctrina وتعني عملية تعليم نظرية ، أو منهجا، وتعرف العقيدة على أنها مجموعة الأفكار التي تعتقد أنها صحيحة والتي بواسطتها تفسر الوقائع، توجه وترشد أفعال الإنسان في مجالات الدين، الفلسفة ، السياسة...الخ¹.

وتعرف أيضا بأنها جملة من الآراء، أو المبادئ، والمعتقدات والأطروحات أو المفاهيم النظرية المتبناة من قبل الأفراد (أو تكون جزءا من عملياتهم التعليمية)، والتي تهدف إلى توجيه السلوكيات والمساعدة على تفسير الوقائع ذات الطبيعة السياسية والاقتصادية، الفلسفية، الدينية والعلمية. وكثيرا ما يستخدم مصطلح العقيدة للدلالة على نظام فكري ما ينسب إلى مفكر مثل العقيدة الماركسية نسبة إلى ماركس، أو إلى حركة أفكار مثل العقيدة الليبرالية ..الخ. أما العقيدة الأمنية فهي مجموعة القواعد والمبادئ، والنظم العقائدية المنظمة والمتراصة التي توجه سلوك الدولة الأمني وقراراتها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، كما تحدد نظرة وقراءة صناع القرار لبيئة الأمن، وكيفية استخدام القوة الوطنية بكل أشكالها (سياسية، اقتصادية، عسكرية... الخ)، وكيفية توظيف هذه القوة لتحقيق أهداف إستراتيجية، باستخدام الوسائل والأدوات لتطبيق مبادئ العقيدة وأهدافها على أرض الواقع. هذه العقيدة الأمنية للدولة في كثير من الأحيان تمثل الأداة التي تقوم من خلالها الدول بتعريف التهديدات والمخاطر التي تواجهها².

¹-فهد بن محمد الشقحاء، الأمن الوطني : تصور شامل ، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2004، ص 99.

² صالح زياني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، مجلة المفكر، العدد 5، ص 290.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

فالعقيدة الأمنية تمثل تصورا أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها ، كما يحدد كذلك أفضل السبل لتحقيقه وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدولة وصناع القرار فيها . كما يمكن أن تأخذ صبغة أيديولوجية إذا وصلت حد النظام الفكري المتجانس والمتناغم الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع، ويترتب على ذلك تبني القوى النافذة في المجال الأمني لهذه التفسيرات والرؤى¹. وتكتسي العقيدة الأمنية أهميتها من اعتبارها دليلا يوجه ويقرر به القادة السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي، ومن هنا نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية. إذ تساعد رجال الدولة كذلك على تعريف المصالح الجيوسياسية وتحديد ما يحظى منها بالأولوية. ويمكن القول أن العقيدة الأمنية على العموم تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة في مجال أمنها القومي وذلك من خلال تحديد ما يلي²:

- كيف تعرف الدولة نفسها وكيف تريد أن تكون؟

- ما هي مهمة مختلف الفاعلين الأمنيين وأهداف السياسة (الإستراتيجية) الأمنية؟

- كيف تنفذ هذه السياسة وما هي وسائل تنفيذها؟

- كيف كانت السياسات الأمنية تنفذ في السابق؟

بالنسبة لتاريخ العقيدة الأمنية فإنها كتصورات كانت موجودة منذ القديم (منذ الحروب النابليونية 1799) وكانت مرادفة للعقيدة العسكرية، لكن استخدامها بهذا التعبير (عقيدة الأمن القومي) هو بالأساس نتيجة للحرب الباردة، إذ استخدمه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية هاري ترومان Harry Truman في مارس 1947 في تأكيده على أن بلاده مستعدة لمواجهة التقدم الشيوعي وتدخله العسكري في بؤر التوتر في العالم، ورأى أنه بموجب عقيدة الولايات المتحدة فإن أي اعتداء على الأنظمة الحليفة لها -أو حتى المتجاوبة والمتلائمة مع سياستها الخارجية- يعتبر اعتداء على أمنها القومي. علاوة على هذا وباعتماد على عقيدتها الأمنية تلك، حاولت الولايات المتحدة دفع الدول اللاتينو-أمريكية، التي كانت حيادية آنذاك، إلى الانضمام إلى معسكر العالم الحر معتبرة-على لسان أحد وزرائها آنذاك وهو جون فوستر دولز- (John Foster Dulles)-أن الحيادية غير أخلاقية.

¹ عادل زقاع، سفيان منصوري، " أمن منطقة الساحل الأفريقي : بين المنظور الأمني الفرنسي والإستراتيجية الأمنية الجزائرية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 6، جانفي 2014، ص 52.

² حسام حمزة، "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري"، (مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011)، ص 54.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

وكثيرا ما تصنع العقائد الأمنية من طرف قائد سياسي، خصوصا رئيس الدولة أو كبير دبلوماسيها، وتأخذ اسمه بعد رحيله (مثل عقيدة بريجنيف وعقيدة مونرو)¹، لكن هذا ليس دائما، ففي دول أخرى تسمى العقائد بالأرقام (مثل الصين). ونتجت العلاقة بين القادة السياسيين والعقائد الأمنية عن أن هذه الأخيرة هي "إدراكات قادة الدولة لمصالحها" وأن دوافع الدولة ليست منفصلة عن دوافع صناع القرار الذين يتحدثون نيابة عنها ويصوغون قراراتها في إطار عقلاني². لكن هذا لا يعني عدم تأثير الزعماء والقادة بعوامل أخرى صياغتهم لعقائد دولهم لاسيما في الأنظمة الديمقراطية. وعموما، تساهم المؤسسات، التاريخ، والأيدولوجية في صياغة العقيدة الأمنية مع اختلاف في درجة تأثير هذه العوامل بين الأنظمة الديمقراطية والتسلطية.

عوامل بناء العقيدة الأمنية:

تقوم أي عقيدة أمنية خاصة بدولة ما على مجموعة من العوامل تساهم بطريقة مباشرة في بنائها، من بين هذه العوامل نجد ما يلي :

1- العامل التاريخي ودوره في بناء العقيدة الأمنية: ويعد من أهم العوامل المساهمة في بناء العقيدة الأمنية للدول، فالتجارب التاريخية التي مرت بها الدولة تساهم بقسط وافر في صياغة عقيدتها الأمنية وتحدد أسسها، فالعوامل التاريخية لها تأثير كبير على عقيدة الأمن القومي لكل دولة³، وذلك عند التمييز بين العدو والصديق، وعند تحديد المخاطر ولتهديدات، والتحديات الأمنية، فنجد مثلا الدول المعروفة عنها تاريخيا متنافسة تبني عقيدة أمنها على عدم ترك المجال لمنافسيها أن يتفوقوا عليها.

2- العامل الجغرافي: هذا العامل مهم أمنيا، إذ نجد العوامل والأوضاع الجغرافية وتحديد طبيعتها والتعمق في دراستها يعطي بعدا ومشروعا سياسيا للدراسة، من خلال دراسة الدولة كتنظيم جغرافي كما تتجلى في الطبيعة⁴. إذ يساهم هذا العامل بشكل كبير في عملية صياغة العقيدة الأمنية من خلال دراسة البنية الطبيعية للدولة والسلوك الأمني المتخذ من طرف صناع القرار فيها.

¹-Dictionnaire Toupie, «Définition de Doctrine», <http://www.toupie.org/Dictionnaire/Doctrine.htm>. (septembre 2019)

²-جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف، المرجع السابق، ص 317.

³-عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المرجع السابق، ص 43.

⁴-Olivier Zajec, « Les Secrets de la géopolitique : Des Clés pour comprendre, Initiation à la géopolitique », Paris ,Edition Tempora, 2008,p.19.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

3- العامل الأيديولوجي: تساهم الأيديولوجية(*) بشكل كبير في صياغة العقيدة الأمنية للدولة، هي تمدها بالاطار الفكري والعقائدي والمبادئ والقناعات التي توجه سلوك الدولة الخارجي. فالأيديولوجية تحدد الأفكار والقيم التي تتبناها وتدافع عنها الدولة في مختلف المجالات، بما في ذلك المجال الأمني والاستراتيجي والعسكري¹، فالعقيدة الأمنية هي اسقاط لمضمون أيديولوجية الدولة على المجال الأمني، فهي تقدم تفسيرات للظواهر والوقائع الأمنية وكيفية التعامل معها .

4- العامل السياسي: ان طبيعة النظام السياسي للدولة (نوعية وشكل النظام المتبنى من طرف الدولة) بالإضافة الى مؤسسات الدولة، عوامل لها تأثير كبير في صياغة وبناء العقيدة الأمنية للدولة، بما يعكس تغطية المستويات المتعددة للأمن المحددة سابقا (مستويات الأمن القومي) كمنطلقات في التحليل .

وعموما، تساهم المؤسسات السياسية في صياغة عقيدة الأمن القومي مع اختلاف في درجة تأثيرها بين الأنظمة الديمقراطية والتسلطية، فبالنسبة للمؤسسات، فان رئيس الدولة كممثل للهيئة التنفيذية يستعين بمستشاريه بوزارة الدفاع، ووزارة الأمن القومي (أو المجلس الأعلى للأمن القومي مثلما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا)، بوزارة الخارجية ، بأجهزة المخابرات ، بممثلين عن القوات المسلحة ، باللجان التشريعية ، لتحديد عقيدة أمن الدولة². وعادة ما يتم التشاور بين هذه المؤسسات

(*) هي مجموعة من المعتقدات التي تملي على الأفراد أو المعتقدين بها سلوكا معيناً وتتبنى نظرة متجانسة الى كل من الكون والمجتمع . ونشأ مفهوم الأيديولوجية مع الثورة الفرنسية سنة 1789، وينظر علماء الاجتماع اليها بأنها تمثل وحدة نسقية أو نظامية للمبادئ ، وهي منظومة عامة للمعتقدات والقيم حول المجتمع الإنساني فهي أولا : عامة لأن منظومة المعتقدات الشخصية البحتة لا يمكن اعتبارها أيديولوجية لأن هذه الأخيرة لا بد أن تكون لها هوية عامة متجاوزة كل ما لدى الأفراد ، ثانيا :منظومة لأنها تنطوي على مجموعة من الأفكار المنظمة . وهي ثالثا: تقوم على معتقدات و قيم . وذلك لأن الأيديولوجية تحتوي على تصور عام لكل ما هو كائن وما يجب أن يكون ، وأخيرا : فهي ترتبط بالفعل حيث تقدم تحليلا و رؤية للمجتمع القائم كما أنها توفر مثاليات أخلاقية بهدف الوصول اليها ، وباختصار فان الأيديولوجية يمكن تمييزها عن مجموعة الأعراف والتقاليد مثلا من خلال الرغبة القوية لدى معتنقيها لتغيير العالم طبقا لقيمهم السياسية . للمزيد أنظر: جاد الرب حسام الدين ،معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، القاهرة : دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2011، ص 17.

¹-صالح زياتي، المرجع السابق ، ص 291.

²-علي جهاد بورعة، "الجزائر بين توجه استراتيجي وعقيدة أمنية ،الجزء الأول ، المجلة الأفريقية للعلوم السياسية ، في: http://bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=123:securite-&catid=9:2010-12-09 (سبتمبر 2019)

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

على نطاق واسع، كما يمكن الاستعانة ببعض الهيئات غير الحكومية كالأحزاب السياسية، مؤسسات المجتمع المدني، مراكز البحث التابعة لوزارة الخارجية والأكاديميين المتخصصين.

6- مصادر التهديد^(*):

نوعية التهديدات والتغيرات المستمرة في النظام العالمي، ينعكس أثرها بشكل واضح على العقيدة الأمنية للدولة، فبعدما كانت تعتمد الدول على المفهوم الضيق للأمن وهو الأمن الصلب الذي تبنته المقاربات التقليدية، انتقلت الى الاعتماد على المفهوم الموسع للأمن وقطاعاته المختلفة ، خاصة في ظل التحولات التي شهدتها العالم بعد نهاية الحرب الباردة . فاذا كانت مثلا التهديدات ذات طبيعة تقليدية عسكرية، فهنا تعمل الدولة على التركيز على تطوير وزيادة حجم قواتها العسكرية سواء كانت برية أو جوية أو بحرية، أما إذا كانت هذه التهديدات غير تقليدية (لا تماثلية) فيجب بناء عقيدة أمنية تتماشى مع متطلبات مواجهة والتصدي لهذه التهديدات.

المطلب الثاني: مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية

ان عقيدة الأمن القومي غير محددة بالدولة الوطنية المتحدة بحدودها الإقليمية، بل تتجاوزها الى مجموعة من المتغيرات والأوضاع التي تملي ضرورة تجاوز هذه الحدود عند التفكير فيما يتعلق بالأمن القومي ومقتضيات صنع سياسته. وبالرجوع الى عقيدة الأمن القومي الجزائري نجد أن هناك جملة من العوامل التاريخية، والجيوسياسية، بالإضافة الى الأيديولوجية ساهمت بدور كبير في بلورة هذه العقيدة وتشكيلها منذ الأيام الأولى لاستقلال الجزائر. ومن محددات العقيدة الأمنية الجزائرية ما يلي:

1- المحدد التاريخي ودوره في بناء العقيدة الأمنية الجزائرية:

(*) اشتقت كلمة "تهديد" من الناحية اللغوية من لفظ "هدد"، ويقصد به محاولة إلحاق الضرر والأذى بشيء معين قصد الإخلال بالأمن، وهو ناتج عن نية إلحاق الأذى والضرر". أما اصطلاحا فهناك تعريفات متعددة نذكر منها التعريف الذي أتى به "ياري بوزان" اذ عرفه على أنه تهديد لمؤسسات الدولة باستخدام الأيديولوجيا أو استخدام مكونات القدرة للدولة ضد دولة أخرى، بحيث يمكن أن يكون إقليم الدولة مهددا بضرر أو غزو أو احتلال، ويمكن للتهديدات أن تأتي من الداخل أو من الخارج، حيث يحدد "بوزان" نوعين من الدول: الدول القوية، وهي التي تتعرض للتهديدات من الخارج فقط، والدول الضعيفة التي يمكن أن تتعرض للتهديدات من الداخل والخارج. كما يعرف التهديد على أساس الفعل أو القدرة على الفعل المادي ، وهو الذي يضع القدرات العسكرية في جوهر العلاقات الدولية، وهو عمل نشط وفعال تقوم به دولة ما للتأثير في سلوك دولة أخرى. للمزيد انظر: تيري دبيل، استيراتيجية الشؤون الخارجية... منطق الحكم الأمريكي، ترجمة: وليد شحادة، بيروت: دار الكتاب العربي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2009، ص.ص 258-261.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

لقد ارتبط العامل التاريخي للعقيدة الأمنية الجزائرية بنضال كافة الامبراطوريات والدول التي احتلتها، فما من دولة دخلت الجزائر الا وقد خرجت منها بمقاومة، فتاريخ الجزائر عبارة عن مراحل متعاقبة من الغزو والاحتلال الأجبيين، ومن المنظور الجيوسياسي شكلت الأجنحة الثلاث: الشمالية والغربية والجنوبية جبهات انكشاف بالنسبة للجزائر، فمنذ 1505 الي غاية 1830 تعرضت السواحل الجزائرية الى مائة (100) حملة عسكرية¹. كما كان للاحتلال الفرنسي للجزائر دوره البالغ في التمكين للمشروع الحضاري الأوروبي من خلال مؤسساته العسكرية والإدارية. فقد عمل هذا المحتل على طمس ومسح الهوية والشخصية الجزائرية²، الا أن ذلك قوبل بمقاومة اتخذت أشكالا متعددة سواء بالانتفاضة أو بالعمل السياسي السلمي. عموما لقد كان لثورة التحرير الوطني بأفكارها أحد أهم روافد العقيدة الأمنية الجزائرية، على الرغم من التاريخ العريق للجزائر في نضال كافة الامبراطوريات و الدول التي احتلتها فما من بلاد دخلت الا وخرجت بمقاومة. اذ ساهمت الثورة بشكل عام في رسم المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ميز الجزائر عقب دحر المحتل الفرنسي، فتاريخ المقاومة الجزائرية في محاربة الاستعمار الفرنسي لمدة 132 سنة، جعل من هذا العامل عنصر مؤثر في عملية بناء العقيدة الأمنية الجزائرية، ورسم التزاماتها على المستوى الداخلي أو الخارجي على حد سواء. ورغم التحولات التي عرفت الجزائر في ظل تنامي العولمة الا أن هاجس التاريخ يبقى حاضرا أمام عقيدتها الأمنية، وخير دليل على ذلك توجس ورفض الجزائر المستمر إقامة علاقات أو التطبيع مع الكيان الصهيوني³.

في هذا السياق سعت الجزائر الى توظيف الشرعية الثورية (التاريخية) من أجل ترعّم حركات التحرر الافريقية والعالم الثالث عموما ، حيث استعملت ثقلها التاريخي في الانضمام الى حركة عدم الانحياز خاصة خلال الحرب الباردة والعمل فيها بشكل مكثف ونشط حيث كان للدبلوماسية الجزائرية دور كبير من خلال هذه المنظمة في دعم كل حركات التحرر على المستوى الدولي، بالإضافة الى رفض التواجد الأجنبي على التراب الجزائري أو على الحدود، وكذا رفض كل المقترحات لبعث قوات الجيش الجزائري في اطار عمليات التدخل الأممية خارج اطار الحدود المرسومة لها دستوريا، ودعم حركات التحرر في العالم ضد الاستعمار والوقوف الى جانب الشعوب المستضعفة وحركات التحرر خاصة دول العالم الثالث .

¹- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المرجع السابق، ص 41.

²- عبد الكريم إسماعيل، "العقيدة العسكرية الجزائرية بين المحددات القانونية والتحديات الأمنية الجديدة"، من أعمال الملتقى الدولي حول :سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ورقلة، 12-13 نوفمبر 2014.

³-صالح زيان، المرجع السابق ، ص 290.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

2_ المحددات الجيوسياسية ودورها في بناء العقيدة الأمنية الجزائرية:

يعتبر مصطلح الجيوسياسية ترجمة لفظية لمصطلح Géopolitique وتدفع الضرورة اللغوية الى استعمال الجيوسياسية أو "الجيوبوليتيك" تبعا للسياق اللغوي الذي يدرج فيه كل منهما.

الجيوبوليتيك مصطلح مركب من "الجغرافيا" و"السياسة"، يعبر عن تأثيرهما المتبادل، ويُعرفها الأميرال فرانسوا كارون بأنها "دراسة العوامل الطبيعية وتحديد طبيعتها وتحليلها بعمق، لإعطاء بُعد سياسي للدراسة"¹. كما يرى فرانسوا ثيال، مدير الدراسات في المدرسة الفرنسية المتعددة الأسلحة للدفاع، أن الجيوبوليتيك هي منهج لتحسين الرؤية من خلال فهم كيف تتفاعل الجغرافيا مع السياسة والتاريخ والاقتصاد، مما يساعدنا على إدراك تأثير هذه العوامل على الأحداث العالمية². ومن القواعد الأساسية التي يعتمد عليها التحليل الجيوسياسي نجد أن **سوفي شوتار** حددتها بخمس قواعد أساسية : دراسة النزاعات وتحليلها ، دراسة الفضاء الجيوسياسي وتحليله، دراسة الحدود وتحليلها، دراسة الامبراطوريات وتحليلها، دراسة الأبعاد العالمية للظواهر السياسية وتحليلها³.

من خلال مبادئ التحليل الجيوسياسي يمكن استنتاج ثوابت الدراسات الجيوسياسية ومتغيراتها، فلئن تحددت الثوابت (وان كانت على درجة من النسبية) ببعض ما يمكن الجغرافيا الطبيعية توفيره من بيانات متعلقة بمساحة الإقليم وحدوده وموقعه ...، فان متغيراتها تشمل الجغرافيا البشرية وبعضا من المشتملات الطبيعية، مثل الموارد الطبيعية والطاقة بمواردها المتجددة وغير المتجددة والبنية السياسية والاجتماعية⁴.

انطلاقا من هذا التأصيل النظري لمفهوم "الجيوبوليتيك" سنحاول دراسة المحددات الجيوسياسية للجزائر بالتركيز على جغرافيتها الطبيعية والبشرية. اذ تعد الجغرافيا عاملا محددًا لبناء العقيدة الأمنية للدولة سواء من حيث موقعها أو مساحتها أو شكلها أو مواردها الطبيعية وفي بلورتها لمفهومها للأمن

¹-منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية : المحددات -الميادين -التحديات، بيروت ،ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2015، ص 32.

²-Alexandre Defay, *Géopolitique du Proche-Orient, que sais-je ?*, Paris : Presses Universitaires de France, 2005, p.19.

³-منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية : المحددات -الميادين -التحديات، المرجع السابق، ص 36.

⁴-منصور لخضاري، "الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر"، شؤون أوسط، العدد 143، خريف 2012، ص 163.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

ورسم سياستها الداخلية والخارجية¹. فموقع الجزائر في نقطة تقاطع استراتيجية مهمة بتوسطها لعدة دول مغربية، وتوسطها كذلك لكيانين كبيرين، الأول في الشمال يمثل الاتحاد الأوروبي، والثاني في الجنوب ويتمثل في العمق الأفريقي. فالجزائر تحتل موقع في شمال غرب أفريقيا بين خطي طول 12 شرقا و9 درجة غربا، ودائرتي عرض 37 درجة شمالا و19 درجة جنوبا. تبلغ مساحتها 2.381.741 كلم مربع²، وهو ما يجعلها أكبر الدول الأفريقية مساحة بعد تقسيم السودان.

الجزائر أيضا تحتل موقع يعتبر نقطة تقاطع استراتيجية متعددة الأبعاد: البعد المغربي-البعد المتوسطي - البعد الأفريقي، هذه الأبعاد خلقت عقيدة أمنية متنوعة، باعتبار للجزائر واجهة شمالية بحرية متوسطة تمتد الى 1200 كلم ، وحدود برية تمتد الى 6343 كلم تتجاور بها مع سبع دول حدودية هي :

_ من ناحية الشرق: تونس بشريط حدودي طوله 965 كلم، يمثل 15.21 بالمائة من مجموع حدودها البرية، ليبيا بشريط حدودي طوله 982 كلم، يمثل 15.48 في مجموع حدودها البرية.

_ من ناحية الجنوب: مالي بشريط حدودي طوله 1376 كلم، يمثل 21.69 في المئة من مجموع حدودها البرية، النيجر بشريط حدودي طوله 956 كلم، يمثل 15.07 في المئة من مجموع حدودها البرية، موريتانيا بشريط حدودي طوله 463 كلم، يمثل 7.30 في المئة من مجموع حدودها البرية.

_ من ناحية الغرب: الجمهورية العربية الصحراوية بشريط حدودي طوله 424 كلم، يمثل 0.66 بالمئة من مجموع حدودها البرية، المغرب بشريط حدودي طوله 1559 كلم، يمثل 24.85 في المئة من مجموع حدودها البرية.

جرى ترسيم الحدود البرية الجزائرية مع الدول المجاورة باتفاقيات ثنائية رسمية لرسم الحدود وتعيينها نوجز بيانها فيما يلي³:

¹-إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، الكويت: دار السلاسل، 1985، ص175.

²- "الجزائر: معطيات جغرافية" الموقع الإلكتروني لرئاسة الجمهورية الجزائرية، <http://www.elmouradia.dz/arabe/algerie/geographie/algerai.htm> (نوفمبر 2019)

³- "الرسم" (Démarcation) ، هو نقل تحديد الحدود المعنية الى الواقع ، و "التعيين" (Délimitation)، هو العملية القانونية القائمة على بيان خطوط الحدود بين دولتين بتعابير لفظية، كأن يتم ذلك عن طريق معاهدة أو حكم تقويمي أو

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

*اتفاق رسم الحدود مع الجمهورية التونسية (6 جانفي 1970) واتفاق على تعيينها موقع في 19 مارس 1983، و آخر لتعيين الحدود البحرية(11 جويلية 2011).

*اتفاق رسم الحدود مع المملكة المغربية 15 جوان 1972.

*اتفاق تعيين الحدود مع جمهورية النيجر 5 جانفي 1983.

*اتفاق تعيين الحدود مع جمهورية مالي 8 ماي 1983.

*اتفاق تعيين الحدود مع الجمهورية الإسلامية الموريتانية 13 ديسمبر 1983.

أما الحدود الجزائرية -الليبية فلا اتفاق في شأنها لرسمها وتعيينها .

لقد بلغ تعداد سكان الجزائر ،42.2 مليون نسمة حتي 01 جانفي 2018، بمعدل زيادة 1.06 مليون نسمة مقارنة ب احصائيات 1 2016. يتركز معظم سكان الجزائر في الشمال لأسباب طبيعية ترتبط أساسا بالأحوال المناخية ،بالإضافة الى أسباب أخرى اقتصادية أفرزتها العوامل الطبيعية التي تتمتع بها مناطق الشمال .

تعمل العوامل الجيوبوليتيكية دورا بارزا في تشكيل عقيدة الامن القومي الجزائري، فالجزائر تحتل موقع يعتبر نقطة تقاطع استراتيجية متعددة الأبعاد :البعد المغاربي-البعد المتوسطي- البعد الافريقي، هذه الأبعاد الجيوسياسية تركت آثار على بناء عقيدة الأمن القومي الجزائري ،وعموما يمكن تحديد الأبعاد الجيوسياسية للجزائر كما يلي:

أولاً- **البعد المغاربي:** المعبر عنه في بعض الأدبيات، ولا سيما التاريخية والغربية منها ب "شمال افريقيا" التي كان يقصد بها أساسا دول الجزائر وتونس والمغرب، قبل أن يتوسع ليضم كل من ليبيا وموريتانيا في إطار ما يعرف بالمغرب العربي الكبير .

تم التعبير عن هذا الفضاء المغاربي مؤسساتيًا من خلال تأسيس اتحاد المغرب العربي في مراكش عام 1989، بتوقيع قادة الجزائر وتونس وموريتانيا وليبيا والمغرب. ومع ذلك، لم يحقق الاتحاد طموحات شعوب المنطقة في الاندماج، رغم الإيمان بجذواه الاستراتيجية في تحقيق الشراكة والتعاون

قضائي.أنظر: منصور لخضاري ،السياسة الأمنية الجزائرية : المحددات -الميادين -التحديات،المرجع السابق، ص 168-169.

¹-« Population et démographie »,Office national des statistiques(Algérie) , <http://www.ons.dz/-population-et-Démographie-.html>(novembre 2019)

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

وحل الأزمات التنموية والأمنية. وبدلاً من مواجهة هذه التحديات كوحدة متكاملة، تعاملت الدول المغاربية معها بشكل منفرد، مما أدى إلى واقع مغاربي متناقض¹.

ثانياً_ البعد المتوسطي: يستمد مصطلح "المتوسط" (Méditerranée) أصوله من اللاتينية التي يدل فيها على معنى الوجود في الوسط (وسط الأرض)، ما يؤشر الى اعتماد أسس جغرافية لتحديد المصطلح الذي كان القصد من استعماله الدلالة على ذلك البحر الذي يتوسط اليابسة المشكلة للعالم القديم، فحتى القرن السادس عشر كان يطلق على البحر المتوسط: "المتوسط" دونما إضافة البحر اليه ، بسبب أن الاستكشافات الجغرافية لم تكن قد أبانت بعد وجود غيره من البحار. يمتد البحر المتوسط على مساحة تقارب 2.966.000 كلم مربع، وتتقاسم شواطئه عشرون دولة .

لقد أنتج البحر المتوسط باعتبار لديه مقومات جغرافية طبيعية، وكذا التنوع الحضاري والاجتماعي للشعوب المستوطنة على ضفافه، حركية تاريخية وحضارية متباينة، هذا التباين أدى في كثير من المحطات التاريخية الى التصادم بين الحضارات المتجاورة، كالمد الاستعماري، الغزوات الرومانية والبيزنطية، وفتح الأندلس... الخ².

يعتبر البعد المتوسطي بالغ الأهمية بالنسبة للعقيدة الأمنية الجزائرية، اذ ترك لديها انعكاسات

جيوسياسية، خصوصا في ظل بروز مؤثرات وأخطار أمنية عبر وطنية تشترك فيها الجزائر مع غيرها من الدول المتوسطية، مثل الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وتهريب الأموال .

ثالثاً-البعد الافريقي الساحلي:

يمتد الساحل الافريقي على تعدد التصنيفات المعتمدة لتحديد دوله من المحيط الأطلسي غربا الى البحر الأحمر شرقا. ومن مجموع دول الساحل الافريقي يمكن تعداد: الجزائر، مالي، ليبيا، موريتانيا، السنغال، تشاد، النيجر، بوركينا فاسو، اريتيريا ، واثيوبيا.

نظرا لتنوع تضاريس الساحل الافريقي وكذلك تنوعه اجتماعيا وديموغرافيا اذ تستوطن به مجموعة من القبائل لها امتداد في مجموعة من الدول المشكلة له ، حيث ساهمت هذه التوليفة في خلق مجموعة من الأزمات التي كان لها الأثر السلبي في استتباب الامن في المنطقة ككل وعلى الجزائر خصوصا. اذ أصبح له أهمية كبرى في الفكر الاستراتيجي الجزائري لدرجة وصفه بالمنطقة الجيوسياسية ذات

¹-منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات -الميادين -التحديات، المرجع السابق، ص 45.

²-المرجع نفسه، ص 50.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

الأهمية الاستراتيجية ، ولا سيما أنه بات يمثل منبعاً لأخطار أمنية يحرك خيوطها التحالف غير المعلن بين الإرهاب والجرائم المنظم وتأثيراته على الأمن القومي الجزائري .

وتبقى المنطقة الشمالية الغربية من الساحل الإفريقي من أكثر مناطق عدم الاستقرار ، وهي المنطقة التي تنفتح عليها الحدود الجنوبية للجزائر التي تقسم معها 3819 كلم ، أي 66.20 في المئة من مجموع الحدود البرية الجزائرية.

تمثل منطقة الساحل الإفريقي العمق الاستراتيجي والحزام الأمني المتقدم للأمن القومي الجزائري، مما يجعلها ذات أهمية قصوى في الخريطة الجيوسياسية والجيوا-استراتيجية للجزائر، ولا يمكن بأي حال تجاهل هذا الامتداد الحيوي.

3- المحدد الأيديولوجي ودوره في بناء العقيدة الأمنية الجزائرية :

ظل البعد الأيديولوجي ينقله أحد أهم مرتكزات العقيدة الأمنية للجزائر منذ الأيام الأولى للاستقلال فقد مثلت الاشتراكية بمبادئها المضادة للاستغلال والاستعمار، مصدراً ذا قيمة لهذه العقيدة الأمنية وذلك لعدة عقود، كما كان الحال بالنسبة لخيار الحزب الواحد، حيث تم النظر إلى حزب جبهة التحرير الوطني على أنه وعاء لتحقيق الوحدة الوطنية بعد الصراعات الأولى التي عرفت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة والصراع المحموم على السلطة¹.

لقد رسمت الأيديولوجية الاشتراكية مبادئ وأهداف العقيدة الأمنية الجزائرية لفترة تقارب ثلاث عقود منذ الاستقلال. حيث اعتبرت هذه العقيدة والأيديولوجيا هي المنهج الوحيد الكفيل بتحقيق الاستقلال التام والقضاء على الاستغلال. ولعل من أبرز تلك الأهداف مناصرة حركات التحرر في العالم ونصرة القضية الفلسطينية، ودعم النزاع العربي مع إسرائيل والعمل على المحافظة على مكانة الجزائر كقوة إقليمية، وكذلك الاستعانة بالمؤسسة العسكرية، أو الجيش الوطني الشعبي، في جهود التنمية الوطنية².

شهدت الجزائر تحولات داخلية وخارجية هامة في نهاية الثمانينيات، أثرت بشكل كبير على عقيدة الأمن القومي. فانقضاة أكتوبر 1988 كشفت عن هشاشة الأمن القومي نتيجة لتراكمات اجتماعية وسياسية، وتزامن ذلك مع انهيار الاتحاد السوفيتي وهيمنة الليبرالية. هذا الواقع دفع الجزائر إلى إعادة

¹- الطاهر بن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1982: بين التصور الأيديولوجي والممارسة السياسية، الجزائر: دار هومة، ج1، 2007، ص 105.

²- صالح زيان، المرجع السابق، ص 291.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

صياغة عقيدتها الأمنية لمواكبة التحول الديمقراطي ومتطلبات ما بعد الحرب الباردة، فتبنت إصلاحات سياسية (التعددية)، واقتصادية (اقتصاد السوق)، وعسكرية (احترافية الجيش).

لقد تزامنت عملية إعادة صياغة بعض المبادئ التي تقوم عليها العقيدة الأمنية للجزائر لتواكب الترتيبات السياسية الجديدة على المستوى الدولي، وكذا بروز ظاهرة عنف لم ترى الجزائر لها مثيلاً منذ الاستقلال إضافة إلى بعض التهديدات التي سيطرت على المشهد الأمني العالمي، كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة الغير الشرعية. فقد مثل ذلك العنف الذي تزامن مع أزمة سياسية واقتصادية حادة، تهديداً حقيقياً للأمن القومي الجزائري وهو ما استلزم بلورة عقيدة أمنية تأخذ في الحسبان كلا من جانبي الأمن الصلب والأمن الناعم للتعاطي مع هذه الظاهرة¹.

كما أن التهديدات والمخاطر الأمنية العابرة للحدود والتي تنتشر خاصة في منطقة الساحل الإفريقي استدعت هي الأخرى إعادة تشكيل هذه العقيدة الأمنية وفق مدركات التهديد الجديدة. لقد بلورة الجزائر من أجل محاصرة هذه المخاطر والتهديدات ميكانيزمات واليات للتعاون على المستوى الإقليمي والدولي. ويمكن القول أن التحرك الدبلوماسي الأمني الجزائري تحكمه مجموعة محركات وعدة مؤشرات من خلالها يمكن فهم الدور الأمني الدبلوماسي الجزائري على جميع الأصعدة، وتظهر العملية الأمنية الجزائرية في ثلاث مؤشرات رئيسية هي²:

- **المؤشر الأول:** الدبلوماسية الأمنية التي أصبحت تحكم الجزائر والتي أضحت لزاماً إدراكها في التعاطي مع الفضاء الإفريقي الهش والمأزوم، ولذلك فإن التحرك الجزائري يؤمن بأن الطريق للشراكة الجزائرية الإفريقية تكتيكياً وإجرائياً، إنما يتأتى في اللحظة الراهنة والمدى المنظور من المقاربة الأمنية كأولوية على المقاربة الاقتصادية، إذ تشير الإحصائيات إلى ضالة وضعف التبادل الاقتصادي الإفريقي، والجزائري الإفريقي.

- **المؤشر الثاني:** ضمان فعالية دبلوماسيتها الأمنية، اعتمدت الجزائر في البداية على منهج انكفائي، مركّزة على التعاون مع دول الجوار. لكن بعد سقوط نظام القذافي وتدهور الوضع في شمال مالي عام 2012، تحولت الجزائر إلى فاعل إقليمي، لتتمكن من إدارة التحديات في منطقة الساحل المضطربة. ومع ذلك، تبقى الأولوية للأمن الداخلي الجزائري، تحسباً لأي تهديدات خارجية محتملة.

¹ - المرجع نفسه، ص 292.

² - قوي بوحنية، " الجزائر ... وهواجس الأمن الإقليمية في البحث عن مقاربة إقليمية جماعية "، السياسة الدولية، العدد 203، جانفي، 2016، ص 208.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

-المؤشر الثالث: في لغة سياسية غير معلنة لا تزال إفريقيا تراوح مكانها في مؤشرات التنمية الإنسانية وهو ما يجعلها دولا هشة . ونظرا لالتامي الهواجس الأمنية في الجزائر، فقد رفعت الحكومة ميزانية الدفاع لعام 2016 لتصل إلى 10.654 مليار دولار وهي الأعلى ضمن كل القطاعات، حيث تشكل أكثر من 15% من الميزانية العامة للبلاد، ويرجع المختصون الزيادة في الميزانية الى الظروف التي تحيط بالجزائر، والتهديدات الأمنية المتزايدة في شمال إفريقيا والساحل بسبب انهيار النظام الأمني في عدد من دول المنطقة خاصة في ليبيا ومالي، وازدياد قوة الجماعات المتشددة التي استفادت من فوضى السلاح الناجمة عن ذلك.

المطلب الثالث: تطور العقيدة الأمنية الجزائرية

لقد مرت عقيدة الأمن القومي الجزائري بمراحل أساسية منذ الاستقلال ميزها الانتقال من التهديد الخارجي العسكري خاصة القادم من المملكة المغربية، وصولا إلى التهديد البنيوي الداخلي (الإرهاب)، هذا الأخير صار إقليميا فيما بعد ينشط في منطقة المغرب العربي والساحل الافريقي . عموما عقيدة الأمن القومي الجزائري ارتبطت بطبيعة التهديدات التي برزت في كل مرحلة من تاريخها المعاصر، وكيفية تفاعل صناع القرار في كل مرحلة في تحديدهم للتهديد وقراءتهم له، وعلى أساس ذلك تبني الاستراتيجيات الأمنية للتعامل مع كل ذلك.

لقد تم صياغة العقيدة الأمنية في فترة ما بعد الاستقلال وفقا للنقل التاريخي والسياسي والاقتصادي والجغرافي والديمقراطي، أو ما يعرف ب "التوازن الطبيعي"، هذا التوازن منح للجزائر إمكانية أداء أدوار قيادية على المستوى الإقليمي، ومنه شكلت مسألة الدفاع مسألة نابعة من متطلبات السيادة الوطنية ورفض ربط الدفاع الوطني بأطراف أو قوى خارجية رفضا قاطعا من طرف القيادة العليا للبلاد إذ قامت العقيدة الأمنية الجزائرية على جملة من المبادئ تحولت مع مرور الزمن إلى ثوابت ويمكن أن نذكر منها ما يلي¹:

-احترام الشرعية الدولية بحيث كل تحرك يجب أن يكون بإذن من الأمم المتحدة.

-الانخراط في كل الآليات الدولية لضبط التسليح ومحاربة انتشار أسلحة الدمار الشامل بالانخراط في جميع الاتفاقيات الدولية التي تدعو لذلك.

¹- عبد النور بن عنتر، عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية"، المرجع السابق

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتأكيد على ضرورة احترام مبدأ السيادة.
- استقلال أمني بعيدا عن أية مظلة خارجية أو وجود أجنبي على أراضيها.
- رفض أي تدخل أجنبي مهما كان شكله، وعدم تدخل الجيش الجزائري خارج البلاد (باستثناء المشاركة في حربي 1967 و1973 ضد الكيان الصهيوني).
- رفض الخيار العسكري وتفضيل التسوية السلمية، وعدم اللجوء الى القوة والتسوية السلمية للنزاعات خاصة في مناطق العمق الاستراتيجي للأمن القومي الجزائري.
- دعم ومساندة حركات التحرر من أجل تقرير مصيرها والقضاء وتصفية كل استعمار أجنبي.

على ضوء هذه الثوابت رفضت الجزائر على مر تاريخها المعاصر أي تدخل أجنبي أو محاولة إقامة قواعد عسكرية أجنبية داخل حدودها البحرية أو البرية، إذ رفضت منح تسهيلات عسكرية بحرية للاتحاد السوفيتي سابقا في نهاية ستينيات القرن الماضي، حيث أكدت حينها أنها لم تقم بإجلاء القواعد العسكرية الأجنبية من أراضيها لاستقبال أخرى. فمنذ إجلاء القواعد الفرنسية في كل من مدينة رقان (1967-1970)، قاعدة كولومب بشار (وهي عبارة عن قاعدة جوية أقصى الجنوب الغربي للبلاد على الحدود مع المغرب)، والمرسى الكبير (قاعدة بحرية) بوهران، والقاعدة الجوية لبوسفر، لم تستقبل الجزائر أية قوة أجنبية على أراضيها، حيث رفضت الجزائر في 2013 طلبا روسيا رسميا بمنحها تسهيلات بحرية مقابل مزايا عسكرية، مبررة هذا الرفض بمبدأ السيادة وحسن الجوار، مؤكدة امتناعها عن أي تهديد لجيرانها في غرب المتوسط¹.

كما أن الدور القيادي الذي حاولت الجزائر القيام به خلق نوع من التنافس الإقليمي بين الجزائر والمغرب الذي يسعى الى لعب نفس الدور وفي نفس المجال الإقليمي، وهو ما جعل التنافس الحاد يتصاعد إلى حد التوتر في العلاقات بين الجارين على خلفية الأطماع والمطالب الترابية للمخزن في التراب الجزائري، والذي كان سببا مباشرا في اندلاع حرب الرمال سنة 1963. حيث أبدت المملكة المغربية منذ استقلالها على طموحات توسعية في مجالها الجيوسياسي المغاربي والأفريقي، في إطار سعي بعض التيارات السياسية لديها لبناء مملكة مغربية كبرى، خاصة "حزب الاستقلال"، حيث رفض

¹-أنظر: "الجزائر رفضت طلبا روسيا بالحصول على امتيازات في قواعد بحرية"، القدس العربي، 16 أبريل 2013، في

: http://www.alquds.co.uk/?p=34341 (نوفمبر 2019)

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

صناع القرار المغاربة الحدود الجغرافية الموروثة عن الاستعمار، وقدموا مطالب حدودية واسعة جدا، تشمل كل من موريتانيا، أجزاء من مالي والسنغال، ومناطق من الجنوب الغربي الجزائري^(*).

ان اعتبار المغرب كتهديد مباشر للأمن القومي الجزائري، أثر كذلك في العقيدة العسكرية والدفاعية التي تبنتها الجزائر، ورأت في النزعة التوسعية التي تبنتها في وقت مضى خاصة بعد مطالباتها بسيادتها على كل من موريتانيا وعلى أجزاء من السنغال¹، ولم تعترف بموريتانيا الا بعد تسع سنوات من استقلالها، معتبرة إياها تاريخيا جزء من ترابها. لقد كانت عقيدة الأمن القومي الجزائري تعتمد على مبدأ عدم قبول بأي تغيير إقليمي في منطقة أمنها دون اتفاق معها.

ولتوسيع حدودها، أقدمت المملكة المغربية على خطوة غير منتظرة مستغلة ضعف الجيش

الوطني الجزائري المنهك بعد خوضه حرب تحرير كبرى، فقامت بغزو تتدوف وبعض المناطق المجاورة لها سنة 1963. فاندلعت على اثرها حرب بين البلدين عرفت بحرب الرمال أو حرب الحدود^(*)، لقد شكلت هذه الحرب نقطة مفصلية كبرى حيث أصبح المغرب تهديدا مباشرا للأمن القومي الجزائري. وقد ساد هذا التصور لدى صناع القرار الجزائريين الذين رأوا أن المملكة المغربية هي التهديد الأساسي للأمن القومي الجزائري بعد الاستعمار الفرنسي.

^(*) الجزائر لم يكن لها أية مطالب ترابية على حساب جيرانها ، اذ قامت بتسوية ملف الحدود معهم بتوقيع عدة اتفاقيات ، مع تونس 1970، موريتانيا 1984، وليبيا 1995، كما تم تحديد وترسيم الحدود مع مالي والنيجر في مطلع الثمانينات ، أما الاتفاق مع المغرب حول الحدود البرية (1972) فلم يصادق عليه هذا الأخير الا في 1989 اذ يبلغ طول الحدود البرية بين الجزائر والمغرب 1559 كم (أو 1601 كم في نظر المغرب مشتملة الصحراء الغربية). في 28 ماي و1992م تم المصادقة من طرف مجلس النواب المغربي على معاهدة سنة 1972 التي رسمت الحدود مع الجزائر. للتذكير أن الحدود الجزائرية -المغربية وضعتها فرنسا سنة 1934.

¹- عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المرجع السابق ، ص41.

^(*) هي حرب اندلعت بين الجزائر والمغرب عام بسبب مشاكل 1963 ، بسبب مشاكل حدودية و بعد عدة شهور من المناوشات بين البلدين ،اندلعت المواجهة المفتوحة في ضواحي تتدوف وحاسي البيضة ،ثم انتشرت الى فتيق المغربية واستمرت لأيام معدودة ،الى أن توقفت المعارك في 05 نوفمبر 1963، انتهت بوساطة الجامعة العربية و منظمة الوحدة الافريقية ، بعقد اتفاق وقف نهائي لإطلاق النار في 20 فيفري 1964 في مدينة "باماكو" عاصمة مالي، لكنها خلفت توترا كبيرا بين البلدين الشقيقين لا زالت اثاره موجودة الى يومنا هذا .

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

تبلورت السياسة الدفاعية الجزائرية في ضوء اعتبار المغرب تهديداً برياً، مما أدى إلى استقطاب إقليمي مؤثر على التوازنات الدفاعية، ودفع صناع القرار الجزائريين إلى التركيز على تطوير القدرات العسكرية البرية والجوية كضرورة إستراتيجية لمواجهة هذا التهديد.

ويبدو أن حرب الرمال لم تكن العامل الوحيد في تحديد القادة الجزائريين للمغرب كتهديد مباشر وأساسي. وإنما هناك عوامل أخرى، زادت في توتر العلاقة بين الجزائر والرباط على رأسها التنافس على الزعامة في المغرب العربي وأدوارهما في إفريقيا، والعالم العربي، والمتوسط وحتى في العلاقة مع القوى الكبرى¹. فالجزائر ولأسباب موضوعية تاريخية وكذلك ثقلها الجيو-سياسي والاقتصادي والدبلوماسي ترى نفسها زعيمة وقائدة المغرب العربي وأحد أقطاب دول العالم الثالث، وهو نفس الدور الذي تطمح المغرب لأدائه.

لا يمكن كذلك تجاوز قضية الصحراء الغربية ولا تحييدها عن أي سياق بحث للعلاقات الجزائرية المغربية التي يسودها الطابع الخلافي، فقد تلقت جبهة البوليساريو التي تم الإعلان عن قيامها في مايو 1973 دعم الجزائر باعتبارها دولة تقدمية مناصرة لحركات التحرر العربية والإفريقية والعالم الثالث².

لقد شكلت قضية الصحراء الغربية منذ 1975 المعيار الأساسي في تطورات العقيدة الأمنية

الجزائرية. فبعد إنهاء إسبانيا احتلالها لإقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب سنة 1975(*) (الصحراء الغربية)، نتيجة لموجات التحرر التي عرفها العالم وضغط الحركات الوطنية في المغرب العربي - كل حسب تصوره - حيث انسحبت إسبانيا من الصحراء الغربية سنة 1975، وهي السنة التي عرفت في السادس من نوفمبر منها الاجتياح المغربي لإقليم الصحراء الغربية تحت ما يسمى ب"المسيرة الخضراء"، وهو الحدث الذي نسف كل الجهود التي سعت آنذاك إلى العمل الوحدوي في المغرب العربي، حيث عادت الاختلافات السياسية والأيدولوجية والتحالفات الخارجية إلى مسرحا لعلاقات البينية بين الجزائر والمغرب³.

¹- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المرجع السابق، ص ص 41-42.

²- اسماعيل معارف غالية، الامم المتحدة والنزاعات الإقليمية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص 310
(*) الساقية الحمراء تمثل الجزء الشمالي من الصحراء الغربية، وهي عبارة عن واد منقطع الجريان ممتد من مدينة العيون شرقا إلى مدينة السمارة، مروراً ببعض القرى أهمها الدشيرة، وسبب تسميتها هذه هو احتواء واد الساقية الحمراء على عين حارة، وقد يعود السبب كذلك إلى لون التربة المميزة لتلك المنطقة، وهي الحمراء الداكنة.

³- Lahouari Addi, « Introuvable réconciliation entre Alger et Rabat, Le monde diplomatique, Décembre 1999.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

ويمكن القول أن النشاط الذي عرفته السياسة الخارجية الجزائرية في هذه الفترة يعكس درجة الاستقطاب الذي فرض نفسه مع استمرار التوتر في العلاقات الجزائرية المغربية، ما ترتب عنه اختلال التوازن الطبيعي لميزان القوة اثر الاتفاق الثلاثي بين اسبانيا والمغرب وموريتانيا حول مسألة انسحاب اسبانيا من إقليم الصحراء الغربية وتقاسم المغرب وموريتانيا للإقليم في غياب الجزائر. وعلى هذا الأساس رأت الجزائر في هذا التطور تهديدا لأمنها القومي وتشجيعا للتوجهات التوسعية المغربية، خاصة وأن هذا التطور يدخل في نطاق منطقة أمن حيوية بالنسبة إليها والتي كان قد حددها هواري بومدين بقوله: "أن المغرب العربي والمنطقة الفاصلة بين القاهرة وداكار تمثل منطقة أمن بالنسبة للجزائر"، وأنه لا يمكن أن يحصل أي تغيير في هذه المنطقة دون اتفاق مع الجزائر¹.

ومنذ ذلك الوقت طفى الى السطح الخلاف بينهما حول مستقبل هذا الإقليم الى يومنا هذا، فالرباط اعتبرته جزءا من ترابها وهو قضية وطنية داخلية، تحل عبر منح الإقليم حكما ذاتيا موسعا في إطار السيادة المغربية، في حين اعتبرته الجزائر، قضية تصفية استعمار، حيث رأت من الضروري منح الشعب الصحراوي الحق في تقرير مصيره.

كما تأثرت العقيدة الأمنية الجزائرية بتأثير الأحداث التي عرفها الصراع العربي الإسرائيلي، إذ أفرز تهديدات غير مباشرة تدخل في نطاق الأمن القومي الجزائري بمفهومه الصلب، فلازالت علاقات الجزائر مع إسرائيل (الكيان الصهيوني) تتميز بالعداء، بحيث لا تعترف بهذا الكيان وترفض كل أشكال التعاون معه، وهو ما يجعل الجزائر محل تهديد من قبل هذا الكيان حيث يرى هذا الكيان أن العالم العربي كله مجالا لسياساتها الأمنية والدفاعية.

لقد ارتبطت العقيدة الأمنية الجزائرية منذ الاستقلال إلى غاية نهاية الحرب الباردة بأن مصادر التهديد التي تواجه أمنها القومي برية المصدر (أي أخطار برية)، ومن الناحية الجيوسياسية تعتبر تلك القراءة مرتبطة بنظرية القوة البرية التي تعطي الأولوية لتطوير وتحديث القوات البرية على حساب القوات الأخرى، لكن مع سقوط المعسكر الشرقي تم إعادة النظر في تلك المنظومة بما يتوافق والتحوللات الدولية التي شهدتها العالم في تلك الفترة².

¹- عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 135-136.

²- محمد السيد سعيد، "الشرق الأوسط وعودة سياسات المحاور والأحلاف"، السياسة الدولية، العدد 168، أبريل 2007، ص 73.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

بعد التحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة وازدياد عملية الاعتماد المتبادل، دفعت بالجزائر الى إعادة صياغة بعض المبادئ التي تقوم عليها عقيدتها الأمنية لتواكب ترتيبات عالم ما بعد الحرب الباردة ، وتزامنت فترة هذه التحولات في الجزائر مع بروز ظاهرة العنف بعد توقيف المسار الانتخابي في سنة 1992، اذ شكلت سياسة مكافحة الإرهاب الجوهر الأساسي للعقيدة الأمنية الجزائرية، وذلك بالانتقال من البعد الخارجي كمحدد للعقيدة الأمنية الى البعد الداخلي، الذي أثر بشكل واضح في صياغتها ، وأمام هذا المناخ الذي يسوده التنافس والتوتر سعت الجزائر بحكم موقعها الاستراتيجي الى البروز كقوة إقليمية لا غنى عنها في مكافحة الإرهاب لما تمتلكه من قوة اقتصادية وعسكرية وبشرية¹.

كما أن دخول الجيش الجزائري في صراع مسلح مع الجماعات الإرهابية أفرز قراءات جديدة للتهديد، أصبح فيها الجيش مطالب بإعادة هيكلة قواته وفق المفهوم الجديد الذي يتمحور حول حرب العصابات، مما استدعى إنشاء واستحداث هياكل جديدة في الجيش مهمتها الأساسية مكافحة الارهاب، بالتعاون مع جميع الأجهزة الأمنية، وتزويد تلك الهياكل الجديدة بعقيدة عسكرية جديدة تعكس نظرية الحرب اللاتماثلية².

إذ شكلت سياسة مكافحة الإرهاب والتطرف هاجسا أمنيا سخرت له السلطات الجزائرية موارد

ضخمة لوضع حد لحالة عدم الاستقرار الأمني داخليا، وسعت الدبلوماسية الجزائرية إلى بلورة مقاربة تستطيع من خلالها إدارة الأزمة الداخلية والحفاظ على العلاقات الحسنة مع الشركاء الاستراتيجيين، لكن الجزائر في تلك الفترة يمكن القول أنها عرفت حصارا حقيقيا من طرف بعض الأطراف والدول التي حاولت الاستثمار في الأزمة الجزائرية، مما تسبب في دخول الجزائر في شبه عزلة دولية تقريبا³.

وبعد تولي رئيس الجمهورية السابق "عبد العزيز بوتفليقة" الحكم سنة 1999، تبنى مقاربة المصالحة الوطنية في معالجة الوضع الأمني المتردي، وقام بتكثيف الجهود الدبلوماسية من أجل فك العزلة وإعادة الجزائر كقوة دبلوماسية على المستوى الإفريقي، والعربي والدولي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وتبنى المجتمع الدولي والقوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية مكافحة الإرهاب

¹-مهدي تاج، "المستقبل الجيو-سياسي للمغرب العربي والساحل الافريقي"، تقارير، مركز الجزيرة لدراسات، 20 أكتوبر 2011، ص 3.

²-سليم بوسكين، "تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014"، (مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية وإستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015)، ص 236.

³-المرجع نفسه ، ص 237.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

الدولي كمبدأ في تكثيف التعاون الدولي وهذا ما أعطى للدبلوماسية الجزائرية دور كبير في التعريف بمقاربتها في ذلك وكذا كحليف استراتيجي لمحاربة هذه الظاهرة لما تتميز به من خبرة في مواجهة هذه الظاهرة التي أصبح لها بعد دولي .

ومع ذلك فقد زاد الهاجس الأمني في التوسع والتفاقم مع زيادة حدة المخاطر والتهديدات التي شهدتها الساحة الجنوبية والشرقية للجزائر أي الدائرة الإفريقية للأمن القومي الجزائري، وما تحمله من تهديدات تشكل خطراً على أمن الجزائر، انطلاقاً من نشاط الأزداد في شمال مالي والنيجر وجنوب الجزائر، وصولاً إلى النشاط الإرهابي بمنطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى، ناهيك عن زيادة التهديدات الأمنية غير التقليدية من جريمة منظمة ومخدرات وانتشار السلاح والهجرة غير الشرعية. إن إدراك الجزائر للأهمية الإستراتيجية للبعد الإفريقي لتحقيق أمنها القومي فرض التزام الجزائر بإدارة الصراعات التي نتجت عن حركات التمرد في شمال مالي، وتفعيل الآلة الدبلوماسية لاحتواء الأزمة لكيلا يتدهور أكثر ويجعل التواجد الأجنبي في المنطقة أمر أكثر خطورة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يزعزع أمن واستقرار المنطقة وهذا ما يتنافى مع مبدأ السيادة الذي تتبناه الجزائر منذ استقلالها .

يعد المبدأ المزدوج القاضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتدخل الأجنبي ، بما في ذلك عدم نشر قوات جزائرية خارج الحدود، جوهر عقيدة الجزائر الأمنية والموجه الأساسي لسلوكها السياسي . فعلى أساسه رفضت التدخل في ليبيا وسوريا واليمن ومالي، وإن كان موقفها تطور بعض الشيء في الحالة الأخيرة. وعلى أساسه أيضاً رفضت المشاركة في القوة العربية المشتركة، والتي أرجئ إنشاؤها إلى أجل غير مسمى، محذرة من Eskرة العلاقات العربية البينية، كما رفضت الانضمام الى "التحالف الإسلامي ضد الإرهاب"(ائتلاف يضم 34 دولة بقيادة السعودية) . كما تتأى بنفسها عن النزاعات والنزاعات الطائفية، وتحديد النزاع السني -الشييعي الموظف سياسياً، في المشرق العربي، متمسكة باستقلالها الاستراتيجي. وقد تسببت مواقف الجزائر، على المستوى العربي، في خلق بعض التوتر مع فاعلين عرب ذوي توجهات وسلوكيات تدخلية في المنطقة، وعملاً بهذا المبدأ المزدوج أيضاً، ترفض الجزائر الانضمام الى القوة المشتركة لمجموعة الساحل.

يتوافق سلوك الجزائر حيال الأزمات في جوارها والمبادئ المؤسسة لعقيدها، بيد أن تحليلاً معمقاً لسلوكها يبين أن تعديلات طفيفة تطرأ على عقيدتها وفق مقتضيات الواقع الأمنية ولكنها تبقى تعديلات هامشية. ويمكن أن نستشف هذه التعديلات من خلال طبيعة حزمة الإجراءات الأمنية التي اتخذها الجيش الجزائري وهيكله بعض بناء العملياتية لحماية حدود البلاد في سياق الأزميتين الليبية والمالية. كما يمكن أن نلاحظها أيضاً من خلال تغير في سلوك الجزائر حيال الأزمة المالية، فإبان هذه الأزمة،

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

اتخذت الجزائر قرارات تسير في الاتجاه المعاكس لمبادئها حيث فتحت مجالها الجوي للمقاتلات الفرنسية للتدخل في شمال مالي في ديسمبر 2012، ويعد هذا القرار قطيعة نوعية في عقيدتها الأمنية¹.

أدت التهديدات غير التقليدية والأزمات الحدودية المعقدة التي تواجهها الجزائر إلى خلق تناقضات

في مواقفها، ناتجة عن التوتر بين مبادئ عقيدتها الأمنية والمصالح الأمنية الواقعية. وقد استدعى ذلك تبني مرونة في التعامل مع بعض المبادئ في الحالات الطارئة، كما يتضح من تطور موقفها تجاه الأزمة المالية. فقرار فتح المجال الجوي، الذي يعد سابقة في عقيدتها الأمنية ويتعارض مع مبادئها الراضية للتدخل، يتوافق في الوقت ذاته مع مصالحها الأمنية، حيث يساهم التدخل الفرنسي في تخفيف التهديد الإرهابي على حدودها. وتمثل أزمة مالي نموذجاً للتوتر بين الاعتبارات الأخلاقية والمصلحية وكيفية إدارة الدولة لمصالحها في ظل هذه الظروف².

وفي الأخير يمكن القول أن العقيدة الأمنية الجزائرية اتسمت بالتنوع أمام تنوع التهديدات الأمنية منذ الاستقلال إلى اليوم، هذه التهديدات دفعت بالجزائر إلى اعتماد عقيدة أكثر شمولاً لمواجهة التهديدات اللاتماثلية بأكثر سرعة ونجاعة، باعتبار الفعل الأمني يتعلق أساساً بطبيعة التهديد، حيث طرأ على العقيدة الأمنية الجزائرية مؤخراً بعض التعديل ساهم في مراجعة سياستها الأمنية بشكل جوهري.

خلاصة الفصل الأول

لقد استهدف هذا الفصل استكشاف الإطار النظري لمفهوم الأمن القومي، وتحليل إشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية في سياق التحولات المعاصرة. وقد بين التحليل أن مفهوم الأمن القومي قد تطور من التركيز التقليدي على البعد العسكري ليشمل أبعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية وتكنولوجية وبيئية، وذلك تحت تأثير العولمة وما أفرزته من تهديدات متنوعة ومتداخلة.

وقد استعرض الفصل أبرز المقاربات النظرية التي تناولت الأمن القومي، بدءاً من المدرسة الليبرالية التي تؤكد على التعاون والسلام مروراً بالمدرسة الواقعية، ثم المقاربات الحديثة التي تركز على الإنسان والمجتمع، وصولاً إلى النظرية البنائية التي تربط الأمن بالهوية والخطاب، ومدرسة كوبنهاغن التي تقدم مفهوم "الأمننة"، وانتهاءً بالتصور النقدي الذي يركز على أمن الأفراد ويسعى إلى فهم أعمق لآليات بناء

¹ - عبد النور بن عنتر، "عقيدة الجزائر الأمنية : ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية"، المرجع السابق، ص 2.

² - المرجع نفسه، ص 3.

الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية

التهديدات. وقد أكدت هذه المقاربات على أهمية السياق الاجتماعي والسياسي في فهم الأمن، وعلى التحول نحو مركزية الفرد في التصورات الأمنية الحديثة.

وفيما يتعلق بالجزائر، فقد أوضحنا أن عقيدتها الأمنية تستند إلى أسس تاريخية راسخة، مستمدة من قيم ثورة التحرير وعلى رأسها السيادة الوطنية وعدم التدخل وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها ونصرة القضايا العادلة في العالم. ويتفاعل هذا الإرث مع موقع الجزائر الجيوسياسي وتوجهاتها الأيديولوجية والسياسية. وقد أظهرت العقيدة الجزائرية قدرة على التكيف مع تنوع التهديدات، وتبنت رؤية شاملة ومرنة، مع التأكيد على فهم طبيعة التهديد كموجه أساسي للفعل الأمني. وقد شهدت العقيدة مراجعات حديثة لتعزيز فعاليتها في مواجهة التحديات المعاصرة، مع بقاء مبدأ السيادة الوطنية وسلامة التراب الوطني ثابت لا يمكن التنازل عنها.

ختامًا، يمثل هذا الفصل أساسًا نظريًا هامًا لفهم مفهوم الأمن القومي وتطوره، ويضع الإطار المفاهيمي اللازم لتحليل إشكالية بناء وتطوير العقيدة الأمنية الجزائرية في الفصول اللاحقة من هذه الأطروحة. وقد بين أن هذه العقيدة تتشكل من تفاعل عوامل تاريخية وحيوسياسية وأيديولوجية، وتتميز بالديناميكية والقدرة على التكيف مع التحولات في البيئة الأمنية.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

تعد منطقة الساحل الإفريقي منطقة جيوسياسية حيوية، تشهد تحديات أمنية معقدة ومتشابكة، تتراوح بين الإرهاب والجريمة المنظمة والنزاعات القبلية. وقد اكتسبت هذه المنطقة أهمية إستراتيجية متزايدة في السنوات الأخيرة، نظرًا لموقعها الجغرافي الذي يربط بين شمال أفريقيا وجنوبها، وغناها بالموارد الطبيعية، وتأثيرها المباشر على الأمن والاستقرار الإقليمي.

في سياق التحديات الأمنية المتزايدة في منطقة الساحل الإفريقي، تكتسب السياسة الأمنية الفرنسية أهمية بالغة لفهم الديناميات الأمنية في المنطقة. فرنسا، باعتبارها القوة الاستعمارية السابقة، تُولي اهتمامًا متزايدًا بالأمن في الساحل، وتُعد فاعلاً رئيسيًا في مكافحة الإرهاب والجماعات المسلحة. يهدف هذا الفصل إلى تحليل دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل في توجيه السياسة الفرنسية، مع التركيز بشكل خاص على المرجعية الفكرية والأيدولوجية التي تُشكل أساس هذه السياسات، إضافة إلى أبعاد الاهتمام الفرنسي بمنطقة الساحل، وأهم الأدوات والآليات التي تمنحها القوة والنفوذ في السيطرة على أفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي على وجه الخصوص.

المبحث الأول: السياسة الأمنية الفرنسية

إن التحول في مفاهيم الأمن في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، أدت بنهايتها إلى التغيير في عدة مفاهيم لها علاقة بالأمن كالسياسة الأمنية، هذه الأخيرة التي تعتمد على الوحدات السياسية بشكل منفرد أو جماعي لأجل تحقيق مصالحها الداخلية والخارجية.

لقد ركزت فرنسا على صياغة سياسة أمنية متكاملة للأمن لا ترتكز فقط على الأبعاد العسكرية ما يعكس استجابتها لعولمة التهديدات التي تواجهها، إذ طرحت مفهومًا جديدًا واسعًا للسياسة الأمنية الفرنسية، يتضمن حاجة فرنسا للتعامل مع أية تهديدات أو مخاطر مباشرة أو غير مباشرة تتعرض لها الدولة. بهذا المعنى فإن المخاطر والتهديدات كلاهما يشير إلى نطاق واسع من الأحداث ذات الطبيعة السياسية والاقتصادية والأمنية والتكنولوجية، أو حتى الصحية، وبناءً عليه فإن مفهوم الأمن القومي عبر وبقوة عن نية فرنسا لتبني اقتراب شامل ومتكامل لتحديد هذه المخاطر والتهديدات التي ليس بالضرورة أن تكون نابعة من داخل الحدود الفرنسية وإنما قد تأتي من الخارج، الأمر الذي من شأنه أيضًا أن يبرر أي تحرك خارجي لمواجهة مثل هذه التهديدات.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الأمنية الفرنسية في إطار مدرسة باريس للأمن

مدرسة باريس للأمن هي إطار فكري وتحليلي يركز على فهم السياسة الأمنية الفرنسية بشكل أكثر منهجية ضمن السياق الأوروبي والعالمي. هذه المدرسة تُبرز دور فرنسا في تشكيل المفهوم الحديث للأمن وتطوير استراتيجيات متكاملة للتعامل مع التحديات الأمنية، وتتميز مدرسة باريس للأمن بالخصائص التالية¹:

- الأمن كمنظور متعدد الأبعاد: حيث أن الأمن ليس مجرد غياب التهديد العسكري؛ بل يشمل قضايا اقتصادية، اجتماعية، وبيئية، والنظر إليه كعملية مستمرة ومتراصة تشمل السياسة الداخلية والخارجية.
- مقاربة شمولية: وذلك بالتأكيد على أهمية التعاون الدولي والإقليمي كجزء أساسي من السياسة الأمنية، وكذلك الاستفادة من الأدوات الدبلوماسية، العسكرية، والاقتصادية في تحقيق الأهداف الأمنية.
- التركيز على البعد الإنساني: باعتبار الأزمات الإنسانية والهجرة جزءاً من القضايا الأمنية. والتعامل مع هذه الأزمات ليس فقط من منظور أمني، بل أيضاً من خلال مقاربات تنموية وإنسانية.

1- تعريف السياسة العامة الأمنية ومكوناتها

وقبل الحديث عن السياسة الأمنية الفرنسية لا بد من التطرق إلى بعض المفاهيم الخاصة بالسياسة الأمنية، تعتبر السياسة العامة الأمنية أحد أبرز مجالات السياسة العامة التي تعنى بتحديد استراتيجيات الدول في مواجهة التحديات الأمنية المختلفة. تعكس هذه السياسات التوجهات الإستراتيجية للدولة في حماية مصالحها الوطنية وتعزيز استقرارها الداخلي والخارجي. يتناول هذا الإطار النظري مكونات السياسة العامة الأمنية، وأبعادها، وأهميتها، وعوامل تأثيرها.

تعرف السياسة الأمنية بأنها " ذلك التصور الأمني المحدد للمنهجية الأمنية للدول وأفضل السبل لتحقيقها، وفقاً لإيديولوجيات قائمة على نظام فكري متجانس، يوفر تفسيرات معينة للواقع، ويترتب على ذلك تبني القوى النافذة في المجال الأمني لهذه التفسيرات والرؤى، وبالتالي تجسيدها كسياسة أمنية لدولة ما"، على خلاف الأمن السياسي الذي يعبر عن مجموعة الجهود المبذولة في مجال المحافظة

¹ - Katharina Langwald, « Multidisciplinary Approaches to Security: The Paris School and Ontological Security », *Revue E-International Relation*, dans <https://www.e-ir.info> (juillet 2021)

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

على أسرار الدولة وسلامتها، والعمل على منع ما من شأنه إفساد العلاقة بين السلطة والشعب، أو تشويه صورة الدولة¹.

كما تشير السياسة العامة الأمنية كذلك إلى "أسلوب محدد من نمط الأعمال التي يتخذها المجتمع أو المجتمعات جماعيا أو عن طريق ممثلي هذا المجتمع لمعالجة مشكلة أمنية معينة لتحقيق مصلحة عامة لكافة أفراد المجتمع أو لفئة محدودة منه"². وتعرف أيضا السياسة الأمنية بأنها: "مجموعة من الإجراءات والاستراتيجيات التي تتبناها الدولة لحماية أمنها الوطني والشامل، وذلك من خلال جمع المعلومات وتحليلها، ووضع الخطط والبرامج اللازمة لدرء المخاطر والتهديدات الداخلية والخارجية. وهي جزء لا يتجزأ من السياسة العامة، وتهدف إلى تحقيق الاستقرار والأمان المجتمعي، والحفاظ على مصالح الدولة العليا". والسياسة الأمنية جزء مكمل للسياسة العامة التي تعبر عن برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أو حكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الغرض المستهدف والمحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول للأهداف، أو لتحقيق غرض مقصود بمعنى أن السياسة العامة هي برنامج عمل تضعه الحكومة للتصدي للمشاكل المختلفة، وقد عرف جيمس أندرسون السياسة العامة بأنها "منهج عمل يتبعه فاعل أو أكثر للتعامل مع مشكلة ما"³، وتعد السياسة العامة الأمنية أسلوبا محددًا من نمط الأعمال التي يتخذها المجتمع أو المجتمعات جماعيا أو عن طريق ممثلي هذا المجتمع لمعالجة مشكلة أمنية معينة لتحقيق مصلحة عامة لكافة أفراد المجتمع أو لفئة محدودة منه، ويعني ذلك أن السياسة العامة الأمنية هي حزمة من القرارات تتخذ لتحقيق أهداف أمنية تعود بالصالح العام على جميع الأطراف المعنية بذلك.

ووفقًا للباحث "مارسل بيلو Belleau Marcel"، تشمل السياسات العامة الأمنية مجموعة شاملة من التدابير والإجراءات والخدمات التي تتبناها الدولة بهدف ضمان سلامة مواطنيها والحفاظ على النظام العام. ويشمل ذلك طيفًا واسعًا من الأجهزة والمؤسسات الحكومية، مثل أجهزة المخابرات والشرطة وقوى الأمن الداخلي، بالإضافة إلى أجهزة الوقاية المدنية ومكافحة الحرائق⁴.

هذا التعريف يسلط الضوء على طبيعة السياسات الأمنية كإطار عام يجمع بين جوانب متعددة، بدءًا من الاستراتيجيات الوقائية مرورًا بالإجراءات الاستباقية ووصولاً إلى الاستجابات الفورية للآزمات.

¹ - Riadh Bouriche , *Approches et conceptions des politiques publiques sécuritaires,(Forum international Alger et sécurité en Méditerranée: réalité et perspectives*, Université Mentouri Constantine :faculté de droit et sciences politiques 29et30 avril 2008),p17

² - زياني صالح ، حجيج أمال، "السياسة العامة الأمنية في المتوسط بين الطرح الفلسفي والمشروع الأمني الطموح" ، *المجلة الجزائرية للسياسة العامة* ، العدد1، سبتمبر 2011، ص 74.

³ - Riadh Bouriche ,*op.cit.*

⁴ - Riadh Bouriche , « élaboration et application des politiques publiques sécurité », *revue des sciences juridiques et administrative* ,n12 ,2011,p56.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

كما يؤكد على دور الدولة المحوري في صياغة وتنفيذ هذه السياسات، مع الأخذ في الاعتبار دور الفاعلين غير الحكوميين والمجتمع المدني في دعم هذه الجهود.

ويشير الباحث Sébastien Roché الى بنية السياسات العامة الأمنية باعتبارها تتكون من: جميع الأحكام التشريعية والتنظيمية المتخذة لإدارة المجال الأمني، وكذلك الإجراءات العامة أو البرامج والخطط التي تم تنفيذها من قبل الجهات الرسمية أو بالشراكة مع جهات غير حكومية وهي تستهدف مرتكبي أعمال العنف، ولكن أيضا للضحايا والرأي العام. إذ يوضح الباحث "رياض بوريش" أن التعريف يُبرز توسع دور فواعل صنع السياسات الأمنية، باعتبار أن الدولة لم تعد هي الفاعل الوحيد، بل يتم إشراك الجهات غير الحكومية والشركاء المحليين¹. وهنا يبين على أن الدولة لا تزال تستخدم قوتها الشرعية للتدخل المباشر في القطاع الأمني لتحديثه وتغييره بما يتماشى مع المتغيرات التي طرأت عليه.

"وفقاً لـ Yves Chappoz و Pierre Charles Pupion ، تتكون السياسة العامة الأمنية من مجموعة متكاملة من الإجراءات العملية المبنية على رؤية استراتيجية واضحة. هذه السياسة تشمل مجموعة من الأطراف المعنية، سواء كانوا متأثرين بها أو مؤثرين فيها، وتتطلب حوكمة تعاقدية تتيح مشاركة واسعة من مختلف الفاعلين. كما أنها تتطلب آليات تقييم فعالة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة والكفاءة في التنفيذ. وتحدد طبيعة القضية الأمنية والبيئة المؤسسية النطاق الجغرافي والمؤسسات المعنية بصنع القرار وتنفيذه"².

يتفق الباحثون على أن السياسة العامة الأمنية تتكون من مجموعة متكاملة من الإجراءات والتدابير التي تستهدف تحقيق أهداف أمنية محددة. وتشمل هذه السياسة مجموعة من الفاعلين الذين يتفاعلون ضمن بنية مؤسسية محددة، بهدف وضع وتنفيذ وصياغة السياسات الأمنية، وذلك باستخدام أدوات وأساليب متنوعة".

في ظل التحديات المتزايدة التي تواجهها الدول، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والتهديدات السيبرانية، أصبح بناء سياسة أمنية شاملة ضرورة ملحة. تتطلب هذه السياسة فهماً عميقاً للبيئة الأمنية المتغيرة، والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، وتعزيز التعاون الدولي والمجتمعي. من خلال هذا النهج، يمكن للدول أن تبني أنظمة أمنية قادرة على حماية مصالحها وحماية مواطنيها.

¹ – Riadh Bouriche, Approches et conceptions des politiques publiques sécuritaires, **Op.cit.** , p17.

² – Yves Chappoz et Pierre-Charles Pupion, "Une nouvelle gouvernance et de nouvelles politiques publiques territoriales", **Gestion et management public**, Volume 2/n2,4/2013, p2.

وفي الأخير يمكن القول أن السياسة العامة الأمنية تعتبر عنصرا أساسيا في استقرار الدول وقدرتها على مواجهة التحديات، يتطلب تطوير سياسات أمنية فعالة فهما عميقا للعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة، بالإضافة إلى التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة. إذ أن الاستجابة السريعة والفعالة للتحديات الأمنية تساهم في تعزيز الأمن القومي.

2- السياسة الأمنية الفرنسية في إطار مدرسة باريس

تعتبر مدرسة باريس مرجعاً فكرياً للسياسات الأمنية الفرنسية، خاصة في المجال العسكري الاستراتيجي، إذ أسهم مفكرون نقديون، وعلى رأسهم أنصار مدرسة باريس النقدية، في تطوير مفهوم الأمن كـ "سياسة عامة". وقد أدخلوا مقاربات جديدة مثل "مهنيي الأمن" والعقلانية الأمنية، بالإضافة إلى تحليل تأثير التنظيم السياسي للتقنية والمعرفة الأمنية. وتتناول أجندة البحث لديهم قضايا الأمن الداخلي وأمن الهجرة في أوروبا، مستندين إلى علم الاجتماع السياسي والنظريات السياسية، وذلك لمواجهة التهديدات الأمنية المعاصرة باستخدام تقنيات واستراتيجيات متنوعة، مع التركيز على تكيف مفهوم الأمن مع التطورات التكنولوجية والتحديات المعاصرة في عصر العولمة.

أولاً-نشأة وتطور مدرسة باريس:

تعتبر مدرسة باريس « L'école de Paris »، القمة الهرمية لمثلث الدراسات الأمنية النقدية التي شكلت قاعدته كل من مدرسة كوبنهاجن « Coponhagen »، وأبارست ويث¹ Aberst wyth، هذه البناءات المعرفية النظرية تشكل مجتمعة ما يسمى Security in Europe Critical Approches to CASE (المقاربات النقدية للأمن في أوروبا)، كتعبير أوروبي عن رفض الأجندة البحثية الأمريكية المهيمنة في حقل الدراسات الأمنية، ويطلق عليها كذلك بالسياسيولوجيا السياسية الدولية (IPS) International political sociology².

تعود جذور هذه المدرسة إلى بداية سنوات السبعينيات من القرن الماضي تحت تأثير المنظرين الفرنسيين المتواجدين بأمريكا الشمالية وكندا من أمثال Michel Foucault, Pierre Bourdieu, Jacques Dérída، بحيث أتوا بأجندة بحثية بنائية وقاموا بإثارة نقاشات حادة في النظرية السياسية، الدراسات ما

¹ -إيلاس توازي، "الأمن والهجرة: دراسة في السياسة الخارجية لفترة ما بعد الحرب الباردة"، (مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2012-2013)، ص 141.

² - Christian Olsson، « Etudes critiques de sécurité », Canada : études internationales : institut québécois des hautes études internationales, p213.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

بعد استعمارية، التاريخ، علم الاجتماع ، العلوم السياسية ،و ذلك في منتصف سنوات الثمانينات، وهذا ما فتح آفاق أمام مواضيع بحثية تشمل السياسات العامة الخاصة بالأمن ، الهجرة ، الهوية ، الحدود، السيادة، مكانة السياسات الاحترافية بالإضافة إلى المقاربة التكنولوجية التأملية (Latour Sfez) ، غير أن اتجاه النقاش البحثي والأكاديمي في داخل فرنسا تميز بالانغلاق وتمحور في مجالات محددة مثلث علم الاجتماع ل(Bourdieu,Boltanski) العلوم السياسية (Lacroix)،السياسات العامة (Laxounes)، التاريخ (Noiriel)، أما علم الاجرام، الفلسفة، النظرية السياسية (Ericson,Hqggerty,Gqrlqnd)، كما أن علم الاجتماع و العلاقات الدولية في إطار التقاليد الفرنسية كانت تتميز بالارتباط الوثيق وهذا ما هيا الأرضية لمدرسة باريس لاستكشاف الحقائق المتعلقة بمختلف السياسات العامة الخاصة بالهجرة ، المؤسسات السياسية و الوكالات الأمنية¹.

إن أول من أطلق تسمية مدرسة باريس هو أولي ويفر"(Olé Waever) سنة 1996، بحيث اعتبر أن أعمال هذه المدرسة تتقارب أكثر مع أعمال البنائيين النقديين والمبعد حدثيين وهذا ما تم الإشارة إليه في الفصل الأول، ومعظم أعمال هذه المدرسة اهتمت بالسياسة الأمنية كممارسة بنائية ومختلف التهديدات لفترة ما بعد الحرب الباردة التي تشمل الهجرة، مراقبة الحدود ، تأطير وتنظيم مجال الأمن الداخلي يمثل هذه المدرسة مفكرين أمثال Didier Bigo, Anastassia Tsoukala, Allesandro Ewald, François Dallago، والذين ارتبطوا بالمجلة الشهيرة " ثقافات ونزاعات" « Cultures et conflits »².

بعد أحداث 11 سبتمبر، شهدت مدرسة باريس للدراسات الأمنية تحولاً بارزاً في اهتماماتها البحثية، حيث ركزت على دراسة أثر "أمننة" السياسات العامة على الحريات المدنية. وقد أسس ديديه ببيغو Didier Bigo سنة 2002 ، في هذا الإطار، مجموعة عمل بحثية عبر أوروبية "European liberty and Sécurité Elise"، والتي تطورت فيما بعد لتؤدي لميلاد ما يعرف بـ "Challenge"(تغير منظر الحرية و الأمن في أوروبا)، بحيث قامت من خلالها هذه المدرسة بدراسة الانعكاسات والآثار السلبية لسياسة محاربة الإرهاب على الحريات العامة ومراقبة الهجرة في معظم البلدان الأوروبية والو م أ ، بحيث أن أمننة السياسات العامة المرتبطة بالأمن بمختلف أبعاده سواء في جانبه الاجتماعي الهوياتي، أو البيئي، أو الاقتصادي وتجريم كل القضايا المرتبطة به كالهجرة ، وحماية الأقليات،

¹ –Didier Bigo, **International Political sociology**, in: Paul D.Williams , EDS, Security Studies,(London and New York, Routledge , Taylor and françis group 2008).p.117.

² –ايلاس توازي ، المرجع السابق ، ص 142.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

واللاجئين وتجريمها، وكشفت هذه الدراسات عن تزايد التناقض بين "السياسات الأمنية" و"القيم الليبرالية"، خاصة في ظل "تجريم" القضايا الاجتماعية والهوياتية « Il libérales ».¹

وجهت مدرسة باريس انتقادات حادة للدراسات الإستراتيجية التقليدية، معتبرة إياها قاصرة عن تحليل التطورات الأمنية المعاصرة. فبدلاً من استيعاب التحولات الجذرية في طبيعة التهديدات، استمرت هذه الدراسات في تبني منظور تقليدي يركز على الحروب التقليدية. وقد أسهم هذا القصور في صعوبة فهم ظواهر مثل الإرهاب والجريمة المنظمة. ونتيجة لذلك، اتجه باحثو مدرسة باريس إلى التركيز على دور المراقبة والرقابة في الأنظمة الأمنية المعاصرة، مؤكدين على أهمية فهم هذه الآليات في مواجهة التحديات الأمنية المستجدة.

ثانياً- مفهوم السياسة الأمنية في إطار مدرسة باريس:

ترى مدرسة باريس أن العولمة قد أدت إلى تحول جذري في طبيعة التهديدات الأمنية. ففي ظل تراجع السيادة الوطنية وزيادة الترابط بين الدول، أصبحت التهديدات الأمنية أكثر تعقيداً وتجاوزت الحدود الجغرافية. وتشمل هذه التهديدات، وفقاً لـديديه بيجو، مجموعة واسعة من القضايا، مثل انتهاكات حقوق الإنسان والجريمة المنظمة والإرهاب. ولتجاوز هذه التهديدات، تدعو المدرسة إلى تبني مقاربات أمنية شاملة تأخذ في الاعتبار الترابط بين الأبعاد المختلفة للأمن.

كما أن الأمن هو عملية إدراكية بنائية وهذا ما ساهم في بروز وتنامي ادراك جماعي لدى المجتمع، الأحزاب، السلطة، وصناع القرار على حقيقة ثابتة ومطلقة تقوم على أن تراجع السيادة وزوال الحدود الوطنية في ظل العولمة والاعتماد المتبادل، زادت من التهديدات الأمنية الاثار العالمية كانتهاك حقوق الإنسان، الجريمة المنظمة، الأزمات الاقتصادية، غياب الديمقراطية، تجارة المخدرات وقضايا الهجرة غير الشرعية². هذا ما يسميه Didier Bigo، "طيف متصل من التهديدات" Continuum d'insécurité، هذا الحيز من التهديدات الأمنية تنقسم في شكل مثلث أمني يتكون من قضايا الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة والإرهاب (Terrorism- Organized crim-Illegal migration)، هذه التهديدات الثلاثية الأبعاد هي كذلك تتحرك في سياق وبيئة داخلية وخارجية أو دولية، وذلك عبر تعددية

¹ - ايلاس توازي، المرجع السابق، ص 142.

² - Didier Bigo، "la recherche proactive et la gestion du risque"، *Déviance et Société*، N :04، Janvier-Mars 1997، pp.14-16.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

الفاعلات التي تشمل الأفراد، الدول، المنظمات غير الحكومية، الشبكات عبر القومية¹.

تقدم مدرسة باريس مقارنة نقدية للأمن، تتجاوز التصور التقليدي الذي يربط الأمن بالسلطة والقوة، وتعتبره عملية اجتماعية تتشكل عبر العلاقات بين الأفراد والمؤسسات. وتؤكد المدرسة على أهمية دراسة الممارسات والسياقات التي تؤثر على الأمن، بدلاً من التركيز فقط على الأفعال والنتائج، وتقدم ثلاثة محاور أساسية لتحليل الأمن: تحليله كـ "تقنية حكومة"، والتركيز على تأثيرات "العاب القوة"، والدراسة النقدية للممارسات التي تشكل السياق الأمني. وبدلاً من التركيز على أفعال الكلام، تؤكد المدرسة على الممارسات والسياقات التي تشجع أو تعيق إنتاج أشكال محددة من الحوكمة.²

ان التغييرات التي أحدثتها "مدرسة باريس" في مجال الدراسات الأمنية ، حيث عمقت ووسعت مسألة الأمن بحيث لم يعد الأمن منحصراً في الدولة، ولكنه اتجه أكثر للأمن الفردي أو الشخصي لكل فرد داخل الدولة ،كما أن الدولة المعاصرة لا تعمل فقط على ضمان أمنها و بقائها المؤسساتي ، ولكن يستوجب عليها في إطار التزاماتها القانونية والأخلاقية حماية الأمن الفردي لكل إنسان، باعتبار أن الجماعات والأفراد هي جزء من الكل المكون للوحدة البشرية المكونة للدولة. ان الدولة تأخذ على عاتقها الأمن الفردي وتوسع من مفهوم النظام العام "Ordre Public"، مع مراعاتها للخاص "Privé"، وهي بالتالي تجعل من الممارسة الأمنية "كسياسة عامة" Politique Public، في ظل تنامي وزيادة الشعور بغياب الأمن لكل الممارسات الأمنية بحيث لا بد أن تراعي الديمقراطية، الحرية، حقوق المواطنة³.

تعتبر مدرسة باريس من الرواد في تطوير نظريات الأمن المعاصرة، حيث قدمت مقارنة مبتكرة تربط بين الأمن الداخلي والخارجي. فوفقاً لهذه المدرسة، فإن التحولات العالمية والتحديات الأمنية المتزايدة تستدعي إعادة النظر في المفاهيم التقليدية للأمن القومي. فالأمن لم يعد يقتصر على حماية الأراضي والحدود، بل يشمل مجموعة واسعة من القضايا المترابطة، مثل الأمن الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وقد أكدت مدرسة باريس على أهمية التعاون الدولي في مواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة، والهجرة ذلك أن التهديدات أصبحت داخلية وخارجية وتتفاعل فيما بينها

¹ -Didier Bigo , "le Phagocytage des questions de migration et de libre Circulation en Europe par les enjeux de sécurité ?", **Migration et société**, N°116, (Mars-Avril 2008), p.p 75- 76.

² - سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي ، الامارات العربية المتحدة : مركز الامارات والبحوث الاستراتيجية ، العدد 169، 2012، ص 32.

³ -Didier Bigo, "Du Discours sur la menace et de ses Ambiguïtés", **Cahiers des L'IFESI**, N:14 (octobre 1993), p.p.32-35.

بشكل عضوي¹.

تركز مدرسة باريس على إشكاليات الأمن الداخلي والممارسات الشرطية، وتعتبر الأمن تقنية للحكم تتضمن ممارسة الضبط الاجتماعي باستخدام التكنولوجيا (كاميرات المراقبة، وأجهزة تحديد الهوية، والفحص القبلي، والمراقبة عن بعد)، وشبكات محترفي الأمن (رجال الشرطة، والدرك، والجمارك، وحرس السجون، وأعوان المطارات والموانئ البحرية)². وتسعى المدرسة إلى توسيع نطاق الدراسات الأمنية من خلال إدخال حقول معرفية جديدة والاعتماد المتزايد على خبراء من مختلف التخصصات، مثل علماء الاجتماع والنفس والقانون ومهندسي البرمجيات. ويساهم هذا التنوع في الخبرات في فهم وتقييم التهديدات الأمنية بشكل شامل، مما يؤكد على ضرورة التعاون الوثيق بين الخبراء لتحقيق الأمن الفعال³.

اذ قامت بتوسيع أجندة البحث في الدراسات الأمنية لتشمل الاهتمام بالمستويات الدنيا للعنف (غير البنيوي)، بدلا من التركيز على الأشكال التقليدية للعنف السياسي (الحروب والنزاعات المسلحة بمختلف تصنيفاتها). إذ تشمل هذه المستويات الدنيا للعنف. الجريمة، والاعتقالات، وأعمال الاختطاف، فضلا عن التهديدات الناجمة عن انعدام الأمن المجتمعي كالهجرة واللجوء، والجريمة المنظمة، وأعمال الاحتجاج والشغب.

وقد قامت مقارنة مدرسة باريس على إلغاء التمييز بين التقليدي بفعل العولمة بين ظواهر الحرب والدفاع من جهة، وظواهر الجريمة وانعدام الأمن الداخلي من جهة أخرى، اذ طورت مدرسة باريس ثلاثة مفاهيم أساسية في إطار توسيع أجندتها البحثية في حقل الدراسات الأمنية وهي كالتالي :

أ -المجال الأمني Le Champ de sécurité:

أدت التهديدات الأمنية غير التقليدية إلى تحول جذري في مفهوم الأمن، مما أفرز ما يُعرف بـ"الحقل الأمني" (ديدي بيجو)، وهو شبكة معقدة من العلاقات بين الأجهزة الأمنية الوطنية والدولية. ويفرض هذا الحقل تحديات جديدة على الدولة، تتطلب إدارة وتنسيق جهود الفاعلين الأمنيين المتنوعين (مهنيو الأمن في السياسة والأمن والقضاء والشرطة والاستخبارات)، الذين ينتمون إلى مؤسسات مختلفة وذوي مصالح متباينة. وفي هذا السياق، يميز باحثو مدرسة باريس بين مستويين في دراسة الأمن.:

¹ -Didier Bigo, « Sécurité et immigration : Vers une gouvernmentalité par l'inquiétude ? », *Cultures et Conflits*, N:31-32, 1998, pp.25

² - محمد حمشى، "مدرسة باريس للدراسات الأمنية وإشكالية مستوى التحليل في العلاقات الدولية"، *السياسة الدولية*، العدد 212، المجلد 53، ص 177.

³ سيد أحمد قوجيلي، *الدراسات الأمنية النقدية*، عمان : المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014، ص 59.

- **الأمن كمجال نظري منهجي** : بحيث يكون الفهم الأمني مستمد من المفهوم المجالي لـ: Pierre Bourdieu " الذي هو عبارة عن فضاء اجتماعي متميز بشكل عملية التأثير والتأثر بمختلف الفواعل ضمن مسار اعتماد تبادلي وفي شكل شبكة لتمظهر العلاقات الموضوعية بين مختلف الفواعل بالاعتماد على مقارنة سوسيولوجية للأمن، لذلك فإن فهم الأمن يستلزم معرفة امبريقية عبر الخبراء والمختصين الذين يستكشفون العلاقات الترابطية بين التهديدات الأمنية عبر الوطنية والفواعل الأمنيين وإمكاناتهم، أدوارهم، مهامهم، بالإضافة إلى محيطهم المؤسساتي .

- **الأمن كمجال للممارسة: الأمن الداخلي والخارجي**: حسب "Didier Bigo" فإنه لا ينبغي التساؤل فقط حول التعريف الجديد والموسع للأمن عبر مختلف أشكاله التي تتجسد من خلال القطاعات "Secteurs"، وفي إطار مسار أمننة ولا أمننة (Sécurisation-Insécurisations) والتي تتقاطع عبر المجالات الداخلية والخارجية. لذلك وجب التركيز أكثر على الممارسة الميدانية الموضوعية والمنقاطعة والتي تملأ الفراغات الأمنية، هذه الممارسات التي تتغير بتغير الحدود السياسية، السياقات التاريخية، اختلاف البنى الإدراكية محدثة افتراضات جديدة في الحقول المعرفية الاجتماعية كما أن الممارسات الأمنية هي دائما تجسيدا لعقلانية سياسية¹.

هنا يحدث توسع لأنشطة الأمن الداخلي بتصدير أساليب الشرطة إلى السياسة العالمية، بينما يتم تكييف الأمن الخارجي محليًا بإضفاء الطابع الروتيني على العمليات العسكرية. ويرى "بيجو" أن دمج خطابات وممارسات الأمنيين الداخلي والخارجي يُزعزع استقرار الحدود بين المؤسسات الأمنية، مما يؤثر سلبيًا على المبادئ الديمقراطية والدستورية. ويؤكد على أهمية إشراك جميع الفاعلين، بمن فيهم القضاة والمحامون والمنظمات غير الحكومية، وتجنب الحلول الأمنية المتطرفة.

يوفر الحقل الأمني فضاء للصراع أو التعاون بين الفواعل الأمنية، حيث تتغير مواقعها التراتبية، ومن ثم نشاطاتها، طبقا لطريقة دمج أو ترسيم الحدود بين الأمنيين الداخلي والخارجي، اذ يؤدي دمج كلا الأمنيين حسب "ديدي بيغو" الى توسيع أنشطة الأول (الداخلي) واضفاء الطابع المحلي على الثاني (الخارجي) (*).

¹ -Didier Bigo, « la recherche proactive et la gestion du risque », Op.Cit ,pp.18-20.

(*) وهو ما قدمه "ديدي بيغو" من أجل تبيان طبيعة الصراع والتنافس بين الوكالات الأمنية، اذ حاولت إدارة الاستخبارات الداخلية ومكافحة التجسس DST إثبات قوتها في مواجهة DGSE المكلف بالاستخبارات الخارجية بشأن معلومات تتعلق بجماعات إرهابية في شمال إفريقيا ، وذلك بوضع عمليات تبادل للخدمات بين عملاء يعملون في الحرب على الإرهاب ، وآخرون يعملون في مكافحة التجسس في الواجهة ، وذلك من أجل الحصول على معلومات ، وتعزيز قدراتها على

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

ان التعامل مع التحديات الأمنية المعقدة يتطلب مجموعة واسعة من المهارات والخبرات. ولذلك، تشهد الممارسات الأمنية تزايداً في الاعتماد على مجموعة متنوعة من المهن، من الشرطة والقضاء إلى علم النفس وتكنولوجيا المعلومات. ويشير ديدي بيغو إلى أن هذه المهن المختلفة تساهم جميعها في بناء ما يسميه "الحقل الأمني"، وهو فضاء يتفاعل فيه مختلف الفاعلين الأمنيين لتحقيق هدف مشترك وهو الأمن.¹

التهديد أو الخطر حسب مدرسة باريس هو ما تعتبره الأجهزة الأمنية كذلك أو بوجه آخر ، ما ترصده تقنيات الحماية، وعليه يطالب هؤلاء، كما يصرح "بيغو" من خلال سلطة الإحصاءات *des statistiques* (أو سلطة المعلومة حسب "ميشال فوكو") أن تكون لديهم القدرة على تحديد طبيعة وأولوية التهديدات ، لتحديد ما يشكل بالضبط قضية أمنية . هذه السلطة النابعة من قدراتهم التكنولوجية الروتينية لجمع وتصنيف البيانات تسمح لهؤلاء المهنيين بإنشاء حقل الأمن الذي يعترفون فيه لأنفسهم كمختصين مؤهلين ، في حين يجدون أنفسهم في منافسة مع كل الآخرين لاحتكار المعرفة الشرعية لما يشكل القلق الشرعي والخطر الحقيقي. يحدد "ديدي بيغو" ثلاثة خصائص الأساسية للحقل الأمني وهي²:

1- الحقل الأمني كحقل قوي، حيث اذا كان المجال عبارة عن مجموعة من القوى التي تمارس الضغط على الفاعلين الذين ينتمون اليها، فان ذلك يكون بسبب أنها تجمع مجموعة من الفاعلين على قدر (أدنى) من التجانس في مصالحهم البيروقراطية، في تشابه طريقة تعريفهم للعدو المحتمل، وطريقة جمعهم للمعلومات والمعارف حول هذا العدو، عبر مختلف التكنولوجيات والاجراءات الروتينية.

2- الحقل الأمني كحقل للصراعات بين الفاعلين الذين يتموقعون حسب مواردهم، وحسب الأهداف التي تحدد مواقعهم . وبذلك يصبح الحقل بمثابة حلبة لصراعات من أجل المحافظة على ترتيبات القوى أو تحويلها. في هذا الإطار يتحدد المجال الأمني بصراعات بين وكالات الشرطة، ووكالات الجيش حول حدود تعريف مصطلح الأمن ، وحول ترتيب أولوية التهديدات المختلفة، فضلا عن تحديد

العمل في الخارج بطرق كانت تقتصر على عملها على الداخل . وكانت النتيجة أن أسست روابط بين أجهزة الاستخبارات التونسية ،و المغربية ، والجزائرية ، والسورية ، اذ حصلت مديرية الأمن الداخلي على معلومات أكثر دقة من لدى DGSE من بعض معارضي هذه الحكومات المقيمين في فرنسا والذين وضعوا تحت المراقبة كما استعانت بهذه الشبكة عبر الوطنية في تعزيز موقفها الداخلي. للمزيد أنظر : Didier Bigo, International Political sociology, Op.cit. , p41

¹ - سيد أحمد قوجيلي ، المرجع السابق، ص ص 59-60.

² - محمد حمشي ،"مدرسة باريس للدراسات الأمنية وإشكالية مستوى التحليل في العلاقات الدولية "، المرجع السابق، ص 177.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

ما لا يشكل تهديدا فعليا ، وإنما مجرد خطر، أو حتى فرصة يمكن الاستفادة منها، وقد مثلت أحداث 11 سبتمبر نموذجا لهذه الصراعات ، حيث لعبت هذه الهجمات دورا أساسيا في انتاج تقارب في المواقف حيال الأمن الداخلي ، والأمن الدولي.

3- الحقل الأمني كحقل هيمنة في علاقته بالحقول الاجتماعية الأخرى، حيث يحتكر سلطة تعريف التهديدات، ويتنافس الفاعلون الأمنيون على فرض تعريفهم للخوف. وفي ظل هذا التنافس، قد تنشأ فضاءات تفاوض وصفقات بين الفاعلين الأمنيين والسياسيين. ويشمل الحقل الأمني بيروقراطيات عامة وخاصة، بالإضافة إلى وسطاء وتكتلات سياسية تسعى لتشكيل مناخ عام قائم على هواجس الأمن. ويمارس الفاعلون الأمنيون قوتهم من خلال فرض تعريفاتهم على الآخرين عبر الروتين اليومي وتبادل المعلومات، مما يؤدي إلى ظهور خبراء يدعون امتلاكهم للمعرفة. ويؤدي ذلك إلى صراعات بين الوكالات الأمنية، كما يتضح في الصراع الأوروبي حول قوائم الإرهاب، وإقصاء الفاعلين الآخرين مثل منظمات حقوق الإنسان.

ب - عولمة التهديدات الأمنية:

تعد مدرسة باريس رائدة في توسيع نطاق مفهوم الأمن، حيث قدمت رؤية متعددة الأبعاد لهذا المفهوم. فبدلاً من التركيز الضيق على الأمن القومي التقليدي، الذي يقتصر على حماية الحدود، قدمت المدرسة نظرة شاملة للأمن تتجاوز الحدود الجغرافية والسياسية، لتشمل أبعاداً اقتصادية واجتماعية وثقافية. وقد أطلقت على هذه الرؤية اسم "لامركزية دولايتية"، مما يشير إلى توزيع صلاحيات الأمن بين مختلف الفاعلين، سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

إذا كان الحقل الأمني، بمختلف فواعله، عبارة عن فضاء عبر وطني، فإن الحقيقة التي ينتجها هذا الحقل حول الأمن في معناه الأوسع، تعد بدورها حقيقة عبر وطنية « la réalité de la sécurité transnational ». لذلك يؤكد أنصار مدرسة باريس ضرورة التمييز "بوضوح بين مختلف وجهات نظر فواعل الحقل الأمني حول كيفية اعطاء الأولوية لتهديدات معينة دون أخرى. وقد تشمل هذه التهديدات الارهاب، الحرب، الجريمة المنظمة، وما يسمى بغزو المهاجرين أو الاستعمار المعاكس « Colonisation inverse »، كما تشير أيضا الى الارتباط بين الوظائف المختلفة التي تقوم بها فواعل الحقل الأمني، والتي قد تشمل الشرطة الحضرية، والشرطة الجنائية، وشرطة مكافحة الارهاب، والجمارك، ومصالح مراقبة الهجرة، والاستخبارات، ومكافحة التجسس، وتكنولوجيات المعلومات، ونظم المراقبة

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

والكشف عن الأنشطة البشرية عن بعد، وأجهزة صيانة النظام، وأجهزة الحماية... الخ¹.

لقد أحدثت أحداث 11 سبتمبر تحولاً جذرياً في المشهد الأمني العالمي، مما دفع صانعي القرار إلى إعادة النظر في العلاقة بين الدفاع والأمن الداخلي. ففي ظل التهديد الإرهابي المتزايد، أصبح من الصعب رسم حدود واضحة بين هذين المجالين. وقد أدى هذا إلى تعقيد عملية إدارة الأزمات، خاصة في ظل التوجهات المتضاربة للسياسات الخارجية للدول، والتي قد تساهم، بشكل غير مباشر، في تغذية التطرف والإرهاب.

وفي هذا الإطار، يجدر استحضار تصريح الرئيس السوري "بشار الأسد"، الذي أشار فيه إلى أن الدول التي دعمت الإرهاب في سوريا ستدفع ثمن ذلك عاجلاً أم آجلاً. يتضح من ذلك أن الخلط الأمني العالمي يعكس تناقضاً جذرياً بين إرادتين: الأولى تهدف إلى مكافحة الإرهاب والتطرف داخل الدول الغربية، والثانية تسعى لدعم هذه الظواهر في مناطق أخرى بهدف تحقيق مكاسب جيو-استراتيجية. هذا التناقض يشكل تحدياً جوهرياً للنظام الأمني الدولي ويفرض تساؤلات حول استدامة السياسات الأمنية في ظل هذه الديناميكيات المتضاربة².

فقد فرضت أحداث الحادي عشر من سبتمبر خطاباً مختلفاً و جديداً في فرنسا حول الأمن يناهز ضرورة التنسيق ضد المخاطر عبر استراتيجية استباقية تقوم على تكثيف المراقبة المجتمعية على الأشخاص العاديين والمشتبه فيهم على حد سواء خاصة ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي. لتحقيق أقصى قدر من الفاعلية، يجب على المؤسسة الأمنية أن تعمل على تكامل جهود مختلف المهنيين الأمنيين. فبدلاً من العمل بشكل منفصل، يجب أن يتعاون هؤلاء المهنيون لتبادل المعلومات والخبرات وتنسيق الجهود. وهذا يتطلب بناء ثقافة مؤسسية تشجع على التعاون والتواصل، وتوفير البنية التحتية اللازمة لتسهيل هذا التعاون.

تكمّن المشكلة الأساسية في تعددية المنطق والمعايير التي يتبعها المهنيون الأمنيون، مما يجعلهم يعملون في فضاء تنافسي بدلاً من أن يكونوا فريقاً واحداً. هذا التنافس يؤدي إلى تباين في تصنيف التهديدات ووضع الأولويات، حيث يسعى كل طرف إلى فرض رؤيته الخاصة. وهذا بدوره يؤثر على إنتاج المعرفة الأمنية، حيث يتم تشكيل هذه المعرفة وفقاً لمصالح كل جهة ومستوى الوصول لديها إلى

¹ - Didier Bigo, « le phagocytage des questions de migration et de libre circulation en Europe par les Enjeux de sécurité ? », Op.cit, 76.

² - مجموعة باحثين ، الأزمة السورية: جذورها ومساراتها، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2018، ص 255.

البيانات والمعلومات¹.

إن سلطة امتلاك المعلومة هذه التي يستمدّها مهنيو الأمن من روتين استخدام التكنولوجيا، في جمع وتصنيف البيانات ، من شأنها أن تسمح لهم بتأسيس حقل الأمن ، يعترفون فيه على نحو متبادل بقدراتهم وكفاءاتهم ، في وقت يجدون فيه أنفسهم في تنافس مع بعضهم البعض ، احتكارا للمعرفة الشرعية لما هو مصدرا حقيقيا للخطر.

وفي أثناء تنافسهم للتأسيس لأسباب الخوف والقلق، والشك واللايقين ، ينتهج محترفو الأمن إستراتيجية لتخطي الحدود الوطنية وتشكيل تحالفات وشراكات مهنية لتعزيز مصداقية ادعاءاتهم ، وكسب الصراعات الداخلية في حقولهم الأمنية الوطنية الخاصة بكل منهم .ويقوم مهنيو هذه التنظيمات، خاصة من مصالح الاستخبارات، باستخلاص موارد المعرفة والقوة الرمزية من هذه الخاصية عبر الوطنية التي تميزها.²

ج - الشرطة Les activités policières:

وفقاً لمنظور مدرسة باريس، لا يقتصر الأمن على حماية الحدود الوطنية، بل هو عملية مستمرة تتطلب تعاوناً وثيقاً بين المؤسسات المختلفة. وتلعب الشرطة دوراً محورياً في هذه العملية، حيث تتجاوز وظيفتها التقليدية المتمثلة في حفظ النظام العام لتشمل مهام أوسع تتعلق بالمراقبة والحماية. ومع تزايد العولمة، توسعت هذه المهام لتشمل التهديدات العابرة للحدود، مما يجعل الشرطة مكوناً أساسياً في شبكات الأمن العالمية.

في عصر العولمة، شهدت أنشطة الشرطة تطوراً ملحوظاً نحو التعاون الوثيق مع الهيئات الأمنية الدولية، حيث ساهمت شبكات التعاون بين الشرطة الأوروبية، مثل يوروجست (الهيئة القضائية الأوروبية) و يوروبول (وكالة الشرطة الأوروبية)، في تعزيز القدرة على مواجهة التهديدات العابرة للحدود، مما يعكس تحولاً نحو نموذج أمني متكامل دولياً. وقد تجاوزت الأنشطة الشرطية نطاق المراقبة التقليدية لتشمل المراقبة عن بعد خارج الحدود الوطنية، والتدخل في الشؤون الخارجية، كما يتضح في انتداب مستشاري الأمن الداخلي للقنصليات وتفويض شركات الطيران بالتحقق من جوازات السفر. وقد أدى هذا التطور إلى تحول دور الجيوش من مهام بناء السلام إلى مراقبة أنشطة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، التي قد تؤثر في الأمن الداخلي.

¹ -Didier Bigo, « La mondialisation de l'(in)sécurité: Réflexion sur le champ des études de sécurité, **Cultures & Conflits**, numéro spécial, 2001,p103.

² - Didier Bigo , « **Security Professional and the New Politics of Security** », Routledge,2006, p39.

كما تتجاوز أيضا في طابعها بعض أنشطة الشرطة التقليدية و تصل إلى الأنشطة الخارجية، إذ تؤدي هذه الظاهرة إلى خلق روابط بين أجهزة الشرطة ووكالات الاستخبارات (خارج الحدود) عبر تقاسم قواعد البيانات نفسها وتسهم جميع هذه الأنشطة في تكريس ما يسمى " استخلاص الأمن الداخلي في الخارج "، حيث تسلط المراقبة نفسها على الفضاءات، وعلى الدول، وعلى الأشخاص الذين يعدون خطرا وتهديدا للأمن الوطني والنظام العام¹.

لقد كانت المناقشات حول إدارة الحدود محورا يترتب عليه استقطاب مفاهيم أفضل للممارسة السيطرة من طرف المؤسسات الشرطية، وتحديد ما هو على المحك الآن تحت مصطلح الأمن الذي أصبح يشير أساسا إلى ممارسات المراقبة. إذ تعتبر فكرة المراقبة أو العين الالكترونية بحسب " دايفيد ليون " تجسيدا معاصرا لفكرة البانوبتية عند فوكو. الفكرة الأساسية هنا أن السلطة يجب أن تكون منظورة وغير ملموسة. تتخذ هذه البانوبتية في مجتمعنا المعاصر أشكالا عديدة، استخبارات الاتصالات، والاستخبارات الالكترونية، واستخبارات الرادار، واستخبارات الصور، كلها تعمل تحت علامة الاستخبارات التقنية التي تشكل نظاما جديدا للقوة في العلاقات الدولية. في الواقع، تمتلك هذه المراقبة التقنية ميزة اضافية على المراقبة الانسانية، تتمثل في قدرتها على توفير المعلومات المفصلة الخالية من القيمة حول موضوع المراقبة "الصورة لا تكذب " هي تعمل بمثابة مصدر تقني استراتيجي "للحقيقة الأمنية"².

تؤكد هذه المفاهيم الثلاثة أن الأمن لم يعد مقصورا على حماية الحدود، بل أصبح يتغلغل في جميع جوانب الحياة. فمع توسع أنشطة المراقبة والاستخبارات، باتت وكالات الأمن قادرة على تحديد الأعداء المحتملين حتى داخل المجتمعات. وتعتبر مدرسة باريس أن هذه الممارسات هي جوهر الأمن، حيث يتم تشكيل الحقيقة الأمنية من خلال احتكار المعرفة والمعلومات وبناء على ما سبق، يمكن تلخيص تصور الأمن في مدرسة باريس في النقاط التالية³:

أ -الأمن عبارة عن تقنية تمتلكها الحكومة

ب - يقوم على فاعلية الممارسات الشرطية (الوكالات الأمنية).

ج- الممارسات الشرطية لديها القدرة على استخدام تقنيات المراقبة.

¹ محمد حمشي، المرجع السابق، ص178.

² -سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، الامارات العربية المتحدة : مركز الامارات والبحوث الاستراتيجية، العدد 169، 2012، ص ص34-35.

³ - سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، المرجع السابق، ص38.

د- المراقبة تتم عن طريق احتكار المعرفة والمعلومة.

هـ - من خلال هذه الممارسات يمكن تحديد طبيعة التهديد وشكل الحقيقة الأمنية.

لقد كانت هذه الإسهامات كنتاج لدراسات قام بها العديد من الباحثين في إطار البرامج البحثية التي أعدها فلاسفة مدارس ما بعد الحداثة - الفرنسيين - فأدخلت تقنيات مهنية مختلفة تركز أساسا على الجانب الوظيفي المرتبط بعمل رجال الأمن في مختلف أجهزة الدولة المكلفة بالأمن (من شرطة ، الدرك، المخابرات، الجيش وحرس الحدود ... إلخ) بحيث يقوم هؤلاء باعتماد وسائل حديثة ومتطورة لمجابهة مختلف التهديدات الأمنية كالإرهاب، الجريمة المنظمة، التهريب، الهجرة غير الشرعية وغيرها، وهو ما طبق فعلا على أرض الواقع خاصة في دول الاتحاد الأوروبي بما فيها فرنسا، وهو ما ساهم في تعزيز الأمن والاستقرار في هذه الدول.

3 - أمننة السياسات الفرنسية

كان للفرنسيين سبق في وضع الأسس الفكرية لمقاربة "مهنيي الأمن" «sécurité» " les professionnels de la" ، والتي تهدف إلى تطوير تقنيات واستراتيجيات جديدة لمواجهة التحديات الأمنية المتزايدة في عالم متغير. وقد نجحوا في تكييف مفهوم الأمن مع التطورات التكنولوجية الحديثة، مما ساهم في تعزيز قدرات الدول على مواجهة التهديدات المعاصرة.

لكن الهجمات الإرهابية على باريس في سنة 2015 فتحت نقاشات كبيرة حول مدى فعالية مقاربة "مهنيي الأمن" في مواجهة الخلل الأمني الذي تعيشه حاليا في مواجهة هذه الظاهرة ، وهو ما يطرح إشكالا عميقا حول مدى تمكن الأمن الفرنسي من امتلاكه للمعلومات و التقنيات عن تحرك الجماعات الإرهابية ومدى تأمينه للعاصمة باريس ، خاصة بعدما جرى نقله في وسائل الإعلام عن تحذير جهاز المخابرات الجزائري لنظيره الفرنسي عن تحركات مشبوهة لإرهابيين فرنسيين رجعوا من سوريا وإمكانية قيامهم بعمليات تهدد الأمن القومي الفرنسي والأوروبي بشكل عام ، وهو ما حدث في 13 نوفمبر 2015.

شهدت فرنسا، منذ حرب الخليج الثانية، ظهور خطاب حول 'التهديد من الجنوب'، حيث يتم تحليل العمليات الاجتماعية التي تحدد التهديدات وتركز على الأجانب. ويركز جيف هويسمانز^(*)،

(*) "جيف هويسمانز" أقل ثقة في هذا التقسيم بين الأكاديمي والسياسي. لذلك فهو مهتم بهذا النص في موقف أولئك الذين يكتبون بشكل نقدي على أمن الهجرة وتأثيرها على السياسيين والمجتمع. هل يسمح إنتاجهم بمساءلة الخطاب السائد أم أنه يضفي الشرعية ، إن لم يكن الجواب ، على الأقل على طريقة طرح السؤال؟ يناقش مواقف أولي ويفر ، وبيرتر

على تحليل الخطاب السياسي كونه وظيفة معرفية ومعيارية. ويرى "ديدييه بيجو" أن هذه الخطابات تغذي "المخاوف والأوهام" التي تولد العداء. ويُستشهد بـ خطاب جورج دبليو بوش حول 'محور الشر' كمثال على هذا النوع من الخطاب، حيث يتم تصوير دول معينة كتهديد للسلام العالمي. ويشير "بيجو" سؤالاً حول ما إذا كانت هذه الخطابات ناتجة عن تهديدات حقيقية أم أنها بناء أيديولوجي يعيد تعريف الهويات. ويؤكد "هويسمانز" على أهمية مساءلة الخطاب السائد وتجنب 'الأسئلة السيئة والإجابات السيئة' التي تنقلها وسائل الإعلام، ويناقش التحديات التي يواجهها الباحثون في الكتابة بشكل نقدي عن الأمن، ويدعو إلى تبني نهج تأملي يدرس آليات الهيمنة والتقارب في مجال الأمن¹.

أدت حرب العراق عام 2003 إلى تحول جذري في الخطاب الأمني العالمي، حيث تم استغلال تهديد أسلحة الدمار الشامل لتبرير غزو لم تثبت صحته، مما أدى إلى انقسامات عميقة بين الحضارات. كما ساهمت هجمات 11 سبتمبر وقانون "باتريوت" في تعزيز الخطاب الأمني الذي يربط بين الهجرة والإرهاب، مما أدى إلى تهميش المهاجرين واللاجئين كما يوضح "ديدييه بيجو" قد عزز الشعور بالخوف والعداء تجاه "الأخر" في العديد من المجتمعات الغربية، كما يتضح في تصريحات وزير الداخلية الفرنسي السابق "كلود غيان" التي ربطت بين الهجرة والإسلام والتطرف في خطابه يوم 17 مارس بقوله 2011: "الفرنسيون، بسبب الهجرة غير المنضبطة، يشعرون أحياناً بأنهم لم يعودوا في وطنهم، أو لديهم شعور برؤية الممارسات التي تحدث، تفرض عليها ولا تتوافق مع قواعد حياتنا الاجتماعية"، ثم في 4 أبريل 2012، قارن بين مشكلة الهجرة والإسلام بقوله: "يقدر أن هناك 5 إلى 6 ملايين مسلم في فرنسا. صحيح أن زيادة عدد أتباع هذا الدين وعدد من السلوكيات إشكالية"². إذا كان من الممكن دحض فرضية الغزو التي عبر عنها وزير الداخلية الفرنسي الأسبق "غيان"، فإن "فالوي" يكشف عن تحليل دور الخطاب السياسي في بناء تصورات سلبية عن المهاجرين واللاجئين. وقد أدت هذه التصورات، كما يشير "بيجو"، إلى تكوين "أوروبا حذرة الراسخة وراء امتيازاتها المتمثلة في الميسورين وغير الراغبين

كاتزنشتاين، ومونيكا دين بوير، وديدييه بيجو، وديفيد كامبل، ومايكل ويليامز، من خلال سؤالهم عما يسميه المعضلة المعيارية للكتابة عن الأمن بشكل نقدي أثناء تطوير دراسات السلامة والمساهمة في توسيعها. يتحدى نصه ويظهر صعوبة الخروج من فكر الدولة. يقدم برنامجاً بحثياً ونظرية معرفية تسمح بتعميق السؤال من خلال نهج تأملي. يصف الإجراءات التي تسمح بالتفكير في آليات الهيمنة والتقارب المحتمل للبحث. يؤدي نصه إلى التفكير في مجال الأمن.

¹ - Didier Bigo, « le phagocytage des questions de migration et de libre circulation en Europe par les Enjeux de sécurité ? », op.cit,p76

² - "وزير الداخلية الفرنسي كلود غيان يواصل مناهضته لظاهرة الهجرة"، في :

<https://www.france24.com/ar/20110727-france-immigration-new-law-restrain-needs-strangers> (سبتمبر

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

لتقاسم الامتيازات مع عالم مغربي على بواباته " تعطي الأولوية للأمن القومي على حساب حقوق الإنسان، مما يهدد المبادئ الأساسية التي قام عليها الاتحاد الأوروبي.

لقد أحدثت حرب العراق عام 2003 تحولاً جذرياً في الخطاب الأمني العالمي، حيث تم استغلال تهديد أسلحة الدمار الشامل لتبرير غزو لم يثبت صحته. هذا التلاعب بالمعلومات، أدى إلى ترسيخ انقسامات عميقة بين الحضارات والثقافات، كما أن هجمات 11 سبتمبر 2001، ولاسيما قانون "باتريوت"، قد أسهما في تعزيز الخطاب الأمني الذي يربط بين الهجرة والإرهاب، مما أدى إلى تهميش وتشويه صورة المهاجرين واللاجئين. هذا التوجه، كما يوضح "ديديي بيغو" قد عزز الشعور بالخوف والعداء تجاه "الأخر" في العديد من المجتمعات الغربية، وقد تجلى هذا بوضوح في الخطاب السياسي لبعض القادة، مثل تصريحات وزير الداخلية الفرنسي "كلود غيان" الذي ربط بين الهجرة والإسلام والتطرف في خطابه يوم 17 مارس بقوله 2011: "الفرنسيون، بسبب الهجرة غير المنضبطة، يشعرون أحياناً بأنهم لم يعودوا في وطنهم، أو لديهم شعور برؤية الممارسات التي تحدث. تفرض عليها ولا تتوافق مع قواعد حياتنا الاجتماعية". ثم في 4 أبريل 2012، قارن بين مشكلة الهجرة والإسلام بقوله: "يقدر أن هناك 5 إلى 6 ملايين مسلم في فرنسا. صحيح أن زيادة عدد أتباع هذا الدين وعدد من السلوكيات إشكالية" ¹.

ومع ذلك، فإن العديد من الدراسات، قد أثبتت عدم صحة هذه الروابط بين الهجرة والإرهاب. ومع ذلك، استمرت هذه الخطابات في التأثير على الرأي العام وصياغة السياسات إلى يومنا هذا، مما أدى إلى تشديد القيود على الهجرة وتقويض مبدأ حق اللجوء. كما يرى (فالوي)، فإن هذا التوجه يعكس رغبة في الحفاظ على الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المضيفة من منطلق تعريف تهديد الهوية من جانب السكان المهاجرين، على حساب حقوق اللاجئين والمهاجرين.

يشير التحليل النقدي لمدرسة باريس، إلى أن الإطار المرجعي الأمني الجديد في فرنسا قد ساهم في تعزيز الهويات الوطنية من خلال استراتيجية مبنية على خلق "عدو داخلي". فبعد سقوط الاتحاد السوفيتي، تم تحويل تركيز الخطاب الأمني ليشمل تهديدات داخلية ذات طبيعة اجتماعية وعرقية. ووفقاً لـ"ريجوست" فإن هذا النموذج الأمني الجديد يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف: "خلق شعور بالخطر المستمر، تعزيز السيطرة على المجتمع، وبناء صورة مثالية لمجتمع متجانس. وبالتالي، فإن هذا الخطاب

¹ - « le phagocytage des questions de migration et de libre circulation en Europe par les Enjeux de sécurité ? », op.cit,p76

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

يساهم في تعزيز الانقسامات الاجتماعية وتقويض قيم التسامح والتنوع¹.

تستند هذه الآليات إلى خلق مناخ من الخوف المستمر بهدف ترويض المجتمع وضمان امتثاله. فمن خلال تصوير الهجرة كتهديد أمني وجودي، يتم تبرير سياسات قمعية تستهدف المهاجرين، مثل المدامات التعسفية، وعمليات التحقق من الهوية، واحتجازهم في مراكز الإيواء. هذه الإجراءات لا تهدف فقط إلى السيطرة على تدفقات الهجرة، بل تساهم أيضاً في نزع صفة الإنسانية عن المهاجرين وتحويلهم إلى أهداف سهلة للاستغلال والقمع، مما يعزز هيمنة النظام القائم، وتأتي الدولة لتجريد المهاجرين من إنسانيتهم من خلال "مداهمات الشرطة"، و"عمليات التحقق من الهوية"، والحبس في مراكز الاحتجاز الإداري.

المطلب الثاني: تطور الإستراتيجية الفرنسية للأمن والدفاع في ظل المتغيرات الدولية

قبل الحديث عن الإستراتيجية الفرنسية لا بد من وضع تعريف للإستراتيجية الأمنية مستندياً في ذلك إلى الفكر الاستراتيجي الذي ساهم بشكل كبير في بلورة الإستراتيجية الأمنية الفرنسية والذي يعرف "بالثقافة الإستراتيجية" *La culture stratégique*.² إذ يعرف Yitzhak Klein الثقافة الإستراتيجية بأنها : " جميع المواقف والمعتقدات السائدة داخل جهاز الجيش ، والتي تعبر عن الهدف السياسي للحرب، وعن الطريقة الإستراتيجية الأكثر فعالية من أجل تحقيق الأهداف المنشودة"³.

كما وضع "كارنيس لورد" Carnes Lord مجموعة من الخصائص تقوم عليها الثقافة الاستراتيجية⁴: الموقع الجغرافي، العلاقات الدولية، الأيديولوجيا، الثقافة السياسية والعسكرية ، التنظيم البيروقراطي و في الأخير التكنولوجيا الحربية . لكن هذه الخصائص تختلف من دولة لأخرى، مما يشكل عائقاً في تشكيل معادلة جاهزة تنطبق على كل الدول.

¹ -صباح بالة ،"مدرسة باريس للدراسات الأمنية"، الموسوعة السياسية ، في : <https://political-encyclopedia.org/dictionary/> (ديسمبر 2020).

² - عادل زقاغ ، سفيان مصوري ، الساحل الإفريقي والاستراتيجية الأمنية الفرنسية :نحو مقارنة جيوسياسية أمنية ، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية* ، العدد 7، جويلية 2014، ص 99.

³ - عادل زقاغ، سفيان مصوري، المرجع السابق، ص 99.

⁴ - Bruno Colson, " La Culture Stratégique Française ", *Stratégique*. N°53, (1992) : pp. 28- 29.

1- محددات الإستراتيجية الأمنية الفرنسية

السياسة الأمنية الفرنسية تعكس النهج الاستراتيجي الذي تتبناه فرنسا لحماية أمنها الوطني والدفاع عن مصالحها الحيوية داخليا وخارجيا. إذ تعتمد هذه السياسة على مجموعة من المبادئ التي تجمع بين الأمن القومي، تعزيز الاستقرار الإقليمي، والانخراط في الشؤون الدولية لحماية المصالح الاقتصادية والجيوسياسية. تعتمد فرنسا، كقوة عالمية مؤثرة، على نهج أمني شامل يركز على ثلاثة أبعاد رئيسية:

*الدفاع الوطني: وذلك بالتركيز على تعزيز القدرات العسكرية وتطوير التقنيات الدفاعية الحديثة. وتبني استراتيجيات مرنة للتعامل مع التهديدات التقليدية وغير التقليدية.

*الأمن الإقليمي والدولي: السعي إلى تحقيق الاستقرار في المناطق المحيطة بها، خصوصا أوروبا ومنطقة الساحل الإفريقي. وتعزيز دورها في المنظمات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو).

*الاستجابة للتحديات العابرة للحدود: مكافحة الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة. و مواجهة مختلف التهديدات السيبرانية وحماية البنى التحتية الرقمية.

أولا-المحدد الجغرافي والديمقراطي :

لقد ساهم المحدد الجغرافي والديمقراطي لفرنسا في بلورة السياسة الأمنية الفرنسية كقوة مهيمنة على القرار الدولي ولها صيت عالمي خاصة بعد تأسيس منظمة الأمم المتحدة.

بالعودة الى المحدد الجغرافي نجدها تتمتع بموقع جغرافي جد مهم، فهي تقع غرب القارة الأوروبية يحدها من الشمال بحر الشمال والمانش ،من الغرب المحيط الأطلسي، من الجنوب البحر الأبيض المتوسط ، والجنوب الغربي اسبانيا ، أما من الشرق كل من بلجيكا ولوكسمبورغ ،ألمانيا، سويسرا ،إيطاليا ومنه تكون فرنسا تتمتع بثلاث جهات بحرية ، كما أنها تتربع على مساحة قدرها 551.500 كلم مربع، ومع احتساب الأقاليم التابعة لها والخاضعة لسيطرتها ، والمنتشرة عبر الكرة الأرضية (أقاليم ما وراء البحار) فان لديها مساحة اجمالية تبلغ 640.427 كلم مربع محتلة بذلك المرتبة 44بين دول العالم من حيث المساحة ¹.

¹ -Statistiques et études « territoire et population », dans: www.insee.fr (janvier 2021)

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

خريطة رقم: 01 تبين فرنسا



جدول رقم 01 أقاليم ما وراء البحار التابعة لفرنسا

اسم الإقليم	عدد السكان	المساحة	الموقع
غوادلوپ	405,5	1,628 كم ²	أمريكا الشمالية (جزر الأنتيل الصغرى)
غويانا	221,5	86,504 كم ²	أمريكا الجنوبية (الأمازون)
مارتينيك	402	1,128 كم ²	أمريكا الشمالية (جزر الأنتيل الصغرى)
رينيون	802	2,512 كم ²	المحيط الهندي
مايوت	186,452	374 كم ²	إفريقيا (قناة موزمبيق)
بولنيزيا الفرنسية	259,596	4,167 كم ²	المحيط الجنوبي (بولنيزيا)
سان بارتليمي	8,45	2.5 كم ²	المحيط الجنوبي (بولنيزيا)
سان مارتن	35,263	53 كم ²	أمريكا الشمالية (شرق نيوفاوندلاند ولابرادور، كندا)
سان بيير وميكلون	6,125	242 كم ²	أمريكا الشمالية
واليس وفوتونا	13,484	274 كم ²	المحيط الجنوبي (بولنيزيا)
كاليدونيا الجديدة	244,41	19,058 كم ²	المحيط الجنوبي (ميلانيزيا)

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية الفرنسي

www.insee.fr

لقد كانت مساحة فرنسا من بين مرتكزات قوتها، فالتمتع بمساحة واسعة يسمح بزيادة الموارد الطبيعية وهو ما ينعكس على سياستها الأمنية، كذلك ساهم موقعها الجغرافي في بلورة سياسة أمنية

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

مهيمنة على عديد المناطق خاصة أوروبا وحوض البحر الأبيض المتوسط إضافة إلى إفريقيا التي تعتبر منطقة نفوذ تقليدية بالنسبة لها.

إن الجغرافيا فرضت على فرنسا تحديد توجهاتها في العالم، سواء على حدودها الجغرافية، إذ نجد أنها تلعب دورا بارزا في قارة أوروبا من خلال سياستها الرائدة في مؤسسات الاتحاد الأوروبي. أو في العالم من خلال فرنسا الإمبراطورية مستغلة في ذلك تاريخها الاستعماري الذي امتد إلى إفريقيا والمحيط الهادي والهندي والأطلسي، فرض عليها حماية كل الأقاليم التابعة لإمبراطوريتها، إذ مازالت تمتلك القوة والنفوذ على مستعمراتها السابقة، حتى بعد منحها استقلالها، فهي تسعى دائما لفرض تواجدتها في مناطق نفوذها التقليدية خاصة في إفريقيا.

يعتبر عدد السكان كذلك من بين أهم العوامل المؤثرة في وزن وقوة الدولة فأكثر من أربعة قرون كانت فرنسا من أكثر الدول الأوروبية كثافة سكانية فهي ثاني أقوى دولة ديمغرافيا من بين الدول الأوروبية بعد ألمانيا. إذ أعلن المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية أن عدد سكان فرنسا قد بلغ 67.848.156 مليون نسمة في 01 يناير 2020، وجاء في تقرير المعهد أن عدد المواليد قد بلغ 767 ألف مولود عام 2019، ما يمثل تراجعاً بنسبة 2.1 بالمائة عن سنة 2018 هذا التراجع يتواصل للسنة الثالثة على التوالي حيث بلغ معدل المرأة عند الإنجاب 30.6 عاماً مقارنة بـ 29.8 قبل عشر سنوات، بالمقابل ارتفع معدل الوفيات ليصبح معدل الزيادة السكانية في مستوى تاريخي من الانخفاض¹.

وفي حين بقيت فرنسا البلد الأكثر خصوبة في الاتحاد الأوروبي متقدمة على إيرلندا، وثاني دول الاتحاد سكاناً بعد ألمانيا، إلا أن معدل عمر الأم الفرنسية ارتفع، حيث يبلغ معدل عمر المرأة في فرنسا عند إنجاب طفلها الأول 30,6 عاماً، مقارنة بـ 29,8 قبل عشر سنوات.

وشأنها شأن بقية الدول الغربية، فقد ارتفع متوسط الأعمار في فرنسا، ما يمثل مشكلة اقتصادية، إذ إن عدد السكان في سن العمل يتناقص في الوقت الذي يزداد فيه عدد المتقاعدين. ووصلت نسبة السكان الذين تزيد أعمارهم عن 65 عاماً إلى 19,6%، مقارنة بـ 15,5 منذ عشرين عام². فسياسة فرنسا في زيادة الديمغرافيا هي التي سمحت لها بالتوجه نحو العالم الخارجي، إلا أن هذا التزايد في عدد السكان سرعان ما توقف إذ أصبح يثير اهتمام السلطات الفرنسية، وهو ما أثر على قوتها فقد صرح وزير الخارجية الإيطالي Le Comte Ciano في جانفي 1939 بقوله " القيمة السياسية لفرنسا كقوة

¹- Géographie de la population en France , janvier 2020, dans : www.insee.fr (janvier 2021)

² LE Recensement 2020 va commencer: on vous explique comment il va de Dérouler , **Rapport BFM TV** , dans : www.bfmtv.com (DECEMBRE 2020)

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

كبرى سوف تزول نتيجة الاختلال الذي تعاني منه سنويا في الولادات مثل خسارة معركة¹.

وهو الواقع الذي تعيشه حاليا بحيث أصبح الدافع الديمغرافي عامل استقطاب للهجرة منذ الحرب العالمية الأولى نظرا لحاجة أوروبا وفرنسا على وجه الخصوص إلى يد عاملة أجنبية تعوض النقص في اليد العاملة الوطنية ففي البداية تم اللجوء إلى الدول القريبة (إيطاليا، البرتغال، بولونيا) لكن ذلك لم يكن كافيا فلجأت إلى المستعمرات في القارة الإفريقية لتعويض تراجع النمو الديمغرافي ابتداء من منتصف الخمسينات والذي صاحب إعادة بناء الاقتصاد الفرنسي من أجل دعم نموها الديمغرافي والنقص في اليد العاملة ففي الدول المتقدمة وعلى رأسها فرنسا عرف النمو السكاني تباطؤا منذ الخمسينات إذ قدر سنة 1955 ب 1.30%²، لينخفض إلى غاية 0.30% في سنة 2019³ عكس الدول النامية التي تشهد نمو سكاني مرتفع جدا يتجاوز 2.6 بالمائة وعلى رأسها الدول الإفريقية⁴.

الجدول رقم: (02) يبين التطور الديمغرافي في فرنسا إلى غاية 2020.

السنة	عدد السكان (تقريباً)	معدل المواليد	معدل الوفيات	الزيادة الطبيعية
2014	66,259,000	12.2	8.5	+3.7
2015	66,415,000	11.8	9.0	+2.8
2016	66,651,000	11.5	9.0	+2.5
2017	66,924,000	11.3	9.2	+2.1
2018	67,187,000	11.1	9.2	+1.9
2019	67,356,000	11.0	9.2	+1.8
2020	67,407,000	10.7	10.0	+0.7

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية الفرنسي (INSEE)

2- المحدد الاقتصادي :

¹ - مريم مولايم ، " السياسة المتوسطة الفرنسية: التطور -الأبعاد-الاستراتيجيات"، (مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية :فرع دبلوماسية وعلاقات دولية، جامعة الحاج لخضر ، 2009-2010)، ص 24.

² - Daniel Noiret, *Géographie de la population*, (paris : Armand collin, 1998), pp.265-269

³ -Jean Philippe de Plazaola et des autres , « Tableaux de l'économie française », *Raport des statistiques public INSEE* ,Edition2019 , p 25.

⁴ - ibid ,p26.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

تحتلّ فرنسا المرتبة السابعة في قائمة الاقتصاديات العالمية، بعد الولايات المتحدة الأمريكية

والصين واليابان وألمانيا والهند والمملكة المتحدة (وفق إحصاءات صندوق النقد الدولي، أبريل 2019)، وذلك بفضل الناتج المحلي الإجمالي الذي وصل إلى 2771 مليار يورو بالأسعار الجارية في عام 2019. كما إنها تحتل المرتبة الثانية بين الأسواق الأوروبية بفضل أكثر من 67 مليون مستهلك. وتضمّ فرنسا 29 منشأة من بين المنشآت الخمسمائة الأولى في العالم (بحسب تصنيف الثروات الخمسمائة العالمية في عام 2017)¹. وفي الواقع لا يقتصر الاقتصاد الفرنسي على قطاعي الخدمات والأغذية الزراعية اللذين يشتهر بهما، بل يشمل أيضاً قطاعات أخرى، كالمصارف والتأمين والطاقة وصناعة السيارات.

ففي الصناعات الميكانيكية والتحويلية احتلت فرنسا المرتبة الخامسة في 2018 ، بفضل شركات صناعة السيارات Peugeot و Renault و Citroën وفي صناعة الطائرات أصبحت تحتل المرتبة الثالثة عالمياً ، بفضل مساهمة كل من شركة la Concorde و"اير بيس Air bus و"ميراج " Mirage في الصناعات العسكرية التي حققت بفضل مبيعاتها فقط فائضا تجاريا بلغ 22.2 مليار أورو سنة 2016². كما يساهم مجال الصحة وإنتاج الأدوية بنسبة كبيرة في القطاع الصناعي اذ يعتبر من أهم القطاعات التي تساهم في تطوير الاقتصاد الفرنسي، اذ تعتبر أول منتج للأدوية في الاتحاد الأوروبي ، وثالث مصدر عالمي ، ومن أهم الشركات الفرنسية التي تنشط في هذا المجال نجد المؤسسات والمخابر التالية "سانوفي" Sanofi و"بيير فابر" Pierre Fabre ، سيرففيه Servier "أفنتيس" Aventis هذه الأخيرة حققت سنة 2016 رقم مبيعات سنوي يقدر ب 49.52 مليار أورو³.

تُنْفِق فرنسا على الصعيد الداخلي 2,2 % من الناتج المحلي الإجمالي على البحث والتطوير، مما يضعها في المرتبة السادسة عالمياً وراء الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان وألمانيا وكوريا الجنوبية، وذلك بحسب الحولية العالمية السنوية للقدرة على التنافس لعام 2018 وتشمل فروع الاستثمار الخمسة ونجد القطاعات الرئيسية في مجال البحث والتطوير كلاً من صناعة السيارات والصناعات الجوية والفضائية وصناعة الأدوية والأنشطة العلمية والتقنية، فضلاً عن الأنشطة المعلوماتية والخدمات الإعلامية. وتختصّ فرنسا في مجالات واعدة مثل التكنولوجيات الإحيائية أو التكنولوجيات البيئية⁴.

¹ - Entrepreneuriat et investissement en France, **Ministère de l'Europe et des affaires étrangères** , sur le site : <https://www.diplomatie.gouv.fr> (septembre 2020)

² - « les secteurs économiques ,de pointe :un atout pour la France », dans : <https://www.diplomatie.gouv.fr> (septembre 2020).

³ - Ibid.

⁴ -- Entrepreneuriat et investissement en France, **Op.cit.**

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

في عام 2018 أصبحت فرنسا القوة الاقتصادية السادسة في العالم بعد كل من الولايات المتحدة والصين واليابان وألمانيا والهند حيث تفوقت على المملكة المتحدة في السنتين الأخيرتين ، وفقاً للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وثاني قوة اقتصادية في أوروبا بعد ألمانيا. حيث وصل الناتج المحلي الإجمالي في فرنسا مبلغ 2771 مليار دولار¹.

الاقتصاد الفرنسي هو اقتصاد خدمي بشكل أساسي ففي عام 2015، كان القطاع الثالث يشغل 76.7% من السكان العاملين، أما القطاع الزراعي فيمثل 2.8% فقط. ، والقطاع الصناعي يمثل 20.5% من الاقتصاد الفرنسي الذي هو اقتصاد مفتوح بشكل متزايد ، ويحتل مكانة مهمة في التجارة الدولية ، وخاصة داخل الاتحاد الأوروبي. إذ تحتل فرنسا المرتبة السادسة في صادراتها والخامسة لوارداتها. ففي عام 2016 (مثلت الصادرات 26% من الناتج المحلي الإجمالي والواردات 27%) على الرغم من أن الميزان التجاري (السلع والخدمات) في حالة عجز منذ عام 2004 ، وزاد هذا العجز حتى عام 2011 قبل أن ينخفض بشكل طفيف ولكنه ظل كبيراً في عام 2015. أما معدل البطالة فيعتبر أعلى من المتوسط في البلدان المتقدمة الأخرى الذي هو محدد بنسبة 7.9% (8.1% في عام 2019)².

أما في المجال الزراعي فتعطيها فرنسا أولوية كبيرة كما يؤكد ذلك عالم الاجتماع الفرنسي Jean Viard بقوله: "فرنسا هي الدولة الوحيدة في أوروبا التي لديها اتفاق بين العالم الزراعي والمجتمع" ، لذلك سعت دائماً إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقلالية الغذائية إضافة إلى تصدير منتوجاتها الزراعية إلى كل دول العالم، التي من شأنها تعزيز مكانة ودور فرنسا الدولي في المجال الأمني والسياسة الخارجية³. حيث تعتبر فرنسا ثاني أكبر مصدر في العالم وسادس أكبر منتج زراعي، وتحتل المرتبة الأولى أوروبا بإنتاج زراعي قدره 61 مليار أورو ، إذ يمثل القطاع الزراعي ثلث مجموع الأراضي الزراعية داخل الاتحاد الأوروبي⁴.

إذ تبلغ مساحة الأراضي الزراعية في فرنسا قرابة 30 مليون هكتار ، أي أكثر من نصف الأراضي الزراعية الفرنسية وتنقسم هذه المساحة الزراعية المستغلة إلى 3 محاصيل رئيسية: 63 في المائة من أراضي المحاصيل مخصصة لزراعة محاصيل الحبوب والأعلاف بشكل رئيسي، و 34 في

¹ - Tableaux de économie française , édition 2018, INSEE, institut de la statistique et des études économiques, sur : <https://www.insee.fr>. (Janvier 2020)

² - Ibid.

³ - جاك شيراك، فرنسا الجديدة فرنسا للجميع ، ترجمة أنطوان الهاشم وأحمد عويدات، بيروت: منشورات عويدات، 1996، ص 135.

⁴ - Statistiques agricoles en France, dans : <https://www.ma.mbafrance.org> (janvier 2020)

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

المائة من المساحة للأعشاب، و3 في المائة من المحاصيل المعمرة وكروم العنب والبساتين¹ في عام 2017 تم تخفيض رسوم المزارعين للعام الرابع على التوالي بهدف تعزيز القيمة المضافة للقطاع خاصة

بعد انخفاض اليد العاملة المهمة بهذا المجال بنسبة 8.4 بالمائة وهو ما يؤثر على الإنتاج الزراعي.

أما في المجال السياحي فتعتبر فرنسا خامس وجهة سياحية في العالم هذا حسب تقرير المنظمة الدولية للسياحة OMT لسنة 2016، اذ بلغ استهلاك السياحة المحلية في فرنسا من قبل السياح الفرنسيين والأجانب والرحلات 158.9 مليار يورو². حيث تراجع مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الفرنسي خاصة بعد هجمات نوفمبر 2015 في باريس ويوليو 2016 في مدينة نيس.

على الصعيد العالمي، وصل عدد السياح الدوليين الوافدين في عام 2016 إلى 1,235 مليون، بزيادة قدرها 46 مليون عن عام 2015. وبشكل إجمالي، تُقدر عائدات السياحة الدولية بنحو 1102 مليار يورو. تحتل فرنسا والولايات المتحدة وإسبانيا والصين صدارة جدول الوافدين الدوليين. من حيث الإيرادات، حيث واصلت الولايات المتحدة وإسبانيا القيادة، تليهما تايلاند والصين. اذ كانت فرنسا حتى عام 2016 لا تزال الدولة الأكثر زيارة في العالم مع 82.6 مليون سائح أجنبي في التراب الرئيسي لفرنسا وحوالي 400000 في أقاليم ما وراء البحار³.

الجدول رقم (03) يبين مداخل القطاع السياحي للدول الرائدة في العالم

الرقم	البلد المستقبل أو الوجهة	1990	2000	2016	التطور السنوي 2000/2016 بالنسبة المئوية %
1	الولايات المتحدة	33,8	108,5	186,1	3,4
2	إسبانيا	14,5	33,4	54,5	3,1
3	تايلاند	3,4	8,1	45,1	11,3
4	الصين ¹	1,7	17,6	40,1	5,3
5	فرنسا	15,9	35,7	38,4	0,5
6	إيطاليا	12,9	29,8	36,4	1,3
7	المملكة المتحدة	12,1	23,7	35,8	2,6
8	ألمانيا	11,2	20,2	33,8	3,3
9	هونغ كونغ	4	6,4	29,7	10,1
10	أستراليا	3,3	10	29,3	6,9

¹ -Ibid.

² - Tableaux de économie française , « Tourisme », édition 2018, INSEE, institut de la statistique et des études économiques, sur : <https://www.insee.fr>. (Janvier 2020)

³ - « Recettes du tourisme international », sur le site :<https://www.unwto.org> (janvier 2020)

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

المصدر: OMT recettes de tourisme international

أما في مجال الاستثمار فقد بلغ حجم الاستثمارات الفرنسية المباشرة في الخارج سنة 2016، 51.8 مليار أورو بزيادة تقارب 12 مليار أورو سنوياً مقارنة بعام 2015، تشمل قطاعات عديدة خاصة قطاع البنوك والخدمات والنقل البحري وقطاع الطاقة فعلى سبيل المثال استحوذت Air Liquide على Air gaz ، في الولايات المتحدة سنة 2017.

اذ يقدر رصيد الاستثمار الفرنسي المباشر في الخارج بنحو 1194.8 مليار يورو في نهاية عام 2016 ، وهو ما يمثل ضعف المبلغ منذ نهاية عام 2006 (حوالي 625 مليار يورو). على الرغم من التدفقات الكبيرة والمتنوعة التي حدثت في السنوات الأخيرة ، لم يتغير التقسيم الجغرافي للاستثمارات خلال عشر سنوات ، لا سيما فيما يتعلق بالمجالين الرئيسيين اللذين يستقبلان الاستثمار الفرنسي المباشر في الخارج وهما منطقة اليورو وأمريكا الشمالية¹. أما فيما يخص استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر فقد بلغت أرصدة الاستثمار الأجنبي في فرنسا 661.8 مليار يورو في نهاية عام 2016. وزادت أيضاً منذ عام 2006، ولكن بشكل أقل بالمقارنة مع حجم الاستثمارات الفرنسية في الخارج. في نهاية عام 2016، حيث تركزت في ثلاثة قطاعات ما يمثل نسبة ثلاثة أرباع الاستثمار الأجنبي: الصناعة التحويلية ، والأنشطة المالية والتأمينية والأنشطة العقارية

الجدول رقم (04) يبين حجم الاستثمار الفرنسي والأجنبي في فرنسا

السنة	2014	2015	2016
الاستثمارات الفرنسية في الخارج	1066	1152,1	1194,8
الاستثمارات الأجنبية في فرنسا	576,6	632,3	661,8

المصدر: <https://www.insee.fr/fr/statistiques/4318291>

Stocks des investissements directs français à l'étranger et étrangers en France (en milliards d'euros)

وفي الأخير يمكن القول أن الاقتصاد الفرنسي أكثر استقراراً من الاقتصاديات الأوروبية الأخرى فهو ينمو قليلاً (2.2% في 2018)، لكنه أكثر مقاومة للآزمات، على الرغم من انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع البلدان المتقدمة الأخرى. اذ ساهمت قوة الاقتصاد الفرنسي في

¹ --Tableaux de économie française , « Investissement », édition 2018, INSEE, institut de la statistique et des études économiques, sur : <https://www.insee.fr>. (janvier 2020)

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

بلورة سياسة أمنية و خارجية فعالة لها وزنها وصيتها في النظام الدولي، مكنها من لعب دور القيادة في الأزمات الدولية .

3-المحدد العسكري:

يعتبر العامل العسكري العنصر الأساسي والمؤثر في السياسة الأمنية لأي دولة، إذ يعتبر الألية الوحيدة في الحفاظ على استقلالية الدولة، فهو عامل مهم يعتمد عليه لتأمين إقليمها ومصالحها، حيث ينظر إلى درجة التطور العسكري على أنه المظهر الرئيسي لقوة الدولة وفعالية السياسة الأمنية. لقد عملت فرنسا منذ تأسيس الجمهورية الخامسة على تعزيز قدراتها العسكرية إلى يومنا هذا، وذلك رغبة منها في تحقيق الاستقلالية خاصة عن المظلة العسكرية الأمريكية ، وهو ما تعزز مع امتلاك فرنسا للسلح النووي مستغلة في ذلك تحقيقها في المجال العلمي والتكنولوجي، وهذا ما عبر عنه شارل ديغول في خطاب ألقاه سنة 1959 حيث قال : " يجب أن يكون الدفاع الفرنسي فرنسيا ، فاذا قامت فرنسا بالحرب يجب أن تكون من مجهودها الخاص، وإن حصل العكس فهذا مناقض لما تمثله بلدنا فرنسا عبر جذورها التاريخية والدور الذي كانت تقوم به دائما على الساحة الدولية " ¹.

إن فرنسا تعتبر القوة النووية الثالثة في العالم بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، حيث ظهرت هذه القوة متحدية في ذلك القرار الدولي الذي ينص على توثيق عمليات التجارب النووية، وذلك بإعادة التجارب النووية في الباسيفيك منذ عام 1996، كما أنها ضمن الخمسة الأوائل من حيث تجارة الأسلحة، ولديها قوات منتشرة في معظم الأزمات الأمنية والإنسانية في العالم ².

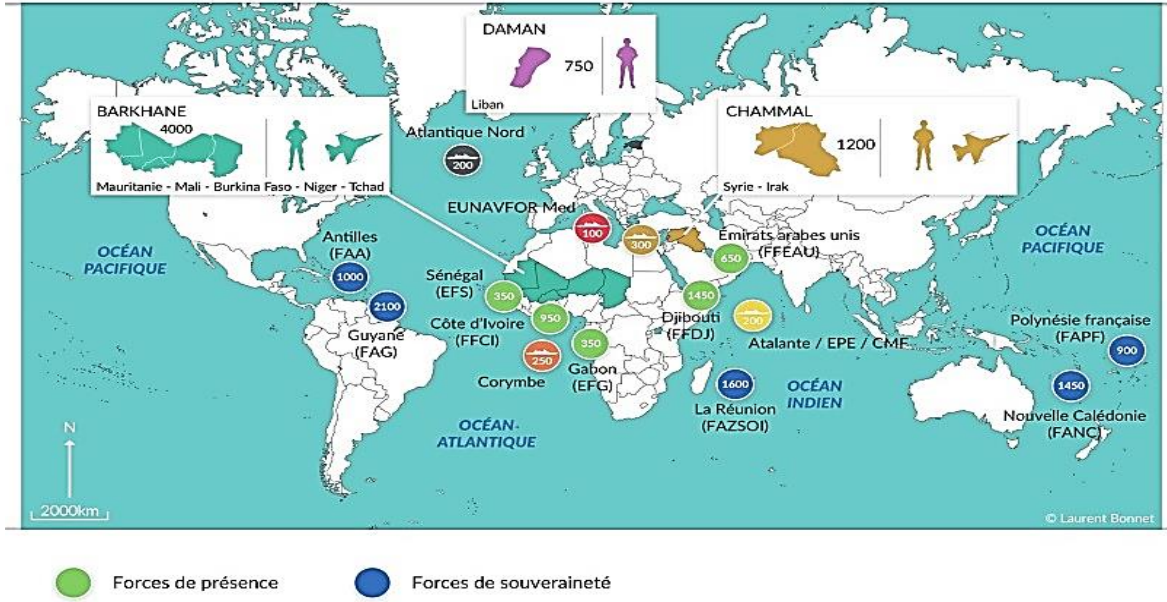
هذه القدرات العسكرية الهائلة مكنت فرنسا من رسم إستراتيجية أمنية لديها امتداد في كل مناطق العالم ، حيث يتواجد أكثر من 30000 ألف عسكري فرنسي في عديد مناطق العالم ، من أهمها منطقة الساحل الإفريقي بـ 4.5 ألف جندي في إطار عملية "برخان" (سنعود إليها بالتفصيل في الفصل الثالث من الدراسة)، 1000 في سوريا والعراق من خلال عملية "شمال"، 780 في إطار بعثات التدخل التابعة للاتحاد الأوروبي، 650 في إطار البعثات البحرية ، 300 مع الحلف الأطلسي 7300 عبارة عن وحدات للتدخل السريع الموجودة في القواعد الفرنسية للتدخل في مناطق الأزمات

¹ -Daniel Colard , « les relations internationales de 1945 a nos jour » ,Paris :Armand Colin ,1997,p135.

² -فاطمة بيرم ، " دور فرنسا في النظام الدولي في ظل المتغيرات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة " ، (أطروحة دكتوراه غير منشورة: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص علاقات دولية ، جامعة باتنة ،2017-2018)، ص 140.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

الخريطة رقم: 02 تبين أماكن تواجد القوات الفرنسية في العالم



المصدر: <https://www.defense.gouv.fr>

ولقد بلغ عدد القوات العاملة في الجيش 265.458 سنة 2017 حسب إحصائيات وزارة الدفاع الفرنسية منقسمة إلى الجيش 146800، القوات البحرية 42.353 فرداً، القوات الجوية 52.699، هيئة الأركان المركزية 73.976. كما لديها قوات شبه عسكرية يقدر عددها بـ 103.376، أما قوات الاحتياط فيبلغ عددها¹ 33.686.

¹ « -Les chiffres clés de la défense », Edition 2019, Ministère des armées, dans : <https://archives.defense.gouv.fr/content/download/565176/9742961/CCles%202019-FR%2002%2008%2019.pdf> (septembre 2020)

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

الجدول رقم (05) يوضح تقسيم القوات المسلحة الفرنسية حسب التخصص

بالوحدة المكافئة للدوام الكامل	ضباط	صف ضباط	جنود	متطوعون	الإجمالي	النسبة
الجيش	14040	38852	61525	430	114847	55,7
البحرية	4559	23043	6775	736	35113	17
القوات الجوية	6413	23895	10065	158	40531	19,6
الدرك ²	202	1915	0	426	2543	1,2
الخدمة الصحية للجيش	3149	4294	0	104	7547	3,7
خدمة معدات الجيوش	205	334	850	0	1389	0,7
المديرية العامة للتسلح	1787	0	0	0	1787	0,9
مديرية البنى التحتية للدفاع	1812	2	0	15	1829	0,9
خدمات إدارية أخرى	694	37	0	0	731	0,3
الإجمالي	32861	92372	79215	1869	206317	100
النسبة	15,9	44,8	38,4	0,9	100	

المصدر : <https://archives.defense.gouv.fr>

شهدت الميزانية العسكرية الفرنسية خلال السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة، وذلك في سياق التطورات الجيوسياسية العالمية والالتزامات الدولية لفرنسا، لاسيما ضمن حلف شمال الأطلسي (الناتو). فقد قدرت ميزانية الدفاع الفرنسية لعام 2018 بحوالي 34.2 مليار يورو، أي ما يعادل 1.83% من الناتج المحلي الإجمالي PIB. وفي إطار سياسة تعزيز القدرات العسكرية، تعهد الرئيس "إيمانويل ماكرون" بزيادة هذه الميزانية لتصل إلى 50 مليار يورو بحلول عام 2025، وهو ما يمثل نسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي. وبذلك تحتل فرنسا المرتبة الثالثة عالمياً من حيث حجم الإنفاق العسكري ضمن حلف الناتو، بعد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

وقد تمثل عام 2019 نقطة تحول في مسار التحديث العسكري الفرنسي، حيث أقر قانون برمجة عسكرية يمتد حتى عام 2025، حدد فيه الأهداف والإجراءات اللازمة لتحقيق الزيادة المستهدفة في الميزانية. وقد سجلت الميزانية العسكرية في ذلك العام ارتفاعاً بلغ 35.9 مليار يورو، أي بزيادة قدرها 1.7 مليار يورو مقارنة بالعام السابق.

وتؤكد هذه الزيادة المستمرة في الميزانية العسكرية الفرنسية على الالتزام بتعزيز القدرات الدفاعية للبلاد، وتحديث المعدات العسكرية، والتأهب لمواجهة التحديات الأمنية المتزايدة على المستوى الإقليمي

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

والدولي. كما تعكس هذه الزيادة استجابة لضغوط الحلفاء، لاسيما الولايات المتحدة، التي تدعو الدول الأعضاء في الناتو إلى زيادة إنفاقها العسكري.

2- مرتكزات السياسة الأمنية الفرنسية:

لقد قامت السياسة الأمنية و الدفاعية الفرنسية على مجموعة من الأسس والمبادئ التي ترجع ركانزها الى قيام الجمهورية الخامسة سنة 1958 بقيادة الجنرال "شارل ديغول" أو ما يطلق عليه بالفكر الديغولي (*).

إذ قامت الإستراتيجية الفرنسية للأمن والدفاع على مجموعة من المبادئ والأهداف التي سعت الى تحقيقها للحفاظ على مكانتها المرموقة والتميز على المستوى الدولي، وهو ما نجده في كل وثائق الدفاع والأمن التي أصدرتهم فرنسا (الكتب البيضاء لسنوات 1994، 1972، 2008، 2013) وأخيرا

(*) نتيجة لانتهاء الجمهورية الرابعة قامت الجمهورية الخامسة في نطاق دستور 1958 الذي أسس لنظام يقوم على تعزيز السلطة التنفيذية بشكل واسع ولا سيما رأس هذه السلطة المتمثل في رئيس الجمهورية، إذ أقام نظام شبه رئاسي، معززا بذلك دور الدولة وجعلها القوة الأولى المحركة للحياة السياسية، فالشيء الذي أقامه "ديغول" هو دولة وليست حكومة تستند في وجودها الى الانتماء الشعبي، ان الدولة في نظره هي العنصر الأساسي الذي يؤسس للحياة الديمقراطية و الحرية و حقوق الانسان... الخ، وهذا ما أكده الجنرال ديغول في مذكراته بقوله: "ان الفكرة التي صنعتها لنفسي بخصوص الدولة هي الفكرة المعبرة عن هذه المؤسسة".

حيث تولى ديغول إعادة بناء الجمهورية وتشييد مؤسساتها وبذلك أصبح صاحب الكلمة العليا في إدارة علاقات فرنسا الخارجية، واتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن القومي (ومختلف السياسات الأمنية). وتعتبر الديغولية منظومة من الأفكار السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي أصبحت تشكل بمجموعها وحدة فكرية و نهجا سياسيا له أبعاد معروفة حيث تنبأها كل الرؤساء الذين أتوا من بعده.

فالطرح الديغولي، والذي جاء في الأصل لإعادة ثقة فرنسا بنفسها، أصبح بعد وفاة "ديغول" برنامجا عقائديا متكاملا الى حد بعيد، وعنصر جاذبا لأهل الوسط السياسي الذين وجدوا فيه مخرجا معقولا و معتبرا لمأزق فرنسا العقائدي، إضافة الى كونه عنصر جذب وتوازن في ان واحد للأطراف الراديكالية من يمين و يسار. وتتمحور السياسة الفرنسية الديغولية على النقاط التالية: الاستقلال الوطني، ورفض المظلة الأمريكية، الحوار مع الشرق، تصفية الاستعمار الفرنسي و التخلص من الماضي الاستعماري والتي يطمح اليها من أجل التعريف بمكانة فرنسا المرموقة و دورها البارز في النظام الدولي، هذه السياسة شهدت استمرارية الى يومنا هذا بين كل الرؤساء الذين تعاقبوا على حكم فرنسا. للمزيد أنظر كل من:

- عبد الرضي حسين الطعان، تركيز السلطة السياسية لصالح الهيئة التنفيذية في المجتمعات المتقدمة نموذج فرنسا، ط1، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 2001، ص 172.

- جون يالطا وكلودين ريلوا، سياسة فرنسا في البلاد العربية، ترجمة كامل فاعور ونخلة فريفر، بيروت: دار القدس، ب ت ن، ص 45.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

التقرير الاستراتيجي لسنة 2017، إذ يعتبرون المرجعية الفكرية لكل السياسات الأمنية من خلال تبيان الرؤية الاستراتيجية الفرنسية لماهية أمنها القومي وما يتطلبه الدفاع عن هذا الأمن ، فضلا عن أن الوثيقة الأخيرة لعام 2013 جاءت في أعقاب التدخل الفرنسي في ليبيا عام 2011 ثم التدخل العسكري في مالي بداية 2013.

على الرغم من وجود بعض أوجه الاتفاق بين وثيقتي الأمن القومي الفرنسي لعامي 2008 و2013، خاصة فيما يتعلق بتبني إستراتيجية أمنية شاملة تتجاوز البعد العسكري، إلا أن وثيقة 2013 قدمت مفهوماً أوسع للأمن القومي. فبينما ركزت الوثيقة السابقة على حماية الإقليم والمواطنين من العدوان الخارجي، وسعت وثيقة 2013 المفهوم ليشمل التعامل مع جميع التهديدات والمخاطر المباشرة وغير المباشرة. وقد تضمنت الوثيقة شرحاً مفصلاً لطبيعة هذه التهديدات وآليات مواجهتها، مع التأكيد على أن الإرهاب هو التهديد الأكبر.

سنحاول دراسة الإستراتيجية الأمنية الفرنسية بتبيان مبادئها وأهدافها بالإضافة إلى الآليات التي تعتمد عليها في تنفيذها، وكذا دراسة السياسة الأمنية الجديدة في ظل التهديدات غير التقليدية الجديدة وهو ما جاء في التقرير الاستراتيجي الذي أعدته الحكومة الفرنسية في عهد الرئيس الحالي "إيمانويل ماكرون" سنة 2017، للتعريف بالآليات الإستراتيجية للأمن والدفاع في ظل التهديدات الرقمية والظاهرة الإرهابية.

أولاً: مبادئ السياسة الأمنية الفرنسية:

تقوم السياسة الأمنية الفرنسية على مجموعة من المبادئ التي تعود مرجعيتها الى الجمهورية الخامسة ومؤسسها "شارل ديغول" أو ما يطلق عليها بالفكر الديغولي، حيث تبناها كل الرؤساء الذين تعاقبوا عليها الى يومنا هذا، والتي تؤكد على أن لفرنسا دور خاص في النظام الدولي يجب أن تتوط به، وينبع جوهر تصورات فرنسا لدورها العالمي من الثورة الفرنسية عام 1789. ومن المبادئ التي تقوم عليها هذه السياسة ما يلي:

أ- ضمان شرعية السياسات الأمنية وطنياً وعلى الصعيد الدولي:

تعمل السياسة الأمنية الفرنسية على تحقيق الأمن والدفاع الوطني، من أجل ذلك قامت بوضع إجراءات لبناء الثقة بين الدولة ومواطنيها. حيث جعلت وضع وتنفيذ هذه السياسة من صلاحيات رئيس الجمهورية المنتخب والذي يعبر عن الأمة، من خلال وضع تحت تصرفه جميع السلطات العامة والتي تعبر عن إرادة الأمة بطريقة شرعية.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

لقد جاء في الكتاب الأبيض للأمن والدفاع 2013¹ لأنه: "لا يمكن أن يكون هناك دفاع وأمن فعالان دون انضمام الأمة، هذه العلاقة العضوية هي أساس شرعية الجهود المكرسة لها وتضمن المرونة

المشتركة بين السلطة والأمة".¹ اذ تعتبر الدولة هي المهندس الرئيسي للاستراتيجية الأمنية من خلال عملها المشترك بين الوزارات بالتنسيق مع رئيس الوزراء، هذه الاستراتيجية تضمن مجموعة من السياسات العامة وتؤدي الى تحقيق المصالح الأساسية للأمة.

تعتمد شرعية إستراتيجية الدفاع والأمن القومي الفرنسي على موافقة رئيس الجمهورية وعرضها على البرلمان للنقاش العام، مما يضمن ملكية جماعية للاستراتيجية. وتعتبر الشرعية الدولية مكملًا ضروريًا للشرعية الوطنية، حيث تؤمن فرنسا بالنظام الدولي القائم على القانون، وتلتزم بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تحظر استخدام القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس أو تنفيذ قرارات مجلس الأمن.

ان احترام الشرعية الدولية شرط ضروري تعمل فرنسا على تطبيقه، من خلال الاعتماد على نظام متعدد الأطراف يقوم على مبادئ القانون الدولي، وذلك بالعمل الجماعي تحت سلطة منظمة الأمم المتحدة، و على الاسهام في العمليات العسكرية التي يأذن بها و يقرها مجلس الأمن، هذا ما جاء في خطاب وزير الخارجية الفرنسي Hubert Védrine حول التدخل العسكري الأحادي لأمريكا في العراق سنة 2003 بدون تفويض من مجلس الأمن، والذي رفض من طرف الحكومة الفرنسية "ان مجلس الأمن يبقى السلطة التي يجب أن تقرر وترخص بصورة شرعية وقانونية استخدام القوة، بناء على الفصل

السابع من ميثاق الأمم المتحدة". كما جاء على لسان رئيس الوزراء الفرنسي السابق "دومينيك دو فيليبان" Dominique de Villepin، بأن الموقف الفرنسي من العراق كما هو الحال بالنسبة للقضايا الأخرى محكوم بمبادئ قوية: القانون، الأخلاق، العدل... الخ. ان فرنسا على المستوى الدولي وفيه

للمبادئ التي سطرته، فرنسا تقود معركة القانون الدولي وهذه مسؤوليتها".³

تؤمن فرنسا بأن العمل ضمن إطار الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية هو السبيل الوحيد لتحقيق شرعية العمليات الخارجية وإدارتها الإستراتيجية، حيث ترتبط العمليات الأمنية الناجحة بشرعية المؤسسة

¹— Livre Blanc, Défense et Sécurité National 2013, Paris : Direction de l'information légale et administrative, 2013, P.23-24.

² —Alex Macleod et Catherine Voger-léger, « La France : d'une puissance moyenne a l'autre », *Études internationales*, Canada : université de Montréal, N01, volule 35, Mars 2004, P81.

³—Ibid.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

الداعمة لها. وتسعى فرنسا لتحقيق الأمن الجماعي من خلال نزع السلاح، وتعزيز الرقابة على نقل التكنولوجيا والمعدات التقليدية، ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومكافحة الاتجار بالأسلحة في مناطق الأزمات.

ب- الحفاظ على الاستقلال الاستراتيجي :

تساهم إستراتيجية الدفاع والأمن الوطني الفرنسي في ضمان قدرة الأمة على تقرير مستقبلها باستقلالية وسيادة، إذ تعتبر هذه الأخيرة سمة أساسية للإستراتيجية الأمنية الفرنسية، وهي الأساس للأمن القومي، من خلال التأكيد في المادة الثالثة من الدستور الفرنسي لسنة 1958: "على أن مبدأ كل السيادة يكمن أساسا في الأمة، والحفاظ على السيادة الوطنية هي مسؤولية أساسية للسلطة السياسية

¹ "لقد عملت فرنسا لعدة قرون على بناء وصيانة استقلالها، من خلال قدرتها على التأثير على الساحة الدولية وتعبئة الموارد اللازمة كما ونوعا لمواجهة المخاطر والتهديدات التي تواجه مصالحها القومية .

إذ تعتمد في تحقيق استقلالها الاستراتيجي على تعزيز قدراتها من أجل تطوير المهارات العلمية والتقنية، وكذا تطوير أنظمة الأسلحة لمواجهة خصومها المحتملين، من خلال دعم الاستثمار في القاعدة الصناعية والتكنولوجية التي تستمد منها وسائل السيادة والاستقلال، ولا سيما المعدات اللازمة كالمخابرات

² والردع النووي وأمن نظم المعلومات . إن الاستثمار من أجل خلق الانتعاش الاقتصادي والمالي، بالإضافة إلى المساعدة في ضمان استقلالية الخيارات الأمنية للسياسة العامة، يساهم بشكل كامل في الحفاظ على الاستقلال الفرنسي .

يعتمد الاستقلال الاستراتيجي لفرنسا على التحكم الوطني في القدرات الضرورية للدفاع والأمن، والذي يعتبر الآلية الرئيسية للوفاء بالتزاماتها في مجال الأمن الجماعي، ولا سيما في إطار معاهدة واشنطن التي أسست للحلف الأطلسي، تتوافق هذه المشاركة الكاملة في حلف الناتو OTAN تماما مع الحفاظ على استقلالية صنع القرار الفرنسي .

اذ يعتبر الهدف الأول للاستراتيجية الأمنية الفرنسية على المستوى الدولي، هو المحافظة على مكانتها المتميزة، وهو هدف محل اجماع جميع الطبقة السياسية في فرنسا، كما أنه معيار يحكم السلوكيات الفرنسية على المستوى الدولي، وهذا ما عبرت عنه النخبة السياسية الفرنسية منذ عهد الجمهورية

¹ -République Française, institution de la république ,03/10/1985, article n 03 , sur : www.conseil-constitutionnel.fr (septembre 2020)

²-Livres Blanc, Op.cit., p 19.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

الخامسة، وعلى رأسها "شارل ديغول" الذي أكد أن: "فرنسا لأنها فرنسا ، يجب أن تكون سياستها في وسط العالم سياسة عالمية، لأنها بتراتها العريق وبتاريخها النابض والمتقلب مؤهلة لأن تدرج تحركها

¹
في اتجاه تحقيق غايات الإنسان " .

لكن مع تراجع الدور الريادي الدولي لفرنسا خاصة بعد هزيمتها أمام ألمانيا ،إضافة الى فقدانها لأغلب مستعمراتها خاصة في افريقيا، وبروز كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي كأهم القوى التي هيمنت على النظام الدولي، هذه العوامل التاريخية أثرت سلبا على الاستراتيجية الأمنية التقليدية لفرنسا والتي تقوم على القيادة العالمية، هذا ما جعلها تراجع فكرها الاستراتيجي بما يتماشى وتراجع وسائلها في ذلك ،فهي أصبحت تترك بأنها في حد ذاتها ليس لها لا الموارد ولا الثقل الاستراتيجي

²
لتحقيق ذلك بمفردها .

لقد عملت فرنسا لمواجهة هذا الاختلال الاستراتيجي على المستوى الدولي، على مراجعة سياستها الأمنية بالاعتماد على أطر جديدة تمثلت في القوة الذكية^(*)، من خلال تعزيز والانخراط في

¹ -الحسان بوقنطار، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967، سلسلة أطروحات الدكتوراه ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،1987، ص 27.

² -رونالد تيرسكي وجون فان أودينارد، السياسات الخارجية الأوروبية هل مازالت أوروبا مهمة، ترجمة طلعت الشايب، ط1، القاهرة :المركز القومي للترجمة ،2016،ص239.

^(*) يقصد بسياسة القوة الذكية الاستخدام المرن لجميع وسائل السياسة بما فيها السيل الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والسياسية والقانونية والثقافية . ان سياسة القوة الذكية في ظل المتغيرات الدولية لا تعني تعاضد القوة أو الاحتفاظ بالهيمنة ، وانما يتعلق الأمر بوجود الأساليب التي تحول الموارد الى استراتيجيات ناجحة لتحقيق أهداف الدولة ، وفي هذا الاطار تقدم الاستراتيجية الذكية الإجابة عن خمسة أسئلة :

- 1- ماهي الأهداف الرئيسية للدولة ؟ أي الوضوح في أهدافها وترتيبها حسب أولويتها بالنسبة للدولة .
- 2- ماهي الموارد المتوفرة للدولة وفي أي سياق ؟ بمعنى تحديد المخزون الدقيق للموارد المتوفرة ، وتقييم كيف سيتغير هذا المخزون مع السياقات والمواقف المتغيرة .
- 3- ما المواقف الاستراتيجية والأفضليات في أهداف محاولات التأثير والنفوذ؟
- 4- أي صيغة من سلوك القوة تكون هي المرجحة للنجاح؟. بمعنى الاختيار بين سلوك القوة الصلبة أو الناعمة أو المزج بينهما .

- 5- ما احتمالات النجاح ؟بمعنى التقييم الواعي واحتمالية النجاح في تحقيق أهدافها ، سواء على مستوى الاستراتيجية الكبرى أو في تكتيكات أي محاولة معينة للنفوذ والتأثير .

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

سياسات الاعتماد المتبادل مع شركائها في الاتحاد الأوروبي ، مع الاحتفاظ بقدراتها الخاصة للمبادرة والتدريب ، كما عملت على تعزيز الترابطات المتفق عليها بحرية سيادة كل دولة عضو من خلال زيادة الوسائل المتاحة على المستوى الأوروبي، هذا من أجل الحفاظ على مكانتها في النظام الدولي الجديد وهو ما اعتبر خيارا استراتيجيا واقعيا^(*).

لقد عملت على إيجاد حلفاء من أجل دعم سياساتها الأوروبية، وكذا تعزيز وتقوية الدور الفرنسي من خلال المحور الفرنسي-الألماني إذ تعد معاهدة الإليزيه الموقعة مع ألمانيا الغربية سنة 1963 عاملاً ذا أهمية تاريخية، فقد مهد الطريق لتعاون غير مسبوق بين دولتين أوروبيتين عظميتين كانتا في صراع . وقد أتاحت تنفيذه العديد من المبادرات المشتركة التي تشير إلى تقدم البناء الأوروبي وأدى إلى إنشاء هياكل مشتركة ، مثل الفيلق الأوروبي، الذي انفتح على البلدان الأوروبية الأخرى ليشكل فيما

بعد الوكالة الأوروبية للدفاع (AED)¹ .

كما أنشأت مع المملكة المتحدة سنة 1992 لجنة مشتركة معنية بمسائل السياسة والعقيدة النووية ، عام 1992 ، حيث أكدت كل من فرنسا والمملكة المتحدة أنه لا يمكن أن تكون هناك حالة تكون فيها المصالح الحيوية لأحد سيتم تهديده دون تهديد المصالح الحيوية للآخر . كما أسست قمتي سان مالو (1998)Saint-Malo وتوكيهTouquet (2003) ثم اتفاقي لانكستر هاوس Lancaster House (2010)

لقد ارتبط مفهوم القوة الذكية بالولايات المتحدة الأمريكية ، من طرف المفكر الأمريكي "جوزيف ناي " ، لكنها ليست حكراً عليها فقط ، فمن الناحية التاريخية استخدمت العديد من الدول سواء كبرى أو صغرى استراتيجية القوة الذكية وذلك منذ القرن 19 ، ف نجد مثلاً الصين النموذج الأبرز من خلال "ماو تسي تونغ" حيث بنت قوتها العسكرية (بما فيها الأسلحة النووية) و استخدمت القوة الذكية لخلق حلفاء في الخارج .

كما أن فرنسا استخدمت الثقافة الى جانب القوة العسكرية منذ زمن المجد وخاصة في مستعمراتها التقليدية ، حيث أشركت القادة الأفارقة في الحياة السياسية والثقافية ، كما استخدمت الثقافة لجذب النخب من هذه المستعمرات ، للمزيد أنظر : -جوزيف ناي ، **مستقبل القوة** ، ترجمة : أحمد عبد الحميد نافع وامين شلبي ، القاهرة : المركز القومي للترجمة ، 2015 .
(*) تم تطوير مبادرة التجميع والمشاركة داخل وكالة الدفاع الأوروبية تحت سلطة الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة ، وتهدف إلى تطوير تجميع القدرات العسكرية وتقاسمها بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي . من بين أهدافها الحفاظ على القاعدة الصناعية والتكنولوجية للدفاع الأوروبي واتحاد جهود البحث والتكنولوجيا من أجل الحفاظ على القدرات الأوروبية القوية . كما أطلق الأمين العام لحلف الناتو مبادرة الدفاع الذكية التي تهدف إلى تحسين الإنفاق العسكري للحلفاء من خلال الاستحواذ الجماعي والاستحواذ متعدد الجنسيات والتمويل المجمع لقدرات الحلفاء . بناءً على ثلاثة مبادئ (التعاون متعدد الجنسيات ، التخصص عندما يكون منطقياً ، وأولويات القدرة) ، تم تطوير هذه المبادرة من قبل القيادة المتحالفة العليا للتحويل (SACT) في المنظمة .

¹ - Agence Européenne de la Défense

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

تدريجياً تعاوناً وثيقاً بين فرنسا والمملكة المتحدة في مجال الدفاع ، تضمن مسائل في غاية الحساسية مثل الأسلحة النووية والصواريخ والطائرات بدون طيار ، وتطوير البرامج المشتركة ، وإنشاء مرافق مشتركة وتبادل نقل التكنولوجيا. وهو ما تجسد في ظهور قوة التدخل السريع المشتركة تعبيراً ملموساً عن تعميق التعاون بين البلدين¹.

تعكس الاتفاقيات الفرنسية مع بريطانيا مستوى عالٍ من الثقة المتبادلة، حتى بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وتهدف الشراكات الأمنية الفرنسية إلى تعزيز التعاون مع دول الاتحاد الأوروبي، كما يتضح من إنشاء قوة أوروبية مشتركة. وتؤمن فرنسا بأن هذه الشراكات تعزز الدفاع الأوروبي وتدعم مبادرات الاتحاد لتعميق التقارب الاستراتيجي، خاصة في ظل التوجهات الأمريكية الجديدة وتدهور الوضع المالي في أوروبا. وتسعى فرنسا إلى تطوير الصناعات الدفاعية الأوروبية وتخصص الدول في مجالات معينة، بهدف تعزيز التضامن وتطوير الشراكات بين الدول الأوروبية.

لقد اعتمدت فرنسا ما يعرف بدبلوماسية التأثير والنفوذ للحفاظ على استقلالها الاستراتيجي ، والتي عرفها الكتاب الأبيض حول الدفاع و الأمن لسنة 1994²: "المزج بين عوامل القوة الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية، والعلمية والثقافية". وهو الأمر الذي أكد عليه وزير الخارجية الفرنسي **Laurant Fabieus** وذلك انطلاقاً من تحليله للأوضاع الدولية حيث أكد أن فرنسا لا بد أن تبحث عن دور ومكانة لها في هذا العالم المشتت كما وصفه، والذي يعرف تراتبية جديدة للقوى ويطرح مجموعة من التحديات على فرنسا مجابهتها إذا ما أرادت تحقيق أهدافها وطموحاتها الاستراتيجية والمتمثلة فيما يلي³:

- **التحدي الاقتصادي** : هذا يتعلق بفرنسا لكن أيضاً مرتبط بأوروبا وهنا يؤكد على ضرورة إيجاد طريق القدرة التنافسية والنمو الذي فقدته فرنسا عن طريق امتصاص الاختلال الناجم عن العولمة .

- **التحدي البيئي** : اذ ينبغي ادخال سلسلة من التغييرات فيما يتعلق بنقص الموارد ، انهيار التنوع البيولوجي ، ومضاعفة استهلاك الطاقة وتفاقم الاضطرابات المناخية .

¹ - Livre blanc ,Op.Cit.,p21.

² - "خطاب لوزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس في المعهد العالي للتعليم بباريس يوم 5 فيفري 2013"، في :

<https://www.bh.ambafrance.org> (سبتمبر 2020)

³ - فاطمة بيرم ،المرجع السابق ، ص 174.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

- **التحدي التربوي والثقافي** : فهناك منافسة شاملة في الميدان التربوي ، لذلك من الأهمية الاستثمار في التربية والبحث وذلك لمواصلة التقدم والاشعاع الفكري والثقافي الذي حددته فرنسا لنفسها .

- **التحدي الديمغرافي** : حيث عرفت وتعرف اليد العاملة انخفاض خاصة في القارة الأوروبية .

- **التحدي الأمني** : وهو الأكثر أهمية في الاستراتيجية الفرنسية خاصة في ظل التحولات الدولية وطبيعة التهديدات الجديدة ، كالإرهاب ، الهجرة ، الجريمة الالكترونية ، إضافة الى موضوع التنمية لما له من علاقة تأثير وتأثر مع موضوع الأمن (الأمن هو التنمية) بالنسبة لعدد المنظرين في الحقل الأمني .

- **التحدي الديمقراطي** : من أهم أهداف الاستراتيجية الفرنسية العمل على نشر القيم الديمقراطية في العالم، والتي تستمد من مبادئ الثورة الفرنسية لعام 1789.

لتطبيق إستراتيجيتها الأمنية، اعتمدت فرنسا على آليات جديدة تجمع بين القوة الناعمة والصلابة، للحفاظ على مكانتها كقوة عظمى وتوسيع نفوذها. ويتم ذلك من خلال التحالفات والشراكات، سواء عبر المؤسسات الدولية (الأمم المتحدة، مجموعة الثماني، الاتحاد الأوروبي) أو دعم القانون الدولي وحقوق الإنسان والديمقراطية، بالإضافة إلى التدخل العسكري عند الضرورة، كما حدث في ليبيا والساحل الإفريقي.

ج- العمل على تعزيز قوة فرنسا الأوروبية وتأثيرها العالمي :

لم تعد فرنسا تواجه تهديدات عسكرية تقليدية، حيث تشهد أوروبا استقرارًا غير مسبوق بعد الحرب الباردة. وتسعى فرنسا لتحقيق الأمن الجماعي الأوروبي من خلال إدارة الأزمات الإقليمية، وتعتمد على حضورها العالمي الواسع عبر أقاليم ما وراء البحار وشبكاتها الدبلوماسية الواسعة، بالإضافة إلى قدراتها العسكرية. وتشارك فرنسا بنشاط في المنظمات الدولية، مؤكدةً على دورها القيادي في الشؤون العالمية.

تحتفظ فرنسا بحضور عالمي على الساحة الدولية ، حيث تمتلك ثاني شبكة دبلوماسية في العالم بعد شبكة الولايات المتحدة الأمريكية، وكقوة عسكرية معترف بها ،فهي تحتفظ بقدرة تدخل موثوقة نفذتها في مناسبات عديدة وفي مناطق متفرقة¹. كما تعزز انفتاح فرنسا على العالم من خلال المشاركة النشطة

¹ - Livre blanc ,Op.cit.,p61.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

لفرنسا في العديد من المنظمات المتعددة الأطراف (مؤسسات برتون وودز، منظمة الأمن والتعاون الأوروبي OSCE ، منظمة العمل الدولية ، المنظمة الدولية للفرنكوفونية ...الخ) ولا سيما فيما يتعلق بالدفاع عنها ، ومشاركتها الفعالة في مؤسسات ولدت من رحم الحرب العالمية الثانية ، و هي الأمم المتحدة ، وحلف الشمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي .

يتجلى حضور فرنسا العالمي من خلال كذلك نشر لغتها وتأثير ثقافتها و قيمها ، اذ يتحدث أكثر من 220 مليون شخص اللغة الفرنسية بطلاقة ، وهو واقع يعطي كل أهميته السياسية للمنظمة الدولية للفرنكوفونية ، اذ تمثل الأعمال العلمية المترجمة 10 % من مجموع ما يترجم في العالم ، وتبلغ حصة فرنسا 4.2% من مجموع المنشورات العلمية ما يضعها في المرتبة السادسة عالميا ،بالإضافة الى ذلك ، وبغض النظر عن تقلبات العلاقات السياسية الدولية ، فان العديد من البلدان تتوقع أن تظل فرنسا الدولة التي جاء فيها الإعلان العالمي لحقوق الانسان والمواطن ، وفيه دائما لأفضل قيمها¹ . بالإضافة إلى ذلك، عرفت فرنسا منذ قرون اختلاطاً مستمراً بين سكانها: فهي موجودة في جميع أنحاء العالم والعالم حاضر فيها. يعيش ما يقرب من مليوني مواطن في الخارج اليوم ومن بينهم أكثر من 70 ألف شاب يتابعون دراستهم هناك. إنها استراتيجية التأثير الذكية التي تسمح لفرنسا بالاستماع إلى العالم.

كما يعيش ما يقرب من ستة ملايين أجنبي في فرنسا ، وما يقرب من واحد من كل خمسة فرنسيين لديه والد أجنبي واحد على الأقل. هذه التوليفات، بمجرد إتقانها وعدم اختبار أواصر التضامن وقيم المجتمع الوطني، هي رصيد تستعمله فرنسا في استراتيجيتها الأمنية، الذي لطالما تثرى هذه الاختلافات.

بينما تمثل فرنسا أقل من 1% من سكان العالم ، فإنها تخلق 4% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مما يضعها في المرتبة الخامسة عالميا اذ يعتمد اقتصادها بشكل متزايد على التجارة الدولية: على الرغم من الثقل المتزايد للدول الناشئة ، تظل فرنسا خامس أكبر مصدر للسلع في العالم وتساهم بنسبة 3.4% من قيمة التجارة العالمية².

تعزز الشراكات الاستراتيجية والدفاعية الفرنسية المتعددة نفوذها العالمي، وتساهم في تحقيق السلام والاستقرار الدوليين. وتسعى فرنسا من خلال هذه الشراكات إلى تعميق العلاقات الثنائية، مما يوفر فرصاً لتعزيز الأمن الدولي. وتعتمد قوة فرنسا الاقتصادية والاجتماعية على تفاعلها مع العالم،

¹-Ibid.,p62.

²-Ibid.

حيث تستمد مواردها من التجارة والانفتاح الثقافي، وتمارس تأثيرها على البيئة الأوروبية والعالمية من خلال قوتها ومكانتها.

ثانيا :أولويات الإستراتيجية للسياسة الأمنية الفرنسية :

تتضمن أولويات الإستراتيجية للسياسة الأمنية الفرنسية عدة جوانب رئيسية نذكر منها ما يلي:

أ- تحقيق الأمن الوطني وحماية المصالح الفرنسية

تعتبر حماية التراب الوطني والمواطنين، داخل فرنسا وخارجها، أولوية أساسية في إستراتيجية الأمن والدفاع الفرنسية، بهدف ضمان استمرارية وظائف الدولة. ومع انخراط فرنسا في حل الأزمات الأمنية الخارجية، تواجه خطر العدوان الخارجي الذي قد يؤثر على أمن مواطنيها، خاصة وأن أكثر من 2.5 مليون فرنسي يعيشون في الخارج، بالإضافة إلى خطر التهديدات النووية في حال الأزمات الدولية.

ويبقى التهديد الإرهابي في مقدمة التهديدات الأكثر احتمالا خاصة بعد أحداث باريس 2015، ونيس 2016، فالهجمات الإرهابية من شأنها أن تسبب أضرار مادية ونفسية وبشرية كبيرة ، هذا التهديد يمكن أن يتضاعف اذا تم استخدام الوسائل الكيميائية والبيولوجية أو النووية¹.

أصبحت الهجمات السيبرانية تهديداً رئيسياً في الإستراتيجية الأمنية والدفاعية الفرنسية، حيث تستهدف أمن المعلومات للدولة والشركات الإستراتيجية، مما يؤثر على السيادة الوطنية وأمن المواطنين. وتعمل فرنسا على حماية الإمكانات العلمية والتقنية، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتعتبر التعاون مع الدول المجاورة أولوية لضمان أمن أقاليمها الخارجية، حيث تتحمل مسؤولية حماية مواطنيها ومصالحها في هذه المناطق.

لقد قامت الاستراتيجية الفرنسية على جعل التعاون مع الدول المجاورة كأولوية لضمان أمن أقاليمها لما وراء البحار وضمان مصالحها، حيث أقامت معها شراكات استراتيجية ، اذ يعيش أكثر من ثلاثة ملايين مواطن فرنسي فيها . وتتحمل فرنسا مسؤولية حماية السكان الفرنسيين والمساهمة في طرق الملاحة ومكافحة القرصنة والاتجار بالبشر .

تعتبر فرنسا جزر ريونيون Réunion ومايوت Mayotte وسان بيير وميكلون Saint-Pierre-et-Miquelon ذات أهمية إستراتيجية في المحيط الهندي، وتسعى لحماية مواردها النفطية والسمكية في

¹ -Premier Ministre ,Plan d'action contre le terrorisme ,République Française ,13/07/2018 ,P7,dans : www.gouvernement.fr. (septembre 2020)

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

أقاليمها الخارجية. وقد أبرمت اتفاقيات تعاون استراتيجي مع كندا وأستراليا ونيوزيلندا لحماية هذه الأقاليم. وتواجه فرنسا تهديدات لأمن مواطنيها في الخارج، خاصة في مناطق الأزمات والقرصنة، وتضع حماية مواطنيها كأولوية في إستراتيجيتها الأمنية، بما في ذلك عمليات الإجلاء في حالات الطوارئ¹.

ومع تزايد عدد المواطنين الفرنسيين المسافرين والمقيمين في الخارج، تزداد المخاطر التي تهدد أمنهم في مناطق الأزمات والقرصنة. وتواجه فرنسا خطر الاختطاف والهجمات على مواطنيها، بالإضافة إلى حالات الطوارئ مثل الانقلابات والكوارث الطبيعية. وتضع فرنسا حماية مواطنيها في الخارج كأولوية، وتستعد لإجراء عمليات إجلاء طارئة بالتعاون مع الدول الأوروبية والحليفة².

ب- العمل المشترك لحماية الأمن الأوروبي ومنطقة الشمال الأطلسي:

لا يمكن رؤية استراتيجية فرنسا الوطنية للدفاع والأمن خارج إطار حلف الأطلسي وانخراطها في الاتحاد الأوروبي، في البيئة الاستراتيجية الجديدة ، الأكثر استقرارًا وعدم اليقين على حد سواء ، هناك ثلاثة خيارات تثبت أهمية العمل المشترك لتحقيق الأمن القومي الفرنسي :

- الانسحاب إلى الذات، أي الدفاع عن المصالح الحيوية لفرنسا فقط والتخلي عن جميع المسؤوليات الإقليمية أو العالمية. و وضعها في الأمم المتحدة ، وتاريخها ، وأهمية مصالحها في العالم ، تجعل هذا الخيار غير واقعي وغير مناسب .

- تفويض الولايات المتحدة والنااتو رعاية أمنها المستقبلي. يعتبر الحلف الأطلسي أحد أعمدة السياسة الدفاعية الفرنسية ، ولكن يجب أن يأخذ في الاعتبار الاختلافات في الأولويات التي تتطلب من كل عضو في هذا الحلف أن يتحمل مسؤولياته الخاصة .

- خيار الدفاع الأوروبي المتكامل. تؤكد فرنسا مجددًا على طموحها لصالح دفاع أوروبي موثوق وفعال ، لكنها لا تستطيع تجاهل الصعوبات التي واجهتها في تطوير الإطار الأوروبي.

تهدف استراتيجية الدفاع والأمن القومي الفرنسي إلى الجمع بين الجوانب الأكثر إيجابية لكل من هذه الخيارات الثلاثة: سيادة قراراتها ، والالتزام الكامل بتحالف أطلسي ديناميكي ، والتطوع والطموح

¹ - Ibid. ,p48.

² - Premier Ministre ,Plan d'action contre le terrorisme ,Op.cit. ,p9.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

نحو الاتحاد الأوروبي من خلال إعادة الاندماج في هياكل القيادة العسكرية المتكاملة لحلف الناتو^(*)، تعتزم فرنسا استعادة مكانتها الكاملة في عمل المنظمة التي هي أحد الأعضاء المؤسسين لها. بالنسبة لفرنسا، التي أصبحت الآن عضوًا بالكامل في الحلف الأطلسي، فإن هذا يؤدي ثلاث وظائف أساسية:

- فهي من ناحية تضمن الدفاع الجماعي لأعضائها.

- من ناحية أخرى، فهي أداة مهمة للشراكة الاستراتيجية بين ضفتي المحيط الأطلسي.

- وأخيرًا، يشكل إطار العمل المشترك للعمل العسكري عندما يريد الحلفاء التدخل معًا للرد على المخاطر والتهديدات المشتركة.

تلتزم فرنسا بتعزيز حلف الناتو، الذي يضم 28 دولة، للدفاع المشترك ضد أي عدوان. وتعمل على تطوير القدرات الدفاعية النووية والتقليدية والصاروخية للحلف، مؤكدةً على دور الأسلحة النووية

^(*) بعد تجميد عضوية فرنسا في مؤسسات الحلف سنة 1966 من طرف الجنرال "ديغول"، والانسحاب من مجلس وزراء الدفاع في الحلف الأطلسي، ومن اللجنة العسكرية التي تضم قيادة القوات المسلحة لدول الحلف، وكذلك سحب قواتها من الجناح العسكري للحلف تحت قيادة الو م أ، مبقية فقط عضويتها في الجناح السياسي للحلف، هذا القرار من أهم أهدافه تعزيز قدرات الردع النووية الفرنسية، لكن تراجعت بعد نهاية الحرب الباردة نظرا لعدم قدرتها على إقامة سياسة أمن ودفاع مستقلة عن الناتو OTAN، حيث أعلنت فرنسا في 5 ديسمبر 1995 على نيتها للعودة تدريجيا الى القيادة المندمجة للحلف الأطلسي التي انسحبت منها سنة 1966. اذ انضمت الى مجلس وزراء الدفاع إضافة الى المجلس العسكري، تاركة الحاجز الأخير والوحيد لإكمال عملية الاندماج هو العودة الى الهياكل العسكرية للحلف، محتقظة بالاستراتيجية الاستقلالية في تكوين سياسة أمنية مستقلة عن مؤسسات الحلف.

لكن هذا التقارب الاستراتيجي الفرنسي الأمريكي، ظل غير كاف بالنسبة لفرنسا لتضطلع بدور فعال في الحلف الأطلسي، باعتبارها غير ممثلة في القيادة العامة الدولية و الأمانة العامة للحلف الأطلسي.

لكن بمجيئ "نيكولا ساركوزي" للحكم في 2007، أعاد فتح النقاش حول انضمام فرنسا الى كامل مؤسسات الحلف، وفي إطار الندوة التي نظمتها مؤسسة الأبحاث الاستراتيجية في الكلية العسكرية بعنوان "فرنسا الدفاع الأوروبي و الحلف الأطلسي في القرن 21"، أعلن العودة الى القيادة العامة للحلف في 11 مارس 2009، و الذي صادق عليه البرلمان بالأغلبية في 17 مارس، حيث صرح "ساركوزي" قائلا بأن: "هذا القرار من مصلحة فرنسا ومصلحة أوروبا"، وشدد على أن "فرنسا ستكون أكثر نفوذاً وأقوى"، بعد إتمام عملية الانضمام الى القيادات العسكرية للناتو التي انسحبت منها منذ 1966، كما أكد الرئيس الفرنسي على أن عودة باريس الى قيادات الناتو تعزز من استقلالها ومن الدفاع الأوروبي. للمزيد أنظر:

1- عبد الوهاب بن خليف، الاتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني، الجزائر: دار قرطبة، 2009، ص 268.

2- "البرلمان الفرنسي يعطي الضوء الأخضر للعودة الى الحلف"، تاريخ النشر 2009/03/17، في

http://www.france24.com (جوان 2020).

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

كضمان للأمن. وتستفيد فرنسا من الإطار السياسي للحلف لمناقشة التحديات الأمنية، وتدعم دوره في الدفاع الجماعي وإدارة الأزمات، مع التأكيد على ضرورة الالتزام بالشرعية الدولية.

إن فرنسا مقتنعة بأن التحالف القوي والفعال يخدم مصالحها ومصالح أوروبا. إن تعيين ضابط فرنسي في منصب القائد الأعلى للتحالف¹ (SACT) يتيح لفرنسا المشاركة بنشاط في عملية تجديد وسائل عمل الحلف. حيث واصلت فرنسا إعطاء الأولوية لتكثيف تنظيم القيادة مع الالتزامات التشغيلية الأكثر احتمالا ، وترشيد الوكالات، وتحسين التنبؤ والإدارة المالية، باعتبارها حليفاً رئيسياً على المستويات السياسية والعسكرية والمالية، فهي مقتنعة أيضاً بأن حيوية الحلف ستكون مضمونة بشكل أفضل إذا رأى كل من أعضائها فيه أن مصالحهم الخاصة معترف بها تماماً وتشجع على تحمل جميع مسؤولياتهم.

وفي هذا السياق، عملت فرنسا على ضمان قدرة تلك الدول التي ترغب في العمل بشكل مستقل في سياقات أخرى. وبقدر ما يتعلق الأمر به ، فإنه منخرط بشكل كامل في القيادة العسكرية للحلفاء، فإنه ينوي الحفاظ على وسائل سيادته في جميع الظروف. في المجال الصناعي، يجب أن يأخذ إطار التعاون الذي فتحته شركة smart défense^(*) بعين الاعتبار الحاجة إلى تعزيز المشاريع التي تقودها صناعة الدفاع الأوروبية، من أجل الحفاظ على نقاط القوة في التقنيات المتقدمة والإنتاج ذات قيمة مضافة عالية.

لا تزال أوروبا منطقة استراتيجية للولايات المتحدة، التي أنشأت قيادة أفريكوم لتعزيز الأمن في المنطقة، وتطالب الأوروبيين بلعب دور أكبر في حماية استقرارها. وتركز استراتيجية فرنسا على تعزيز التعاون الأمني الأوروبي، من خلال تطوير رؤية مشتركة للمخاطر وتعزيز الحوار بين البرلمانات. وتعتبر فرنسا البناء الأوروبي في مجال الدفاع والأمن أولوية (التجميع والمشاركة والدفاع الذكي)^(*)، وتسعى للاستفادة من شركائها الأوروبيين ومؤسسات الاتحاد الأوروبي. وتأخذ فرنسا في اعتبارها احتمال العدوان العسكري على دولة أوروبية، وتلتزم بتنفيذ التزاماتها الدفاعية بموجب معاهدة الناتو ومعاهدة الاتحاد الأوروبي.

¹ - commandant suprême allié pour la transformation (SACT)

^(*) تم تطوير مبادرة التجميع والمشاركة داخل وكالة الدفاع الأوروبية تحت سلطة الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة ، وتهدف إلى تطوير جميع القدرات العسكرية وتقاسمها بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وتشمل أهدافها الحفاظ على القاعدة الصناعية والتكنولوجية الدفاعية الأوروبية واتحاد جهود البحث والتكنولوجيا من أجل الحفاظ على القدرات الأوروبية القوية.

يمثل التطور الاستراتيجي للولايات المتحدة، باعتبارها القوة الأولى بعد الحرب الباردة، عاملاً هاماً في الأمن الدولي. وتتجلى قوتها العسكرية في ميزانية الدفاع الضخمة (41% من الإنفاق الدفاعي العالمي عام 2012)، مما يعزز تفوقها التكنولوجي. وقد أدت القيود المالية والفشل في إدارة صراعات العراق وأفغانستان إلى مراجعة الأولويات الاستراتيجية الأمريكية، مع التركيز على انتقائية الارتباطات الخارجية. ومع ذلك، تبقى أوروبا ومنطقة المتوسط وأفريقيا ذات أهمية استراتيجية للولايات المتحدة، التي أنشأت قيادة أفريكوم وتعزز الدفاع الصاروخي في هذه المناطق، مع مطالبة الأوروبيين بتحمل مسؤولية أكبر في حماية استقرارها. وتركز إستراتيجية فرنسا الأوروبية على تطوير رؤية مشتركة للمخاطر وتعزيز التعاون الأمني، وتسعى للاستفادة من شركائها الأوروبيين ومؤسسات الاتحاد الأوروبي، مع الالتزام باتفاقيات الدفاع المشترك¹.

تأخذ السياسة الأمنية الأوروبية لفرنسا في أولوياتها احتمال وقوع عدوان عسكري مباشر ضد دولة أوروبية أخرى وما ينجر عنه من مخاطر وتهديدات، إذ تؤثر على الطبيعة الوثيقة والعميقة لعلاقاتها الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تعمل فرنسا على القيام بالتزاماتها القانونية والدفاعية بموجب المادة 5 (*) من معاهدة الحلف الأطلسي OTAN، وكذلك بموجب المادة 42 الفقرة 7 (*) من معاهدة الاتحاد الأوروبي.

تسعى فرنسا لتعزيز التضامن القانوني مع دول الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات، خاصةً بعد هجوم مدريد الإرهابي عام 2004. وقد وسعت معاهدة لشبونة التي دخلت حيز التنفيذ في 01 ديسمبر 2009، نطاق التهديدات التي يشملها التضامن، ونصت على إمكانية حشد موارد ضخمة، بما في ذلك عسكرية، لمساعدة الدول الأعضاء في حالات الهجمات الإرهابية والكوارث، وهذا ما جاءت به المادة 7 من المعاهدة على أن "يعمل الاتحاد والدول الأعضاء فيه بشكل مشترك وبروح التضامن إذا كانت دولة عضو هدفا لهجوم إرهابي أو ضحية لكارثة طبيعية من صنع الإنسان". وتعتبر فرنسا

¹ - Livre Blanc ,Op.cit. ,p.51-52.

(*) Cet article prévoit « qu'une attaque armée contre l'une ou plusieurs [des parties au Traité] survenant en Europe ou en Amérique du Nord sera considérée comme une attaque dirigée contre toutes les parties, et en conséquence [celles-ci] conviennent que, si une telle attaque se produit, chacune d'elles, dans l'exercice du droit de légitime défense, individuelle ou collective, reconnu par l'article 51 de la charte des Nations unies, assistera la partie ou les parties ainsi attaquées en prenant aussitôt, individuellement et d'accord avec les autres parties, telle action qu'elle jugera nécessaire, y compris l'emploi de la force armée, pour rétablir et assurer la sécurité dans la région de l'Atlantique Nord».

(*)Cet article dispose qu'« au cas où un État membre serait l'objet d'une agression armée sur son territoire, les autres États membres lui doivent aide et assistance par tous les moyens en leur pouvoir, conformément à l'article 51 de la charte des Nations unies. Cela n'affecte pas le caractère spécifique de la politique de sécurité et de défense de certains États membres. Les engagements et la coopération dans ce domaine demeurent conformes aux engagements souscrits au sein de l'Organisation du Traité de l'Atlantique Nord, qui reste, pour les États qui en sont membres, le fondement de leur défense collective et l'instance de sa mise en œuvre.».

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

سياسة الأمن والدفاع المشتركة أداة لخدمة مصالح الاتحاد الأوروبي، وتؤكد على ضرورة لعب دور فاعل في النظام الدولي، وتدعو المجلس الأوروبي لتحديد هذا الدور.¹

كما يعد كذلك "برنامج ستوكهولم" الذي يحدد مجموعة من الأولويات الاستراتيجية الخاصة بالأمن الداخلي التي تبنتها فرنسا واعتمدها المجلس الأوروبي لسنوات 2010-2014، أحد المجالات التي أحرز فيها تقدم كبير إذ عمل هذا البرنامج على توحيد جهود دول الاتحاد من أجل توفير استجابة مشتركة للمخاطر والتهديدات التي تؤثر على الأمن الداخلي للاتحاد، على وجه الخصوص حماية البنية التحتية والحيوية، وكذلك الإمكانيات الصناعية والعلمية والتقنية ضد الهجمات الإرهابية أو الهجمات الإلكترونية الصادرة عن الدول أو المنظمات التي ترغب في التجسس أو تخريب البيئة الإلكترونية(*).

تسعى فرنسا لتوسيع وتكامل البناء الأوروبي في مجال الأمن الداخلي، من خلال تطوير مشاريع مشتركة في مجالات العدل والهجرة والصحة. ورغم التحديات الاقتصادية وتراجع النفوذ الأوروبي، تواصل فرنسا مبادراتها لتعزيز الأمن الداخلي الأوروبي. ويواجه الاتحاد الأوروبي صعوبات في تعزيز دوره الأمني بسبب ضعف الإنفاق الدفاعي وعدم الاستعداد لتحمل مسؤولية أكبر (في أغلب الدول لا يتجاوز 1% من الناتج الإجمالي)²، وتلعب فرنسا دوراً رائداً في تطوير الدفاع الأوروبي، مستغلة قدراتها المتفوقة لتنظيم التعاون في مجال الدفاع وهو ما التزم به وزراء الدفاع الأوروبي سنة 2010.³

تسعى فرنسا، من خلال المنظمة المشتركة للتعاون في مجال التسلح (OCCAR)، إلى تطوير برامج تسلح مشتركة مع الدول الأعضاء، بهدف إنشاء سوق دفاع أوروبي موحد وقاعدة صناعية وتكنولوجية دفاعية أوروبية (BITD-E) 4. وتعتبر هذه الخطوة أولوية استراتيجية لفرنسا ضمن مفهوم "الدفاع الذكي" في حلف الناتو، حيث تسعى لتعزيز مبادرات القدرات الأوروبية. وتؤكد فرنسا على أهمية تنسيق مبادرات الناتو والاتحاد الأوروبي، وترحب بمبادرة المفوضية الأوروبية لتطوير قطاع الصناعات العسكرية في السوق الأوروبية، هذا ما أقره المجلس الأوروبي في ديسمبر 2013.⁵

¹ - Livre Blanc ,Op.cit. , p 52.

(*) Adopté en 2010, le programme de Stockholm établit les priorités de l'Union européenne pour la période 2010-2014 dans les domaines de la coopération policière et douanière, de la protection civile, de la coopération judiciaire en matière pénale et civile, de la politique de visas et sur les questions d'asile et de migrations.

² - Ibid.

³ -Philippe Hevé et autres, « la préférence européenne sur le marché de défense : un malentendu ? », **Rapport, Club de réflexion du CHEAR**, Janvier 2007, p15, dans : <https://www.irsem.fr/data/files/irsem/documents/document/file/1643/Ra> (septembre 2017)

⁴ - Base Industrielle et Technologique de Défense Européenne

⁵ -« la Politique de sécurité et de la défense commune (PSDC) » , sur le site : <https://www.diplomatie.gouv.fr> (Septembre 2017)

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

ترى فرنسا أن غياب رؤية ومبادئ مشتركة بين الاتحاد الأوروبي والناطو يعيق القدرة على التحكم في التغيرات العالمية، مما يؤدي إلى عالم متعدد الأقطاب ومجزأ. وتخشى فرنسا من أن يؤدي غياب نظام مشترك قوي إلى فوضى تهدد مصالحها. وتعتبر الأمن الأوروبي أولوية استراتيجية لفرنسا، خاصة في ظل التوترات الإقليمية والأزمات الاقتصادية التي تهدد الاستقرار.

ج- تحقيق الاستقرار في الجوار الأوروبي :

أدى الوضع الأمني في الجوار الأوروبي، بالإضافة إلى قيود ميزانيات الدفاع وتحول التركيز الأمريكي نحو آسيا، إلى إعادة إطلاق استراتيجية فرنسية للأمن والدفاع المشترك. وتركز هذه الاستراتيجية على تعزيز التعاون مع دول الجوار، خاصة في جنوب المتوسط وأفريقيا، لمواجهة التحديات الأمنية، بما في ذلك تداعيات الثورات العربية. وتسعى فرنسا إلى وضع مفهوم مشترك للأمن الأوروبي، وقد تم تعزيز السياسة الخارجية والأمنية المشتركة في معاهدي أمستردام سنة 1997 ونيس 2003¹.

حيث عملت على تطوير المساعي الأوروبية لجعل منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ومنطقة الساحل الإفريقي كأولوية إستراتيجية ومنطقة سلام واستقرار دائمة، وذلك من خلال الانخراط المستمر في حوار سياسي وأمني بين شعوب ودول المنطقة. ويتسم المفهوم الأوروبي للأمن عموماً بالتعقيد، حيث إن المتخصص لأدبيات الموضوع يمكنه ملاحظة أن الاتحاد الأوروبي في إطار إستراتيجيته لتحقيق الأمن في جواره يعمل على² :

- الحد من الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، لا سيما أن عدد المهاجرين الأجانب في الاتحاد الأوروبي قد وصل عام 2005 إلى 14 مليون، ويصل معدل الزيادة السنوي للمهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين في أوروبا إلى حوالي 1.5 مليون مهاجر هدفهم الاستقرار والبحث عن حياة أفضل.

- محاربة الإرهاب، لا سيما أن أوروبا قد عانت وتعاني من نشاطات إرهابية، مثل تفجيرات مدريد ولندن و تفجيرات باريس و نيس .

- نزع أسلحة الدمار الشامل، خاصة وأن أوروبا قد عانت من حربين عالميتين مدمرتين.

¹- Groupe des Conseillers pour les relations étrangères, « La politique étrangère et de sécurité commune (PESC) », **Guide de la Pesc**. Sur le site : <http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/pesc.pdf> ,(septembre 2017).

²- سمير عياد ،"السياسات الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل"، مجلة قراءات افريقية ، العدد 9، فبراير 2017، في:

<https://www.qiraatafrican.com> ، (سبتمبر 2017)

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

- نشر المبادئ والقيم الأوروبية، خاصة ما يتعلق منها بالديمقراطية وحقوق الإنسان.
- حل إشكالية الصراع العربي-الإسرائيلي والقضية الفلسطينية وفق قرارات الأمم المتحدة بالخصوص وخارطة الطريق، وتطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية لكي يعم الاستقرار والأمن حوض البحر الأبيض المتوسط.
- تفعيل سياسة الجوار الأوروبية مع الدول العربية-المتوسطة بشكل خاص، والدول العربية بشكل عام.
- استمرار الحوار على كافة الأصعدة الأمنية والسياسية.
- شمولية المفهوم الأوروبي للأمن، حيث إنه يمتد ليشمل الأمن السياسي، والاقتصادي، والمالي، والاجتماعي، والثقافي، وعليه يلاحظ أن إعلانات الشراكة الأوروبية المتوسطية ابتداء بإعلان برشلونة عام 1995 وانتهاء بإعلان دبلن عام 2004 تؤكد على وجود أبعاد أمنية مختلفة تعمل الدول الأوروبية على تحقيقها.
- يتبنى الاتحاد الأوروبي مفهوماً للأمن يتكيف مع التحديات العالمية المعاصرة، ويتميز بطابعه الإجرائي الذي يعكس إستراتيجية قابلة للتطبيق. وتعتبر فرنسا سياسة الأمن والدفاع المشتركة أداة لخدمة مصالح الاتحاد، وتؤكد على أهمية الدور الأوروبي في بناء نظام دولي مستقر. ويدعو المجلس الأوروبي إلى تحديد هذا الدور، مع التركيز على مهام السياسة الأمنية، وتطوير القدرات المشتركة، والاستراتيجيات الصناعية الدفاعية¹.
- تري فرنسا أن استقرار الجوار الأوروبي يمثل مصلحة أمنية رئيسية لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد ، فإن الأمر يجب أن يترك للأوروبيين للعمل بشكل وقائي في بؤر الأزمات الناشئة سواء في جنوب البحر المتوسط أو منطقة الساحل الإفريقي . فإن الأمن في دول المنطقة الممتدة من الساحل الإفريقي إلى إفريقيا الاستوائية ، ومكافحة جميع أشكال الإرهاب ، وعملية السلام في الشرق الأوسط ، والمساعدة على إنجاح التحولات السياسية في بعض الدول العربية ، وتسوية النزاعات في القوقاز ، وترسيخ السلام في البلقان وعلى وجه الخصوص في كوسوفو كلها مواضيع لاستراتيجية فرنسا في إطار الاتحاد الأوروبي من أجل مواصلة تطوير أعماله بشأنها². لقد عملت فرنسا من خلال الاتحاد على

¹ - Philippe Hevé et autres, « la préférence européenne sur le marché de défense : un malentendu ? », **Op.cit.**

² - « la Politique de sécurité et de la défense commune (PSDC) », **Op.cit.**

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

تعزيز بشكل عملي قدرات الاستجابة والتدخل للقوات التي أتاحت عبر سياسة الأمن والدفاع المشتركة (CSDP).

ثالثا: آليات تنفيذ الإستراتيجية الأمنية الفرنسية

تطورت الإستراتيجية الفرنسية بمرور الوقت. ففي الكتاب الأبيض لعام 1972 ركزت على الردع النووي، أما في عام 1994، ثم إضفاء الطابع المهني على القوات الفرنسية (La professionnalisme)، إذ وضعت القدرة على العمل الخارجي التقليدي في صميم عقيدتها الأمنية. أما الوثيقتين الإستراتيجيتين لكل من 2008 و 2013 قامتا على توسيع الاستراتيجية لتشمل الأمن القومي. إذ ركز مفهوم الأمن القومي الفرنسي على الوظائف الاستراتيجية الخمسة لتتوافق مع التطور الأمني الذي شهده السياق الدولي وهي: المعرفة والتوقع، والردع، والحماية، والوقاية والتدخل.

على هذا الأساس، يتم تأسيس العقيدة الأمنية التي تجعل من الممكن ترشيد استخدام موارد الدولة وتنسيق المساهمات المطلوبة ليس فقط لإدارات الدولة المختلفة، ولكن أيضًا للسلطات المحلية، الشركات والمؤسسات في القطاعات الاستراتيجية (الطاقة، الاتصالات، الصحة، الغذاء، ... إلخ).

أ- تطوير القدرات المعرفية والتوقع (La connaissance et l'anticipation) :

تعتبر وظيفة المعرفة والتوقع ذات أهمية خاصة في الاستراتيجية الفرنسية، لأن القدرة على التقييم المستقل للحالات هي شرط لاتخاذ قرارات حرة وذات سيادة. تسمح هذه الآلية بالتوقع الاستراتيجي الذي يوجه العمل. كما أنه يعتبر شرط أساسي للفعالية التشغيلية للقوات ويساهم في اقتصاد الوسائل التي يستخدمونها لأداء مهامهم. فوفقًا للتوصيات التي صاغها الكتاب الأبيض لعام 2008، تمت إعادة هيكلة أجهزة الاستخبارات، وربطها مباشرة بمستشار رئيس الجمهورية يتولى وظيفة "منسق المخابرات الوطنية" (CNR)¹، إذ يقوم بمهام رئيس الجمهورية في المجال الأمني نيابة عنه، وذلك بتنسيق عمل أجهزة المخابرات ويضمن تعاونها الجيد، خاصة فيما يخص تجميع الموارد وفي مجال اعداد الميزانية.

تأسس أيضًا في عام 2008، مجلس الاستخبارات الوطني (le conseil national du renseignement)، الذي يجتمع برئاسة رئيس الدولة، هو المسؤول عن إدارة الاستخبارات الاستراتيجية لضمان شرعية أنشطتها. كما تم تعزيز التعاون بين المؤسسات الأمنية وهو ما أطلق عليه بـ "مجتمع المخابرات"، ويتكون من ست دوائر: اثنتان ذات اختصاص عام، المديرية العامة للأمن الخارجي

¹ - coordonnateur national du renseignement (CNR)

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

(DGSE)¹ والمديرية المركزية للاستخبارات الداخلية (DCRI)² ، وأربع خدمات متخصصة ، مديرية المخابرات العسكرية (DRM)³ ، ومديرية حماية الدفاع والأمن (DPSD)⁴ ، والمديرية الوطنية للاستخبارات والتحقيقات الجمركية (DNRED)⁵ ، وخدمة معالجة المعلومات والاستخبارات ضد الخدمات المالية السرية (TRACFIN)⁶ . وهذا من أجل تنظيم أفضل لتبادل المعلومات الأمنية⁷ .

تم إنشاء كذلك أكاديمية الاستخبارات في عام 2010 ووضعها تحت إشراف رئيس الوزراء ، وتتمثل مهمة أكاديمية الاستخبارات في تصميم وتنظيم وتنفيذ أنشطة تدريبية أولية ومستمرة لصالح موظفي المخابرات. يساهم في تقوية الروابط وظهور ثقافة مشتركة داخل مجتمع المخابرات الفرنسي. يشكل هذا المجتمع العمود الفقري للإستراتيجية الأمنية الفرنسية نظرا للخدمات التي يقدمها في مجال المعرفة والترقب.

وفي ضوء تطور التهديدات الأمنية، قامت فرنسا بإعادة هيكلة المؤسسات الأمنية ، خاصة فيما يخص الاستخبارات الداخلية. إذ تم تعزيز دور المديرية المركزية للاستخبارات الداخلية، بالنظر إلى مستوى الأولوية العالية لبعض المهام الموكلة إليها، ولاسيما لمنع الأعمال الإرهابية على الأراضي الفرنسية. إذ أعيد التفكير في تنظيم هذه الدائرة والموارد البشرية الموجودة تحت تصرفها ومكانتها في تنظيم وزارة الداخلية، إذ وضعت تحت تصرف الاستخبارات الداخلية جميع المديريات الخاصة المسؤولة عن مهام الأمن القومي⁸ .

تعتمد السياسة الأمنية الفرنسية على إستراتيجية متكاملة لجمع وتحليل المعلومات الاستخباراتية، وذلك بما يتماشى مع طموحاتها الدولية والتحديات الأمنية التي تواجهها. وقد خصصت فرنسا موارد كبيرة لتطوير قدراتها في هذا المجال، بهدف الحصول على تقييم مستقل للأوضاع الأمنية. وتحتل القدرات الفضائية مكانة بارزة في هذه الإستراتيجية، سواء من خلال الأقمار الصناعية الوطنية أو تلك المشتركة مع الشركاء الأوروبيين. إذ تتيح هذه الأقمار الحصول على معلومات شاملة حول الكرة الأرضية. ولضمان الرصد والإنذار المبكر، قامت فرنسا بتطوير قدرات المراقبة الفضائية لتنسيق المشاريع العسكرية والمؤسسية ذات الاستخدام المزدوج⁹ .

¹ - la direction générale de la sécurité extérieure

² - la direction centrale du renseignement intérieur (DCRI)

³ - la direction du renseignement militaire (DRM)

⁴ - la direction de la protection et de la sécurité de la défense (DPSD)

⁵ - la direction nationale du renseignement et des enquêtes douanières (DNRED)

⁶ - le service de traitement du renseignement et d'action contre les services financiers clandestins (TRACFIN)

⁷ - Livre Blanc , **Op.cit.** , p 72.

⁸ - **Ibid.** , p73.

⁹ - « la Politique de sécurité et de la défense commune (PSDC) » , **Op.cit.**

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

يعد الذكاء الكهرومغناطيسي (ROEM)¹ عنصراً أساسياً في الأنظمة الأمنية الحديثة، حيث يتم استخدامه لرصد التهديدات عبر التجميع الكهرومغناطيسي، وتُعتبر القدرات الفضائية الفرنسية ذات أولوية إستراتيجية لتطوير هذا النوع من الذكاء، إذ تُستخدم لاكتشاف وتحديد وتوصيف دفاعات الأعداء المحتملين، وتحديد المواقع، والتميز بين التهديدات، واستهدافها، وتقييم التهديدات الباليستية، وتوفير الإنذار المبكر، وبالتالي تحقيق الردع².

إن الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في هذا المجال قامت على تطبيق نهج قائم على الترابط المتبادل بين الشركاء الأوروبيين في مجال الاستخبارات الفضائية، نظراً لتكلفتها المرتفعة، إذ وضعت في أولوياتها استغلال جميع القدرات الأوروبية بطريقة منهجية في هذا المجال من أجل تجميع وتوحيد مصادر المعلومات في إطار السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة. اعتمدت الإستراتيجية الفرنسية أيضاً في إطار الحصول على المعلومات الاستخباراتية، على الاستخدام المشترك للمنصات الجوية والبحرية والبحرية، والتي تتيح الحصول على المعلومات الأمنية في الوقت الفعلي.

لقد ركز التقرير الاستراتيجي لسنة 2017 في بداية عهدة الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" على تجهيز وتطوير القدرات الأمنية الفرنسية في مجال المعرفة و الترقب ، بطريقة مستدامة لموارد عديدة تستعمل في مجال الاستخبارات الفضائية ، إذ تتيح الطائرات بدون طيار ذات التحمل الطويل و المتوسط ، والمجهزة بأجهزة استشعار الذكاء الكهرومغناطيسي (ROIM) ، لاكتشاف الأهداف المحتملة و تحديد موقعها ومتابعتها ، كما توفر الطائرات بدون طيار التكتيكية دعم استخباراتي مباشر للقوات الموجودة في مناطق الأزمات، كما تستعمل أيضاً طائرات المراقبة و الاستطلاع الخفيفة و كذلك الجيل الجديد من كبسولات الاستطلاع التي تعتبر مصدر ضروري ومهم لترقب التهديدات الأمنية بمختلف أشكالها ، وتؤكد العمليات الأخيرة في منطقة الساحل الإفريقي وقدرتها على تحديد مكان تواجد الجماعات الإرهابية على أهمية هذه المستشعرات الجوية³.

ركزت كذلك الإستراتيجية الفرنسية على التهديدات السيبرانية، والتطور في عالم الأنترنت، فإن المعرفة والتوقع تعتمد بشكل متزايد على استغلال المصادر المفتوحة، كجزء من التحليل الاستراتيجي في مجال الأمن السيبراني، من أجل تحديد أصل الهجمات على مصادر المعلومات الفرنسية، وتقييم القدرات الهجومية للأعداء المحتملين، وبالتالي القدرة على مواجهتهم⁴. إذ قامت فرنسا بتطوير قدراتها لتحليل

¹ - L'enseignement d'origine électromagnétique (ROEM)

² - Ibid.

³ - « Understanding the Implications of France's Strategic Review on Defense and National Security », Op.cit.

⁴ - Ibid.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

مصادر الوسائط المتعددة التي يمكن أن تساعد في إدارة الأزمات التي تواجهها داخليا أو خارجيا. لقد اعتمدت فرنسا في استراتيجيتها الأمنية على نهج تطلعي مستقل ومتعدد التخصصات، يدمج كلا من البحث الجامعي وبحوث المعاهد الأمنية المتخصصة ذات الصلة بالدفاع والأمن، لكن على الرغم من التقدم المحرز في المجال الأمني يظل تأثيرها على المستوى الدولي محدودا.

ب- الردع النووي: (La dissuasion nucléaire)

يُعد الردع النووي حجر الزاوية في الإستراتيجية الأمنية الفرنسية، حيث يضمن حماية المصالح الوطنية ويساهم في الأمن الأوروبي، ويخضع لسلطة الرئيس الفرنسي وحده. يتميز الردع النووي الفرنسي بطبيعته الدفاعية، ويُشكل الضمان النهائي لاستقلال فرنسا، ويأتي ضمن إستراتيجية دفاعية شاملة تتناول كافة التهديدات.

ان سياسة الردع النووي الفرنسية جاءت لتعزيز استقلالية الأمن الاستراتيجي، وهو المبدأ الذي نص عليه "الكتاب الأبيض للدفاع والأمن" الأول من نوعه الصادر سنة 1972، بمبادرة من وزير الدفاع الفرنسي ميشال دوبري Michel Debré، باعتباره الوثيقة الرسمية والمرجعية للسياسة الدفاعية، قبل أن يتأكد هذا المنظار الاستراتيجي في الكتاب الأبيض لسنة 1994، والذي وضع أهداف وأطر السياسة الدفاعية والأمنية لفرنسا على مدى 15 عاما¹.

ولقد واصلت فرنسا جهودها لتعزيز التخفيض الكمي والحد من التحسين النوعي للترسانات في جميع أنحاء العالم ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية وأنظمة إيصالها. كذلك تدعو إلى تعميم هذه الجهود على المستوى الدولي. وتحقيقا لهذه الغاية، فهي تدعم بنشاط بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والشروع في مفاوضات متعددة الأطراف بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، فضلا عن فرض وقف فوري على إنتاج هذه المواد².

فمنذ تفكيك موقع التجارب الخاص بها في المحيط الهادئ (منطقة الباسيفيك)، واصلت فرنسا تقديم نموذج في نزع السلاح النووي من خلال تدابير أحادية، بما في ذلك التفكيك الذي لا رجعة فيه لمرافق إنتاج المواد الانشطارية بغرض نزع السلاح النووي. وتبلغ ترسانتها النووية حسب التقارير الرسمية

¹ - فاطمة بيرم ، المرجع السابق ، ص 118.

² --« Under standing the Understanding the Implications of France's Strategic Review on Defense and National Security », Op.cit.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

الفرنسية أقل من 300 رأس نووي. كانت فرنسا أول من شارك في كل هذه الإنجازات الملموسة في نزع السلاح النووي. ومن هذا المنظور، فإنها تضع الحفاظ على ردعها النووي عند مستوى الاكتفاء الصارم، أي عند أدنى مستوى ممكن في ضوء السياق الاستراتيجي¹.

إن الإستراتيجية الفرنسية تقيم روابط قوية بين الردع النووي والقدرات التقليدية. إذ يمنح الردع، الذي يضمن حماية مصالحها الحيوية، حرية التصرف لرئيس الجمهورية في ممارسة فرنسا لمسؤولياتها الدولية، أو للدفاع عن حليف خاصة بعد خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي إذ أصبحت القوة النووية الوحيدة فيه أو تطبيق تفويض دولي. إذ يرتبط الردع ارتباطاً مباشراً بقدرتها على التدخل. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام بعض موارد القوات النووية للعمليات التقليدية بقرار من رئيس الجمهورية ضمن الصلاحيات الدستورية الممنوحة له في هذا الإطار². كان هذا هو الحال بالنسبة للعديد من العمليات التي قامت بها مؤخراً في سوريا والعراق وليبيا ومنطقة الساحل الإفريقي.

إن الحفاظ على قوة ردع ذات مصداقية ومستقلة وقائمة على الاكتفاء الذاتي يدفع بالسياسة الأمنية الفرنسية إلى الاستثمار في القدرات القيمة لوظائف إستراتيجية أخرى. من خلال متطلباته من حيث الكفاءة والموثوقية والسلامة، فإن الردع يغذي جهود البحث والتطوير لدى السياسة الفرنسية، ويساهم في التميز في صناعة الدفاع الوطني الفرنسي وتطوير قدراتها التكنولوجية.

ج- الحماية والوقاية (La protection et La prévention):

تستند الإستراتيجية الفرنسية إلى تأمين الدفاع والأمن القومي، وحماية سلامة الأراضي الفرنسية، وتوفير حماية فعالة للمواطنين الفرنسيين ضد جميع المخاطر والتهديدات الكبيرة، مع الحفاظ على استمرارية الوظائف الحيوية للدولة، وقد تطورت هذه الإستراتيجية بعد الحرب الباردة لمواجهة التحديات الأمنية الجديدة مثل الاضطرابات السياسية والعرقية والدينية والاقتصادية والديمقراطية في الجوار الأوروبي، حيث يركز تنفيذ وظيفة الحماية على الأراضي الفرنسية ومناطق نفوذها، بالإضافة إلى التعاون مع الدول الأوروبية تطبيقاً لمبدأ التضامن في معاهدة الاتحاد الأوروبي، مما يستدعي تبني سياسة دفاعية مشتركة للوقاية من التهديدات الأمنية، وهو ما تبنته فرنسا منذ عهد الرئيس "فرانسوا ميتران" بتأسيس قوة دفاعية مستقلة عن حلف الناتو، تتألف من أربعة جيوش متعددة

¹ - « la Politique de sécurité et de la défense commune (PSDC) », Op.cit.

² - Livre Blanc ,Op.cit. , p 76.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

الجنسيات Eurocorps: للقوات البرية، و Eurofor لتدخل السريع، و uromarfor للقوات البحرية، والمجموعة الجوية الأوروبية الفرنسية البريطانية¹.

وتأتي مبادرة التدخل الأوروبي التي أقترحها الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون بالشراكة مع ألمانيا في سبتمبر 2018، من الآليات الخاصة بالحماية والوقاية التي اعتمدتها الاستراتيجية الفرنسية للأمن والدفاع، حيث ساهمت هذه المبادرة في بناء قوة تدخل عسكري أوروبية ما وراء حدودها، من دون اللجوء إلى دعم حلف شمالي الأطلسي أو الولايات المتحدة، كما تسمح القوة لدول من خارج الاتحاد الأوروبي، بأن تكون جزءاً منها شرط أن تساهم في ميزانيتها وهذا ما اعتمد في العمليات العسكرية في منطقة الساحل الإفريقي مع كل من الإمارات والسعودية.

ويأتي هذا الإعلان الأوروبي نتيجة لمخاوف عدد من الدول الأوروبية، وعلى رأسها فرنسا وإسبانيا، من بطء عملية اتخاذ القرار السياسي في مؤسسات الاتحاد الأوروبي، نتيجة لاختلاف الاستراتيجيات الدفاعية والأمنية لدوله. وهو ما يؤدي غالباً إلى عدم قدرة الاتحاد على صنع سياسات أوروبية خارجية مشتركة عدا عن التدخل العسكري. وعبرت وزيرة الدفاع الفرنسي "فلورنس بارلي" عن ذلك، في حديث لصحيفة لو فيغارو الفرنسية قائلة: "يتطلب الدفاع الأوروبي ثقافة استراتيجية مشتركة. تأخذ عملية صنع القرارات في الاتحاد الأوروبي الكثير من الوقت مقارنة بمدى السرعة التي يجب اتخاذ القرار فيها للتدخل في مناطق يرى الأوروبيون أنها ضرورية لأمنهم"².

وعملت فرنسا على إقحام بريطانيا في هذه المبادرة، من خلال توطيد علاقاتها العسكرية معها، إذ رأت أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيضعف من قدرة أوروبا على توفير الأمن لمواطنيها، خاصة بعد عدم قدرة بريطانيا على الحفاظ على عضويتها في أي من المؤسسات الأمنية والسياسية بعد "بريكست". لكن هذه الآليات تبقى ناقصة في توفير الحماية والوقاية في استراتيجية الأمن والدفاع الفرنسية خاصة في ظل القيود المفروضة على ميزانية الدفاع، هذا ما أقره قائد أركان الجيش الفرنسي "بيار دوفيلي" قبل استقالته نتيجة خلافاته مع السلطة حول ذلك، من خلال نشره مقالة في يومية "لاتريبون" (20 ديسمبر 2016) بعنوان "مجهود الحرب هو ثمن السلام"، إذ على الرغم من ارتياحه لميزانية الجيش الفرنسي (مقدّرة بـ 32.68 مليار يورو لعام 2017 أي 1.77% من إجمالي الناتج المحلي)، إلا أنه يطالب برفعها إلى 2% من إجمالي الناتج المحلي (أكثر من 40

¹ -Marie Christine Kessler, « La politique étrangère française acteur et processus », Paris :Presses de sciences Po ,1999 ,p170.

² -« La Revue stratégique a été remise officiellement au Président de la République le 13 octobre 2017 par Florence Parly, ministre des Armées », dans : <https://otan.delegfrance.org/Revue-strategique-de-defense-et-de-securite-nationale-2017> (septembre 2020)

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

مليار يورو) قبل نهاية العهدة الرئاسية (أبريل 2022)¹. ويرى "أن هذا المجهود الذي يتوافق والالتزام الدولي لفرنسا حيال شركائها في الحلف الأطلسي لا يمكن، لا تخفيفه، ولا تأجيله، على الرغم من تعقد معادلة ميزانية الدولة المرتقبة". إذ تطالب الولايات المتحدة، منذ سنوات، حلفاءها الأوروبيين برفع ميزانياتهم العسكرية، بعد تخفيضها بشكل كبير عقب نهاية الحرب الباردة.

يرمي هذا المجهود المطلوب، حسب قائد أركان الجيش الفرنسي، إلى تحقيق ثلاثة أهداف متكاملة، لتدعيم القوات الفرنسية وزيادة فعاليتها في مجال الحماية والوقاية خاصة مع طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة²:

أولاً: استرجاع القدرات السابقة للجيش الفرنسي التي تراجعت لأسباب تخص الميزانية، لكن مع التطورات الأمنية الراهنة تتطلب إعادة تعزيز هذه القدرات.

ثانياً: التوفيق بين العقود العملياتية بغرض تحقيق الحماية وحقيقة القدرات (من رجال، وعتاد، ودعم لوجستي وذخيرة...) التي تستخدم في العمليات، لا تستجيب هذه العقود لمقتضيات الالتزام الحقيقي والحالي للقوات الفرنسية، ولم يعد هذا الوضع محتملاً في سياق التدهور الأمني المستدام.

ثالثاً: ضمان المصدقية الضرورية للردع النووي (الفرنسي)، من خلال تحديث مكوّنيه البحري والجوي، وانسجام المنظومة الدفاعية الفرنسية مرهون بذلك، إذ في الوقت الذي تتسلح فيه دول كثيرة. ولتحقيق هذا الهدف، يتعين بذل المجهود العسكري الضروري، خلال الخمس عشرة سنة المقبلة لتطوير قدرات الردع النووي، وأي تأجيل لهذا القرار يعني عدولاً حقيقياً عن الالتزامات الاستراتيجية الأمنية في مجال الدفاع والحماية. كما تابع قائد الأركان قائلاً أن تطوير قدرات الجيش تعود بالفائدة على البلاد، ذلك أن كل يورو يستثمر في الدفاع يمثل اثنين أورو عائدات بالنسبة للاقتصاد الفرنسي (تشغيل، بحث وتنمية، التصدير...)، فضلاً عن استفادة الصناعة الفرنسية من البحث التكنولوجي العسكري - المدني، موضحاً أن وجود قاعدة صناعية متينة ودائمة، يسمح لفرنسا بالحفاظ على استقلاليتها الاستراتيجية وحماية مصالحها.

¹ -Michel Cabriole, « Budget défense : ce que veut le général Pierre de Villiers », dans : <https://www.latribune.fr/entreprises-finance/industrie/aeronautique-defense/budget-defense-ce-que-veut-le-general-pierre-de-villiers-668838.html> (23/03/2017)

² -يونس بن فلاح ، "المقاربة الأمنية الفرنسية بالساحل الإفريقي في عهد ماكرون"، في: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/06/170618105015693.html> (سبتمبر 2020)

رغم المعارضة الشديدة من طرف الطبقة السياسية للاستراتيجية الأمنية الفرنسية لمكافحة الإرهاب في الخارج والداخل (حالة الطوارئ والقيود المفروضة على الحريات، التدخل العسكري في ليبيا و سوريا)، إلا أن الجميع يتفق على ضرورة زيادة ميزانية الدفاع الفرنسية تدريجيا في السنوات المقبلة للمحافظة على قدرات الجيش الفرنسي وتدعيمها، حتى يؤدي مهام الحماية المكلف بها خارج البلاد وداخلها .

تتضمن الإستراتيجية الفرنسية للحماية والوقاية مواجهة تهديدات غير دولية كالإرهاب والجرائم الإلكترونية، وتهديدات دولية تقليدية مع عودة روسيا عسكرياً وتنامي قوة الصين وزيادة الإنفاق العسكري الإقليمي، ولتحقيق ذلك، تعزز فرنسا قدرات وزارة الدفاع الحيوية لتوفير آليات حماية داخل وخارج البلاد، وتشارك في تطوير نظام قيادة لحلف الناتو للدفاع الصاروخي الباليستي، وتولي أهمية قصوى لأنظمة الدفاع المضاد للقذائف والإنذار المبكر، وتسعى لتعزيز مشاركة الصناعة الأوروبية في هذه المشاريع تحت رقابة سياسية لرئيس الجمهورية.

د- التدخل L'intervention:

إن تنفيذ الإستراتيجية الأمنية الفرنسية يعتمد على سياسة تدخلية أو ما يعرف بـ: "الوسيلة العسكرية الصلبة"، إذ استعملتها كخيار أخير، وفي ضوء هذه الإستراتيجية تبحث دائماً أن تكون فاعل قوي على المستوى الدولي، وكذا العمل على حماية مصالحها وأهدافها الاقتصادية والسياسية والثقافية، وفي العموم تعمل على تحقيق ثلاثة أهداف¹:

- ضمان حماية المواطنين الفرنسيين في الخارج.

- الدفاع عن المصالح الفرنسية الإستراتيجية.

- ممارسة مسؤوليتها الدولية.

مع التغيرات الدولية وتزايد المخاطر الجديدة، تحولت الاستراتيجية الأمنية الفرنسية من العمل الفردي إلى التعاون الجماعي، مشجعةً التدخل لحماية الأمن والسلم الدوليين وحقوق الإنسان عبر الأمم المتحدة، حيث تفضل فرنسا استخدام القوة ضمن إطار جماعي، مع استثناءات كالتدخل في مالي لمكافحة الإرهاب، مما يعكس إصرارها على التدخل الخارجي، خاصة في أفريقيا، لمواجهة التحديات المتزايدة وحماية مصالحها (التنافس الدولي، مصادر الطاقة...الخ).

¹ - Livre Blanc, Op.cit, p 82.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

لقد ساهمت السياسة التدخلية الفرنسية في منحها العمق الاستراتيجي الذي تحتاجه، سواء كان الهدف منها منع تفاقم الأزمات أو إنهاء حالة الصراع المفتوح، خاصة في مناطق النفوذ الفرنسية وما يترتب عنها من تهديد لمصالحها.

لقد طورت فرنسا من خلال استراتيجيتها الأمنية قدراتها العسكرية التي تسمح لها بالانخراط في عديد المجالات ذات الأولوية للدفاع والامن مثل: المحيط الأوروبي، وحوض البحر الأبيض المتوسط، وجزء من أفريقيا - من الساحل إلى أفريقيا الاستوائية - والخليج العربي الفارسي والمحيط الهندي¹. هذه القدرات تسمح لها بالمساهمة في السلم والامن الدوليين في أجزاء أخرى من العالم. ان الأمن والدفاع الفرنسي مرتبط بتعزيز القدرات العسكرية الفرنسية، لتكون قادرة على المشاركة في ثلاثة أنواع من العمليات العسكرية²:

-العمليات المنفذة بشكل مستقل بما في ذلك إجلاء الرعايا الفرنسيين أو الأوروبيين، ومكافحة الإرهاب أو إجراءات الرد.

-عمليات التحالف: في إطار الاتحاد الأوروبي، أو الناتو، اذ دائما ما تأخذ فرنسا زمام المبادرة (العمليات العسكرية في ليبيا، ومالي) أو تمارس نفوذا كبيرا في هذه العمليات.

-عمليات التحالف التي ستساهم فيها فرنسا، ولكن سيؤمن قيادتها دولة حليفة، في أغلب الأحيان الولايات المتحدة.

لقد أدى التطور الاستراتيجي للسياسة الأمنية الفرنسية الى أخذ زمام المبادرة بالعمليات العسكرية، لذلك دائما ما تتحمل في كثير من الأحيان، جزءا كبيرا من المسؤوليات التي ينطوي عليها سير العمل العسكري. اذ تجعل فرنسا مبدأ الاستقلال الاستراتيجي *autonomie stratégique* أساس استراتيجيتها للتدخل الخارجي، من أجل ذلك تعمل على تطوير القدرات الحيوية التي تمكنها من اتخاذ المبادرة والعمل المستقل والحفاظ على حريتها في اتخاذ القرار والعمل في جميع الظروف وممارسة التأثير على الادارة العامة للعمليات، ولكن أيضا القدرة على جلب حلفائها وشركائها معها³.

¹ -Ibid. P83.

² وزارة أوروبا والعلاقات الخارجية، "أنشطة فرنسا الدولية الرامية إلى محاربة الإرهاب"، في: <https://www.diplomatie.gouv.fr> ، تاريخ الدخول : سبتمبر 2020.

³ -Ministère de l'Europe et des affaires étrangère , « Les activités internationales de la France pour lutter contre le terrorisme », sur les site : <https://www.diplomatie.gouv.fr> (juin2020).

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

تقوم الاستراتيجية الفرنسية لمحاربة الإرهاب على مبدأ التدخل، إذ تمثل هذه الظاهرة أحد أخطر التهديدات للسلام والأمن الدوليين، إذ أخذت فرنسا تحشد جهودها على جميع الأصعدة، بالتعاون مع شركائها الدوليين بغية محاربة الشبكات الإرهابية في أراضيها وفي الخارج. هذه الإستراتيجية التدخلية في مجال مكافحة الإرهاب تهدف الى تحقيق مجموعة من الأهداف وتتمثل فيما يلي¹ :

- الحد من سيطرة المجموعات الإرهابية ميدانيا.
- محاربة شبكات التمويل والشبكات الإنسانية واللوجيستية والدعاية الإرهابية.
- حماية المصالح الفرنسية والفرنسيين المقيمين في الخارج.

وحرصا على تحقيق هذه الأهداف، تتضمن أنشطة فرنسا التدخلية الرامية لمحاربة الإرهاب على ما يلي²:

-اتخاذ إجراءات عسكرية حازمة.

-إرساء الاستقرار في المناطق المحررة، وتوفير الحلول السياسية للنزاعات.

-تكثيف جهود الاتحاد الأوروبي للتدخل في مناطق الأزمات.

-تعزيز التعاون الدولي ولا سيما في مجال مكافحة الإرهاب.

إن إجراءات فرنسا العسكرية في إطار إستراتيجيتها التدخلية، ترى فيها كفيلة في وضع حد نهائي ودائم للنزاعات، ومنع ظهور مجموعات إرهابية أو تنامي قوتها، إذ أدت دورا رياديا في كل من منطقة الساحل، من أجل كبح تقدم المجموعات الإرهابية، وذلك بفضل تدخلها في المنطقة منذ جانفي 2013 عبر عملية "سيرفال" في مالي، وتقدم كذلك القوات الفرنسية عبر عملية "برخان"، دعما جوهريا لبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل G5 (موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، والنيجر، وتشاد).³

تدخلت فرنسا كذلك من خلال التحالف الدولي ضد تنظيم "داعش" في أوت 2014 عن طريق عملية "شمال" في سوريا، بغية تفكيك سيطرة تنظيم داعش الميدانية في البلاد. بالموازاة مع إجراءات

¹ - وزارة أوروبا والعلاقات الخارجية، "أنشطة فرنسا الدولية الرامية إلى محاربة الإرهاب"، المرجع السابق.

² - المرجع نفسه.

³ -Ministère des Armées, « Opération Barkhan », dans : <https://www.defense.gouv.fr/operations/barkhane> (septembre 2020).

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

السياسة الأمنية التدخلية ذات البعد العسكري، تسعى فرنسا على نحو فاعل من خلال التدخل الدبلوماسي الى التوصل الى حلول سياسية كفيلة في وضع حد نهائي للنزاعات ومنع ظهور مجموعات إرهابية.

أما في منطقة الساحل، فتتركز إستراتيجية فرنسا التدخلية الى وضع نهج متكامل سياسي وأمني وإنمائي، من خلال تفعيل عمل لجنة دول G5 لمنطقة الساحل التي أنشأت في فبراير 2014، إذ تعتبر إطارا مؤسسيا لمتابعة التعاون الإقليمي ومخططا لتنسيق السياسات الأمنية والإنمائية الخاصة بالدول الأعضاء في المجموعة. أما أوروبا فتسعى فرنسا من خلال اليات التدخل عن طريق مبادرة التدخل الأوروبية (Initiative d'intervention européenne) (*) الى تعزيز الأدوات التي يملكها الاتحاد الأوروبي في مجال مكافحة الاتحاد الأوروبي، إذ أحرزت فرنسا في هذا المجال عدة إنجازات من بينها تشكيل جيوش مستعدة لمواجهة الأزمات قرب حدود أوروبا خارج إطار الحلف الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية.¹ إن الإستراتيجية الأمنية الفرنسية تتبع في حل الأزمات بشكل متزايد مقاربة متكاملة ، تتشابه فيها الجوانب المدنية(الدبلوماسية) والعسكرية(التدخل) بشكل وثيق.

3- إستراتيجية الدفاع والأمن الفرنسية في ظل التهديدات الجديدة

نظرا لتدهور البيئة الجيوسياسية الفرنسية على مدى السنوات الأخيرة، وبعد خمسة أشهر من رئاسة ايمانويل ماكرون، قامت وزارة الدفاع الفرنسية بتعديل موقفها ومنظورها للواقع الجديد من خلال إعداد تقرير استراتيجي جديد حول الدفاع والأمن الوطني سنة 2017، يعتبر بمثابة تحديث ل: "الكتاب الأبيض الذي أقره فرانسوا هولاند سنة 2013، هذا بعد سلسلة الاعتداءات الإرهابية التي هزت فرنسا وأوروبا.

(*) مبادرة التدخل الأوروبي أعلن عنها رئيس الجمهورية في 26 سبتمبر 2017 وتم إطلاقها في 25 يونيو 2018 بتوقيع خطاب النوايا من قبل وزراء دفاع الدول الأعضاء ، تهدف إلى تطوير ثقافة استراتيجية أوروبية مشتركة. انضمت إلى هذه المبادرة عشر دول أوروبية لديها القدرة العسكرية والإرادة السياسية للعب دورها على الساحة الدولية (ألمانيا وبلجيكا والدنمارك وإسبانيا وإستونيا وفنلندا وفرنسا وهولندا والبرتغال والمملكة المتحدة) ،تهدف الى تحسين قدرة الأوروبيين على القيام بعمليات ومهام عسكرية مشتركة ، في إطار متعدد الأطراف (الاتحاد الأوروبي ، الناتو ، الأمم المتحدة) أوفي إطار عمل مخصص ، عبر مجموعة كاملة من الأزمات التي قد تؤثر على الأمن الأوروبي. أتاح الاجتماع الوزاري في 7 نوفمبر 2018 إطلاق عمل عملي يسلط الضوء على القيمة المضافة للتعاون بين القوات المسلحة للدول المشاركة في المبادرة من خلال العمل على حل الأزمات الدولية ، وحماية السلم و الأمن الدوليين ، وتشكيل البعثات الإنسانية وحفظ السلم ، والتدخل العسكري .

1 - « 3ème point d'étape de l'initiative pour l'Europe », dans : <https://www.iris-france.org/115251-linitiative-europeenne-dintervention> , (27/12/2019)

لقد حددت هذه الوثيقة " المصالح والأولويات الإستراتيجية "فرنسا على ضوء البيئة الجيوسياسية " الحالية و المرتقبة "¹، حيث تغير حجم التهديد الإرهابي الذي كان أولوية في التقرير السابق ، خاصة مع ازدياد المخاطر الروسية والتهديدات الالكترونية ، وتضاعف "الغموض المرتبط ببعض الشركاء الأساسيين " مع اختيار البريطانيين الخروج من الاتحاد الأوروبي ووصول "رونالد ترامب " إلى البيت الأبيض كل هذه التحولات أخذ بها معدوا هذا التقرير في بناء الإستراتيجية الفرنسية للأمن والدفاع الجديدة والتي وضعت في اجندتها مجموعة من التحديات ، مع الحفاظ على رؤية واضحة للاتجاهات الجيوسياسية والتكنولوجية الطويلة الأجل . وفي العموم قامت هذه الإستراتيجية على ما يلي:

أ- الاستقلال:

تتوقع فرنسا الحفاظ على استقلالها الاستراتيجي وحرية تحركاتها باعتبارها فاعلا أمنيا عالميا يمتد نفوذها ومصالحها في جميع أنحاء العالم. وهي تضم أكبر أو ثاني أكبر منطقة اقتصادية بحرية في العالم بأكثر من 6.5 مليون ميل مربع (11 مليون كيلومتر مربع). إن المواطنين في الخارج (2.2 مليون) والالتزامات بأعمال الدفاع الدولي (كعضو دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة) أيضا تشكل طبيعة تعريف فرنسا لمصالحها². وأصبحت فرنسا القوة النووية الوحيدة المتبقية في الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وبسبب هذا الدور في مجلس الامن الدولي، تقيم فرنسا حوارًا قويًا مع الصين وروسيا حول القضايا العالمية. إلا أن فرنسا تدرك محدودية وسائلها المتاحة امام صعود قوي دولية ضيق عليها دورها المحوري في المجتمع الدولي، اذ يركز التقرير الاستراتيجي على الحفاظ على الاستقلال الاستراتيجي الفرنسي، الذي يتركز على الحفاظ على رادع نووي بحري وجوي قوي وتحديثه. ومع ذلك، حسب التقرير تحتاج فرنسا إلى أكثر من مجرد موقف دفاعي. يجب أن تكون فرنسا في جوارها المباشر قادرة على التغلب على أي أزمة وتحافظ على تفوقها على أي جهة غير حكومية لحماية مواطنيها ومصالحها الاقتصادية. وتتعهد فرنسا بمواصلة مواجهة أي تحد عسكري يمكن أن ينشأ عن الجهات الحكومية في أي مكان في العالم، والاحتفاظ بحرية العمل، فضلا عن قدرتها على الشروع في أي عمل استباقي³.

¹ - Understanding the Implications of France's Strategic Review on Defense and National Security » , **Op.cit.**

² - Understanding the Implications of France's Strategic Review on Defense and National Security » , **Op.cit.**

³ - «Défense: les priorités stratégiques de la France », journal la Croix ,sur le site : <https://www.gouvernement.fr/conseil-des-ministres/2018-02-08/> (juin 2020)

ب- العمل على مواجهة التهديدات الإرهابية:

لقد ظهرت كلمة "الإرهاب" أو مشتقاتها 111 مرة في التقرير. حيث تشكل الجهادية السلفية "تهديدًا رئيسيًا" لفرنسا. وبينما تقاوم فرنسا الجماعات الجهادية في الشرق الأوسط وفي منطقة الساحل، تعرضت لهجمات عديدة منذ عام 2015، وهو الوضع الذي دفع السلطات الفرنسية بشدة للنظر إلى الأمن الداخلي والدفاع الخارجي على أنهما "سلسلة متصلة". وأكد التقرير على مواجهة الجماعات الإرهابية، رغم أنها ليست تهديدًا استراتيجيًا في حد ذاته، على الرغم من استنزافه لجزء كبير من موارد الدفاع الفرنسية. وتشارك فرنسا في عمليتين عسكريتين رئيسيتين ضد الجماعات الجهادية: عملية "برخان" في منطقة الساحل، وعملية "شمال" في العراق وسوريا¹.

يمثل الإرهاب الدولي حسب هذا التقرير، أحد أخطر التهديدات للسلام والأمن الدوليين. ونظرًا إلى أن هذا التهديد لم يكن في السابق بهذه الخطورة، أخذت فرنسا تحشد جهودها على جميع الأصعدة بالتعاون مع شركائها الدوليين بغية محاربة الشبكات الإرهابية على أراضيها وفي الخارج. وتتعدد الأهداف المنشودة وتتمثل في:

- الحد من سيطرة المجموعات الإرهابية ميدانيًا.

- محاربة شبكات التمويل والشبكات الإنسانية واللوجستية والدعاية الإرهابية،

- تجنب التطرف،

- حماية المصالح الفرنسية والفرنسيين المقيمين في الخارج.

في ظل جهودها لضبط الإنفاق العام، تسعى فرنسا إلى تحويل المسؤولية الدفاعية تدريجيًا إلى دول المنطقة، بدءًا بتنفيذ العملية المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس (G5) (موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، وتشاد)، مع تأكيدها على ضرورة تحمل الشركاء الأوروبيين لمسؤولياتهم في مواجهة الإرهاب الدولي.

ج- العمل على ضمان السيادة الرقمية في الفضاء السيبراني

أصبح الفضاء السيبراني والمعلوماتي تهديدًا متزايد الأهمية للدول، كما أظهر التقرير الاستراتيجي

¹ - « Understanding the Implications of France's Strategic Review on Defense and National Security », Op.cit.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

الفرنسي، حيث أبرزت الهجمات الإلكترونية خلال الانتخابات الرئاسية الفرنسية، بما في ذلك "تسريبات ماكرون"، الحاجة إلى تعزيز الأمن السيبراني. ورغم استجابة السلطات الفرنسية السريعة والتزام وسائل الإعلام بالضوابط، إلا أن التقرير يشير إلى ضرورة تطوير القدرات الفرنسية في هذا المجال، خاصة في ظل هيمنة الشركات الأمريكية والصينية على الفضاء المعلوماتي. وتدعو فرنسا إلى تحقيق "سيادة الرقمية" وتعزيز التعاون الأوروبي في هذا المجال¹.

أصبح الفضاء الرقمي رهاناً أساسياً في السياسة الأمنية الفرنسية، حيث وضعت فرنسا استراتيجية دولية رقمية وهو ما أكد عليه وزير أوروبا والشؤون الخارجية Laurant Fabieus في 15 ديسمبر 2017، الإطار المرجعي وخارطة الطريق الدبلوماسية للسنوات المقبلة، تركز على ثلاثة محاور رئيسية: الحوكمة، الاقتصاد، والأمن، وذلك بعد مشاورات واسعة مع مختلف الفاعلين. تهدف هذه الإستراتيجية إلى²:

- تعزيز عالم رقمي مفتوح وموثوق: من خلال إعادة تعريف قواعد حوكمة الإنترنت، ودعم الوصول المتنوع، وتعزيز الثقة في استخدامه.
 - بناء إنترنت أوروبي متوازن: يضمن حماية الحقوق، ويعزز النظام الرقمي الأوروبي، ويحقق الأمن والاستقلال الاستراتيجي.
 - تعزيز تأثير فرنسا في العالم الرقمي: من خلال جعلها مركزاً رقمياً متميزاً، وضمان أمنها واستقلالها الاستراتيجي، وتحقيق التحول الرقمي للدولة.
- تهدف هذه الاستراتيجية إلى ضمان سيادة فرنسا في الفضاء الرقمي، وتمكين الجهات الاقتصادية الفرنسية من المنافسة، وحماية الحقوق.

د- العمل على تعزيز القدرات الدفاعية والأمنية في الاتحاد الأوروبي:

يظهر التزام فرنسا المتجدد بأمن أوروبا من خلال تطبيق مبدأ التضامن المنصوص عليه في معاهدة لشبونة، حيث ترى فرنسا أن مصالحها الحيوية تتجاوز حدودها الوطنية، وتلتزم بتقديم المساعدة

¹ - "تعرف على ما جاء في استراتيجية الدفاع والأمن الوطني الفرنسي الجديدة"، ترجمة بسام عباس، شبكة رؤية الإخبارية، في : <http://www.roayahnews.com> تاريخ الدخول : جوان 2020.

² - « La stratégie internationale de la France pour le numérique », Ministère de l'Europe et des affaires étrangères », sur le site : <https://www.diplomatie.gouv.fr> , (juin 2020)

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

لأي دولة أوروبية تتعرض لعدوان مسلح. وقد تجلّى ذلك عملياً في تفعيل المادة 42 من المعاهدة عقب هجمات باريس 2015، حيث حصلت فرنسا على دعم أوروبي لعملياتها في مالي¹.

يؤكد التقرير الاستراتيجي الفرنسي، عقب خطاب الرئيس ماكرون، على أهمية الاندماج العسكري الأوروبي كهدف استراتيجي يتجاوز التأثير في النظام العالمي، إذ ترى فرنسا مستقبلها في بناء "ثقافة إستراتيجية مشتركة" داخل الاتحاد لمواجهة التحديات الأمنية، مع الحفاظ على دور الناتو كعنصر أساسي للأمن الأوروبي وتفعيل المادة الخامسة، لكنها تدعو أوروبا إلى تعزيز قدراتها الدفاعية في ظل الشكوك حول استمرار الالتزام الأمريكي².

واستناداً إلى "التقرير الاستراتيجي" صدر "قانون لبرمجة الانفاق العسكري" في النصف الأول من عام 2018 يحدد الوسائل المخصصة للقوات المسلحة للفترة الممتدة من 2019-2025 بموجب المهام الموكلة اليها. اذ وعد "ماكرون" بزيادة ميزانية الدفاع بـ: 1.7 مليار أورو سنوياً خلال فترة ولايته أي خمس سنوات، لتصل إلى مجموع 2% (الآن تخصص 1.82% من إجمالي الناتج الداخلي الخام) بحلول 2025 لتصل إلى 50 مليار أورو سنوياً بالمقارنة مع 35.9 مليار في 2019³. تشجيعاً للأعضاء الأوروبيين الآخرين على اتخاذ خطوات مماثلة. وتشيد فرنسا بألمانيا وتصفها بأنها "شريك حاسم" في الدفاع، وتعهّدت بالحفاظ على "علاقتها الخاصة" مع المملكة المتحدة رغم خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وقد دعت العواصم الأوروبية -برلين وباريس وروما- إلى تعزيز القدرات الدفاعية للاتحاد الأوروبي، واعتمد الاتحاد الأوروبي مصطلح "الاستقلال الاستراتيجي" الفرنسي في استراتيجيته العالمية لعام 2016. وكما يقول "دانيال كيوهان"، فإن الحكومات الأوروبية ستحتاج إلى "حسن النية" لتأييد مشاريع فرنسا الأكثر طموحاً، ولكن إنشاء صندوق الاستثمار الدفاعي الأوروبي بهدف تسهيل الابتكار والتعاون، هو بالفعل خطوة هامة إلى الأمام⁴.

تعتمد فرنسا بشكل متزايد على الاتحاد الأوروبي لضمان نجاحها، وتسعى للحفاظ على نفوذها من خلال قيادة القارة وتقديم تنازلات استراتيجية لتأمين الدعم لمبادراتها، مثل مبادرة التدخل الأوروبية.

¹ - "تعرف على ما جاء في استراتيجية الدفاع والأمن الوطني الفرنسي الجديدة"، المرجع السابق.

² - المرجع نفسه.

³ - Tableaux de économie française , « Défense », édition 2018, INSEE, institut de la statistique et des études économiques, sur : <https://www.insee.fr>. (janvier 2020)

⁴ - "تعرف على ما جاء في استراتيجية الدفاع والأمن الوطني الفرنسي الجديدة"، المرجع السابق.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

ويدعو التقرير الاستراتيجي إلى اعتماد دبلوماسية حذرة للحفاظ على وحدة الاتحاد وتجنب الخلافات مع الشركاء الأوروبيين.

في ظل التغيرات الأمنية الدولية، تعمل فرنسا على تحديث استراتيجيتها الأمنية والدفاعية، معتمدةً على تحليل دقيق لتحدياتها الأمنية، لتعزيز مكانتها الدولية. ومنذ تولي الرئيس ماكرون السلطة، تتبنى فرنسا نهجًا استراتيجيًا متعدد الأبعاد لتعزيز دورها الإقليمي والدولي. وقد تم وضع التقرير الاستراتيجي الفرنسي في ضوء التغيرات الأمنية الدولية، ويعتمد تنفيذه منذ عام 2014 على سلسلة من العوامل والقرارات السياسية:¹

أولاً: لأن الاقتصاد الفرنسي لا يزال يتعافى والقيود على الميزانية كبيرة، ينبغي أن ترصد فرنسا عن كثب وتطابق التقدم التكنولوجي المحتمل في الدول المنافسة. ويؤكد التقرير الاستراتيجي على أن ضمان الاستدامة يمثل أولوية نظرًا لأن العمليات العسكرية امتدت الآن لفترة تتراوح بين 10 و 15 سنة. وستبذل السلطات قصارى جهدها لضمان ألا تستنزف العمليات الميزانية بأكملها. وفي المستقبل، ستركز جهود الابتكار على الحفاظ على السيادة الحصرية في المجالات الرئيسية (الردع النووي، والرصد والمراقبة، والصواريخ، والقيادة الأساسية، وعناصر التحكم).

ثانياً: لم يكن الاتحاد الأوروبي -ولا يمكن أن يكون- الأفق الوحيد للدبلوماسية الفرنسية. حيث تنتشر الأراضي والمصالح الفرنسية في جميع أنحاء العالم. ونظرًا لكون فرنسا محدودة النطاق، ولأن الاتحاد الأوروبي يركز على محيطه الجغرافي، يجب على فرنسا أن تدخل في مزيد من الشراكات الاستراتيجية في أفريقيا والشرق الأوسط (الإمارات وقطر والكويت) وما وراءها (الهند وأستراليا واليابان والبرازيل). وفي هذا الصدد، من وجهة نظر دبلوماسية وعسكرية، تشكل الأراضي الفرنسية في الخارج نقاط ضعف محتملة، إلا أنها تشكل أيضا منابر مفيدة لإسقاط القوة.

وأخيراً: يعتمد نفوذ فرنسا على قدرتها على تشكيل وبناء بيئة أمنية دولية تعاونية. وتزدهر الشبكة الدبلوماسية الفرنسية في المؤسسات المتعددة الأطراف، ولا سيما في الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي.

د- إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية الفرنسية في ظل التهديدات الجديدة:

في إطار تنفيذ السياسة الأمنية الفرنسية الجديدة، قامت فرنسا بإعادة هيكلة مؤسساتها الأمنية لمواجهة التهديدات المستجدة. وقد تم ذلك عبر المصادقة على قانون 30 أكتوبر 2017، الذي منح

¹ « Understanding the Implications of France's Strategic Review on Defense and National Security », Op.cit.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

صلاحيات واسعة للأجهزة الأمنية، خاصة بعد هجمات باريس 2015. وقد حدد القانون وظائف أجهزة الاستخبارات في ظل حالة الطوارئ، والتي تتضمن¹:

- حماية الدولة: مكافحة الإرهاب والتجسس الاقتصادي.
 - تنظيم المراقبة: تطوير نظام ترخيص ومراقبة لتقنيات التجسس والتنصت.
 - جمع البيانات: نشر كاميرات وبرامج تجسس إلكترونية، واستحواذ بيانات الاتصال.
 - تحليل البيانات: استخدام أدوات تحليل آلي لكشف التهديدات المحتملة.
 - المراقبة التقنية: استخدام "الصندوق الأسود" لمراقبة بيانات الاتصال.
 - تعزيز الرقابة: تشكيل لجنة وطنية لمراقبة تقنيات الاستخبارات.
 - تحديد المهام: تحديد مهام الأجهزة الداخلية والخارجية والعسكرية والجمركية.
 - حماية المصالح: الدفاع عن المصالح الاقتصادية والصناعية والعلمية لفرنسا.
- وبهدف مواجهة التهديدات الجديدة وتعزيز قدرتها على ذلك، اعتمدت فرنسا عدة إجراءات لإعادة هيكلة مؤسساتها الأمنية، سواء داخلية أو خارجية. هذه الإجراءات تمحورت حول المحاور التالية²:
- تعزيز التنسيق بين الأجهزة الأمنية: من خلال إنشاء آليات جديدة لتبادل المعلومات بين الشرطة والدرك الوطني والأجهزة الاستخباراتية، مثل المديرية العامة للأمن الداخلي (DGSI)، وكذلك تحسين إدارة الأزمات الأمنية من خلال تحديث خطط الطوارئ وزيادة التنسيق بين القوات المسلحة والأمن الداخلي.
 - زيادة الإنفاق الأمني والعسكري: وهو ما اقره الرئيس فيما يخص رفع ميزانية الدفاع والأمن تدريجياً للوصول إلى 2% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2025 لتصل بذلك إلى حدود 50 مليار

¹ -Loi n° 2017-1510 du 30 octobre 2017, « renforçant la sécurité intérieure et la lutte contre le terrorisme », dans : [https:// www.ambafrance.org](https://www.ambafrance.org) (septembre 2020)

² - « La Revue stratégique est destinée à fixer le cadre stratégique de l'élaboration de la prochaine Loi de programmation militaire 2019-2025, qui doit **porter notre effort de défense à 2% du PIB** à l'horizon 2025 », dans : <https://www.archives.defense.gouv.fr/dgris/politique-de-defense/revue-strategique-2017/revue-strategique.html> (septembre 2020)

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

دولار، تخصيص موارد إضافية لتجهيز القوات الأمنية بمعدات حديثة، مثل أنظمة المراقبة والطائرات بدون طيار.

- توسيع صلاحيات مكافحة الإرهاب: اعتماد قوانين تتيح للشرطة صلاحيات أوسع في تنفيذ الاعتقالات والتفتيش في الحالات المتعلقة بالإرهاب، وإنشاء وحدات متخصصة لمكافحة الإرهاب، مع تعزيز التدريب والتجهيز، مثل ملف الأشخاص الذين يشكلون تهديداً لأمن الدولة (FSPRT).

- مراقبة الحدود والهجرة: تكثيف الرقابة على الحدود، خاصة مع التهديدات الناتجة عن تدفق المقاتلين الأجانب، وتوسيع التعاون مع الشركاء الأوروبيين لتحسين إدارة الهجرة وضمان الأمن الحدودي تحسين الأمن السيبراني: من خلال تعزيز قدرات الوكالة الوطنية لأمن نظم المعلومات (ANSSI) لمواجهة الهجمات السيبرانية، وتطوير البنية التحتية الرقمية للدفاع ضد الهجمات الإلكترونية التي تستهدف مؤسسات الدولة والبنية الحيوية.

- تقوية التواجد الأمني في المناطق الحساسة: نشر آلاف الجنود في الأماكن العامة، مثل

المطارات ومحطات القطارات، لحماية المواطنين من الهجمات الإرهابية، تحسين مراقبة الأماكن العامة من خلال زيادة استخدام أنظمة الكاميرات الذكية.

- تعزيز التعاون الدولي: تقوية الشراكات الأوروبية في مجال الأمن والدفاع، مثل مشروع الدفاع الأوروبي المشترك، وتحسين التنسيق مع دول الساحل الإفريقي لمكافحة الإرهاب في المنطقة من خلال تدريب ودعم القوات المحلية.

تهدف الإجراءات الأمنية الفرنسية التي تم تبنيها عقب التقرير الاستراتيجي لعام 2017 إلى تطوير القدرة الوطنية على مواجهة التهديدات المعقدة والمتنوعة، وذلك من خلال تعزيز التنسيق بين المؤسسات الأمنية، وزيادة الموارد المادية والبشرية، وتحديث الأطر التشريعية ذات الصلة. ومع ذلك، لا تزال أجهزة الاستخبارات الفرنسية تعاني من بعض أوجه القصور، خاصة فيما يتعلق بنقص الموارد البشرية. وتبرز مطالبات بزيادة عدد العاملين في أجهزة الاستخبارات الداخلية والخارجية بشكل ملحوظ، مما يشير إلى ضرورة توسيع نطاق عمل هذه الأجهزة لمواكبة التحديات الأمنية المتزايدة.

المبحث الثاني: أبعاد اهتمام فرنسا بمنطقة الساحل الإفريقي

تولي فرنسا منطقة الساحل الإفريقي أهمية إستراتيجية متزايدة، خاصةً بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. وتعود هذه الأهمية إلى عدة عوامل، أولها الموقع الجيو-أمني للمنطقة، وما تزخر به من موارد طبيعية إستراتيجية، مثل النفط واليورانيوم. وثانيها، التحديات الأمنية المتزايدة، مثل الجريمة المنظمة والإرهاب، التي تهدد استقرار المنطقة وأمن أوروبا.

وقد انعكس هذا الاهتمام في الوثائق الإستراتيجية الفرنسية، مثل الكتاب الأبيض للدفاع والأمن لعام 2013 والتقرير الاستراتيجي لعام 2017، التي أكدت على أهمية منطقة الساحل في السياسة الخارجية الفرنسية، وسعي فرنسا لاستعادة نفوذها في مستعمراتها السابقة.

المطلب الأول: الخصائص الجغرافية لمنطقة الساحل الإفريقي

يتميز فضاء الساحل الإفريقي بفقدانه لتعريف واضح يحدده، فيلاحظ أن تعريف إقليم الساحل يواجه تحديات منهجية عدة، فأول ما يواجهه الباحث حول المنطقة هو صياغة تعريف دقيق لهذا الإقليم، إذ لم تتشكل صور متماسكة في البحوث السياسية حول هذا الفضاء¹. إذ أن شساعة المجال الجغرافي للساحل الإفريقي خلقت نوعاً من الجدل حول ماهية الدول المكونة لهذه المنطقة، إذ أن هناك من يعطيها تعريفاً جغرافياً، في حين نجد البعض الآخر يعطيها تعريفاً سياسياً وأمنياً.

لغويا الساحل الإفريقي هو عبارة عن مصطلح من أصل عربي، يعني من الناحية اللغوية "الشاطئ" أو الحافة الجنوبية للصحراء² Le rivage ou la bordure méridionale du désert، أي الجانب من اليابسة المتصلة مباشرة بالبحر أو المحاذي للبحر بمعنى الشاطئ.

مصطلح الساحل الإفريقي هو تسمية أطلقها الفاتحون المسلمون على المنطقة الجغرافية التي تمتد من الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى إلى منطقة الغابات الإفريقية³. إن أول من استعمل هذا المصطلح المدونون العرب في العصور الوسطى لفظ "الساحل الإفريقي" للدلالة على الشاطئ الجنوبي لذلك المحيط الكبير الذي يدعى الصحراء، وقد سموه أيضاً ببلاد السودان كأقدم تسمية عربية كانت تطلق من طرف الجغرافيين العرب على المنطقة العازلة بين إفريقيا البيضاء (دول المغرب العربي) و

¹ كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في أفريقيا، ط1، أبو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2014، ص8.

² عادل زقاغ ، الساحل الإفريقي والاستراتيجية الأمنية الفرنسية :نحو مقاربة جيو أمنية، المرجع السابق، ص 97.

³ عبد العالي عبد العالي حور، "التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي"، شؤون عربية، العدد 2016، 167، ص 187.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

بين إفريقيا السوداء¹، وهناك من يضيف لهذا المصطلح تسمية الصحراء الكبرى على أساس أن الصحراء الإفريقية هي أكبر صحراء مدارية في العالم، تقع شمال القارة وتمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا وتمتد هذه المنطقة على طول 3000 كلم ابتداء من المحيط الأطلسي وصولا إلى البحر الأحمر وعلى طول 1500 كلم من الإقليم السوداني وبداية المناطق الاستوائية جنوبا حتى سواحل البحر المتوسط وجبال الأطلسي شمالا بمساحة تقدر بحوالي 9 ملايين كلم مربع².

كما أن هذا المصطلح قد شاع خلال الجزء الأول من القرن العشرين، في فترة الاستعمار الفرنسي لدول المنطقة، واستعملته هذه الأخيرة من أجل تحديد المناطق المطلة على الصحراء الكبرى الواقعة في الجنوب (في الساحل السوداني)، ومن تم أصبح هذا المصطلح يشير إلى مناطق مختلفة وليس إلى منطقة واحدة. واستنادا إلى **المعيار السياسي** فإن منطقة الساحل تشير إلى منطقة جغرافية كبرى تضم الدول التي تواجه أزمة اقتصادية وسياسية ودينية وأهمها: السنغال، موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، تشاد، غينيا الاستوائية³.

وهناك من يختزل المنطقة فيما يسمى بدول المحور المكونة من ثلاثة دول هي: النيجر، تشاد، ومالي، على اعتبار أن هذه الدول تتقاسم خصائص مشتركة مرتبطة بعوامل تاريخية، فهي التي خضعت للاستعمار الفرنسي وحصلت على استقلالها في نفس السنة 1960 وهي الدول التي ركزنا عليها في دراستنا. أما **أمنيا** فيعرف الساحل الإفريقي انطلاقا من المشاكل والأزمات اللاحقة التي يعرفها، وهو بذلك يضم كل من: السودان، مالي، النيجر، تشاد وموريتانيا، وهو ما يعرف بقوس الأزمات⁴. في حين يعرف الساحل الإفريقي جغرافيا بأنه ذلك الفضاء الجيو-سياسي الفاصل بين إفريقيا الشمالية المطلة على البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا السوداء جنوب الصحراء⁵. ومن خلال هذا التعريف الذي قدمه الباحث "مهدي تاج" نجد أن الساحل الإفريقي يمتد من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر فاصلا بين الصحراء الكبرى شمالا ومنطقة السافانا جنوبا، وتمتد غربا من السنغال عبر موريتانيا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر وشمالا تشاد والسودان حتى إثيوبيا شرقا.

¹- Mehdi Taje, « Sécurité et stabilité dans la Sahel Africain », Working paper, Collège de Défense de l'OTAN, NDC Occasion Paper, No 19, décembre 2006, p 6.

²- عبد العالي عبد العالي حور، المرجع السابق، ص 188.

³- Gérard-François Dumont, "La Géopolitique Des Populations Du Sahel (Sahel : the populations geopolitics)", Cahier du CEREM (Centre d'études et de recherche de l'École militaire), 2009, dans : <https://hal.archives-ouvertes.fr/halshs-00761709/> (septembre 2018)

⁴- أمحمد برقوق، "الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية"، **العالم الاستراتيجي**، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 01، يناير 2008، ص 12.

⁵- Mehdi Taje, Op.cit., p6.

الخريطة رقم: 03 دول منطقة الساحل



بحري، وبالتالي المنطقة عبارة عن شريط طويل يضم دولا عديدة . أما التعريف الأوسع و الأشمل للساحل الإفريقي، فيعتبرها تلك المنطقة شبه الجافة ، التي تقع بين الصحراء الكبرى في الشمال والسافانا في الجنوب ، ويمتد غربا من السنغال عبر موريتانيا ، مالي ، بوركينا فاسو، النيجر، شمال نيجيريا، تشاد،

¹-CILSS: Comité permanent inter-Etats de lutte contre la sécheresse dans le Sahel

²- عبد العالي عبد العالي حور، المرجع السابق، ص.ص 188-189.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

السودان حتى إثيوبيا شرقاً، وتحدد الأبحاث الجغرافية لنادي الساحل وغرب إفريقيا الملحق بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تلك المنطقة بين خطي العرض 12 درجة و20 درجة شمال خط الاستواء بمساحة تقدر بثلاثة ملايين كم مربع¹. ويتراوح مناخ المنطقة بين شبه الجاف جنوباً والجاف شمالاً، وهو ممطر موسمياً، وتعد من أكثر المناطق الإفريقية جفافاً وتصحراً².

تعتبر العوامل المناخية السائدة في منطقة الساحل الإفريقي، كالجفاف والتصحر وارتفاع درجات الحرارة، محركاً رئيسياً للأخطار الأمنية والنزاعات، حيث أدت هذه الظروف إلى اضطرابات ديمغرافية واسعة النطاق، تمثلت في موجات هجرة متكررة، أبرزها في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، مما أسفر عن نزوح كبير للطوارق إلى دول الجوار والمدن الداخلية، وقد ساهمت عودة بعض هؤلاء المهاجرين في نهاية الثمانينيات في اندلاع نزاعات داخلية، كانت العوامل المناخية من أبرز أسبابها. وفي هذا السياق، اعتمد الاتحاد الأوروبي تعريفاً محدداً لمنطقة الساحل في "إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل"، يركز على موريتانيا ومالي والنيجر كدول ساحلية أساسية، مع إضافة بعض المناطق في جنوب الجزائر وبوركينا فاسو وتشاد، مما يعكس البعد الجيوسياسي في تحديد نطاق المنطقة.

وبهذا الموقع يتضح أن منطقة الساحل منطقة محورية بتداخلها مع إفريقيا الشمالية والغربية وصولاً إلى البحر الأحمر مما يفسر الاهتمام الإقليمي والدولي خاصة الفرنسي بها، حيث باتت هذه المنطقة تمثل حزاماً جغرافياً بين المغرب العربي ومنطقة الصحراء الكبرى، جعلت هذه الأخيرة ذات موقع استراتيجي حساس وحيوي .

المطلب الثاني: الأهمية الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة الساحل الإفريقي

تُعد منطقة الساحل الإفريقي منطقة ذات أهمية استراتيجية واقتصادية واجتماعية متزايدة، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي. فبالرغم من التحديات التي تواجهها المنطقة، إلا أنها تمتلك مقومات هائلة تجعلها محط أنظار العديد من القوى العالمية.

1- الأهمية الاجتماعية

تتميز منطقة الساحل الإفريقي بتنوع اثني وعرقي ألقى بضلاله على البناء الاجتماعي والسياسي، حيث تمتاز المنطقة بتداخل وتلاقح عدة أعراق تمثل كل منها أنماطاً وعادات مختلفة (هذا ما أدى إلى

¹-Philippe Heinrigs, " incidences sécuritaires du changement climatique au Sahel : perspective politiques ", CSAO, 2010, dans : <https://www.oecd.org/fr/csao/publications/47234529.pdf>

²- كريم مصلوح ، المرجع السابق ، ص 9.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

صعوبة كبيرة من أجل الاندماج الاجتماعي).¹ هذا ما جعل من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا، كما أن تحقيق الاندماج الاجتماعي صعب جدا خاصة في غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة، مما ينتج عنه أزمات داخلية (مثل أزمة دارفور في السودان، وأزمة الطوارق في مالي والنيجر، والاضطرابات العرقية في موريتانيا والتشاد)².

هذا التنوع الاثني والثقافي يعود لأسباب داخلية تتلخص في طبيعة شعوب القارة ، وأخرى خارجية تعود بالأساس الى الاستعمار الأجنبي الذي تعرضت له المنطقة خلال القرنين الماضيين ، الذي زيادة على تأثيره الثقافي فان رسم الحدود الموجودة للكثير من دول القارة حاليا ، كان لاعتبارات استراتيجية مرتبطة بالنظام الدولي في تلك الفترة ، لا علاقة له بواقع دول القارة وتاريخها ، الأمر الذي أدى الى العديد من النزاعات الحدودية والصراعات الداخلية في الدول الأفريقية ،على غرار قضية الطوارق و الأحداث الدامية التي شهدتها منطقة البحيرات الكبرى³.

لذلك عند الحديث عن التركيبة السكانية لبعض الدول الساحل الإفريقي ، لا بد من التعرض لمختلف الاثنيات و العرقيات والقبائل التي تعيش في هذا الفضاء والتي تلعب دورا مهما على الصعيد المحلي ، الاقليمي و الدولي خاصة في مجريات الاحداث التي عرفت المنطقة منذ القدم وما زالت تعرفها الى يومنا هذا على هذا الاساس سنحاول التطرق الى أهم التركيبات الاثنية ، العرقية و القبائلية لبعض دول الساحل الإفريقي معتمدين في ذلك على التقسيم الذي جاء به الكاتب "جيرارد فرنسوا دومون" GérardFrançois Dumont، ونلخصها فيما يلي⁴ :

*مالي : تضم حوالي ثلاثة وعشرون اثنية تتوزع على خمس مجموعات رئيسية:

-المجموعة الأولى :الموندنغ Mandingue،البامبارا Bambara،السونيك Soninké،

المالينك Malinké،وبوزو Bozo.

-المجموعة 2:البولسار Pulsar،البولو Peul،التوكولور Toucouleur.

¹ - المرجع نفسه ، ص 90.

² - أمحمد برقوق، المرجع السابق ، ص 12.

³ -عمر فرحاتي ، مريم براهيم، " الأزمة في الساحل الإفريقي الخلفيات والأبعاد " ، ط1، الجزائر : الدار الجزائرية ، 2017، ص 57.

⁴ -Gérard-François Dumont , " La Géopolitique Des Populations Du Sahel (Sahel : the populationsgeopolitics)", Cahier du CEREM (Centre d'études et de recherche de l'École militaire), 2009, dans : <https://hal.archives-ouvertes.fr/halshs-00761709/document>, (septembre 2017)

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

- المجموعة 3: الفولتا، Voltaïque، البوبو، Bobo، سينوفو، Sénoufo، مينيني، Minianka، أنكا،

- المجموعة 4: الصحراويين، Saharien، المور، Maures، العرب، Arabes، الطوارق

.Touareg

- المجموعة 5: آخر اثنين مشكلة لدولة مالي هي السونغاي Songhai، تشتغل هذه الفئة على الصيد والفلحة، وهم يمثلون 12% من مجموع السكان، يتواجدون في الجنوب.

تمثل قبائل "بامبارا" Bambara 34.1% من السكان في مالي، و فولاني 14.7%، ساركول 10.8%، سينوفو 10.5%، دوجون 8.9%، بوبو 2.9%، سونغهاي 1.6%، طوارق 0.9%، ماليون أو مغاربة 6.1%، مواطنو الاكواس 0.3%، 0.4% عرقيات أخرى¹.

يتألف سكان مالي من مجموعات عرقية أصلها جنوب الصحراء الكبرى، تتقاسم تقاليد تاريخية وثقافية ودينية مشتركة. إضافة إلى مجموعتين يرجع أصلهما من شمال الصحراء الكبرى من البدو الرحل، هما الطوارق (ذو أصل أمازيغي، والمور) أو المغاربة) وهم من أصول عربية أمازيغية. في مالي والنيجر، يُعرف المور أيضًا باسم عرب أزواغ نسبة إلى اسم منطقة أزواغ، وهم يتكلمون بالأساس اللغة العربية الحسانية التي تعد واحدة من اللهجات الإقليمية للغة العربية. تعتبر اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية، إلى جانب عدة لغات محلية، وفيما يخص الديانة، فيضم مالي 94% من المسلمين، 2% وثنيين، و 4% كاثوليك².

في عام 2016، كان عدد سكان مالي يقدر بنحو 18 مليون نسمة، بمعدل نمو سنوي قدره 2.7% وكان هذا الرقم في حدود 4,638,000 نسمة في عام 1950. السكان في الغالب يعيشون في الأرياف (68% في عام 2002)، 10% من الماليين هم من البدو الرحل. يعيش أكثر من 90% من السكان في الجزء الجنوبي من البلاد، وخاصة في العاصمة باماكو، التي يزيد عدد سكانها عن مليون نسمة³.

* **النيجر:** تتميز هي الأخرى بتعدد و تنوع عرقي واثنى وقبائلي بحيث تتمركز هذه الأخيرة حسب التقسيم الجغرافي داخل الدولة، إذ نجد في الغرب قبائل الجرما (Djerma et Songhai)، والتي تمثل 22% من مجموع السكان، وقبائل الهوسا Houssas تمثل 56% من مجموع

¹ - « Démographie au Mali - WordPress.com », dans :<https://www.populationdata.net/pays/mali/>

²-Ibid.

³-Démographie au Mali ,Wikipédia, dans :https://fr.wikipedia.org/wiki/D%C3%A9mographie_au_Mali

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

السكان، قبائل التوارق 10% من السكان . إضافة إلى هذه الاثنيات نجد أعراق واثنيات أخرى مثل كنوري Kanouri، الفلز Feulas، العرب، التوبوس Toubous .

ونجد كل قبيلة واثنية تسيطر على مجال معين، فالجرما هم التجار الصغار والمزارعين، لكنهم يسيطرون على الجيش والحكم في النيجر، أما الهوس فهم يسيطرون على الاقتصاد النيجري، باعتبارهم يمارسون نشاط التجارة، أما قبائل الطوارق فيمتنون حرفا بسيطة مما يؤدي إلى تمردهم. ويضم النيجر 95% من المسلمين والباقي من الوثنيين والمسيح.

يبلغ سكان النيجر حسب إحصائيات سنة 2017، 21.48 مليون نسمة، مقارنة بنحو 3.4 مليون نسمة فقط في سنة 1960، بمعدل نمو سنوي بلغ 3.3 في المائة. يعد معدل النمو هذا من أعلى المعدلات في العالم وهو مصدر قلق للحكومة والوكالات الدولية، كون معدل الخصوبة في البلاد يقدر بنحو 7.1 طفل لكل امرأة واحدة. حوالي 50 في المائة من السكان يبلغ عمرهم اقل من 15 سنة، و 2.7 في المائة فقط يبلغ عمرهم اكبر من 65 سنة. 21 في المائة من السكان يعيشون في المناطق الحضرية، في حين ان الباقي يعيش في قبائل وقرى ريفية¹.

* تشاد: يوجد فيها ثلاث مناطق جغرافية مناخية تتميز بالتوزيع غير العادل من حيث الكثافة السكانية، تتمثل الأولى في المنطقة الصحراوية هي أقل انخفاضاً في المناطق الساحلية وأكثر ارتفاعاً في المنطقة الشرقية (الحدود السودانية -التشادية)، الثانية في الجنوب وهي المنطقة لوغون LOGONE، والثالثة في الشمال هي منطقة بوركواني ديتيبستي borkouene ditibesti، حيث تتميز هذه المنطقة بانخفاض كمية تساقط الأمطار، كما يمكن تقسيم سكان لتشاد إلى ثلاث مجموعات²:

-مجموعة "الساارا": و موطنها الجنوب المداري الرطب في حوضي "الشار واللوغون " وجنوب البحيرة ، يقطن في هذه المنطقة مجموعة من الاثنيات أغلبها متحدثة بالهجات السودانية أصلهم من الزنج .

-مجموعة قبائل النطاق المداري شبه الجاف التي تضم عدة اثنيات تنتمي إلى قبائل محلية افريقية كقبائلا "الباما، الكانوري، الفولاني والعرب " .

¹-« Démographie et population de Niger », dans : <https://www.lepoint.fr/economie/demographie-niger-maradi-cette-ville-cha>

² -Gérard-François Dumont, **op.cit.**

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

-مجموعة تسمى بـ "التوبو" ذات أصول نيلية سوداء تمثل 2% من مجموع سكان التشاد ، بحيث تتمركز في جبال "تبسي" وهضاب "ايندي" ومنطقة "بركو" في شمال التشاد وشمال شرقها تتمركز فيها اثنتيتين وهما "الكرى" و"الدازا".

يبلغ عدد سكان التشاد حوالي أربعة عشر مليوناً ونصف المليون (14.5 مليون نسمة) وذلك بناءً على إحصائيات عام 2016 الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة. يمتاز الشعب التشادي بكونه شعباً يغلب عليه الطابع الريفي، حيث تعيش نسبة كبيرة من أبناء هذا الشعب في المناطق الريفية، إلى جانب ذلك فإن نسبة الشباب في هذه الدولة مرتفعة، حيث تقدر نسبة من تقل أعمارهم عن خمسة عشر عاماً بـ 47% من إجمالي عدد السكان¹.

ـ **موريتانيا:** ثلثي السكان هم "مورس" Maures، وهم شعوب أمازيغ يقطنون في الجزء الغربي ، ولكن معظمهم من "الحراثين" Harratins، وهم سود أحفاد العبيد ، كما نجد "البيدان" Beidanes وهم من المورس البيض، أما السود فيقطنون حدود الساحل ووادي نهر السنغال ،فموريتانيا تتشكل من المورس والعرب، البربر والأفارقة السود.

عدد سكان موريتانيا حوالي 2850000 نسمة بناء على إحصائيات 2017 ، يعتقد جميع سكان موريتانيا بنسبة 100% الدين الإسلامي، ومعظمهم على المذهب السني والعقيدة الأشعرية، ويتبعون الفقه المالكي، على الرغم من وجود البعض ممن يعتقدون الديانة المسيحية، إلا أنهم من الجاليات السنغالية المسيحية الموجودة في بعض مدن البلد؛ مثل: العاصمة نواكشوط، ويسمح لهم بممارسة ديانتهم بحرية في الأماكن المخصصة لذلك. اللغة العربية هي اللغة الرسمية لموريتانيا على الرغم من أن اللغة الفرنسية هي اللغة المستخدمة في الدوائر الحكومية².

* **السودان:** حوالي 52% من السكان من السود ، 39% من العرب، 6% من "البيجا" Beja، ويمثل الساحل السوداني من قبائل البدو والرحل المسلمين ولكن ليسوا كلهم عرب مثل "البيجا" ، أما في الوسط نجد قبائل السود مسلمون عرب يتمركزون في جنوب "كردوفان" sud kardofan أما في الوسط الغربي نجد "مراجييم" Marra Djehim، حيث يقطنون قبائل الفور Four والسود والمسلمين ، كما نجد جنوباً سكان مسيحيين .

¹-« POPULATION INSEED-TCHAD », Dans : <https://www.inseed.td/index.php/thematiques/statistique-demographique> (septembre 2019)

²-« Démographie en Mauritanie —

Wikipédia » dans : https://fr.wikipedia.org/wiki/D%C3%A9mographie_en_Mauritanie

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

تتميز دول الساحل بكثافة سكانية ضعيفة وغير متوازنة مقارنة مع مساحته الشاسعة، فمثلا في تشاد توجد ثلاث مناطق جغرافية مناخية، تتميز بالتوزيع غير العادل من حيث الكثافة السكانية، فقد وصل إجمالي عدد السكان في عام 1957 مليونين ونصف، إلا أن هذا العدد وصل وصل في 2009 الى 11.175919 نسمة، ويقدر متوسط الكثافة السكانية على امتداد تشاد بحوالي 8.7 فرد في كلم مربع. وتبرز هنا مشكلة اللاجئين البينيين نحو المدن الكبرى هروبا من الجفاف بفعل الاحترار والتصحر، وما يؤدي اليه من خلق تجمعات اثنية وغيثوهات autochtonie، ونزاعات داخل الدول حيث يوجد في الساحل الافريقي حسب احصائيات 2012، 11.3 مليون نسمة في وضعية لا أمن غذائي و 597 ألف لاجئ 443 ألف نازح¹.

كما يوجد في الساحل ارتفاع كبير في معدل النمو السكاني، ويقدر أن يتضاعف عدد سكانه بحلول 2040 الى 150 مليون نسمة مما سيؤثر على الأمن الانساني بالمنطقة، وخاصة الأمن الغذائي، فمنطقة الساحل تأخر فيها الانتقال الديمغرافي، حسب تقديرات الامم المتحدة سيستمر نمو السكان في الساحل بمعدل 2.9 % ما بين 2010 و 2050، وهو ما قد يخلق موجات نزوح جديدة في ظل انسداد أفق يغير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية².

ومن خلال عرض التركيبة الديمغرافية لكل دول الساحل نلاحظ أنه تنتوع الديانات في منطقة الساحل الافريقي بتنوع التركيبة السكانية، إلا أن الديانة الإسلامية هي التي تغلب في معظم دول المنطقة، فدخل الإسلام في هذه المنطقة وانتشاره مرتبط بوصله الى شمال القارة، على أساس أنه انتقل من شمالها الى غربها بواسطة التجار المسلمين والعلماء والدعاة، وسبب هذا الانتقال هو وجود صلات تجارية قديمة بين شمال القارة وغربها وجنوبها، مما أدى الى انتقال هذه الديانة بسرعة في دول الساحل الافريقي .

على هذا الأساس فان كل من مالي والنيجر متشابهتان من حيث الديانة الرئيسية في الدولة، ففي كلتا الدولتين نسبة السكان المسلمين تفوق 90%، فمالي وحدها تقدر النسبة فيها ب 94%(نسبة 2% من السكان وثنيين ونسبة 4% كاتوليك)، أما النيجر فتقدر ب 95% من المسلمين والباقي وثنيين ومسيح³. اما باقي دول المنطقة فيها مزيج من الديانات، كما هو الحال بالنسبة للتشاد اين نجد ازدواجية

¹ - عبد العالي عبد العالي حور، المرجع السابق، ص 190.

² - Gérard-François Dumont ,op.cit.

³ - عمر فرحاتي ، مريم براهيم، المرجع السابق، ص 60.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

في الديانات نتيجة الانقسام السكاني بين الشمال والجنوب ،فوجد شمالا أغلبية مسلمة أما جنوبا ثلث مسيحي والباقي وثني .

يرجع ضعف التجانس الاجتماعي في دول الساحل الإفريقي إلى تركيبها الاجتماعية والديموغرافية المتنوعة، وغياب الثقافة الوطنية الموحدة، مما أدى إلى أزمات متعددة كأزمة الطوارق في مالي والنيجر، والاضطرابات العرقية في موريتانيا، والحروب الأهلية في دارفور، والصراعات القبلية والإثنية في تشاد، وتتغذى هذه الصراعات على انعدام العدالة التوزيعية وسوء توزيع الثروات.

2-الأهمية الاقتصادية لمنطقة الساحل الإفريقي

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أفقر مناطق العالم ، وتتميز اقتصاديات دوله بالهشاشة والتدهور، حيث أن معظمها تصنف ضمن فئة البلدان الأقل نمواً، والتي تعاني من عدة اختلالات اقتصادية ومن فساد سياسي واقتصادي ، وهذا راجع الى تراكم عدة عوامل وأسباب أهمها¹ :

- هشاشة وعدم نجاعة البنية التحتية التعليمية .

- عدم استقرار الموارد الزراعية وهي أحد السمات المشتركة في المنطقة الساحلية فهي تصنف دائماً حسب تقارير التنمية البشرية في فئة البلدان الأقل نمواً في العالم .

- انتشار الفقر والبطالة المتزايدة ،ما يؤدي حتما الى ظهور عدة أزمات ،فهو يؤدي الى اليأس وتساعد على توفير أرضية خصبة للتمرد ، النزاعات والتطرف .

-تحويل مداخل الموارد التي تتركز بها منطقة الساحل من ثروات معدنية (على وجه الخصوص)،وتلك التي تجنيها من تصدير النفط نحو الانفاق العسكري ، أو لتمويل أقلية معينة في السلطة هذا أدى الى تفاقم مشاعر الاحباط لدى المواطنين .

-دور الظروف الطبيعية والعوامل المناخية كالجفاف والكوارث الطبيعية المفاجئة في تفاقم الوضع و التدهور الاقتصادي بالمنطقة .

هشاشة البناء الاقتصادي في دول الساحل الإفريقي جعلها بيئة مناسبة لبروز عدة تهديدات، بحيث تشير مؤشرات التنمية العالمية الى عجز التنمية في هذه الدول فالنيجر، تشاد، مالي وموريتانيا

¹-Mehdi Taje, " la sécurité du Sahara et du Sahel: L'importance stratégique du Sahel ", cahier du CEREM, centre d'étude et de recherche de l'école militaire, Paris: No.13,decembre,2009, p16

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

هي أقل الدول نموا في العالم حسب تقارير التنمية البشرية لسنة 2013، اذ احتلت النيجر المرتبة 188 والأخيرة حسب مؤشر التنمية البشرية بنسبة 0.335 %، في حين احتلت تشاد المرتبة ما قبل الأخيرة بنسبة 0.396 %، ومالي المرتبة 175 عالميا بنسبة 0.442 %، وموريتانيا المرتبة 157 بنسبة 0.513 % . كما أنها تتميز بارتفاع مؤشرات الفقر فيها، حيث يؤكد التقرير الصادر عن هيئة الأمم المتحدة لسنة 2016 ، بأن النيجر تعد أفقر دولة في العالم بنسبة 67% حيث تحتل المرتبة الأخيرة حسب مؤشر الفقر، ومالي وتشاد تقدر نسبة الفقر فيها بحوالي 64 %، أما موريتانيا فبنسبة 46%¹.

على الرغم من هذه الوضعية الكارثية لدول الساحل الإفريقي ،حسب مؤشرات التنمية البشرية، الا أنها تعتبر منطقة حيوية بالنسبة للقوى الدولية الكبرى وعلى رأسها فرنسا ، من حيث كونها مصدرا للطاقة خاصة البترول بتوقعات مهمة في كل من تشاد ، موريتانيا والنيجر .وكذا المعادن إذ تعد موريتانيا موردا مهما للحديد بالنسبة للاتحاد الأوروبي ، كما أن النيجر تحتل المرتبة الرابعة عالميا في انتاج اليورانيوم بنسبة 8.7 %، لها دور مهم في المشاريع الأوروبية للطاقة الشمسية على غرار مشروع ديزارتك Désertec. وكذا أنبوب نقل الغاز عبر الصحراء ، الذي من المتوقع أن ينقل الغاز النيجيري إلى أوروبا².

اذ توجد في منطقة الساحل الإفريقي ثروات طبيعية ومعدنية هائلة مثل :الماس والنحاس والكوبالت التي تستعمل في الصناعات الثقيلة والضخمة ،وهناك مخزون هائل من الذهب والحديد والزنك والرخام ، والتي لم تستغل منه بعض الدول حتى الان مثل التشاد، واحتياط خامات الحديد في موريتانيا يقدر بحوالي 100 مليون طن، كما تستمر في انتاج النحاس اذ يقدر احتياطه ب 27.5 مليون طن، هذا الاحتياط الهائل تستغله فرنسا في صناعة الصلب، اما النيجر فتتوفر على عدة موارد منجمية كالحديد، الرصاص، الزنك، القصدير، الألمنيوم، الذهب واليورانيوم الخام ،حيث يحتل هذا الأخير المرتبة الاولى في قائمة الصادرات ،اذ يتواجد بكميات معتبرة في ثلاث مناطق من النيجر ويقدر الاحتياطي منه ب 280 ألف طن، بالإضافة الى شمال تشاد فهي تنتج سنويا 1000 طن من اليورانيوم³.

أما مالي فتعتبر صناعة التعدين فيها من الصناعات الأساسية، فباطن مالي يحمل ثروات نفطية وغازية ومعدنية كبيرة (الذهب، البوكسيت، اليورانيوم، الحديد، والنحاس، اللتيوم، المنجنيز الفوسفات،

¹ - تقرير التنمية البشرية 2013، نهضة الجنوب : تقدم بشري في عالم متنوع ، ترجمة وتحرير : خالد مالك ، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،2014، ص 177.

² - عمر فرحاتي ، مريم براهيم، المرجع السابق ، ص62.

³ - المرجع نفسه ، ص ص62-63.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

(الملح..)، ويعتبر الذهب أهم 10 لمصادر المعنوية للاقتصاد المالي، إذ تعد ثالث أكبر منتج للذهب في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا وغانا¹.

وتعمل فرنسا لوضع حدّ لجهود اللاعبين الجدد في القارة الأفريقية كالصين والهند والبرازيل وتركيا وقطر ومحاولتهم الوجود في القارة على حساب المعسكر القديم المتمثل في فرنسا وبريطانيا، لذلك فهي لا تتوانى بالقيام بأي عمل يساعدها في ذلك.

كما تتوفر دول الساحل أيضا على موارد اقتصادية ذات صفة إستراتيجية من النفط و الغاز الطبيعي، خصوصا في المنطقة الأهم في إنتاج النفط في إفريقيا، كما تشير الدراسات إلى أن باطن الساحل (التشاد، موريتانيا، النيجر)، حيث تتركز هذه الإمكانات البترولية في موريتانيا أساسا في مناطق "شنقويتي"، "تيوف"، "تيغات" و"قورين" باحتياط يصل إلى 300 مليون برميل، كما أعلنت الشركة الاسترالية المختصة في التنقيب "وودسايد" عن اكتشافها لحقول بترولية في "شنقويتي" بموريتانيا، بقدرة انتاجية تصل إلى 75 ألف برميل يوميا، وهناك جهود متواصلة لرفع القدرة الانتاجية إلى سقف 4 ملايين برميل في كل من السودان والتشاد، اللتان تتمتعان باحتياطي نفطي هائل².

وتضم القارة الإفريقية حسب إحصائيات 2009 حوالي 10% من المخزون العالمي للنفط، أي ما يقارب 12506 مليار برميل، ويتواجد معظمه بنسبة 60% في منطقة الساحل الإفريقي، وتحديدًا في ثلاثة دول رئيسية منتجة وهي نيجيريا التي تعتبر أكبر الدول الإفريقية احتواء للمخزون النفطي حيث يمثل 35% من إجمالي احتياطي القارة الإفريقية من النفط، ضف إلى ذلك اكتشاف مؤشرات نفطية هامة، أصبحت واقعا ملموسا في التشاد التي تقدر احتياطياتها ب 250000 برميل في اليوم، أما حاليا فتصدر حوالي 200 ألف برميل يوميا مع احتياط يصل إلى 5 مليار برميل³.

كما تعتبر منطقة الساحل من المناطق المهمة التي تطبق عليها مشاريع النفط والغاز الاستراتيجية، وكمثال عن هذه المشاريع "خط أنبوب الغاز العابر للصحراء والذي يربط النيجر، نيجيريا والجزائر ويمتد على مسافة 4128 كلم بإمكانيات سنوية تصل إلى 30 مليار متر مكعب، ينطلق من منطقة

¹ - عائد عميرة، "هكذا طوعت فرنسا الأزمات لنهب مالي"، نون بوست، 2019/12/04، في: <https://www.noonpost.com/content/35124> (ديسمبر 2021)

² - حنان لبدي، "التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي"، (مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015)، ص 89.

³ - المرجع نفسه، ص 90.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

"واري" في نيجيريا ويصل الى حاسي الرمل في الجزائر مروراً بالنيجر، ويسمح لأوروبا التزود بالغاز الطبيعي وهذا طبقاً للاتفاق المبرم بين الدول الثلاث في 03 جويلية 2009، رغم ما قد يعترض تحقيقه من مخاطر جيو-سياسية ترتبط بالوضع الأمني في المنطقة وبالتنافس الدولي على ثرواتها¹.

الملاحظ انه على الرغم من هذه الإمكانيات الكبيرة المتاحة لدول الساحل الا انها تعتبر من أفقر دول العالم، وتتميز اقتصاديات دوله بالهشاشة والتدهور حيث معظمها الان تصنف ضمن فئة البلدان الأقل نمواً، هذا بالإضافة الى الديون الخارجية الكبيرة التي تعاني منها هذه الدول، فبحسب إحصائيات التي قدمتها المؤسسات الإفريقية الثلاث (مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، الاتحاد الإفريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا) فقد قدر حجم الديون الخارجية للتشاد بحوالي 2134 مليون دولار أمريكي، ومالي بحوالي 1863 مليون دولار، والسودان 34360 مليون دولار أمريكي، وفي سنة 2012 كان الناتج الداخلي الخام لكل من المغرب والجزائر وتونس أعلى ب 11 مرة من الناتج الداخلي الخام لكل من تشاد وموريتانيا ومالي والنيجر، ويشكل النفط حوالي ربع الناتج الداخلي الخام لدول الساحل والصحراء باستثناء ليبيا والجزائر، باقي دول الساحل هي دول حديثة من حيث استغلال الثروات البترولية².

على الرغم من كل هذه الإمكانيات الهائلة التي تتوفر عليها منطقة الساحل الإفريقي الا أنها لم تنعكس إيجاباً على الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين، اذ يعتبر متوسط الدخل الفردي السنوي بالمقارنة مع الناتج المحلي الخام لدول الساحل الأقل انخفاضاً عالمياً، اذ بلغ في النيجر 829 دولار وتحل بذلك المرتبة الأخيرة عالمياً، أما مالي فبلغ متوسط الدخل الفردي 1125 دولار سنوياً لسنة 2018³، مما زاد من هشاشة وضع سكان المنطقة التي يشكل فيها الشباب أقل من عشرين سنة 60% والبالغين 75 مليون سنة 2011، والتي يتوقع أن يصل الى 130.5 مليون سنة 2030، حيث يصل معدل الخصوبة الى 3% على سبيل المثال النيجر 3.9%⁴.

يعاني الساحل كذلك من تركيز الثروات في المدن الكبرى وفي العواصم، حيث يستقر السكان في المناطق الخصبة رغم محدودية مساحتها، على حساب المساحات الكبرى قليلة السكان والجافة، هذا ما سرع من وتيرة التمدن وما يرافقه استمرار للفقر والحرمان، فالثروات التي تحتويها أراضي الساحل لا

¹—Benjamin Augé, "le transport Sahara Gaz pipeline Mirage ou réelle opportunité ?", **Note de l'Ifri**, Paris : Mars 2010.

²— عبد العالي عبد العالي حور، **المرجع السابق**، ص 191.

³— "ترتيب الدول عالمياً حسب دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالدولار سنوياً"، تقرير 2018، الأمم المتحدة، في: <https://afaq.tv/contents/view/details?id.> (تاريخ الدخول سبتمبر 2020)

⁴— عبد العالي عبد العالي حور، **المرجع السابق**، ص 192.

يستفيد منها إلا الشركات المستغلة والفئات التي تدور في فلكها. وعلى الرغم من هذه الأوضاع الاقتصادية، فإن منطقة الساحل أصبحت منطقة ذات أهمية اقتصادية بالنسبة للدول الكبرى خاصة بالنسبة للسياسة الفرنسية، كونها تزخر بالثروات المعدنية مثل الذهب، اليورانيوم، الفوسفات، وباتت الثروة النفطية كذلك عامل جذب كبير لدول العالم.

المطلب الثالث: أبعاد الاهتمام الفرنسي بمنطقة الساحل الإفريقي

تتمتع منطقة الساحل الإفريقي بأهمية إستراتيجية متعددة الأبعاد بالنسبة لفرنسا. فمن الناحية الأمنية، تشكل المنطقة بؤرة لتوترات أمنية متزايدة، تتمثل في انتشار الجماعات الإرهابية والأنشطة المسلحة، مما دفع فرنسا إلى تعزيز وجودها العسكري في المنطقة. وعلى الصعيد السياسي، تسعى فرنسا من خلال وجودها في الساحل إلى تعزيز نفوذها التاريخي في القارة الأفريقية، وحماية مصالحها الاقتصادية، لاسيما في مجال الطاقة. كما تساهم فرنسا في جهود مكافحة التغيرات المناخية والهجرة غير الشرعية، وذلك سعياً إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة وحماية مصالحها على المدى الطويل.

1- البعد التاريخي للسياسة الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي:

إن الاهتمام الفرنسي بأفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي يعود إلى العهد الاستعماري الذي تعرضت له القارة الأفريقية من القوى الأوروبية، وتعتبر فرنسا من أكبر القوى الاستعمارية التي قامت باحتلال عدد كبير من الدول الإفريقية، إذ كانت موارد هذه الأخيرة تمثل أهمية بالغة للاقتصاد الفرنسي، بحيث كانت تنقل من تلك المستعمرات المواد الغذائية، والمواد الخام الزراعية والمعدنية وموارد الوقود والطاقة، كما كانت تمثل سوقاً واسعة للمنتجات الصناعية الفرنسية¹.

اذ تعتبر الظاهرة الاستعمارية محطة من محطات التعبير المباشر عن الاهتمام الفرنسي بالقارة الأفريقية عموماً ومنطقة الساحل الإفريقي على وجه الخصوص، وهو ما انعكس خارطة توزيع القوى الاستعمارية الأوروبية على القارة الأفريقية، التي يمكن من خلالها تعداد العديد من المستعمرات الفرنسية في المنطقة: مالي، موريتانيا، النيجر، تشاد، بوركينا فاسو، السنغال... الخ².

¹ - يونس بول دي مانبال، "الدور الفرنسي في أفريقيا، تاريخه وحاضره ومستقبله"، قراءات إفريقية، العدد 1، يناير-مارس 2012، ص 60.

² - عاشور قشي، "التنافس الفرنسي - الأمريكي حول منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في المنطلقات الاهتمام واليات التغلغل"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 46، ربيع 2015، ص 86.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

كما نجد أنه قد اعتمدت العلاقات الفرنسية -الأفريقية على ميزتها التاريخية، وحافظت فرنسا على حضورها في إفريقيا انطلاقاً من اعتمادها سياسة خارجية مميزة إزاء إفريقيا بشكل عام و إفريقيا الفرنكوفونية بشكل خاص. كما سعت فرنسا لتوثيق علاقاتها بدول أنجلوفونية سابقة في إفريقيا، وقد أتاح لها ذلك من الناحية الدبلوماسية القمة الفرنسية -الإفريقية التي تعقد بشكل دوري منذ 23 نوفمبر 1973 في عهد الرئيس "بومبيدو". لقد استطاعت فرنسا أن تحافظ على علاقاتها بهذه المستعمرات وتطويرها، تلك العلاقات التي عبر عنها "فيليكس هوفيه بوانييه" أول رئيس لساحل العاج بعد الاستقلال، بصكه لمصطلح الرابطة الخاصة (France Afrique) ليدلل على عمق العلاقات التي تربط باريس بمستعمراتها السابقة في أفريقيا¹.

وبعد استقلال معظم الدول الأفريقية خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، أسس رئيس الجمهورية "شارل ديغول" لإستراتيجية من أجل الإبقاء على النفوذ الفرنسي في المنطقة، وهو ما أكد عليه من خلال الرسالة التي وجهها الى رئيس وزراء الغابون "ليون امبا": "نحن نعطي استقلال الدولة بشرط أن تتعهد باحترام اتفاقيات التعاون المبرمة بين الطرفين (الغابون، فرنسا)"². إذ كلف صديقه "جاك فوكار" الذي تولى منصب كبير مستشاري الحكومة الفرنسية فيما يخص السياسة الإفريقية بين 1960 و 1974، بمهمة ربط الدول الإفريقية بفرنسا في كل المجالات ، أي رسم الجزء الأهم من علاقات باريس بإفريقيا إلى اليوم.

منذ ذلك التاريخ أصبح رجل الأعمال والسياسي الفرنسي "جاك فوكار"، الأب المؤسس للعلاقة الاستعمارية الحديثة بين فرنسا ودول إفريقيا، علاقة حافظت عليها حكومات فرنسا المتتالية دون استثناء، فالدفاع عن "الفناء الخلفي" الإفريقي بقي أولوية تخطيطية أساسية لكل الحكومات الفرنسية إلى يومنا هذا.

تفكير الجنرال ديغول باللجوء إلى مستعمرات بلاده السابقة في إفريقيا، بدأ مع توسع نشاطات البلاد الاقتصادية وعدم قدرتها على تحقيق اكتفائها، خاصة مع استقلال الجزائر عام 1962، حين فقدت فرنسا امتياز استغلال النفط الجزائري، فقد عرف يقيناً أن لا قوة لبلاده دون الاستقلال في مجال

¹- توفيق راوية، "السياسة الفرنسية في إفريقيا ..الأداة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوى المهمة الحضارية، قراءات سياسية، العدد 20، 2014، في

[\(http://qaindex.com/Content/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%: \(سبتمبر 2020\)](http://qaindex.com/Content/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%)

²-ميلود عامر حاج ،مزارة زهيرة، " السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الافريقي: بين القطيعة والاستمرارية"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، العدد 18، جوان 2017، ص 260.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

الطاقة. أمام هذا الوضع الطارئ والحاجة الملحة لمصادر آمنة ودائمة للطاقة، قرر ديغول اللجوء إلى بلدان الإمبراطورية الفرنسية الاستعمارية السابقة في إفريقيا السوداء المليئة بالثروة المعدنية والنفطية، بهدف استغلال هذه الموارد¹.

إن الركيزة الأساسية التي قامت عليها العلاقات الفرنسية - الإفريقية منذ عهد الجنرال "ديغول" هي "التعاون"، إذ تبني سياسة خارجية فرنسية إزاء إفريقيا تقوم على تقديم المعونة للبلدان الإفريقية مقابل المحافظة على الحضور الفرنسي في المنطقة. وأنشأت لهذا الغرض وزارة خاصة بهذه السياسة في الحكومة الفرنسية عرفت بوزارة التعاون.

لقد أولت فرنسا لأفريقيا الغربية أهمية خاصة، تتخبط ضمن سياسة ديغولية أدى فيها الجنرال ديغول صاحب الثقافة الإستراتيجية الواسعة دورا محوريا في تأمين مكانة فرنسا في إفريقيا برغم انسحابها منها. وسعت هذه السياسة إلى المحافظة على الروابط الاقتصادية والتجارية واستيراد المواد الأولية، إذ يعد تأمين الموارد الإستراتيجية أحد العناصر الأساسية في سياسة التعاون الفرنسية من جهة، والارتباط بالتعاون التقني والعلمي والثقافي بتأمين مكانة مستمرة لروح اللغة والثقافة الفرنسيتين من جهة ثانية².

استمرت هذه السياسة الفرنسية حتى بعد نهاية الحرب الباردة والتي نتج عنها انفراد الولايات المتحدة بوضعية القوة العظمى، وما نتج عن ذلك من تمدد للنفوذ الأمريكي في القارة الأفريقية وتأثيراتها على مكانة فرنسا التاريخية في هذه القارة، إضافة إلى التغلغل الصيني في المنطقة، في مواجهة هذه التحديات حاولت فرنسا أن تعتمد إستراتيجية جديدة لضمان تحقيق مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية في منطقة الساحل وغرب أفريقيا، مع الاحتفاظ بالعلاقات التاريخية التي تجمع فرنسا بهذه الدول.

لقد ساهم استعمال الموروث الاستعماري للسياسة الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي في السيطرة على دول المنطقة، عن طريق ربطها بمجموعة من العلاقات شملت المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية، وكانت لهذه السياسة مرتكزات هامة، لهدف الحفاظ على مصالحها في القارة متخذة في ذلك مجموعة من الذرائع لشرعنة سياساتها التدخلية في هذه الدول، كالحرب على الإرهاب وواجب التدخل الإنساني (Devoir d'ingérence humanitaire)، لتعيد إلى الأذهان الاستعمار القديم

¹ - "فوكار : مهندس الاستعمار الفرنسي الحديث لدول أفريقي"، نون بوست ، 2020/02/05، في:

<https://www.noonpost.com/content/35848> (سبتمبر 2020)

² - كريم مصلوح ، المرجع السابق ، ص 185.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

، وبالتالي الإبقاء على دورها المؤثر في السياسة العالمية¹. وفي هذا الإطار يمكن القول أن العلاقات القائمة بين فرنسا ودول الساحل الإفريقي تتسم بعمق جذورها وتأصلها تاريخيا حتى أصبحت تمتلك أبعادا قوية على الأصعدة الإستراتيجية ، الاقتصادية والأمنية ، والثقافية.

2-الأهمية الجيوبوليتكية لمنطقة الساحل الافريقي بالنسبة لفرنسا :

يشكل الموقع الجغرافي المتميز لمنطقة الساحل الإفريقي عنصرا هاما ، حيث تعرف بصفتها الخط الفاصل بين أفريقيا الشمالية البيضاء ،وأفريقيا جنوب الصحراء السوداء ، أو الشريط الفاصل بين المغرب العربي وبلاد السودان.

فدول الساحل إذ تمتد جغرافيا من المحيط الأطلسي غربا مرورا بالسنغال ودول غرب إفريقيا ووسطها ، وصولا إلى السودان والبحر الأحمر ، وبهذا الموقع يتضح بأنها منطقة محورية لأنها تعتبر محور تلاقي أربعة أبعاد جيو-إستراتيجية، بدءا ببعد شمال أفريقيا شمالا ،والعمق الإفريقي جنوبا ، والبعد الأطلسي غربا والبعد الآسيوي شرقا².

من هنا يفسر الاهتمام الفرنسي بالمنطقة فهي تنتظر للساحل الإفريقي كمنطقة نفوذ جيوسياسي ومتنفسا لها بعد شمال أفريقيا ، حيث تعتبره كقلب جيو-إستراتيجي لأفريقيا ، وكمحور للعلاقات عبر البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا وغرب اسيا، وبالتالي تعد السيطرة على الصحراء الكبرى بمنزلة مدخل جديد للسيطرة على أفريقيا³.

تعرف منطقة الساحل الإفريقي اليوم إعادة تعريف من طرف الإستراتيجية الفرنسية ، إذ أخذت تقوي من سياسة تعريف الصحراء بما يتيح الأمن والمكانة من ربط بين مكونات جيوسياسية مختلفة ، ولا يمكن عزلها بشكل كلاسيكي ، مثل عزل الصحراء عن خليج غينيا ، أو عزل الضفة المتوسطية عنهما ، إذ أعاد الكتاب الأبيض للدفاع والأمن القومي لعام 2008 وضع المنطقة في صلب إستراتيجية فرنسا الأمنية، حيث أشار باهتمام بالغ إلى القوس الممتد من المحيط الأطلسي الى المحيط الهندي ومن موريتانيا الى باكستان ، وكون هذا القوس يشمل منطقة الساحل ، فان ذلك يستدعي بحث فرنسا في

¹- حمد جاسم محمد، "المقاربة الإقليمية الجديدة لفرنسا" العودة لأفريقيا " عن طريق مكافحة الإرهاب " ، 2015/11/29،

في: <https://m.annabaa.org/arabic/strategicissues/4357> (يناير 2021)

²- فاطمة بيرم، المرجع السابق، ص 274.

³- كريم مصلوح، المرجع السابق، ص 19.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

تأمين مكانتها المستقبلية في إفريقيا من خلال تأمين دور أساسي في أحد المجالات الأكثر اضطراباً ، وهو المجال الصحراوي الممتد بين المحيط الأطلسي والمحيط الهندي¹ .

تنظر فرنسا إلى منطقة الساحل الإفريقي بأنها منفذ استراتيجي لأفريقيا الشمالية وإفريقيا الغربية ذات الأهمية الإستراتيجية الكبرى لفرنسا، وبصورة غير مباشرة إلى البحر الأحمر ذو الأهمية الإستراتيجية الكبرى حيث الشركاء الاقتصاديين والعسكريين لفرنسا ، اذ يوجد لها أكبر قاعدة عسكرية فرنسية في العالم في جيبوتي، وذلك لمراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وهو الممر المائي البالغ الأهمية على المستوى التجاري والاستراتيجي، بسبب مشاطئته المملكة العربية السعودية وقربه من بقية دول الخليج ، بالإضافة لكونه رابط للخطوط التجارية العالمية بين جنوب شرق آسيا وإفريقيا و الشرق الأوسط².

3-البعد الاقتصادي :

تتمثل المصالح الاقتصادية الفرنسية في القارة الأفريقية في البحث عن أسواق لتصريف السلع الفرنسية المصنعة، وعن موارد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية المدنية والوصول للموارد الطبيعية الإستراتيجية التي تملكها القارة ، وقد شكلت المصالح الاقتصادية الفرنسية في منطقة الساحل أهمية كبيرة، إذ ربطت استقرار المصالح الفرنسية والأوروبية والمتمثلة في مصادر الطاقة واليورانيوم باستقرار المنطقة ،حيث تمثل موريتانيا مخزونا هاما من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوروبا، وتحتل النيجر المرتبة الرابعة عالميا في إنتاج اليورانيوم بنسبة 8.7% من الإنتاج العالمي وتغطي نسبة 12% من احتياجات الاتحاد الأوروبي، كما تشير الدراسات إلى أن باطن الساحل (التشاد، موريتانيا، النيجر) يمثل ثروة بترولية هامة .كل هذا يجعل من المنطقة مجالا للتنافس الدولي بغية تأمين مصادر الطاقة، لاسيما وان هذا الهدف يعد هدفا استراتيجيا رئيسيا بالنسبة لعدد كبير من الدول وفي مقدمتها فرنسا³.

اذ تمتلك القارة الافريقية احتياطا نفطيا جيدا في حدود 125 مليار برميل أي ما يعادل نحو 10% من حجم الاحتياطي العالمي، ويشير "جان ببيير فافانيك" الخبير في المعهد الفرنسي للنفط إلى أنه: "حتى ولو كانت كلفة استخراج النفط الإفريقي مرتفعة قياسا بنفط منطقة الشرق الأوسط (الخليج العربي وما حوله)، بسبب وجود مواقع بعيدة عن الساحل في البحر، وبسبب التحديات الأمنية، فإن كمياته (النفط

¹ - المرجع نفسه، ص 191.

² - فاطمة بيرم، المرجع السابق، ص 275.

³ - عادل زقاغ، "الساحل الإفريقي والاستراتيجية الأمنية الفرنسية: نحو مقاربة جيو أمنية"، المرجع السابق ، ص 98.

الإفريقي)، كبيرة ويحتوي على نسبة ضعيفة من الكبريت ويتميز بأنه خفيف ويحتوي على مزيد من الخام والغاز وهي مواد مهمة¹.

إن استغلال الثروات النفطية المهمة في الإقليم الساحلي أصبح واقعا ملموسا ففي التشاد منذ 2003 تصدر أكثر من 200 ألف برميل يوميا ، كما هناك اكتشافات كبيرة للنفط في كل من موريتانيا ومالي، كما تعتبر نيجيريا أول منتج للنفط في إفريقيا بحجم إنتاج يومي يفوق 2 مليون برميل ، وباحتياطي يفوق 36 مليار برميل ، كما تنتج أنغولا 1.4 مليون برميل من النفط ، ومن المتوقع أن يتحول الفضاء الغربي لأفريقيا في المدى القريب الى منافس جدي للخليج العربي من حيث الموارد النفطية وهو ما يفسر التنافس الكبير بين القوى الدولية على منطقة الساحل وغرب أفريقيا².

كان من الواجب على فرنسا أن تؤمن إمدادات المعادن ومصادر الطاقة والمواد الخام الأولية، وبخاصة اليورانيوم والنفط، لصناعاتها المختلفة ولإنتاج الطاقة النووية، وقد كانت فرنسا حتى ثمانينيات القرن الماضي تعتمد بشكل كلي على إفريقيا قبل أن تقوم بتنويع مصادرها، إذ كانت تعتمد بشكل كامل على دول إفريقية أبرزها (النيجر، الجابون، وجنوب إفريقيا) في الحصول على اليورانيوم، لكن انخفاض اعتمادها على اليورانيوم الإفريقي إلى 40% في أواخر الثمانينيات. كما توفر غينيا 90% من حاجيات فرنسا من البوكسيتو 76% من المنجنيز أبرز منتجاته : (جنوب إفريقيا والجابون)، و 59% من الكوبالت أبرز منتجاته: (زامبيا، الكونغو الديمقراطية)، وكان حوالي 70% من النفط الذي تستخرجه شركة Elf و Total الفرنسيتان من إفريقيا³.

كذلك فقد ضمنت سياسة منطقة الفرنك الفرنسي سيطرة فرنسا على السياسة التجارية والمالية لعدد من الدول الإفريقية، حيث مكنت 15 دولة في غرب إفريقيا ووسطها من التعامل بعملة لها سعر تحويل ثابت في مقابل الفرنك الفرنسي، وفي المقابل التزمت هذه الدول بإيداع 65% من أموالها في الخارج في البنك المركزي الفرنسي، هذا بالإضافة الى استثمارات الشركات الفرنسية في دول مثل: ساحل العاج، الجابون، والسنغال، ومالي وموريتانيا والنيجر⁴. إلى جانب هذه الأهمية الاقتصادية، فإن منطقة الساحل الإفريقي منطقة عبور إستراتيجية لمشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء والذي يربط النيجر،

¹ -محمد مصطفى جامع، "أفريقيا والنفط .. احتياطات ضخمة وصراعات تحركها مطامع دولية"، 2019/09/21، في www.nonpost.com (سبتمبر 2020)

² - المرجع نفسه.

³ - توفيق راوية ، المرجع السابق.

⁴ - المرجع نفسه.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

نيجيريا والجزائر ويمتد على مسافة 4128 كلم بإمكانيات سنوية تصل إلى 30 مليار متر مكعب، ينطلق من واري في نيجيريا ويصل إلى حاسي الرمل بالجزائر مروراً بالنيجر، ويسمح لأوروبا التزود بالغاز الطبيعي، وبدأت أعماله بعد الاتفاق الذي أبرم بين الدول الثلاث في 3 جويلية 2009.¹

نتيجة هذه المصالح الاقتصادية الهائلة زاد الاهتمام الفرنسي بمنطقة الساحل الإفريقي، فقد صرح وزير الخارجية الفرنسي "لوران فابيوس" في هذا الإطار في 14 يناير 2013 لتبرير الهجوم الفرنسي على شمال مالي بقوله "لقد كانت المصالح الأساسية بالنسبة لنا ولأوروبا وأفريقيا على المحك، لذلك كان علينا التحرك بسرعة"، كما عبر الرئيس الفرنسي "فرانسوا هولاند" عن حقيقة الأهداف الخفية بغطاء الحرب على الإرهاب وتطوير العلاقات الاقتصادية. وقد قال في قمة "فرنسا- أفريقيا للسلام والأمن" بباريس سنة 2013: "لقد دقت ساعة أفريقيا، ينبغي على الشركات الفرنسية ألا تتردد في الاستثمار في هذه القارة، بل عليها القيام بذلك لأنها قارة تشهد ديناميكية اقتصادية قوية وهي تعتبر قارة المستقبل"، ولعل على رأس تلك المصالح الفرنسية مسألة الوصول إلى اليورانيوم في الصحراء الأفريقية لتشغيل المحطات النووية الـ 58 المتواجدة في فرنسا، إضافة إلى ثروات القارة الأخرى النفط والغاز والماس والذهب والمعادن الأخرى، إذ تعتمد فرنسا في تلبية نحو 75% من احتياجاتها من الكهرباء على الطاقة النووية، كما أن شركة أريفا الفرنسية (Areva) ظلت على مدى قرون أربعة ماضية تهيمن على حقوق استغلال اليورانيوم في النيجر، وكان نائب في البرلمان البلجيكي قال إن "الهدف من الحرب الفرنسية على مالي هو السيطرة على اليورانيوم ونحن لسنا مغفلين"، وأكد "أن فرنسا تقوم بهذه الحرب لإنقاذ شركتها العملاقة أريفا (AREVA) ومجابهة القوة الصينية وللثأر من التدخل الأميركي في المنطقة التي تعتبرها فرنسا ملكاً لها".²

وكان من نتائج هذه السياسة أن اتسعت المصالح الاقتصادية الفرنسية عبر القارة، حتى بلغ عدد الشركات الفرنسية التي تعمل في إفريقيا حوالي 1500 شركة، وبهذا فإن أي محاولات لتهديد استقرار الأوضاع ونشر الفوضى في النيجر ومالي والمنطقة المحيطة يعتبر تهديداً لأمن فرنسا، وخطاً أحمر تجاوزه يعني التدخل الفوري والحاسم. إن مصادر الطاقة التي تتوفر عليها دول الساحل الإفريقي هي ما جعل فرنسا تعمل على إبقاء المنطقة تحت نفوذها ومواجهة كل القوى التي تنافسها، إذ يعد استهلاك الطاقة قضية حيوية بالنسبة لها، فهي تعتبر أي توقف للإمدادات النفطية سيشكل تهديداً لأمنها القومي.

¹ - عبد العالي عبد العالي حور، المرجع السابق، ص 193.

² - محمد حمد جاسم، المرجع السابق

4- البعد الأمني والاستراتيجي

أما من الناحية الإستراتيجية والأمنية فبعد انتهاء الحرب الباردة تحولت السياسة العسكرية الفرنسية من منع انتشار النفوذ السوفييتي في القارة والحد من انتشاره إلى التصدي للخطر الذي يهدد مصالحها في القارة متمثلاً في القوى الدولية والإقليمية الصاعدة كالولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان والإسلام السياسي والعنف القومي والديني الذي تزايد منذ التسعينيات من القرن الماضي، خاصة أن نسبة المسلمين في بعض الدول الفرنكفونية مرتفعة، كما أن فرنسا تسعى إلى السيطرة على المواقع الاستراتيجية في بعض أنحاء القارة كقاعدة جيبوتي لمراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر الجنوبي^(*)، وهو الممر المائي بالغ الأهمية علي المستوى الاستراتيجي والتجاري وذلك لمشاطأته للملكة العربية السعودية، وقربه من بقية دول الخليج، بالإضافة إلي ربطه لخطوط التجارة العالمية بين جنوب وشرق آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط، فالأزمة في إفريقيا الوسطى، والحرب في مالي والصعود بالقوة لمجموعة بوكو حرام في غرب إفريقيا، كلّها عوامل تدفع نحو تغيير قواعد اللعبة فيما يخص الاستراتيجية الأمنية والعسكرية الفرنسية في المنطقة، ففي البداية، كان التواجد العسكري الفرنسي آنياً، أما اليوم، فهناك جنوح نحو انتشار دائم وأكثر استراتيجية للقوات الفرنسية لتغطية أكبر مساحة ممكنة من دول المنطقة وهو ما يفسر بفتح قواعد عسكرية لها في كل من النيجر ومالي¹.

(*) ترتبط جيبوتي منذ استقلالها عام 1977م، باتفاقيات دفاع مشترك مع فرنسا تلتزم بموجبها الأخيرة بحماية الأمن الجيبوتي من العدو الخارجي، وحماية المطارات والموانئ والمؤسسات الرسمية في الدولة بالإضافة إلى الدعم الذي تقدمه في المجالات التنموية والعسكرية والأمنية، وبالمقابل تستضيف جيبوتي أكبر القواعد العسكرية الفرنسية في إفريقيا. وخلال السنوات الماضية، شهد عدد القوات الفرنسية انخفاضاً ملحوظاً وذلك في إطار خطة فرنسا لإعادة تنظيم قواتها في إفريقيا، ورغم ذلك تبقى القاعدة الفرنسية الأكبر والأهم من حيث القوات والوسائل، ويوجد فيها حالياً حوالي 1576 عسكرياً يتمركزون بشكل دائم، تضم وحدات من القوات البرية والجوية علاوة على وحدات من قوات الكوماندوس البحرية وقوات التدخل السريع، وتجعل الظروف المناخية من جيبوتي مسرحاً استثنائياً لتدريب الجنود للعتاد، بتمارين تشمل الأسلحة الأرضية والجوية والبحرية.

وفي ديسمبر 2011م، وقع البلدان على معاهدة تعاون جديدة في المجال الدفاعي، حلت محل اتفاقية "الدفاع المشترك" التي أبرمها الجانبان عام 1977م، وقال وزير الدفاع الفرنسي جان إيف لدوريان؛ "إن هذه المعاهدة الجديدة تتيح لفرنسا الوصول إلى قاعدة استراتيجية في إطار مكافحة الإرهاب، كما تؤكد لجيبوتي مواصلة الدعم الفرنسي لها في المجالين الأمني والدفاعي فضلاً عن عمليات التدريب المشترك.

¹ - محمد حمد جاسم ، المرجع السابق .

اعترفت فرنسا صراحة بأهمية منطقة الساحل الإفريقي في إستراتيجيتها للدفاع والأمن، خاصة بعد الأزمة في مالي، والهواجس الأمنية الكبيرة المرتبطة بمنطقة الساحل والصحراء عامة، إذ عززت الأولوية الممنوحة لأفريقيا. وكانت وثيقة "تقرير السياسة الحكومية بشأن السياسة الدفاعية الصادرة في 29 أبريل 2013، قد أقرت بشكل صريح "دورا خاصا لأفريقيا في الاستراتيجية الوطنية للدفاع والأمن". وحددت الوثيقة منطقة الساحل وخليج غينيا والدول المغاربية، باعتبارها مناطق تستأثر بأولوية الاهتمام في مجالات التعاون مع الشركاء.

ولقد أكدت وثيقة تقرير السياسة الحكومية (الكتاب الأبيض 2013) الإمكانيات الاقتصادية المستقبلية الكامنة في إفريقيا، والتحديات التي تواجه القارة حاليا في مجابهة المخاطر المحدقة بأمنها، وقد أكد على ذلك "Jean marie Guinio" رئيس المجموعة الاستشارية للحكومة التي تضم خبراء دبلوماسيين وأكاديميين أسهموا في اعداد هذه الوثيقة، بقوله: "من المحتمل أن تجد فرنسا نفسها منخرطة في تنفيذ مجموعة من العمليات الأمنية مثل العمليات التي جرت في مالي". وتشدّد الوثيقة على ضرورة أن تضع فرنسا أولوية لمساعدة إفريقيا في تطوير بنيتها الأمنية الذاتية، وقدرتها على الاستجابة والتعامل مع الأزمات، كما أكدت على مواصلة فرنسا الاحتفاظ بانخراطها العسكري والأمني في منطقة الساحل الإفريقي وجنوب الصحراء، وأن يتم على الأقل الاحتفاظ بأربع قواعد عسكرية في إفريقيا. وترى الوثيقة أن الأمن الإفريقي خاصة في مجاله الصحراوي يعد مصلحة مهمة للاتحاد الأوروبي كله، وهي مناشدة ضمنية لبقية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتقاسم أعباء تطوير الأطر الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي، وهو ما تجسد من خلال دور الاتحاد الأوروبي في مالي من خلال بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي، للتذكير تكلف العمليات العسكرية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي أكثر من 500 مليون أورو سنويا¹.

وتبرز الأهمية الإستراتيجية والأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي من خلال مجموعة من التحديات الأمنية (والتي سنعود إليها بالتفصيل في الفصل الثالث من الدراسة) التي وضعتها في قلب إستراتيجيتها للدفاع والأمن نوجزها فيما يلي:

1-تزايد الأنشطة الإرهابية في المنطقة، إذ تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أبرز بؤر الإرهاب على مستوى القارة الإفريقية، وذلك لما توفره المنطقة من تسهيلات لوجستية وتكتيكية للتخطيط لمختلف العمليات الإرهابية ولعل من أبرز الجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة نجد كل من : جماعة أنصار

¹-بول ميلي ، وفينسنت دارك، هل هو أسلوب جديد للانخراط؟ السياسة الفرنسية في إفريقيا من ساركوزي الى أولاند، ط1، دراسات عالمية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد 2013، 111، ص32.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

الدين ، تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي (والمعروفة بتنظيم القاعدة في بلاد الصحراء)، المرابطون ، حركة أنصار الإسلام ، حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، جماعة بوكو حرام ، ولقد شنت هجمات وحشية في المنطقة راح ضحيتها المئات من المدنيين ، فضلا عن عدد من القوات العسكرية لدول الساحل، والقوات الفرنسية .

الخريطة رقم: 04 أهم الجماعات الإرهابية ومناطق نشاطها في الساحل الإفريقي



المصدر: <https://www.europarabct.com/%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A>

لقد اعتبر صانع القرار الفرنسي أن تطور نشاط هذه الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي يمكن أن ينتقل خارج حدود المنطقة الرمادية La zone Grise (منطقة الساحل)، ليتعداها إلى الدول الأوروبية عبر دول جنوب المتوسط ، كما يخشى من تهديد مصالحها الكبيرة في المنطقة ، خاصة ضمان تدفق النفط واليورانيوم الذي تحتاجه الصناعات الفرنسية.

الخريطة رقم: 05 منطقة الخطر في منطقة الساحل الإفريقي بالنسبة للإدارة الفرنسية



المصدر: www.france24.com/fr

فرضت البيئة الأمنية المتغيرة في الساحل الإفريقي على فرنسا إعادة انتشار عسكري وأمني، خاصة في مالي والنيجر، لمواجهة تزايد نفوذ التنظيمات الإسلامية المسلحة الذي يهدد استقرار المنطقة ونفوذ فرنسا. وتتضمن هذه الإجراءات تكثيف الحضور العسكري والاستخباراتي، وتعزيز التعاون مع دول المنطقة لمواجهة التهديدات المشتركة.

2- انتشار الجريمة المنظمة: إضافة إلى تحدي الجماعات الإرهابية ، نجد أن دول المنطقة أصبحت مصدرا من مصادر الجريمة المنظمة بكل أشكالها كتجارة المخدرات والاتجار بالبشر والتهريب والهجرة غير الشرعية... الخ . إضافة الى هيمنة تجارة الأسلحة فيها ، والتي جعلتها تحتل المرتبة الثانية في العالم ضمن قائمة أكبر أسواق العالم لهذا النوع من التجارة غير الشرعية¹. أما بالنسبة للهجرة غير الشرعية ، تعتبر المنطقة من أكبر مناطق تصدير المهاجرين بالطرق الشرعية وطالبي اللجوء في أوروبا، حيث أثبتت البيانات الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة أن النيجر مثلا تعتبر دولة العبور الرئيسية لأكثر من 75 % من المهاجرين واللاجئين الذين يصلون إلى ليبيا ثم السواحل الأوروبية ، وهنا تجدر الإشارة إلى أن منطقة الساحل تعد من أكبر مصادر الهجرة غير الشرعية الى أوروبا ، والتي تتوجه مباشرة الى فرنسا ، ومن هذا المنطلق تحرص فرنسا على بقاء قواتها في المنطقة لتحقيق الاستقرار في

¹ - عشور قشي، المرجع السابق، ص 75.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

غرب إفريقيا لمواجهة تلك الهجرات التي تهدد أمنها القومي¹. والخريطة التالية: توضح طرق الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي.

إن هذه التهديدات الأمنية التي تميز منطقة الساحل الإفريقي يمكن أن تمتد إلى دول جنوب المتوسط، كما يمكن أن تصل الحدود البحرية لأوروبا (الهجرة غير الشرعية ومختلف أشكال الجريمة المنظمة) عن طريق جنوب المتوسط، كما تولي فرنسا أهمية بالغة للتهديدات الأمنية في منطقة الساحل وخاصة منها الإرهابية، نتيجة عمليات الاختطاف المتكررة لمواطنيها وهو الأمر الذي أصبح يربع فرنسا، وجعل الموقف الفرنسي أكثر تشددا ويدفع نحو ضرورة التدخل العسكري لاحتواء الوضع قبل استقاله².

3 -تسعى فرنسا أيضا من خلال تعزيز تواجدتها العسكري في المنطقة إلى حماية المصالح الاقتصادية للعديد من الشركات الفرنسية الموجودة في منطقة الساحل الإفريقي وتحقيق المكاسب وزيادة السيطرة والنفوذ، خاصة في ظل اشتداد التنافس بينها وبين القوى الدولية التي فرضت وجودها في المنطقة، ومن أمثلة ذلك نجد كل من مجموعة Orange للاتصالات التي لديها استثمارات ضخمة في كل من النيجر ومنطقة غرب إفريقيا، إضافة إلى Bouygues، التي تنشط إضافة إلى قطاع الاتصالات في قطاع البناء والمنشآت القاعدية، أو حتى BNP Paribas، التي كانت موجودة في مالي لمدة عشر سنوات من خلال شركة BICIM الفرعية التابعة لها، وأريفا الفرنسية (Areva) ظلت على مدى عقود أربعة ماضية تهيمن على حقوق استغلال اليورانيوم في النيجر، كما عزز الوجود العسكري الفرنسي في منطقة الساحل لتكون مرة أخرى قريبة من ليبيا التي تمتلك أكبر احتياطي نفطي في إفريقيا والتاسع في العالم بـ 41، 5 مليارات برميل³.

ومن أجل الحفاظ على مواقعها الإستراتيجية وتحجيم دور بعض القوى الإقليمية و الدولية الصاعدة في إفريقيا كالصين و الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد قيام حكومة النيجر مؤخرا بمنح تراخيص لاستخراج اليورانيوم لشركات هندية وصينية وأميركية وكندية وأسترالية، إضافة إلى إبرام

¹-شيماء محي الدين، " الوجود العسكري الفرنسي ومكافحة الإرهاب في الساحل : ماذا بعد برخان ؟"، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، 2020/04/04، في : <https://pharostudies.com/?p=4146> (سبتمبر 2020)

²- أسماء رسول، المرجع السابق، ص.259

³-Renault Corine، « Pourquoi le Sahel est-il une impasse pour la France ? », franceinfo، 11/08/2020، dans : <https://www.francetvinfo.fr/economie/emploi/metiers/armee-et-securite/p>, (décembre 2020)

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

الولايات المتحدة لاتفاقيات مع دول غرب إفريقيا الفرنكوفونية للتقريب على النفط في خليج غينيا ، كل هذا ولد خوف فرنسي من تزايد النفوذ الأجنبي في المنطقة .

من هنا نفسر ازدياد الانتشار العسكري الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي ، اذ يضمن لها مواقع بالغة الأهمية في مراقبة خليج غينيا، من خلال الحضور العمودي الممتد من السنغال عبر ساحل العاج والغابون علي الساحل الأطلسي، وهو المحور الأغنى في تصدير النفط الأفريقي، ويعرف مستجدات ذات أهمية أمنية متزايدة ويبدو أن الانتشار الفرنسي في هذا المحور يفرض أعباء جديدة أكبر على الإستراتيجية الفرنسية ، إذ يتعلق الأمر بمنطقة تعرف ضغوطا متعددة الأبعاد مثل¹:

-تزايد التنافس حول المنطقة خاصة من طرف الولايات المتحدة والصين .

-تزايد الظواهر الأمنية عبر الحدود المتاخمة لدول الساحل الإفريقي .

-تصاعد أهمية الدول المحورية في المنطقة ،مثل نيجيريا وساحل العاج وهما اللتان تحظيان بأهمية متزايدة في سياسة المحاور الأمريكية في أفريقيا .

- التقلبات وانعدام الاستقرار السياسي في كل دول المنطقة .

-النزاعات المتتالية والطويلة في المنطقة .

إن الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل بالنسبة لفرنسا، تتمثل في الحفاظ على مناطق نفوذها التقليدية التي اكتسبتها، والتي بدأت تتعرض لخطر الانحسار، بفعل تعاظم أدوار القوى الدولية في المنطقة، وتصادد قدراتها، حيث أصبحت المنطقة مجال لتقاطع اهتمامات فرنسية مع أخرى أمريكية، مع قوى يتزايد اهتمامها كالصين، اذ أن الحضور الصيني في إفريقيا جاء بشكل سريع وواسع وشمل معظم دول إفريقيا، خاصة من خلال المميزات التي تمنحها الشركات الصينية لهذه الدول، فالصين ليس لها تاريخ استعماري في القارة من جهة، كذلك إن نفوذها في القارة هو لأسباب اقتصادية فقط وليس لأغراض نشر قوات أو تواجد عسكري، أو فرض شروط على هذه الدول².

ونظرا لازدياد الضغوط الأمنية والإستراتيجية على فرنسا، وجدت نفسها مجبرة على تأمين مكانتها في هذا الفضاء من خلال فرض مستوى كبير من القبضة العسكرية، وهو ما تجلى في العملية العسكرية

¹ - كريم مصلوح، المرجع السابق، صص 192-193.

² - بول ميلي، وفينسنت دارك، المرجع السابق، ص 44.

التي قادتها في مالي، وفي هذا الإطار فإن الضغوط الأمنية الناتجة من التناقض بين تدني قدرات الدفاع بسبب ارتفاع تكلفتها، وبين ضرورة الانتشار في إفريقيا، لم تمنع العقيدة الفرنسية من إعادة تأكيد الأهمية الخاصة التي توليها للساحل الإفريقي من موريتانيا إلى القرن الإفريقي لعدة أسباب تم طرحها في " الكتاب الأبيض للدفاع والأمن لسنة 2013¹ .

ويلاحظ أن حضور فرنسا اليوم في إفريقيا أضحى يركز بالأساس على الدائرة الإفريقية الصحراوية، ومن أجل تعزيز انتشارها العسكري في الساحل وسعت قواعدها العسكرية في كل من مالي والنيجر، والعمل على الحصول على قاعدة في مدينة "قزان" جنوب ليبيا إذ تعد هذه المنطقة ذات أهمية في تعزيز السياسة الصحراوية لفرنسا في الاحتفاظ بمناطق نفوذها في المنطقة وزيادة قدراتها على مواجهة التنافس الدولي على إفريقيا من قبل دول العالم الأخرى وعلى رأسها أمريكا والصين.

المبحث الثالث: أدوات السياسة الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي

يكتسي تحليل أدوات السياسة الأمنية الفرنسية أهمية بالغة في فهم التوجهات الإستراتيجية لفرنسا في منطقة الساحل الإفريقي، وتأثيرها على العلاقات الدولية. ففرنسا، لتحقيق أهدافها في المنطقة تستعمل مجموعة من الأدوات ذات الطابع الاقتصادي، والثقافي، بالإضافة إلى الأدوات الأمنية والدفاعية التي غالبا ما استعملت من أجل مواجهة أي تهديد يواجه مصالحها في المنطقة.

المطلب الأول الأدوات الثقافية

تعتمد فرنسا على شبكة معقدة من الأدوات الثقافية في سياستها تجاه منطقة الساحل الإفريقي، مستفيدة من إرثها الاستعماري لتعزيز نفوذها، حيث يرى البعض أن هذا الاهتمام ينبع من قناعة فرنسا بأن مكانتها الدولية تتحدد بقدرتها على تصدير ثقافتها، بينما يرى آخرون أنه تعويض عن محدودية قوتها العسكرية والاقتصادية. وتشمل هذه الأدوات نشر اللغة الفرنسية، وإنشاء المراكز الثقافية، وتبادل البعثات العلمية والثقافية، وترجمة ونشر الأعمال الأدبية والفكرية، وفتح المكاتب الإعلامية، واستقطاب الطلاب للدراسة في فرنسا، وعقد الاتفاقيات الثقافية.

1- نشر اللغة الفرنسية:

¹ - أسماء رسولي ، المرجع السابق ، ص 259.

ان المتأمل لواقع اللغة الفرنسية وانتشارها في العالم سوف يلاحظ أمرين، أولهما أنه على الرغم من انتشار اللغة الفرنسية الا أن عدد المتحدثين بها يظل أقل مقارنة بعدد متحدثي اللغات الرئيسية الأخرى، كما أن أعدادهم تتزايد بمعدلات أقل مقارنة بمتحدثي اللغات الأخرى كالصينية والإنجليزية والإسبانية والعربية . وثانيهما أن اللغة الفرنسية -مثلها مثل اللغة الإنجليزية والبرتغالية والإسبانية - قد استمدت مكانتها بفضل انتشارها لدى شعوب غير أوروبية وفي هذا الاطار يمكن تفهم أهمية الدول الأفريقية بالنسبة لفرنسا عندما يتعلق الأمر بتعزيز انتشار اللغة الفرنسية في العالم ، ولعل هذا ما دفع الكثيرين الى الاعتقاد بأن مصير اللغة الفرنسية يتوقف على مدى استمرار انتشارها في أفريقيا لا سيما منطقة الساحل وجنوب الصحراء¹ .

وبالرجوع الى التقرير الصادر عن مرصد اللغة الفرنسية لسنة 2018 ، نجد أن اللغة الفرنسية تحتل المرتبة الخامسة في قائمة اللغات الأكثر تداولاً بعد المندرينية والإنجليزية والإسبانية والعربية، اذ يبلغ عدد الفرنكوفونيين 300 مليون شخص في العالم، اذ ارتفع عدد المتحدثين باللغة الفرنسية بنسبة 9.6% بالمائة منذ آخر إحصاء في عام 2014. كما تعتبر اللغة الثانية الأكثر استخداما في المجال الدبلوماسي، ولا سيما في المجال الدبلوماسي الأوروبي والمتعدد الأطراف ،وتعتبر لغة رسمية في كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والألعاب الأولمبية الى جانب الإنجليزية، إضافة الى استعمالها كلغة عمل في الاتحاد الأفريقي² .

كما نجدها من اللغات الأكثر تداولاً على شبكة الانترنت التي باتت تضم أكثر من 4 مليارات مستخدم، والمرتبة الثانية من حيث التداول في وسائل الاعلام الدولية ،أما في مجال الأعمال تحتل المرتبة الثالثة بعد كل من الصينية والإنجليزية ، اذ يمثل الحيز الفرنكوفوني أكثر من 15% من الثروة العالمية وفيما يخص اللغات الأكثر تعلماً في العالم نجدها تحتل المرتبة الثانية ،اذا تدرس في جميع النظم التعليمية لبلدان العالم ، ب 132 مليون تلميذ ، ونصف مليون مدرس لغة فرنسية خارج فرنسا³ .

لقد بدلت فرنسا العديد من الجهود من أجل تعزيز استخدام اللغة الفرنسية في القارة الأفريقية ومنطقة الساحل على وجه الخصوص، وتجدر الإشارة الى أن السياسات الفرنسية في هذا الإطار لا يمكن بأي حال من الأحوال فصلها عن النمط الفرنسي الاستعماري وعن سياسات الدمج

¹ - محمد سيد أحمد، " مؤتمر الفرنكوفونية في لبنان "، السياسة الدولية، العدد 146، أكتوبر 2001، ص 20.

² -Ministère de l'Europe et des Affaires étrangères, « La diffusion de la langue française est, une priorité de la diplomatie française », dans : www.diplomatie.gouv.fr (septembre 2020)

³ -Ibid.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

والاستيعاب، وتشير إحدى الدراسات إلى أن تعزيز الفرنكوفونية بمعنى تشجيع نشر اللغة والثقافة الفرنسية في العالم تعتبر واحدة من خمسة أدوار رئيسية تلعبها فرنسا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة (*).

يعد نشر اللغة الفرنسية والترويج لها من أولويات الدبلوماسية الفرنسية. ففي 20 مارس 2018 ، أكد الرئيس إيمانويل ماكرون أولوية فرنسا للترويج للغة الفرنسية والفرنكوفونية في أفريقيا . بقوله¹ :

« la priorité que revêt pour la France la promotion de la langue française et de la Francophonie. Cette logique de rayonnement rencontre la volonté des autorités locales de développer les compétences en langue française de la population, pour des motifs divers et dans des contextes linguistiques hétérogènes et mouvants »

إذ شجع على التواصل مع الدول الإفريقية لبناء إرادة محلية من أجل تطوير مهارات اللغة الفرنسية لدى السكان، لأسباب مختلفة وفي سياقات لغوية غير متجانسة ومتغيرة. ففي إفريقيا الناطقة بالفرنسية، غالبًا ما تكون الفرنسية هي لغة التدريس ولغة الإدارة ، إذ تلعب الدور الموحد للغة الحوار بين الأعراق ، خاصة في ظل التنوع اللغوي الموجود في المجتمعات الإفريقية ، إذ يتم تدريس الفرنسية كلغة أجنبية أولى أو ثانية في أنظمة التعليم في البلدان الإفريقية .

كما تعمل على تشجيع تعلمها في منطق التكامل الإقليمي والقاري في أفريقيا من أجل تعزيز التبادلات الاقتصادية والعلاقات الدبلوماسية مثل تبني الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) للغة الفرنسية في تعاملاتها² .

ونظرا لمواجهة أنظمة التعليم الوطنية في منطقة الساحل الإفريقي صعوبات هيكلية كبيرة وتكافح من أجل تلبية الطلب المتزايد والسريع على التعليم. أصبحت جودة التدريس الآن قضية ذات أولوية للسلطات المحلية. انطلاقًا من ذلك تعمل فرنسا على مساعدة هذه الدول على أساس الاحتياجات التي تعبر عنها، كجزء من إجراءات التعاون الثنائي أو من خلال مساهماتها في التمويل الدولي. وفي هذا

(*) وتتمثل الأدوار الأربعة الأخرى في : العمل من أجل نظام دولي مستقر ، توسيع نطاق المجتمع الدولي ، تشجيع نزع السلاح على الصعيد الدولي الحفاظ على الوجود الفرنسي فيما وراء البحار والمستعمرات السابقة . أنظر :

Charles Thumerelle and Philippe G.le Preste, « France : the straitjacket of New freedom », **Role Quests in the Post-Cold War Era : Foreign Policies in Transition** , McGill :Queen's University Press,1997, p. 137.

طارق هاني،"فرانسوا هولاند يشرح الخطوط العريضة للسياسة الخارجية الفرنسية"، في :

(سبتمبر 2020) <https://www.france24.com/ar/20140117-%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D>

¹ - Ministère de l'Europe et des Affaires étrangères, « Après le discours de Ouagadougou : la mise en œuvre des engagements », dans : www.diplomatie.gouv.fr (septembre 2020)

² --Ministère de l'Europe et des Affaires étrangères, « La diffusion de la langue française est, une priorité de la diplomatie française », **op.cit.**

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

السياق، تدرج تدابير خطة اللغة الفرنسية والتعددية اللغوية التي تبنتها فرنسا على دعم أنظمة التعليم في البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية، وتطوير شبكة التعليم الفرنسي ومؤسسات التعليم ثنائي اللغة (الفرنكوفونية) من خلال تطوير استخدام اللغة الفرنسية في المنظمات الدولية وتعزيز مهنة التدريس باللغة الفرنسية.

تدعم فرنسا برنامج المدارس واللغات الوطنية في إفريقيا (ELAN) التابع للمنظمة الدولية للفرنكوفونية (OIF)^(*)، يهدف هذا البرنامج إلى تحسين جودة التعليم من خلال إنشاء انتقال تدريجي من التدريس باللغات الوطنية إلى التدريس باللغة الفرنسية ، يجسد ELAN-Afrique سياسة متجددة للترويج للغة الفرنسية التي تعتبر تعدد اللغات أحد الأصول¹.

وفي إطار تعزيز شبكة المدارس الثانوية الفرنسية في إفريقيا لتلبية الطلب المتزايد ، مثلت إفريقيا في بداية العام الدراسي 2017، 46000 طالب فقط من إجمالي 350.000 في جميع أنحاء العالم. يقع ما يقرب من نصف هذه القوة العاملة في منطقة الساحل وغرب إفريقيا ، حيث يوجد أغلب هذه المدارس في : داكار في السنغال ، وأبيدجان في كوت ديفوار، وباماكو في مالي وبوركينا فاسو والنيجر نظرا للطلب القوي على تعليم المناهج الفرنسية. اذ تهدف فرنسا من خلال سياساتها التعليمية في المنطقة الى مضاعفة عدد الطلاب الذين يتم استيعابهم في شبكة المدارس الفرنسية بحلول عام 2030 في إفريقيا. وفي هذا الإطار سطرت برنامج من أجل الوصول بحلول 2022 الى 500 مؤسسة تعليمية في إفريقيا².

ولنشر اللغة الفرنسية أيضا ، قامت فرنسا بتعزيز التعاون الثنائي بقيادة السفارات ، اذ تعتمد وزارة أوروبا والشؤون الخارجية على وكالة التنمية الفرنسية. كما تمتلك الوزارة شبكة من 131 خدمة تعاونية ونشاط ثقافي والتي تقوم، كجزء من تعاونها التربوي واللغوي ، بتطوير مشاريع هيكلية مع وزارات التربية والتعليم المحلية . بالإضافة إلى ذلك، يتيح غلاف صندوق التضامن للمشاريع المبتكرة التابع

(*) تأسست رسميا عام 1970، بعد اجتماع ثلاثة رؤساء أفارقة عام 1960 (الرئيس السنغالي ليوبود سيدار سنجور، والحبيب بورقيبة و همان ديوري رئيس النيجر) ، بهدف استخدام اللغة الفرنسية في خدمة التضامن والتنمية والتقارب بين الشعوب الفرنسية من خلال حوار متواصل بين الثقافات عن طريقها ، يتمثل هدفها الإستراتيجي في تفعيل وتطوير اللغة الفرنسية والترويج لها، وذلك إلى جانب الحفاظ على التنوع الثقافي واللغوي للدول الأعضاء . يدير شؤونها أكثر من 300 موظف يتوزعون ما بين المقر الرئيسي في باريس وباقي المكاتب الجهوية.

¹ - Ministère de l'Europe et des Affaires étrangères ,« L'Afrique et la francophonie », dans : www.diplomatie.gouv.fr (septembre 2020).

² - Ibid.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

للفدرالية الدولية لأساتذة اللغة الفرنسية (FIPF) 1 ، دعم مشاريع إصلاح المنظومات التعليمية في الدول الأفريقية ففي عام 2018 ، استفادت 9 خدمات تعاون وعمل ثقافي في إفريقيا من مصاريف تتراوح بين 100000 و500000 يورو لمشاريع دعم اللغة الفرنسية. تزود وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية أنظمة التعليم الوطنية بخبراء فنيين دوليين يدعمون هيكلية السياسات التعليمية، كما تعمل على دعم تطوير الشبكات الاجتماعية والمشاريع التعاونية التي تشترك فيها اللغة الفرنسية².

تهدف فرنسا من وراء نشر لغتها والحفاظ عليها في أفريقيا إلى السيطرة على النخبة السياسية الحاكمة، ودعم نفوذها في المنطقة الساحلية وأفريقيا ، عبر تشجيع الشباب الأفريقي بالثقافة الفرنسية، مما يضمن لها ولاء هذه النخب والتبعية السياسية لفرنسا ، وتسعى إلى تحطيم القيم والهوية التقليدية للثقافات الوطنية والترويج للقيم الفرنسية والمفاهيم الاجتماعية الغربية بصفة عامة، كذلك القضاء على الروح الوطنية المعنوية والإرادة الشعبية لمواجهة النفوذ الفرنسي، والقبول بكل ما هو قادم من فرنسا سواء الأيديولوجي منه أو الاقتصادي والثقافي .

ان واقع تعزيز السياسات اللغوية لفرنسا في القارة الأفريقية أنتج مجموعة من الآثار السلبية، خاصة الانقسامات في المجتمعات الأفريقية، والتي كان لها الأثر الكبير على الاندماج الوطني في هذه المجتمعات، إذ أن هيمنة اللغة الفرنسية على التعليم والمرافق المختلفة للدولة ساهم في خلق نخب تهيمن على مراكز النفوذ الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، في مقابل الجماهير أو العامة الذين لا يجيدون الفرنسية ويتحدثون باللغة المحلية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النخب عملت على استمرار هذا الوضع المهيمن للفرنسية باعتباره عاملاً مساعداً على استمرار احتفاظهم بوضعهم النخبوي وما يفرزه من امتيازات على كافة الأصعدة. لقد ساهمت اللغة الفرنسية في تقسيم المجتمعات الأفريقية، نظراً لارتباطها بالتعليم، إذ كان التعليم يقدم باللغة الفرنسية وكان قاصراً على النخبة من أبناء المستعمرات، وظل الترقى الاجتماعي ممكناً فقط عبر تعلم اللغة الفرنسية، واستمر هذا الوضع إلى اليوم³.

تشهد منطقة المغرب العربي والساحل وغرب أفريقيا صراعاً نخبياً يتجسد في هيمنة النخب الفرنكوفونية على القطاعات الحساسة في الدولة، مما يخلق توترات مع نخب أخرى، كما هو الحال في

¹ - (FIPF) : Fédération internationale des professeurs de français.

² - Ministère de l'Europe et des Affaires étrangères, « L'Afrique, priorité de l'aide publique au développement française », dans : www.diplomatie.gouv.fr , (septembre 2020)

³ - الحسان بوقطار ، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، أبريل عام 1987 ، ص ص 93-94.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

الجزائر بين النخب الفرنكوفونية والعروبية. وقد أدى هذا الصراع إلى تعقيد الواقع اللغوي، مما يجعل استخدام اللغات الوطنية في المعاملات الرسمية أمراً صعباً.

وفي ذات الاطار، فقد أثرت السياسة اللغوية الفرنسية على الثقافات الأفريقية وساهمت في القضاء على رموزها، كما أدت الى تعطيل كتابة اللغات الأفريقية التي كانت تكتب بحروف عربية واستبدال ذلك بالحروف اللاتينية. وتجدر الإشارة الى أن هذا الأمر تم على مراحل ففي الثلاثينيات القرن العشرين بدأت لأول مرة طباعة كتب في لغتي الهوسا والسواحلي -وهما أكثر اللغات الأفريقية انتشاراً في غرب أفريقيا- بالحروف اللاتينية، ثم تم تكريس هذا الاتجاه خلال مؤتمر عقد في داكار في منتصف الستينيات تحت إشراف منظمة اليونسكو، حيث تم اعتماد كتابة اللغات الأفريقية بالحرف اللاتيني ووضعت القواعد الثابتة لذلك وهي خطوة حاسمة تم بها فصل الأفارقة عن تراثهم المسجل باللغات الأفريقية ما أدى الى عزل الأجيال الأفريقية ثقافياً عن ماضيها¹.

تعمل فرنسا على الإبقاء على نفوذ اللغة الفرنسية داخل هذه المجتمعات الأفريقية ، وتعتبر أن أي تراجع للغة الفرنسية بوصفها لغة العالم أمام اللغة الإنجليزية بمثابة تآكل لشرعية فرنسا للعب دور هام في العالم ، لذلك فهي تسعى جاهدة للدفاع عن اللغة الفرنسية لحد وصفها في بعض الأحيان بالإجراءات المتطرفة ، وذلك لاعتبارها أي اللغة شيء ضروري لتعزيز دورها في النظام الدولي، وقد بدأت هذه الجهود منذ عهد الرئيس شارل ديغول، حيث أنشئ المجلس الأعلى للغة الفرنسية سنة 1966، وذلك لإيجاد بديل لتعويض الكلمات الإنجليزية التي اجتاحت المجتمع الفرنسي، وفي سنة 1984 تم اطلاق قناة تلفزيونية دولية ناطقة باللغة الفرنسية وهي TV5 بحضور وفود 42 دولة ، كما أعلنت

الحكومة الفرنسية في جوان 1988 تعيين وزير للفرنكوفونية لتنظيم وتعزيز اللغة الفرنسية².

كما تقوم لجان محلية في معظم البلدان والتي بلغ عددها الإجمالي 85000، والتي تعتبر بمثابة وكيل فرنسا بالخارج، لنشر القيم والثقافة الفرنسية، بالإضافة الى الدور المتنامي لمراكز البحوث الفرنسية المنتشرة في العالم، والأدوار المسندة للفرنكوفونية لتعزيز ونشر اللغة الفرنسية. حيث أكد وزير الثقافة الفرنسي في 1994، على بقاء الفرنسيين أوفياء لثقافتهم العالمية والتي عمرها 1000 عام، والتي عملت فرنسا على نشرها. فماضيها الإمبريالي ترك لها لغة عالمية وثقافة عالمية، وهو الدور الذي تلعبه فرنسا فب 0.5 بالمائة من المساحة الإجمالية و 1 بالمائة من سكان العالم، إلا أنها تلعب دور يتعدى إمكاناتها،

¹ - رانيا حسين عبد الرحمان حسن ، "السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة "، (رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، 2004)، ص 251.

² - Marie Christine Kessler, *La politique étrangère française acteurs et processus*, Paris : Presses sciences po , 1999, P170.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

فقد ورثت مكانة دولية رغم أنها لم تعد كذلك، ومن بين ميراثها القديم الثقافة الفرنسية ، وهو ما تحاول الحفاظ عليه ونشره إلى أكبر عدد ممكن من السكان في العالم¹، وهي اللعبة التي تلعبها فرنسا، أي الظهور وكأنها دولة ذات ثقافة عالمية وهو ما يمكن أن يحفظ لها نوعا من التأثير حتي وإن كان ثقافي.

ويظهر ذلك جليا من خلال تصديها للعولمة الأمريكية في المجال الثقافي، ونشر الفرنكوفونية خصوصا في مناطق مستعمراتها السابقة والمحافظة على الهوية الأوروبية، هذا ما أكد عليه الرئيس السابق فرانسوا هولاند في حديثه عن الدفاع عن الاستثناء الثقافي الفرنسي في العالم قائلا: "أريد أن تكون فرنسا دولة جذابة لكل ثقافات العالم"، مؤكدا أن الهدف هو جذب 50 ألف باحث و300 ألف طالب من جميع أنحاء العالم لمزاولة دراساتهم في فرنسا متمنيا أن تبقى فرنسا قبلة للسياح الأجانب، وأن تكون رائدة في جميع المجالات ومنازة اقتصادية وثقافية وعلمية للعالم².

2-المراكز الثقافية الفرنسية:

عملت فرنسا من أجل ترسيخ هويتها الثقافية في أفريقيا ومنطقة الساحل بوجه الخصوص على إنشاء مراكز ثقافية فرنسية تتولى مهمتها في نشر الثقافة والمحافظة عليها ، حيث ابتكرت أدوات جديدة تتمثل أساسا في تشجيع اتفاقيات التوأمة في المجال الثقافي Accords de jumelage culturel بين المدن والمراكز الثقافية الفرنسية ونظيراتها في أفريقيا ، تحصلت فرنسا بموجبها على امتيازات تعاقدية مدركة تماما على أهمية الجانب الثقافي في حماية أمنها وتحقيق مصالحها، إذ ساعدت هذه الأداة في ترسيخ سياسة ثقافية احتوت خاصة طبقة النخبة والأغنياء من أجل ضمان التبعية الثقافية لفرنسا والدفاع عن مصالحها في مناطق نفوذها في المنطقة.

وتعود جذور هذه المراكز الثقافية الى بداية القرن العشرين ، وتحديدًا في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية .وكانت تتبع انداك فروع الجامعات الفرنسية في الخارج، وذلك بهدف إتاحة الفرصة للطلاب الأجانب من أجل استكمال دراستهم في الخارج ، وكانت هذه المراكز انداك تحمل اسم المعاهد ، وكان يعهد اليها بمهام عديدة على رأسها تنظيم المؤتمرات الموجهة الى الطلاب الأجانب ، وتنظيم دورات في الآداب والحضارة الفرنسية، الا أنه مع مرور الوقت تحررت هذه المراكز من ارتباطها

¹ - Ibid., p 172.

² - طارق هاني، " فرانسوا هولاند يشرح الخطوط العريضة للسياسة الخارجية الفرنسية "، في : <https://www.france24.com/ar/20140117-%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D> (جانفي 2021) .

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

بالجامعات وأصبحت تشكل كيانات مستقلة ماليا لكنها لا تتمتع بالشخصية المعنوية بل تتبع لوزارة أوروبا والشؤون الخارجية¹.

عموما تسخر حاليا وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية في هذا الاطار شبكة واسعة النطاق من الإدارات و المؤسسات الثقافية الفرنسية في الخارج ، تتمثل في²:

- 101 معهد فرنسي و 125 فرعا للمعاهد الفرنسية أغلبها موجود في أفريقيا.

- 445 مركزا Alliance française.

- بالإضافة الى 27 معهد بحوث فرنسي في الخارج.

- 161 إدارة تعاون ونشاط ثقافي.

- 10 ادارت معنية بالعلم والتكنولوجيا.

- 839 مساعداً تقنياً ومن بينهم 694 موظفاً متعاقداً مع وزارة الخارجية و 145 متطوعاً دولياً.

- 135 مكتبا لوكالة كامبوس فرنس Campus France .

- 478 مدرسة فرنسية في الخارج.

وتضطلع هذه المراكز الثقافية في أفريقيا بأربعة وظائف رئيسية ، يقع على رأسها مهمة تعليم اللغة الفرنسية وهي المهمة الأكثر شيوعا للمراكز الثقافية، وعادة ما تقاس أهمية المركز بعدد الطلاب المسجلين في دورات تعلم اللغة الفرنسية فيه، وتشير الاحصائيات الى أن حوالي 170 ألف طالب يتلقون دروسا في اللغة في هذه المراكز³. أما الوظيفة الثانية لهذه المراكز الثقافية فتتمثل في دعم البرامج الثقافية في الدول المضيفة، الا أن أهمية هذه الوظيفة تختلف من دولة الى أخرى ، ففي الدول الأفريقية الفرنكوفونية لاسيما دول الساحل وغرب إفريقيا ، تعتبر هذه المراكز هي المحرك الأساسي للحياة الثقافية، في حين تتمثل الوظيفة الثالثة في تزويد الباحثين بكافة الوثائق والمعلومات عن فرنسا ، اذ تمتلك هذه

¹ - Assemblée Nationale, « Les centres culturels français a l'étranger », **Rapport d'information**, N 2924, Présenté par M. Yves Dauge , p.9, le 07/02/2001, dans : <http://www.assemblee-nationale.fr/rap-info/i2924.asp>

² -وزارة أوروبا والشؤون الخارجية، "شبكة فرنسا الخارجية للثقافة والتعاون"، في :

<https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/diploma> (فيفري 2021).

³ - Assemblée Nationale , « Les centres culturels français a l'étranger » , **Op.cit.** , p 15.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

المراكز مكتبات غنية بالمراجع عن كل ما يتعلق بالحضارة والثقافة الفرنسية ، وأخيرا تتمثل الوظيفة الأخيرة في التعاون في مجال التعليم ، اذ تلعب هذه المراكز دورا في إتاحة الفرص أمام الطلاب الأفارقة لاستكمال دراساتهم في فرنسا ¹.

من بين أبرز المؤسسات الثقافية التي تعتمد عليها وزارة الخارجية الفرنسية، نجد " المعهد الفرنسي" والذي أنشئ في 1 يناير 2011 وأصبح الجهة التنفيذية الوحيدة للنشاط الثقافي الفرنسي في الخارج، ويخضع المعهد لوصاية وزارة الشؤون الخارجية ويضطلع بمهمة تحقيق الطموح المتجدد لدبلوماسية التأثير الفرنسية، والمساهمة في إشعاع فرنسا في الخارج عبر تعزيز الحوار مع الثقافات الأجنبية من خلال اتباع نهج الإصغاء والشراكة. تتمحور أنشطة المعهد الفرنسي حول محورين رئيسيين²:

1- **تنفيذ المشاريع الثقافية الكبرى:** اذ يسعى المعهد الفرنسي إلى تعزيز الحركات الجارية في بلدان منطقة التضامن ذات الأولوية، وعلى رأسها الدول الأفريقية، من خلال دعم الأعمال الإبداعية والتظاهرات والجهات الفاعلة الثقافية المحلية، وعبر تشجيع ترويج عمل الفنانين ونشر الأعمال الفنية في الأحداث الثقافية الدولية. وعلى هذا النحو كان المعهد المبادر لتظاهرة لقاءات التصوير الفوتوغرافي الأفريقية في باماكو، و *Danse l'Afrique Danse L'Afrique est à la Mode* . كما يعمل على إعداد البرمجة الفنية للمواسم الثقافية وسنوات الملتقيات الثقافية بالتواصل مع الأشخاص المفوضين والشركاء في هذه التظاهرات (مثل تظاهرة سنة فرنسا في أفريقيا المنعقدة في جوهانسبورغ سنة 2012).

2- **دعم شبكة الثقافة الفرنسية في الخارج :** يقدم المعهد الفرنسي نظام دعم لمشاريع الشبكة الثقافية الفرنسية في الخارج وللقيمين على المشاريع الثقافية. فلا يبادر المعهد بهذه المشاريع بل يتولاها مباشرة فنانون وفرق فنية، أو شركاء أجنب أو الشبكة الثقافية الفرنسية في الخارج، ويجري ذلك من خلال الدعوة إلى تقديم مشاريع وفق تصنيف بحسب القطاعات (العروض الحية، والفنون البصرية، والنقاشات الفكرية، والثقافة العلمية والتقنية،... إلخ).

ويوجد كذلك نوع اخر من المؤسسات الثقافية تعتبر مكمل للراكز الثقافية الفرنسية ، وتعرف ب "منظمة الرابطة الفرنسية " Alliances Française أنشئت في عام 1883 في باريس وهي تمثل اليوم الشبكة الثقافية العالمية الأولى، إذ إنها تضم 1040 مركزاً في 136 بلداً موزعاً في أنحاء القارات الخمس. ويدرس أكثر 450 ألف شخص كل عام من مختلف الأعمار اللغة الفرنسية في هذه المراكز، ويشارك

¹ - Ibid., p16.

² - وزارة أوروبا والشؤون الخارجية ، " شبكة فرنسا الخارجية للثقافة والتعاون"، المرجع السابق .

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

أكثر من ستة ملايين شخص في الأنشطة الثقافية التي تنظمها تلك المراكز. وتضطلع مؤسسة Alliances Française بمهمة تنسيق شبكة المراكز. وتسعى إلى تحقيق ثلاث مهمات أساسية مشتركة وهي¹:

- تقديم دورات لغة فرنسية في فرنسا والعالم، موجهة إلى جميع الفئات.

- تحسين التعريف بالثقافات الفرنسية والفرنكوفونية.

- تعزيز التنوع الثقافي.

ان أهمية هذه المراكز الثقافية الفرنسية تبرز جليا في احتواء الواقع الاجتماعي للبلدان الأفريقية، التي استطاعت أن تهيمن عليها ثقافيا من خلال انتاج نخب أفريقية متشعبة بالأفكار والحضارة الفرنسية، تستعملها في بسط نفوذها سياسيا على أنظمة الحكم فيها .

3- تعزيز التعاون الجامعي والعلمي :

لقد أشار تقرير أنشطة وزارة الخارجية الفرنسية لعام 2011 ، الى أن جذب الطلاب الأجانب لاسيما النخب الأجنبية الى فرنسا لتلقي التعليم العالي واجراء البحوث يقع ضمن أولويات سياسة التعاون الفرنسي، وتعتبر فرنسا هي الدولة الثالثة على مستوى العالم من حيث استقبالها للطلاب الأجانب ، بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا².

ويعتبر تقديم فرص تعليمية للأجانب في فرنسا، أحد المحاور المهمة للسياسة الخارجية الفرنسية في بعدها الثقافي لاسيما في القارة الأفريقية، اذ كان تلقي التعليم في فرنسا عاملا مساعدا للدارسين الأفارقة من أجل توليهم المناصب العليا في دولهم، حيث ساهمت هذه النخب المكونة في الجامعات الفرنسية في توثيق العلاقات بين دولهم وفرنسا .

تواصل فرنسا جذب المزيد من الطلاب الأجانب بفعل استراتيجيتها الجديدة في المجال تعزيز التعاون العلمي والجامعي ، اذ وصل عدد الطلاب الأجانب في السنة الجامعية 2018-2019 لأزيد من 358000 ألف طالب ، بزيادة نسبة 21 % بالمقارنة مع الخمس السنوات السابقة ، هذا وفقا للتقرير المعد من طرف مؤسسة campus France ، ويمثل الطلاب الأفارقة نسبة 51 % من الطلبة المسجلين في الجامعات الفرنسية، اذ تأتي دول المغرب العربي في المرتبة الأولى بنسبة 29 % ، تليها دول الساحل

¹ - وزارة أوروبا والشؤون الخارجية ، " شبكة فرنسا الخارجية للثقافة والتعاون"، المرجع السابق.

² - Ministère de l'Europe et des Affaires étrangères, **Rapport d'activité 2011**, p41 , dans ; [http://www.ladocumentationfrancaise.fr/var/storage/rapports-publics/024 \(septembre 2020\)](http://www.ladocumentationfrancaise.fr/var/storage/rapports-publics/024 (septembre 2020))

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

وغرب أفريقيا بنسبة 22%. وحسب الاحصائيات تحتل المغرب المرتبة الأولى بـ 41729 ، تليها الجزائر بـ 31196 طالب ، ثم السنغال بـ 12415 ، وساحل العاج بـ 8924 ، ومالي بـ 17445. وهو ما يعني أن الطلاب الأفارقة سواء الذين ينتمون إلى الشمال الأفريقي أو إلى غرب أفريقيا ومنطقة الساحل يشكلون أكثر من نصف الطلاب الدارسين في فرنسا.

الجدول رقم (06) يوضح توزيع الطلاب الأجانب في فرنسا حسب المنطقة الأصلية

الأصل	ليسانس	ماستر	دكتوراه	المجموع	من بينهم إناث (%)
أفريقيا	47,238	52,948	7,124	107,31	46.1
آسيا	15,534	13,383	6,209	35,126	57.5
أوروبا (الاتحاد الأوروبي وخارجه)	14,193	14,096	4,758	33,047	57.1
دول أخرى	5,368	6,485	2,599	14,452	66.7
المجموع	82,333	86,912	20,69	189,935	52.6
نسبة الأجانب في الحركة الدولية (%)	8.1	14.9	38.4	11.5	

المصدر : https://www.immigration.interieur.gouv.fr/content/download/118460/949782/file/5_Esse

هذا الواقع لا يختلف عن الوضع الذي كان سائدا في السنوات الأولى للاستقلال الدول الأفريقية، خاصة شمال وغرب أفريقيا ، إذ استمر الطلاب من دول المغرب العربي وغرب أفريقيا في تشكيل النسبة الأكبر من الطلاب الأجانب المسجلين في الدراسات العليا في فرنسا ، إذ مثل طلاب دول المغرب العربي وغرب أفريقيا على سبيل المثال في بداية الثمانينيات نحو 32122 طالب، أي ما يعادل نسبة 30% من الدارسين الأجانب الذين بلغ عددهم آنذاك 108477 طالبا .

تبنت فرنسا أيضا في هذا الإطار إستراتيجية جديدة لتعزيز التعاون الجامعي و العلمي بينها وبين جميع الدول الأفريقية ، وهو ما أكد عليه الرئيس الفرنسي Emmanuel Macron في خطابه يوم 27 نوفمبر 2017 في " واغادوغو" بقوله " L'éducation sera la priorité absolue du nouveau partenariat que je vous propose"، إذ جعل من التبادل العلمي على رأس أولويات الشراكة مع افريقيا و دول الساحل الأفريقي . إذ تنظر فرنسا للتطور الديمغرافي الغير المسبوق الذي تشهده القارة الأفريقية (970 مليون نسمة 2018، ومن المتوقع أن يصل الى 2.2 مليار في عام 2050)، وما سيصاحبه من تغيرات مجتمعية كبيرة، خاصة في ظل دينامية الاقتصادات الأفريقية الرئيسية التي هي في حاجة

¹- Campus France , « Chiffres clés », **Rapport** , février 2020, dans :

https://ressources.campusfrance.org/publications/chiffres_cles/fr/chiffres_ (septembre 2020)

² - Ministère de l'Europe et des Affaires étrangère, « Coopération universitaire et scientifique » ,dans : [https://www.diplomatie.gouv.fr,\(septembre 2020\)](https://www.diplomatie.gouv.fr,(septembre 2020))

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

متزايدة للموارد البشرية المدربة تدريباً كافياً والمؤهلة . في الوقت نفسه، تتوسع مكانة إفريقيا في المشهد الأكاديمي العالمي وفي تنقل الطلاب الدوليين. إذ أن عدد الطلاب الأفارقة ينمو بقوة (5 ملايين في 2014)، ويتوقع أن يصل إلى 10 ملايين بحلول عام 2020. إذ تمثل القارة اليوم طالباً متنقلاً واحداً من بين كل عشرة، أي أن معدل التنقل ضعف المتوسط العالمي¹.

حيث طورت فرنسا أدوات التعاون الثنائية والإقليمية مع الدول الإفريقية في مجال التعاون العلمي والأكاديمي، حيث أعلنت فرنسا في هذا الإطار أنها ستضاعف 10 مرات قيمة مساهمتها في الشراكة العالمية من أجل التعليم، وستعمل على زيادة جهودها إلى حد كبير في مجال التعليم الابتدائي، وهي تتعهد بمضاعفة عدد اتفاقيات التعاون الجامعي بين الجامعات الفرنسية والأفريقية حتى عام 2022. وفي هذا السياق، أنشئ المركز التعليمي الفرنسي-الإيفواري (الذي أصبح يضم أكثر من 100 دورة تعليمية)، أو الحرم الجامعي الفرنسي-السنغالي، وهما يفسحان المجال أمام طلاب في إفريقيا للحصول على شهادة مزدوجة تمنحها لهم الجامعات الفرنسية والوطنية وهم يدرسون في بلدانهم².

لتطوير هذه المبادرات استعملت فرنسا أدوات وأساليب مختلفة للتعاون مع الدول الشريكة في إفريقيا ، ففي عام 2019 قدمت دعم لنحو عشرين مشروعاً حول مواضيع "التعليم العالي والبحث" ، عبر أدوات التمويل الخاصة بوزارة أوروبا والشؤون الخارجية كصندوق التضامن للمشاريع المبتكرة³ (FSPI) ، والمجتمعات المدنية ، منظمة الفرنكوفونية ، تساهم هذه المشاريع في هيكلة عروض التدريب عالية الجودة في الجامعات التي تلبي احتياجات سوق العمل المحلي ، ولكن أيضاً في بناء قدرات المؤسسات وموظفي مؤسسات التعليم العالي في البلدان الإفريقية الشريكة ، حيث خصصت الوكالة الفرنسية للتنمية لها مبلغ 20 مليون يورو⁴.

حيث ساهمت هذه الآليات الثنائية والإقليمية التي أسستها فرنسا في تطوير شراكات بين الجامعات الفرنسية والأفريقية من أجل تعزيز التعاون المتبادل بينهما ، وهو الهدف الذي حدده رئيس الجمهورية في قمة "واغادوغو" حول مضاعفة عدد الشراكات بين المؤسسات الجامعية الفرنسية والأفريقية بحلول عام 2022. إذ نجد العديد من المنظمات العلمية الفرنسية المعترف بها لها فروع في إفريقيا مثل IRD⁵، CIRAD⁶، CNRS⁷، ANRS، معهد باستور، إذ أقامت شبكة كبيرة وشراكات طويلة الأمد مع

¹ -Ibid.

² - وزارة أوروبا و الشؤون الخارجية ،"ما بعد واغادوغو"، في : <https://www.diplomatie.gouv.fr>

³ - fonds de solidarité pour des projets innovants

⁴ - Ministère de l'Europe et des Affaires étrangères, « Coopération universitaire et scientifique » , Op.cit.

⁵ - Institut de la recherche pour le développement.

⁶ - Centre de coopération international en recherche agronomique pour le développement

⁷ -Centre national en recherche scientifique

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

معاهد البحوث الأفريقية من أجل تطوير هذه المراكز البحثية ، إذ تعمل هذه الشراكات على تحقيق الأهداف التالية:

- تشجيع تدريب وتنقل الباحثين الشباب وإدماجهم في الفرق الدولية.
- تعزيز التواصل بين فرق الجنوب / الجنوب والشمال / الجنوب من أجل تعزيز القدرات، ولاسيما الابتكار.
- تعزيز الخبرة الدولية للبلدان الشريكة لتقديم إجابات لتوقعات صناع القرار السياسي.
- المساهمة في البحث عن التميز العلمي من خلال مبادرات ملموسة في هذا المجال، لضمان تطوير مؤسسات البحث.
- تعزيز الالتزامات من أجل مواجهة التحديات العالمية المتعلقة بالتنمية .

يوفر هذا التعاون العلمي نقطة دعم أساسية لإنشاء مجلس البحوث الإفريقي. وفقاً لنموذج مجلس البحوث الأوروبي، يتضمن ذلك دعم هيكله القدرات البحثية البشرية والتقنية في القارة. وسخرت لذلك مجموعة من الأكاديميين والخبراء الفنيين الدوليين المنتشرين في السفارات الفرنسية وكذلك الوزارات والجامعات بالدول الإفريقية. من أجل المساهمة في تعزيز أنظمة التعليم العالي الوطنية في إفريقيا، اذ تولت كل من الوكالة الفرنسية للتنمية AFD والمركز الفرنسي الدولي للدراسات التربوية ، والخبراء الفرنسيين... الخ. مهمة تطوير هذه الشراكات من خلال اقتراح مجموعة من المشاريع التي تهدف الى احتواء أفريقيا ومنطقة الساحل ثقافياً وعلمياً وهو المشروع الذي تبنته منذ تأسيس الجمهورية الخامسة بقيادة "شارل ديغول" سنة 1958.

4- الفرنكوفونية :

تعد الفرنكوفونية منظومة مؤسسية تنظم العلاقات بين البلدان التي يجمعها استخدام اللغة الفرنسية. وأنشئت مؤسسة الفرنكوفونية في عام 1970 في نيامي بمبادرة من آبائها المؤسسين، من أمثال "ليوبول سيدار سنغور(السنغال)" و"الحبيب بورقيبة"(تونس) و"حماني ديوري"(النيجر) و " نورودوم سيانوك"(كمبوديا)، وذلك بموازة إنشاء وكالة التعاون الثقافي والتقني التي أصبحت فيما بعد الوكالة

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

الحكومية الدولية للفرنكوفونية عام 1998 ثم المنظمة الدولية للفرنكوفونية عام 2005¹. إذ نجح هؤلاء القادة الأفارقة في كسب التأييد الفرنسي لفكرة الفرنكوفونية، وكان الدافع الرئيسي من وراء ذلك إدماج كل من الشؤون السياسية والاقتصادية مع تلك الثقافية في العلاقات الثنائية .

وقد جاءت المبادرة على يد الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة عام 1965 ، إذ طرح إبان زيارته للسنغال مشروعا حمل اسم "الكومنولث الفرنسي" (Commonwealth a la française)، وكان جوهر هذه الفكرة هو إقامة تنظيم جديد للدول الأفريقية المتحدثة بالفرنسية ، وقد رحب الرئيس السنغالي "سيدار سنغور" بهذه الفكرة وطرحها في اجتماع منظمة الوحدة الأفريقية، من أجل خلق كيان فرنكوفوني أشمل يضم الدول المتحدثة بالفرنسية وغير المنضمة لهذا التنظيم . وفي ذات العام أعدت هذه الأخيرة مسودة وثيقة عرضتها على الرئيس الفرنسي شارل ديغول، ووفقا لهذه الوثيقة تم تحديد ثلاث دوائر مشتركة المركز تعكس كثافة وميادين العلاقة بين الدول الأعضاء . أما الدائرة الأولى فتضم فرنسا ومستعمراتها السابقة في غرب ووسط أفريقيا وهايتي إضافة إلى المستعمرات البلجيكية الثلاثة في أفريقيا (رواندا، بورندي ، الكونغو). أما الدائرة الثانية فتضم لبنان ، ودول المغرب العربي ماعدا الجزائر والهند الصينية. بينما تضم الدائرة الثالثة الدول الأخرى التي تستخدم اللغة الفرنسية مثل بلجيكا، كندا، سويسرا، لوكسمبورغ².

وقد أسفرت هذه الجهود عن نشأة وكالة التعاون الثقافي والتقني المعروفة اختصارا بـ (ACCT)³ وذلك في نيامي (النيجر) عام 1969 ، وضمت الوكالة في عضويتها 28 دولة . وتجدر الإشارة إلى أنه قد سبق تأسيس هذه الوكالة إنشاء عدد من المؤسسات ذات الطابع غير الحكومي مثل الاتحاد الدولي للصحافة و الصحفيين الناطقين باللغة الفرنسية سنة 1950 ، ومؤتمر وزراء تعليم الدول الفرنكوفونية سنة 1960، إضافة إلى رابطة الجامعات الناطقة بالفرنسية سنة 1961، كذلك رابطة البرلمانيين الناطقين بالفرنسية سنة 1967، ومؤتمر وزراء الشباب والرياضة للدول الفرنكوفونية سنة 1969⁴.

¹ - "الفرنكوفونية حيز للتعاون المتعدد الأطراف"، في : <https://www.diplomatie.gouv.fr> ، تاريخ الدخول : 2021/03/13

² - رانيا حسين عبد الرحمان حسن ، "السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة" ، المرجع السابق ، ص 263.

³ - Agence de Coopération Culturelle et Technique (ACCT).

⁴ - المنظمة الدولية للفرنكوفونية ، في : <https://www.aljazeera.net> ، تاريخ الدخول : 2021/03/11

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

في مارس من عام 1970، اجتمعت نخبة من المهتمين باللغة الفرنسية وثقافتها لتأسيس المنظمة الدولية للفرنكوفونية، وكان لهذا الحدث الأثر الكبير في رفع مكانة اللغة الفرنسية عالمياً. ومنذ ذلك الحين، يُحتفل في هذا اليوم باللغة الفرنسية وتراثها الغني، آمليين أن يصبح يوماً عالمياً تتحدث فيه الإنسانية لغة موليير، وتحفي بتراثها الثقافي والفكري العريق الذي نشأ في فرنسا وانتشر في أرجاء العالم. ونتيجة للحضور الأفريقي الكبير بين الناطقين باللغة الفرنسية، فقد حافظت المنظمة في أغلب فتراتنا على أن يتولى أمينها العام شخصية أفريقية، ومن أبرز الشخصيات الأفريقية التي قادت المنظمة لفترة طويلة الرئيس السنغالي السابق "عبدو ديوف"، علماً بأن السنغال يعتبر أحد أهم البلدان الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية.

لقد أولت فرنسا عناية كبيرة لهذا التنظيم ابتداء من عام 1986، وتحت إشراف الرئيس الفرنسي "فرانسوا ميتران" بعدما كان نشاطها محدوداً نظراً لضعف ميزانيتها، حيث أمر بعقد قمم منتظمة لرؤساء دول وحكومات الدول الفرنكوفونية بإشراف من باريس، تكللت هذه الجهود بعقد أول قمة في مدينة فرساي الفرنسية بحضور 41 دولة، ومنذ 1987 أصبحت مؤتمرات القمة الفرنكوفونية تعقد كل عامين.

ويتمثل هدف المنظمة في ترويج اللغة الفرنسية وتعزيز التعاون بين الدول والحكومات الأعضاء البالغ عددها 88 دولة وحكومة. وقد صيغ هذا الهدف رسمياً في ميثاق الفرنكوفونية الذي اعتمده مؤتمر قمة هانوي عام 1997، ونقحه المؤتمر الوزاري عام 2005 في Antananarivo الفرنسية. وصارت تمثل الفرنكوفونية في الوقت الراهن إطاراً للتعاون بشأن القضايا العالمية مثل المجال الرقمي والمساواة بين الجنسين والقضايا الاقتصادية. ويكمل عمل العديد من الوكالات التنفيذية والجهات الفاعلة عمل المنظمة الدولية للفرنكوفونية¹. ويتركز عمل المنظمة الدولية للفرنكوفونية في المجالات الأربعة الأساسية التالية، وهي²:

- ترويج اللغة الفرنسية والتنوع الثقافي واللغوي،
- ترويج السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان،
- دعم التعليم والتدريب والتعليم العالي والبحوث،

¹ - "الفرنكوفونية حيز للتعاون المتعدد الأطراف"، في : <https://www.diplomatie.gouv.fr> ، تاريخ الدخول : 2021/03/13.

² - ما هي الفرنكوفونية؟ ، في : <http://www.francophoniedjerba2022.tn> ، تاريخ الدخول : 2022/10/13.

- تطوير التعاون الاقتصادي من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

تشمل مؤسسات الفرنكوفونية المتعددة الأطراف ما يلي¹ :

- **مؤتمر قمة الفرنكوفونية** : هو مؤتمر رؤساء دول وحكومات البلدان التي يجمعها استخدام اللغة الفرنسية، الهيئة الرئيسة للفرنكوفونية. ويجتمع كل سنتين برئاسة رئيس دولة أو حكومة البلد المضيف بغية تحديد توجهات الفرنكوفونية على نحو يضمن إشعاعها في العالم. وجرت العادة أن يمثل رئيس الجمهورية فرنسا، وانعقد آخر مؤتمر لقمة الفرنكوفونية (الدورة 18) نوفمبر 2022.

- **المؤتمر الوزاري للفرنكوفونية**: يجتمع سنوياً وزراء الخارجية أو الوزراء المعنيين بالفرنكوفونية في البلدان والحكومات الأعضاء في الجماعة الفرنكوفونية. ويسهر على التحضير لمؤتمرات القمة ويحرص على تنفيذ القرارات التي تتخذ فيها.

- **المجلس الدائم للفرنكوفونية**: يتكون من ممثلين شخصيين عن رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء. ويحرص على التحضير لمؤتمرات القمة ومتابعتها تحت إشراف المؤتمر الوزاري. ويستند في عمله إلى عدة لجان سياسية واقتصادية وتعاونية ومالية وغيرها ومجموعات اللغة الفرنسية والتفكير والحوكمة والانضمام إلى المنظمة وغير ذلك، ويضطلع بأدوار الإنعاش والتنسيق والتحكم. ويعمل الممثل الشخصي لرئيس الجمهورية الفرنسية من أجل الفرنكوفونية في هذه الهيئة. وعُينت الكاتبة السيدة "ليلي سليمان" الممثلة الشخصية لرئيس الجمهورية الفرنسية من أجل الفرنكوفونية في أكتوبر 2017، تستند إلى البعثة الدائمة لفرنسا التي تسمى كذلك المفوضية لشؤون الفرنكوفونية.

ويمثل كل من مؤتمر وزراء التربية للبلدان التي يجمعها استخدام اللغة الفرنسية ومؤتمر وزراء الشباب والرياضة للبلدان الناطقة بالفرنسية مؤتمراتان وزاريان دائمان للفرنكوفونية. ويرميان إلى إعداد السياسات الفرنكوفونية المتعددة الأطراف في مجالات اختصاص كل منهما. وقد تعقد مؤتمرات وزارية أخرى حسب الاقتضاء بشأن الثقافة والتعليم العالي والبحث والمجال الرقمي والاقتصاد والمالية وما إلى ذلك². إضافة إلى هذه المؤسسات الرئيسية توجد خمس هيئات تشكل المستوى الثاني للتنظيم وهي :

¹ - "الفرنكوفونية حيز للتعاون المتعدد الأطراف"، المرجع السابق .

² - المرجع نفسه .

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

-الوكالة الدولية للفرنكوفونية : وهي الهيئة التنفيذية الرئيسية ، ويقع على عاتقها تنفيذ مقررات القمم الفرنكوفونية، ولها ثلاثة مكاتب إقليمية في لومي ، ليبرفيل ، هانوي ، وكذا أربعة مكاتب ربط في جنيف، بروكسل، أديس أبابا، نيويورك ، وتقع جميعها تحت إشراف الأمين العام .

-الوكالة الجامعية للفرنكوفونية : وتضم 400 مؤسسة جامعية ، ويتركز مجال عملها في الميادين البحثية والتعليمية والمعارف العلمية والتقنية .

-جامعة سنجور بالاسكندرية Université Senghor : وهي الجامعة الدولية الناطقة بالفرنسية لخدمة التنمية الأفريقية ، وتعد هذه الجامعة واحدة من الهيئات التنفيذية المباشرة للمنظمة الفرنكوفونية . وتهدف الجامعة تقديم الدراسات العليا لنبذة مختارة من الأفارقة الباحثين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

-قناة TV5MONDE : وهي قناة تلفزيونية تبث باللغة الفرنسية لمدة 24 ساعة يوميا مجانا بواسطة الأقمار الصناعية ويشاهدها أكثر من 135 مليون مشاهد، وهي الأداة الدعائية لبرامج الفرنكوفونية.

-الجمعية الدولية لرؤساء البلديات في البلدان الفرنكوفونية : (Association internationale des maires francophones) : وتضم نحو مائة عضو يتعاونون في مجالات الإدارة المحلية، التنمية الحضرية، تبادل المعلومات بشأن المجتمع المدني.

لقد أعطت منظمة الفرنكوفونية فرصا كبيرة لفرنسا من أجل توظيفها لتحقيق مصالحها الاقتصادية في منطقة الساحل الأفريقي والقارة الأفريقية عموما، إذ يرى كثير من الباحثين أن الفرنكوفونية بمفهومها الأوسع، ليست مؤسسة ثقافية بل هي امتداد للاستعمار الفرنسي، وأنها حققت لفرنسا ما لم تحققه جيوشها طيلة عقود من الزمن، وبسبب ذلك تستमित فرنسا في الدفاع عن لغتها رغم ما أصابها من شيخوخة وتآكل لمضامينها الثقافية والعلمية، بسبب سيطرة اللغة الإنجليزية على الإبداع والإنتاج العلمي¹.

وفي هذا الإطار يشير الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى وجود "نكسات حقيقية" تواجه اللغة الفرنسية في دول المغرب العربي، ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل، بما في ذلك الصعوبات الاقتصادية، والتغيرات في الأنظمة التعليمية، وظهور لغات عالمية أخرى مثل الإنجليزية. وهذا ما أكد

¹ - أمين حبلا، "الفرنكوفونية.. آخر وأقوى جيوش الاستعمار الفرنسي"، تقرير ، مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية ، في : <https://doc.aljazeera.net/reports> ، تاريخ الدخول : 2021/03/15.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

عليه الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" خلال قمة منظمة الفرنكوفونية في جزيرة "جربة" بتونس في نوفمبر 2022 إن اللغة الفرنسية تواجه "نكسات حقيقية" في دول المغرب العربي. وفي حديث على هامش القمة قال ماكرون "من الضروري أن نكون واقعيين، الفرنكوفونية تتوسع في بعض البلدان، ولكن هناك أيضاً نكسات حقيقية". وأضاف "في البلدان المغاربية تستعمل الفرنسية بنسبة أقل مما كانت عليه قبل 20 أو 30 عاماً". ويرى ماكرون أن استعادة جاذبية اللغة الفرنسية يتطلب جهوداً مضاعفة، من خلال ربطها بالمصالح الاقتصادية والتجارية¹.

تتجاوز أهمية اللغة الفرنسية بالنسبة لفرنسا الإطار الثقافي والاقتصادي لتصل إلى مستوى أعمق بكثير. فكما يشير باسكال بونيفاس Pascal Boniface ، فإن الفرنسية لم تعد مجرد خيار ثقافي أو أداة اقتصادية، بل أصبحت ركيزة أساسية للهوية الوطنية والإستراتيجية الفرنسية. فهي تمثل رمزاً للوحدة الوطنية والتاريخ المشترك، وتلعب دوراً حيوياً في تعزيز النفوذ الفرنسي على الساحة الدولية².

المطلب الثاني : الأدوات الاقتصادية للسياسة الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي

تتمثل الأدوات الاقتصادية التي توظفها فرنسا في إطار سياستها اتجاه أفريقيا ومنطقة الساحل بوجه الخصوص الى ثلاث أدوات رئيسية أما الأداة الأولى فتتمثل في برامج المساعدات الإنمائية الرسمية والتي تقدمها الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، والتي تعتبر الدول الساحلية من أكبر الدول المستفيدة منها، بينما تتعلق الأداة الثانية في الاستثمارات الفرنسية المباشرة في المنطقة والتي تعتبر أداة رئيسية في بسط نفوذها على دول المنطقة، أما الأداة الثالثة فتتمثل في الترتيبات المالية والنقدية التي تجمع فرنسا بخمس عشرة دولة أفريقية في إطار ما يعرف بمنطقة الفرنك .

1-المساعدة الإنمائية الفرنسية في منطقة الساحل الأفريقي:

مساعدات التنمية - تسمى غالباً المساعدة الإنمائية الرسمية³ - (ODA) هي عبارة عن كل التمويل المقدم من قبل الجهات الفاعلة العامة في البلدان الأكثر حظاً لتحسين الظروف المعيشية في البلدان الأقل حظاً. وتتكون المساعدة الإنمائية الرسمية من منح أو قروض بأسعار مميزة تهدف إلى تمويل البرامج لتحسين الوصول إلى مياه الشرب والرعاية الصحية والكهرباء والمدارس والسكن اللائق،

¹ - أمين حبال، "الفرنكفونية.. آخر وأقوى جيوش الاستعمار الفرنسي"، المرجع السابق .

² - pascal boniface, « Le rayonnement de la culture française : un enjeu de pouvoir ! », Géopolitique, dans : <https://enseignants.lumni.fr/fiche-media/00000006258/le-rayonnement-de-la-culture-francaise-un-enjeu-de-pouvoir.html> (Mars 2021).

³ -Official Développement Assistance (ODA).

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

أو حتى إلى بيئة محمية ... يمكن أن تتعلق هذه المساعدة بمشاريع محلية صغيرة أو سياسات كبيرة جدًا على نطاق بلد ما على المدى الطويل¹.

هذه المشاريع تنفذ من قبل جهات فاعلة محلية: الوزارات والمجتمعات والبنوك والمنظمات المهنية والمنظمات غير الحكومية وحتى الشركات. اذ يمكن أن تذهب المعونة مباشرة من الدولة المانحة إلى البلد المتلقي. ثم يطلق عليها تعاون ثنائي. كما تأخذ شكل مساهمات من الدول لعمليات وبرامج المنظمات الدولية (مثل اليونيسف أو البنك الدولي)، وتسمى بالمساعدات متعددة الأطراف.

على الصعيد العالمي، بلغت المساعدة الإنمائية 142.6 مليار دولار في عام 2016. ويمثل هذا المبلغ جزءًا فقط من تمويل التنمية. وتشمل هذه أيضًا التمويلات العامة والمحلية والدولية الأخرى، وكذلك الاستثمار الخاص، وتحويلات الأموال من الشتات (حوالي 400 مليار سنويًا)، وإجراءات المؤسسات والمنظمات غير الحكومية². اذ تعد المساعدات جزءًا من أهداف التنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة للفترة 2015-2030. فيما يتعلق بالاستجابة للقضايا التي تهم جميع البلدان، من الأفقر إلى الأكثر ازدهارًا، وجميع المجالات، لبناء عالم يسوده السلام والازدهار والمساواة والاستدامة.

تعتبر فرنسا من أكبر الدول المانحة في العالم اذ احتلت المرتبة الخامسة بعد كل من الولايات المتحدة واليابان وألمانيا والمملكة المتحدة، فوفقًا لإحصائيات لجنة المساعدات التنموية^(*) (DAC) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنة 2019 بلغ حجم المساعدات الإنمائية التي تقدمها فرنسا الى 12.2 مليار دولار، وهي ما تمثل 0.44% من الدخل القومي الإجمالي لفرنسا ، اذ زادت بالمقارنة مع سنة 2018 حيث كانت تبلغ 0.42 %، وتشمل كذلك المساعدات الرسمية الثنائية، وقد التزمت الحكومة الفرنسية بتقديم نسبة 0.55 % من الناتج القومي الإجمالي من المساعدات الرسمية الإنمائية بحلول

¹ - Organization of economic coopération and développement (OECD), Development Assistance Committee(DAC), « What is ODA ? », dans : <http://www.oecd.org/dac/development> (septembre 2020).

² - Agence française de développement(AFD) , « Rapports financière 2016 »,dans : <http://www.afd.fr> (septembre 2020)

^(*) لجنة المساعدات الإنمائية، والتي يشار إليها ب DAC، تابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وتعنى أساسا بقضايا التعاون التنموي ، تضم اللجنة في عضويتها 22 دولة هي ألمانيا ، أستراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمارك ، أسبانيا ، النم أ ، فنلندا ، فرنسا ، إيرلندا ، إيطاليا ، اليابان ، لوكسمبورغ ، النرويج ، هولندا ، البرتغال ، المملكة المتحدة ، السويد ، سويسرا ، نيوزيلندا .

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

2022، و0.7% بحلول 2030. وهو الهدف الذي حددته الأمم المتحدة للدول المتقدمة ، وبلغته فقط خمس بلدان هي : الدانمارك ، لوكسمبورغ ، النرويج ، بريطانيا والسويد .

وألان تحتل فرنسا المرتبة الرابعة في قائمة المساهمين في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وفقاً لبيانات اللجنة. حيث ركزت فرنسا في عام 2021 جهودها في مجال التعاون الإنمائي على خمس أولويات رئيسية هي المناخ والبيئة، والمساواة بين الجنسين، والتعليم، والصحة، ومواجهة الأزمات. وقد خصصت لهذه الأولويات حوالي 64% من إجمالي مساعداتها الإنمائية الرسمية، والتي بلغت 10.6 مليارات يورو. كما وجهت فرنسا جزءاً كبيراً من مساعداتها الثنائية إلى أفريقيا، حيث استفادت البلدان ذات الأولوية مثل السنغال وبوركينا فاسو والنيجر من مبالغ كبيرة. وعلى سبيل المثال، حصلت السنغال على 177 مليون يورو، ومالي على 107 ملايين يورو، وبوركينا فاسو على 100 مليون يورو، والنيجر على 92.4 مليون يورو². وقد شهدت المساعدة الإنمائية الرسمية الفرنسية، منذ عام 2017، تطوراً ملحوظاً وزيادة مستمرة. فقد تجاوزت هذه المساعدة عتبة العشرة مليارات يورو لأول مرة في عام 2017، لتصل إلى 15.1 مليار يورو في عام 2022، مما يعكس التزامها القوي بتعزيز التعاون الدولي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة³.

وبالرجوع إلى عام 2018، نجد أن فرنسا قدمت قدرًا أكبر من مساعدتها الإنمائية الرسمية على المستوى الثنائي. بلغ إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية 62% من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية، منها 3% تم توجيهها من خلال المنظمات متعددة الأطراف (مساهمات مخصصة). كما خصصت فرنسا 38% من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية كمساهمات أساسية للمنظمات متعددة الأطراف، بما في ذلك مؤسسات الاتحاد الأوروبي. ومن ضمن هذه المساعدات أخذت الدول الأفريقية جنوب الصحراء الحصة الكبرى، وهي 3.888 مليون دولار⁴. فوفقاً للبيانات الأولية للمساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، فإن المساعدات الفرنسية الرسمية (ODA) هي التي سجلت أعلى زيادة في العالم (+ 16 %) ، بعد أن مثلت 8 ، 7 مليار يورو في

¹ -Organization of economic coopération and développement(OECD),France , Développement Assistance Committee(DAC), Development Co-operation Profiles2020 ,dans : <http://www.oecd.org/dac/development/france> (septembre 2022)

² - Agence française de développement ,« Résultats 2021 : le groupe AFD au service des ODD », dans : <https://www.afd.fr/fr/actualites/resultats-2021> (septembre2022)

³ -وزارة أوروبا والشؤون الخارجية ، " حجم المساعدة الإنمائية الفرنسية بالأرقام الأساسية " ، في : <https://www.diplomatie.gouv.fr> (سبتمبر 2022)

⁴ - "حجم المساعدات الفرنسية بالأرقام " ، وزارة أوروبا والشؤون الخارجية ، في : <https://www.diplomatie.gouv.fr> (يناير 2021).

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

2016 ، أو 0.38% من الدخل القومي الإجمالي. تتعلق هذه الزيادة بالمساعدات متعددة الأطراف (+) 19%) والثنائية (+ 14) 1 . (والشكل التالي يبين المساعدات الفرنسية الإنمائية الثنائية ومتعددة الأطراف لسنة 2021).

الجدول رقم (07) يوضح المساعدات الفرنسية الإنمائية الثنائية ومتعددة الأطراف لسنة 2021

الفئة	القيمة (باليورو)	النسبة من إجمالي المساعدات
إجمالي المساعدات	13.1 مليار	100%
المساعدات الثنائية	8.0 مليار	60%
المساعدات المتعددة الأطراف	5.1 مليار	40%
المساعدات الموجهة لأفريقيا	2.9 مليار	من المساعدات الثنائية 36%

الدولة	المساعدات المقدمة (مليون يورو)
السنغال	177
مالي	107
بوركينافاسو	100
النيجر	92,4

المصدر : <https://www.afd.fr/fr>

ويشير هذا الحجم الضخم من المساعدات الفرنسية تساؤلات عديدة حول الأسباب والاعتبارات التي تقف وراء تبني فرنسا لبرنامج مساعدات على هذا النحو. وتجدر الإشارة إلى تعدد العوامل المفسرة لهذا الأمر، فهناك عوامل سياسية، تتمثل في أن تبني فرنسا لبرامج مساعدات إنمائية كبير يساعدها على تبرير مقعدها الدائم في مجلس الأمن، وكذلك موقعها الريادي والمركزي في أوروبا، كما توجد عوامل ثقافية ، تتمثل فيما يمنحه هذا البرنامج الضخم لفرنسا من القدرة على نشر ثقافتها ولغتها في الدول المتلقية للمساعدات ، هذا فضلا على العوامل الاقتصادية والمتمثلة في الأثر الإيجابي الذي يولده برنامج المساعدات والذي ينعكس أثره على الاقتصاد الفرنسي .

توجه هذه المساعدات الفرنسية إلى الخارج من خلال وزارات وهيئات حكومية عدة مثل وزارة "التعاون" التي أصبحت بعدما كانت وزارة قائمة بذاتها إلى إدارة بمسمى جديد يرأسها وزير مفوض مكلف "بالتنمية" لدى وزير الخارجية، وعبر برنامج ضخم يسمى "التعاون اللامركزي" الذي تديره العديد

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

من الجهات المحلية والإقليمية في جميع أنحاء فرنسا، في تنسيق مباشر مع الجهات المتلقية للمساعدات في إفريقيا .

ولكن نجد الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) (*) من أهم المؤسسات التي تعتمد عليها فرنسا في تنفيذ سياستها للتنمية والتضامن الدولي. إذ تعتبر التنمية هي إحدى الركائز الثلاث للعمل الخارجي

(*) مؤسسة تنمية تابعة للحكومة الفرنسية، تعمل منذ تأسيسها على تمويل المشاريع الرامية إلى إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية والأقل نمواً، والإسهام في الجهود الدولية للحد من الفقر في العالم. تعود نشأتها لعام 1941 عندما أسس الجنرال شارل ديغول الصندوق المركزي لفرنسا الحرة خلال لجوئه إلى لندن لتنسيق جهود المقاومة الفرنسية للاحتلال الألماني خلال الحرب العالمية الثانية. وقد تحول الصندوق بعد انتهاء الحرب وتحرر فرنسا إلى الصندوق المركزي لمناطق ما وراء البحر، وركز عمله على تمويل مشاريع البنية التحتية في المستعمرات الفرنسية. ومع نيل معظم هذه المستعمرات استقلالها عن فرنسا، تغير اسم الصندوق مجدداً عام 1958 ليصبح الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي، انسجاماً مع الدور الجديد الذي أوكل إليه والمتمثل في مواكبة قيام الدول الجديدة التي انبثقت عن تصفية الاستعمار، وتوسيع القاعدة الجغرافية لأنشطة الصندوق لتشمل باقي البلدان النامية التي لم تكن تحت الاستعمار الفرنسي. ومع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها العالم خلال حقبة ثمانينيات القرن العشرين، خصوصاً الآثار التي تمخضت عن برامج التقويم الهيكلي وسياسات الانفتاح الاقتصادي (العولمة)، أدت إلى استئصال الفقر وتفاقم الفوارق الاجتماعية والمجالية في دول الجنوب. وتماشياً مع هذا الوضع الجديد، تحول الصندوق إلى وكالة تنمية في سنة 1992 ولم يعد عمله يقتصر على التمويل عن طريق القروض فقط، ولكنه توسع ليشمل منح المعونات لفائدة البلدان الأكثر فقراً أيضاً. وقد وضعت الوكالة الفرنسية للتنمية 12 هدفاً في إطار مخطط التوجهات الاستراتيجية الذي اعتمدته للمرحلة 2012-2016، وهي:

- التنمية المستدامة كمرجعية مشتركة تؤطر جميع الأنشطة العملية للوكالة.
- التعبئة لتحقيق الأمن الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء، ودعم مشاريع البنية التحتية فيها، إضافة إلى مجالي التعليم والصحة.

- تركيز عمل الوكالة في منطقة المتوسط على التشغيل والتخفيف من حدة الفوارق الاجتماعية والمجالية.
- المواءمة بين التنمية ومحاربة الانحباس الحراري وخصوصاً في البلدان الصاعدة.
- دعم التنمية الاقتصادية في المناطق الفرنسية الواقعة في ما وراء البحر، من خلال مشاريع الإسكان والقطاع الخاص والجماعات المحلية والاندماج في المحيط الإقليمي.
- تعزيز حزمة الأدوات المالية.

- تعزيز الشراكات الدولية والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني الفرنسية.
- تعزيز القدرات في مجال تعبئة الخبرات، ودراسة إمكانية إنشاء صندوق خاص لهذا الغرض.
- تعزيز القدرات في مجال إنتاج وتبادل المعارف.
- توطيد النموذج المالي للوكالة.
- تعزيز الموارد البشرية العاملة داخل الوكالة

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

للدولة ، إلى جانب الدبلوماسية والدفاع. إذ أوكلت للوكالة الفرنسية للتنمية AFD ، ابتداء من 2019 ، الدور الرئيسي من طرف وزارة أوروبا والشؤون الخارجية للمساعدة الإنمائية الرسمية ، من أجل بدء عدد كبير من المشاريع الثنائية في المناطق ذات الأولوية ، ويأتي على رأسها دول الساحل الأفريقي (مالي ، النيجر ، تشاد ، موريتانيا). وفي هذا الإطار أعلنت الوكالة AFD على لسان مديرها Rimée Rio ان "إفريقيا تستأثر ب 51% من إجمالي مبلغ التزامات مجموعة الوكالة الفرنسية للتنمية في البلدان الأجنبية ، و 16% للشرق والشرق الأوسط، و 14% لأمريكا ومنطقة بحر الكاريبي¹ .

تعتبر منطقة الساحل الأفريقي أول متلق للمساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية الفرنسية ، إذ تتلقى الكاميرون (المرتبة الثالثة في المساعدة الإنمائية الرسمية الفرنسية على المستوى العالمي) بقيمة 215.12 مليون يورو ، تليها السنغال (79.3 مليون) ، تشاد (68.11 مليون) ، النيجر (66.21 مليون) ، بوركينا فاسو (59.26 مليون) ومالي (54.25 مليون)².

وهذا ما أكدت عليه اللجنة الوزارية للتعاون الدولي والتنمية (CICID) أن منطقة الساحل الإفريقي، هي الأولوية الجغرافية للمساعدة الإنمائية الرسمية الفرنسية. الكبرى، إذ تعمل فرنسا على تعزيز علاقات الشراكة في عديد القطاعات لدول المنطقة ، ولا سيما لدعم الشباب الأفريقي من خلال تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها "إيمانويل ماكرون" في خطابه في "واغادوغو" في 28 نوفمبر 2017. وتحشد فرنسا بشكل خاص الجهود المبذولة في منطقة الساحل لتعزيز التنمية المستدامة وتقليل نقاط الضعف. وفقا للمبادئ التوجيهية التي وضعها رئيس الجمهورية ، إذ تعمل فرنسا على تطوير عملها في القطاعات التي تتمتع فيها بقيمة مضافة عالية: مجالات الأزمات ، والتعليم ، والمناخ ، والبنية التحتية، والصحة.

الشكل رقم: 01 يبين أهم القطاعات التي تلقت المساعدة من طرف الوكالة

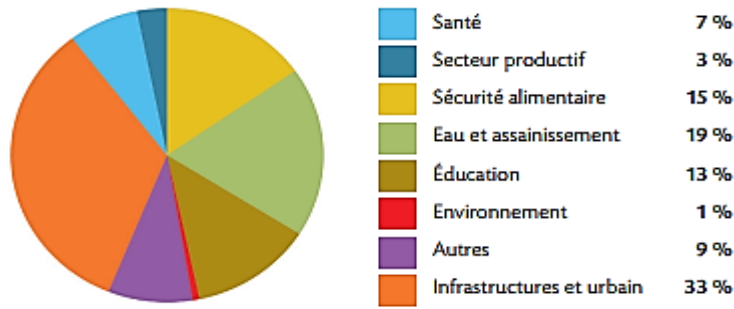
-وضع معايير عالية بخصوص المساءلة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية. للمزيد أنظر : Ministère de l'Europe et des affaires étrangères , « Agence française de développement », dans : www.diplomatie.gouv.fr

¹- « PANORAMA 2019 - RAPPORT ANNUEL DU GROUPE AFD », op.cit .

² -Aline LEBOEUF et Hélène QUENOT-SUAREZ, « La politique africaine de la France sous François HOLLANDE » ,Ifri, 2015, pp12-13.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

Répartition des engagements par secteurs CICID



المصدر: https://www.senat.fr/rap/r15-532/r15-532_mono.html

شهدت التزامات الوكالة الفرنسية للتنمية في منطقة الساحل نمواً ملحوظاً منذ عام 2008، حيث ارتفعت من حوالي 300 مليون يورو سنوياً إلى نحو 500 مليون يورو بحلول عام 2014. وتنوعت هذه الالتزامات بين القروض السيادية التي شكلت النسبة الأكبر، والمنح، والضمانات. ورغم التقلبات التي شهدتها المنح على مر السنين، إلا أن القروض السيادية حافظت على هيمنتها، وبلغت ذروتها في عام 2014 حيث شكلت نصف إجمالي الالتزامات. كما أظهرت البيانات تركيز التمويل على قطاعات البنية التحتية والمياه والصرف الصحي والأمن الغذائي والتعليم والصحة.

الجدول رقم (08) يبين تطور المساعدات الإنمائية الفرنسية لمنطقة الساحل الإفريقي

Évolution des engagements (en millions d'euros)

Par pays	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
Burkina Faso	27	72	19	37	49	157	43
Mali	1	42	95	57	2	56	166
Mauritanie	1	76	37	49	81	2	88
Niger	15	16	6	39	53	78	74
Sénégal	194	105	94	105	193	208	110
Tchad	11	11	5	9	18	25	21
Total	250	323	258	296	396	525	501

المصدر: <https://www.afd.fr/fr>

لكن الكثير من المراقبين يعتبرون أن المساعدات الفرنسية غير كافية في ظل التحديات التي تمر بها دول الساحل الإفريقي ، من خلال أرقام توضح عدم توازن المعونات بين القطاع العسكري

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

والتنموي ، فالمساعدات الإنمائية الرسمية التي تخصصها فرنسا أقل بنسبة 29% من تكاليفها مثلا في عملية برخان عام 2015 بحوالي 572.6 مليون أورو ، علاوة على ذلك ،فرنسا في هذه المنطقة تفضل تقديم قروض بدل التبرعات فالأخيرة لا تمثل سوى ثلث المساعدات الإنمائية ، مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية المانح الثنائي الأول منذ 2009 بصيغة التبرعات فقط . فبالرغم من أن فرنسا وضعت دول الساحل على قائمة ذات الأولوية لعدة سنوات من حيث تلقي المساعدات الإنمائية فانه خلال سنة 2016 خصصت فرنسا فقط 4.4% من المساعدات أي حوالي 400 مليون أورو من أصل ميزانية إجمالية قدرها 9 مليار أورو¹ .

كما ساهمت فرنسا في اعتماد الاتحاد الأوروبي عام 2011 إستراتيجية شاملة للأمن والتنمية في منطقة الساحل، والتي تطورت إلى خطة عمل إقليمية عام 2015. تهدف هذه الخطة إلى تنسيق الجهود الأوروبية لدعم الاستقرار والتنمية في المنطقة. وقد أسهمت في ذلك آليات تمويلية جديدة مثل الصندوق الاستئماني للطوارئ، الذي خصص 1.8 مليار يورو لدعم مشاريع الاستقرار والهجرة في منطقة الساحل. وقد سعت الوكالة الفرنسية للتنمية إلى الاندماج الكامل في هذا الإطار الأوروبي، من خلال المشاركة في تنفيذ المشاريع المشتركة والمساهمة في تحقيق أهداف الإستراتيجية الأوروبية.

ولتحقيق ذلك تم الاستفادة من أدوات التمويل المختلطة التي توفرها المفوضية الأوروبية، مثل الصندوق الاستئماني للبنية التحتية ومرفق إفريقيا الجديد، لتمويل مشاريع في قطاعات حيوية كالطاقة والمياه والأمن الغذائي. واقترحت الوكالة مشاريع مشتركة على الصعيدين الإقليمي والوطني، بالتنسيق مع البرامج الإرشادية الوطنية. كما تم استحداث آليات جديدة لتبادل الموارد المالية بين الوكالة والمفوضية، بهدف تعزيز التكامل في تنفيذ المشاريع المشتركة في إطار البرامج مقاربة الاتحاد الأوروبي. ولتحقيق ذلك، شاركت الوكالة في حوارات مع الجهات الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) لتحديد الأولويات المشتركة وتنسيق الجهود².

في العموم تتنوع المساعدات الفرنسية المقدمة لدول الساحل لتشمل المساعدات الفنية، والمنح الدراسية، والمساعدات المتعلقة بالمشاريع، بالإضافة إلى آليات الدعم المالي مثل إعفاء الديون وبرامج التكيف الهيكلي (structurel Programmes d'ajustement). وتشكل المساعدات الفنية حصة كبيرة من

¹ « Sahel : pour une approche du développement , action contre la faim », p5, dans : https://www.actioncontrelafaim.org/wp-content/uploads/2018/05/ACF_Rapport_Sahel_12p_web.pdf (septembre 2021).

² -وزارة أوروبا والشؤون الخارجية، " تنفيذ السياسة الإنمائية وقنواتها"، في : <https://www.diplomatie.gouv.fr> (سبتمبر 2021).

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

إجمالي المساعدات، حيث بلغت نسبتها حوالي 23% في عام 2014¹. وقد ساهمت هذه المساعدات في بناء القدرات المؤسسية وتعزيز الكفاءات المحلية في مختلف القطاعات. كما لعبت إعفاءات الديون دوراً هاماً في تخفيف أعباء الديون على الدول الساحلية، مما سمح لها بتخصيص المزيد من الموارد لتمويل مشاريع التنمية. وتشير التحليلات إلى أن هذه المساعدات قد حققت تأثيرات إيجابية على النمو الاقتصادي والحد من الفقر في العديد من هذه الدول.

أما فيما يخص المساعدات الرسمية الفرنسية المتعلقة بمعالجة الدين للدول الساحلية، فنجدتها في تطور مستمر حسب إحصائيات الوكالة الفرنسية للتنمية فقد بلغت 299 مليون أورو في سنة 2014 وهي قابلة للارتفاع في السنوات المقبلة خاصة في ظل تبني فرنسا مقاربة لزيادة الدعم للدول الساحلية باعتبارها تدخل في إستراتيجيتها الجديدة المبنية على أسس التعاون. كما توفد فرنسا المساعدين الفنيين للدول الساحلية من أجل تقديم الخبرة اللازمة لتنفيذ المشروعات في القطاعات الاقتصادية والإنمائية المختلفة، خاصة المتعلقة بمشاريع البنية التحتية التي تمولها وتشرف عليها الوكالة الفرنسية للتنمية. لقد تبنت الوكالة الفرنسية استراتيجية في منطقة الساحل للفترة 2015-2020 تمحورت حول ثلاثة مجالات ذات أولوية للتدخل²:

1- زيادة النشاط الاقتصادي من أجل خلق فرص العمل

2- الاستجابة للتحديات الديموغرافية بالمعنى الواسع، بما في ذلك تقديم الخدمات الأساسية.

3- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي للحد من ظاهرة الفقر التي تعاني منها كل دول الساحل بدون استثناء.

تتسم المساعدات الفرنسية المُقدّمة لدول الساحل الإفريقي بأزدواجية الأهداف، حيث تتداخل الأهداف المعلنة مع أخرى خفية تُحركها مصالح فرنسا الإستراتيجية. فبينما تُعلن فرنسا عن أهداف نبيلة كدعم التنمية الاقتصادية ومكافحة الإرهاب، تُخفي وراء ذلك أجندة أوسع نطاقاً. يُمكن تلخيص هذه الأهداف الخفية في تعزيز النفوذ السياسي والاقتصادي في المنطقة، من خلال بناء علاقات وثيقة مع النخب الحاكمة وتأمين مصالح الشركات الفرنسية، فضلاً عن الحفاظ على الاستقرار الإقليمي الذي يخدم مصالحها الأمنية ويُقلّل من خطر انتشار الإرهاب إلى أوروبا. كما تُساهم هذه المساعدات في تعزيز "القوة الناعمة" لفرنسا ونشر ثقافتها ولغتها في دول الساحل، ما يُرسّخ نفوذها على المدى الطويل.

¹ – Aline LEBOEUF et Hélène QUENOT-SUAREZ, Op.cit. p15.

² Agence française de développement (AFD) , « Rapports financière 2016 »,op.cit.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

باختصار، تُعتبر المساعدات الفرنسية في منطقة الساحل أداة متعددة الأوجه تُستخدم لتحقيق مجموعة من الأهداف المتداخلة، التي تجمع بين المصالح المعلنة والمصالح الإستراتيجية الخفية لفرنسا.

2- ترتيبات منطقة الفرنك

تعتبر منطقة franc Afrique أو الاتحاد المالي الأفريقي والتي تضم في عضويتها خمس عشر دولة أفريقية، واحدة من الترتيبات المالية والنقدية المهمة التي أرسنها فرنسا منذ ما قبل استقلال الدول الأفريقية لتصبح أحد الأركان الرئيسية للعلاقات الفرنسية الأفريقية في بعدها الاقتصادي بوجه خاص.

إذ نشأت هذه المنطقة في البداية بوصفها إحدى الترتيبات المالية والنقدية التي تجمع بين فرنسا من ناحية، ومستعمراتها فيما وراء البحار من ناحية أخرى. أي أن جذور هذا الترتيب ترجع إلى الفترة الاستعمارية (ثلاثينيات القرن الماضي)، إذ كانت المستعمرات الفرنسية تحتفظ بعملاتها الخاصة مع ربط هذه العملات بالفرنك الفرنسي، وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية تم تطوير الروابط النقدية بين فرنسا ومستعمراتها من خلال تجميع العملات المختلفة لكل مستعمرة من المستعمرات الفرنسية في عمليتين رئيسيتين الأولى خاصة بالمستعمرات الفرنسية في المحيط الهادي ، وعرفت باسم فرنك المستعمرات في منطقة المحيط الهادي (franc des colonies françaises du pacifique) ، والثانية خاصة بالمستعمرات الفرنسية في أفريقيا (francs des colonies françaises d'Afrique CFA)¹. وبحصول الدول الأفريقية على استقلالها لم تنهار هذه المنطقة النقدية بل بالعكس اختارت الدول الأفريقية حديثة الاستقلال البقاء في إطارها مع إدخال بعض التطورات كان من أبرزها أن سمحت فرنسا للدول الأفريقية بإصدار عملتها الخاصة ومن ثم إنشاء مؤسسات إصدار خاصة بها.

ويمثل فرنك الجماعة المالية الأفريقية العملة المشتركة لدول "منطقة الفرنك" التي استحدثت في نهاية ثلاثينيات القرن الماضي عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية. وتضم منطقة الفرنك ثلاث مناطق لكل واحدة منها مصرفها المركزي الخاص وعملتها الخاصة، وهي²:

- منطقة الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا التي تضم 8 دول أعضاء وهي بنن وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وغينيا - بيساو ومالي والنيجر والسنغال وتوغو. وتستخدم تلك البلدان فرنك الجماعة

¹-Banque de France ,la franc zone , note d'information N 127,Avril 2002, p.2.

²- التعاون النقدي بين أفريقيا وفرنسا: فرنك الجماعة المالية" ... <https://www.diplomatie.gouv.fr> تاريخ الدخول :

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

المالية الأفريقية لغرب أفريقيا، ويشرف على تطبيق السياسات النقدية بالمنطقة، البنك المركزي لدول غرب أفريقيا (Banque centrale des états de l'Afrique de l'Ouest BCEAO)

- منطقة الاتحاد النقدي لوسط أفريقيا التي تضم 6 دول أعضاء وهي الكاميرون والكونغو وغابون وغينيا الاستوائية وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وتستخدم تلك البلدان فرنك الجماعة المالية الأفريقية لوسط أفريقيا، و يدير الشؤون النقدية لهذا الاتحاد ، البنك المركزي لدول وسط أفريقيا (BEAC) Banque des états de l'Afrique centrale.

- ويستخدم اتحاد جزر القمر الفرنك القمري.

من القواعد الأساسية التي تحكم هذا الترتيب المالي بين فرنسا والدول الأعضاء الأفريقية

ما يلي¹:

- وجود سعر ثابت للصرف بين عملات منطقة الفرنك والفرنك الفرنسي، ويمكن تعديل هذا السعر عند الحاجة، بعد مشاورات مع الحكومة الفرنسية، وبموافقة كافة الدول الأعضاء داخل كل منطقة نقدية. وبدخول العملة الأوروبية الموحدة حيز التنفيذ صار "فرنك السيفا" مرتبطا باليورو وليس بالفرنك.

- إمكانية التحويل الكامل من الفرنك الإفريقي إلى الفرنسي ومن خلاله إلى العملات العالمية الأخرى، وذلك في مقابل التزام البنوك المركزية الثلاثة بإيداع 65% من احتياطياتها النقدية لدى البنك المركزي الفرنسي بالفرنك الفرنسي، وهو ما يضمن لفرنسا السيطرة على ثلثي الاحتياطيات النقدية لدول منطقة الفرنك، وتتم إدارة هذه الاحتياطيات النقدية من خلال ما يعرف بحساب العمليات Compte d'opération ، وقد خفض في 2005 إلى 50 % من مجموع الاحتياطيات النقدية.

- حرية حركة رؤوس الأموال من منطقة الفرنك الى فرنسا والعكس.

وهنا تجدر الإشارة على أن فرنسا سعت من وراء هذه السياسة النقدية أن تحفظ لنفسها وضعاً مهيمناً داخل مؤسسات منطقة الفرنك، إذ كان ممثلو الحكومة الفرنسية يشاركون مباشرة في المؤسسات الأفريقية المختلفة ذات الصلة بإدارة المنطقة، لاسيما مجالس إدارة البنوك الإقليمية كما تشارك فرنسا في وضع قواعد العمل بهما. إلا أن هذا الوجود الفرنسي تعرض للتقليص لا سيما في أعقاب إصلاحات

¹-Vincent Duchaussoy, « Zones monétaires et développement : la zone franc, de la décolonisation à l'internationalisation », CAIRN.INFO ,revue -Monde(s) 2018/1 (N° 13), pages 107.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

عام 1992-1993 والتي كان من أبرزها نقل مقرى البنكين المركزيين للمنطقة من باريس إلى كل من "داكار" و"ياوندي" عامي 1997 و1998 وإحلال المسؤولين الأفارقة محل الفرنسيين¹.

لكن هذا الدور المهيمن أصبح يتلاشى مع الإصلاحات التي باشرتها دول غرب أفريقيا، والمطالبة بتحديث آليات عمل هذه المؤسسات المالية، وهو نفس الطرح الذي ذهب إليه الرئيس "ماكرون" في لقائه مع مجلة "جون أفريك" في نوفمبر 2020، وكذلك امتدادا لخطابه في جامعة "وغادوغو" في نوفمبر 2017، وطالب به أيضا خلال مؤتمر القمة الأفريقي الفرنسي الذي عقد في أكتوبر 2021. وأثمرت المحادثات التي استهلكت منذ عدة أعوام بين الأطراف المعنية عن توقيع اتفاق تعاون نقدي جديد في 21 ديسمبر 2019 بين فرنسا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، أبرم على هامش زيارة رئاسية فرنسية إلى كوت ديفوار. ويقوم الإصلاح على المحاور الأربعة التالية²:

1- تغيير اسم العملة، إذ أعربت سلطات الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا عن رغبتها في تغيير اسم العملة من "فرنك الجماعة المالية الأفريقية" إلى "إيكو" وهو ما طالب به أعضاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا،

2- إلغاء شرط تجميع احتياطات العملات المركزي في الحساب التشغيلي للخزانة الفرنسية،

3- انسحاب فرنسا من محافل إدارة المنطقة،

4- إنشاء آليات متزامنة مخصصة للحوار ورصد المخاطر، ولاسيما الإبلاغ، مع ضمان الإبقاء على نظام صرف العملة، مع صون سعر الصرف الثابت بين اليورو وعملة الاتحاد، والحرص على ضمان قابلية تحويل العملات الذي تضطلع به فرنسا.

لقد تم إبرام اتفاقية ضمان بين فرنسا والمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا في 21 ديسمبر 2019، منحت بموجبها الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا الصلاحية الحصرية لتحديد شروط تغيير العملة والجدول الزمني لذلك. وبموجب ترتيبات منطقة الفرنك، يتم طباعة العملات الورقية والمعدنية لعدد من الدول الأفريقية، بما في ذلك دول غرب أفريقيا، من قبل المصرف المركزي الفرنسي في مدينة شاماليير "CHAMALIERES" الفرنسية، وذلك بموجب عقود خاصة بين المصارف المركزية الأفريقية

¹-رانيا حسين عبد الرحمن حسن ، "السياسة الفرنسية اتجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة"، المرجع السابق ، ص.ص 171-172.

²-التعاون النقدي بين أفريقيا وفرنسا: فرنك الجماعة المالية...، المرجع السابق .

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

والبنك المركزي الفرنسي. وقد استمر هذا التعاون في مجال طباعة العملات منذ إنشاء فرنك الجماعة المالية الأفريقية عام 1945.

ومن الآثار الايجابية لترتيبات الفرنك الأفريقي على كل من فرنسا وأفريقيا، بالنسبة للدول الأفريقية الأعضاء في المنطقة، فقد وفر لها التعاون النقدي مجموعة من المزايا نذكر منها¹ :

-يساهم التعاون النقدي في منطقة الفرنك في توفير بيئة اقتصادية مستقرة من خلال ربط عملاتها باليورو. هذا الارتباط يعزز قدرة اقتصاديات المنطقة على الصمود أمام الصدمات الخارجية، مثل الأزمات الاقتصادية أو الصحية، كما يساهم في كبح جماح التضخم وتحفيز الاستثمار والتجارة. وقد تجلّى ذلك بوضوح خلال جائحة كوفيد-19، حيث سجلت اقتصادات منطقة الفرنك نموًا إيجابيًا، على عكس العديد من دول أفريقيا جنوب الصحراء وهذا ما أشار إليه صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2021 أن منطقة الفرنك سجلت نموًا بلغت نسبته 3،0 في المائة في عام 2020 مقارنةً بنسبة ركود بلغت -1،7 في المائة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. ولا يؤثر تثبيتها نسبةً إلى سعر اليورو سلبًا في إصدارات المنطقة، ولاسيما الاقتصاديات المصدرة للمواد الخام التي تُحدد أسعارها في الأسواق الدولية².

-أما فيما يخص قابلية فرنك السيفا للتحويل وكذا انخفاض التقلبات في أسعار الصرف، ساهما في انفتاح أسواق دول منطقة الفرنك على العالم الخارجي مما أدى إلى جذب الاستثمارات الخاصة المباشرة .

-كما أن عضوية هذه الدول في منطقة الفرنك أتاح لها احتلال مكانة متميزة في برنامج المساعدات الإنمائية الفرنسية، إذ تشير الإحصائيات أن الدول المنظمة وعلى رأسها دول الساحل الإفريقي ، هي أكثر استفادة من ذلك .

- إضافة إلى كل المزايا الاقتصادية التي سبق الإشارة إليها، فإن عضوية منطقة الفرنك قدمت للنخب الحاكمة في الدول الأعضاء بعض المزايا السياسية المهمة والتي يأتي على رأسها الاستقلالية الإضافية التي تمتعت بها هذه الدول في مواجهة المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. حيث لعبت فرنسا دورا حاسما في التخفيف من المشروطيات التي تفرضها هذه الأخيرة عند تقديمها للقروض، إما من خلال التدخل وتقديم مساعدات مالية للدول الأفريقية لمساعدتها

¹ - جيمس م. بوتون، "فرنك الاتحاد المالي الأفريقي: منطقة ذات استقرار هش في أفريقيا"، التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، 1992، ص 35.

² - Banque de France, Rapport annuel de la Zone franc 2020, monographies des pays membres de l'UEMOA. Publié le 19/10/2021, dans : <https://www.banque-france.fr>, le 17/01/2022.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

على تجاوز مشكلاتها الاقتصادية وهو ما حدث مع كل من ساحل العاج و مالي، حيث استخدمت الأموال الفرنسية في دفع الرواتب المتأخرة لموظفي القطاع العام باعتبارهما عضوين في منطقة الفرنك¹.

في جميع الحالات، يقدم فرنك CFA ضمان فرنسا لقابلية التحويل، والتعادل الثابت (سابقاً مع الفرنك الفرنسي، واليوم مع اليورو)، وإمكانية التحويل المجانية ومركزية احتياطات النقد الأجنبي. في المقابل، تُصدّر وتُطبّع النقود في فرنسا، والدول التي تستخدم فرنك CFA ملزمة إيداع ما لا يقل عن 50% من احتياطاتها من العملات الأجنبية في الخزنة العامة الفرنسية. أما بالنسبة للمكاسب التي حققتها فرنسا من قبضتها على هذا الترتيب المالي والنقدي فيمكن إجمالها فيما يلي²:

- احتفاظ فرنسا بقوتها الاستعمارية السابقة وبقبضتها على اقتصاديات هذه البلدان، إذ

عندما تتمتع الأخيرة بفائض تجاري، تُخزّن احتياطاتها من العملات الأجنبية في البنوك الفرنسية التي يمكنها بعد ذلك استخدامها في الأسواق المالية الدولية.

- وعلى صعيد آخر فإن الشركات الفرنسية سيطرت على الأسواق المحلية الأفريقية، من خلال استغلال واستخراج الموارد الخام، بالإضافة إلى قطاع الخدمات، هذا ما مكنهم من تحقيق أرباح كبيرة، هذا التنظيم المالي مكنهم من إعادة أرباحهم إلى موطنهم بحرية وبلا خوف من تقلبات العملات الأجنبية في أي مكان وفي أي وقت في جميع أنحاء منطقة الفرنك CFA من خلال الاستفادة من ثبات سعر الصرف، وانعدام المخاطر المرتبطة بذلك (حرية انتقال رؤوس الأموال وكذا حرية تحويل الأموال).

- استفادة فرنسا سياسياً من ترتيبات منطقة الفرنك، إذ استعملت ذلك كأداة لضمان الولاء السياسي للدول الأفريقية خاصة في المنظمات الأمنية وكذا ضمان بسط نفوذها على مستعمراتها السابقة، في مقابل ما تحقق لهم فرنسا من استقرار نقدي واقتصادي.

¹-رانيا حسين عبد الرحمن حسن، "السياسة الفرنسية اتجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة"، المرجع السابق، ص172.

²-ياسر اللواتي، "العملة الاستعمارية ... فرنك CFA كيف يبقى دولا أفريقية مستعبدة لفرنسا؟"، في:

<https://www.trtarabi.com>، تاريخ الدخول : 2022/12/14.

على الرغم من هذه الايجابيات، إلا أن عضوية منطقة الفرنك كان لها الأثر السلبي على تنمية اقتصاديات هذه الدول، التي تعاني إلى اليوم من تخلف وعجز كبير في ميزانياتها ناتج عن هذه السياسة المالية والنقدية ويبرز ذلك فيما يلي¹ :

- عدم تمتع البنوك الإقليمية الأفريقية بالاستقلالية الكافية، بسبب هيمنة الإداريين الفرنسيين عليها، في ظل هذه الظروف، السؤال الذي يطرح هو: كيف يمكن لأمة أن تكون ذات سيادة بلا سيادة نقدية؟ تكمن الإجابة في تطوّر التكافؤ "الثابت" منذ نشأة فرنك CFA، إذ انسحبت أربع دول فقط من 15 دولة عضواً في منطقة الفرنك من الاتفاقيات النقدية.

- التفاوت الكبير والهائل بين الاقتصاديين الإفريقي والفرنسي، فإن ربط عملة المنطقة بعملة قوية مثل الفرنك الفرنسي أمس واليورو اليوم هو أمر غير طبيعي وله آثار مباشرة على التنمية الاقتصادية لمنطقة الفرنك الإفريقي، مثل انخفاض السيولة عند الحكومات التي تكون في حاجة ماسة إليها، والعقوبات في الصادرات قلّلت هامش تدخّل البنوك المركزية مما يجعلها بدورها تركز فقط على مكافحة التضخم لا التنمية الاقتصادية، فضلاً عن ندرة أموال الاستثمار للشركات، ومواجهة الأسر معدلات فائدة باهظة².

- فقدان السيطرة على أداة مهمة من أدوات السياسة الاقتصادية، ومن تم فقد نظر إلى منطقة الفرنك باعتبارها أداة للاستعمار الفرنسي الجديد يستفيد منها الاقتصاد الفرنسي أكثر من استفادة اقتصاديات الدول الأفريقية، كما ينظر إلى قواعد عملها لاسيما المتعلقة بالرقابة على تداول النقد باعتبارها لم تشجع على النمو الاقتصادي بشكل كاف.

- تظهر التجارب التاريخية خطورة سيطرة فرنسا على قيمة الفرنك الإفريقي، حيث تتجاهل القرارات النقدية الفرنسية في كثير من الأحيان مصالح الدول الأفريقية الأعضاء في منطقة الفرنك. فعلى الرغم من أن القواعد تنص على ضرورة التشاور مع الدول الأفريقية قبل اتخاذ أي قرارات بشأن تخفيض قيمة الفرنك، إلا أن باريس غالباً ما تتخذ قرارات أحادية الجانب، كما حدث في عام 1994

¹ - "علاقات اقتصادية مسمومة بين فرنسا ومستعمراتها السابقة في ..."، <https://www.alaraby.co.uk>، تاريخ الدخول

: 2022/12/14.

² - ياسر اللواتي، المرجع السابق.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

عندما قررت فرنسا تخفيض قيمة الفرنك الإفريقي بنسبة 50%، مما أدى إلى تدهور القدرة الشرائية للملايين وارتفاع الأسعار بشكل كبير¹.

إن البنوك المركزية الأفريقية تضع على رأس أولوياتها محاربة التضخم على حساب الاستثمار والتنمية الاقتصادية إذ تمكنت فرنسا من خفض قيمة الفرنك الإفريقي من جانب واحد وفرضت قرارها على القادة الأفارقة، الذين بدورهم عملوا على التخفيض الداخلي لقيمة العملة عن طريق خفض الإنفاق العام والسماح بارتفاع الأسعار.

رغم تأكيد النخب المالية الأفريقية على أن عملة الفرنك CFA تساهم في استقرار المنطقة، فإن الواقع الاقتصادي الإفريقي يختلف. فبالرغم من توحيد العملة بين 14 دولة أفريقية، إلا أن حجم التجارة البينية بين هذه الدول لا يزال ضعيفاً. يشير الخبير الاقتصادي التوغولي "كاكو نوبوكبو" إلى أن التبادلات التجارية داخل منطقة الفرنك لا تتجاوز 10% في وسط إفريقيا و15% في غرب إفريقيا، مقارنة بنسبة 60% داخل منطقة اليورو. هذه الأرقام تكشف عن محدودية الفوائد الاقتصادية للعملة الموحدة. والأكثر إثارة للانتباه هو أن الشركاء التجاريين الرئيسيين لفرنسا في إفريقيا هم دول غير أعضاء في منطقة الفرنك، مثل المغرب (بنسبة 18.9 في المائة من التجارة الفرنسية-الإفريقية) والجزائر (18.4 في المائة) وتونس (15.2 في المائة) ونيجيريا (8.5 في المائة) وجنوب إفريقيا (5.8 في المائة)، وهؤلاء جميعاً لا يستخدم أي منهم الفرنك الإفريقي².

قد يحقق ربط الفرنك الإفريقي باليورو فوائد محتملة لدول المنطقة، خاصة مع التزام الاتحاد الأوروبي بدعم استقرار سعر الصرف والتجارة والتكامل الإقليمي، إلا أن تحقيق هذه الفوائد يتطلب التغلب على التحديات الهيكلية المتمثلة في الاعتماد على المواد الأولية، وضعف التجارة البينية، وغياب القاعدة الصناعية، والتي تعيق التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة.

هذا الوضع ساعد باريس على مواصلة الحفاظ على قبضتها النقدية على مستعمراتها السابقة، إذ لم يكن ممكناً بدون تعاون نشط من النخب الأفريقية الحاكمة المرتبطة بفرنسا. إذ هناك العديد من الحقائق التاريخية التي تثبت مساهمة النخب الأفريقية في زيادة النفوذ الفرنسي على دول منطقة الفرنك الإفريقي، على سبيل المثال، نجد العديد من الرؤساء الأفارقة الذين حاولوا فك الارتباط مع منطقة franc Afrique قد تعرضوا إما للانقلابات العسكرية أو للاغتيال، وحدث هذا منذ إنشاء CFA من طرف فرنسا، إذ نفذ كل ما يلزم للحفاظ عليه، إن رفض فرنك CFA وفكرة التخلي عن

¹ - المرجع نفسه.

² - المرجع نفسه.

السيادة النقدية الكاملة لفرنسا قديم قدم العملة نفسها، سواء من "توماس سانكارا" من بوركينا فاسو أو "موديبو كيتا" من مالي، وكلاهما اغتيل وأطيح به وحلّ محلّهما رجال أقوياء متحالفون مع فرنسا، باعتبار هذه الأداة من الأدوات المهمة إضافة إلى السياسات الثقافية التي تهيمن بها فرنسا على المنطقة ككل (أدواتها الناعمة) إذ تستفيد الخزنة الفرنسية من حوالي 500 مليار دولار من الأرباح والعوائد السنوية من إفريقيا، لذلك تعتمد باريس على السيطرة على النظام النقدي الذي هو تركة الاستعمار¹ على الرغم من وجود مؤخرا بعض الإصلاحات التي بادر بها الرئيس الفرنسي "ايمانويل ماكرون" والتي تجسدت في 2019 بعد زيارته الى كل من "واغادوغو" وأبيدجان"، فإنها لم تمنح إلا استقلالية نقدية جزئية فقط، بتغيير اسم العملة إلى "ايكو" بدل الفرنك مع إبقائها مرتبطة كلياً باليورو.

3- الاستثمارات الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي :

تمثل الاستثمارات الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي ركيزة أساسية في إستراتيجيتها الإقليمية، حيث تساهم في تعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي. وتتركز هذه الاستثمارات في قطاعات حيوية مثل الطاقة، حيث تسيطر فرنسا على موارد طبيعية إستراتيجية كاليورانيوم، والبنية التحتية، والخدمات. كما تلعب المساعدات الاقتصادية والتعاون الإنمائي دوراً محورياً في تعزيز العلاقات الثنائية وتعميق التبعية الاقتصادية، مما يمنح باريس نفوذاً متزايداً في صنع القرار الإقليمي.

إن أهمية إفريقيا بالنسبة للسياسة الفرنسية تكمن في أن إفريقيا التي تتميز بموقعها الجغرافي، وبمساحة إجمالية تبلغ 30.190 مليون كم مربع تمتلك أكبر مخزون للعديد من الثروات والمعادن الاستراتيجية، فمن بين 50 معدناً مهماً في العالم يوجد 17 معدناً منها في إفريقيا باحتياطي ضخم، وهي تمتلك النسبة الأكبر من احتياطي "البوكسيت، والفروكروم، والكوبلت، والماس، والذهب، والمنجنيز، والفوسفات، والمعادن البلاتينية، والتيتانيوم، والفلاناديوم". ونظراً لاتساع رقعة إفريقيا الجغرافية فإنها تتميز بتنوع أقاليمها المناخية، وبمستويات ونوعيات مختلفة من التربة الغنية، وبمواسم زراعية متنوعة، وهو ما يجعل منها "بيئة ملائمة لزراعة وإنتاج جميع المحاصيل والحبوب والخضروات، وتُقدّر نسبة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة فيها بحوالي 35% من إجمالي مساحة القارة، يستغل منها 7% فقط في الزراعة بشتى أنواعها، ولا تزيد مساحة الزراعة المروية في الجزء الواقع جنوب الصحراء من إفريقيا عن 50 كلم مربع من إجمالي 23 مليون كم مربع. إن الاستثمار في المجال الزراعي يعد من أفضل الخيارات

¹ - "الكابوس الفرنسي في إفريقيا (القسم الثاني): الاستعمار الجديد"، في <https://www.aa.com.tr> ، التاريخ:

2022/12/14.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

التي تقدمها إفريقيا للمستثمرين للإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي والأمن الغذائي في إفريقيا.¹ وبالنسبة للنفط والغاز تعد المنطقة الأخيرة في العالم التي يوجد بها احتياطي هائل، ويُقدّر الخبراء حجم النفط الإفريقي بين 7 في المائة و9 في المائة من إجمالي الاحتياطي العالمي، أي ما يوازي ما بين 80 إلى 100 مليار برميل خام؛ حيث تنتشر حقول النفط داخل القارة في كثير من دولها وعلى شواطئها الغربية، وهو أسهل وأسرع في استخراجه، وسهولة نقل الخام المتدفق من الآبار إلى سفن راسية عند السطح تقوم بأعمال التصفية والتكرير، بحيث تصبح مشتقاته جاهزة للتحميل والتصدير مباشرة، وهو ما يحقق امتيازاً اقتصادياً مشجعاً للمستثمرين، كما يعد النفط الخام المستخرج من إقليم خليج غينيا، من النوعية الممتازة.²

وبالرجوع إلى هذه الاستثمارات، نجد أنه يقدر رصيد الاستثمار الفرنسي المباشر في الخارج بنحو 1194.8 مليار يورو في نهاية عام 2016، وهو ما يمثل ضعف المبلغ منذ نهاية عام 2006 (حوالي 625 مليار يورو). على الرغم من التدفقات الكبيرة والمتنوعة التي حدثت في السنوات الأخيرة، لم يتغير التقسيم الجغرافي للاستثمارات خلال عشر سنوات، لا سيما فيما يتعلق بالمجالين الرئيسيين اللذين يستقبلان الاستثمار الفرنسي المباشر في الخارج وهما منطقة اليورو وأمريكا الشمالية.³ حيث تركزت في ثلاثة قطاعات ما يمثل نسبة ثلاثة أرباع الاستثمار الأجنبي: الصناعة التحويلية، والأنشطة المالية والتأمينية والأنشطة العقارية.

رغم حجم الاستثمارات الفرنسية الضخم على الصعيد العالمي، فإن حصة القارة الأفريقية منه تبقى متواضعة للغاية. ففي عام 2019، لم تتجاوز حصة إفريقيا من إجمالي الاستثمارات الفرنسية سوى 1%، أي ما يعادل 128 مليار دولار. وعلى النقيض، تستحوذ أوروبا على الحصة الأكبر بنسبة 57.3%، تليها أمريكا بنسبة 36.1%. هذا التفاوت الكبير يعكس تركيز الاستثمارات الفرنسية في المناطق ذات الاقتصاديات القوية والمستقرة، مثل أوروبا وأمريكا، على حساب القارة الأفريقية التي تعاني من تحديات عديدة.⁴

تعتبر فرنسا أحد أكبر المستثمرين الأجانب في إفريقيا، حيث تحتل المرتبة الرابعة عالمياً. ويشمل وجودها الاقتصادي في القارة أكثر من 2733 شركة فرنسية. وتركز هذه الشركات بشكل كبير على

¹ - عبير شليغم، "السياسة الفرنسية تجاه منظمة غرب إفريقيا 2007-2017"، : (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية: جامعة الجزائر، 2020-2021)، ص 169.

² - نبيل زكاوي، "مآلات النفوذ الفرنسي في إفريقيا"، مركز الجزيرة للدراسات، 25 أكتوبر 2022، في: <http://studies.aljazeera.net/ar/article/5482> (نوفمبر 2022).

³ - Tableaux de économie française, « Investissement », édition 2018, INSEE, institut de la statistique et des études économiques, sur : <https://www.insee.fr>. (janvier 2020)

⁴ - Ibid

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

قطاع الطاقة، حيث تهيمن شركات مثل "أريفا" AREVA و"توتال" TOTAL على استغلال الموارد الطبيعية في العديد من الدول الأفريقية. هذا الوجود الاقتصادي القوي يمنح فرنسا نفوذاً سياسياً واقتصادياً كبيراً في القارة، ويساهم في تأمين إمداداتها من المواد الخام الحيوية لاقتصادها¹.

وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين فرنسا والقارة الأفريقية قيمة 51.6 مليار يورو عام 2015، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 4% مقارنة بالعام السابق، وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن الجمارك الفرنسية. ويعود هذا التراجع بشكل رئيسي إلى الانخفاض الحاد في قيمة واردات فرنسا من المنتجات البترولية والمعادن من القارة السمراء، والتي تراجعت بنسبة 12% لتصل إلى 27 مليار يورو. وعلى الجانب الآخر، سجلت الصادرات الفرنسية إلى أفريقيا نمواً طفيفاً بنسبة 4% لتصل إلى 28.5 مليار يورو.

وتعتبر كل من المغرب والجزائر ونيجيريا من أهم الشركاء التجاريين لفرنسا في القارة الأفريقية².

على صعيد الاستثمار، يلاحظ ضعف الحضور الاستثماري الفرنسي في أفريقيا مقارنة بمناطق أخرى، وذلك على الرغم من النفوذ التاريخي والسياسي لفرنسا في القارة. ويعزى ذلك إلى مجموعة من العوامل، من بينها ضعف البنية التحتية في العديد من الدول الأفريقية، مما يزيد من تكاليف الإنتاج والتوزيع. بالإضافة إلى ذلك، تشكل الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تفرضها بعض الدول الأفريقية عائقاً أمام تدفق الاستثمارات الفرنسية. كما أن اعتماد العديد من الاقتصاديات الأفريقية على تصدير السلع الأولية يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية، مما يزيد من المخاطر المرتبطة بالاستثمار في هذه الدول.

لقد زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) في إفريقيا زيادة معتبرة عام 2015، فبعد تراجع دام عامين، لتصل إلى 2500 مليون يورو وفقاً لبنك فرنسا. وقد سجل هذا الانتعاش نمواً قوياً في دول منطقة الفرنك، حيث تضاعفت الاستثمارات بأكثر من الضعف لتصل إلى 1725 مليون يورو، مع تركيز كبير على جمهورية الكونغو والغابون. وفي غرب إفريقيا، شهدت نيجيريا وغانا نمواً ملحوظاً في الاستثمارات الفرنسية. أما في شمال إفريقيا، فبرزت المغرب وتونس وليبيا، بينما سجلت الجزائر ومصر تراجعاً في هذا الصدد³.

¹ -Philippe Hugon, « La politique économique de la France en Afrique », *Revue politique africaine*, dans : <https://shs.cairn.info/revue-politique-africaine-2007-1-page-54?lang=fr> , (janvier 2020)

² - Rapport 2017, « les entreprises françaises et l'Afrique ,l'industrialisation clé du décollage de l'Afrique », CIAN: conseil français des investisseurs en Afrique, p8. dans : <https://www.cian-afrique.org/publications/rapport-annuel-cian/> (septembre 2021)

³ - Ibid.

كما شهدت الاستثمارات الفرنسية المباشرة في النيجر نموًا ملحوظًا في عام 2010، حيث ارتفعت من 19 مليون يورو إلى 25 مليون يورو. وعلى الرغم من أن هذا الرقم قد يبدو متواضعًا مقارنة بدول أخرى، إلا أن فرنسا تعد المستثمر الأول في النيجر. ويرجع ذلك بشكل كبير إلى وجود شركات فرنسية عملاقة مثل "أريفا" التي تستثمر بكثافة في قطاع التعدين، لا سيما اليورانيوم. وتنتج "أريفا" أكثر من ثلث احتياجات فرنسا من اليورانيوم من مناجمها في النيجر (ترزود شركة "أريفا" أكثر من ثلث محطات EDF للكهرباء في فرنسا)¹، مما يجعل هذا البلد الأفريقي شريكًا استراتيجيًا لفرنسا في مجال الطاقة النووية، وأي تهديد يستهدف الاستقرار الأمني والسياسي لدولة النيجر هو بمثابة تهديد للأمن القومي الفرنسي.

كما تشير بيانات وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية إلى أن مالي تحتل المرتبة 87 ضمن قائمة الدول المستوردة من فرنسا، والمرتبة 165 ضمن قائمة الدول المصدرة إليها. وتتركز صادرات مالي إلى فرنسا بشكل أساسي على الذهب والقطن، بقيمة تتجاوز 100 مليون يورو سنويًا. وعلى الرغم من ذلك، فإن الشركات والمؤسسات الفرنسية تتمتع بوجود قوي في مالي، حيث تسيطر على حصة كبيرة من قطاعات الخدمات 65 %، والتجارة 20 %، والصناعة 15 %، وتقدر أعداد المستثمرين الفرنسيين في مالي بحوالي 5 آلاف مستثمر. وفي المقابل، يعيش حوالي 80 ألف مالي في فرنسا².

تتميز العلاقات الاقتصادية الفرنسية المالية بتنوع قطاعي واسع، حيث تمتد الاستثمارات الفرنسية إلى قطاعات حيوية مثل الطاقة (توتال)، الاتصالات (أورانج، تومسون)، الإعلام (كانال بلوس)، اللوجستيك (بولوريه)، الأغذية الزراعية (كاستل، غرويمون أمي)، النقل الجوي (إيرفرانس)، البناء (سوجيا-ساتوم، رازل)، التعدين (جا دلماس)، الخدمات المصرفية (بي إن بي باريباس)، والوثائق الآمنة (أوبرتور). هذا التنوع يعكس عمق الشراكة الاقتصادية بين البلدين.

في حين شهدت العلاقات الموريتانية الفرنسية تحولًا نوعيًا مع دخول شركة "توتال" الفرنسية بقوة إلى قطاع الغاز في موريتانيا عام 2017. جاء هذا التطور بعد فترة من التوتر في العلاقات الثنائية، بدأت مع رفض الرئيس الموريتاني السابق الانضمام إلى التحالف الفرنسي لمحاربة الجماعات المسلحة في مالي. ويرى مراقبون أن اتفاقية "توتال" تمثل نوعًا من المصالحة بين البلدين، حيث تسعى فرنسا إلى

¹ - عصام عبد الشافي، "التداعيات الاقتصادية على القضية المالية"، قراءات أفريقية، العدد 16، أبريل-جوان 2013، ص 59.

² - حسين جواد قبسي، "ملايسات التدخل العسكري الفرنسي في مالي"، مجلة أفق، العدد 301، يناير 2013، ص 13.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

تعزيز نفوذها الاقتصادي في المنطقة، بينما تسعى موريتانيا إلى الاستفادة من الخبرات الفرنسية والتكنولوجيا المتقدمة في تطوير قطاع الطاقة.

تتجلى الشراكة الاقتصادية بين فرنسا ودول الساحل الإفريقي في العديد من المشاريع الحيوية، مثل مشاريع استصلاح أراضي نهر السنغال واستخراج الحديد في موريتانيا، والتي تم تنفيذها بدعم فرنسي كبير. كما لعبت الشركات الفرنسية دورًا محوريًا في تطوير قطاع القطن في المنطقة، حيث يسيطر المجمع الفرنسي لتطوير شركات القطن والنسيج ومنتجاته (CFDT) على حصة كبيرة من إنتاج وتصدير القطن الأفريقي (نسبة 64% من رأس مال الشركات الناشطة في هذا المجال). هذا التكامل الاقتصادي الوثيق يربط مصير الدول الإفريقية بالاقتصاد الفرنسي، ويعزز النفوذ الفرنسي في القارة¹.

ولتعزيز حجم هذه الاستثمارات ساهمت فرنسا بعدد المبادرات لحشد كل الإمكانيات المتاحة أمامها من أجل السيطرة على هذا المجال خاصة في ظل التنافس الدولي الكبير على المنطقة، من المبادرات التي تبنتها نجد إشراك الجاليات الإفريقية في مشاريع استثمارية عن طريق الاستفادة من التحويلات المالية التي يقومون بها إلى بلدانهم الأصلية، في إطار منتدى "لنتحدث عن أفريقيا" الذي حضره الرئيس الغاني نانا أكوفو-أدو، أعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عن مبادرة لتكريم الجاليات الإفريقية في فرنسا. جاء هذا الإعلان ليعكس الاعتراف المتزايد بأهمية دور المغتربين الأفارقة في التطوير الاقتصادي، خاصة وأنهم يشكلون قوة اقتصادية هائلة. فالتحويلات المالية التي يرسلونها إلى بلدانهم الأصل تمثل 70 مليار دولار، وهي تعتبر شريان الحياة للعديد من الاقتصاديات الإفريقية، وتتجاوز في بعض الأحيان قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية².

اذ تشير تقديرات المجلس الفرنسي للمستثمرين في إفريقيا (CIAN) إلى أن تحويل نسبة ضئيلة تبلغ 10% فقط من التحويلات المالية التي تتلقاها القارة الإفريقية سنويًا، والتي تقدر بحوالي 70 مليار يورو، نحو الاستثمارات المباشرة، يمكن أن يحفز الاقتصاد الإفريقي بشكل كبير. فوفقًا لهذه التقديرات، يمكن أن يساهم هذا التحويل في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في القارة بنسبة تصل إلى 15%. وبالنظر إلى أن حجم التحويلات المالية القادمة من فرنسا إلى إفريقيا يبلغ حوالي 10 مليارات يورو سنويًا، فإن تشجيع الاستثمار في المشاريع التنموية يمثل فرصة هائلة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين

¹ - عيبر شليغم، المرجع السابق، ص 170.

² - Rapport 2019, « les entreprises françaises et l'Afrique, l'industrialisation clé du décollage de l'Afrique », CIAN: conseil français des investisseurs en Afrique, p12. dans : <https://www.cian-afrique.org/publications/rapport-annuel-cian/> (septembre 2021)

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

البلدين، خاصة وأن هناك رغبة متزايدة لدى الشباب الإفريقي في فرنسا للمساهمة في تنمية بلدانهم الأصلية، وهذا ما أظهرته دراسة أجرتها شركة¹ «Talent2Africa» .

وهنا يمكن القول أن البنوك الفرنسية المستثمرة في أفريقيا تلعب دورا كبيرا في استقطاب هذه الأموال من خلال تقديم خدمات متخصصة لتسهيل تحويل الأموال من المغتربين إلى بلدانهم الأصلية، مثل خفض تكاليف التحويل وتسريع العمليات. بالإضافة إلى ذلك، تعمل بعض البنوك على إطلاق برامج تمويل مشروعات صغيرة ومتوسطة في إفريقيا، موجهة لرواد الأعمال من أصول إفريقية، بهدف تعزيز الاستثمار المباشر. ويقدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (Cnuced) أن هذه التدفقات تشكل 51% من تدفقات رأس المال الخاص إلى القارة. يمكن أن تمثل ما يصل إلى 20 % من الناتج المحلي الإجمالي (PIB) لبلدان الساحل الإفريقي.

رغم حجم التحويلات المالية التي تتدفق إلى القارة الإفريقية من المغتربين، إلا أنها لا تُستغل بالشكل الأمثل في دفع عجلة التنمية. فمع تخصيص معظم هذه الأموال لتلبية الاحتياجات الأساسية، تبقى إمكانات كبيرة كامنة لتعزيز النمو الاقتصادي غير مستغلة. ولذلك، دعت المبادرة الفرنسية إلى تحويل جزء من هذه التحويلات نحو الاستثمارات في المشاريع التنموية، وذلك بالتعاون مع المغتربين أنفسهم الذين أبدوا اهتمامًا متزايدًا بالمساهمة في تنمية أوطانهم. وتشير الدراسات إلى أن حتى نسبة ضئيلة من هذه التحويلات الموجهة للاستثمار يمكن أن تحدث فرقًا كبيرًا في تحفيز النمو الاقتصادي في المنطقة.

المطلب الثالث: الأدوات العسكرية والأمنية

لقد ظل المجال الأمني والعسكري هو أبرز المجالات التي أعطت لها فرنسا بالغ الأهمية، إذ بعد عملية إنهاء الاستعمار، أولت فرنسا أهمية كبيرة لاستراتيجياتها العسكرية في سياساتها الاستعمارية الجديدة تجاه إفريقيا، كما وقعت باريس اتفاقيات تعاون عسكري مع أكثر من 40 دولة في القارة. وتشمل الأدوات العسكرية والأمنية كل من القواعد العسكرية، و اتفاقيات الدفاع المشترك واتفاقيات المساعدة الفنية AMT .

1-القواعد العسكرية

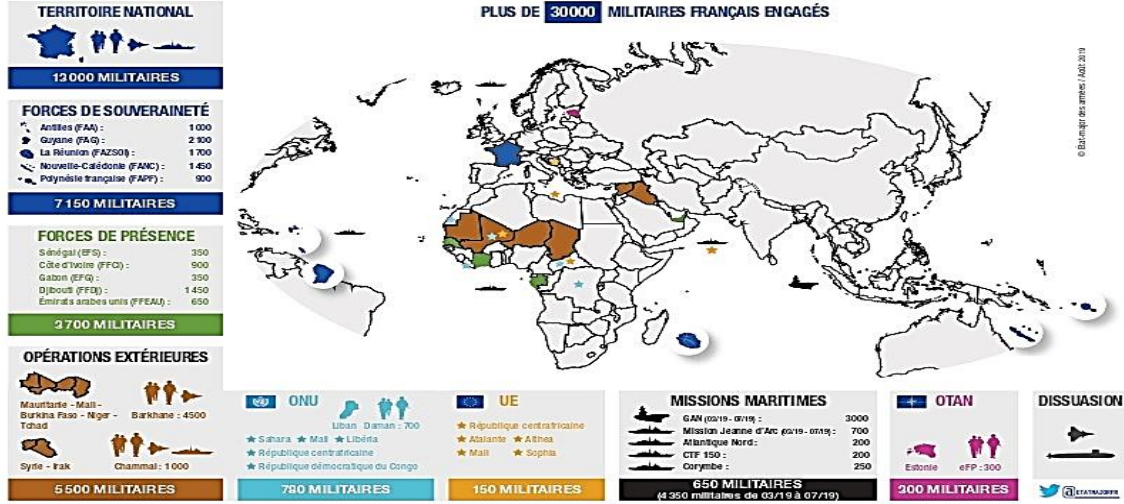
¹ -Ibid.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

تعد القواعد العسكرية من الترتيبات التي تضمن لفرنسا نفوذا عسكريا يعتد به في القارة الأفريقية، إذ نجد وجود هذه القوات في كل من تشاد، مالي، موريتانيا، والنيجر، السنغال، ومازالت تبقي عليها إلى يومنا هذا نظرا لأهميتها في تنفيذ إستراتيجيتها العسكرية في منطقة الساحل.

الخريطة رقم: 06 تبين عدد القواعد العسكرية في القارة مع عدد القوات التي تحتويها

Déploiements opérationnels des forces armées françaises



المصدر : <https://archives.defense.gouv.fr/content/download/565176/9742961/CCles%202019-FR%2002%2008%2019.pdf>

وبالرجوع إلى تاريخ هذه القواعد فنجدها قد تقلصت في أفريقيا من 100 قاعدة عام 1960 إلى ثلاث قواعد فقط دائمة، بالإضافة لبعض القوات المتمركزة في أماكن أخرى (النيجر، مالي، بوركينا فاسو). تحتوي هذه القواعد على 8100 جندي فرنسي. هذا التواجد الكثيف راجع بالأساس إلى اعتبار رؤساء فرنسا وساستها بأن أفريقيا بمثابة العمق الاستراتيجي الذي يضمن لها نفوذ دولي، لكن مع ارتفاع التكاليف الخاصة بتلك القواعد كان القرار من وزير الدفاع الفرنسي "ألن ريتشارد" بتخفيض هائل في عدد القوات العسكرية الفرنسية من 8100 إلى 6000 جندي فرنسي، وأيضا تم تخفيض عدد المقاتلات من 51 مقاتلة حتى 21 مقاتلة حربية، في حين تم زيادة عدد الطائرات المتمركزة في القواعد العسكرية في أنحاء القارة من 6 إلى 9 طائرات. وحاليا تمتلك فرنسا 6 قواعد عسكرية ثابتة في القارة الأفريقية، أبرزهم 3 قواعد في غرب أفريقيا في داكار "السنغال" وأخرى في ليبيرفيل "الجابون" والثالثة في أبيدجان "ساحل العاج" فضلا عن القاعدة العسكرية الموجودة في جيبوتي وفي بانجي "أفريقيا الوسطى" ونجامينا "تشاد"، بينما تتواجد بأحجام مختلفة في دول أفريقية أخرى مثل النيجر وموريتانيا. وفي تصريح أحد العسكريين الفرنسيين "هرفي جيرود" مدير التعاون العسكري والدفاع في السنغال، أن المؤسسات الأفريقية هي من طالبت فرنسا بإعادة تنظيم قواتها

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

العسكرية لمواكبة التطورات، خاصة في ظل وجود المشروع الإفريقي لإقامة قوات احتياطية في المناطق الخمس لأفريقيا (غرب وشرق ووسط وشمال وجنوب). فإدارة التعاون العسكري الفرنسي تخصص لأفريقيا 80% من ميزانيتها أي ما يوازي 80 مليون يورو¹.

ومع تزايد المشاعر المعادية لفرنسا بسرعة في القارة، أعلن رئيس الجمهورية الفرنسية في 27 فيفري 2023 عن تخفيض واضح في عدد العسكريين الفرنسيين في أفريقيا، ووعده بـ "نموذج شراكة جديد" مما يعني زيادة في قوة الشركاء الأفارقة " وهذا بقوله: " لن تكون هناك قواعد عسكرية في حد ذاتها " موضحا أنه من الآن فصاعدا ستتم إدارتها بشكل مشترك مع الدول الشريكة ". وتابع قائلا حول سياسة فرنسا الأفريقية: " غدا سيكون وجودنا جزءا من القواعد والمدارس والأكاديميات التي ستتم إدارتها بشكل مشترك مع الدول الأفريقية "².

حيث غادرت القوات الفرنسية مدينة بانغي في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومع انتهاء عملية برخان، غادر الجنود مالي صيف 2022 حيث كانوا منذ 2013. وفي يناير 2023 طلبت بوركينا فاسو رحيل القوات الخاصة التابعة لعملية Sabre والتي يبلغ عددها 400 تقريبا، والمتمركزة في واغادوغو. ولا تزال فرنسا تحتفظ بنفوذ كبير في أفريقيا، كقواعد أنشئت منذ عقود، وأحيانا منذ استقلال البلدان الأفريقية. وتمتلك فرنسا الآن أربع قواعد دائمة -السنغال، ساحل العاج، والجابون، وجيبوتي - وتنتشر قوات في عمليات محددة في النيجر وتشاد وهي منتشرة كالتالي³:

-القوات الفرنسية في السنغال: يتواجد 350 عسكري فرنسي في داكار، ضمن مركز تعاون عملياتي ذو تركيز إقليمي منذ عام 2011 وتقوم العناصر الفرنسية بتدريب جنود من بلدان المنطقة.

-القوات الفرنسية في ساحل العاج في أبيدجان: وتم إنشاء قاعدة عملياتية فرنسية على أراضي ساحل العاج، بعد الشراكة الدفاعية الموقعة عام 2012 بين باريس وأبيدجان وانتهاء عملية Licorne لحفظ السلام عام 2015، ويتواجد 950 رجلا في هذه المنطقة ذات الأهمية الإستراتيجية.

-القوات الفرنسية في الجابون في ليبيرفيل : وتتمركز القوات هناك منذ استقلال البلاد عام 1960 وفقا لاتفاقيتي الدفاع المبرمتين في أوت 1960 و 2011 بين باريس وليبيرفيل . ان موقع

¹ - بدر حسن الشافعي ، " النفوذ الفرنسي في أفريقيا ... تراجع استراتيجي أو انسحاب تكتيكي؟"، مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية ، في: <https://studies.aljazeera.net/ar/> في : 2023/09/18.

² - Vincainé Joly , « Forces françaises en Afrique : de quelles bases l'armée dispose-t-elle encore ? » revue la croix le 28/02/2023. Dans : <https://www.la-croix.fr> , (septembre 2023)

³ - Mamadou faye , « les pays qui accueillent encore des bases militaires françaises en Afrique et pourquoi », BBC news Afrique , dans : <https://www.bbc.com/afrique/topics/cvqxn2k7kv7t> , 18/09/2023

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

الجابون استراتيجي فهو يجعل من الممكن دعم العمليات التي يتم تنفيذها في غرب أفريقيا ووسط أفريقيا ونشر القوات بسرعة ويتواجد 350 عسكري بما في ذلك سرايا من أفواج النخبة " للتدريب في الغابات "للجيش الفرنسي، ومهمتها التدريب القتالي في المناطق الغابية.

-القوات الفرنسية المتمركزة في جيبوتي: وتتمركز القوات الفرنسية هناك منذ حصول الإقليم على استقلاله عام 1977، في البداية كجزء من بروتوكول مؤقت يحدد شروط التمركز . وقد دخلت اتفاقية الدفاع الجديدة حيز التنفيذ منذ عام 2014. وتوجد هناك أكبر فرقة عسكرية فرنسية خارج فرنسا. اذ يتواجد 1500 عسكري من مختلف القوات الفرنسية، وهو ما يمثل نقطة تتابع أساسية لتوقعات القوة نحو منطقة المحيطين الهندي والهادئ، ومكان تدريب القوات الخاصة الأفريقية، وتساهم أيضا البحرية الفرنسية في مكافحة القرصنة في البحر الأحمر وفي منطقة القرن الأفريقي.

-النيجر نقطة الدعم الرئيسية في منطقة الساحل الأفريقي: منذ أن انفصلت فرنسا عن مالي وبالتالي خفضت وجودها العسكري في منطقة الساحل إلى النصف، أصبحت النيجر الآن نقطة الدعم الفرنسية الرئيسية في المنطقة بقوة عسكرية قوامها 2000 عسكري لتأمين الحدود بين مالي والنيجر والحد من مخاطر الجماعات الجهادية التي تعمل على زعزعة الاستقرار في دول الساحل على حد زعمها.

ويحتفظ الفرنسيون بقاعدة في نيامي تضم أكثر من 1000 عسكري وقوات جوية والهدف من

إبقائها هو توفير الدعم العملياتي والاستخباراتي كجزء من " شراكة عسكرية " مع القوات المسلحة النيجيرية المنتشرة مع جنود فرنسيين ضد الجهاديين المرتبطين بتنظيم القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى.

-القوات الفرنسية في تشاد: أقدم انتشار عسكري في القارة موجود في تشاد ولا يزال نشطا إلى يومنا هذا، حيث انتقل النظام الفرنسي في تشاد من عملية Epervier التي أطلقت عام 1986 إلى عملية Barkhane التي أطلقت بهدف تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل الأفريقي عام 2014. وتقع القاعدة الرئيسية للجيش الفرنسي في تشاد في نجامينا، مع قاعدة جوية مخطط لها تضم طائرات مقاتلة ونقل وقوة عسكرية برية . كما تدار منها العمليات ضد الجماعات الجهادية. ويستخدم أيضا الجيش الفرنسي قواعد عمليات الجيش التشادي في شمال البلاد خاصة قاعدتي "فايا" و"أبيشي".

تحتوي هذه القواعد العسكرية الموجودة في أفريقيا مجموعة كبيرة من القوات العسكرية المنتشرة في الخارج ، ومنظمة في إطار مجموعتين كبيرتين ، أما المجموعة الأولى فيطلق عليها اسم "قوات

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

التمركز " Les forces prépositionnelles " ، ويقصد بها تحديدًا وحدات الجيش الفرنسي الموجودة في الخارج بصفة دائمة في المنشآت والقواعد العسكرية الفرنسية في القارة الأفريقية، أما المجموعة الثانية من القوات فيطلق عليها قوات العمليات الخارجية¹ les forces d'opérations extérieur.

وفي مطلع عام 2014 قررت فرنسا إعادة توزيع قواتها في دول الساحل الإفريقي لمزيد من الفاعلية والتعاون والجاهزية وضمان فاعلية أكثر في صراعاتها القائم مع المجموعات الجهادية المنتشرة في منطقة الساحل الإفريقي على حد قول وزير الدفاع الفرنسي " جان إيف لورديان"، فهناك قواعد أساسية تضم جنود فرنسيين في مدينة جاو في مالي ونيامي في النيجر ونجامينا في تشاد، أما القاعدة اللوجيستية تتمركز في ميناء أبيدجان في ساحل العاج وتتمركز قوة خاصة في وغادوغو في بوركينا فاسو ضمن عمليات Sabre، إضافة إلى القواعد العسكرية الست الموجودة والمتمركزة في أنحاء القارة. وتقوم فرنسا لتحقيق أهدافها في القارة بالاعتماد على عدة آليات أهمها القواعد العسكرية الست وقوة التدخل السريع التي أنشأتها فرنسا في الداخل الفرنسي لتكون مستعدة أن تتدخل في وقت قصير لأية مهمة في أنحاء القارة الأفريقية².

إذ على الرغم من أن هذه القواعد حيوية للإبقاء على القدرة الفرنسية على التحرك ، وهذا ما تعمل عليه فرنسا من أجل الإبقاء عليها رغم المعارضة الكبيرة التي تتلقاها مؤخرا من دول الساحل (مالي-النيجر - بوركينا فاسو)، فإن الأهمية النسبية لها قد انخفضت لحساب القواعد العسكرية الفرنسية في جنوب غرب فرنسا، والتي تتمركز فيها قوات التدخل السريع Force d'action rapide ، إذ تستطيع هذه القوات المتمركزة في- تولون وتولوز ونانت - التدخل في وقت قصير في كل أنحاء القارة الأفريقية³، ومن ثم أصبح دور القواعد العسكرية في أفريقيا والقوات المتمركزة فيها دورا مساعدا وهذا ما بدا جليا خلال التدخل الجوي في مالي سنة 2013 الذي انطلق من القواعد الجوية الفرنسية لضرب قوات المتمردين مرورا بالأجواء الجوية الجزائرية .

2- اتفاقيات التعاون العسكري والدفاع المشترك :

¹ - Avec près de 10 000 forces de présence en Afrique subsaharienne, la France dispose de bases militaires à Djibouti, en Côte d'Ivoire, au Sénégal, au Gabon, au Tchad et au Niger , voir : <https://www.asafrance.fr/images/dossier-forces-francaises-prepositionnees.pdf>.

² - بدر حسن الشافعي، المرجع السابق .

³ - رانيا حسين عبد الرحمان ، المرجع السابق ، ص 209.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

ورثت فرنسا عن عهد الاستعمار شبكة واسعة من الاتفاقيات العسكرية مع دول إفريقيا، والتي تتيح لها التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول بحجة حماية المصالح المشتركة. هذه الاتفاقيات، التي غالباً ما تكون سرية، تمنح فرنسا نفوذاً سياسياً وعسكرياً كبيراً في القارة الأفريقية، وتشكل حجر الزاوية في علاقتها بدول هذه القارة. وتُظهر الاتفاقيات العسكرية الفرنسية مع الدول الأفريقية تناقضات في السياسة الخارجية الفرنسية، حيث تتدخل فرنسا عسكرياً في بعض الحالات لحماية حلفائها، بينما تتردد في حالات أخرى. هذا التناقض يثير تساؤلات حول الأهداف الحقيقية لهذه الاتفاقيات، وهل هي تخدم مصالح الدول الأفريقية أم المصالح الفرنسية؟

إن الدستور الفرنسي لعام 1958 أزال مفهوم السيادة الفرنسية على الأراضي الأفريقية، وأعاد النظر في السياسة العسكرية الشاملة التي تهدف إلى الحفاظ على النفوذ الفرنسي في المنطقة من خلال بناء روابط تعاقدية تلزم الدول الأفريقية عسكرياً.

وتشكل اتفاقيات الدفاع والمساعدة العسكرية الفنية الفرنسية الأفريقية AMT الموقعة في الفترة ما بين 22 جوان 1960 و 19 جوان 1961 الشبكة الأكثر صلابة وترسخ على أرض الواقع فكرة التعاون الذي مازال قائماً الى يومنا هذا

الجدول رقم (09) يبين تاريخ إمضاء اتفاقيات الدفاع مع الدول الأفريقية¹.

الدولة	نوع الاتفاق	تاريخ التوقيع	الحالة الحالية
جمهورية إفريقيا الوسطى	اتفاقية دفاع	15 أغسطس 1960	نشطة
الغابون	اتفاقية دفاع	17 أغسطس 1960	نشطة
ساحل العاج	اتفاقية دفاع	24 أبريل 1961	نشطة
توغو	اتفاقية دفاع	10 يوليو 1963	نشطة
الكاميرون	اتفاقية دفاع	21 فبراير 1974	نشطة
السنغال	اتفاقية دفاع	29 مارس 1974	نشطة
جيبوتي	اتفاقية دفاع	27 يونيو 1977	نشطة
جزر القمر	اتفاقية دفاع	10 نوفمبر 1978	نشطة
بنين	اتفاقية تعاون عسكري تقني	27 فبراير 1975	نشطة
بوركينافاسو	اتفاقية تعاون عسكري تقني	24 مارس 1961	منتهية (2023)
مالي	اتفاقية تعاون عسكري تقني	6 مايو 1985	منتهية (2022)
موريتانيا	اتفاقية تعاون عسكري تقني	27 أبريل 1986	نشطة
النيجر	اتفاقية تعاون عسكري تقني	19 فبراير 1977	منتهية (2023)

¹ - Camille Evrard, « Retour sur la construction des relations militaire franco-africaines », **Relation international**, N 165, Paris, Éditions Presses Universitaires de France ,pp25-27.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

تشاد	اتفاقية تعاون عسكري تقني	6 مارس 1976	منتهية (2024)
------	--------------------------	-------------	---------------

المصدر: <https://archives.defense.gouv.fr/content/download/565176/9742961/CCles%202019-FR%2002%2008%2019.pdf>

تمثل اتفاقيات التعاون العسكري والفني ثاني أهم أنماط الاتفاقيات العسكرية، ويبلغ عددها 27 اتفاقية من بين أهم بنودها الحفاظ على أمن الدول الأفريقية و الدفاع عليها من طرف فرنسا في حالة أي تهديد يواجهه هذه الدول، اذ تركز بالأساس على المساعدات العسكرية وتدريب وتجهيز الجيوش الأفريقية، وتأتي هذه الاتفاقيات على صورة اتفاقيات متعددة أو ثنائية .

تتضمن اتفاقيات الدفاع نصا صريحا ورئيسيا ينص على " واجب المساعدة المتبادلة بين البلدين لإعداد وضمان دفاعهما " فضلا عن " إمكانية مناشدة فرنسا " لدفاعها الداخلي و الخارجي ضمن الشروط التي تحددها الاتفاقية خاصة في مجال عمل لجان الدفاع وحول المواد الأولية والمنتجات الرئيسية ¹ ، هذه الاتفاقية التي استند عليها الرئيس المالي في طلبه المساعدة من فرنسا لوقف زحف قوات المتمردين إلى العاصمة باماكو.

تعتبر اتفاقيات الدفاع المشترك بين فرنسا والدول الأفريقية هي النمط الأول من الاتفاقيات الدفاعية ، وتأتي بعض هذه الاتفاقيات متعددة أو ثنائية مثل اتفاقيات التعاون العسكري والفني بين فرنسا ومالي في 22 جوان 1960، والتي تعد أهم الاتفاقيات العسكرية في توطيد وتطوير التعاون العسكري بين الدولتين ، ونجد كذلك على سبيل المثال التعاون الثنائي الذي تم إضفاء الطابع الرسمي عليه من خلال اتفاقيات التعاون الملزمة إلى حد ما بين الجمهورية الفرنسية وجمهورية السنغال أو جمهورية جيبوتي، وعلى هذا الأساس تدخلت فرنسا عسكريا في العديد من النزاعات حتى مأساة رواندا سنة 1994.

وقد نصت اتفاقيات التعاون العسكري على جميع أنواع التعاون من التدريب والاستشارة والتسليح، ووضع المدربين العسكريين الفرنسيين وقد أعيد تنظيمها بعد عام 1998 من خلال مبادئ وأهداف إصلاح سياسات التعاون لعام 1998، الذي كان يهدف إلى إصلاح التعاون الدولي الذي قرره الحكومة الفرنسية، والذي نتج عنه إدماج وزارة التعاون مع وزارة الخارجية ، وبهذه المناسبة تم

¹ - Arnaud Seminakpon Houénou, « Les accords de défense et de coopération militaire : instruments d'une politique dédiée à l'influence de la France en Afrique », dans K. Lamko, A. Niang, N.S. Sylla, L. Zevounou (dir.), *De Brazzaville À Montpellier. Regards critiques sur le néocolonialisme français*. Collectif pour le Renouveau Africain – CORA Éditions, Dakar, 2021, pp.132-133.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

إنشاء مديرية داخل وزارة الخارجية للتعاون العسكري والأمني¹ DCSD .

هذه المديرية أعطيت لها مهمة إصلاح آليات التعاون الدولي الذي يشكل التعاون الدفاعي جانبا واحدا منه فقط ، إضافة إلى فتح المجال للشراكة مع الدول الأفريقية لتحديد أولوياتهم الخاصة وبناء مشاريع تعاون بالشراكة مع فرنسا . وتهدف سياسة التعاون الفرنسية الجديدة إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية في مجالات الأمن والدفاع وهي² :

1-تدريب المديرين الفنيين وبشكل أدق تدريب النخب العسكرية كما هو الحال في مدرسة الضباط النشطين TISE في السنغال ، ولكن أيضا في "كوليكورو" في كلية الأركان بمالي .

2- المساهمة في الاستقرار الداخلي للدول من خلال مساعدة دول الساحل على السيطرة بشكل أفضل على حدودهم الإقليمية ، وبالتالي دعم برنامج لتطوير معدات وسائل النقل ، أو تشكيل طيران للمراقبة في مالي كما هو موجود كذلك في النيجر أو وحدات الإبل في الحرس الوطني المالي، كما يهدف البرنامج إلى تعزيز سيادة القانون من خلال إنشاء مركز لتدريب قوات الدرك المتنقلة في مالي والسنغال .

3-دعم المنظمات الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ECOWAS التي تهدف إلى زيادة مشاركتها في منع النزاعات وحلها وتخطيط عمليات حفظ السلام و تنفيذها .

4-تعزيز فرنسا سياستها الأوروبية للأمن والدفاع في المنطقة بالتعاون مع الشركاء الأوروبيين، ولكن أيضا مع الأمريكيين، من هذا المنطلق كان من الضروري إضفاء الطابع الأوروبي على برنامج Recamp لتطوير التعاون مع مدارس حفظ السلام وتقديم الدعم للمنظمات الإقليمية .

في أعقاب عملية "توركواز" في رواندا، أطلقت فرنسا عام 1994 مبادرة "تعزيز القدرات الإفريقية لحفظ السلام RECAMP"³ ، وذلك في إطار الجهود المبذولة لتعزيز الأمن والاستقرار في القارة الإفريقية. جاء إطلاق هذه المبادرة بعد قمة "بياريتز" Biarritz الفرنسية الإفريقية سنة 1994، حيث تم التأكيد على أهمية بناء قدرات الدول الإفريقية على حفظ السلام ومواجهة التحديات الأمنية المتزايدة. وقد تميز برنامج RECAMP بتقديم مجموعة واسعة من الدعم للدول الإفريقية، بما في ذلك

¹ - Direction de la Coopération de Sécurité et de Défense DCSD

² -Camille Evrard, « Retour sur la construction des relations militaire franco-africaines », **Relation international**, N 165, Paris, Éditions Presses Universitaires de France ,pp25-27.

³ - Rrenforcement des capacités africaines de maintien de la paix.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

التدريب والتكوين اللوجستي والتقني، فضلاً عن تقديم المعدات اللازمة¹. ومع مرور الوقت، تطورت هذه المبادرة لتشمل تعاوناً أوروبياً أوسع، حيث تم تحويلها إلى برنامج Euro RECAMP، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي. وقد جاء هذا التحول في أعقاب قمة لشبونة عام 2007، والتي أكدت على أهمية التعاون الأمني بين القارتين. ويرتكز برنامج Euro RECAMP على ثلاثة محاور رئيسية²:

-أولاً: **التكوين la formation**: من خلال تكوين العسكريين الأفارقة في المدارس العسكرية المتواجدة في كل من فرنسا وإفريقيا، ومن أهم المدارس الموجودة في فرنسا بجد: مدرسة تكوين قيادات الأركان في Compiègne، ومدرسة تكوين الدعم الإداري في مدينة Tours، والتكوين العملي في Montpellier. كما تم إنشاء مدرسة خاصة لحفظ السلام بمدينة Zombakro بساحل العاج سنة 1999 وهي مدرسة مفتوحة لكل الدول الإفريقية.

-ثانياً: **التدريب L'entraînement**: تعمل فرنسا من خلال التمارين المتعددة الجنسيات، المنظمة من طرف فرنسا ضمن برنامج Recamp، على تنظيم دورات تكوينية تشارك فيها مجموعة من الدول الإفريقية، كما يتم تجريب القوات العسكرية على كيفية إدارة الأزمات، من خلال العمل المتعدد الأطراف.

-ثالثاً: **التدخل L'intervention**: يتمثل في دعم عمليات حفظ الأمن تحت إشراف الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، وتستفيد القوات الإفريقية بالاضطلاع بهذه المهمة من التجهيزات والمعدات الفرنسية الموجودة في إفريقيا. كما سمح هذا البرنامج في تنظيم ونشر قوات حفظ السلام في العديد من المناطق الإفريقية أهمها: المساهمة في دعم عملية Mececi، في ساحل العاج في سبتمبر سنة 2002 مع مشاركة كل من بنين، غانا/ النيجر، والطوغو.

*الانتقال من المساعدة العسكرية إلى الشراكة

لقد تبنت فرنسا سياسة تعاون جديدة، فبعدما كانت تأخذ طابع المساعدة العسكرية عن طريق مجموعة من الآليات (التدريب، تعيين مساعدين عسكريين) والتي تتكون من تدريب جيوش دول الساحل وتجهيزها هذه السياسة كانت سائدة حتى بعد الحرب الباردة، انتقلت فرنسا إلى تدعيم أسس

¹ -Renforcement des capacités africaines de maintien de la Paix, dans : <https://www.defense.gouv.fr/sites/default/files/cicde/20110722-NP-CICDE-DIA-3.16.2-RECAMP-2011.pdf> (septembre 2021)

² -<https://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/recamp.pdf>, (septembre 2021).

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

الشراكة مع الدول الأفريقية ، على الرغم من اعتباره من طرف الدول الأفريقية على أساس أنه فك ارتباط من قبل فرنسا¹.

لقد كان في الواقع مجرد نتيجة لقرار سياسي تم اتخاذه في سياق استراتيجي جديد ، من خلال اتفاقيات موقعة بين الطرفين وتحدد مسؤوليات كل منهما ، على الرغم من الانتقادات التي وجهت لفرنسا بإقامتها لشراكات مع دول تخصص أكثر من ثلاثة أرباع ميزانيتها للدفاع و دفع رواتب العسكريين ، عكس الجيوش المنظمة التي هي مؤسسات لها فاعلية وتساهم في التطوير الاقتصادي.

إن سياسة الشراكة العسكرية الجديدة لم تلغي التعاون الفني ، إذ يدخل في صلب التزاماتها التعاقدية خاصة بالنسبة للدول التي تعطلت أنظمتهم الأمنية بسبب النزاعات ، لكن ارتأت من خلال بناء شراكات إلى تجاوز الإطار التتائي وإعطاء الوسائل للمنظمات الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا ECOWAS ، أو الاتحاد الأفريقي لتحمل مسؤولياتهم، وهذا ما أقرته الحكومة الفرنسية بزيادة المساعدات الأمنية ب 50% في السنوات الخمس الأخيرة من خلال إصلاح وإعادة بناء نظام أمني يضم جهات فاعلة ومتعددة (من : الجيش، الدرك ، الشرطة ، الجهاز القضائي ، نظام السجون والحكومات)² . وقد تبنت فرنسا من خلال آليات الشراكة الجديدة مقارنة أمنية بامتياز، بخلاف الذين يدعون لتنمية مناطق الساحل كآلية كافية لتحقيق الأمن وأن التعاون الأمني والدفاعي ليس أولوية .

3-اتفاقيات التعاون الفني AMT: الأداة الرئيسية للتأثير العسكري

تشكل اتفاقيات التعاون العسكري الفني الإطار القانوني للمساعدة الفرنسية لإنشاء الجيوش الوطنية للدول المتعاقدة بعد حصولها مباشرة على استقلالها. ويطلق عليها اختصارا بـ AMT فهي تصف بالتفصيل شروط التعاون اللازمة لاستكمال بناء الجيوش الوطنية ، سواء بالنسبة للإمكانات الخاصة ببناء الجيش الجديد، أو وضع أفراد القوات المسلحة الفرنسية على أراضي الدول الأفريقية.

الجدول رقم (09) يبين عدد المساعدين الفنيين الفرنسيين العاملين في مختلف القوات الأفريقية³

البلد	عدد AMT (السنة)	حالة التعاون
الكاميرون	54 (1996)	نشط
جمهورية أفريقيا الوسطى	63 (1996)	معلق منذ 2021

¹ - Camille Evrard ,op.cit ,p29.

² - « Présence militaire française en Afrique : comment la France compte réellement s'y prendre », Par Le Point Afrique , https://www.lepoint.fr/afrique/presence-militaire-francaise-en-afrique-comment-la-france-compte-reellement-s-y-prendre-14-07-2022-2483266_3826.php,le 14/07/2022 à 09h00

³ - Camille Evrard ,Op.Cit ,p37.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

ساحل العاج	50 (1996)	مخفض في 2025
جيبوتي	47 (1996)	نشط
الغابون	60 (1996)	نشط
موريتانيا	52 (1996)	بيانات غير متوفرة
النيجر	50 (1996)	انتهى في 2023
تشاد	60 (1996)	انتهى في 2025
السنغال	غير متوفر	حضور مستمر في 2025
مالي	غير متوفر	مقطوع في 2022
بورкина فاسو	غير متوفر	انتهى في 2023

المصدر : <https://archives.defense.gouv.fr/content/download/565176/9742961/CCles%202019-FR%2002%2008%2019.pdf>

فبعد فشل مشروع الدفاع المشترك وإعادة التركيز على المعاهدات الثنائية ظلت المساعدات الفنية العسكرية الفرنسية هي محور العلاقة الدفاعية الفرنسية الأفريقية، فقد سمحت إضافة إلى بناء الجيوش الوطنية، تحسين مكانة فرنسا على الساحة الدولية باعتبارها دولة ذات تأثير ونفوذ .

إذ كان التحدي الذي يواجه الحكومة الفرنسية يتلخص في الحفاظ على نفوذها من خلال الإبقاء على نفس الامتيازات التي كانت تتمتع بها كقوة استعمارية لهذه البلدان. ويلعب الموظفون الفرنسيون دورا حاسما في إدارة الجيوش الأفريقية من خلال التحكم الفني في كل العمليات التي يقومون بها سواء بالنسبة لهيكله الجيوش الوطنية، أو التكيف مع حالات الطوارئ المحلية، وقد كان للمستشارين الفرنسيين التأثير الكبير في صياغة القرار الأمني والعسكري في الدول الأفريقية ، هذا على الرغم من الانتقادات المستمرة التي وجهت لهم واتهامهم بنقويض السيادة الوطنية للدول الأفريقية المتعاقدة¹.

وقد كان الخلاف القائم في طريقة تقديم المساعدات الفنية الفرنسية داخل الحكومة، اذ خضعت سياسة التعاون للعديد من النقاشات من أجل تغيير نظام تقديم هذه المساعدات، وتمحور جوهر الخلاف بين مؤيدي بناء هيكل مخصص للعلاقات مع الدول الأفريقية (الإبقاء على وزارة التعاون)، وأولئك الذين طالبوا بإلحاق الوزارة بـ Quai d'orsay (وزارة أوروبا والشؤون الخارجية)، من أجل

¹ - Arnaud Seminakpon Houénou, **Op. Cit**, p133.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

التقليل من تكاليف المساعدات المالية والمساعدات الفنية وتركيزها في يد سلطة واحدة تمثلها وزارة الخارجية¹.

يُجسد التعاون الأمني والدفاعي الذي تنفذه وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية إطارًا هيكليًا للتعاون مع الدول الأفريقية في مجالات الدفاع والأمن الداخلي والحماية المدنية. يُكمل هذا الإطار التعاون العملي الذي تقوم به وزارتا القوات المسلحة والداخلية في مجالات اختصاصهما. ويهدف هذا التعاون إلى تعزيز القدرات البشرية واللوجستية للقوات المسلحة وقوى الأمن في الدول الأفريقية على المديين المتوسط والطويل. ويأخذ التعاون الفرنسي العسكري مع الدول الأفريقية معايير جديدة تقوم على²:

- إعادة توجيه أولويات فرنسا الدبلوماسية والإستراتيجية نحو مناطق جديدة من العالم .
- ظهور تهديدات جديدة أو قضايا أمنية (الجرائم الالكترونية، الأزمات الصحية، بالإضافة إلى الأخطار البيئية) ، مما يدفع إلى إعادة توجيه هذه الاتفاقيات مع طبيعة التهديدات .
- الزيادة في عدد الفاعلين الأمنيين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ما يسمح بنقل التعاون الثنائي إلى العمل المتعدد الأطراف في مواجهة هذه التطورات بإشراك مؤسسات الاتحاد الأوروبي في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.
- تعتبر مديرية التعاون الأمني والدفاعي DCSD جزءا من الشبكة الدبلوماسية الفرنسية من خلال 311 متعاوننا عسكريا تم تعيينهم في 51 دولة ، أغلبهم موجود في أفريقيا جنوب الصحراء حيث تركز غالبية مواردها على هذه المنطقة باعتبارها منطقة نفوذ فرنسية بامتياز تدخل في قلب اهتمام السياسة الأمنية الفرنسية.

¹ - Vincainé Joly, *op.cit.*

² - « La coopération de sécurité et de défense », dans : <https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/politique-etrangere-de-la-france/securite-desarmement-et-non-proliferation/la-cooperation-de-securite-et-de-defense-64255/> (septembre 2023).

الشكل رقم: 02 يشرح الإمكانيات التي وضعت تحت تصرف مديرية التعاون للأمن و الدفاع الفرنسية إضافة إلى الفواعل التي تتعامل معها¹.



المصدر : <https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/politique-etrangere-de-la-france/securite-desarmement-et-non-proliferation/la-cooperation-de-securite-et-de-defense-64255>

فبعد استقلال الدول الإفريقية التي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي خلال القرن الماضي، وقعت باريس وعواصم تلك الدول اتفاقيات دفاعية واتفاقيات تعاون عسكري، بقيت سرية إلى حد كبير (كل وثيقة لها معايير تختلف عن الأخرى) واعتُبرت غالباً "ذراع فرنسا الإفريقية". واليوم، بلغ عمر تلك الاتفاقيات تقريباً ستين عاماً وهي تنظم حتى الآن العلاقة بين فرنسا ومستعمراتها السابقة على أسس أمنية ومالية وسياسية بامتياز.

على مدار عقود، شهدت الاتفاقيات العسكرية بين فرنسا ودول إفريقيا تطورات متباينة. ففي حين حافظت بعض هذه الاتفاقيات على أهميتها، إلا أن أخرى شهدت تراجعاً في ظل التغيرات التي شهدتها الساحة الدولية والإقليمية. ومع ذلك، فإن هذه الاتفاقيات لا تزال تلعب دوراً حاسماً في تشكيل

1-Ibid.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

العلاقات بين فرنسا ودول إفريقيا وقد سمحت لباريس بالتدخل عسكرياً لإنقاذ حلفائها السياسيين ولكنها في بعض الأحيان اختارت ألا تتدخل .

تكشف الحالات التاريخية عن تباين في سياسة التدخل العسكري الفرنسي في أفريقيا، حتى في ظل وجود اتفاقيات دفاعية مشتركة. ففي حين تدخلت فرنسا عسكرياً في جمهورية إفريقيا الوسطى عام 2006-2007 لحماية الرئيس فرانسوا بوزيزيه من ثوار اتحاد القوى الديمقراطية من أجل الوحدة، امتنعت عن التدخل في نفس البلد عام 2012 خلال فترة رئاسة فرانسوا أولاند. وبالمثل، تدخلت فرنسا عسكرياً في تشاد عام 2019 لدعم الرئيس إدريس ديبي إتنو ضد المتمردين، بينما رفض الرئيس جاك شيراك التدخل في ساحل العاج عام 1999 رغم وجود اتفاقية دفاعية معها¹.

شهد العقد الماضي تدخلات عسكرية فرنسية متعددة في أفريقيا، استناداً إلى اتفاقيات الدفاع المشترك، أبرزها²:

- **ساحل العاج (2011):** تدخلت فرنسا لحماية رعاياها واستعادة الاستقرار خلال الأزمة السياسية والصراع المسلح بين "لوران غباغبو" و"الحسن واتارا"، ساهم هذا التدخل في ترجيح كفة واتارا، وأثار جدلاً حول شرعية التدخل الفرنسي في الشؤون الداخلية للدول.

- **مالي (2013):** أطلقت فرنسا "عملية سرفال" لمواجهة الجماعات المتطرفة التي سيطرت على شمال مالي، استناداً إلى قرار مجلس الأمن رقم 2085. شمل التدخل ضربات جوية وبرية، وأثار تساؤلات حول التكامل بين التدخل الفرنسي والجهود الدولية لمكافحة التطرف.

- **جمهورية أفريقيا الوسطى (2013):** تدخلت فرنسا لحماية المدنيين واستعادة الاستقرار خلال الأزمة السياسية والانقلابات العسكرية، أثارت دوافع التدخل تساؤلات حول المصالح الاقتصادية والإستراتيجية الفرنسية، خاصة مع اكتشاف الثروات المعدنية.

- **رواندا (1994):** قدمت فرنسا دعماً لقبيلة الهوتو خلال الأزمة الرواندية، مما أدى إلى تفاقم الأزمة

¹ - "ماذا نعرف عن الاتفاقيات الدفاعية السرية الموقعة بين فرنسا ومستعمراتها السابقة " ، في: <https://arabic.euronews.com/2023/08/18/france-secret-military-agreements-former-african-colonies-explainer> تاريخ الدخول : 2023/08/18 .

² - « Présence militaire française en Afrique : comment la France compte réellement s'y prendre », **Op.cit.**

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

الإنسانية وتدهور صورة فرنسا، لقد تسبب التدخل الفرنسي في تدهور صورة فرنسا في المنطقة، وتحملها مسؤولية جزء كبير مما حدث.

-**النيجر (2014):** أطلقت فرنسا "عملية برخان" لمواجهة التهديدات الإرهابية، وحماية مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية، خاصة في مجال الطاقة النووية، شمل التدخل إقامة قواعد عسكرية وعمليات برية وجوية، وأثار تساؤلات حول الدوافع الحقيقية للتدخل، خاصة في ظل التوترات المتزايدة بين القوى الدولية والإقليمية في منطقة الساحل.

وفي الأخير يمكن القول أن نجاح فرنسا في احتفاظها بنفوذها في أفريقيا ومنطقة الساحل بوجه الخصوص راجع بالأساس إلى نجاعة الأدوات الاقتصادية والثقافية و العسكرية السالفة الذكر، والتي اعتمدت عليها في بناء إستراتيجيتها الأمنية ، فيما يتعلق بالأدوات العسكرية تعتبر واحدة من أقوى الركائز التي لازالت تعتمد عليها فرنسا في إدارة سياستها الخارجية اتجاه القارة الأفريقية ، وفي هذا السياق يعتبر التعاون في المجال العسكري من أكثر المجالات التي تخدم المصالح الفرنسية في المنطقة سواء من خلال الاتفاقيات العسكرية بمختلف أنماطها أو من خلال القواعد والوجود العسكري الكثيف في منطقة الساحل من خلال عمليات التدخل العسكري المباشر.

خلاصة الفصل الثاني

استهدف هذا الفصل تحليل الكيفية التي شكلت بها البيئة الأمنية المتدهورة في منطقة الساحل الإفريقي توجهات السياسة الأمنية الفرنسية وأولوياتها الإستراتيجية في المنطقة. وقد بين التحليل، بالاستناد إلى الوثائق الرسمية الفرنسية كالكتاب الأبيض للدفاع والأمن لسنة 2013 والتقرير الاستراتيجي لسنة 2017، أن الأهمية الاستراتيجية المتزايدة التي توليها فرنسا لمنطقة الساحل، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتصاعد التحديات الأمنية في المنطقة. وتتجلى هذه التحديات في الموقع الجيو-أمني الاستراتيجي للساحل، واحتياطياته من الموارد الطبيعية الهامة، والأهم من ذلك، التنامي المطرد للجريمة المنظمة والإرهاب الذي يهدد استقرار دول المنطقة وأمن أوروبا بشكل مباشر.

وقد أدركت فرنسا مبكراً الأهمية الاستراتيجية المتعددة الأبعاد لمنطقة الساحل، أمنياً واقتصادياً وسياسياً. فمن الناحية الأمنية، مثلت المنطقة بؤرة للتهديدات الإرهابية والجماعات المسلحة، مما دفع باريس إلى تعزيز وجودها العسكري وتدخلاتها في المنطقة. وعلى الصعيدين السياسي والاقتصادي، سعت فرنسا للحفاظ على نفوذها التاريخي وحماية مصالحها الحيوية، خاصة في مجال الطاقة، مع الأخذ في الاعتبار تداعيات عدم الاستقرار على الأمن الأوروبي وقضايا مثل مكافحة الهجرة غير الشرعية.

وقد استثمرت فرنسا إرثها الاستعماري في بناء علاقات وثيقة مع دول الساحل، مستخدمةً ذرائع مختلفة لشرعنة تدخلاتها الأمنية، وعلى رأسها مكافحة الإرهاب. وتتنظر باريس إلى منطقة الساحل كمنطقة ذات أهمية استراتيجية قصوى، ليس فقط لجوارها مع شمال وغرب أفريقيا، بل أيضاً كبوابة نحو مناطق استراتيجية أخرى مثل البحر الأحمر. وقد دفعت المصالح الاقتصادية الفرنسية المتزايدة في القارة والتهديدات الأمنية المتنامية إلى اعتبار أي زعزعة للاستقرار في منطقة الساحل خطأ أحمر يستدعي تدخلاً فرنسياً حاسماً.

الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية

وقد اعترفت الوثائق الاستراتيجية الفرنسية صراحة بأهمية منطقة الساحل في استراتيجيتها للدفاع والأمن، مما أدى إلى تعزيز الوجود العسكري الفرنسي في المنطقة من خلال قواعد عسكرية وعمليات مستمرة. وتعتمد فرنسا في تحقيق أهدافها الأمنية في الساحل على مزيج من الأدوات الاقتصادية والثقافية والأمنية والعسكرية، مع التركيز بشكل خاص على الأدوات العسكرية والتعاون الأمني لمواجهة التهديدات الإرهابية المتصاعدة.

وفي الأخير يمكن القول أن البيئة الأمنية المضطربة في منطقة الساحل الأفريقي تمثل محدداً رئيسياً للسياسة الأمنية الفرنسية وتوجهاتها الإستراتيجية في المنطقة. وقد دفعت التحديات الأمنية المتزايدة فرنسا إلى تبني مقاربة أمنية نشطة تعتمد على التدخل العسكري والشراكات الأمنية، وذلك بهدف حماية مصالحها والمساهمة في الاستقرار الإقليمي ومكافحة الإرهاب الذي يمثل التهديد الأبرز في هذه البيئة الأمنية المعقدة.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

تشكل منطقة الساحل الإفريقي، بحكم موقعها الجغرافي وتداخلاتها الأمنية، بؤرة جيوسياسية حيوية تتصارع فيها مصالح دولية وإقليمية متباينة. وقد أصبح التدخل الفرنسي في هذه المنطقة، بمبرراته المعلنة وأهدافه الخفية، محوراً للعديد من التحليلات والدراسات، خاصة في ظل التحديات الأمنية المعقدة التي تشهدها المنطقة، والتي تتراوح بين تنامي الجماعات الإرهابية وتفاقم الصراعات القبلية وانتشار الجريمة المنظمة. يهدف هذا الفصل إلى تقديم تحليل شامل للتدخل الفرنسي في منطقة الساحل، مع التركيز على ثلاثة محاور رئيسية: أولاً، طبيعة التحديات الأمنية التي تواجه المنطقة وتأثيرها على استقرار دول الساحل. ثانياً، الديناميات الدولية المتزايدة في المنطقة، ودور القوى الكبرى والإقليمية في تشكيل المشهد الأمني، وتأثير ذلك على المصالح الفرنسية. ثالثاً، الانعكاسات المحتملة للتدخل الفرنسي والتطورات الأمنية في منطقة الساحل على الأمن القومي الجزائري، مع التركيز على التحديات والفرص المتاحة. من خلال هذا التحليل، نسعى إلى تقديم رؤية متعمقة للتدخل الفرنسي في منطقة الساحل مع التركيز على المنهج التحليلي النقدي الذي يسعى إلى فهم الأبعاد المختلفة لهذا التدخل وتأثيراته، وتقييم تأثيره على الأمن الإقليمي والدولي، وتحديد الانعكاسات المحتملة على الأمن القومي الجزائري.

المبحث الأول: التهديدات الأمنية في الساحل وتوجهات السياسة الفرنسية: دراسة تحليلية

تُعد منطقة الساحل الإفريقي بؤرة جيوسياسية حيوية لفرنسا، نظراً لعلاقاتها التاريخية ومصالحها الاقتصادية والأمنية، مما يدفعها إلى التدخل المتكرر لمكافحة الإرهاب وتعزيز الاستقرار من خلال عمليات عسكرية مشتركة ودعم تدريبي وتسليحي، إلا أن هذه التدخلات تواجه تحديات مثل المعارضة الشعبية وتنامي النفوذ الروسي والصيني، في ظل تصاعد التهديدات الأمنية المتنوعة في المنطقة، والتي تتراوح بين الأبعاد الفردية والجماعية وصولاً إلى الدولة، وتُصنف إلى تهديدات تماثلية وغير تماثلية.

المطلب الأول: التهديدات التماثلية في منطقة الساحل الأفريقي: دراسة في التحديات الأمنية لفرنسا

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

تعرف التهديدات التماثلية على أنها التهديدات التي تواجه الدول بشكل مباشر، والتي يمكن مواجهتها باستخدام الوسائل التقليدية للدفاع والأمن ومن الأمثلة على التهديدات التماثلية في التي تواجهها منطقة الساحل الأفريقي نجد ما يلي:

أولاً: نموذج الدولة الفاشلة وتأثيرها على الأمن في منطقة الساحل الأفريقي

تعاني بنية الدولة في منطقة الساحل الأفريقي من إشكالات جوهرية، تتجلى في أزمة بنيوية عميقة أثرت في تكوينها ووظائفها. فالدولة، من حيث الأصل، هي الإطار الأمثل لتوفير الأمن للإنسءكماني وحمايته، ولكن هذا الدور يكاد يكون غائباً في العديد من دول الساحل. وبالنظر إلى أن الدول الأفريقية عموماً، ودول الساحل على وجه الخصوص، تُصنف ضمن الدول الهشة أو الفاشلة، فإن هذا العنصر يسعى إلى تسليط الضوء على الأسباب الجذرية لأزمة الدولة في منطقة الساحل الأفريقي. إذ يرى العديد من الباحثين أن الدولة الحديثة في أفريقيا لم تظهر إلا كامتداد للنظام الاستعماري الغربي، مع الحفاظ على جوهر التسلط الذي ميز ذلك النظام. إذ أن هيمنة نخبة محددة على السلطة، وغياب الفصل بين الحاكم والدولة، قد أفضيا إلى نشوء دكتاتوريات سياسية مستقلة وانتشار للفساد، لاسيما داخل النخبة الحاكمة التي احتفظت بالعديد من ممارسات الحقبة الاستعمارية، وعلى رأسها سياسة القمع. وقد تحولت الدولة، في هذا السياق، إلى كيان سلطوي قائم على شخصنة السلطة¹.

وقد أسفرت هذه الأوضاع عن تعرض الدولة الحديثة في أفريقيا لأزمات سياسية واقتصادية متعددة. ونتيجة لذلك، ورثت دول ما بعد الاستعمار في أفريقيا تركة ثقيلة من المشكلات، وفي مقدمتها إشكالية بناء الدولة ذاتها. في هذا الإطار نجد أن فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama يُعرّف عملية بناء الدولة بأنها تقوية المؤسسات القائمة وإنشاء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء وتحقيق الاكتفاء الذاتي. وتُعد هذه العملية تعبيراً عن الأدوار التي تضطلع بها النخبة السياسية الحاكمة في الدولة، والمتمثلة في تسيير الشأن المحلي والخارجي بعقلانية بهدف تحقيق المساواة والتماسك الاجتماعي على الصعيد المحلي، واكتساب مكانة مرموقة بين الدول الكبرى على الصعيد الدولي. ويرى فوكوياما أن الدولة تتكون من أربعة اتجاهات مؤسسية²:

¹ - عصام عبد الشافي، معضلة الأمن في الساحل والصحراء: الأسباب والمواجهة، مجلة السياسة الدولية، العدد 195، القاهرة 2014، ص 238.

² - ميلود عامر حاج، بناء الدولة وانعكاساته على واقع الدولة القطرية العربية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2014، ص 29.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

1. مشروع المنظمة وتسييرها.

2. مشروع النظام السياسي.

3. قاعدة الشرعية.

4. عوامل ثقافية وبنوية.

يرى فوكوياما أن التنمية تعتمد على "الحكومة الرشيدة" واستغلال القدرات بطريقة عقلانية، حيث تُعد الديمقراطية أحد أوجه هذه التنمية، وتُقاس شرعية الدولة بمدى تحقيقها للنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، بينما يُعد بناء الدولة موضوعاً مثيراً للجدل في العالم الثالث، حيث واجهت دول الساحل الإفريقي أزمة بناء الدولة منذ الاستقلال، نتيجة لتقسيم المستعمر للمنطقة وخلق بُؤر للتوتر والنزاعات.

يُعدّ مفهوم "الدولة الفاشلة" (Failed State) ^(*) من أكثر المفاهيم التي أثارت جدلاً واسعاً في الأوساط الأكاديمية والسياسية خلال العقود الأخيرة، خاصةً بعد نهاية الحرب الباردة وتزايد الصراعات الداخلية في العديد من الدول. يُشير هذا المفهوم إلى حالة الدولة التي تعجز عن أداء وظائفها الأساسية، مما يؤدي إلى انهيار منظومتها السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية. هنا يُطرح سؤال جوهري: هل يُعدّ مفهوم "الدولة الفاشلة" مجرد أداة تحليلية أم أنه يعكس واقعاً ملموساً؟ وهل يُمكن تطبيق هذا المفهوم على جميع الدول التي تعاني من أزمات داخلية؟ إذ ارتبط استخدام هذا المصطلح في البداية بالحالة الصومالية، ثم امتد ليشمل المناطق التي تشهد أزمات إنسانية خانقة، والجمهوريات السوفيتية السابقة التي فقدت السيطرة على أجزاء من أراضيها. وقد استخدمت الإدارة الأمريكية، في عهد الرئيس بيل كلينتون، هذا المصطلح لوصف بعض الدول التي كان فشلها في أداء وظائفها الرئيسية يشكل تهديداً للأمن الدولي.

(*) يعرف رولوند زيمرمان Roland Zimmerman الدولة الفاشلة Failed State¹ انها الدولة التي لا تمتلك قوة أو سلطة شرعية على أقاليمها ، وهي الدولة التي لا تستطيع القيام بوظائفها الأساسية وخاصة احترام القانون، اما بالنسبة لمركز أبحاث الأزمات في كلية لندن للدراسات الاقتصادية ،فان الدولة الفاشلة تعبر عن حالة انهيار الدولة أو الدولة العاجزة عن أداء وظائف التنمية الأساسية وحماية أمنها وفرض سيطرتها على أراضيها وحدودها .للمزيد من المعلومات الاطلاع على :فرانسيس فوكوياما ،"بناء الدولة - النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين"،تر : مجاب الامام، الرياض، العبيكان للنشر ،2007، ص 34.

انظر كذلك : -ظريف شاكر ، "أزمة الدولة في منطقة الساحل الافريقي والصحراء الكبرى :دراسة في الأسباب والانعكاسات" ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 41،2014، ص94.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

وفي هذا السياق قدّم روبرت روتبرغ Robert Rotberg تعريفاً للدولة الفاشلة في مقاله "الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية"، بأنها كيان سياسي هش، يقدم خدمات محدودة لفئة قليلة، ويعجز عن أداء مهامه الأساسية في العالم المعاصر، ويقع في منطقة وسطى بين الدولة القوية والدولة المنهارة Gollapased State^(*)، ويتميز بانتشار الجريمة والعنف السياسي، والنزاعات الداخلية، وضعف المؤسسات، ولجوءه إلى الإكراه المادي ضد مواطنيه عند عجزه عن تلبية احتياجاتهم ". حيث حدد مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى فشل الدولة، بما في ذلك 1 :

- فقدان السيطرة على الأراضي: حيث تعجز الدولة عن فرض سيادتها على كامل أراضيها، مما يتيح للجماعات المسلحة والجريمة المنظمة العمل بحرية.
- ضعف المؤسسات: حيث تعاني مؤسسات الدولة من ضعف شديد أو انهيار كامل، مما يجعلها غير قادرة على تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين.

^(*) يُصنف مؤشر الدول الهشة، الصادر عن صندوق السلام، الدول التي تعاني من الهشاشة إلى ثلاث فئات رئيسية، وفقاً لدرجة الخطر التي تواجهها.

*الفئة الأولى (اللون الأحمر): تمثل الدول الأكثر هشاشة، وتنقسم إلى ثلاث مستويات : دول ذات تنبيه شديد الخطورة (Very High Warning) - دول ذات تنبيه مرتفع (High Alert) - دول ذات تنبيه (Alert) .

*الفئة الثانية (اللون الأصفر): تشمل الدول التي تعاني من هشاشة متوسطة، وتتضمن أيضاً ثلاثة مستويات : دول ذات خطر كامن (Warning)، دول ذات تحذير عالي جداً (Very High Warning)، دول ذات تحذير عالي (High Warning) .

*الفئة الثالثة (اللون الأخضر): تضم الدول الأكثر استقراراً، وتنقسم إلى ثلاثة مستويات: دول أقل استقراراً (Least Stable)، دول مستقرة (Stable)، دول أكثر استقراراً (Very Stable)، دول ذات استقرار دائم (Sustainable) .

أما صندوق السلام في تصنيفه للدول الفاشلة فيعتمد على مجموعة من المؤشرات، تتوزع على النحو التالي:

*المؤشرات الاجتماعية : تزايد الضغوط الديموغرافية، حركات اللاجئين والنزوح الداخلي، الاضطرابات والاحتجاجات، إقصاء الأقليات، الهجرة.

*المؤشرات الاقتصادية: غياب التنمية الاقتصادية، انخفاض نصيب الفرد من الدخل.

*المؤشرات السياسية: ممارسات الدولة الإجرامية وفقدان شرعية النظام، انتشار الفساد وتوسع الفجوة بين النخبة والمواطنين، تدهور الخدمات العامة الأساسية (التعليم، الصحة، النقل)، انتهاكات حقوق الإنسان، تعدد الأجهزة الأمنية وتداخل صلاحياتها، تنامي الانقسامات داخل النخب السياسية، التدخلات الخارجية. أنظر : Fund for Peace, Indicators : States-demographic,econmie/politics/human rightes, 12 January 2015, p12, dans : [www.fundforpeace.org/content/FS\\$.htm](http://www.fundforpeace.org/content/FS$.htm)

¹ - عبد العزيز زهر، "الدولة الفاشلة: دراسة مفاهيمية"، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 3، سبتمبر 2020، ص 184.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

• الفساد وسوء الحكم: حيث ينتشر الفساد بشكل كبير في مؤسسات الدولة، مما يقوض الثقة بالحكومة ويزيد من الاستياء الشعبي.

• الصراعات الداخلية: حيث تشهد الدولة صراعات داخلية عنيفة، مثل الحروب الأهلية والنزاعات العرقية والدينية.

• الأزمات الإنسانية: حيث تعاني الدولة من أزمات إنسانية حادة، مثل نقص الغذاء والماء والرعاية الصحية، مما يؤدي إلى تدهور الأوضاع المعيشية للسكان.

كما قد تواجه السلطات الرسمية في أي دولة فاشلة حالات من العصيان والتمرد المدنيين لكن درجة العنف بحد ذاتها لا تقدم تعريفاً للدولة الفاشلة، بل ما يقدم تعريفاً هو طابع استمرارية ذلك العنف وتوجيهه ضد النظام القائم، بحيث يكون غرضه وهدفه الأساسي تحقيق مطالب سياسية وجغرافية كالمطالبة بالاستقلال مثلاً (شمال مالي). ذلك هو العنف الذي تعرف به الدولة الفاشلة. ويبرز فشل الدولة القومية في المرحلة التي يصل فيها العنف إلى درجة خطيرة من الصراعات العسكرية الداخلية ويتدهور مستوى المعيشة و تضعف الدولة المركزية و كل المرافق التابعة لها¹.

تُعتبر النزاعات الإثنية والعرقية والقبلية من المحددات الرئيسية للحروب الأهلية في الدول الهشة، والتي غالباً ما تنتسم بفشل الدولة وعجزها عن الحفاظ على الاستقرار والتماسك الاجتماعي، وتتجلى هذه الدول في عجزها عن السيطرة على حدودها، مما يقتصر سلطة الحكومة المركزية على العاصمة والمراكز الحضرية، ويُعد العامل الجغرافي مؤشراً على نطاق سيطرتها الفعلية، ولا يقتصر تأثير "الدولة الفاشلة" على حدودها، بل يمتد إلى المنطقة المحيطة والعالم، حيث تُشكل تهديداً للأمن الإقليمي والدولي، وتؤدي إلى تفاقم الأزمات الإنسانية وتدفق اللاجئين.

إن بناء الدولة في سياق "الدولة الفاشلة" يُعد تحدياً كبيراً، حيث يتطلب جهوداً مشتركة من المجتمع الدولي، من خلال تقديم الدعم للدول الهشة، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، ومكافحة الفساد، وحل النزاعات الداخلية ووضع استراتيجيات فعالة لمساعدتها على تحقيق الاستقرار والتنمية. وبالرجوع إلى بيئة الدراسة نجد أن العديد من الدول الحديثة في الساحل الأفريقي قد احتفظت بملامح الفترة الاستعمارية، حيث تحولت إلى دولة سلطوية مبنية على شخصنة السلطة، مما جعل الدولة الحديثة تواجه العديد من

¹ - ظريف شاكر، "أزمة الدولة في منطقة الساحل الأفريقي والصحراء الكبرى: دراسة في الأسباب والانعكاسات"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 2014، 41، ص 94.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

الأزمات السياسية والاقتصادية. هذا ما يُفسر عدم وجود قواعد مُرسخة لممارسة وانتقال السلطة، وعدم الاستقرار على المؤسسات السياسية، مما يجعل الانقلابات العسكرية السمة المميزة للأنظمة السياسية في المنطقة¹.

ونتيجة لذلك، عجزت الدولة عن السيطرة على العديد من الأقاليم بسبب تنامي الهويات العرقية والإقليمية والدينية المتنازعة على الدولة. فقد عمل المستعمر الغربي على تكوين نخبة سياسية محلية تتبنى سياسته، متجاهلة التركيبة البشرية للقارة الأفريقية، الأمر الذي أدى إلى فشل هذه الدول. وبناءً على ذلك، تُواجه دول منطقة الساحل الأفريقي سلسلة من الأزمات المتداخلة، يُمكن إيجاز أبرزها فيما يلي²:

1- أزمة الشرعية: هناك علاقة وثيقة بين بناء الدولة في الساحل الأفريقي وأزمة الشرعية، حيث نتج عن ذلك حالة من عدم الاستقرار السياسي بسبب الصراع على السلطة، مما أدى إلى حدوث انقلابات عسكرية. وهو الأمر الذي يتنافى مع المبادئ الديمقراطية، إضافة إلى مصادرة قنوات المشاركة السياسية من قبل النخبة الحاكمة وفقاً لمصالحها.

2- أزمة التوزيع: تُعاني مجتمعات الساحل الأفريقي من غياب العدالة في توزيع الموارد نتيجة هيمنة الأقلية الحاكمة على الثروات، وحرمان الطبقات الضعيفة، مما يُولد تفاوتاً طبقياً يكون سبباً مباشراً في العنف السياسي والتمرد وانتشار النزاعات المسلحة. علماً أن من أهم أسباب النزاعات في المستقبل هو السبب الاقتصادي الذي يدفع الشعوب إلى تجاوز عقدة الخوف من الأنظمة السياسية والثورة ضدها. كما أن فشل اقتصاديات الدول الساحلية يُعد سبباً في ضعف أنظمتها. وهذا الضعف الاقتصادي يرجع لعدة أسباب، وهي³:

- ضعف الاقتصاد الوطني.

- هشاشة البنى التعليمية والاجتماعية.

¹ - الحافظ النوبني، المرجع السابق، ص 62.

² - ليلي سيدهم، "دراسة في اشكالية بناء الدولة و انتشار النزاعات المسلحة في دول الساحل"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 11، 2018، ص 22.

³ - سفيان منصوري، "أفاق إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الأفريقي"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة، 2016/2017)، ص ص 92-93.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

-انتشار الفقر والبطالة المتزايدة، والتي تُعد أرضية خصبة للتمرد والتطرف.

-تحويل مداخل الموارد الطاقوية، خصوصاً النفط، نحو الإنفاق العسكري.

- العامل البيئي الذي يلعب دوراً في إعاقة التنمية الاقتصادية في المنطقة نظراً للتغيرات المناخية المتمثلة في نسب سقوط الأمطار والتصحّر.

3- أزمة الهوية والاندماج: يعود انتشار الحروب والصراعات في منطقة الساحل والصحراء إلى أزمة وضعف الاندماج الوطني الناتج عن تخطيط عشوائي للحدود خلال المرحلة الاستعمارية. فقد أسس المستعمر دول الساحل ضمن حدود سياسية وإدارية مصطنعة خلّفت أزمة بناء دولة غير منسجمة وغير متماسكة، مع غياب مبدأ المواطنة في هذه الدول، وكذا ضعف الأداء المؤسساتي الذي يجعل الدولة لا تملك آليات للوقاية أو حل النزاعات الداخلية.

واجهت دول منطقة الساحل الأفريقي تحديات جمّة في بناء الدولة، وذلك نتيجة لهيمنة الولاءات الفرعية، القبلية، الإثنية، والعرقية. وقد تجلّى ذلك بوضوح في الأزمة المالية التي عصفت بالمنطقة، والتي نجمت عن التهميش والإقصاء، مما أدى إلى صعوبة الاندماج في الدولة الوطنية. وإلى جانب ذلك، عانت هذه الدول من ضعف وعجز في تحقيق سياسات تنموية فعالة، وأخفقت في أداء وظائفها الأساسية المتمثلة في حماية الإقليم والمواطنين، وتوفير المتطلبات الضرورية للحياة. كما ساهمت طبيعة الأنظمة السلطوية، وفشل السياسات التنموية والاقتصادية، في تفاقم الأوضاع¹.

وقد أدى ذلك إلى انتشار الرشوة والفساد، وتكريس سياسات الإقصاء والتهميش، مما ولّد شعوراً لدى الأقليات بعدم الانتماء، ودفعها للمطالبة بالانفصال عن الدولة المركزية وتأسيس كيانات سياسية تستوعب خصوصياتها الثقافية والإثنية، وتتيح لها المشاركة السياسية الفاعلة. وقد أثارت هذه المطالب الانفصالية قلقاً وتخوفاً لدى دول الجوار الجغرافي، مثل ليبيا والنيجر وموريتانيا والجزائر، من احتمال انتشار عدوى الانفصال. مما دفع هذه الأخيرة إلى التدخل كوسيط لحل الأزمة بشكل عاجل.

ومن الأسباب الرئيسية لفشل الدولة في المنطقة التقسيم الاستعماري للحدود، والذي لم يراعِ الحدود البينية الأنثروبولوجية للمجتمعات المحلية، قد أدى إلى فصل وتفكيك المجموعات العرقية، مما أدى إلى

¹ - خديجة بوريب، "الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي : الواقع والرهانات"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 41-42، شتاء -ربيع 2014، ص 27.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

توترات في الإقليم، وأضعف من سيادة الدول في منطقة الساحل الأفريقي¹. بالإضافة إلى ذلك، ساهم غياب أو ضعف فلسفة المواطنة في هذه الدول وفي انتشار الفساد السياسي وضعف الأداء المؤسسي، مما حال دون بناء آليات للوقاية من النزاعات الداخلية أو حلها.

أدى ضعف نماذج بناء الدولة في أفريقيا، وبشكل خاص في منطقة الساحل، إلى صعود فاعلين من غير الدول، والذين سعوا إلى ملء الفراغ الأمني والاقتصادي والاجتماعي الذي تركته الدول الهشة. وقد تجلّى ذلك بشكل خاص في المناطق الحدودية، التي شهدت اختراقات متزايدة من قبل الجماعات الإرهابية. وتتميز دول القارة الأفريقية بأن أنظمة الحكم فيها غالباً ما تُصنف ضمن فئة يصعب تحديدها بدقة، حيث يصعب التمييز بين الأنظمة العسكرية والمدنية². وتُشير الإحصائيات إلى أن القارة الأفريقية شهدت أكثر من 90 انقلاباً بين عامي 1960 و2023. وفي حين نجحت بعض الدول الأفريقية في دمج الجماعات والقبائل المتنوعة داخل الدولة، فشلت دول أخرى، خاصة في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

بالإضافة إلى ما سبق، يُعد الصراع على السلطة والثروة بين فئات محددة دون غيرها من الجماعات الأخرى، خاصة تلك التي عارضت النظام الحاكم، عاملاً مؤثراً في زعزعة الاستقرار. وقد وصل هذا الصراع إلى حد المواجهات المسلحة. ففي مالي، على سبيل المثال، أدى تهميش بعض المناطق واتساع مساحتها الجغرافية إلى ظهور جبهات عسكرية وسياسية متعددة، تطالب بحقوق سكان المنطقة، ومن أبرزها حركة الطوارق للمقاومة، والحركة الشعبية لتحرير أزواد، والجبهة الإسلامية العربية لأزواد. وقد شكلت هذه الحركات تحدياً كبيراً للحكومة المركزية في مالي.

ثانياً: تأثير التركيبة المجتمعية الإثنية على مسارات التنمية المحلية في منطقة الساحل

تُعدّ منطقة الساحل الأفريقي فسيفساء اجتماعية وثقافية فريدة، تتميز بتنوّع اثني وقبلي وديني ملحوظ. هذا التنوّع، الذي يُعتبر في الأصل مصدراً للثراء والتنوع الثقافي، يُشكّل في الوقت نفسه تحدياً كبيراً أمام جهود بناء الدولة وتحقيق الاستقرار في المنطقة.

قبل تحليل التركيبة الإثنية لدول الساحل لا بد من الإشارة إلى مفهومها، إذ تعرف الجماعة

¹ -ظريف شاكر، المرجع السابق، ص 96.

² -عمر أحمد سليمان الخير، "أفريقيا ولعبة التوازنات الدولية"، مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، 2024/12/12، في: <https://www.aljazeera.net/opinions/2024/12/22/> (ديسمبر 2024)

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

الإثنية Ethnic Group بأنها: "كيان اجتماعي بشري يتشارك أفرادُه نمط حياة مميزًا، ويتوحدون بروابط انتماء قومي ضمن إطار ثقافي وحضاري متمايز. يتجلى هذا الإطار في هوية ثقافية فريدة، تُميز الجماعة عن غيرها من الكيانات الاجتماعية. ويشعر أفراد الجماعة بوعي ذاتي تجاه هويتهم العرقية، مما يُساهم في خلق شعور بالوحدة والتضامن داخل الجماعة. يستند هذا الشعور إلى التقارب في الخصائص الفكرية والقيم المشتركة، بالإضافة إلى روح الجماعة التي تسود بين أفرادها، مما يُولد لديهم ولاءً وانتماءً عميقًا، ويُعزز من تماسك الجماعة ووحدتها. ويتشكل الوعي الإثني لدى أفراد الجماعة من خلال تفاعلهم مع الجماعات الإثنية الأخرى التي تتواجد معهم في نفس المجتمع"¹.

تتجلى أزمة الجماعات الإثنية في منطقة الساحل الأفريقي بوضوح في حالة الطوارق، الذين يُعدّون أبرز مكوناتها. فقد وجدوا أنفسهم، عقب استقلال الدول الأفريقية في ستينيات القرن الماضي، موزعين بين خمس دول هي الجزائر وليبيا ومالي وبوركينا فاسو (توجد النسبة الكبيرة من الطوارق في النيجر بـ 800 ألف نسمة تليها مالي بـ 500 ألف وليبيا بـ 70 ألف وبوركينا فاسو بـ 35 ألف وفي المرتبة الأخيرة الجزائر).

فبينما نجحت بعض هذه الدول في دمج الطوارق ضمن نسيجها الوطني من بينها الجزائر، فشلت أخرى، خاصةً في تحقيق التنمية المحلية، وذلك بسبب محدودية القدرات الاقتصادية. وإضافة إلى ذلك، شهدت المنطقة انقلابات عسكرية متكررة، وصراعات على السلطة وتقاسم الثروة بين فئات محددة، مما أدى إلى تهमيش جماعات أخرى. وقد تسبب هذا الوضع في معاناة المدنيين، الذين وجدوا أنفسهم عالقين في صراعات لا ناقة لهم فيها ولا جمل. ففي مالي، على سبيل المثال، أدى الفساد والانقلابات العسكرية وتهميش بعض المناطق إلى ظهور حركات سياسية متعددة تطالب بحقوق المنطقة، ومن أبرز هذه الحركات حركة الطوارق للمقاومة (Mouvement de la résistance Touareg)، والحركة الشعبية لأزواد (Front islamique arabe de l'Azawad)، والجهة الإسلامية العربية لأزواد (Mouvement populaire d'Azawad). وقد شكلت هذه الحركات تحديًا كبيرًا للحكومة المركزية في مالي².

¹ - زهيرة مزارة، "التنوع الإثني وانعكاساته على عملية بناء الدولة في منطقة الساحل الأفريقي: بين ضرورة تحقيق التكامل الاجتماعي والحفاظ على الوحدة الوطنية"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 03، مايو 2020، 281.

² - مبروك كاهي، "منطقة الساحل الأفريقي: صراعات قديمة وتحديات جديدة"، مجلة تحولات، المجلد 2، العدد 1، يناير 2019، ص 173.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

يُعزى ظهور هذه الحركات الانفصالية إلى فشل الدولة المركزية في استيعاب الطوارق، وفشل الخطط التنموية المخصصة للمناطق التي يقطنونها. ويعود ذلك إلى عدة أسباب، منها الفساد الإداري والسياسي، ونقص الموارد الأساسية اللازمة للتنمية المحلية، وتوزيع الموارد بشكل غير عادل، حيث يتم تفضيل مناطق وجماعات إثنية معينة على حساب أخرى. فالتنمية هي عملية تصاعدية مستمرة تشمل المجتمع بأكمله، ولا تغفل أي فئة. وقد أدى تجاهل هذا المبدأ إلى شعور بعض الجماعات الإثنية بالتهميش، مما ساهم في ظهور حركات اجتماعية متمردة بدأت بمطالب دستورية، ثم تحولت إلى مطالب أكثر تطرفاً، كما حدث في معظم دول الساحل الأفريقي، وخاصةً في مالي. وقد استغلت هذه الحركات المتمردة كافة الوسائل المتاحة لتحقيق أهدافها، بغض النظر عن مشروعية هذه الوسائل.

إن طبيعة المجتمعات في منطقة الساحل مفككة اثنيا وقبليا وعرقيا جعل من عجلة الاندماج الاجتماعي في الدولة عملية جد صعبة خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة، هذا ما أنتج أزمات داخلية و خارجية معقدة يصعب التحكم فيها فهي في الغالب صراعات ذات طابع اثني عرقي¹. تتميز أزمة الطوارق بتعقيد فريد مقارنة بالصراعات الإثنية الأخرى في المنطقة، وذلك لكونها حركة عابرة للحدود الوطنية، حيث يتوزع أفراد هذه الإثنية على خمس دول في المنطقة. وقد ساهم غياب العدالة التوزيعية في المجالات الاقتصادية والسياسية في مالي والنيجر في إذكاء الاضطرابات قبل وبعد الاستقلال. وإضافة إلى ذلك، فقد أدى التوظيف الخارجي لهذه القضية، سواء من دول الجوار أو من خلال دعم بعض الجمعيات الفرنسية لجماعات طارقية ذات مطالب متطرفة، إلى تعقيد المشهد. إذ أن هذه المطالب تتعارض مع طبيعة المجتمعات الطارقية التقليدية.

يُعدّ تفشي النزاعات الإثنية في منطقة الساحل الأفريقي نتيجة مباشرة للإرث الاستعماري الفرنسي، حيث تم ترسيم الحدود السياسية لهذه الدول بشكل مصطنع بموجب مؤتمر برلين، دون مراعاة التوزيع الجغرافي للكيانات العرقية والقبلية. ونتيجة لذلك، نادراً ما تتطابق الحدود الإقليمية للدول مع الحدود العرقية واللغوية وغيرها من المحددات الاجتماعية والثقافية.

وقد ساهم هذا الواقع في نشوء حالة من عدم الاستقرار في منطقة الساحل، تجلت في شكل نزاعات محلية تتنوع بين الخلافات على الأراضي، والصراعات على الهوية القومية، والتوترات الدينية. فبعد حصول المستعمرات الأفريقية على استقلالها، نشأت دول تفنقر إلى التجانس الاجتماعي، حيث تم

¹ - أيمن سيد شبنانة، "الصراعات الإثنية في إفريقيا الخصائص، التداعيات، بيل المواجهة"، مجلة قراءات إفريقية، العدد 6، سبتمبر 2010، ص 95.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

تقسيم المجموعات الإثنية بشكل اعتباطي، وفقاً لمصالح وظروف خارجية لا تعكس تطلعات الشعوب الأفريقية. وقد أدى عجز الأنظمة السياسية الأفريقية عن إدارة التنوع الاجتماعي إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والأيدولوجي والعربي في معظم دول القارة¹.

تُعَدّ دولة مالي من بين أكثر دول منطقة الساحل الأفريقي التي تشهد اضطرابات ناجمة عن حركات تمرد لبعض الجماعات الإثنية المتواجدة على أراضيها، والتي تتبنى مشروعاً انفصالياً عن الدولة المركزية. وقد دفعت هذه الأوضاع دول الجوار، وخاصةً ليبيا في عهد القذافي والجزائر، إلى لعب دور الوساطة لفتح قنوات اتصال بين المتمردين الطوارق، ممثلين عن الحركات المذكورة، والحكومة المركزية. وقد أثمرت هذه الجهود عن التوصل إلى اتفاقية "كوناري" عام 1996، نسبةً إلى الرئيس المالي السابق ألفا عمر كوناري. وقد جاء هذا الاتفاق تنويجاً لمفاوضات شاقة وتنازلات قدمتها الحكومة المركزية في باماكو، شملت انسحاب الجيش المالي من بعض مناطق شمال مالي التي تُعَدّ معقلاً رئيسياً لحركات التمرد، إضافة إلى تقديم وعود بتنمية هذه المناطق، رغم الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه مالي².

ولاحتواء هذه الحركات الإثنية، ذهب الرئيس المالي أبعد من ذلك، حيث أشركهم في العملية السياسية من خلال تعيين وزراء من الطوارق والعرب من شمال مالي في الحقب الوزارية، ومنحهم مناصب سامية في الدولة وترقيات في الجيش والشرطة والجمارك. وقد ساهمت هذه الجهود، التي تمت بمساعدة الجزائر وليبيا، في تحقيق نوع من الاستقرار في مالي، مما دفع البعض إلى اعتبارها من بين الدول الأفريقية القليلة التي حققت تقدماً في مجال الديمقراطية.

وانطلاقاً من أن الديمقراطية لا يمكن أن تستقيم في غياب موارد مالية مستدامة تضمن استقرار عمليات التنمية المحلية، والاستقرار السياسي على وجه الخصوص، فقد ظلت اتفاقية "كوناري" هشة وغير متماسكة. وتجلّى ذلك بوضوح مع انتهاء فترة حكم الرئيس "كوناري"، حيث عادت بوادر التمرد لتظهر بقوة أكبر، في وقت كانت فيه منطقة الساحل الأفريقي تمر بأصعب مراحل تاريخها الحديث. لقد هدفت الاتفاقية في الأساس إلى دمج الجماعات الإثنية في مؤسسات الدولة، والقضاء على التمرد من جذوره، إلا أن الواقع كان مخالفاً لذلك تماماً. فقد استغل بعض قادة الطوارق والعرب، الذين كان يفترض بهم تمثيل مناطقهم في الحكومة المركزية الوضع لتحقيق مصالح شخصية وأهداف تتعارض مع مبادئ الدولة المالية. وقد أدى ذلك إلى اتهام الرئيس المالي المخلوع في انقلاب عسكري، "أما دو توماني توري"،

¹ -زهيرة مزارة ، المرجع السابق، ص 277.

² -مبروك كاهي ، المرجع السابق، ص 174.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

بالتواطؤ مع هذه الجماعات ومنحها امتيازات كبيرة، مما أثار استياء أطراف متعددة، وعلى رأسها المؤسسة العسكرية، التي اتهمته بالتخاذل والتساهل مع هذه الجماعات على حساب القضايا الوطنية، مثل مكافحة تجارة المخدرات واختطاف الرعايا الأجانب¹.

وقد شهدت منطقة شمال مالي هذه الأحداث بالتزامن مع الانقلاب العسكري على الرئيس "توماني توري"، حيث انسحب قادة الطوارق والعرب من العاصمة وانضموا إلى جبهات القتال في الشمال. ويُشار إلى أن التفوق الذي حققه المتمرّدون على الجيش المالي لم يكن وليد الصدفة، بل كان نتيجة إعداد استمر لسنوات، منذ توقيع اتفاق "كوناري" عام 1996. فقد استغلوا جميع الموارد المتاحة لتعزيز قوتهم، بدءًا من المناصب الحساسة التي شغلوها في الدولة المركزية، مرورًا بغياب الجيش المالي عن بعض المناطق بموجب الاتفاقية، مما أتاح لهم حرية الحركة، وصولًا إلى الأموال التي حصلوا عليها من الفدية وتجارة المخدرات والسلاح.

وقد شكل سقوط نظام معمر القذافي وانهيار الدولة الليبية نقطة تحول حاسمة، حيث تمكن المتمرّدون من تهريب كميات كبيرة من الأسلحة المتطورة، التي تفوق ما يملكه الجيش المالي نفسه. وقد تجاوزت مطالب الجماعات الإثنية قضايا التنمية والتوزيع العادل للثروة والمشاركة السياسية، لتصل إلى المطالبة بالانفصال وإقامة دولة مستقلة في شمال مالي، تحت اسم "دولة أزواد" على أساس إثني. إلا أن هذا المشروع لم يكتب له النجاح.

يتجلى تفشي النزاعات الإثنية في منطقة الساحل الأفريقي كنتيجة لتضافر عدة عوامل، من بينها ضعف منظومة الحماية الوطنية، وعدم القدرة على ضبط الحدود، والقصور في إدارة الأزمات الداخلية. كما يُعزى الفشل الدولتي إلى انتشار الفساد السياسي، وهشاشة الأداء المؤسسي الديمقراطي، وغياب آليات فعالة لحل النزاعات الإثنية، بالإضافة إلى حركة اللاجئين العشوائية. ويتفاقم هذا الوضع نتيجة لتداخل التركيبة الاجتماعية لسكان المنطقة عبر الحدود الوطنية، مما يساهم في استمرار الصراعات القبلية والعشائرية والإثنية، وامتداد العنف السياسي والبنوي².

يُعدّ الصراع الثقافي والهوياتي من العوامل التي زادت من تعقيد الوضع الأمني في منطقة الساحل الأفريقي. وقد تجلّى ذلك بوضوح في شمال مالي، حيث تصاعدت المطالب المتعلقة بالهوية والاعتراف

¹ - المرجع نفسه، ص 174.

² - أيمن سيد شبنانة، المرجع السابق، ص 95.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

والأمن(*)، وذلك في سياق رغبة الأزواد في الانفصال. ويُلاحظ التباين الاقتصادي بين شمال مالي، الذي يتركز فيه الطوارق ويعاني من التهميش، وجنوبها الذي يعتمد على النشاط الزراعي ويشهد تحسناً نسبياً في الأوضاع الاقتصادية. وقد امتدت هذه الظاهرة التفكيكية إلى ليبيا بعد ثورة 17 فبراير 2011، حيث بدأت بعض المناطق تطالب بالانفصال والاستقلال عن الدولة الأم¹.

هذه الصراعات الاثنية ساهمت بشكل كبير في تذييل جمهورية مالي تصنيف الدول الأقل نمواً في العالم، حيث يبلغ عدد سكانها ما يقارب عشرين مليون نسمة، وتتنوع تركيباتها الإثنية لتشمل ما لا يقل عن اثنتي عشرة مجموعة، تشهد بعضها نزاعات بينية. وتواجه هذه الدولة، التي تقع في قلب منطقة الساحل وتفتقر إلى منفذ بحري، تحديات أمنية متصاعدة، تتمثل في الهجمات الجهادية والصدمات المجتمعية. وتُعد هذه المشكلات أعراضاً لأزمة بنيوية عميقة تعاني منها الدولة الهشة. فمنذ استقلالها عن فرنسا عام 1960، شهدت مالي سلسلة من التمردات، قادتها بشكل رئيسي مجموعات الطوارق الإثنية، بالإضافة إلى انقلابات عسكرية متكررة². وقد ساهمت عوامل مثل الفقر المدقع، والفساد المستشري، والبطالة المتزايدة، والجفاف الدوري، في تفاقم الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وقد دفعت هذه الظروف فرنسا والاتحاد الأوروبي إلى إيلاء اهتمام متزايد بمالي ومنطقة الساحل، نظراً لقلقهم من عدم الاستقرار السياسي، وانعدام الأمن، والتداعيات الإنسانية المحتملة في منطقة الصحراء والساحل. إضافة إلى ذلك، كانت فرنسا تخشى من تأثير هذه الأوضاع على مصالحها الاقتصادية وتدفقات الهجرة نحو أوروبا.

ثالثاً: معضلة الفقر والتنمية في الساحل الأفريقي: دراسة في تحدياتها الأمنية

على الصعيد الاقتصادي تعاني دول الساحل من مشاكل اقتصادية متعددة منها ضعف الناتج المحلي الإجمالي للدول، فعلى سبيل المثال وحسب تقديرات وإحصائيات ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سنة 2021، فإن الناتج المحلي الإجمالي لدولة التشاد قدر ب 8.914 مليار دولار، السودان وفي

¹ - سمية بلعيد، "دوافع الموقف الجزائري تجاه الأزمة المالية بين احتواء التهديدات الأمنية و صناعة دور اقليمي جديد"، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول : دور الجزائر الاقليمي المحددات والأبعاد ، تبسة ، الجزائر، 28-29 أبريل 2014، ص 6.

² - محمد طيفوري، مهيب محمود، "انقلابات الساحل : الأسباب الداخلية وتأثيرات التنافس الدولي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 13 سبتمبر 2023،

في: <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/sahel-uprisings-domestic-and-international-context.aspx>

(ديسمبر 2024)

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

نفس السنة 68.530 مليون دولار، مالي 10.6 مليار دولار، موريتانيا 4.1 مليار دولار، النيجر 6 مليار دولار، في حين نجد الناتج المحلي في الجزائر مثلاً 188.7 مليار دولار (المرتبة الثالثة بعد كل من جنوب إفريقيا ومصر)¹.

من خلال هذه الإحصائيات يتبين لنا أن دول الساحل الإفريقي لديها ارتفاع كبير في نسب الفقر، هذا في ظل التزايد الكبير للسكان، فحسب إحصائيات الأمم المتحدة فإن النيجر تعد ثاني أفقر دولة في العالم، كما نجد نسبة الفقر بالسودان تمثل 40%، وفي التشاد أكثر من 80%، النيجر 63%، مالي 64%، موريتانيا 40%، وهذا يرجع إلى عديد الأسباب منها الطبيعية كالجفاف الناتج عن قلة الأمطار والتصحر².

وكذلك من أسباب الفقر هو ضعف الأداء الاقتصادي أي الاعتماد على آليات قديمة في الإنتاج الزراعي، حيث أنه في النيجر تعتمد على آليات تقليدية لم تتطور منذ أربع قرون أي زراعة بدائية محرومة من البنية التحتية والتجهيزات الضرورية. بحيث كان سبباً رئيسياً في انخفاض إنتاج الحبوب في منطقة الساحل وغرب إفريقيا بنسبة 9% من السنة الزراعية 2010/2011، ومع انخفاض إنتاج الحبوب بشكل حاد انخفضت ليس فقط فيما يتعلق بمحصول عام 2011، ولكن أيضاً مقارنة بمتوسط آخر خمس سنوات فانخفض الإنتاج على سبيل المثال في تشاد من 49% إلى 22%، و النيجر من 31% إلى 14%، وموريتانيا من 34% إلى 10%³. كذلك من أسباب الفقر الزيادة السكانية المرتفعة حيث تأكدت تنبؤات " مالتوس " التي وضعها حيث أن الزيادة السكانية الطبيعية دائماً تفوق الزيادة الممكنة للإنتاج الغذائي وهو ما يحدث في دول الساحل الإفريقي الذي يزيد الإنتاج فيها في حالات المطر إلى 1.5% بينما تزيد الكثافة السكانية بنسبة 2.7% سنوياً⁴.

¹ - ويكيبيديا الموسوعة الحرة، "اقتصاد إفريقيا"، في: <https://ar.wikipedia.org/wiki/> (ديسمبر 2024)

² - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "الدول الغنية تحقق تنمية بشرية قياسية، لكن نصف الدول الفقيرة تراجعت إلى الوراء"، تقرير، 13 مارس 2024، في: <https://www.undp.org/ar/arab-states/press-releases/aldwl-alghnyt-thqq-tnmyt> bshryt (ديسمبر 2024)

³ - عبد العالي عبد العالي الحور، المرجع السابق، ص 189.

⁴ - عادل جارش، "تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل في الأمن القومي الجزائري"، المركز الديمقراطي العربي، 20 جويلية 2014، في: <https://democraticac.de/?p=2448> (سبتمبر 2019).

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

يُعدّ العجز في الإنتاج الزراعي عن مواكبة النمو السكاني المتسارع أحد العوامل الرئيسية لاستدامة الفقر في منطقة الساحل الأفريقي. وقد تجلّى ذلك بوضوح في "مواسم المجاعة" التي شهدتها موريتانيا والنيجر، حيث كانت الأخيرة الأكثر تضرراً، ولا تزال تعاني من فقر مدقع يؤدي إلى وفاة مئات الآلاف من الأطفال سنوياً بسبب النزوح وسوء التغذية. وتُشير الإحصائيات إلى أن 3.2 مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية في النيجر، بينما يبلغ عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في دول الساحل الأفريقي 18.4 مليون نسمة. وفي مالي، تتراوح نسبة انعدام الأمن الغذائي بين 70% و90%، حيث تحتل الدولة المرتبة 181 من بين 185 دولة في قائمة الدول الأكثر فقراً، وذلك وفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام 2016. وما يلاحظ أن كل دول منطقة الساحل الأفريقي تعاني من انعدام الأمن الغذائي¹.

يُعزى ارتفاع مؤشر الفقر في منطقة الساحل الأفريقي إلى غياب العدالة في توزيع الموارد، وهي ظاهرة بارزة في مجتمعات المنطقة. ففي حين تستأثر النخب الحاكمة بالموارد المتاحة، تتحمل الأغلبية المحكومة عبء الحرمان، مما يُفضي إلى تفاوت طبقي حاد، غالباً ما يؤدي إلى صراعات طبقية. ويعود تفاقم أزمة التوزيع والفشل الاقتصادي في منطقة الساحل الأفريقي إلى انتشار الفساد السياسي، الذي يتجلى في الرشوة واستغلال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية، والتعامل مع الممتلكات العامة على أنها ملكية خاصة. ويؤكد تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2009 على ذلك، حيث لم تتجاوز درجة أكثر من 70% من دول الساحل الأفريقي 3 من 10 في مؤشر الفساد، مما يدل على تقشي هذه الظاهرة في المنطقة².

كما هو الأمر بالنسبة للنيجر الذي هو في حالة مزمنة من الأزمة الغذائية مما أدى الى صعوبة تجاوز هذه الأزمة، بحيث نجد 80% من السكان يعتمدون على الماشية و الزراعة، في مساحة صالحة للزراعة لا تتجاوز 15% من المساحة الكلية و مع 15 مليون نسمة ، بالتالي تعرف هذه المنطقة من إقليم الساحل الإفريقي حالة مزمنة للأزمة الغذائية خاصة مع ارتفاع نسبة النمو السكاني حيث قدرتها الأمم المتحدة ب 46 مليون نسمة بحلول عام 2050³.

¹ - تقرير التنمية البشرية ، " تنمية للجميع " ، 2016 ، ص 35 ، في: <https://hdr.undp.org/system/files/documents/hdr2016aroverviewweb.pdf> (سبتمبر 2019)

² - ياسين شكيمة ، "مصادر الفقر في دول الساحل الإفريقي: وفق منظور الأمن الإنساني" ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد 10، العدد 1، أبريل 2019 ، ص 244.

³ - عبد العالي عد العالي الحور ، المرجع السابق ، ص 192.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

يُعدّ الارتباط بين الفقر والتنمية في منطقة الساحل الأفريقي وثيقاً ومعقّداً، حيث يُشكل الفقر

عائقاً رئيسياً أمام تحقيق التنمية المستدامة، بينما يؤدي غياب التنمية إلى تفاقم الفقر. تعتبر التنمية(*) خياراً ضرورياً من خلال استغلال كل القدرات البشرية والمادية، ووضعها في نسقها الملائم للبيئة العامة المراد تنميتها وفق المتطلبات المالية والمستقبلية، كما يعتبر تطبيق الحكم الراشد من أهم الشروط التي يجب أن تتوفر لأجل تحقيق التنمية المستدامة، والاستدامة هنا لا تعني الاستمرارية بل تعني نتائج الاستمرارية المتطورة، فلا يمكن الحديث عن تنمية في ظل وجود سوء التسيير للموارد البشرية والمادية المتاحة، ومن هنا نجد متطلبات التنمية في ظل الحكم الراشد هي¹:

- أهمية تمتع النظام بشرعية تستند الى القبول الشعبي وفاعلية الأداء.
- وجود منظمة قيمية تعكس شفافية سياسة تسهم في إزالة الصراعات المحتملة بين الحكام والمحكومين، وتحد من استخدام العنف.
- ضرورة موائمة الهياكل الاجتماعية والسياسية للتغيرات الاقتصادية بما يجنب النظام التعرض للمزيد من الضغوط وعدم الاستقرار.

تعتبر منطقة الساحل الأفريقي من المناطق التي تحقق أدنى معدلات للنمو في العالم وهذا راجع إلى معاناتها من اقتصاد مفكك، بحيث أن كل هذه الدول من موريتانيا إلى التشاد هي دول ضعيفة النمو عالية الاستدانة والتبعية إضافة إلى سوء أو ضعف نسبة التبادل الداخلي مما أدى إلى اللجوء إلى المساعدات الخارجية والاستدانة، والأسوأ من ذلك هو سوء استخدام هذه المساعدات الخارجية، والتي هي في حد ذاتها مرفقة بشروط سياسية متمثلة أساساً في إقامة إصلاحات سياسية، أي تبني النهج الديمقراطي الذي يقابله بالضرورة إصلاح اقتصادي، مما أدى بالعديد من دول الساحل الخوض في هذه الإصلاحات الاقتصادية، وكانت النتيجة هي التبعية وتراجع مستويات التنمية.

(*) تعرف التنمية على أنها: عملية توسيع الخيارات المتاحة للأفراد عن طريق توسيع الوظائف و القدرات الأساسية الثلاث للبشر وهي أن يحيى الأفراد حياة مديدة وصحيحة، وأن يحصلوا على المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق. أنظر: بومدين طاشمة، "الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة التواصل، العدد 26، جوان 2010، ص 18.

¹ - بومدين طاشمة، "الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة التواصل، العدد 26، جوان 2010، ص 18.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

وفقًا لإحصاءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2013، يعيش ما لا يقل عن 11.4 مليون شخص في منطقة الساحل الأفريقي على أقل من دولار واحد في اليوم. ويُشير هذا الوضع إلى نتائج تنموية سلبية للدول المعنية. ويتضح من بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) أن أداء هذه الدول فيما يتعلق بأهداف الألفية للتنمية كان متأخرًا في معظم الحالات. وقد أكدت التقارير أن الجهود المبذولة من قبل مالي وموريتانيا والنيجر لن تكون كافية لتحقيق الأهداف المحددة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بحلول عام 2015. ومن المتوقع أن يحدث هذا التأخر تأثيرًا سلبيًا على التوازنات الداخلية الهشة لهذه الدول، مما يُعيق قدرتها على تنفيذ الإصلاحات التنموية الضرورية¹.

يعدّ ضعف التنمية وتفاقم الفقر في منطقة الساحل الأفريقي من العوامل المؤثرة سلبيًا على اقتصادات دول المنطقة. وتتفاقم هذه الأوضاع مع ارتفاع معدلات الفقر، مما يؤدي إلى تدهور الأوضاع المعيشية للسكان. واستنادًا إلى بيانات المؤتمر العالمي للمياه، يفتقر حوالي 75% من سكان المنطقة إلى إمدادات المياه الكافية، مما يُشير إلى أزمة حادة في قطاع المياه. وتُعدّ التنمية بمثابة مؤشر أساسي للتغلب على الهشاشة الاقتصادية والفسل الدولاتي، حيث تُساهم في تحسين الأوضاع المعيشية وتوفير الخدمات الأساسية للسكان².

والملاحظ أن منطقة الساحل الأفريقي تواجه تحديات اقتصادية هيكلية تتمثل في ضعف النمو، وارتفاع المديونية، والتبعية الاقتصادية، ومحدودية التبادل التجاري الداخلي. وقد أدى هذا الوضع إلى اعتماد دول المنطقة على المساعدات الخارجية، مما يُشكل تحديًا كبيرًا لفرنسا، نظرًا لعلاقاتها التاريخية والاقتصادية والسياسية الوثيقة بالمنطقة. إذ تُعدّ فرنسا شريكًا تجاريًا رئيسيًا لدول الساحل، وتستثمر في قطاعات إستراتيجية مثل الطاقة والتعدين. ويُؤدي تدهور الأوضاع الاقتصادية في المنطقة إلى تراجع التجارة والاستثمارات الفرنسية، إضافةً إلى ذلك، تعتمد فرنسا على موارد طبيعية حيوية من دول الساحل، مثل اليورانيوم، مما يجعلها عرضة لتعطيل سلاسل الإمداد في حال عدم الاستقرار. كما يعتبر الفقر واليأس من الدوافع الرئيسية للهجرة غير النظامية من أفريقيا إلى أوروبا، وتُشكل هذه الظاهرة تحديًا

¹ - تقرير التنمية البشرية 2013، "نهضة الجنوب : تقدم بشري في عالم متنوع"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 8 سبتمبر 2013، ص 203، في: <https://www.undp.org/ar/arab-states/publications/tqrry-altnmyt-albshryt-lam-> 2013 (سبتمبر 2019)

² - سمير قلاع الضروس ، "المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الافريقي "، (مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات استراتيجية ، جامعة الجزائر 3)، ص 51.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

متزايداً لفرنسا. ومن المتوقع أن يؤدي تدهور الأوضاع الاقتصادية في منطقة الساحل إلى ارتفاع ملحوظ في تدفقات الهجرة، مما يشكل ضغطاً إضافياً على البنية التحتية والموارد الفرنسية.

المطلب الثاني: التهديدات اللاتماثلية (الهجينة) في منطقة الساحل الأفريقي: تحليل للأبعاد الأمنية الفرنسية

تشهد منطقة الساحل الأفريقي تصاعداً مطرداً في حدة التهديدات اللاتماثلية les menaces asymétriques، والتي باتت تهدد أمن المنطقة وأمن دول الجوار، وصولاً إلى الضفة الشمالية للمتوسط، نظراً لخطورتها البالغة، ومن أهم هذه التهديدات نجد:

أولاً- التهديدات الإرهابية:

تتعدد أشكال ظاهرة الإرهاب(*) ونماذجها، وذلك بتعدد المعايير التي يحكم بها على الظاهرة، حيث هناك معايير حكم متعددة على الظاهرة الإرهابية لكنها في معظمها أسهمت في كثير من الالتباس، لأنها تسهل كثيراً من إضفاء صفة الإرهاب على أي فعل والذي يتغير هدفه وفق الفاعل والمفعول به بالتوافق أو التعارض¹.

شهدت منطقة شمال أفريقيا والساحل الصحراوي تصاعداً ملحوظاً في النشاط الإرهابي، بدءاً من ظهور "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" في الجزائر. وقد تسارعت وتيرة هذا التصاعد عقب أحداث بارزة مثل تفجيرات السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا عام 1998، وهجمات 11 سبتمبر 2001 التي استهدفت مركز التجارة العالمي. وقد أدى ذلك إلى ظهور مفهوم "تنظيم القاعدة"، الذي استقطب أتباعاً من بين التيارات السلفية الجهادية، وتسبب في نشأة عشرات الجماعات المسلحة في شمال أفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى، مثل الجزائر والصومال واليمن، والتي تبنت أيديولوجية التنظيم. وقد توسع نطاق نشاط

(*) يعرف الإرهاب في الموسوعة السياسية بأنه: "هو استعمال العنف غير القانوني، أو التهديد به بأشكال مختلفة كالإغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب، بغية تحقيق هدف سياسي معين، مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد، وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات، كوسيلة من وسائل الحصول على المعلومات أو المال، وبشكل عام استخدام الاكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشئئة الجهة الإرهابية. انظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1985، ص2، ص153.

¹ - عبد الوهاب الكيالي وآخرون، المرجع السابق، ص 153.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

هذه الجماعات ليشمل مناطق واسعة تمتد من جنوب موريتانيا إلى السودان، مروراً بدول جنوب الصحراء الكبرى مثل مالي والنيجر وتشاد¹.

أدت هذه التهديدات الإرهابية إلى تحول منطقة الساحل الأفريقي إلى جزء من "قوس الأزمات"، الذي كان يمتد سابقاً من أفغانستان عبر إيران والجزيرة العربية إلى القرن الأفريقي. وقد أصبحت منطقة الساحل بمثابة قاعدة خلفية للجماعات الإرهابية في شمال أفريقيا. لا سيما تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، الذي يعود أصله إلى الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية. وقد انتشر هذا التنظيم في الصحراء والساحل منذ صيف 2003، وبدأ في استهداف دول المنطقة منذ ذلك الحين، حيث كانت موريتانيا والنيجر من بين الدول الأكثر تعرضاً لهجمات التنظيم. بالإضافة إلى ذلك، يتزايد دور جماعة "بوكو حرام" في تهديد دول المنطقة، مثل نيجيريا والكاميرون.

كما نجد في الساحل الإفريقي إضافة إلى تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، l'afrigue de le mouvement pour l'unité et le jihad dans l'ouest (MUJAO)، كحركة إرهابية منشقة من التنظيم الأول، كما نجد تنظيمات أخرى أقل تطرفاً مثل تنظيم "أنصار الدين" تحت زعامة "أياد أغ غالي"، والذي يعد من أقدم وأبرز زعماء المتمردين الطوارق، وتنظيم "بوكو حرام" في نيجيريا، وتنشط كذلك في جنوب النيجر، تأسست سنة 2002 على يد "محمد يوسف" والتي تدعي انتمائها إلى التيار السلفي وكذا حركة طالبان الأفغانية. ومن أهم الجماعات الإرهابية الناشطة في منطقة الساحل الإفريقي نجد :

1- تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQIM): تعتبر نتاجاً للاندماج الفكري والعملياتي بين الجماعة السلفية للدعوة والقتال وتنظيم القاعدة الأم، وقد تأسس في 24 يناير 2007 عقب مبايعة زعيم القاعدة أسامة بن لادن. وقد ساهم هذا التحول في تصعيد الوضع الأمني في منطقة المغرب العربي والساحل الأفريقي، حيث أصبحت المنطقة مسرحاً لعمليات إرهابية متزايدة. وقد تميز تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بنوعية وكمية عملياته. فمن حيث النوعية، نفذ التنظيم عمليات حساسة كاختطاف الأجانب واستهداف مواقع إستراتيجية وتنفيذ هجمات انتحارية، إضافة إلى استخدامه

¹ -سمير قلاع الضروس، المرجع السابق، ص 51.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

للدعاية الإعلامية المكثفة. ومن حيث الكمية، شهدت المنطقة تصاعداً ملحوظاً في وتيرة العمليات الإرهابية¹.

وقد استغل التنظيم حالة الفوضى الأمنية في ليبيا عقب سقوط نظام القذافي، مما مكنه من الحصول على كميات كبيرة من الأسلحة المتطورة، بما في ذلك صواريخ أرض-جو، مما عزز من قدراته العسكرية وحوله إلى قوة إقليمية مؤثرة، حسب تصريح الرئيس التشادي إدريس ديبي إتنو لمجلة "جون أفريك"². ينشط هذا التنظيم في عدة دول في شمال وغرب أفريقيا، بما في ذلك مالي والجزائر وموريتانيا، كما يسعى إلى إقامة دولة إسلامية متطرفة في المنطقة.

2- حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا:

تُعد حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا جماعة جهادية تتألف من عناصر أغلبهم من جنوب الصحراء، وقد انشقت عن تنظيم القاعدة. تتمركز الحركة في مدينة غاو شمال شرق مالي، وقد تصادمت مع حركة الأزواد قبل أن تسيطر على المدينة. تتمتع الحركة بقوة عسكرية ومالية كبيرة، وقد نفذت عمليات اختطاف دبلوماسيين وأجانب، من بينهم جزائريون، كما أعدمته دبلوماسياً جزائرياً بعد رفض الجزائر مطالبها. وقد أعلنت الحركة عن تشكيل أربع سرايا عسكرية (هي : سرية عبد الله عزام، سرية أبو مصعب الزرقاوي، سرية أبو الليث الليبي، وسرية الاستشهاديين)³، واعتبرت الجماعة في بيان لها أن إعلان الهيكلة الجديدة كان نتيجة لتوسيع نفوذها، وتزايد أعداد مقاتليها، مؤكدة أن السرايا الجديدة سيتم توزيعها حسب التحديات التي تواجهها المنطقة داخلياً وخارجياً.

3- حركة أنصار الدين :

تأسست جماعة أنصار الدين في نوفمبر 2011، بعد شهر واحد من تأسيس حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، على يد إياد غالي خالد، القنصل السابق لحكومة مالي في جدة، المملكة

¹ - إدريس عطية، "الارهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في الساحل الإفريقي أولوية بناء الأمن بدل استيراده"، لمجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 1، جوان 2014، ص 89.

² - لخضر منصوري، "الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 6، جوان 2014، ص 187.

³ - إدريس عطية، المرجع السابق، ص 89.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

العربية السعودية. وترتكز الأيديولوجية الأساسية للتنظيم على تطبيق الشريعة الإسلامية في شمال مالي، وإقامة دولة إسلامية في المنطقة. وتُعد مدينة كيدال المعقل الرئيسي لجماعة أنصار الدين.

بدأت جماعة أنصار الدين عملياتها في منطقة أزواد بشن هجوم على مدينة أغلهوك غرب كيدال في أواخر يناير 2012، حيث تمكنت من السيطرة على قاعدة عسكرية استراتيجية. وفي ظل حالة الانهيار التي شهدتها الجيش المالي نتيجة للانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس أمادو توماني توري في مارس 2012، سارع إباد غالي إلى تنفيذ خطة بالتنسيق مع حلفائه في تنظيم القاعدة وحركة التوحيد والجهاد للسيطرة على المدن الرئيسية في أزواد، حيث تمكنوا من السيطرة على كيدال وغاو¹.

3-كتيبة أنصار الشريعة:

أسس "عمار ولد حماها" كتيبة أنصار الشريعة بعد انشقاؤه عن حركة التوحيد والجهاد. وقد تنقل ولد حماها بين عدة تشكيلات بين جهادية قبل أن يؤسس هذه الكتيبة التي تعتبر حديثة مقارنة بالحركات الأخرى، حيث كان ناشطا في جماعة الدعوة والتبليغ لينتقل إلى ما سماه بمرحلة السيف مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وكتيبة "الملثمين" ثم تنظيم التوحيد والجهاد فحركة أنصار الدين، ما يعني تشبعه بأفكار قتالية وجهادية كثيرة سهلت عليه معرفة نقاط القوة والضعف في كل تنظيم و بالتالي معرفة كيفية التعامل مع تلك الجماعات الجهادية قبل تأسيس كتيبته، مما أكسبه خبرة واسعة في العمل الجهادي².

4-كتيبة الملثمين:

انشقت كتيبة الملثمين عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في أواخر عام 2012، ويقودها الجزائري المختار بلمختار. وقد نفذت الكتيبة عمليات إرهابية كبيرة، مثل الهجوم على منشأة عين أميناس الغازية في الجزائر. وتنشط الكتيبة في محافظة غاو شمال مالي، وتُعتبر من أقوى الجماعات

¹ - ولفرام لآخر، الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء ، لبنان /أوراق كارنيغي ، سبتمبر 2012، ص 4

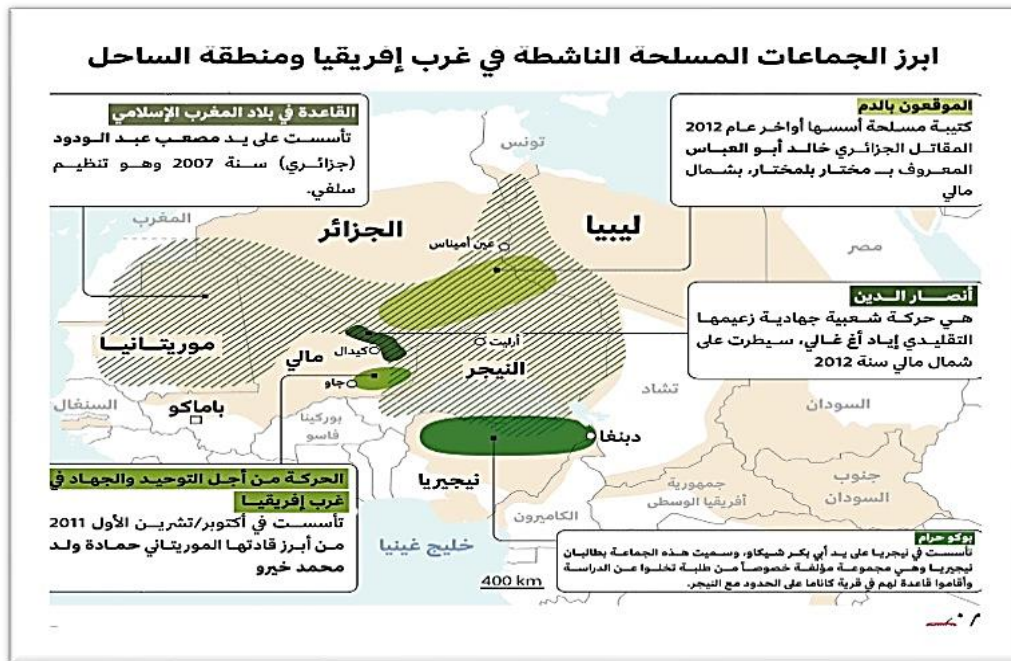
² - يحيى الزبير، "الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل : منع الحرب ومكافحة الارهاب " ، مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية، 28 نوفمبر 2012، ص2، في:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/11/201211289594704997.html> (سبتمبر 2019)

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

الجهادية في المنطقة. وقد صنفت الولايات المتحدة كتيبة المثلثين كمنظمة إرهابية أجنبية. وقد أعلن بلمختار اندماج كتيبته مع حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا تحت اسم "المرابطون"¹.

تُشير كثرة الانشقاقات والاندماجات بين الجماعات الجهادية في منطقة الساحل إلى حالة من عدم الاستقرار التنظيمي، ولكنها قد تكون أيضاً استراتيجية للتوسع والتكيف مع الظروف المتغيرة. وتُشكل هذه الجماعات تهديداً كبيراً للأمن والاستقرار في المنطقة، وتتطلب جهوداً دولية وإقليمية لمكافحتها. والخريطة رقم: 07 تبين أهم التنظيمات الإرهابية الناشطة في غرب إفريقيا و منطقة الساحل



المصدر: <https://www.aljazeera.net>

تُشير المعطيات إلى وجود ترابط وثيق بين الجماعات الإرهابية الناشطة في منطقة الساحل الأفريقي، والمنبثقة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، مما يجعل الفصل التام بينها أمراً بالغ الصعوبة. وقد أكد دانيال بنيامين Daniel Benyamin، منسق وزارة الخارجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب، على هذا التعقيد والتشابك بين هذه الجماعات².

¹ - المرجع نفسه .

² - سمير قلاع الضروس ، المرجع السابق ، ص 59.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

يثير نشاط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، الذي يتضمن عمليات اختطاف رهائن وتهريب سيارات وسجائر ومخدرات، تساؤلات حول طبيعة دوافعه، إذ يرى البعض أن المحفزات الإجرامية تغلب على الدوافع الدينية أو السياسية. ويستدلون على ذلك بمشاركة أحد قادة التنظيم، "عبد الكريم الطريقي"، في قمة مهربي المخدرات الكولومبيين في غينيا بيساو عام 2010¹.

وقد تفاقم مخاطر عدم الاستقرار في المنطقة عقب سقوط نظام معمر القذافي، حيث انتشرت الأسلحة وعاد المرتزقة ذوو الخبرة القتالية العالية، مما عزز قوة تنظيم القاعدة. ويقيم التنظيم علاقات تعاون مع جماعة بوكو حرام، ويستفيد من شبكات دعم في المجتمعات المحلية، من خلال التنسيق مع قادة محليين ومهربي مخدرات وأسلحة. ويستغل التنظيم حالة الفراغ الأمني والتنموي التي تعاني منها المنطقة الشاسعة، حيث تفتقر إلى المشاريع التنموية، وتغيب عنها مظاهر سيادة الدولة. وتواجه الحكومات صعوبات جمة في مراقبة وضبط أراضيها بسبب شساعة المساحة وضعف القدرات العسكرية والأمنية. فعلى سبيل المثال، يبلغ تعداد الجيش المالي حوالي 8200 فرد، بينما تتجاوز مساحة البلاد 1.24 مليون كيلومتر مربع، مما يعني أقل من جندي واحد لكل 151 كيلومتر مربع².

يُساهم الوضع الأمني المتدهور في منطقة الساحل الأفريقي، والذي يتسم بتصاعد نشاط الجماعات الإرهابية الموالية لتنظيم داعش، في تشكيل ما يُعرف بـ "الحزام الجهادي". يُهدد هذا الحزام استقرار الأنظمة السياسية القائمة، حيث يشجع الجماعات المتطرفة على تكثيف هجماتها بهدف إسقاط الأنظمة وإقامة "الخلافة الإسلامية". وتُعدّ هذه الجماعات إرهابية تحديًا كبيرًا للأمن الفرنسي، نظرًا للعلاقات التاريخية والجغرافية والاقتصادية بين فرنسا ودول الساحل. وتؤثر هذه التهديدات بشكل ملحوظ على توجهات السياسة الفرنسية في المنطقة، مما تطلب منها بناء إستراتيجية شاملة ومتكاملة لمواجهة هذه التحديات.

ثانيا: تأثير الجريمة المنظمة في منطقة الساحل على الاستراتيجية الأمنية الفرنسية

تشكل الجريمة المنظمة تحديًا جسيمًا لدول منطقة الساحل الأفريقي، لا سيما في ظل التحديات الأمنية الراهنة والتدخلات الأجنبية. وتُشير المؤشرات إلى تصاعد هذه الظاهرة، مما يعيق مسارات التنمية. وقد أدى هذا الوضع إلى ظهور فاعلين غير دوليين يسيطرون على التجارة غير الرسمية،

¹ - "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، تقرير، 09/11/2014، في :

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/11/9/> (سبتمبر 2019)

² - عبد العالي عبد العالي الحور ، المرجع السابق ، ص 174.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

ويحكمون في قطاعات اقتصادية حيوية، وقيمون تحالفات مع مجموعات إثنية وقبلية عابرة للحدود بين مالي والنيجر وتشاد والصحراء الليبية والجزائرية. وتستغل هذه الشبكات الإجرامية الفشل الاقتصادي للدول لتعزيز أنشطتها، وتُشكل ما يُعرف بـ "الكارتلات". وتزيد أنظمة دول المنطقة من تعقيد الوضع بمحاولاتها غير الفعالة للحد من هذه الظاهرة. وتتركز التهديدات الناجمة عن الجريمة المنظمة في التجمعات السكانية الكبرى والمناطق الحدودية الفقيرة، حيث ينتشر الفساد على نطاق واسع، وهو الأعلى عالمياً وفقاً لمنظمة الشفافية الدولية، مما يدفع الأفراد إلى اللجوء إلى التهريب لتأمين سبل العيش.

وتُعد منطقة الساحل الأفريقي بيئة مواتية للجريمة المنظمة العابرة للحدود، مما يجعلها مصدراً لتهديدات أمنية إقليمية ودولية. وتتطلب مكافحة هذه الظاهرة جهوداً متضافرة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. وسوف يتم التركيز على أشكال هذه الظاهرة، والجهود المبذولة لمكافحتها.

وتُعرف الجريمة المنظمة بأنها: "مجموعة معقدة ومتنوعة من الأنشطة الإجرامية واسعة النطاق، التي تنفذها عصابات ذات تنظيم عالٍ، وتضم أفراداً من جنسيات مختلفة. وتتميز هذه الأنشطة بالاحترافية والاستمرارية، وتهدف إلى تحقيق الربح المالي واكتساب النفوذ باستخدام أساليب متنوعة". كما عرّفها كل من "سذرلاند وكريسبي" Sutherland et Cressey بأنها: "ارتباط مجموعة صغيرة من المجرمين لتنفيذ أنماط معينة من الجريمة"¹. وتجدر الإشارة إلى أن معظم التشريعات الوطنية تتجنب تعريف الجريمة المنظمة بشكل صريح، وتترك ذلك للفقهاء القانونيين. ويعود ذلك إلى صعوبة ترجمة المفهوم الإجرامي للجريمة المنظمة إلى مصطلحات قانونية دقيقة، حيث تتسم عناصر التعريفات بالغموض وعدم التحديد، مما يتعارض مع مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات. كما يختلف مفهوم الجريمة المنظمة باختلاف التشريعات الوطنية.

تعدّ منطقة الساحل الأفريقي بيئة حاضنة لأنواع متعددة من الجريمة المنظمة، وذلك نظراً لضعف مؤسسات الدولة وعجزها عن مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية. وتتسم هذه الجرائم بالتنوع والتعقيد، وتشمل أنشطة غير قانونية واسعة النطاق، تُسيطر عليها شبكات إجرامية ذات قوة تنظيمية عالية. وتضم هذه الشبكات آلاف المجرمين من جنسيات مختلفة، وتعمل بقدر كبير من الاحترافية والاستمرارية، بهدف

¹ - مصطفى كراوة ، "ظاهرة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الأفريقي وسبل مواجهتها"، مجلة افاق علمية ، المجلد 12، العدد 01، 2020، ص 527.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

تحقيق الربح المالي واكتساب النفوذ. وتتنوع أشكال الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الأفريقي، ومن أبرزها:

1- الهجرة غير الشرعية المرتبطة بالاتجار بالبشر

يشار الى مصطلح الهجرة السرية على أنها عملية انتقال فرد أو جماعة، من دولة الى دولة أخرى، بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة في البلدان المعنية بعملية السفر، ابتداء من دولة المصدر ، مروراً بدولة المعبر ، ووصولاً الى دولة الاستقبال النهائي .

كما تعتبر الهجرة غير الشرعية بأنها الدخول غير الشرعي للأجانب من دولهم الأصلية برا

و بحرا وجوا الى دولة أخرى ،بما فيها مناطق العبور، وحددت المادة 2 من اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 143 الهجرة غير المنظمة بأنها وجود المهاجر في طريق رحلته أو وصوله أو مدة إقامته وعمله في وضع يتنافى والقوانين والاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف أو الثنائية الأطراف أو التشريعات الوطنية. وحسب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية فان الهجر غير الشرعية، تعني عبور الحدود دون التقيد بالشروط اللازمة للدخول المشروط الى الدول المستقبلية¹.

أما منظمة الهجرة الدولية فأشارت الى المهاجر غير الشرعي بقولها: " انه المهاجر الذي لا تتوفر لديه الوثائق اللازمة والمنصوص عليها بموجب لوائح الهجرة من أجل الدخول والإقامة أو العمل في بلد ما، ويشمل هذا² :

ـ الأفراد الذين ليس لديهم وثائق قانونية للدخول إلى الدولة (دولة الاستقبال ولكن استطاعوا الدخول سرا حسب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر وطنية يكون هذا الدخول عبر إحدى الطرق التالية :برا، بحرا، جوا)

¹-عمر فرحاتي ، "أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي"، مداخلة في الملتقى الدولي حول: التحديات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة :الرهانات -التحديات"، ورقلة ، الجزائر ، 27-28 فيفيري، 2013، ص 8.

² - عبد العالي عبد العالي الحور ، المرجع السابق ، ص 178.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

ـ الشخص الذي تمكن من دخول البلد باستخدام الوسائل الاحتيالية والنصب والتزوير للمستندات التي بحوزته، التزوير يستهدف بالأساس وثيقة أسرار والهوية والمهاجرين في أوضاع غير نظامية.

وعموما يشير مصطلح الهجرة غير الشرعية بعض الغموض، من حيث أن الحدود بين ما هو شرعي وغير شرعي تبقى غير واضحة بآتم المعنى، فمثلا عدد من المهاجرين يدخلون البلاد بطريقة قانونية، وتتوفر لديهم ظروف مناسبة كالعامل والسكن ولكن يقيمون بطريقة غير رسمية، وفي بعض الأحيان يدخل المهاجر البلاد بطريقة غير قانونية لكن يكتسب الوضع القانوني بمجرد الزواج أو العمل مثلا.

وهنا يبدو مصطلح "الهجرة غير المنتظمة L'immigration irrégulière أو "الهجرة السرية" الأكثر دقة من الناحية العلمية، لأنه أوسع وأقل معيارية لمصطلح "الهجرة غير شرعية illegal migration"، فالهجرة غير الشرعية، مصطلح قانوني لا يعكس التجارب والخبرات السابقة للمهاجرين، فمثلا لاحظ "فان لاننت" van lienpt أن التهريب للمواد الاستهلاكية يكون غير قانوني، ولكنه شرعي ومقبول اجتماعيا أثناء الأزمات والمجاعات مثلا، ثم إن إدراك الحكومات للهجرة يغير معنى المصطلح من دولة لأخرى، وذلك انعكاسا للتشريعات الوطنية وتطبيقها في الواقع. أما عند تحليل واقع الهجرة في منطقة الساحل الأفريقي، يمكن تصنيف المهاجرين إلى ثلاث فئات رئيسية¹:

أ- المهاجرون المستقرون: يمثلون نمطاً تقليدياً للهجرة، حيث ينتقل الأفراد بهدف الاستقرار الدائم، تنتج هذه الهجرات غالباً داخل القارة الأفريقية.

ب- المهاجرون العابرون: يتخذون دول المغرب العربي كمحطة عبور نحو وجهات أخرى، خاصة أوروبا، تُعد الهجرة غير الشرعية هي الغالبة في هذا النوع، مدفوعةً بتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في دول الساحل. ساهمت سياسات الهجرة الأوروبية الصارمة في دفع المهاجرين إلى البحث عن طرق غير شرعية، مما جعل دول المغرب العربي نقطة عبور رئيسية، لكن غالبا ما يستقر العديد من هؤلاء المهاجرين في دول المغرب العربي، وهذا ما يتجلى في مناطق الجنوب الجزائري، مثل تمنراست.

¹ - عادل زقاغ، سفيان منصوري، "واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الأفريقي: مقارنة سوسيو-سياسية"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 23، مارس 2016، ص 163.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

ج- المهاجرون المتورطون في التهريب: يُصنفون ضمن فئة المهاجرين غير الشرعيين، ويتم استغلالهم من قبل شبكات الجريمة المنظمة في أنشطة التهريب المختلفة، و تُعد هذه الفئة جزءًا من الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود التي تشهدها المنطقة.

تتباين الأسباب التي تدفع الناس في عموم قارة إفريقيا للهجرة السرية، فنجد قطاعا كبيرا من الناس يبرر السفر للخارج بحثا عن ملاذ امن، وأسلوب حياة أفضل، مما يدفعهم للبحث عن أي وسيلة للهرب من بلدانهم بحثا عن النجاح وإن كلفهم ذلك أرواحهم، وعلى العموم يمكن إجمال أسباب الهجرة في الساحل إلى ثلاث نقاط أساسية:

* الطبيعة الهشة لدول المنطقة:

تعاني دول المنطقة من ضعف الحوكمة والفساد، مما يؤدي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ويشجع على الهجرة، وتُعتبر الدول الاستعمارية، وعلى رأسها فرنسا، مسؤولة تاريخيًا عن جزء كبير من "أزمة الدولة" في أفريقيا. خلال فترة الاستعمار، تم تقسيم القارة الأفريقية بشكل تعسفي، دون مراعاة الانتماءات الإثنية والقبلية، وتم رسم حدود دولية لا تعكس الواقع الديموغرافي والاجتماعي. وقد فشلت دول ما بعد الاستقلال في تجاوز إرث الاستعمار، حيث لم تتمكن من استيعاب التنوع الإثني والعربي، ولم تنجح في بناء دول وطنية جامعة. وقد أدى ذلك إلى تفاقم الصراعات الإثنية، وظهور حركات انفصالية تطالب بإقامة دول مستقلة على أسس إثنية. ومن الأمثلة على ذلك، الصراعات في شرق أفريقيا بين الهوتو والتوتسي، والحركات الانفصالية للطوارق في منطقة الساحل الأفريقي¹. هذا الفشل الدولاتي ساهم بقسط كبير في تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

*المشاكل الاقتصادية

بعد الاستعمار، شهدت الدول الأفريقية، وخاصةً في منطقة الساحل، تحولًا نحو التبعية الاقتصادية المفرطة للغرب. وقد تفاقم هذا الوضع بعد نهاية الحرب الباردة وظهور نظام العولمة الليبرالية الجديدة، حيث اضطرت هذه الدول إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي بشروط غير متكافئة. اعتمدت هذه الدول على تصدير المواد الخام مقابل استيراد رؤوس الأموال، مما جعلها رهينةً للدول الكبرى وعرضةً لتقلبات الأسواق العالمية. وقد أدى هذا النموذج الاقتصادي إلى فشل هذه الدول في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الشاملة، مما أدى إلى تدهور الأوضاع المعيشية وتفاقم ظاهرتي

¹ - "الصراعات العرقية في افريقيا"، على الموقع : <https://www.marefa.org> (سبتمبر 2019)

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

اللجوء والنزوح¹. اذ تسببت السياسات الاقتصادية الليبرالية في تفاقم الفقر والبطالة، خاصةً بين الشباب، مما دفعهم إلى البحث عن فرص عمل في أماكن أخرى.

*المشاكل البيئية:

تواجه دول الساحل الأفريقي تحديات بيئية جسيمة، أبرزها التصحر الذي أدى إلى تدهور الأراضي في المناطق الجافة وشبه الرطبة. يعتمد غالبية السكان في هذه المناطق على الزراعة، مما يجعلهم عرضةً لتأثيرات التصحر بشكل مباشر. بالإضافة إلى ذلك، تعاني المنطقة من ندرة حادة في مصادر المياه، مما يزيد من تفاقم الوضع. وقد ساهمت هذه المشاكل البيئية بشكل كبير في تفاقم ظاهرة النزوح والهجرة، سواء الداخلية أو الخارجية. كما كان لاندلاع الأزمة في ليبيا بعد سقوط نظام "القذافي" حسب العديد من من المحللين أن تداعيات الأزمة الليبية عام 2011 لم تقتصر على الداخل الليبي، بل امتدت لتشمل المناطق المجاورة، وأخذت أبعادًا إقليمية تمس منطقة شمال وغرب أفريقيا. فقد أدت نتائج الحرب في ليبيا إلى تطور طبيعة التهديدات وتعقيد المخاطر في منطقة المغرب العربي والساحل الأفريقي، مما جسد مفهوم الترابط الاستراتيجي للتهديدات بين هذه المناطق الممتدة.

وقد شكلت عودة الأعداد الكبيرة من الطوارق الذين كانوا متواجدين في ليبيا تحديًا لأمن واستقرار دول المنطقة، خاصةً الدول الأصلية لهؤلاء الطوارق. وقد أنهى سقوط نظام القذافي نظريًا الحرب الأهلية في ليبيا، ولكن الانعكاسات الإقليمية ظهرت بسرعة في كل الاتجاهات، ومن ذلك عودة المقاتلين الطوارق الذين كانوا في ليبيا بعدما عملوا لسنوات طويلة في خدمة نظام القذافي.

ومثلت عودة الأفارقة الذين كانوا موجودين في ليبيا جزءًا من الحراك السكاني الإجمالي الذي ميز منطقة الساحل الأفريقي. وقد أكد تقرير المنظمة الدولية للهجرة الذي نشر في نهاية عام 2011، أن عدد العائدين من ليبيا بلغ حوالي 209,030 شخصًا، توزعوا بين دولهم الأصلية، أي 95,760 في النيجر، و82,433 في تشاد، و11,230 في مالي، و780 في موريتانيا، مع إمكانية تضاعف هذه الأرقام إذا تم احتساب حركات المهاجرين الأخرى غير المعلنة. واستنادًا إلى إحصاءات أعدتها المفوضية الإنسانية للاتحاد الأوروبي (ECHO)، تمثل فئة الشباب ما بين 20 و40 سنة نسبة 95% من إجمالي

¹ - راضية ياسينة مزاني، التحديات الأمنية لمنطقة الساحل الأفريقي، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 1، 2019، ص 229.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

العائدين لدول مالي والنيجر وتشاد، وهو ما يضيف عبئاً إضافياً على دولهم الضعيفة لاستيعابهم وتوظيفهم في مناصب قارة¹.

وعند تحليل الإحصائيات الخاصة بظاهرة الهجرة في منطقة الساحل الإفريقي نجد أن جمهورية مالي من بين الدول الأفريقية التي تشهد أعلى معدلات الهجرة، سواء كانت داخل القارة الأفريقية أو خارجها. يُقدر عدد المهاجرين من مالي بنحو 1.2 مليون نسمة، أي ما يعادل 9% من إجمالي السكان، بينما يبلغ عدد المهاجرين إليها حوالي 50,000 نسمة. تُعتبر فرنسا الوجهة الرئيسية للمهاجرين الماليين، حيث تشير تقديرات وزارة الداخلية الفرنسية إلى وجود حوالي 50,000 مهاجر غير شرعي من مالي في فرنسا. تشمل الوجهات الرئيسية الأخرى للمهاجرين الماليين دول ساحل العاج وبوركينا فاسو ونيجيريا والنيجر والغابون والسنغال، أما في جمهورية النيجر، يُقدر البنك الدولي عدد المهاجرين النيجريين بنحو 438,000 نسمة، أي ما يعادل 3% من إجمالي السكان، ويتجه هؤلاء المهاجرون بشكل رئيسي إلى دول غرب أفريقيا (ساحل العاج، بوركينا فاسو، نيجيريا، تشاد، بنين وتوغو) وإلى فرنسا وإيطاليا خارج القارة الأفريقية².

تُفسر ظاهرة الهجرة في منطقة الساحل الإفريقي بعوامل متعددة، منها الروابط التقليدية بين دول المنطقة والقرارات الجيوسياسية. كما تساهم بعض السياسات الحكومية في تعزيز الهجرة غير الشرعية، حيث تعتبرها الحكومات وسيلة لتخفيف الاستياء الشعبي من خلال التحويلات المالية للمهاجرين، والتخلص من الفئات الساخطة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

شهدت كذلك الهجرة غير الشرعية من أفريقيا، وخاصةً من دول الساحل، نحو شمال أفريقيا وأوروبا ارتفاعاً ملحوظاً منذ بداية الألفية الثالثة. وفقاً لتقديرات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حاول حوالي 120,000 مهاجر غير شرعي عبور البحر الأبيض المتوسط في عام 2005، من بينهم 35,000 من دول الساحل. تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن المتوسط السنوي لعدد المهاجرين غير الشرعيين الذين يسعون للوصول إلى أوروبا من أفريقيا يبلغ حوالي 300,000 شخص،

¹ - « Briefing on the Impact of the Libya Crisis on the Sahel Region », Security Council Report ,26/01/2013, dans : <https://www.securitycouncilreport.org/whatsinblue/2012/01/briefing-of-the-impact-of-the-libya-crisis-in-the-sahel-region.php> , (septembre 2019)

² - عادل زغاغ، سفيان منصوري، "واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي : مقارنة سوسيو-سياسية"، المرجع السابق، ص 163.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

ينجح منهم حوالي 200,000 في الوصول إلى الضفة الأوروبية¹. يلاحظ المختصون في شؤون الهجرة غير الشرعية في المنطقة أن هناك تحولاً ملحوظاً في دور دول العبور، حيث تتجه هذه الدول إلى التحول إلى وجهات استقرار نهائي للمهاجرين. تتزايد احتمالات استقرار المهاجرين الأفارقة القادمين من جنوب الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل في دول شمال أفريقيا، وخاصةً في ليبيا والجزائر. تشير التقديرات إلى أن نسبة الاستقرار في ليبيا تتراوح بين 70% و80%، بينما تتراوح النسبة في الجزائر بين 20% و30%. ويُعد النمو السكاني في مدينة تمنراست الجزائرية مثالاً واضحاً على هذا التحول. ارتفع عدد سكان المدينة من حوالي 3000 نسمة في عام 1966 إلى حوالي 65,000 نسمة في عام 1998، حيث يُشكل المقيمون من الجنسيات الأفريقية حوالي 49,000 نسمة من إجمالي السكان².

تُعدّ الصراعات والحروب في منطقة الساحل الأفريقي من العوامل الرئيسية التي تدفع السكان إلى الهجرة، مما يؤدي إلى تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية. ومع ذلك، يجب التأكيد على أن الهجرة غير الشرعية لا تُشكل تهديداً أمنياً مباشراً، ولكنها قد تُصبح كذلك في ظل ظروف معينة، مثل استغلال شبكات الجريمة المنظمة لآس المهاجرين.. كما تتقاطع الهجرة غير الشرعية في كثير من الأحيان مع ظاهرة الاتجار بالبشر^(*)، حيث تستغل شبكات الجريمة المنظمة المهاجرين في أعمال الدعارة أو الأعمال الشاقة.

يشهد الاتجار بالبشر نمواً متسارعاً في منطقة الساحل الأفريقي، مما يجعله من أخطر الأنشطة الإجرامية في المنطقة. تتنوع أشكال الاتجار بالبشر لتشمل الاستغلال الجنسي، وتهريب الأطفال، والمتاجرة بالأعضاء البشرية. تشير الإحصائيات إلى ارتفاع معدلات تهريب الأطفال، حيث تتراوح التقديرات بين 10,000 و20,000 طفل في مالي، وحوالي 4,000 طفل في النيجر. غالباً ما تكون

¹—Hein de Haas, « Migration irrégulière d'Afrique Occidentale en Afrique du Nord et en Union européenne : Une vue d'ensemble des tendances générales », **Série migration Research de l' OIM** , N°32, Organisation Internationale pour les migrations, 2008, p17

² — Ibid.

^(*) يعرف بروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالأشخاص جريمة الاتجار بأنها: "تجنيد أو نقل أو تثقيب أو إيواء أو استقبال الأفراد باستخدام القوة أو التهديد أو الخداع أو الاستغلال أو تقديم أو تلقي مقابل مادي أو غير مادي للحصول على موافقة شخص يسيطر على آخر، وذلك بهدف استغلالهم. يشمل الاستغلال، كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو أي شكل من أشكال الاستغلال الجنسي، أو العمل القسري أو الخدمة القسرية، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء". أنظر : الأنتربول ،"الاتجار بالبشر والمهاجرين : جرائم مُربحة تستهدف أكثر الفئات هشاشة"، على الموقع الإلكتروني : <https://www.interpol.int/ar/4/10> (سبتمبر 2019)

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

الوجهات النهائية للضحايا هي الدول الأوروبية، وخاصةً فرنسا، حيث يتم استغلالهم في مختلف الأنشطة الإجرامية. ويعد الاتجار بالبشر ثالث أكبر نشاط إجرامي مربح على مستوى العالم، بعد تجارة الأسلحة والمخدرات. تُقدر العائدات السنوية لهذه التجارة غير المشروعة بأكثر من 30 مليار دولار، حيث يُشكل الاستغلال الجنسي حوالي 20% من هذه الإيرادات¹.

وإجمالاً قدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن أكثر من 195 ألف شخص فروا من المعارك الدائرة في شمال مالي، وهؤلاء اللاجئين فروا خصوصاً إلى موريتانيا والنيجر وبوركينا فاسو والجزائر، وهو ما زاد عبئاً إضافياً على هذه الدول، على أنه لم يغلب في كل هذا الحراك تفاقم الظروف البيئية لمناطق شاسعة من دول الساحل، سيما وأن التصحر أضر كثيراً بمصادر رزق السكان في هذه المناطق، ودفعهم للهروب بحثاً عن مناطق لا تصل فيها النزاعات المسلحة، الاضطهاد والتصحّر... الخ.

2- تجارة المخدرات والأسلحة

تعدّ تجارة المخدرات تحدياً عالمياً متعدد الأوجه، حيث تُقدر نسبتها بـ 8% من إجمالي التجارة العالمية. وإلى جانب الآثار الصحية والاجتماعية المدمرة، تؤدي هذه التجارة إلى أضرار اقتصادية جسيمة، تتجلى في صعوبة تقدير الناتج المحلي الإجمالي بدقة من قبل السلطات الاقتصادية، وذلك نتيجة لتداول مبالغ مالية ضخمة في السوق الموازية.

وفي هذا السياق، تشهد منطقة الساحل الأفريقي وما جاورها تنامياً ملحوظاً في تجارة المخدرات الصلبة، مثل الهيروين والكوكايين والكراك، القادمة من أمريكا اللاتينية. ووفقاً لإحصائيات الأمم المتحدة الصادرة في أبريل 2011، ارتفعت كمية الكوكايين المضبوطة في أوروبا إلى 53 طناً، قادمة من أمريكا الجنوبية عبر غرب أفريقيا، وتحديداً من خلال بوابتي غينيا الاستوائية والسنغال. وتُشير التقارير إلى أن هذه المخدرات يتم نقلها عبر وسطاء محليين إلى منطقة الساحل، ومن ثم إلى أوروبا والشرق الأوسط. وتُعد الجريمة المنظمة، التي تقودها شبكات التهريب، تهديداً متزايداً للدول المغاربية ومنطقة الساحل والدول المطلة على البحر المتوسط. وتُعد تجارة المخدرات من أبرز مظاهر هذه الجريمة، حيث أصبحت ظاهرة

¹ - راضية ياسمينه مزاني، المرجع السابق، ص 226.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

عالمية تتجاوز الحدود الوطنية، وتؤثر على جميع المجتمعات، بما في ذلك دول الجوار الجزائري. ويمكن تلخيص أبرز جوانب هذا التهديد في النقاط التالية¹:

- أن مصدر هذه السموم يأتي من دول أمريكا اللاتينية والمغرب وتعمل على تأمين نقلها جماعات ارهابية حيث تهرب عصابة المخدرات حوالي 50 طن سنويا لمخدر الهروين من أمريكا اللاتينية الى منطقة الساحل الافريقي، في حين تجني المغرب من تجارة المخدرات حوالي 13 مليار دولار سنويا أي ما يعادل مرتين مداخيلها السياحية.

- تُعد منطقة الساحل، وخاصةً دول موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد، منطقة عبور رئيسية لتجار المخدرات. وتستخدم هذه المنطقة لنقل المخدرات من أمريكا اللاتينية إلى غرب أفريقيا، ومن ثم إلى الشرق الأوسط وأوروبا. وتُشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن ما بين 30% إلى 40% من المخدرات تمر عبر هذه المنطقة، وأن 27% من المخدرات التي يتم ضبطها في أوروبا مصدرها شمال وغرب أفريقيا. وتُقدر قيمة المخدرات التي يتم تهريبها عبر هذه المنطقة بحوالي 8.1 مليار دولار².

- تحول منطقة الجوار والجزائر الى سوق استهلاكية نظرا لانتشار تعاطي هذه السموم فيها.

وقد تتفاقم أهمية النشاط الإجرامي المنظم في المنطقة بسبب مصادر المخدرات والحشيش المغربي وتهريب الكوكايين. وقد ساهم تهريب السجائر بشكل كبير في ظهور الممارسات والشبكات التي سمحت بنمو الاتجار بالمخدرات. وفي عام 2009، أشارت تقديرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة (UNDOC) إلى أن السجائر المهربة عبر هذه الطرق تمثل حوالي 60 بالمائة من سوق التبغ الليبية (240 مليون دولار من العائدات على مستوى التجزئة) و 18 بالمائة من السوق الجزائرية (228 مليون دولار). ومع اندلاع الأزمة في ليبيا، تدهورت الأوضاع الأمنية في الساحل، مما ساهم في ارتفاع وتيرة الجريمة والاتجار بالمخدرات وتبييض الأموال وغيرها من الظواهر الإجرامية³.

¹ - عادل جارش، تأثير التهديدات الأمنية بدول الجوار على الأمن الوطني الجزائري، مصر: المكتب العربي للمعارف، 2020، ص 80.

² - عادل زقاغ، سفيان منصوري، "واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الافريقي: مقارنة سوسيو-سياسية"، المرجع السابق، ص 163.

³ - عمر فرحاتي، المرجع السابق، ص 8.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

وقد أكدت دراسة للباحثة الفرنسية المتخصصة في الجريمة المنظمة "Laurence Aida-Amour" على الدور المحوري الذي تلعبه منطقة الساحل الأفريقي كممر عبور بين القارات في تجارة المخدرات. وأشارت الدراسة إلى أن شحنات المخدرات القادمة من كولومبيا وفنزويلا والبرازيل تصل إلى دول غرب أفريقيا، مثل غينيا بيساو وجزر الرأس الأخضر والسنغال والمغرب وموريتانيا، ثم تعبر الصحراء الجزائرية لتصل إلى شرق أفريقيا أو أوروبا¹. نتيجةً لتضييق الخناق على شبكات تهريب المخدرات في أمريكا الشمالية والجنوبية، اتجهت بارونات المخدرات إلى منطقة الساحل الأفريقي كممر بديل لتهريب المخدرات. وقد تحولت طرق تهريب الهيروين والكوكايين لتمر عبر دول الساحل، مما أدى إلى ظهور أسواق جديدة للمخدرات على المستويين الوطني والدولي. وتستعين شبكات التهريب بالجماعات الإرهابية لتأمين طرق التهريب، مستفيدةً من معرفتها بتضاريس المنطقة وجغرافيتها.

وقد انتقلت التهديدات الأمنية المصاحبة لتجارة المخدرات من القارتين الأمريكيتين إلى أفريقيا، وتحديدًا إلى منطقة غرب أفريقيا وامتداداتها الجغرافية، بما في ذلك دول المغرب العربي وشرقًا نحو تشاد ومصر وجنوبًا نحو أفريقيا الجنوبية. وهناك ممر آخر لتهريب المخدرات قادم من أفغانستان عبر ممرات الخليج العربي ليصل إلى كينيا وإثيوبيا والسنغال². واستخدمت الجماعات الإرهابية العائدات المالية الناتجة عن الأنشطة الإجرامية لتمويل عملياتها الإرهابية، وهو ما تجلّى في ممارسات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في شمال مالي. بل تجاوز الأمر ذلك في بعض الأحيان إلى فرض رسوم عبور على مهربي المخدرات وتوفير الحماية لقوافل التهريب. كما تصنف أجهزة الاستخبارات الغربية منطقتي جنوب غرب ليبيا (فزان) وحوض بحيرة تشاد (التي تتداخل حدودها بين تشاد والكاميرون ونيجيريا والنيجر) كأهم مراكز للنشاط الجهادي، حيث تشهد انتشارًا واسعًا لأنشطة التجارة غير المشروعة. وتُعد النيجر، التي تتوسط هذه المنطقة، الممر الرئيسي للتهريب، وذلك لعدة عوامل: أولاً، موقعها الجغرافي الاستراتيجي؛ ثانياً، انتشار الفقر وضعف المؤسسات العامة؛ وثالثاً، العمليات العسكرية في مالي التي دفعت المهربين إلى البحث عن ممرات بديلة³.

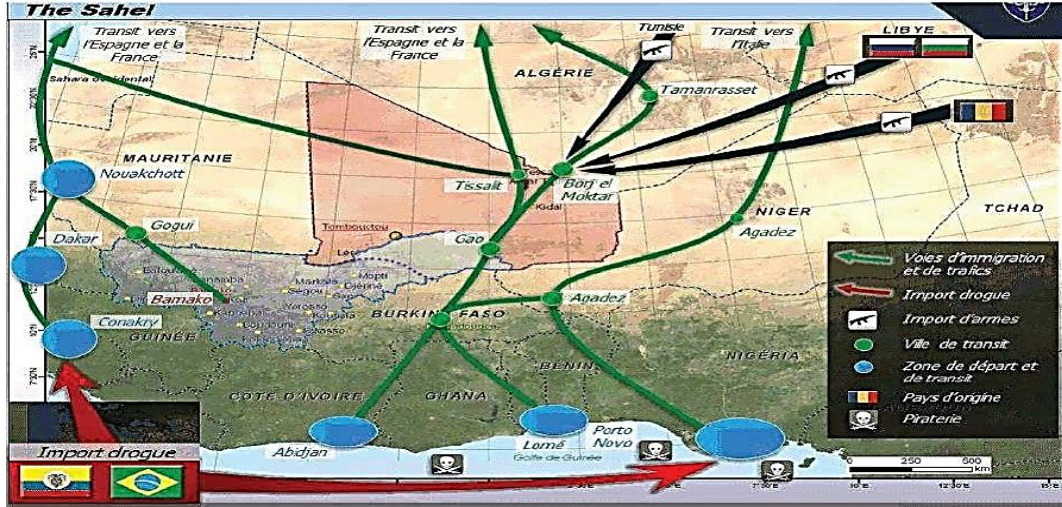
الخريطة رقم: 08 تبين طرق الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة في منطقة الساحل

¹ - Laurence Aida Ammour, « Flux, réseaux et circuits de la criminalité organisée au Sahara-Sahel et en Afrique de l'Ouest », Institut de recherches stratégiques de l'école militaire, IRSEM, Paris, Cahiers du Cerem spécial Sahel ; N°12, décembre 2009, P4.

² - Ibid, p5.

³ - عبد العالي عبد العالي الحور ، المرجع السابق ، ص 177.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري



المصدر: « Sahel pour une approche globale »

<https://www.senat.fr/rap/r12-720/r12-72010.html>

تشهد منطقة الساحل الإفريقي تصاعداً ملحوظاً في أنشطة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وخاصة تهريب المخدرات والأسلحة. فوفقاً لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ارتفع حجم تهريب الكوكايين عبر المنطقة من 18 طنًا في عام 2010 إلى 25 طنًا في عام 2013 وهذا الرقم مازال يعرف ارتفاعاً كبيراً إلى اليوم، مما يُشير إلى تزايد دور المنطقة كممر رئيسي لتهريب المخدرات من أمريكا الجنوبية واللاتينية إلى أوروبا. وقد ساهمت هذه الأنشطة الإجرامية في زعزعة استقرار دول مثل غينيا بيساو وتاجيج النزاعات في شمال مالي. بالإضافة إلى ذلك، تشير التقارير إلى تهريب كميات كبيرة من الأسلحة من ليبيا إلى مالي في عام 2011، مما يؤكد على دور المنطقة كمصدر وممر للأسلحة غير المشروعة. وتُعد مدينة غاو في شمال مالي مركزاً رئيسياً لتهريب الأسلحة والمخدرات في منطقة الساحل¹. يُعزى تصاعد المخاطر الأمنية في المنطقة إلى ضعف مؤسسات الدولة، والأرباح الهائلة التي تحققها الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود، والموقع الجغرافي الاستراتيجي للمنطقة الذي يُسهل عمليات التهريب، ويُساهم في تفاقم هذه المشكلة عدة عوامل أخرى، مثل انعدام الأمن والرقابة وضعف البنية التحتية، مما يجعل من منطقة الساحل بيئة مواتية لتجارة المخدرات العالمية.

يُشير الترابط بين الجريمة المنظمة والإرهاب إلى العلاقة الوثيقة بين شبكات تهريب المخدرات والجماعات الإرهابية، حيث تُستخدم عائدات تجارة المخدرات لتمويل الأنشطة الإرهابية. وتؤدي تجارة

¹ - عادل جاروش، "تأثير التهديدات الأمنية بدول الجوار على الأمن الوطني الجزائري" المرجع السابق، ص

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

المخدرات إلى زعزعة الاستقرار في منطقة الساحل، وتساهم في تفاقم الصراعات والنزاعات. ويُؤدي انتشار تعاطي المخدرات إلى تدهور الأوضاع الصحية والاجتماعية في المجتمعات المتضررة.

وفي هذا الإطار قد أشار "إيمانويل لوسيرو Immanuel Lucero"، نائب مدير مكافحة الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات، إلى تحول ملحوظ في مسار تجارة الكوكايين الدولية، حيث أصبحت بعض دول غرب أفريقيا الواقعة على الشريط الحدودي الجنوبي للجزائر طريقاً مفضلاً ونشطاً لتهريب هذه المادة من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا، وقد بدأت هذه الظاهرة في الترسخ منذ بداية عام 2005¹. حيث ساعدت الحالة الأمنية المتدهورة في تنامي نشاط هذه الظاهرة معتمدة في كثير من الأحيان على تحالفها مع الجماعات الإرهابية النشطة في المنطقة لنقل كل أنواع المخدرات. كما يُعد تهريب الأسلحة كذلك من الأنشطة الإجرامية الخطيرة التي تُزعزع استقرار منطقة الساحل الأفريقي. وفقاً لتقارير الأمم المتحدة، فإن مصادر الأسلحة المهربة إلى غرب أفريقيا تتنوع بين دول أوروبا الوسطى والشرقية، وروسيا، والصين، بالإضافة إلى دول أفريقية أخرى. يتم إدخال جزء كبير من هذه الأسلحة عبر قنوات قانونية، إلا أن انتشار الفساد والرشوة داخل الأجهزة الحكومية والعسكرية يُسهل تسريبها إلى الجماعات المتمردة والشبكات الإجرامية. يُشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى وجود حوالي 100 مليون قطعة سلاح خفيف منتشرة في أفريقيا، منها 8 ملايين قطعة في منطقة الساحل وحدها، تتضمن 100,000 قطعة من نوع كلاشينكوف².

يُعزى تعقيد مراقبة تهريب الأسلحة إلى طبيعة هذه الجريمة المنظمة، التي تتضمن شبكات معقدة من الأطراف الفاعلة. يلعب فيها السماسرة دوراً حاسماً في تسهيل عمليات تهريب الأسلحة، حيث يعملون كحلقة وصل بين المشترين والبائعين، والناقلين والممولين وشركات التأمين. يُستغل هؤلاء السماسرة الثغرات القانونية ويحصلون على وثائق إدارية مزورة بالتواطؤ مع مسؤولين حكوميين، مما يجعلهم من أخطر العناصر في هذه الشبكات الإجرامية³.

¹ - محمد سمير عياد ، المرجع السابق .

² - مصطفى كاوة ، المرجع السابق ، ص 533.

³ LAURENCE AÏDA AMMOUR , « La coopération de sécurité au Maghreb et au Sahel : l'Ambivalence de l'Algérie » , AFRICA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES, 18/02/2013, dans : <https://africacenter.org/wp-c.pdf> , (septembre 2019)

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

ومع تصاعد الأزمات والنزاعات الدولية، يشهد الاتجار غير المشروع بالأسلحة نموًا ملحوظًا، مدفوعًا بعوائده المالية المرتفعة. يُساهم هذا النشاط الإجرامي في تأجيج النزاعات الداخلية في منطقة الساحل الأفريقي وتغذية الجماعات الإرهابية. هذه العوامل تُسهل من انتشار هذه التجارة غير المشروعة.

تُولي فرنسا اهتمامًا متزايدًا بالأمن في منطقة الساحل الأفريقي، وتحديدًا في محور موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد، بالإضافة إلى المناطق الحدودية في جنوب الجزائر وليبيا. يأتي هذا الاهتمام نتيجةً للمخاوف من تحول المنطقة، الغنية بالموارد الحيوية والإستراتيجية، إلى ملاذ آمن للتنظيمات الإجرامية والإرهابية المتطرفة. وقد تفاقمَت هذه المخاوف بعد التمرد والانقلاب العسكري في مالي عام 2012¹. وتتنظر فرنسا إلى منطقة الساحل ليس فقط كمركز للجريمة المنظمة العابرة للحدود، بل أيضًا كممر استراتيجي يربط بين قارات آسيا وأوروبا وأمريكا.

تتدخل تجارة الأسلحة غير المشروعة بشكل معقد مع التهديدات اللاتماثلية الأخرى، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة، مما يُساهم في استمرار هذه التهديدات وتفاقمها في المنطقة. وتُثير مصادر الأسلحة، التي تشمل دولًا أوروبية، تساؤلات حول دور العوامل الخارجية في تأزيم الأوضاع الأمنية، وكذلك حول فعالية آليات الرقابة على تدفق الأسلحة. في هذا السياق، يبرز دور فرنسا، القوة الاستعمارية السابقة، كعامل مؤثر في الديناميات الأمنية. فبينما تُشارك فرنسا في جهود مكافحة الإرهاب، إلا أن وجودها العسكري والاقتصادي يثير جدلاً حول تأثيره على استقرار المنطقة. كما تُشير بعض التقارير إلى احتمال وصول أسلحة فرنسية إلى الجماعات المسلحة، مما يُثير تساؤلات حول آليات الرقابة على تصدير الأسلحة.

في الأخير يمكن القول أن فرنسا تواجه تحديات متعددة الأبعاد نتيجة للأوضاع الاقتصادية والأمنية والإنسانية في منطقة الساحل الأفريقي، وتتنوع هذه التحديات بين تأثيرات اقتصادية على التجارة والاستثمارات وسلاسل الإمداد، وتأثيرات ديموغرافية تتمثل في تدفقات الهجرة غير النظامية، وتأثيرات أمنية ناجمة عن نشاط الجماعات الإرهابية وانتشار الجريمة، وتأثيرات سياسية ودبلوماسية تتجلى في الانتقادات الدولية والضغط لتقديم المزيد من المساعدات. وتسعى فرنسا إلى مواجهة هذه التحديات من خلال استراتيجية شاملة تدمج بين الدعم التنموي والتعاون الأمني والجهود الدبلوماسية.

¹ - Ibid.

المبحث الثاني: المقاربة العسكرية الفرنسية في الساحل: قراءة في الأسباب والنتائج وتأثيرها على النفوذ.

تعتبر منطقة الساحل الأفريقي منطقة جيوسياسية حيوية، تشهد تحديات أمنية معقدة ومتشابكة، تتراوح بين الإرهاب والجريمة المنظمة والنزاعات القبلية. وقد اكتسبت هذه المنطقة أهمية استراتيجية متزايدة في السنوات الأخيرة، نظراً لموقعها الجغرافي الذي يربط بين شمال أفريقيا وجنوبها، وغناها بالموارد الطبيعية، وتأثيرها المباشر على الأمن والاستقرار الإقليمي. في هذا السياق، يُعد التدخل العسكري الفرنسي في منطقة الساحل، والذي بدأ بعمليات "سيرفال" في مالي عام 2013 ثم توسع ليشمل عملية "برخان"، موضوعاً ذا أهمية بالغة بالنسبة للأمن القومي الجزائري. فبينما تهدف فرنسا إلى مكافحة الإرهاب والجماعات المسلحة في المنطقة، فإن هذا التدخل يثير تساؤلات حول تأثيره على الأمن الإقليمي، وديناميكيات القوى في المنطقة، ومصالح الجزائر الأمنية والاستراتيجية. باعتبار الأمن القومي الجزائري يرتبط بشكل وثيق بالأمن والاستقرار في منطقة الساحل، نظراً للحدود المشتركة والتحديات الأمنية المتشابهة.

المطلب الأول: المقاربة الأمنية الفرنسية في الساحل الأفريقي الحرب على الإرهاب أم حماية للمصالح

لقد انتهجت فرنسا مقاربة تدخلية في الساحل الأفريقي معتمدة في ذلك على أدواتها الأمنية الصلبة والناعمة ، ولها في ذلك تاريخ طويل، إذ تدخلت فرنسا في أفريقيا أكثر من 41 مرة منذ سنة 1960. وهذه القاعدة لم تخرج عليها إذ عملت منذ البداية على تعزيز وجودها في المنطقة نظراً لإدراكها لمركزيتها باعتبارها مسرح لمجابهات وصراعات متعددة، حيث وصف المحللون الفرنسيون منطقة الساحل "بالمنطقة الرمادية" "Zone grise" لكونها منطقة تغيب فيها الشرعية تماماً، بعد أن انتشرت تجارة السلاح و المخدرات إضافة إلى العمليات الإرهابية بشكل مخيف وغير مسبوق في تاريخ هذه المنطقة، بالإضافة إلى أنها أصبحت مجال مواجهة بين مختلف القوى الفاعلة في الساحة الدولية .

1-السياق العام للتدخل الفرنسي في مالي بين الشرعية القانونية والسياسية

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

لقد شهدت دولة مالي عام 2012 بوادر انهيار تام وفشل دولتي في غضون فترة قصيرة نسبياً، بعد اندلاع النزاع المسلح فيها، وتصاعد نشاط الجماعات المسلحة المتمردة والإرهابية في شمال البلاد، وكذا إعلان استقلال إقليم الأزواد من طرف الجماعات الانفصالية (الطوارق)، وهو تشخيص وضع البلاد أمام عدة مقاربات لبناء السلم فيها وإعادة أعمار البلاد، وكذا احتواء التهديدات الأمنية فيها - ذات الطابع اللاتماثلي - وخاصة المقاربة التدخلية الفرنسية في مالي، وتداعياتها الداخلية والإقليمية.

في ضوء هذه الأحداث، يمكن اعتبار العمل العسكري الفرنسي كان ضرورياً، وإن لم يكن خالياً من الأسئلة والانتقادات، وموضع إجماع مفاجئ. إذ تدخلت فرنسا بناء على طلب المساعدة الذي تقدم به الرئيس المالي المؤقت "ديونكوندا تراوري"، والذي قدمه شفويًا في 9 يناير ثم في رسالة بتاريخ 10 يناير 2013.

ومن الملاحظ أن طوال عام 2012، دعت عدة دول إلى إجراء مفاوضات مع الجماعات المتمردة في شمال مالي. وكانت الجزائر وبوركينا فاسو، أقرب الدولتين الواقعتين إلى الشمال والجنوب من مالي، هي التي أصرت على إيجاد حل غير عسكري قبل كل شيء. تم تعيين رئيس بوركينا فاسو وسيطاً من قبل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وعقدت عدة اجتماعات في واغادوغو. كان الهدف المنشود، المشار إليه صراحة في قرار مجلس الأمن رقم 2071 الصادر في 12 أكتوبر 2012، هو محاولة فصل الجماعات المالية (الحركة الوطنية لتحرير أزواد وأنصار الدين) عن الجماعات من الخارج (تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا)، حيث تعتبر الأخيرة الأكثر تطرفاً وتستخدم بشكل واضح الأساليب الإرهابية، على عكس الطريقة الأولى التي تعتبر بالتأكيد متطرفة ومتمردة ولكنها "ودية". وشكك بعض المعلقين في فرص نجاح هذه المفاوضات منذ البداية، معتقدين بشكل خاص أن جماعة مثل أنصار الدين لديها معايير مزدوجة ولا يمكن الاعتماد عليها. ورأى آخرون أن المفاوضات لم تكن قوية ومقنعة بما فيه الكفاية بينما كانت الجماعات الجهادية على الأرض تعزز مواقفها¹.

حيث طوال عام 2012 وحتى أكتوبر، عبرت السلطات الفرنسية عن موقفها بشكل استباقي للغاية لصالح التدخل العسكري، ولكن مع قدر من الغموض بشأن المشاركة المباشرة للقوات الفرنسية أم لا. وأعلن وزير الدفاع "جان إيف لودريان" في 3 أكتوبر أن هناك "ضرورة ملحة للتحرك". وقال في 16 أكتوبر: "التدخل العسكري قد يحدث خلال أسابيع قليلة". لكن في 24 أكتوبر 2012، أظهر الوزير نفسه

¹ -André Bourgeois, «spécialiste de l'Afrique saharo-sahélienne, « pourquoi la France intervient au Mali », dans : www.lemonde.fr, 15/01/2013. (septembre 2022)

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

أن باريس غيرت موقفها من خلال الإشارة إلى "في الوقت الحالي، الوقت ليس للتدخل (...). نحن في المرحلة الدبلوماسية"¹.

ويبدو من ناحية أخرى أنه فيما يتعلق بالجوانب العسكرية، فقد أثرت أسئلة متعددة. ولم تكن الموارد اللوجستية جاهزة بعد، ويشير تكوين التضاريس والقوات الجهادية إلى أن العمل العسكري قد لا يكون سهلاً كما كان متصوراً. ومن ناحية أخرى، يرى التردد الداخلي في فرنسا أنه ربما لم يكن من المناسب أن تضع نفسها على رأس عمل عسكري، مع العلم أن العديد من الرهائن الفرنسيين محتجزون لدى الجماعات الجهادية، مما سيتطلب قتالاً ضرورياً. وهذا من شأنه أن يعرض حياة الرهائن للخطر. وأخيراً، على المستوى السياسي والدبلوماسي على المستوى الدولي، تم التعبير عن مخاوف كثيرة ضد التدخل العسكري، بما في ذلك مخاوف الأمين العام للأمم المتحدة. ومن هنا تم تحديد موقع جديد لفرنسا منذ نهاية أكتوبر 2012 والذي أدى إلى صدور القرار 2085 في 20 ديسمبر 2012. ونص ذلك على التحضير للتدخل العسكري مع القوات الأفريقية (الذي تم الإعلان عنه في سبتمبر 2013) ومن أجل تجنب ذلك، و لصالح المفاوضات بين الطرفين أولاً. معنية بمحاولة إيجاد حل سلمي للأزمة المالية².

ان الشرعية القانونية للتدخل الذي طالب به الرئيس "ديونكوندا تراوري" الذي تم تعيينه رئيساً في أعقاب الانقلاب العسكري في 22 مارس 2012 والذي أطاح بالرئيس "أما دو توماني توري"، يعود أساساً لتفعيل اتفاق دفاعي بين مالي وفرنسا يتعلق بالمساعدة في حالة تعرضها لهجوم إضافة إلى اتفاقية للتعاون الفني والعسكري الذي تم توقيعها في عام 1985، كما نجد كذلك طلب رئيس ساحل العاج "الحسن واتارا" من الرئيس هولاند المساعدة في مالي، نيابة عن المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا ECOWAS. إذ حدد الخطاب الذي ألقاه رئيس الوزراء الفرنسي "جان مارك إيرولت" أمام نواب الجمعية الوطنية في 15 يناير 2013 الأهداف الرسمية الثلاثة للتدخل العسكري في مالي³:

1. وقف هجوم الجماعات الإرهابية؛

2. الحفاظ على وجود دولة مالي والسماح لها باستعادة وحدة أراضيها وسيادتها الكاملة؛

¹ - « Guerre au Mali : comment l'Elysée a manœuvré », www.mediapart (02/09/2022.)

² - Ibid.

³ - Adam Bernard, « Mali de l'intervention militaire française a la reconstruction de l'état », **rapport GRIP** : Groupe de echerche et d'information sur la paix et la sécurité , Bruxelles, 2013 ; p12.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

3. الإعداد لنشر قوة التدخل الإفريقية المرخص لها بموجب قرار من مجلس الأمن.

وقد فهمت فرنسا لعبة الدومينو التي تلعبها الجماعات الإرهابية في مالي، (إن سقطت مالي في أيديها ستسقط دول أخرى ان عاجلا أو أجلا) وأن القتال في مالي هو تأمين للنيجر وتشاد ، وبوركينا فاسو وموريتانيا. وعليه هي تهدف من تدخلها إلى فرض عملية دومينو معكوسة تقلب تماما الاتجاه بضرب الحركات الإرهابية ودرء أي عدوان مماثل على دول الجوار الهشة والمنكشفة أمنيا (الواقعة تحت النفوذ الفرنسي)¹.

بررت فرنسا تدخلها العسكري في مالي بمكافحة الإرهاب والقضاء على أسبابه، رغم اعترافها بتنوع الجماعات المسلحة وأهدافها. وقد انتقد معارضو التدخل دوافعه، مؤكدين على حماية المصالح الاقتصادية الفرنسية في المنطقة. ويرى الخبراء أن مصالح فرنسا في مالي تتوزع بين الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية، مع غلبة المصالح الاقتصادية والتي تتمثل في²:

-**المصالح الاقتصادية** : إن الاستثمارات الفرنسية في قطاع المعادن في مالي ضخمة ، بالإضافة الى الشركات الفرنسية في المجالات المختلفة في مالي ودول الجوار ، خاصة في قطاع النفط في الجزائر والنيجر وموريتانيا، وبالتالي فان سيطرة الحركات الإسلامية المتشددة، سيؤدي إلى عدم استقرار المنطقة ، مما سيعرقل المصالح الفرنسية في مالي وفي المنطقة بالكامل ، وخاصة بعد اكتشاف اليورانيوم في مالي سنة 2010 ، ولقد صرح وزير الخارجية الفرنسي " لوران فابيوس " في 14 يونيو 2013 بقوله : " لقد كانت المصالح الأساسية بالنسبة لنا ولأوروبا على المحك ، لذلك كان علينا التحرك بسرعة ".

إذ بعد أسابيع من بدء التدخل الفرنسي أرسلت قوات خاصة فرنسية إلى النيجر لتأمين مناجم اليورانيوم التي تديرها شركة Areva الخاصة، الرائدة عالمياً في القطاع النووي المدني. ولم يخف بعض المسؤولين أو المراقبين الفرنسيين هذه الحقيقة، مثل "جاك أتالي" الذي أشار، في معرض حديثه عن

¹ - عبد النور بن عنتر ، " التدخل في مالي: نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي " ، مركز الجزيرة للدراسات ، في <http://studies.aljazeera.net/ar/profile/390> (سبتمبر 2021)

² - عمرو محمود عرفة موسي، "محددات دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في التعامل مع الأزمة الارهابية في مالي"، مجلة البحوث المالية والتجارية، في: https://jsst.journals.ekb.eg/article_61401.html (تاريخ الدخول سبتمبر 2022).

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

الأزمة في مالي، إلى أن "مناجم اليورانيوم في النيجر، الضرورية لفرنسا، ليست بعيدة"¹. ولا يمكن إنكار أن المصالح الاقتصادية أثرت كثيرا في قرار التدخل في مالي.

-المصالح السياسية : لم يكن لفرنسا مصالح اقتصادية فقط في مالي ، ولكنها صاحبة نفوذ تقليدي وتاريخي في المنطقة، وتريد أن تعيد رسم دائرة نفوذها في مواجهة المد المتزايد للنفوذ الأمريكي والصيني، وقد أرادت أن تبني قاعدة عسكرية ضخمة في إحدى دول المنطقة ، لتتمكن من مراقبة المنطقة الشاسعة الممتدة من الصومال إلى موريتانيا .

-المصالح الأمنية والإستراتيجية: تسعى فرنسا دائما الى تحقيق مصالح أمنية و إستراتيجية، ويتجلى ذلك في حماية مواطنيها في الخارج وهذا ما أكد عليه "هولاند" أثناء زيارته لدولة الإمارات العربية بإضافته هدف "تأمين باماكو" ، حيث لدينا عدة آلاف من المواطنين الفرنسيين " (اذ تشير التقديرات إلى أن 6000 فرنسي و1000 مواطن من دول أوروبية أخرى موجودون في مالي)². بل وحماية الدولة الفرنسية من بعيد، وقد عبر وزير الدفاع الفرنسي " جون أيف لودريان " بوضوح أن القرار الفرنسي حول التهديدات التي فرضت على بلاده التدخل: يتعلق بتهديد " إقامة دولة إرهابية على أبواب أوروبا وفرنسا. مضيفا بقوله باستئصال الإرهاب وتعيد وحدة مالي "³.

على المستوى الدولي، حظي التدخل الفرنسي بدعم المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وروسيا والصين وعدد كبير من الدول الأفريقية. (لم تنتقد إلا دولتان هما مصر وقطر) وفي هذا الإطار أشارت روسيا إلى أن العمل العسكري الفرنسي ينسجم مع روح قرارات مجلس الأمن 2056 و2071 و2085 بشأن مالي. وشدد ممثل فرنسا على ضرورة تنفيذ القرار 2085 في أسرع وقت ممكن، كون التدخل الفرنسي جاء نتيجة لحالة طارئة. لكن خبراء عسكريين تابعين للأمم المتحدة قدروا أن القوة الإفريقية MISMA لن تكون جاهزة لبدء عملية إعادة الأمن لشمال مالي قبل عدة أشهر. وأخيرا، تجدر الإشارة إلى أن نص القرار 2085 ينص على أن بعثة الدعم الدولية ستكون "تحت القيادة الأفريقية" ولكنه لا يمنع بأي حال من الأحوال الدول غير الأفريقية الأخرى من تقديم المساعدة للقوات الإفريقية ومن هذا القرار استمدت فرنسا شرعية التدخل⁴.

¹ - L'armée défendra l'uranium d'Areva. La « Françafrique » au Niger sous protection des forces spéciales françaises », Le Soir, 25/01/2013. Dans : <https://www.lesoir.be/31875/sections/france> (septembre 2022)

² -- Adam Bernard ,Op.Cit, p16.

³ -Ibid, p.16-17.

⁴ -« Le Conseil de sécurité soutient unanimement l'intervention française au Mali » , 15/01/2013, www.rfi.fr; (Juillet 2022).

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

يعد الإجماع الدولي حول التدخل العسكري في مالي أمراً نادراً، حيث عادة ما تتباين الآراء حول التدخلات العسكرية، وقد تجاوز هذا الإجماع وقف تقدم "الجهاديين" إلى طردهم من مناطق الشمال، إلا أن التحديات الأمنية لا تزال قائمة، وتفاقت بسبب الانقلاب الأخير في مالي وسياساته في منطقة أزواد.

أما على المستوى الداخلي الفرنسي، في البداية، أيدت معظم الأحزاب السياسية الأغلبية والمعارضة الإجراء الذي أطلقه الرئيس هولاند، باستثناء حزب الجبهة اليسارية والحزب الشيوعي الذي انتقد بشكل رئيسي الحكومة لعدم استشارة البرلمان قبل إطلاقه للعمليات العسكرية. إذ أيدت مجموعة "Europe Ecologie-Les Verts" التدخل، لكن أحد نوابها، "نويل مامير"، انتقده بشدة، مستحضراً عودة "Françafrique". وفي المعارضة، وعلى الرغم من تأييده لضربة جوية محدودة، كان الرئيس السابق "فاليري جيسكار ديستان" واحداً من الذين أيدوا الضربة الجوية المحدودة. وحذر "من تطور هذا التدخل الفرنسي في مالي، والذي سيكون من النوع الاستعماري الجديد"، من خلال انتقاد التدخل البري. من جانبه، حذر رئيس الوزراء السابق "دومينيك دو فيلبان" قائلا: "لا، الحرب ليست فرنسا"، مذكراً بأن الحروب ضد الإرهاب كانت فاشلة على مدى عشر سنوات، ومقدراً أنه في مالي، كان من الضروري تشجيع عملية مفاوضات وطنية ودينامية التعاون الإقليمي لتحقيق السلام والأمن في المنطقة¹.

ولكن بعد أسبوع من بدء التدخل، أعرب العديد من قادة المعارضة في حزب الاتحاد من أجل الحركة الشعبية عن أسفهم لعزلة فرنسا على الأراضي المالية، وغياب الحلفاء الأوروبيين، والانتشار البري للقوات الفرنسية. ودعت "إيفا جولي"، مرشحة حزب الخضر السابق في الانتخابات الرئاسية، فرنسا إلى "التخلي فوراً عن خطاب الحرب ضد الإرهاب" و"وضع حد لهذه الوظيفة المتمثلة في شرطي أفريقيا"².

واجهت فرنسا انتقادات من الطبقة السياسية لعدم تلقيها دعماً عسكرياً من الاتحاد الأوروبي، مما أثار جدلاً حول سياسة الاتحاد الأمنية والدفاعية، حيث اعتبر البعض أن الحرب في مالي مصلحة أوروبية مشتركة، بينما رأى آخرون أن فرنسا تتحمل جزءاً من المسؤولية لعدم تحضيرها للتدخل بتشكيل تحالف دولي، أما القرار الرسمي الفرنسي فاستند إلى تقدير المخاطر، حيث كان عدم التدخل يعني

¹ – André Bourgeois, *op.cit.*

² -« *Malaise des écologistes sur l'opération française* », Le Monde, 20-21/01/2013, dans :. www. lemonde.fr, (septembre 2022)

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

احتمال سيطرة الجماعات الجهادية على باماكو وتحويل مالي إلى "أفغانستان إفريقيا"، مما يهدد المصالح الفرنسية في المنطقة.

مثلت حرب مالي عملية استباقية حاسمة لتقادي سيناريو مشابه في النيجر، حيث واجهت فرنسا تهديدًا متزايدًا بتوسع الجماعات المسلحة في الساحل، وتساعد عمليات اختطاف الرعايا الفرنسيين. وقد وازنت الحكومة الفرنسية بين مخاطر التدخل العسكري، بما في ذلك حرب استنزاف وتكاليف متزايدة، ومخاطر عدم التدخل، المتمثلة في استيلاء الجماعات المسلحة على المزيد من الأراضي وتعرض الرهائن للخطر، وخلصت إلى أن مخاطر عدم التحرك تفوق مخاطر التدخل، بهدف حماية المصالح الفرنسية والحفاظ على مكانتها الدولية وتأمين حياة الرهائن الفرنسيين.

وبما أن هناك أرضية شرعية للتدخل - وإن كانت بالنسبة لبعض الفرنسيين قابلة للنقاش - والمتمثلة في القرار الأممي وفي شرعية محلية مالية (طلب رسمي من الحكومة المالية للتدخل)، حسم فرانسوا هولاند الأمر بقرار الحرب مراهنا على ضعف تحقق المشهد الأسوأ، وربما أيضا على إنهاء الحرب بسرعة بإشراك قوة أوروبية وإقليمية بحجة أنها حرب أوروبية وعالمية ضد الإرهاب وليست حربا فرنسية. ومن هنا، فالتدويل العسكري - بعد التدويل السياسي - مصلحة إستراتيجية فرنسية¹.

كل ذلك الذي أشرنا إليه سابقا سواء بالنسبة إلى المواقف الدولية أو السياسية أو الرسمية ساهم في شرعنة التدخل العسكري الفرنسي، خاصة بعد طلب كل من الرئيس المالي وكذا أعضاء المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا (ECOWAS) المساعدة من القوات الفرنسية من أجل الحد من تمدد قوات المتمردين والجهاديين إلى الجنوب المالي.

2-العمليات العسكرية الفرنسية الآليات والنتائج

بين عامي 2013 و2022، انخرطت القوات المسلحة الفرنسية في منطقة الساحل كجزء من عمليتي سيرفال (2013-2014) وبرخان (Barkhane) (2014-2022). وقد نجحت فرنسا إلى حد ما، إلى جانب شركائها (ecowas)، في منع انهيار مالي، وساهمت في إعادة بناء القوات المسلحة المالية، وعززت تنمية واستقرار البلاد، لكن هذا التدخل ساهم في عدم استقرار المنطقة ككل وعدم الحد

¹ - عبد النور بن عنتر، "التدخل في مالي: نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي"، المرجع السابق .

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

من نشاط الجماعات الإرهابية، إذ مازالت انعكاساته تعاني منه العديد من دول المنطقة إلى يومنا هذا، وعلى رأسها دول الجوار التي أصبحت بيئة خصبة لنشاط هذه الجماعات الإرهابية.

لقد أضحت هذه السياسة الفرنسية في الساحل الأفريقي تعتمد على المقاربة التدخلية العسكرية بامتياز والمفرطة في الإجراءات الأمنية، وهذا يندرج في إطار إستراتيجية تأخذ بالفكر العسكري الاستباقي الداعم لمفهوم أن الهجوم خير وسيلة للدفاع، وخير وسيلة لاجتثاث مصادر التهديد من جذورها . فقد وجدت فرنسا في "الحرب على الإرهاب" حجة قوية لتبرير تدخلها سياسيا وعسكريا في منطقة الساحل الإفريقي، وليس خافيا أن المصالح الإستراتيجية هي السبب الحقيقي وراء اندفاع فرنسا وإصرارها على أن تكون حاضرة بقوة في قلب الحدث الإفريقي.

وفي هذا الإطار فقد طالب قائد الأركان الجيش الفرنسي السابق "بيار دو فيلييه" Pierre de Villiers (*) في كتابه "كلمات الشرف" بزيادة ميزانية الدفاع الفرنسية في السنوات المقبلة ، مبرزا أن ميزانية الدفاع الفرنسية تقتصر "بشكل عاجل" إلى الموارد وأن القوات الفرنسية اليوم غير قادرة على خوض ما يسمى في العلم العسكري "حرباً عالية الكثافة" ،حيث على الرغم من ارتياحه لميزانية الجيش الحالي والمقدرة ب 32.68 مليار أورو سنة 2017، إلا أنه طالب برفعها إلى 2% من الناتج المحلي، أي أكثر من 40 مليار أورو قبل نهاية العهدة الرئاسية لماكرون في أبريل 2022، نظرا لما سيحققه ذلك من نتائج

(*) وكان رئيس أركان الجيش الفرنسي بيير دو فيلييه استقال في 16/07/2017 بعد خلاف مع الرئيس إيمانويل ماكرون على خفض الإنفاق الدفاعي في ميزانية هذا العام. وقد أوضح الجنرال دو فيلييه في بيان أنه يعتبر أنه "لم يعد قادرا على الحفاظ على استمرارية نموذج الجيش الذي يؤمن به لضمان حماية فرنسا والفرنسيين، اليوم وغدا، ولدعم طموحات بلادنا"، وأنه "تحمل مسؤوليته" عبر تقديم استقالته إلى الرئيس إيمانويل ماكرون الذي قبلها.

وكان ماكرون حذر دو فيلييه من معارضته فيما يتعلق بقرار خفض الإنفاق الدفاعي. وقال ماكرون في تصريحات صحفية لجريدة "جورنال دو ديمانش" الأحد إنه "ليس أمام رئيس الأركان سوى الموافقة على ما يقول"، مضيفا أنه "إذا وقع خلاف بين رئيس الأركان والرئيس يذهب رئيس الأركان". وكان دو فيلييه قد انتقد خطة ماكرون لخفض الإنفاق الدفاعي في ميزانية العام الجاري. وكتب دو فيلييه في رسالة نشرت على حسابه على فيس بوك "ليس هناك من يستحق أن نتبعه ونحن مغمضي الأعين". أنظر : "فرنسا: تعيين رئيس أركان جديد للجيش بعد استقالة بيير دو فيلييه من منصبه" ، على الرابط : <https://www.france24.com> (سبتمبر 2022).

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

إيجابية على المستوى الاقتصادي والعسكري¹، فعسكريا ستحقق فرنسا ثلاثة أهداف متكاملة لتدعيم القوات الفرنسية وزيادة فعاليتها وهي²:

- استرجاع القدرات السابقة للجيش الفرنسي الذي توجب التخلي عن عنفه مؤقتا، لأسباب تخص الميزانية وفي وقت كان الوضع الأمني مختلفا.

- التوفيق بين العقود العملية وحقيقة القدرات من رجال وعتاد ودعم لوجستي وذخيرة والتي تعتبر أساسية في العمليات.

- ضمان المصادقية الضرورية للردع النووي الفرنسي من خلال تحديث مكونية: البحري والجوي.

أما اقتصاديا فيذكر قائد الأركان أن تطوير قدرات الجيش تعود بالفائدة على البلاد؛ ذلك أن كل يورو يُستثمر في الدفاع يمثّل اثنين يورو عائدات بالنسبة للاقتصاد الفرنسي (تشغيل، بحث وتنمية، التصدير...)، فضلاً عن استفادة الصناعة الفرنسية من البحث التكنولوجي العسكري-المدني، موضحاً أن وجود قاعدة صناعية متينة ودائمة، يسمح لفرنسا بالحفاظ على استقلاليتها الإستراتيجية³.

وتعتبر حالة التدخل في مالي، تطبيقاً للإستراتيجية الخامسة من استراتيجيات تنفيذ السياسة الأمنية والدفاعية المتمثلة في التدخل الخارجي. مدفوعة بجملة من المصالح الاستراتيجية والاقتصادية والأمنية، حيث أنه وبفعل قدراتها الدبلوماسية استطاعت صاحبة التجربة الاستعمارية من تعبئة المساندة الإقليمية والدولية بهدف تحرير الشمال المالي من قبضة الإرهابيين ، وذلك بطلب من الرئيس المالي بالنيابة "دياكوندا تراوري"، وبموافقة دول المجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا ECOWAS ، وقد أعطت القرارات الأممية الثلاثة 2056 و 2071 و 2085 مسوغا شرعيا لهذه العملية .

وقبل إطلاق عملية "سيرفال serval"، كان الجيش الفرنسي قد أعد عدة سيناريوهات، كما هو الحال خلال أي أزمة تتطلب استخدام القوات المسلحة. وكانت السيناريوهات الأكثر منطقية هي تلك التي تنص على تدخل قوات إفريقية تابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لدعم الجيش المالي

¹ - يونس بلفلاح، " المقاربة الفرنسية بالساحل الافريقي في عهد ماكرون "، في: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/06/170618105015693.html> (أوت 2020).

² - المرجع نفسه.

³ - " فرنسا: تعيين رئيس أركان جديد للجيش بعد استقالة بيير دو فيليب من منصبه"، في : <https://www.france24.com/ar/2017> (أوت 2020).

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

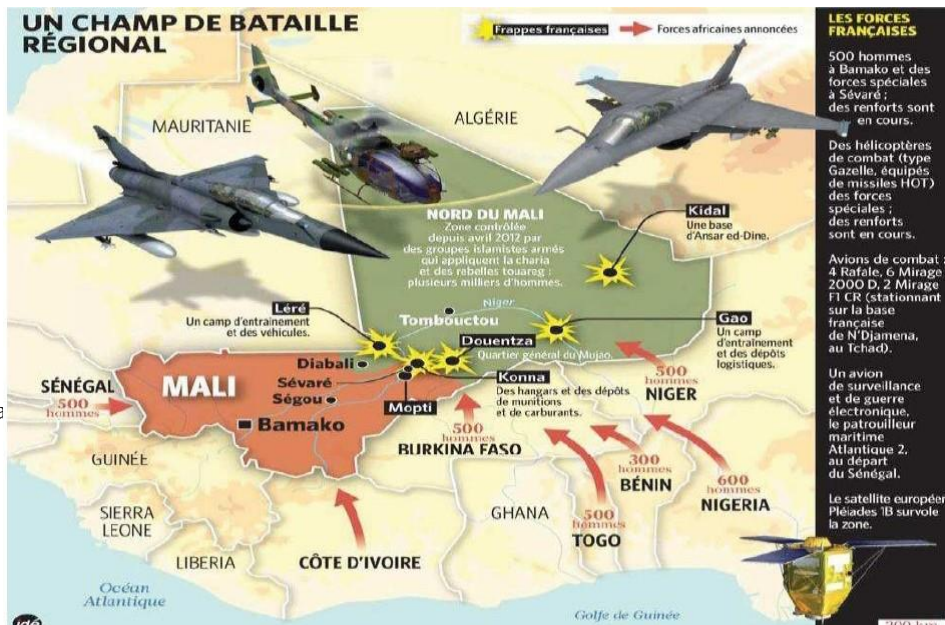
المعزز بعد فترة من التدريب على يد جنود أوروبيين. وكان على الجنود الفرنسيين على وجه الخصوص أن يلعبوا دور دعم الخط الثاني. رافق إنشاء هذه السيناريوهات أيضًا تمركز مسبق للقوات الفرنسية حول مالي، لا سيما مع حوالي عشر مروحيات قتالية من طراز "غزال" و"تايجر" في مطار واغادوغو في بوركينا فاسو.

بعد سقوط بلدة "كونا" التي تبعد 500 كلم من باماكو في أيدي الجماعات الجهادية، ازدادت المخاوف المالية من الوصول إلى العاصمة، وخاصة بعد تخلي وهروب القوات المالية من المنطقة، مما دل على عدم قدرتها على الدفاع عن جنوب الأراضي المالية، بعد ذلك سقطت مدينة "سيفاري" ومطارها الدولي وهي منطقة إستراتيجية، الأمر الذي أكد على صعوبة المهمة بالنسبة للقوات المالية و قوات ECOWAS من أجل تحرير الشمال المالي.

إذ بدأت الغارات الجوية الأولى التي شنتها مروحيات "غازيل" من العاصمة "واغادوغو" في 11 يناير 2013، كجزء من عملية "SERVAL"، وبعد ذلك واصلت الجماعات المتمردة والإرهابية تقدمها نحو الجنوب، مع الاستيلاء على بلدة "ديابالي" على بعد 400 كلم من باماكو يوم 14 يناير 2013، في ضوء هذه الأحداث، يمكن اعتبار العمل العسكري الفرنسي ضرورياً، وإن لم يكن خالياً من الأسئلة والانتقادات، وموضع إجماع مفاجئ¹.

وقد بدأت هذه العملية بتنسيق عسكري بين القوات الجوية والبحرية والبرية الفرنسية، وقد تمت عملية القصف انطلاقاً من القاعدة العسكرية الفرنسية في "أنجامنا" بتشاد، بينما وصلت القوات البرية الفرنسية بحراً بالسفن عن طريق ميناء "داكار" عاصمة السنغال. وقد نجحت العملية في تحرير مالي وانتهت العمليات في 31 جويلية 2014.

الخريطة رقم: 09 خريطة تشرح عملية سيرفال في الساحل الأفريقي



¹ - Adam Berna

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

المصدر : <https://histoire-geo.ac-noumea.nc/spip.php?article400>

في المرحلة الأولى من التدخل العسكري الفرنسي والتي دامت مدة أربع أسابيع، والتي تمثلت في وقف الهجوم الجهادي، انتهت مع استعادة بلدي " أجيلهوك " و " تيساليت "، على التوالي، في السابع والثامن من فبراير 2013 الواقعتين مع الحدود الجزائرية. لكن كما أشار الرئيس هولاند خلال زيارته إلى مالي في 2 فبراير 2013: "إن المعركة لم تنته بعد"، مضيفاً المرحلة الثانية ستكون طويلة كانت هذه الخطوة الأولى هي الأسهل بلا شك. هذه عادة حرب غير متكافئة تم بسهولة رصد المجموعات المتمردة ومهاجمتها على حين غرة (لم يتوقعوا تدخلاً من قبل الجيش الفرنسي). وبعد ذلك، ومن دون قتال حقيقي، حررت القوات الفرنسية (والقوات المالية، بشكل أساسي لتعويض الأعداد) المدن الرئيسية في شمال مالي: "جاو" و "تمبكتو" و "كيدال". وبلغت الخسائر في صفوف الجهاديين "عدة مئات" بحسب المعلومات الصادرة عن وزارة الدفاع الفرنسية في 6 فبراير 2013. لكن آلاف منهم، هربوا إلى الصحراء، في شمال شرق مالي. بالقرب من الحدود الجزائرية، في جبال "أدرار إيفوغا" التي تمتد على مساحة تصل إلى 40% من أراضي فرنسا¹. حاولت فرنسا من خلال هذه العملية تحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية في المنطقة نظراً لأهميتها باعتبارها منطقة نفوذ جيوسياسي، وذلك لعدد الأسباب من بينها²:

*التدخل في مالي يأتي في سياق سياسة هجومية في منطقة الساحل وغرب أفريقيا تتبعها فرنسا في السنوات الأخيرة، في إطار تنافسها مع الدول الكبرى، خاصة مؤخراً إذ تعرض النفوذ الفرنسي إلى الانحسار لصالح قوى أخرى تنافسها في المنطقة.

¹ – Marc-Antoine Pérouse de Montclos, « La politique de la France au Sahel : une vision militaire », **Hérodote** 2019/1 (N° 172), Éditions La Découverte, p140

² – فاطمة بيرم ، المرجع السابق، ص 286.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

*تأمين استقرار تشاد : والتي تعتبر بالنسبة لفرنسا مركز إمبراطوريتها في إفريقيا وفي منطقة الساحل بوجه الخصوص، باعتبار أن لها حدودا ممتدة بآلاف الكيلومترات مع 6 دول إفريقية تحيط بها من كل جانب، لأن تشاد دولة لا تطل على بحار أو محيطات، بمعنى أنها الدولة المفصلية لمحوري السياسة الفرنسية في إفريقيا وربطها ببعضها البعض، الأول هو أفريقيا الغربية والتي تضم : النيجر، مالي، موريتانيا والسنغال، بنين، بوركينا فاسو، ساحل العاج، والمحور الثاني هو إفريقيا الاستوائية والتي تضم : إفريقيا الوسطى، الكاميرون، الكونغو برازافيل، الجابون .

وتبرز أهمية تشاد في الإستراتيجية الفرنسية منذ تأسيس الجمهورية الخامسة إذ قالها الجنرال "ديغول" صراحة: "من يمتلك زمام الأمور في تشاد يمتلك زمام الأمور". ونفس المقاربة تبناها من بعده "فرانسوا هولاند" بقوله: "لن يكون هناك أمن في إفريقيا بدون تشاد قادرة على أن تكون قوية وتضطلع بمسؤوليتها"¹. إذ مازالت فرنسا تحتفظ بقاعدة عسكرية دائمة في "انجامنا" منذ سنة 1986 وذلك بعد محاولة القذافي السيطرة على "قطاع أوزو" شمال تشاد الغني بمناجم اليورانيوم. لقد استعملت القوات الجوية الفرنسية قاعدة "انجامنا" في معظم طلعاتها الجوية خلال عملية "سيرفال" وسعت من خلال ذلك إلى التأمين العسكري "قطاع أوزو" وهو من أغنى مناجم اليورانيوم في إفريقيا والذي تبلغ مساحته 114000 كلم مربع والذي تستثمر فيه شركات معظمها فرنسية، وهو ما يعتبر هدفا استراتيجيا رئيسيا على المدى المتوسط والبعيد.

*تأمين حقول اليورانيوم في النيجر، فالنيجر لديها ثاني أكبر منجم في العالم لإنتاج اليورانيوم، والذي يعتمد عليه في إنتاج مجمل ترسانتها النووية المعدة أساسا لإنتاج الكهرباء، هذه الحقول تسمح لفرنسا بتجديد ترسانتها النووية وتطويرها، ولكن أيضا يساهم في بقاء مجموعة Areva كثاني أكبر منتج بعد الولايات المتحدة الأمريكية في السوق العالمية لصناعة المفاعلات النووية.

لقد مكّن التدخل الفرنسي من خلال عملية "سيرفال" من تجنب انهيار الدولة المالية واستيلاء الجماعات الجهادية على السلطة، إلا أن نجاحها في القضاء على نشاط الجماعات الإرهابية الذي مازال متواصلا إلى غاية يومنا هذا، يثير العديد من الانتقادات حول جدوى هذه العمليات العسكرية في منطقة الساحل التي قامت بها القوات الفرنسية.

¹ خالد عبد العظيم ، "سياسة فرنسا في أفريقيا : المصالح العليا والتحركات العسكرية ، دراسة في الفكر الاستراتيجي الفرنسي"، المرجع السابق، ص 81.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

*-توسيع مجال العمليات العسكرية الفرنسية من خلال عملية برخان :

إذ تمثل عملية "بارخانBarkhane" أكبر عملية خارجية فرنسية منذ نهاية حرب الجزائر وقد حققت بعض النجاحات العرضية التي لا ينبغي أن تحجب الوضع الذي يتركه الجيش وراءه بعد انسحابه وهذا يثير مرة أخرى مسألة سياسة فرنسا الأفريقية. وهي عبارة عن عملية عسكرية أطلقتها فرنسا في 1 أوت عام 2014 لـ"مكافحة التمرد في منطقة الساحل الإفريقي"، وهي تتألف من 3000 إلى 4500 جندي فرنسي دائمين ومقرها نجامينا عاصمة تشاد. وقد جرى تشكيل العملية مع خمسة بلدان من المستعمرات الفرنسية السابقة التي تمتد في منطقة الساحل الإفريقي: بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر .

أنشأت فرنسا من خلال عملية Barkhane قاعدة عسكرية في شمال النيجر وهي "قاعدة ماتاما" وتبعد نحو 80 كلم عن الحدود الليبية-النيجرية نظراً إلى الاضطرابات التي تشهدها ليبيا منذ ما يقارب عشر سنوات، والغاية منها الحفاظ على مصالحها في شمال النيجر ومراقبة تحركات المهربين والإرهابيين في المنطقة التي تعتبرها حيوية بالنسبة إليها¹.

تعتبر فرنسا عملية Barkhane الضمانة الوحيدة لاستمرار السيطرة على الوضع الحرج في منطقة الساحل، والتي تجوبها قبائل تحوز على كل أنواع السلاح المتطور وعلى دراية تامة بكل دروب الصحراء، وبالتالي فهذه العملية تدرج في إطار إستراتيجية استباقية تأخذ بالفكر العسكري الاستباقي من أجل اجتثاث مصادر التهديد من جذورها. وتهدف هذه الإجراءات إلى إعادة ترتيب الوجود العسكري الفرنسي في إفريقيا لتمكينها من الاستجابة للأزمات بالسرعة والكفاءة اللزمتين، ويشترك في العملية بجانب فرنسا خمس دول افريقية هي: موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، وتشاد، التي شكلت "تجمع دول الساحل G5 sahel" منذ فيفري 2014².

وقد عملت فرنسا من خلال هذه العملية على تقسيم الأدوار مع دول الميدان G5، فقد تم إنشاء أربعة قواعد دائمة هي : قاعدة جوية ومركز للقيادة في العاصمة التشادية نجامينا، قاعدة إقليمية في "جاو" بمالي، قاعدة للقوات الخاصة في بوركينا فاسو، قاعدة للاستخبارات في نيامي عاصمة النيجر. إذ احتفظت فرنسا من خلال هذه الشراكة بوجود قواتها العسكرية في مالي وتشاد، مع وضع كل الوسائل

¹ - Ministère Des Armées, « Opération Barkhane Bande Sahélo-saharienne », p6, dans : <https://www.defense.gouv.fr/operations/bande-sahelo-saharienne/operation-barkhane> (septembre 2023)

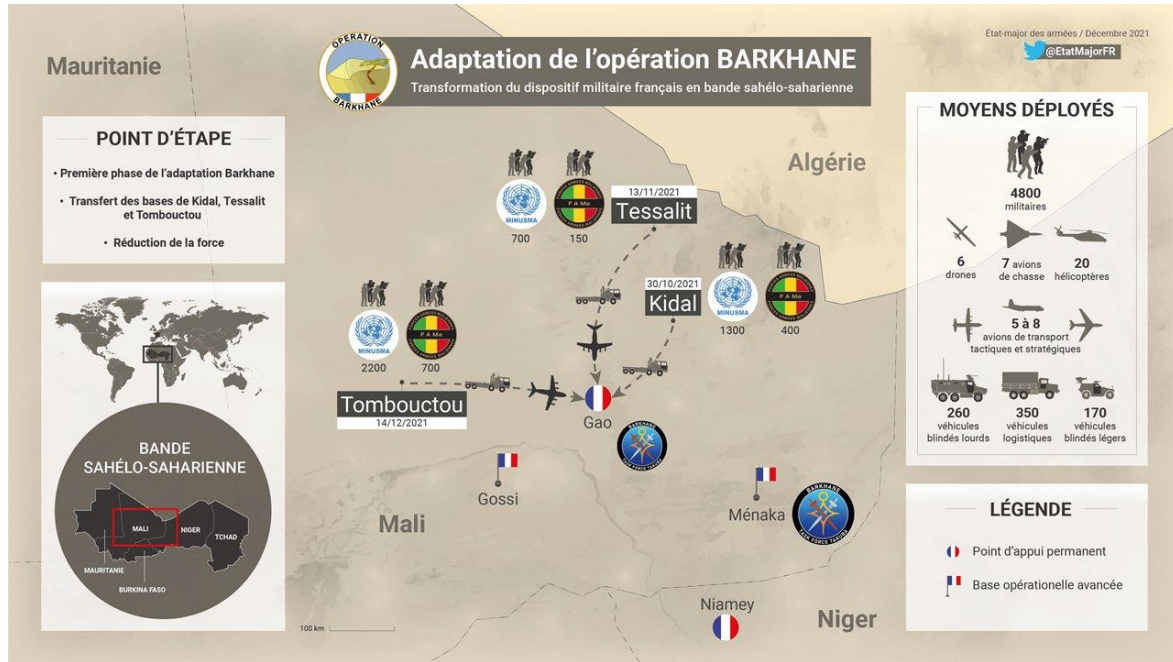
² - فاطمة بيرم، المرجع السابق، ص 287.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

الموجودة في هذين البلدين تحت تصرف كل الدول الأعضاء في هذه العملية، ويقود العملية ضابط برتبة جنرال انطلاقاً من مركز القيادة المشتركة في نجامينا بتشاد¹.

وسعت فرنسا من خلال توسيع عملياتها إلى خمس دول إلى تأمين الحدود وتعزيز التعاون الإقليمي من أجل مواجهة الجماعات الإرهابية، خاصة في ظل تواجد هذه الأخيرة على مستوى حدود كل الدول الأعضاء في المجموعة.

الخريطة رقم: 10 مجالات عمل بارخن في منطقة الساحل



المصدر: <https://www.defense.gouv.fr/operations/bande-sahelo-saharienne/operation-barkhane>

إن الهدف الأساسي من إطلاق عملية Barkhane ليس مرتبطاً فقط بالواقع الأمني في مالي والساحل ، وإنما لعلاقة وثيقة للغاية مع انهيار الدولة في ليبيا والتداعيات السلبية التي من الممكن أن

¹– Ministère Des Armées, *op.cit.*

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

تنجم عن تفاقم الوضع في ليبيا، وامتداداتها إلى دول الجوار وتحديدا إلى دول الشمال والساحل الإفريقي، وهذا ما شهدته بالفعل دول الساحل من انتشار كبير لنشاط الجماعات المتطرفة بعد حصولها على ترسانة كبيرة من الأسلحة المتطورة التي هربت إلى المنطقة بعد انهيار الدولة في ليبيا.

3- حشد فرنسا للجهود الأوروبية وتفعيل الإستراتيجية من أجل الساحل

لقد دافعت العديد من النخب الفرنسية منذ بداية التدخل في مالي عن عملية عسكرية فرنسية ضمن إطار أوروبي مع تسريع التطبيق الملموس من قبل الاتحاد الأوروبي لـ "إستراتيجيته للتنمية والأمن في منطقة الساحل" التي تم اعتمادها في 2011، بمبادرة فرنسية بعد رئاستها لدورة الاتحاد الأوروبي سنة 2008. وقد خصص الاتحاد الأوروبي لتنفيذ هذه الإستراتيجية في بادئ الأمر غلafa ماليا يقدر بحوالي 650 مليون يورو، كما تركزت الاستراتيجية بالدرجة الأولى على ما سمتهم بدول القلب وهي: مالي، موريتانيا، النيجر، وهي تقوم على 4 محاور وهي¹ :

-تشجيع التنمية، الحكم الراشد وحل النزاعات، وذلك بتحسين الظروف المعيشية والعمل على تقويم مؤسسات الدولة، ودعم ميكانيزمات الحوار الوطني لحل مختلف الصراعات.

-تشجيع التعاون الإقليمي من خلال الحوار الفعال.

-تقوية قدرات المؤسسات الأمنية الوطنية وبناء دولة القانون من أجل مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة.

-تحسين المستوى الإقليمي من خلال محاربة الفقر والتهemis الاجتماعي.

والملاحظ أن أوروبا قد اعتمدت على إستراتيجية شاملة لمعاونة إفريقيا في إحلال الأمن والاستقرار. وقد ارتكزت الخطة الأوروبية خلال عام 2011 على ثلاثة عناصر: بداية من الجزء الأمني وصولاً إلى التنمية والدبلوماسية، وعبر الجزء الأمني نشرت أوروبا ثلاث بعثات عسكرية في النيجر ومالي لدعم تدريبات القوات الأمنية في محاربة الجريمة المنظمة والإرهاب، وتوسعت الخطة في عامين 2014 و2015 لتضم موريتانيا وبوركينا فاسو وتشاد ونيجيريا. وعزز الاتحاد قدرات دول الساحل العسكرية ببعثة تدريبية في مالي بدأت أعمالها في يناير 2013 عبر تقديم المشورة والتدريب لقوة

¹ - شمسة بوشنافة، "إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل: الرهانات والقيود"، المرجع السابق

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

المجموعة الخماسية بمنطقة الساحل، وتطورت إستراتيجية الدعم لهذه المنطقة في أبريل 2021 لمكافحة الإرهاب في المنطقة¹.

وقد كان لفرنسا الدور الرئيسي إلى جانب ألمانيا فيما يخص تعزيز الشراكة الأوروبية مع دول الساحل الإفريقي في مجال الدفاع والأمن لتعزيز أمنها في مواجهة التنظيمات المتطرفة. وعقب القمة الفرنسية حول مكافحة الإرهاب في 13 يناير 2020 تأسس ائتلاف منطقة الساحل الذي يضم (مالي وبوركينا فاسو والنيجر موريتانيا وتشاد) لتعزيز قدرات القوات المسلحة للدول الخمس في مواجهة الظاهرة الإرهابية، ولتنفيذ هذه الإستراتيجية الأوروبية فقد أنشئت العديد من البعثات والعمليات العسكرية في المنطقة من بينها ما يلي²:

– بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات (EUCAP)3: تأسست في عام 2012، ويتمثل هدفها الرئيسي في تعزيز قدرة قوات الأمن الداخلي النيجيرية على التصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود والإرهاب والهجرة غير النظامية. وتتألف ما يقرب من (120) خبيراً من موظفي "يوكاب" الميدانيين، ويعملون أساساً كمستشارين ومدربين. وفي عام 2016، توسعت البعثة خارج العاصمة من خلال افتتاح مكتب ميداني في أغاديز، وسط النيجر. بلغت ميزانية البعثة بالنسبة لفترة السنتين 2020-2022، حوالي 24 مليون يورو.

– خلية الاتحاد الأوروبي الإقليمية للمشورة والتنسيق لمنطقة الساحل (EURACC): تم إنشاء الخلية كهيئة مستقلة في عام 2019. وهي في الغالب هيئة استشارية تهدف إلى دعم دول الساحل وتنسيق مبادرات الاتحاد الأوروبي في المنطقة. في حين أن القيادة تقع في نواكشوط، فإن الخلية لديها هيكل شبكي، حيث أن في كل بلد من بلدان (G5)، هناك وفد من خبراء الأمن والدفاع.

– بعثة الشراكة العسكرية للاتحاد الأوروبي (EUMPM): وهي أول بعثة عسكرية للاتحاد الأوروبي في النيجر. تأسست في فبراير 2023 بولاية مدتها ثلاث سنوات وميزانية أقل من (30) مليون يورو. تهدف بعثة الاتحاد الأوروبي لإدارة الهجرة، وإلى تعزيز القدرات العسكرية للقوات المسلحة النيجيرية من

¹ - اكرام زيادة، "الاتحاد الأوروبي. القدرات والخيارات بالتدخل في الساحل الإفريقي؟"، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، في: <https://www.europarabct.com> (سبتمبر 2023).

² - «What does the Niger coup mean for Europe's relationship with the Sahel?», dans : <https://2u.pw/tcFAhB8> (septembre 2023).

³ - EUCAP sahel Mali est une mission civile de gestion de crise de l'union européenne au Mali .il s'agit d'une mission non exécutive de renforcement des capacités qui a été lancé le 15 janvier 2015a la suite d'une invitation officielle de gouvernement Malien

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

خلال توفير المعدات وبناء البنى التحتية والتدريب العسكري. يقع مقر EUMPM في نيامي. وفي الشهر الأول من نشر القوات، أنشأت البعثة مركزاً لتدريب الفنيين العسكريين في العاصمة، نيامي في النيجر¹.

- وقد مدد الاتحاد الأوروبي عمل بعثة (EUTM) في مالي في مارس 2020 حتى 18 ماي 2024 لتقدم المشورة والتعليم والتدريب لجيوش دول الساحل، وتعمل البعثة منذ فبراير 2013 على تطوير القدرات العسكرية لهذه الدول وتقليل التهديدات الإرهابية².

وقد أنفق الاتحاد الأوروبي ما يقدر بنحو 8 مليارات يورو على المساعدات الأمنية والإنسانية في منطقة الساحل منذ عام 2014 حتى أوت 2023. كما أنها توجه الأموال من خلال تحالف الساحل الذي يضم 12 دولة، والذي ترأسه حالياً ألمانيا³. لكن ما يعاب على المبادرة الأوروبية "مشروع من أجل الساحل" أنه لم يتعدى مستوى تقديم المساعدات المالية في مقاربته حول ضرورة الربط بين الأمن والتنمية كمدخل لحل المعضلات الأمنية، حيث أثبتت فشلها كإستراتيجية فعالة لتحقيق التنمية، نظراً لسيطرة الاعتبارات المصلحية والتغطية على خطته الاستنزافية لا أكثر، فالاتحاد الأوروبي يبحث في بناء سياسة تميزه في المنطقة في ظل اشتداد التنافس بين القوى الكبرى على المنطقة، ولكن أيضاً نظراً لاختلاف وجهات النظر بين أعضاء الاتحاد الأوروبي حول سياسات الأمن والدفاع والتي تصعب من مهمته في المنطقة، إذ لا يمكن أن يتحقق الاستقرار والسلام الدائم عن طريق العمليات العسكرية فحسب، بل يجب أن يشمل أيضاً التركيز على التنمية الاقتصادية وتعزيز الحوكمة الرشيدة، والمشاركة مع منظمات المجتمع المدني المحلية، والسماح بتطوير نهج سياسي طويل الأجل يتجاوز العمليات العسكرية.

ولتجاوز هذه المشكلات التي اعترضت الإستراتيجية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي، فقد تبنت مقاربة جديدة في أبريل 2021، بعد فشل الحلول العسكرية في تعزيز الأمن في دول الساحل (الانقلاب العسكري في مالي وطرده القوات الفرنسية منها)، تقوم أساساً على تقديم المساعدات التنموية المقدمة لإفريقيا كورقة ضغط لتحقيق مصالحها لاسيما ضبط الهجرة الغير الشرعية، ونجد من بين الأدوات التي تجسد تركيز الاتحاد الأوروبي على مراقبة الهجرة هي "الصندوق الائتماني الأوروبي

1- Ibid.

2- اكرام زيادة، المرجع السابق.

3- "أوروبا، خيارات محدودة في دول الساحل الإفريقي"، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، وحدة

الدراسات الأمن الدولي، في: <https://www.europarabct.com/?p=90196> (سبتمبر 2023)

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

للطوارئ من أجل إفريقيا"، حيث بلغ حجم مساعدات التنمية في العالم 75 مليار يورو سنة 2019 نحو ثلث هذه المساعدات تذهب إلى إفريقيا¹.

وقد وجه الاتحاد الأوروبي من خلال هذه الإستراتيجية تركيزه في الأصل نحو مالي، إلا أن التدهور التدريجي للعلاقة بين المجلس العسكري في باماكو والدول الغربية أدى إلى تحول تدريجي نحو النيجر. ويوضح تعليق بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب (EUTM) في مالي في أبريل 2022، وافتتاح بعثة الشراكة العسكرية للاتحاد الأوروبي (EUPMP) في النيجر في فبراير 2023 وهو ما يعكس أهمية نيامي في إطار الإستراتيجية الأوروبية الرامية إلى إعادة نشر القوات الأوروبية في الساحل، وذلك لمواجهة النفوذ الروسي والصيني المتنامي في المنطقة، إذ استغادت النيجر من مساعدات مالية أوروبية تقدر بـ 503 مليون أورو لمكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية في ميزانية 2021 الى 2024².

الملاحظ أن العلاقات الأوروبية الفرنسية في المنطقة هي علاقات تكاملية ، إذ تتبنى السياسة الفرنسية المقاربة التدخلية ، في حين نجد الإستراتيجية الأوروبية تعمل على تفعيل المشاريع التدريبية والتنمية لتحقيق الأمن وهذا ما يجعل العلاقة منسجمة بينهما . فعلى الرغم من تأكيد فرنسا على الرغبة في التحرك الجماعي في إطار الاتحاد الأوروبي باعتباره أكثر كفاءة ، إلا أنها أبت على جميع قدراتها في اتخاذ مبادرات مستقلة في المنطقة، حفاظا على نفوذها التقليدي المتميز الذي أكد عليه الرئيس الفرنسي السابق "فرانسوا هولاند" بقوله : "فرنسا طالما كانت منخرطة على الساحة الدولية بما يتناسب مع قيمها ومصالحها، وأن هذا الدور يدعمه اقتصادها، أفكارها، لغتها، قدراتها العسكرية والدبلوماسية ومقعداها الدائم في مجلس الأمن"³.

وفي الأخير يمكن القول أن دول الساحل الإفريقي تعتبر من المناطق الأساسية والبالغة الأهمية للمصالح الفرنسية ، وهو ما يطلق عليه " الممر الاستراتيجي لليورانيوم والبتروال والثروات المنجمية"⁴، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن مقاربة فرنسا في مجال مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل تؤكد على قدرة فرنسا في أخذ زمام المبادرة بمفردها في المناطق التي تمثل تهديدا لنفوذها التقليدي. إذ لا يمكن تصور بقاء فرنسا كدولة كبرى بدون أفريقيا ، وهو ما أكدت عليه كل الوثائق المرجعية للتنظير

¹ - "أوروبا، خيارات محدودة في دول الساحل الإفريقي"، المرجع السابق.

² - « La RACC contribue au soutien de l'UE à la sécurité des frontières au Sahel », dans : <https://www.eeas.europa.eu/eu-racc-sahel/la-racc-contribue-au-soutien-de-lue-> , (septembre 2023)

³ - رانيا حسين خفاجة ، المرجع السابق، ص 166.

⁴ - فاطمة بيرم ، المرجع السابق، ص 290.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

للفكر الاستراتيجي الفرنسي ، فانسحاب فرنسا من إفريقيا يعني "تنكيس الراية الفرنسية وتراجع للاقتصاد الفرنسي" ، نظرا لاعتبارها المصدر الأساسي للموارد الطبيعية وأسواق بيع الكثير من المنتجات وهو الأمر الذي عبر عنه الرئيس الفرنسي "فرانسوا ميتران (François Mitterrand) "بقوله : " لا وجود لفرنسا في القرن الواحد والعشرين بدون إفريقيا".

المطلب الثاني : النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل تراجع أم إعادة تموقع استراتيجي

تشكل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية حجر الزاوية في منظومة الدولة الحديثة، حيث تركز على إدارة مصالحها الوطنية في سياق عالمي متغير ومتعدد الأقطاب. إن إدارة السياسة الخارجية هي عملية ديناميكية تتطلب توازناً دقيقاً بين المصالح المتضاربة، وبناء علاقات متينة مع مختلف الفاعلين الدوليين. كما تستند العلاقات الدولية إلى مبدأ براغماتي، حيث تسعى الدول إلى تحقيق أقصى قدر من المكاسب، مع الأخذ في الاعتبار التوازن القائم بين القوى المختلفة. وتتنوع أدوات القوة التي تستخدمها الدول لتحقيق أهدافها، فبالإضافة إلى القوة العسكرية، تشمل القوة الاقتصادية، الثقافية، الدبلوماسية، وغيرها.

وإذا أردنا أن نصف المشهد الدولي، فإن العالم يعيش فراغاً في القيادة والتنافس على أشده بين القوى التقليدية كالولايات المتحدة الأميركية، وروسيا ودول الاتحاد الأوروبي، ومنها فرنسا الساعية للتحكم في ناصية القرار الدولي، كما تبرز قوى صاعدة تتطلع للعب أدوار محورية خاصة في مناطقها الجغرافية، كالصين، والهند، والبرازيل، وإيران، وتركيا.

ويمكن القول السياسة الخارجية الفرنسية تمتاز بعمقها التاريخي واستمرارية أهدافها، مما يجعلها نموذجاً بارزاً للسياسة الخارجية لأن لدول المتقدمة. فمن خلال شبكة دبلوماسية واسعة ومؤسسات بحثية متخصصة، تعمل فرنسا على صياغة رؤية استراتيجية واضحة لعلاقاتها الخارجية، تستند إلى مجموعة من الثوابت والمبادئ التي تميزها عن نظيراتها الأوروبية. هذا التميز يتجلى في قدرتها على تجاوز التغيرات السياسية الداخلية، حيث حافظت على اتساق نسبي في أهدافها وسياستها الخارجية على مر العصور، وذلك بفضل وجود إطار مؤسسي قوي وتقاليد دبلوماسية عريقة. وقد ساهمت هذه الاستمرارية في بناء علاقات قوية مع العديد من الدول والشركاء حول العالم.

1- تراجع الدور الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي الأسباب والتحديات :

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

تعتمد فرنسا في سياستها الخارجية على مبدأ التعددية القطبية، حيث تسعى إلى بناء علاقات متوازنة مع مجموعة متنوعة من الدول والشركاء. وتقوم هذه السياسة على أساس تحديد دول حليفة في المناطق الإستراتيجية، وتفويضها بجزء من المسؤوليات عن تحقيق الأهداف الفرنسية في تلك المناطق. هذا النهج، الذي يعكس المثل الفرنسي "من له أصدقاء كثر ليس له صديق"، يهدف إلى تحقيق التوازن بين المصالح المتعددة، وضمان تحقيق الأهداف الفرنسية على المدى الطويل. تلعب العوامل التاريخية والثقافية دوراً هاماً في توجيه السياسة الخارجية الفرنسية، خاصة في المناطق التي كانت تحت الاستعمار الفرنسي. فالتاريخ المشترك والروابط الثقافية تمنح فرنسا نفوذاً خاصاً في هذه المناطق، وتساهم في تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي.

لكن بعد انسحاب الجيش الفرنسي من مالي فسر بانحسار الدور الفرنسي في المنطقة وتراجع نفوذه، لكن حاول الرئيس الفرنسي نفي ذلك والتقليل من النكسات التي تعرض لها. ولتبرير هذا الانسحاب، زعم "إيمانويل ماكرون" أن الحرب في أوكرانيا أجبرت فرنسا على إعادة التفكير في أولوياتها الإستراتيجية، إذ صرح قائلاً: "صحيح أن الوضع في منطقة الساحل لا يمكن مقارنته بأي حال من الأحوال بالكارثة الأميركية في أفغانستان، حيث استولت طالبان على السلطة في كابول، أما على الأرض فالنتائج ليست أقل كارثية ولا ينبغي لنا أن نغض الطرف عنها". وفي تبريره لتقليص الوجود العسكري الفرنسي في أفريقيا "ليس انسحاباً ولا فك ارتباط" وقد دعا الرئيس الفرنسي أثناء زيارته إلى الجابون إلى "إعادة بناء استراتيجية جديدة في المنطقة" بقوله أن إعادة تنظيم النظام العسكري الفرنسي في القارة "لا تشكل انسحاباً ولا فك ارتباط"¹.

وأوضح أن الأمر يتعلق بـ "تكييف النظام العسكري" من خلال إعادة تحديد "احتياجات" البلدان الشريكة وتقديم "المزيد من التعاون والتدريب". وقبل ذلك كان قد أعلن إيمانويل ماكرون عن "انخفاض ملحوظ" في الأشهر المقبلة في عدد العسكريين الفرنسيين في إفريقيا، الذين ركزوا منذ عشر سنوات على الحرب ضد الإرهاب في الساحل. وسيصاحب هذا التطور الاستراتيجي "زيادة في قوة القواعد العسكرية الفرنسية بالتعاون مع الشركاء الأفارقة" و"زيادة الجهود التي تبذلها فرنسا فيما يتعلق بالتدريب والمعدات". ولا تزال فرنسا تنشر أكثر من 4000 جندي في المنطقة، خاصة في النيجر وتشاد².

¹ - Ilan Garcia, s'allier pour durer : nouvel axiome de la stratégie française au sahel , revue défense nationale, dans : <https://www.defnat.com/e-RDN/vue-article-cahier.php?carticle=456&cidcahier=1289> (Septembre 2023)

² --Marc-Antoine Pérouse de Montclos, « La politique de la France au Sahel : une vision militaire », Op.Cit ,p 143.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

وكان النفوذ الفرنسي قد تعرض في السنوات الأخيرة الى الانحسار بعد إنهاء عملية "pré caré" الفرنسية في بوركينا فاسو، فمنذ أوت 2022، تم طرد الجيش الفرنسي من مالي وبوركينا فاسو من قبل المجلس العسكري الحاكم في هذين البلدين. كما دعت بوركينا فاسو الى انتهاء 'اتفاقية المساعدة الفنية العسكرية مع فرنسا' الموقعة عام 1961 غداة استقلال البلاد والتي أشرنا إليها سابقا. هذه التحولات التي شهدتها دول الساحل الإفريقي، ألزمت فرنسا بإعادة النظر في سياستها الأمنية، وهو ما أكد عليه الرئيس الفرنسي ببناء شراكات جديدة تقوم على تعزيز بناء قدرات الجيوش الوطنية في المنطقة. اذ على الرغم من تحقيق عمليتي "سيرفال" و"برخان" بعض النتائج الايجابية في وقف التهديد الذي كان يواجه كيان دولة مالي من قبل الجماعات المتمردة والجهادية على حد التعبير الرسمي الفرنسي لكن مع فشل هذا التدخل في استعادة سيادة مالي على المناطق الانفصالية في الشمال، والتي ظلت بحكم الأمر الواقع خارج نطاق عمل حكومة باماكو.

لكن حسب الخبراء الفرنسيين ففي عام 2014 كان الخطأ الاستراتيجي الكبير الذي ارتكبه الإليزيه هو توسيع التدخل العسكري الفرنسي ليشمل جميع دول الساحل الخمس: "مجموعة الخمس G5" التي تضم، بالإضافة إلى مالي، بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر وتشاد. وفي ذلك الوقت، كانت إعادة صياغة الحرب ضد الإرهاب استجابة إلى حد كبير للمنطق البيروقراطي. وشمل ذلك دمج جنود عملية Épervier التي تم إنشاؤها سنة 1986 في تشاد¹.

شهدت منطقة الساحل الأفريقي خلال السنوات الأخيرة سلسلة من العمليات العسكرية الفرنسية استهدفت قيادات بارزة في الجماعات المتطرفة من بينهم قادة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى (عبد الحميد أبو زيد 2013، هارون أغ سعيد 2014، أبوبكر نصر زعيم حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، زعيم فرع المرابطون أبو الحسن الأنصاري في 2015، عبد الحميد درودكال يونيو 2019.. الخ)². ورغم نجاح هذه العمليات في تصفية عدد من القادة الميدانيين، إلا أنها لم تؤد إلى القضاء على التهديد الإرهابي في المنطقة، بل ساهمت في تعقيد المشهد الأمني. فبدلاً من إضعاف الجماعات المتطرفة، أدت عمليات الاغتيال هذه إلى زيادة التطرف والعنف، وتسريع عملية نشر الفكر المتطرف لدى الشباب، وتسهيل ظهور قيادات جديدة أكثر تطرفاً. كما ساهمت في تعميق الشرخ بين السكان المحليين والقوات الأجنبية، وزادت من الشعور بالظلم

¹ - Ilan Garcia, **Op. Cit** .

² - Marc -Antoine Pérouse de Montclos , « la France au sahel : les raison d'une défaite » ,ETVDES, juin 2022, p25.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

والاستياء. علاوة على ذلك، أدت هذه الإستراتيجية إلى تفتيت الجماعات المتطرفة، مما صعب عملية التفاوض معها وإيجاد حلول سياسية للأزمة.

لقد فشلت التدخلات الفرنسية في منطقة الساحل في تحقيق أهدافها الإستراتيجية، إذ تجاوزت

الأبعاد العسكرية لتكشف عن أبعاد سياسية وأخلاقية أعمق، ففي ظل تصاعد الانقلابات العسكرية في المنطقة، وعجز فرنسا عن تثبيت الاستقرار الديمقراطي، وتراجع نفوذها، وتحول مالي إلى بؤرة للتنافس الدولي بينها وبين روسيا، وتزايد الشعور المناهض للاستعمار، وفشل النموذج الأمني القائم على التدخل الخارجي، وعدم معالجة الأسباب الجذرية للصراع، وتفاقم الأزمات الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان، أظهرت هذه التطورات فشل فرنسا في تحقيق التوازن بين أهدافها الأمنية والسياسية، وفشلها في بناء شراكات إستراتيجية قوية مع دول المنطقة، مما أضعف قدرتها على التأثير في الأحداث الجارية.

إن التركيز على الجانب العسكري وحده، وتجاهل الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأزمة، قد أدى إلى نتائج عكسية. فقد استغلت الجماعات المسلحة الفراغ الأمني الناجم عن الصراعات، وزادت من نفوذها في المنطقة. كما استفادت بعض الأنظمة الحاكمة من هذه الأزمات لتعزيز سلطتها وقمع المعارضة. وبالتالي، فإن التجربة الفرنسية في منطقة الساحل تسلط الضوء على الحاجة إلى إعادة النظر في النماذج التقليدية للتدخل الخارجي، واعتماد نهج أكثر شمولية يأخذ في الاعتبار الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأزمات¹.

تشير عملية برخان إلى وجود اختلالات جوهرية في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة الساحل. فبدلاً من تبني نهج شامل يعالج الأسباب الجذرية للأزمة، اختارت فرنسا التركيز على الحلول العسكرية القصيرة الأجل. وقد أدى هذا التوجه إلى تفاقم المشكلة، حيث ساهم في زيادة التطرف والعنف، وتقويض الثقة بين السكان والحكومات. تأسست هذه الاستراتيجية على مجموعة من المعتقدات الخاطئة، منها المبالغة في تهديد الإرهاب، وإهمال الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للأزمة. كما أدت إلى تهميش الدبلوماسية والحوار (المقاربة التنموية التي اعتمدتها الجزائر للحد من التهديدات الأمنية للمنطقة) ، واعتماد نموذج أمني يعتمد بشكل أساسي على القوة العسكرية. وقد ساهمت هذه العوامل في فشل العملية، وتراجع النفوذ الفرنسي في المنطقة.

¹ - Marc -Antoine Pérouse de Montclos , « la France au sahel : les raison d'une défaite », op.cit , pp25-26

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

يكشف تحليل قضية التدخل الفرنسي في مالي عن خلل في صناعة القرار السياسي الفرنسي، حيث تم تهميش الخبراء المدنيين لصالح المؤسسة العسكرية، واستخدام خطاب أمني مبالغ فيه لتبرير التدخل، مع تجاهل الأبعاد الإنسانية والسياسية للأزمة، مما أدى إلى فشل عملية برخان ودعا إلى إعادة النظر في نماذج التدخل الخارجي التقليدية، واعتماد نهج أكثر شمولية، كما أن إعلان المسؤولين الفرنسيين عن ضرورة قيام القوات المالية والإفريقية باستعادة الأراضي والسيادة الوطنية، مع استمرار الحاجة إلى دعم فرنسي طويل الأمد، يعزز أطروحة وجود مصالح إستراتيجية واقتصادية فرنسية في المنطقة، على غرار حقبة France-Afrique.

2- الاستراتيجية الفرنسية الجديدة في منطقة الساحل بين الواقع والتحديات

لقد عملت فرنسا على تبني مقاربة متكاملة مستقلة، إضافة إلى العمل على حشد الدعم الأوروبي من أجل تبني مقاربتها لمحاربة الإرهاب في المنطقة وتعزيز وجودها. وهو ما أعلنه الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون في 9 نوفمبر 2022، حول الخطوط العريضة للاستراتيجية العسكرية الجديدة لبلاده خلال الفترة المقبلة التي تقوم على سحب كافة القوات المشاركة في عملية "برخان" من منطقة الساحل الإفريقي، والتي تبلغ نحو ثلاثة آلاف جندي لا يزالون في مناطق النيجر وتشاد وبوركينا فاسو وذلك بعد نحو ثلاثة أشهر من انسحاب القوات الفرنسية من مالي في 2022. والتي دامت نحو تسع سنوات لمحاربة الإرهاب في إفريقيا. وعقب إنهاء فرنسا مهمة "برخان" العسكرية في مالي، تبنت في 27 فبراير 2023 خطة جديدة لإنشاء أكاديميات تديرها الجيوش الإفريقية مع الجيش الفرنسي وفقاً لاتفاقيات التعاون العسكري المبرمة مع 25 دولة إفريقية¹.

اذ تحولت العاصمة نيامي إلى نقطة ارتكاز للاستراتيجية العسكرية الفرنسية بعد خروج الجنود الفرنسيين من مالي، حيث تحتضن النيجر لوحدها 1500 جندي فرنسي يشاركون في عمليات "مكافحة الإرهاب"، في حين أقرّ الاتحاد الأوروبي مهمة تدريب عسكري بقيمة 30 مليون دولار في النيجر².

أثار الانقلاب العسكري الأخير في النيجر مخاوف الاتحاد الأوروبي، وخاصة فرنسا، بشأن تأثيره المحتمل على استيراد اليورانيوم، في ظل تدهور الاستقرار السياسي في منطقة الساحل وتكرار

¹ -إكرام زيادة ، المرجع السابق.

² -يحيى ح. زبير، "منطقة الساحل فريسة التنافسات الدولية وسط سلسلة من الانقلابات"، في: https://mecouncil.org/ar/blog_posts/%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A99 (أكتوبر 2024)

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

الانقلابات العسكرية التي كشفت عن فشل الاستراتيجيات الأوروبية، مما أدى إلى تعقيد الأوضاع الأمنية، وزيادة نفوذ القوى المناهضة للغرب، وتقويض جهود مكافحة الإرهاب، وأظهرت موجة الانقلابات أزمة عميقة في النظم السياسية وفشل النموذج التنموي، مما يستدعي إعادة النظر في السياسات الأوروبية، والتركيز على معالجة الأسباب الجذرية للأزمات، وتبني نهج شامل يعالج الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، بدلاً من التركيز المفرط على الجانب العسكري، الذي أدى إلى تفاقم الأزمات الإنسانية وزيادة التجنيد في صفوف الجماعات المتطرفة.

تشير التحليلات إلى أن حل أزمة الساحل يتطلب بالدرجة الأولى حلولاً سياسية، تتمثل بشكل أساسي في إصلاح الأنظمة الحاكمة وتعزيز الحوكمة الرشيدة. وقد أظهرت تجارب بعض الدول، مثل الولايات المتحدة، قدرة أكبر على انتقاد شركائها الأفارقة، مما يعكس مرونة أكبر في التعامل مع القضايا الشائكة كما حدث في نيجيريا والكاميرون على سبيل المثال، حيث دعوا مؤخراً الرئيس "بول بيا" إلى التنحي. بعد ستة وثلاثين عاماً قضاها في السلطة.. على النقيض من ذلك، اتبعت فرنسا نهجاً أكثر حذراً، حيث فضلت تجنب انتقاد الشركاء الأفارقة خوفاً من إضعاف العلاقات الثنائية¹.

اذ تعكس التطورات الأخيرة في منطقة الساحل فشل النموذج التقليدي للسياسة الخارجية الفرنسية في المنطقة. فقد أدت الضغوط الداخلية والخارجية إلى استقالة العديد من الدبلوماسيين الفرنسيين الذين انتقدوا بشدة السياسات الفرنسية في المنطقة، لا سيما دعم الأنظمة الاستبدادية والتدخلات العسكرية. من بينهم جان كريستوف روفين في السنغال عام 2010، أو لوران بيغو، و كريستيان روير، أو إيفلين ديكوريس في مالي عام 2013، أو أنطوان أنفري في النيجر عام 2016 أو كريستيان بدر في جمهورية أفريقيا الوسطى عام 2018.²

يشير هذا التطور كما يشير الية العديد من المحللين إلى وجود أزمة عميقة داخل المؤسسة الدبلوماسية الفرنسية، حيث يتضارب الضمير المهني للدبلوماسيين مع الأهداف الإستراتيجية لفرنسا في المنطقة. فمن جهة، يسعى الدبلوماسيون إلى تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومن جهة أخرى، تتطلب المصالح الإستراتيجية لفرنسا الحفاظ على علاقات وثيقة مع الأنظمة الحاكمة، حتى وإن كانت فاسدة. إذ واجه التدخل الفرنسي في مالي تحديات كثيرة، وهذا ما أكد عليه العديد من الخبراء الأمنيين،

¹ -Marc-Antoine Pérouse de Montclos, « La politique de la France au Sahel : une vision militaire », Op.Cit ,p 145.

² - Ibid.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

بإعطاء الفرصة للمؤسسات الإقليمية الإفريقية في إيجاد حل للأزمة التي تجاوزت حدود مالي إلى دول الجوار، اذ نجد التدخل العسكري الفرنسي أدى إلى ¹ :

* تهديد المجموعات المسلحة في غرب أفريقيا برد قوي على فرنسا لهجماتها على مواقع المقاتلين الإسلاميين، فقد تم احتجاز 132 عاملا أجنبيا من العاملين في حقول الغاز في قاعدة "تيقنورين" في جنوب الجزائر، ينتمون إلى إحدى عشرة دولة (أكثرهم أوروبيين)، وقد كشفت تلك العملية عن مدى الخسائر البشرية التي يمكن أن تلحق بالفرنسيين ، حتى من العاملين في الشركات الفرنسية المنتشرة في دول غرب إفريقيا، وقد هددت القاعدة فرنسا والدول الإفريقية المتعاونة معها ومن بينها الجزائر ، بتوسيع عمليات اختطاف الرهائن في الساحل الإفريقي وأينما وجد الفرنسيون في كل مكان .

* أظهرت العمليات الجارية في مالي عن صعوبات في إلحاق الهزيمة بالمقاتلين الإسلاميين، وخاصة في مناطق غرب مالي.

* على الرغم من توقع أن تؤدي العملية العسكرية في مالي إلى إلحاق خسائر بشرية و مادية باهظة في صفوف المقاتلين ، إلا أنها لم تحسم المعركة مع الجماعات الإسلامية ، خاصة في ظل انتقالهم إلى الشمال المالي في منطقة "أدرار ايفوغاس" التي تتمتع بتضاريس صعبة تستعمل كقاعدة انطلاق في حرب عصابات ضد المصالح الفرنسية .

*الاستياء الكبير الذي يسود شعوب دول المنطقة من التدخل الفرنسي في مالي، وكل ذلك يساعد على عمليات تجنيد المقاتلين .

* التداعيات الناجمة عن التدخل في مالي وانعكاساته السياسية والأمنية والإنسانية على دول الجوار .

*توسع دائرة رفض الوجود الفرنسي في المنطقة من قبل دول الساحل ، التي تعتبره الآن يهدف بالدرجة الأولى إلى الحفاظ على مصالحها في غياب تام لاستراتيجية واضحة المعالم للقضاء على الظاهرة الإرهابية في المنطقة .

¹ - Michel GOYA, Op. Cit, p7.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

* الفدية المقدمة للمنظمات الإرهابية ، و التي فاقمت بشكل كبير الوضع الأمني في المنطقة ، وهناك التشكيك في التخطيط المحكم و المسبق للمشروع الفرنسي ، وهذا ما أكد عليه قيادات الحزب اليميني أن "هناك غياب إستراتيجية واضحة حول مغزى الوجود الفرنسي في مالي " .

يشير فشل عملية برخان إلى أزمة عميقة في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة الساحل. فقد ارتكزت هذه السياسة على مجموعة من الأخطاء الإستراتيجية والتكتيكية، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:¹

*الأيديولوجية والنظرة الأحادية : اعتمدت فرنسا على تصور أحادي للتهديد في الساحل، حيث ركزت بشكل أساسي على مكافحة الإرهاب والجماعات المتطرفة، متجاهلة الأسباب الجذرية للصراع مثل الفقر، والتهميش، وسوء الحكم، والفساد.

*الاعتماد على القوة العسكرية: أولت فرنسا الأولوية للحلول العسكرية، معتبرة أن القوة هي الحل الأمثل لمعالجة التحديات الأمنية في المنطقة. وقد أدى هذا النهج إلى زيادة حدة التوتر وتعميق الشرخ بين السكان والحكومات.

*إهمال الدبلوماسية والحوار : أهملت فرنسا الدبلوماسية والحوار كأدوات لحل النزاعات، وفضلت اللجوء إلى القوة. كما تجاهلت مطالب السكان المحليين بالعدالة الاجتماعية والتنمية، مما زاد من شعورهم بالتهميش والاستياء .

*التركيز على مكافحة الهجرة: ربطت فرنسا بين مكافحة الإرهاب ومكافحة الهجرة غير الشرعية، مما جعل سياساتها في المنطقة تخدم مصالح أوروبية ضيقة.

*فشل في فهم الديناميات المحلية: لم تفهم فرنسا الديناميات المعقدة للصراعات في الساحل، مما أدى إلى اتخاذ قرارات غير مدروسة ونتائج عكسية.

*الاعتماد على النخب المحلية الفاسدة: دعمت فرنسا أنظمة حاكم فاسدة وغير شرعية، مما زاد من زعزعة استقرار المنطقة وقلل من شرعيتها.

* غياب تقييم شامل للسياسات: لم تقم فرنسا بتقييم شامل لسياساتها في المنطقة، مما حال دون إجراء التعديلات اللازمة لتحسين النتائج.

هذه الأخطاء مجتمعة أدت إلى تراجع النفوذ الفرنسي في الساحل، وزيادة التشكيك في نواياها، وفشل مهمتها في تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة. كما كان لفشل عملية برخان في منطقة الساحل

¹- Marc -Antoine Pérouse de Montclos , « la France au sahel : les raison d'une défaite »,op.cit ,pp28-29.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

الأفريقي تأثير كبير على الرأي العام الفرنسي والأفريقي على حد سواء، وترك آثاره الواضحة على العلاقات بين فرنسا ودول المنطقة وهذا ما يبرز في العلاقات الجد متوترة بينها وبين كل دول الساحل دون استثناء، حيث أدى فشل العملية إلى تشكيك واسع في السياسة الخارجية الفرنسية، لاسيما فيما يتعلق بالتدخلات العسكرية في الخارج.

داخليا بدأ الرأي العام الفرنسي يتساءل عن جدوى هذه التدخلات، وتكلفتها الباهظة، سواء من الناحية المالية أو البشرية. وازدادت المعارضة للتدخلات العسكرية الفرنسية في الخارج، خاصة بين الشباب واليسار الفرنسي، الذين يرون أن هذه التدخلات لا تساهم في حل المشاكل، بل تؤدي إلى تفاقمها. كما تراجع الدعم الشعبي للحكومة الفرنسية، حيث حمل الكثيرون المسؤولية عن فشل العملية إلى السياسات المتبعة. كما أثار الفشل نقاشا عميقا حول دور فرنسا في العالم، وهل يجب عليها أن تستمر في لعب دور القوة العظمى، أم عليها أن تركز على مصالحها الوطنية¹. أما على المستوى الأفريقي فتراجعت الثقة في فرنسا بشكل كبير في دول الساحل، حيث يرى الكثيرون أن فرنسا فشلت في تحقيق الاستقرار والأمن، وأنها تدخلت في شؤونهم الداخلية. كما زاد الشعور بالاستقلال لدى الدول الأفريقية، وباتت تبحث عن شركاء جدد، بعيدا عن فرنسا .

3- فرنسا ومنطقة الساحل: إعادة تشكيل العلاقات في ظل تحديات جديدة

أدى فشل عملية برخان إلى تحولات جوهرية في منطقة الساحل وأوروبا، حيث تراجع النفوذ الفرنسي وتزايدت التحديات الأمنية بسبب التركيز المفرط على الحلول العسكرية، والتدخلات الخارجية المعقدة، وضعف المؤسسات الحكومية، مما فاقم الصراعات والتطرف وتدهور الأوضاع الإنسانية، وعلى المستوى الأوروبي، كشف الفشل عن هشاشة التضامن وتباين وجهات النظر حول التدخلات العسكرية، وتراجعت الثقة بالقيادة الفرنسية، وزادت الانقسامات حول السياسات الخارجية، مما دفع الاتحاد الأوروبي إلى مراجعة استراتيجياته الأمنية، وانعكس الفشل على العلاقات الثنائية بين فرنسا والدول الأوروبية، وبرزت آراء متباينة حول مفهوم الأمن والعلاقات التاريخية، وتأثير الرأي العام، مما كشف عن التحديات التي تواجه الاتحاد في صياغة سياسة خارجية موحدة.²

¹ -Ibid, p29.

² - الحضور الفرنسي في غرب إفريقيا بين محفزات الهيمنة و منغصات البقاء، أبعاد للدراسات الاستراتيجية، 2022،

في: <https://dimensionscenter.net> (أكتوبر 2024)

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

كما أن التباين في التصور حول مفهوم الأمن، ما بين التركيز على الأمن العسكري أو الأمن الإنساني، ساهم في اختلاف وجهات النظر بين الدول الأعضاء. علاوة على ذلك، لعبت العلاقات التاريخية والثقافية بين الدول الأوروبية وفرنسا، وخاصة الاستعمار السابق، دوراً مؤثراً في تشكيل هذه الآراء. وأخيراً، كان للرأي العام الأوروبي، وخاصة في الدول التي تعاني من تبعات التدخلات العسكرية، تأثير كبير في الضغط على الحكومات لتبني سياسات أكثر حذراً تجاه المنطقة ككل .

*إعادة بناء السياسة الخارجية الفرنسية في منطقة الساحل: بين المصالح الوطنية والتكامل الأوروبي

لطالما اعتبرت فرنسا منطقة الساحل الأفريقي حيزاً لنفوذها التقليدي، وذلك بفعل تراثها الاستعماري العميق. وقد استغلت فرنسا هذا الإرث لبناء علاقات خاصة مع دول المنطقة، ولتبرير تدخلاتها المتكررة بدعوى مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. إلا إن المقاربة الفرنسية في منطقة الساحل تتميز بطابعها الاستباقي والتدخلّي، حيث تسعى إلى حماية مصالحها الاقتصادية والأمنية من خلال فرض أجندتها على الدول الشريكة لها. وقد سعت فرنسا إلى تبرير هذه المقاربة من خلال التأكيد على التهديدات التي تشكلها الجماعات المتطرفة والهجرة غير الشرعية على أمن أوروبا .

ولقد لعب الاتحاد الأوروبي دوراً داعماً للسياسة الفرنسية في منطقة الساحل، حيث قدم تمويلاً وتدريباً للقوات الأمنية في هذه الدول. ومع ذلك، فإن هذه الشراكة أظهرت تباينات في الأولويات والأهداف بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مما أثر على فعالية التدخلات الأوروبية في المنطقة.

فالعامل التاريخي يعتبر من أهم المنطلقات الفكرية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي قصد بلورة إستراتيجيته الموجهة إلى الساحل الإفريقي، هذه الأخيرة تعتبر الفناء الخلفي لدول الاتحاد الأوروبي، خاصة فرنسا التي تعتبر القارة الإفريقية الركيزة الأساسية للسياسة الفرنسية، وهو الأمر الذي عبر عنه الرئيس "فرنسوان ميتران" في القمة الفرنسية الإفريقية سنة 1994، بقوله: "بدون إفريقيا لن يكون لفرنسا تاريخ في القرن 21"¹. ويبدو أن هذا الإدراك توارثته مختلف سياسات رؤساء الجمهورية الخامسة الفرنسية بدءاً بديغول وصولاً إلى ماكرون الذي اعتبر أن قوة فرنسا الدولية مستمدة من القارة الإفريقية.

أما استراتيجيا فمنطقة الساحل تتميز بمكانة مهمة خاصة بالنسبة لدول جنوب المتوسط والتي تعتبر القارة الإفريقية مصدر لكل التهديدات كونها محاطة بحزام من الدول الإفريقية . وبالتالي تواجهها

¹ - سفيان منصوري، سامي بخوش، "إستراتيجية الاتحاد الأوروبي ثلاثية البعاد حول الساحل الإفريقي : السياقات والمضامين"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 1، المجلد 8، 2021، ص753.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

مجموعة من التحديات التي مصدرها منطقة الساحل والصحراء ، اذ في نظر الفكر الاستراتيجي الأوروبي أن السيطرة على منطقة جنوب الصحراء يسهل عملية السيطرة على منطقة شمال إفريقيا الغنية بالموارد الطبيعية والممرات المائية. كما تعتبر منطقة الساحل جغرافيا وأمنها الحد الأخطر بين المغرب العربي وباقي الدول الإفريقية ، خاصة المناطق البترولية للشمال والمتاخمة لخليج غينيا¹.

إدراكا منهم لذلك ، أصبحت المنطقة مجالا للسياسة الأوروبية خاصة في بعدها الطاقوي كألمانيا وفرنسا على نحو خاص ،التي تريد أن تستثمر في مجال الطاقة الشمسية كبديل امن ودائم ومتجدد يمكن الاعتماد عليها في وضع خطط تنموية مستدامة ، تعتمد على توليد الطاقة الكهربائية من أشعة شمس الصحراء الكبرى عبر كوابل ذات تقنية عالية تنقل هذه الطاقة من الصحراء الكبرى عبر البحر الأبيض المتوسط ، هذا ما ورد في مشروع ألماني لمؤسسة "أوكونسورو تيوم" ، وقد أشارت هذه المؤسسة في يوليو 2010 عن مشروع تستفيد منه دول المنطقة في بعث مشاريعها التنموية ، لكن عدم الاستقرار الأمني وبعد التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي عطل ذلك. كما أن هناك مشروع أوروبي آخر يعتبر استراتيجيا لتحقيق الأمن الطاقوي وهو مشروع خط الأنابيب العابر للصحراء الذي ينطلق من دلتا النيجر بنيجيريا بطول 1050 كم مارا بصحراء العير AIR في النيجر بطول 750 كم وصولا إلى الجزائر بطول 2500 كم، هذا المشروع يمتد عبر صحراء مفتوحة وشاسعة لها امتداد في كل من التشاد والنيجر والمتاخمة لصحراء مالي المعروفة بعدم الاستقرار الأمني² .

أما في الجانب الأمني فلمنطقة الساحل الإفريقي بالغ الأثر في السياسات الأمنية الأوروبية ، خاصة فيما يتعلق بقضايا الهجرة، حيث تعتبر المنطقة نقطة عبور رئيسية لعصابات الاتجار بالبشر إلى أوروبا، إضافة إلى ذلك، هناك مخاوف أمنية، إذ أن منطقة الساحل تعتبر معقلا لجماعات جهادية تهدد كل من المصالح الأوروبية في المنطقة وكذلك أوروبا، التي تدرك أن استمرار مشاريعها الطاقوية والاقتصادية بشكل عام ، مرهون بضمان بيئة مستقرة وآمنة في منطقة الساحل ، لذا سنركز هنا على استراتيجية الاتحاد الأوروبي في مواجهة ظاهرتي الهجرة والإرهاب في منطقة الساحل والصحراء، فالهجرة غير الشرعية من إفريقيا نحو أوروبا ، ليست جديدة ، لكنها تعاظمت في السنوات الأخيرة . ومن الأسباب التي تدفع المهاجرين من هذه البلدان للوجهة الأوروبية ، لا تتعلق فقط بالفقر، حيث تشير الدراسات أن

¹ - الطيب بروال ، " استراتيجية الاتحاد الأوروبي -الفرنسي للأمن والتنمية في منطقو الساحل الإفريقي " ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 01، المجلد 6، 2019، ص 694.

² - الطيب بروال ، المرجع السابق ، ص ص 694-695.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

غالبية المهاجرين لا ينحدرون من الطبقات الأفقر في مجتمعاتهم ، وإنما هناك دافعين أساسيين وهما : عدم استجابة بلدانهم لتطلعاتهم الشخصية ، والخوف من العنف السائد داخل بلدانهم الأصلية.

للتعامل مع هذا التهديد (الهجرة غير الشرعية)، اتخذ الاتحاد الأوروبي في قمة بروكسل يومي 2-3 أبريل 2014 ، رفقة الاتحاد الإفريقي عدة خطوات أهمها¹ :

*الالتزام بتقوية الجهود لمكافحة الهجرة غير الشرعية ، عبر تعزيز الشراكة و التعاون في هذا المجال .

*الاعتماد على الآليات الاستباقية ، وتعزيز سبل إدارة الهجرة و الحدود ، ومكافحة الهجرة الغير شرعية .

*الالتزام بتقوية العلاقة بين التنمية والهجرة .

اعتمدت أوروبا إستراتيجية شاملة لمعاونة إفريقيا في إحلال الأمن والاستقرار . ارتكزت الخطة الأوروبية منذ عام 2011 على ثلاثة عناصر: بداية من الجزء الأمني وصولاً إلى التنمية والدبلوماسية، وعبر الجزء الأمني نشرت أوروبا ثلاث بعثات عسكرية في النيجر ومالي لدعم تدريبات القوات الأمنية في محاربة الجريمة المنظمة والإرهاب، وتوسعت الخطة في عامي 2014 و2015 لتضم موريتانيا وبوركينا فاسو وتشاد ونيجيريا ودول المغرب العربي². وعزز الاتحاد قدرات دول الساحل العسكرية ببعثة تدريبية في مالي بدأت أعمالها في يناير 2013 عبر تقديم المشورة والتدريب لقوة المجموعة الخماسية بمنطقة الساحل، وتطورت إستراتيجية الدعم لهذه المنطقة في أبريل 2021 لمكافحة الإرهاب.

لكن الملاحظ على هذه الإستراتيجية أنه على الرغم من عملية ربط المسألة الأمنية بقضية التنمية إلا أنها تركز الجهد الأكبر على الجانب الأمني الذي يبرز في كثافة البرامج الخاصة لتقوية القوات العسكرية مقارنة بالجوانب الأخرى من التنمية والتي بقيت محصورة في سياسة المساعدات التنموية، دون تمويل مشاريع استثمارية تعود بالفائدة على استقرار المنطقة .

تدرك الدول الأوروبية، ولاسيما فرنسا، أن عدم الاستقرار في منطقة الساحل يشكل تهديداً مباشراً لأمنها القومي، حيث يمكن أن يؤدي إلى تفاقم مشاكل الهجرة غير الشرعية والإرهاب والجريمة المنظمة.

¹ - Council of the European Union , « Council conclusions on the Sahel Regional Action Plan 2015-2020 », p 25-26 ,dans : <https://www.consilium.europa.eu/media/21522/st07823-en15.pdf> (octobre 2024)

² -إكرام زيادة، المرجع السابق.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

لذلك، تسعى هذه الدول إلى تعزيز نفوذها في المنطقة من خلال مجموعة من الاستراتيجيات، التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الأمني والتنمية الاقتصادية، وحماية مصالحها الاقتصادية والسياسية.

*تعزيز التحالف الفرنسي الأفريقي: دراسة حالة مجموعة الساحل الخماسية G5

إن استقلالية فرنسا بمشاريع أمنية في منطقة الساحل عن الإستراتيجية الأوروبية ، والتي ترجع إلى اعتبارات عديدة تاريخية واستراتيجية كما أسلفنا سابقا ، أثرت سلبا على المقاربة الأوروبية ، إذ عملت فرنسا إلى تبني مقاربة خاصة بها ، من أجل ضمان وتعزيز مصالحها في المنطقة ، حيث أثر ذلك على إمكانية بناء أوربا لإستراتيجية موحدة وفعالة، تستجيب للتحديات المعقدة في الساحل الإفريقي.

ومن المبادرات التي تبنتها المقاربة الفرنسية تشكيل قوة الساحل الخماسية لمحاربة الإرهاب G5، تم إطلاق هذه القوة المشتركة، في فيفري 2014 وفعلت رسميا في 2 يوليو 2017 في باماكو من قبل دول الساحل الإفريقي (بوركينا فاسو، مالي، موريتانيا، تشاد، النيجر)، تتألف القوة من 5000 جندي من الدول الخمس، وهذه القوى تجمع بين مدنية ، عسكرية ، وشرطية ، وتتنوع على ثلاثة مناطق .والسند القانوني لهذه القوات يرجع إلى قرار مجلس الأمن 2391 وأطلق على هذا التحالف اسم " العملية الاستراتيجية "1. وترتكز المقاربة الإستراتيجية لهذه العملية العسكرية التي تغطي 5 بلدان إفريقية هي بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر وتشاد، على "منطق الشراكة"، بين هذه البلدان. وتضمّ هذه القوة نحو 3 آلاف و500 جندي مكلفين بمطاردة المجموعات الإرهابية الناشطة في الساحل الإفريقي، وموزعين على 5 قواعد متقدمة مؤقتة، و3 نقاط دعم دائمة ومواقع أخرى، سيّما بالعاصمة البوركينية "واغادوغو" و"عطار" الموريتانية، بحسب وزارة الدفاع الفرنسية².

وقد عملت فرنسا على حشد الدعم الأوروبي لهذه الشراكة ، وهو الطرح الذي تبنته كل من ألمانيا وفرنسا عقب مؤتمر قمة مجموعة السبع في " بياريتز " الفرنسية في أوت 2019 ،اذ عملت على تعزيز الشراكة مع دول الساحل الإفريقي في مجال الدفاع والتدريبات لتعزيز أمنها الداخلي في مكافحة التنظيمات المتطرفة. وعقب القمة الفرنسية حول مكافحة الإرهاب في 13 يناير 2020 تأسس ائتلاف منطقة الساحل

¹ -سيدي وبدي عبد المالك ، "قوة الساحل.. تحديات الأمن وهواجس السياسة والتمويل"، مركز الجزيرة للدراسات السياسية ، 2018/05/30 ، في: <https://www.aljazeera.net> (أكتوبر 2024).

² - وزارة أوروبا والشؤون الخارجية، القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والتحالف من أجل منطقة الساحل، في: <https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/dossier-pays/afrique/le-sahel/la-force-conjointe-g5-sahel-et-l-1>

alliance-pour-le-sa (أكتوبر 2024)

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

الذي يضم (مالي وبوركينا فاسو والنيجر موريتانيا وتشاد) لتعزيز قدرات القوات المسلحة للدول الخمس في مواجهة الإرهاب.

كما مدد الاتحاد الأوروبي عمل بعثة "أوتم" (EUTM) في مالي في مارس 2020 حتى 18 ماي 2024 لتقدم المشورة والتعليم والتدريب لجيوش دول الساحل، وتعمل البعثة منذ فبراير 2013 على تطوير القدرات العسكرية لهذه الدول وتقليل التهديدات الإرهابية. إذ أنفق الاتحاد الأوروبي ما يقدر بنحو 8 مليار يورو على المساعدات الأمنية والإنسانية في منطقة الساحل منذ عام 2014 حتى أوت 2023. كما أنها توجه الأموال من خلال تحالف الساحل الذي يضم 12 دولة، والذي ترأسه حالياً ألمانيا¹. هذا الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي لتحالف الـ G5 يعمل على ثلاث مسارات رئيسية على النحو التالي²:

- **الشراكة السياسية** : هو شريك سياسي مهم لدول الساحل الخمس وبشكل منتظم أقام الاتحاد الأوروبي نقاشات واجتماعات سنوية مع وزراء الخارجية لـ G5 للساحل لتعزيز التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك كالأمن والهجرة ومكافحة الإرهاب وتعزيز التنمية .

- **المساعدات الإنمائية** :حيث يعتبر الاتحاد أكبر مانح للمساعدات الإنمائية لدول المنطقة حيث قدم في الفترة الممتدة من 2014-2020 أكثر من 8 مليار دولار، إذ استخدم جميع أدواته بما في ذلك "الصندوق الائتماني للطوارئ" من أجل مكافحة جميع الأسباب المؤدية للهجرة غير الشرعية وتحقيق الاستقرار لدول المجموعة.

- **الدعم الأمني** : إذ قدم الاتحاد مبلغا ب 50 مليون أورو لإنشاء القوة المشتركة لمجموعة الدول الخمس الساحلية ، إضافة إلى دوره كفاعل أمني في المنطقة ببعثاته الأمنية الثلاثة العاملة في إطار السياسة المشتركة للأمن والدفاع (eucap) ساحل النيجر، ساحل مالي ، وبعثة التدريب للاتحاد الأوروبي.

لقد واصلت فرنسا جهودها من أجل تعزيز قدرات قوة الساحل الخماسية ففي 15 يناير 2018 عقدت اجتماعا وزاريا في باريس ضم وزراء دفاع ورؤساء أركان دول قوة الساحل الخمس، وحضر هذا

¹ - أمن دولي . أوروبا، خيارات محدودة في دول الساحل الإفريقي (ملف) ، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات ، 203/09/05، في: <https://www.europarabct.com/>، (أكتوبر 2024)

² - أوروبا، خيارات محدودة في دول الساحل الإفريقي"، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، وحدة الدراسات الأمن الدولي ، المرجع السابق .

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

الاجتماع ممثلي 8 دول مساهمة و3 منظمات هي : الاتحاد الإفريقي ، والأمم المتحدة ، والاتحاد الأوروبي، ومما صرحت به وزيرة الدفاع الفرنسية "فلورانس بارلي" : "أن الهدف من هذا الاجتماع هو الخروج بخارطة طريق وجدول زمني بالعمليات خاصة في المنطقة التي تلتقي عندها حدود النيجر ومالي وبوركينا فاسو"، واستمرت فرنسا في بذل جهودها الدبلوماسية من أجل عقد مؤتمر دولي للمانحين لدول الساحل لدعم تمويل إقامة القوة الخماسية وذلك في بروكسل في 23 فبراير 2018. من أجل حشد الموارد المالية التي مازالت تؤرق الحكومة الفرنسية ، نظرا للضغوطات المالية التي تواجهها في حربها على ما يسمى بالإرهاب في المنطقة ، وكذا تخفيف العبء العسكري من على كاهلها في شمال مالي ، لكن الهدف الأكبر هو التدويل العسكري للتدخل في منطقة الساحل الإفريقي ضمن المقاربة التي تتبناها¹.

عموما يمكن القول أن مؤتمر بروكسل الدولي خلص إلى نتيجتين الأولى: مادية ملموسة وهي زيادة التمويل بحيث أصبح من الممكن القول بأن مشكلة التمويل قد حلت نتيجة الجهود الدبلوماسية الفرنسية، فقد أعلنت مفوضية الاتحاد للشؤون الخارجية "Moghrini federica" على أنه تم تدبير مبلغ 510 مليون دولار لإنشاء هذه القوة لتكون جاهزة في مارس 2018 ، نصف المبلغ قدم من طرف الاتحاد الأوروبي، و60 مليون دولار من الولايات المتحدة، والسعودية 100 مليون دولار، والإمارات العربية 30 مليون دولار².

حيث فسرت مشاركة كل من الإمارات العربية والمملكة السعودية في دعم القوة الخماسية، بأن تصاعد نشاط التنظيمات الإرهابية يمكن أن يمثل تهديدا لكل دول المنطقة بما فيها دول الخليج العربي على الرغم من بعدها الجغرافي ومن ثم فان دعم هذه القوة يعتبر بمثابة حرب وقائية، لكن الأسباب غير المعلنة لكل من الرياض وأبو ظبي هو البحث لهما عن موضع قدم مع دول المتنافسة في المنطقة، وهو ما تجلى مؤخرا في الأزمة المالية حيث كان لأبوظبي الدور البارز في الأحداث المالية إلى جانب روسيا.

رغم الدعم الكبير الذي تلفته دول الساحل لمكافحة الإرهاب من العديد من القوى الدولية والإقليمية، كونها القوة الرئيسية لمواجهة الإرهاب في المنطقة حسب الطرح الفرنسي، بسبب تعدد

¹ - يحيى زبير ، "أزمة منطقة الساحل أسباب النزاع ونتائجه الإقليمية "، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية ، 2 يونيو 2022. في: <https://mecouncil.org/wp-content/uploads/2022/06/10a-crisis-in-the-sahel.jpg> (أكتوبر 2024)

² - أكرام زيادة ، المرجع السابق .

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

المجموعات والتنظيمات الإرهابية، فضلا عن عصابات الجريمة المنظمة، فإن هناك مجموعة من التحديات التي واجهت تلك القوة يمكن تحديد أبرزها في الآتي¹:

- تنوع التهديدات: تتسم منطقة الساحل بتنوع التهديدات الإرهابية، حيث تعمل فيها جماعات متعددة ذات أيديولوجيات وأهداف مختلفة، مما يجعل من الصعب تطوير إستراتيجية موحدة لمكافحتها.
- الحدود المفتوحة والتضاريس الوعرة: تساعد الحدود المفتوحة والتضاريس الوعرة في المنطقة الجماعات الإرهابية على التنقل بحرية، وتسهل عمليات التجنيد والتدريب.
- الفساد وسوء الحكم: يساهم انتشار الفساد وسوء الحكم في ضعف المؤسسات الحكومية، وتقويض قدرتها على مكافحة الإرهاب، مما يخلق فراغاً أمنياً تستغله الجماعات المتطرفة.
- الأزمات الإنسانية: تؤدي الأزمات الإنسانية، مثل الجفاف والفقر والنزوح، إلى زيادة التجنيد في صفوف الجماعات المتطرفة، وتقويض الاستقرار الاجتماعي.
- التدخلات الخارجية: تتعدد التدخلات الخارجية في المنطقة، مما يخلق حالة من التنافس والتضارب في المصالح، ويضعف التنسيق بين الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب.
- التغيرات المناخية: تساهم التغيرات المناخية في تفاقم الأزمات الإنسانية والبيئية، مما يزيد من حدة الصراعات ويشجع على الهجرة، ويضع ضغطاً على الموارد المتاحة. إضافة إلى هذه التحديات، فإن ضعف التعاون الإقليمي، وقلة الموارد، وانتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة، تساهم جميعها في تعقيد المشهد الأمني في منطقة الساحل.

نظرا لهذه التحديات وكذا تسارع الأحداث في المنطقة اعتمد المجلس الأوروبي إستراتيجية جديدة للاتحاد الأوروبي في منطقة الساحل في أبريل 2021، وذلك لتعزيز الالتزام المتبادل والمساءلة مع التركيز على الحوكمة مع بلدان الساحل. جاء ذلك بعد فشل الحلول العسكرية في تعزيز الأمن، والتي توجت بانقلاب عسكري في مالي وطرد القوات الفرنسية منها.

وهذا ما يلاحظ من خلال الإستراتيجية الألمانية الجديدة، إذ أعادت الحكومة الألمانية تنظيم سياستها في منطقة الساحل الإفريقي، بعد قرار مجلس الوزراء الألماني في 4 مايو 2023 تمديد مشاركة الجيش الألماني في بعثة الأمم المتحدة في مالي (MINUSMA) للمرة الأخيرة. حيث، كثفت الحكومة الألمانية الدعم المدني للمنطقة، بعد تركيزها بشكل متزايد على قطاع الأمن في كل من النيجر وموريتانيا

¹- Marc -Antoine Pérouse de Montclos, « la France au sahel : les raisons d'une défaite », Op.Cit, p31.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

والدول الواقعة على خليج غينيا. وقالت وزيرة الخارجية الألمانية "بيربوك" في هذا الصدد: "إذا انهارت دول في منطقة الساحل، فإننا سنشعر عندئذ بالهزة هنا في أوروبا". فيما صرحت وزيرة التنمية الألمانية "سيفنيا شولتسه": "منطقة الساحل هو المكان الذي يمكن لسياسة التنمية أن تساعد فيه على تجفيف منابع الإرهاب. سنقوم بتوسيع التزام سياستنا التنموية ليشمل المنطقة بأكملها". وتأمل ألمانيا من خلال هذه المقاربة في منطقة الساحل إلى أن تكون زعيمة للقوة الناعمة فيها إذ تصنفها على أنها مركزية للأمن الأوروبي. وكجزء من هذا الالتزام، نصبت نفسها رئيسة لتحالف الساحل، وهو تعاون بين دول ومنظمات الساحل والغرب. وقد قدم هذا التحالف، الدعم لما يقرب من (1200) مشروع بقيمة إجمالية تبلغ 2.62 مليار يورو¹.

كما أعلنت الحكومة البلجيكية عن استراتيجية جديدة لمنطقة الساحل قد تثبت أنها نموذج للمشاركة الغربية في المستقبل. تتبنى الإستراتيجية نهج 3 D مما يعني أنها مصممة لدمج أبعاد الدفاع والتنمية والدبلوماسية. في حين أن هذا النوع من الأطر ليس جديداً، إلا أنه يهدف إلى توفير فوائد ملموسة للمجتمعات التي تتحمل وطأة العنف في واحدة من النقاط الجيو-استراتيجية الساخنة في العالم التي تهدد الأمن الدولي خاصة بعد توسع كل من الصين وروسيا في إفريقيا².

شهدت منطقة الساحل الأفريقي تحولات جيوسياسية عميقة أثرت بشكل كبير على استراتيجيات الاتحاد الأوروبي، وخاصة بعد الانقلاب العسكري في النيجر. ففي أبريل 2021، اعتمد المجلس الأوروبي إستراتيجية جديدة للاتحاد الأوروبي في منطقة الساحل، تركز على تعزيز الالتزام المتبادل والمساءلة مع التركيز على الحوكمة مع البلدان الشريكة، وذلك في أعقاب الإخفاقات المتكررة للحلول العسكرية في تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة، والتي تجسدت في الانقلاب العسكري في مالي وانسحاب القوات الفرنسية منها.

فعلى الرغم من الجهود المبذولة، فشلت استراتيجيات الاتحاد الأوروبي في منع نشوب الصراعات والانقسام الداخلي في منطقة الساحل الأفريقي. فمنذ عام 2021، شهدت المنطقة سلسلة من الانقلابات العسكرية الناجحة التي أطاحت بالحكومات المنتخبة في بوركينا فاسو ومالي وغينيا والنيجر، مما زاد من تعقيد الوضع بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وقد ازداد هذا التعقيد بشكل خاص بعد طرد مالي للقوات

¹ - أكرام زيادة ، المرجع السابق.

² - سفيان منصوري، سامي بخوش، " إستراتيجية الاتحاد الأوروبي ثلاثية الابعاد حول الساحل الإفريقي : السياقات والمضامين "، المرجع السابق، ص 9.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

الفرنسية والألمانية، بعد ما يقرب من عقد من التدخل العسكري، مما يعكس فشل السياسة الفرنسية في المنطقة، ويبرز في الوقت نفسه ضعف السياسة الخارجية الأوروبية. ويتضح ذلك من خلال الوجود المتزايد لقوات فاغنر الروسية، وانتشار الخطاب المعادي للغرب في المنطقة.

مع الدعم الذي قدمته كل من مالي وبوركينا فاسو للانقلاب في النيجر، ومطالبة المجلس العسكري في النيجر بمغادرة السفير الفرنسي وانسحاب القوات الفرنسية من البلاد، تواجه إستراتيجية أوروبا في منطقة الساحل خطر الانهيار. وقد مثّل الانقلاب في النيجر في 26 جويلية 2023 مفاجأة كبيرة، أربكت الحلفاء الغربيين وأعادت المخاوف من انتقال عدوى الانقلابات إلى منطقة غرب إفريقيا، وهو ما تأكد بعد شهر واحد مع الانقلاب العسكري في الغابون في 30 أوت 2023. ورداً على هذه التطورات، اتخذ الاتحاد الأوروبي وفرنسا إجراءات للضغط على السلطات الانقلابية في النيجر، بما في ذلك تعليق المساعدات الإنمائية المقدمة للبلاد. وكانت بروكسل قد خصصت 503 ملايين يورو لتحسين الحوكمة والتعليم وبرامج النمو المستدام في النيجر بين عامي 2021 و2024، كما قدمت باريس مساعدات إنمائية بقيمة 130 مليون يورو سنة 2023¹.

اذ حذر وزير الخارجية البريطاني الأسبق، "وليام هيغ"، من أن الوضع المتوتر في منطقة الساحل، وخاصة بعد انقلاب النيجر، يهدد الاستقرار في أوروبا، ويستدعي توفير الأمن والاستثمار والتعليم في المنطقة. وأشار إلى أن الدول الغربية ستدفع ثمناً باهظاً إذا لم تول هذه المنطقة الاهتمام اللازم. فعلى الرغم من هذه النكسات، يواصل الاتحاد الأوروبي التخطيط لمهمة جديدة في أفريقيا. فوفقاً لتقارير صحفية ألمانية، وافقت دول الاتحاد الأوروبي على إطلاق ما يسمى بالمهمة المدنية العسكرية في خليج غينيا في أكتوبر 2023، بهدف تعزيز قوات الأمن في المنطقة، ومكافحة الإرهاب، ومواجهة النفوذ الروسي المتزايد هذه المهمة الجديدة تسعى إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية: تعزيز قوات الأمن، وتقديم التدريب والدعم الفني لعمليات مكافحة الإرهاب، وبناء الثقة في قطاع الأمن، ومواجهة التغول الروسي في المنطقة. ويحرص الاتحاد الأوروبي على التأكيد على أن المهمة "مدنية عسكرية"، حيث يحمل الأفراد المرسلون صفة المستشارين والمدربين، على الرغم من انتماءهم للقوات العسكرية.

أدى فشل الاتحاد الأوروبي، وخاصة فرنسا كشريك أمني تاريخي رئيسي في المنطقة، في توفير الأمن، وسعيها لتحقيق مصالحها الخاصة، إلى نشوب صراعات داخلية بين الحكومات والشعوب في

¹ - أوروبا، خيارات محدودة في دول الساحل الإفريقي"، المرجع السابق.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

منطقة الساحل الأفريقي في السنوات الأخيرة. وقد أفضى ذلك في النهاية إلى انسحاب القوات الفرنسية من مالي وبوركينا فاسو، وتصاعد وتيرة العنف والإرهاب في المنطقة. هذا التراجع للنفوذ الأوروبي أعطى فرصة لدول الساحل الخمس (بوركينا فاسو، تشاد، مالي، موريتانيا، والنيجر) للبحث عن شركاء جدد. وتعد روسيا والصين وتركيا من أبرز الشركاء الذين وسعوا نفوذهم الاقتصادي في المنطقة مؤخرا.

لقد أجبرت هذه التطورات في منطقة الساحل الأفريقي الحكومات الأوروبية على إعادة تقييم التزاماتها. فالمصالح الأمنية لفرنسا، وبالتالي الاتحاد الأوروبي ككل، تجعل من غير المرجح انسحاب القوات الأجنبية بشكل كامل من المنطقة، كما يتضح من إعادة تجميع القوات الفرنسية في النيجر قبل انقلاب يوليو 2023، والحديث عن قوة أوروبية جديدة في ساحل العاج وغانا. ومن المرجح أن يؤدي التخلي عن المنطقة إلى مزيد من انتشار الجماعات المتطرفة، وزيادة النفوذ الاستراتيجي للصين وروسيا، وتقاقم الهجرة نحو أوروبا.

المبحث الثالث : التنافس الدولي(*) على النفوذ في منطقة الساحل : الدور الفرنسي في مواجهة القوى الصاعدة

اكتسبت القارة الأفريقية عموما ومنطقة الساحل الأفريقي خصوصا أهمية كبيرة للدول الكبرى بحكم موقعها الاستراتيجي وثرواتها الطبيعية من ذهب وألماس ونفط ومعادن، وبالتالي أصبحت المنطقة تمثل محطة استراتيجية كبرى لأوروبا وعلى رأسها فرنسا كما للولايات المتحدة الأمريكية أيضا، إلا أن شريكا ثالثا آخر دخل بقوة الى افريقيا هو الصين، كما نجد مؤخرا قد برز نفوذ تركيا بشكل واضح في المنطقة وهو ما ترجمه حجم الاستثمار المباشر لها في منطقة شمال افريقيا ومنطقة الساحل الافريقي.

*أسباب التنافس الدولي على منطقة الساحل الافريقي

(*) **التنافس** : مفهوم سياسي يشير الى حالة من الاختلاف بين الدول لا يصل الى مرحلة الصراع ، ويأخذ أبعاد اقتصادية أو سياسية لتحقيق مصالح ومكانة في الاطار الدولي والاقليمي ، بينما يعرف الصراع الدولي (internatoinal conflict) ، وهو ذلك الموقف الذي ينتج عن الاختلاف في الأهداف والمصالح القومية ، وأنه يرتبط بعدة أمور مثل الحدود الجغرافية وعدد الأطراف المشاركة فيه وحجم الموارد والامكانيات التي تخصص للصراع ونوعية الأسلحة المستعملة وخصائصها التدميرية والأهداف التي تحددها الدول من وراء هذا الصراع . أنظر : اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات، جامعة الكويت ، ط2، 1979، ص 34.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

لقد تزايد الاهتمام بالقارة الأفريقية بعد الحرب الباردة، حيث عقدت القمة الأفريقية-الصينية في بكين، ثم القمة الأفريقية-الفرنسية في مدينة (كان) الفرنسية ، والقمة الأفريقية-الأوروبية في لشبونة بالبرتغال، الى جانب زيارة الوزير الأول السابق (توني بلير)، الذي تبعته لاحقا (أنغيلا ميركل)¹. كل ذلك تم في ظرف قياسي عكس اهتمام التفكير الاستراتيجي العالمي للقارة الأفريقية عموما ومنطقة الساحل خصوصا. أما منطقة الساحل الأفريقي فقد كانت ولمدة طويلة مهمشة و معزولة عن العالم، غير أنها بدأت تكتسب مكانة مهمة، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة. وزاد الاهتمام أكثر في الآونة الأخيرة، إذ أخذت تستقطب اهتمام ونفوذ القوى الدولية الكبرى، مما أخرجها من اطار النسيان والتهميش، لتحظى باهتمام بالغ ، ويعود هذا لعدة أسباب واعتبارات من أهمها :

1-اكتشاف البترول في هذه المنطقة والذي صادف زيادة الاحتياج العالمي الكبير لهذه المادة،

مع بروز مؤشرات تدل على تراجع نسبة الانتاج العالمي وتناقص الاحتياطي العالمي منه في مناطق أخرى².

2- الارهاب الذي استقر في المنطقة، وتواجد مختلف العصابات الاجرامية التي تنشط هناك.

3- الحروب الأهلية والصراعات التي تهدد كيان الدول كما هو الحال في مالي وأزمة الطوارق في المنطقة ، التي لم تهدأ منذ أزمة عام 2012 وصولاً إلى انقلاب أغسطس 2020، وكحال تشاد التي عاشت ربع قرن من الحرب الأهلية، يضاف إلى ذلك كثرة النازحين والمهاجرين، حيث يشير تقرير صادر عن اللجنة الدولية للصليب الاحمر في سبتمبر 2019 إلى نزوح أكثر من مليون ساكن من منطقة الساحل الإفريقي. كل تلك الأسباب مجتمعة جعلت المنطقة محط أنظار الجميع ولقمة يستسهل الجميع ابتلاعها.

4-زيادة على غنى المنطقة بثروات طبيعية و معدنية أخرى، ذات أهمية كبرى على المستوى العالمي، مثل اليورانيوم، والذهب، والفوسفات، الألماس والحديد... الخ .

ان عوامل الجذب للقارة الأفريقية بهذه القوة يعود الى عدة مؤشرات أساسية فناهيك عن ثراء القارة في مواردها الطبيعية مثل: المياه والزراعة هناك النفط الافريقي ذو الجودة العالية، والذي لا يحتاج

¹- عبد القادر رزيق المخادمي، قيادة "أفريكوم" الأمريكية حرب باردة أم صراع تسليح ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص 9.

²-Mahdi Taje, Op.Cit, p6.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

الى وقت كبير في عملية التكرير كما يؤكد ذلك المختصون، وبالتالي فهو أفضل من نفط الخليج ومن نفط الشرق الأوسط بوجه عام ، زيادة على أن ابار النفط في المنطقة قريبة من موانئ التصدير الأوروبية وأيضا أنه بعيد عن المشاكل المزمنة التي يشهدها الشرق الأوسط . وحتى الان تشكل افريقيا حوالي 20% من اجمالي الطاقة الإنتاجية العالمية الجديدة¹.

كما هناك عدة أسباب أخرى وهامة تكمن وراء تهافت الدول على النفط في المنطقة أهمها ما يلي²:

- أن النفط الافريقي يتميز بتعدد أنواعه ، حيث يوجد نحو 40 نوعا من خام النفط في القارة، كما تتسم معظم هذه الأنواع بجودتها الفائقة، نظرا لانخفاض نسبة الكبريت فيها التي تقلل من تكلفة عملية التكرير، وخفة وزنها ، واحتوائها على نسب أكبر من الغاز والبنزين.

- ارتفاع جودة الخام الأفريقي على نظيره بالخليج العربي لأنه من النوعية الخفيفة المتناسبة مع مواصفات المصافي الحديثة ويساعد الدول المستهلكة على الالتزام بالتشريعات البيئية .

- الاستفادة من اختلاف شروط الاتفاقيات النفطية، ففي الشرق الأوسط مثلا، تنتج الشركات الوطنية النفط وتبيعه للمستهلك الأجنبي، أما في خليج غينيا، فالشركات الأجنبية تنتج وتضخ البترول وتبيعه لنفسها وفقا للاتفاقيات للمشاركة في الإنتاج وبموجبها تحصل الشركات الأجنبية على امتياز التنقيب بشرط تحملها للنفقات، ثم تتقاسم العوائد مع الحكومة بعد خصم التكاليف ، وهو ترتيب يتناسب مع الإمكانيات الفقيرة للدول الأفريقية ، تحقق معه الشركات أرباحا هائلة³.

-تمتع قطاع النفط في القارة بواحد من أسرع معدلات النمو في العالم حيث حققت نموا في الإنتاج يبلغ معدل 30 % خلال عشر سنوات بالمقارنة ب 16 % في غيرها من المناطق.

¹ - عبد القادر رزيق المخادمي ، المرجع السابق ، ص 10-11.

² - خالد حنفي علي ،"النفط الافريقي :بؤرة جديدة للتنافس الدولي"، السياسة الدولية ، العدد 164، أبريل 2006، ص 86.

³ - أيمن شبانة ، النفط الأفريقي عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد ! "قراءات أفريقية"، العدد 11، يناير 2012، ص 78.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

-قرب البترول الافريقي من سوق الاستهلاك في أوروبا وأمريكا، إذ أن الساحل الغربي لإفريقيا على مسافة قريبة نسبيا من الساحل الشرقي للولايات المتحدة، مما يخفف من تكاليف النقل، خاصة اذا أخذنا في الاعتبار عدم استقرار الأوضاع السياسية في الشرق الأوسط ، وإمكانية تعطل خطوط نقل النفط عبر قناة السويس¹ .

المطلب الأول: التنافس الفرنسي الأمريكي في الساحل الأفريقي: صراع النفوذ الاستراتيجي.

كانت لأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 دورا هاما في تحويل الاهتمام الأمريكي نحو هذه المنطقة. وبالنظر لما تمتلكه الولايات المتحدة من اليات سياسية و اقتصادية و عسكرية، كلها فعلتها لتنفيذ سياستها في المنطقة لتعزيز مصالحها الاستراتيجية ما أصبح يهدد المصالح و النفوذ التقليدي الفرنسي فيها .

1-الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل وأسبابه

لقد كانت منطقة الساحل الافريقي منطقة هامشية في كل الاستراتيجيات التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية الى غاية بداية الألفية الثالثة ، اذ بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001،بدأ الاهتمام الأمريكي بالمنطقة بشكل كبير في منظومة الدفاع الأمريكية على غرار مناطق أخرى من العالم اذ أعطيت لها قيادة عسكرية خاصة بها .وفي اطار استراتيجية الأمن القومي التي تبنتها ادارة الرئيس بوش سنة 2002، أصبحت افريقيا في مقدمة الأولويات في الحرب الشاملة على الارهاب .وفي اطار نفس الاستراتيجية لسنة 2006 تأكدت الأهمية أكثر فأكثر ، خاصة بعد انشاء قيادة للجيش الأمريكي في افريقيا (AFRICOM) سنة 2007. ومن بين العوامل التي ساهمت في توجيه السياسة الأمريكية في المنطقة² :

-ازدياد المرتكزات الاستراتيجية التي تقوم عليها العلاقات الأمريكية الأفريقية في عصر العولمة، فالمحددات الثابتة مثل الموقع الاستراتيجي لإفريقيا والساحل الافريقي والثروات الطبيعية وخطوط

¹ - لبنى بهلولي ،"جيوپوليتيك النفط في افريقيا والتنافس الأمريكي -الصيني"، مجلة العلوم القانونية و السياسية ، العدد 13 ، جوان 2016، ص 192-193.

² - عادل زقاغ ، سفيان منصوري ،"الساحل الافريقي والاستراتيجية الأمنية الفرنسية : نحو مقاربة جيو سياسية أمنية جديدة" ، المرجع السابق، ص 108.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

التجارة، تدفع دوما الى تأكيد أهمية القارة السمراء في منظومة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

- تغير الرؤى والتصورات في الادارة الأمريكية بشأن المشكلات والصراعات التي تعانيها بعض المناطق المعنية في افريقيا مثل منطقة الساحل الافريقي، فصانع القرار الأمريكي أدرك أهمية تحقيق الاستقرار والأمن في هذه المناطق، نظرا الى ما تتوفر عليه من موارد طبيعية خاصة النفط .

- تتميز السياسة الأمريكية في الساحل الافريقي بالحركية والحيوية والاستباقية و اعتماد مقارنة الأمن الذكي الذي يقوم على الجمع بين العسكرية، الدبلوماسية، الشركات الجهوية والاصلاح السياسي والاقتصادي .

ان الاهتمام الأمريكي بالقارة الأفريقية، يرجع بالأساس الى ضمان الموارد الطاقوية للاقتصاد الأمريكي ، إضافة الى محاصرة نفوذ القوى الكبرى، التي ترى في منطقة الساحل الأفريقي مجالا خصبا للاستثمار، وسوقا مهمة من الموارد الأولية ولتحقيق ذلك استثمرت في مقاربتها الخاصة بمحاربة الإرهاب لتحقيق تلك الأهداف. وعموما يمكن ايجاز الأهداف الأمريكية في القارة الافريقية ومنطقة الساحل بوجه الخصوص بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في النقاط التالية :

أولا - تأمين وتنويع مواردها من الطاقة:

يعد استهلاك الطاقة قضية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة باعتبارها قوة اقتصادية وعسكرية عظمى، اذ أن أي توقف للإمدادات النفطية سيشكل تهديدا لأمنها القومي، وتسعى الولايات المتحدة الى تقليص اعتمادها على نفط الخليج ،و هو الدافع و راء بحثها عن بدائل حددها تقرير وكالة الطاقة الأمريكية الصادر في ماي 2001 بمنطقتين رئيسيتين يرى ضرورة الاهتمام بهما وهما ، بحر قزوين والقارة الافريقية¹، و لكون نفط بحر قزوين تتخلله بعض العراقيل ،فقد كانت افريقيا هي البديل الأنسب بالدرجة الأولى ، وحسب ما جاء في مبادرة السياسة النفطية الأفريقية ، فان افريقيا بالنسبة للاحتياجات النفطية الأمريكية هي في ارتفاع متزايد وبصفة خاصة غربها .

¹ - مراد بن قيطة وفاطمة الزهراء بويده ،التنافس الدولي على منطقة الساحل الافريقي وانعكاساته على المصالح الاستراتيجية الفرنسية ، دفاتر المتوسط ،العدد 5 ، جانفي 2016، ص 220.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

ان النفط في منطقة الساحل والصحراء يكتسب أهمية كبيرة بالنسبة الى الولايات المتحدة الأمريكية، اذ وقد صدرت العديد من التقارير الرسمية والتحليلات غير الرسمية التي تؤكد هذه الأهمية. فقد أصدر نائب الرئيس الأمريكي " ديك تشيني" تقريرا في عام 2001 حول السياسة القومية الأمريكية بالنسبة الى الطاقة أكد فيه أن " أفريقيا ستكون أحد أهم المصادر المتنامية بسرعة من النفط والغاز . كما أكد " والتر كانستينر" مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقية في فيفري 2002 أن "النفط الافريقي أصبح مصلحة استراتيجية قومية لأمريكا ". كما أعلن الرئيس " جورج بوش الابن" في خطاب حول حالة الاتحاد عام 2006 عزم الولايات المتحدة الأمريكية الاستغناء عن 75 بالمئة من الواردات النفطية القادمة من الشرق الأوسط والحصول عليها من مصادر بديلة بحلول العام 2020¹.

ودول الساحل باعتبارها تصنف ضمن دول غرب افريقيا، فقد حظيت بالاهتمام الأمريكي في مجال الطاقة ،و قد ظهر هذا الاهتمام من خلال حجم الاستثمارات الأمريكية في المنطقة ، حيث نجد شركات أمريكية مثل : أكسون موبيل ،بتروناس، شيفرون تستحوذ على نحو 95 % من استثمارات النفط التشادي ، وفي نيجيريا فان 58 % من نفطها يذهب الى الولايات المتحدة ، أي حوالي 8% من الواردات النفطية الأمريكية².

وتعود أهمية النفط الافريقي في الاستراتيجية الأمريكية الى عدد من العوامل أهمها³:

- تمتع الدول الافريقية المنتجة للنفط بقدر يعتد به من الحرية بشأن سياسات الإنتاج والتصدير والأسعار، حيث أن معظمها لا ينتمي لمنظمة أوبك.

- تراجع انتاج النفط في مناطق عديدة، وبخاصة خليج المكسيك وبحر الشمال، وذلك مقابل النمو الكبير في قطاع النفط الافريقي، ودخول دول جديدة الى ميدان انتاج النفط وتصديره.

- وضع اليد الأمريكية على مخزونات غرب إفريقيا النفطية، وزيادة الكميات المكتشفة في المنطقة: ذلك أنّ 7 مليارات من أصل 8 مليارات برميل نفط تمّ استخراجها عام 2010م، الأمر الذي

¹- السيد خالد الترناني، الانتشار العسكري الأمريكي في افريقيا: الدوافع والرهانات ، المستقبل العربي ، العدد 38، جوان 2015، ص 31.

²- Danielle Longton, «U.S trade and investment relationship with Sub- Saharan Africa: The African growth and opportunity act and beyond», Scientific Report, CRS Congress, October 28, 2008, p 7.

³ -لبنى بهلولي ، المرجع السابق ، ص 193.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

دفع بشركات النفط الأمريكية، وبخاصة "إكسون موبيل" و "شيفرون"، لإقامة فروع ضخمة لها خلال السنوات الأخيرة في خليج غينيا الاستراتيجي¹.

-قرب منابع النفط في الغرب والجنوب الأفريقي من السواحل الشرقية الأمريكية، مما يخفض من تكاليف نقله بنسبة تصل الى 40% بالمقارنة بـ نفط الخليج العربي ، كما أن خطوط نقل النفط من أفريقيا تمر عبر مناطق أكثر أمنا نسبيا من منطقة الخليج والشرق الأوسط ، وهي ميزة في غاية الأهمية خصوصا اذا علمنا أن حجم الانفاق الأمريكي من أجل تأمين مصادر النفط في الشرق الأوسط يبلغ نحو 50 مليار دولار سنويا .

ولتأمين مصادرها من الطاقة الآتية من غرب أفريقيا؛ تتحرك الولايات المتحدة الأمريكية وفق ثلاثة محاور أساسية²:

*** المحور التجاري:** وذلك من خلال دعم وتطوير التبادل التجاري بينها وبين دول القارة ، فالسيطرة على النفط في المنطقة تفتح أسواقا جديدة للمنتجات الأمريكية في دول القارة السمراء . وتعمل الولايات المتحدة أيضا على دفع دول خليج غينيا لرفع إنتاجها النفطي ، فعلى سبيل المثال في نيجيريا التي تمد أمريكا بنصف إنتاجها النفطي (صدرت ما قيمته 320 مليار دولار من النفط الخام العالي الجودة خلال السنوات الـ 30 الماضية) ، حيث استثمرت الشركات الأمريكية أكثر من 7.4 مليار دولار لرفع إنتاجها الى 4 ملايين برميل في يوم عام 2010. وتصدر أنجولا نحو 40 % من إنتاجها للولايات المتحدة " 330 ألف برميل " ، لتصبح ثامن مزود لواشنطن بالنفط الخام على مستوى العالم حيث تسيطر شركة "شيفرون" الأمريكية على 75% من إنتاجها النفطي ، كما ساهمت الاستثمارات الأمريكية في "الغابون" في رفع إنتاجها من النفط ، اذ تصدر 44% من إنتاجها للولايات المتحدة ، أما في غينيا الاستوائية فان الشركات الأمريكية تهيمن على ثلثي إنتاج البلاد³.

*** المحور السياسي:** والذي يتمثل في رفع شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك منذ عهد إدارة كلينتون التي رفعت شعار (الديمقراطية) في سياستها تجاه القارة الإفريقية وتبنتها نفس الإدارات

¹- أيمن شبانة ، " أمريكا وغرب أفريقيا .. رائحة النفط ! " ، مركز الخليج للدراسات ، 2020/11/15 ، في :

<https://www.alkhaleej.ae/supplements/page/4adaae9a-bd20-47fd-8fc3-e> (جوان 2021)

²- عربي بومدين ، "الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية"، قراءات أفريقية ، 2014/06/11 ، في :

www.qiraatafrican.com (سبتمبر 2019)

³- أيمن شبانة ، "النفط الأفريقي عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد" ، المرجع السابق، ص 82.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

المتلاحقة للبيت الأبيض. و من أجل تحقيق أهدافها تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على إيجاد بيئة سياسية مستقرة في منطقة خليج غينيا من خلال تسوية الصراعات كما حدث في أنغولا في أبريل 2002 و الكونغو الديمقراطية.

وكمثال على ذلك، تتغاضى الولايات المتحدة عن ملف غينيا الاستوائية حول انتهاك حقوق الانسان في مقابل مصالحها النفطية. اذ تعتبر غينيا الاستوائية أكبر البلدان الأفريقية المنتجة للنفط. فلأجل النفط لم تعد الولايات المتحدة تكثر بانتهاكات حقوق الإنسان بغينيا الاستوائية، اذ رفعت اسمها من اللائحة الأمريكية للدول التي تنتهك حقوق الإنسان، والتي تضم 14 دولة إفريقية. حيث أعادت افتتاح سفارتها " بمالابو"، بعد إغلاقها في عهد كلينتون. وتوالت زيارات المسؤولين الأمريكيين إليها. وتمتعت بغطاء الحماية الأمريكية، اذ تحولت من دولة منبوذة إلى قبلة للمؤتمرات الدولية، ولتصبح عضو غير دائم بمجلس الأمن الدولي لمدة عامين (2018-2019)¹.

وأیضا في نيجيريا على سبيل المثال تعتبر شركة «شل» الأمريكية بمثابة دولة داخل الدولة. إذ تسيطر وحدها على 50% من إنتاج النفط بالبلاد. كما توظف جيشاً من العملاء بمختلف الإدارات الحكومية لتزويدها بالمعلومات.

*** المحور العسكري:** وذلك عن طريق تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في إفريقيا؛ من خلال أسلوبين: الأول ثنائي من أجل تعزيز القدرات العسكرية لدول الساحل، والثاني متعدد الأطراف. فعلى المستوى الثنائي عملت الولايات المتحدة على تكثيف وجودها العسكري في مختلف مناطق القارة، ففي منطقة القرن الأفريقي ، عقدت اتفاقيات تتأنيه مع كل من اريتيريا وجيبوتي ، أثيوبيا في ديسمبر 2002، وهي اتفاقيات تسمح للجيش الأمريكي بحرية الحركة في هذه البلدان لضمان أمن البحر الأحمر ومواجهة ما تسميه بالتنظيمات الإرهابية².

لقد أبرمت الولايات المتحدة اتفاقيات في مجال التعاون الأمني وتقديم المساعدات العسكرية لتعزيز القدرات الدفاعية لدول غرب أفريقيا، اذ تحصلت كل دول الساحل على هذه المساعدات ، كما سعت الى إقامة بعض القواعد العسكرية من أجل تأمين تدفق النفط ، خصوصا في مناطق التهديد الأمني الوشيك ، ومن ذلك قاعدة "كامبليمونييه" في جيبوتي ، وهي القاعدة العسكرية الأمريكية الدائمة

¹ - أيمن شبانة ، " أمريكا و غرب أفريقيا .. رائحة النفط ! "، المرجع السابق.

² - أيمن شبانة ، النفط الأفريقي عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد !، المرجع السابق ، ص 77.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

و الرئيسية في القرن الأفريقي، إضافة الى مواقع العمليات المتقدمة في كل من السنغال و مالي وغانا والجابون ، كما تتوفر القوات الأمريكية على موقع في أوغندا يتيح فرصة مراقبة جنوب السودان ، حيث توجد ابار النفط¹.

ومن بين الاتفاقيات أيضا تلك التي تم توقيعها عام 2005 بين الولايات المتحدة و نيجيريا، لتأمين الملاحة في منطقة " دلتا النيجر "، وكذا الاتفاقيات مع الكامرون والجابون و غينيا الاستوائية، والتي بموجبها تتيح للقوات الأمريكية استخدام مطارات تلك الدول². في الأخير يمكن القول أن الولايات المتحدة انفردت "بمفهوم خاص لتأمين النفط"، لا تشاركها فيه غيرها من القوى الدولية المنافسة، حيث لا يقتصر ذلك المفهوم على مجرد البحث عن مصادر النفط ، وتأمين طرق الوصول اليها وانما يشمل أيضا حماية تلك المصادر من الأخطار أو التهديدات القائمة والمحتملة ، والحفاظ على استقرار أسعار النفط ، ومنع القوى المنافسة من النفاذ الى تلك المصادر والاستحواذ عليها .

ثانيا - مواجهة التهديدات الإرهابية :

ان تزايد نشاط التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الافريقي ، وما صاحبه من زيادة للاضطرابات السياسية والأمنية في المنطقة ، ساهم في انتشار حالة الأمن، خاصة في ظل عوامل زعزعة الاستقرار وهشاشة الدول في المنطقة والصراعات الداخلية على السلطة ، وانتشار كل أنواع الأسلحة والمخدرات والهجرة إضافة الى النمو الديمغرافي السريع وانتشار رقعة الفقر ، ساهم في تنامي العمليات الإرهابية وظهور مؤشرات على هندسة تنظيم القاعدة لمشروع بناء امارة إسلامية على امتداد قوس الساحل .

ساهمت البيئة الأمنية في الساحل الأفريقي في زيادة الاهتمام الأمريكي بالمنطقة في إطار الحرب العالمية على الإرهاب، حيث تزايد الاهتمام السياسي والعسكري الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وتجلّى ذلك في زيارات مسؤولين أمريكيين رفيعي المستوى ، ومشاركة غير مباشرة في عمليات عسكرية، وعقد اجتماع شتوتغارت 2004، مما يعكس الأهمية الاستراتيجية للمنطقة الواقعة على ضفاف المناطق الغنية بالنفط.³

¹- لبنى بهلولي، المرجع السابق، ص 195 .

²- المرجع نفسه، ص 195 .

³- السيد خالد التتراني، المرجع السابق ، ص 32.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

وفي مطلع عام 2014 اتفقت الولايات المتحدة الأمريكية على إنشاء قاعدة عسكرية جوية بمنطقة أغاديز بالنيجر التي تبعد حوالي 480 كم عن الحدود الجزائرية وتتبع قيادة الأفريكوم، وهو البلد الوحيد في المنطقة الذي وافق على استضافة قاعدة جوية للطائرات الأمريكية بدون طيار من طراز «MQ9» القتالية التي يمكن تزويدها بأسلحة لشن ضربات جوية .

وتستخدم هذه الطائرات في المراقبة العسكرية واسقاط القنابل في المواقع التي تشكل خطورة كبيرة و يصعب الوصول اليها بالطائرات التي يقودها طيارون حقيقيون، كذلك تقديم الدعم الاستعجالي للعمليات العسكرية الأمريكية في المنطقة، من خلال البحث والمراقبة والتعرف على التهديدات الإرهابية المحتملة .

وقالت المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية، "ميشيل بالدانزا"، لوكالة الأنباء الفرنسية إن الولايات المتحدة تدعم مجموعة جهود في مجال الأمن وإيجاد قدرات في منطقة الساحل، وأوضحت أن الموقع في "أغاديز" سيبقى قاعدة نيجرية وليس الهدف تحويله إلى قاعدة أمريكية على غرار تلك الموجودة في جيبوتي، والتي تعتبر القاعدة الأمريكية الدائمة الوحيدة في القارة الإفريقية وهذا ما جاء في إطار اتفاقيتها لمكافحة الإرهاب مع النيجر في أكتوبر 2015، والتي تبعها انتشار للقوات الخاصة الأمريكية في المنطقة ¹ .

في إطار استراتيجيتها لمكافحة الإرهاب اعادت الولايات المتحدة الأمريكية تفعيل مجموعة كبيرة من البرامج المتعددة المجالات العسكرية والاستخباراتية والتنمية والتكوينية ، ومن آخر تلك البرامج نجد تمرين "فلنتيلوك" المنظم في موريتانيا والذي تشارك فيه 34 دولة ووحدات عسكرية تزيد على 2000 شخص ضمن مناورات هدفها رفع القدرات العسكرية لدول المنطقة في مكافحة الإرهاب .

لكن مؤخرا بدأت الولايات المتحدة الأمريكية مراجعة سياساتها تجاه منطقة الساحل، والتوجه المعلن لحد الآن هو الخروج التدريجي من المنطقة، مما سيجعل فرنسا اللاعب الأبرز في مواجهة متاعب لا حصر لها². اذ مع تولي الرئيس "ترامب" شؤون البيت الأبيض تبنى استراتيجية

¹ - "أمريكا تنشئ أكبر قاعدة عسكرية في أفريقيا بالنيجر" قناة الغد، 2016/10/01، في : <https://www.alghad.tv> (سبتمبر 2019)

² - محمد سالم ، "ترويض الساحل الأفريقي .. كيف خلقت فرنسا حربا للسيطرة على الثروات والحكومات "، مركز الجزيرة للدراسات ، 2020 / 03/15 ، في : <https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2020/3/15/%D8%AA%D8> (ديسمبر 2020)

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

جديدة لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي، إذ قرر تخفيض الحضور العسكري في المنطقة، وأغلقت على سبيل المثال أمريكا قاعدتها العسكرية حديثة النشأة في النيجر والتي كلفت أكثر من 100 مليون دولار، وكانت مخصصة للطائرات المسيرة بدون طيار، كما أن واشنطن لم تساهم في أي تمويل لقوة مجموعة الساحل G5 التي أنشأتها فرنسا بالتعاون مع دول الساحل الخمس، قبل أن تقرر أيضًا وقف الدعم الأميركي لقوة "برخان" الفرنسية، وذلك وسط حديث إعلامي متزايد عن سعي الولايات المتحدة للخروج من الساحل خلال العام 2020 وذلك ضمن خطة انسحاب متدرج¹.

لم تتسحب الولايات المتحدة الأمريكية نهائياً من منطقة الساحل، بل تبنت استراتيجية جديدة تتضمن استحداث منظومة تعاون عبر مبعوث أمريكي خاص، والانتقال من الوجود الميداني إلى الضربات الخاطفة، وذلك لقناعتها باستحالة القضاء على الإرهاب بالحلول العسكرية وحدها، وإدراكها هشاشة البنية السياسية والعسكرية لدول المنطقة، وتضارب مصالحها مع فرنسا، وحرصها على التعامل الثنائي مع الدول الأكثر أمناً، مثل موريتانيا وتشاد.

2- الاستراتيجية الأمنية والعسكرية الأمريكية في الساحل الأفريقي :

في إطار الاستراتيجية الأمريكية للهيمنة العالمية ،اتجهت لتبني مقاربة إعادة الانتشار الجيوستراتيجي في عدة مناطق على الصعيد العالمي ،حيث بدأ الاهتمام السياسي والعسكري للولايات المتحدة الأمريكية بأفريقيا عموما ومنطقة الساحل الافريقي خصوصا يزداد منذ انتهاء الحرب الباردة والاعلان عن ميلاد نظام عالمي جديد . فقد كانت للولايات المتحدة مبادرات وعمليات تدريب لقوات دول افريقية وتزويدها بالمعدات لكنها كانت لا تتطرق بهدف محاربة الارهاب وانما ترتبط في معظمها بعمليات حفظ السلام ، والوقاية من النزاعات ومحاربة التمرد الداخلي وحماية منابع النفط . وتبرز الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في الساحل عبر مجموعة من الاليات هي :

أولاً: مبادرة بان ساحل: مبادرة مكافحة الإرهاب في دول الساحل الإفريقي 2002م:

لقد راجعت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 رؤيتها الاستراتيجية لمنطقة الساحل وغرب افريقيا ، فبعدما كانت تعتمد في سنوات التسعينات على مجموعة من البرامج التدريبية للدول الأفريقية ،يتم تقديمها اما في صورة ثنائية أو جماعية ، ومن أهمها مبادرة التفاعل مع

¹ - المرجع نفسه.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

الازمات الأفريقية ACRII ،وبرنامج القدرات المتقدمة لحفظ السلام الدولي EIPC ، والبرنامج الأفريقي لحفظ السلام ARP ، وتعمل هذه البرامج نظريا على تشجيع احترام حقوق الانسان والهيئات المدنية ، باعتبارها من أهم جوانب القصور التي يعاني منها كثير من القوات الأفريقية .

ثم تبنت بعد ذلك استراتيجية خاصة بمنطقة الساحل الأفريقي باعتبارها تقع على خط المواجهة في الحرب العالمية ضد الإرهاب، تقوم على تدريب القوات لمواجهة الإرهاب وتأمين مصادر الطاقة.

تمثل مبادرة الساحل الأفريقي أو كما تعرف باسم "مبادرة بان الساحل The Pan-Sahel Initiative" ، التي أنشأت في نوفمبر 2002 ، وأصبحت سارية المفعول رسميا سنة 2004 ، من أول المشاريع الأمنية الأمريكية في منطقة الساحل الأفريقي ، فقد جاءت المبادرة موجهة بصورة مباشرة لمجموعة من بلدان الساحل الأفريقي وهي : تشاد ، ومالي وموريتانيا والنيجر من أجل مكافحة الارهاب و ذلك بالاستعانة بخبرات أفراد من القوات الخاصة الأمريكية ، بلغ عددهم 500 جندي أمريكي . الى جانب تعزيز قدراتها في احكام الرقابة على الحدود في جميع أنحاء المنطقة، من أجل مواجهة تهريب السلاح وتهريب المخدرات وحركة الإرهابيين².

اذ خصص لها ميزانية قدرها 6.25 مليون دولار موزعة بين 3.5 مليون لمالي، 1.7 مليون للنيجر، 500 ألف دولار لموريتانيا و 500 ألف دولار لتشاد، الا أن المتحدث باسم القيادة الأمريكية في أوروبا رأى ذلك غير كاف حيث قال. "ان ما نريد القيام به بناء على التدريب هو أن نعطي لهم المزيد من أجهزة الراديو والمزيد من المركبات"³. تقوم الفرق العسكرية الأمريكية بموجبها بتدريب الجنود لكل دولة من الدول الأربعة المشاركة من أجل تعزيز قدراتها على مراقبة أراضيها وخاصة حدودها، هذه العمليات تتم تحت مسؤولية EUCOM وهي القيادة العسكرية الأمريكية بأوروبا ، يقع في نطاقها 91 دولة من بينها 41 دولة أفريقية⁴.

ويرى العقيد في الجيش الأمريكي فيكتور نيلسون Victor Nelson ، المسؤول عن برنامج (بان ساحل) في وزارة الدفاع الأمريكية، المختص في المسائل ذات الصلة بالأمن القومي، أنّ هذه المبادرة

¹ - Africa Crisis Response Initiative

² - عبد العالي عبد العالي حور ، المرجع السابق، ص 197.

³ - المرجع نفسه، ص 197.

⁴ - مراد بن قبيطة، المرجع السابق، ص 222.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

هي أداة مهمة في: (الحرب ضد الإرهاب)، من خلال تكوين الجيوش، والدعم اللوجستي في الساحل الإفريقي، إضافة إلى الاعتماد على نظام المراقبة الأمنية من أجل (مكافحة الإرهاب)¹.

ويأتي ذلك باعتبار أن منطقة الساحل الإفريقي أصبحت بالنسبة للإدارة الأمريكية بؤرة تؤثر جديدة، ليس فقط في إفريقيا بل على مستوى العالم، فهناك تقديرات خاصة بالتنمية البشرية تشير وتؤكد أن مستوى المعيشة منخفض بالمنطقة، حيث يعيش أفرادها تحت عتبة 1 دولار في اليوم، والمصنف في أعلى هرم الفشل الخاص بالدول، الأمر الذي جعل من الولايات المتحدة الأمريكية تسارع في تكثيف نشاطها في المنطقة باسم هذه المبادرة التنموية العسكرية².

ثانيا: الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب TSCTP3:

تعتبر مبادرة مكافحة الارهاب عبر الصحراء والتي أنشئت من طرف إدارة "بوش " الابن

سنة 2005، امتدادا لمبادرة "بان الساحل"، مع توسيع نطاق المشاركة لتشمل بالإضافة الى الدول الأربعة التي شملتهم المبادرة الأولى كل من الجزائر والسنغال واعتماد تونس والمغرب ونيجيريا كمراقبين، وتوسع فيما بعد هذا البرنامج (TSCTP) ليشمل كل من بوركينا فاسو والكاميرون وليبيا . والذي يهدف إلى تنسيق جميع برامج وأنشطة الشراكة التي تقودها الولايات المتحدة في المنطقة، ولا سيما تلك المتعلقة بالمساعدة العسكرية وبناء القدرات ومراقبة الحدود ومكافحة تمويل الإرهاب⁴.

وقد عرفت هذه المبادرة من خلال تقارير الدول حول الارهاب لوزارة الخارجية الأمريكية لسنة

2006(*) بأنها : "استراتيجية متعددة الأوجه ومتعددة السنوات تهدف الى هزيمة التنظيمات الارهابية من خلال تعزيز القدرات الإقليمية لمكافحة الارهاب وتعزيز وترسيخ التعاون بين قوات الأمن في المنطقة

¹ - عربي بومدين، المرجع السابق.

² - سمير قلاع الضروس، "التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الأفريقي : قراءة مقارنة بين التصورين الأمريكي والفرنسي"، مجلة قراءات أفريقية ، العدد أبريل 2015 ، في : www.qiraatafrican.com ، (سبتمبر 2020).

³ - Le Partenariat Transsahrien contre le Terrorisme.

⁴ - "International Criss Group et « l'initiative américaine Pan-Sahel »", Alegria-Watch , Informations sur la situation des droits humains en Algérie, dans : www.algeria-watch.org, (septembre 2020).

(*) في 2006 غيرت وزارة الخارجية الأمريكية اسم البرنامج من "مبادرة " الى "شراكة" لتصبح شراكة مكافحة الارهاب عبر الصحراء "، غير أن معظم البرامج تعتمد على التسمية الأولى

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

وتعزيز الحكم الديمقراطي وتشويه سمعة الارهاب وتعزيز العلاقات العسكرية الثنائية بين دول المنطقة والولايات المتحدة¹.

وقد خصصت لهذه المبادرة ميزانية ب 500 مليون دولار بمعدل 100 مليون دولار للسنة الواحدة وذلك بداية من عام 2007 والى غاية عام 2013 ، حيث أن 40% من الميزانية تذهب الى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) من أجل التعليم و الصحة و أجهزة الراديو و المجالس المحلية و المراكز ، وغيرها من مجالات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالإضافة الى تطوير وزارة المالية ووزارة العدل و الوكالات القانونية².

لقد قامت هذه المبادرة على الى اتباع نهج شامل بخلاف مبادرة بان الساحل ، اذ لم تعتمد فقط على التدريب وتقديم معدات مكافحة الارهاب ، وانما تشمل أيضا المساعدات الانمائية و توسيع نطاق الحملات الدبلوماسية للإدارة الأمريكية وغيرها من عناصر الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الارهاب. والمبادرة هي مشروع متعدد الأبعاد يهدف بدرجة أولى الى القضاء على التنظيمات الارهابية عن طريق الاجراءات الآتية³:

- تعزيز القدرات الاقليمية لمكافحة الارهاب.

- منع من يوصفون ب الارهابيين من اتخاذ منطقة الساحل الافريقي و الصحراء الكبرى ملجأ لهم أو قاعدة انطلاق لتنفيذ عملياتهم.

- تحسين التعاون بين قوات الأمن الاقليمية بالمنطقة.

- القضاء على ايديولوجية الارهاب.

- تشجيع الحكم الديمقراطي.

- تعزيز العلاقات الثنائية العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

¹ - US.Department of state country reports on terrorism,chapter 5- country reports :Africa overview,28 April,2006, dans : <http://www.state.gov/s/ct/rls/crt/2005/64335.html> (septembre 2020)

² - ISLAMIC TERRORISM IN THE SAHEL: FACT OR FICTION? ", **Africa Report**, N°92, Bruxelles: international crisis group , 31 March 2005, p 31.

³ -عادل زقاغ ،الساحل الأفريقي والاستراتيجية الأمنية الفرنسية : نحو مقاربة جيوسياسية أمنية جديدة، المرجع السابق، ص 110.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

بالإضافة الى ذلك تشير الشراكة عبر الصحراء على كونها مقاربة شمولية ليست فقط عسكرية بل سياسية كذلك ، واقتصادية ، وثقافية بشكل يستجيب للتحديات التي تواجهها الدول العاجزة هناك، غير أنها لم تنفك تأخذ الصبغة العسكرية على حساب أعباء الشراكة و التعاون التي شكلت الغاية الأساسية التي أنشأت من أجلها وذلك ب¹:

-حيازة ميزانية الدفاع على ثلاثة أرباع مقدرات البرنامج ككل في سنوا 2006، 2007، و2008 بهدف مواجهة الجماعات المسلحة كتعبير عن تهديد واقعي للأمن المحلي و العالمي.

-دعم قدرات الدول المعنية عسكريا بالقدر الذي يمكنها من حماية مقدراتها من الطاقة، وما ينعكس عنه من استمرارية في التزود بالطاقة من طرف الشركات الأمريكية و الأوروبية، اذ أن سبعة من الدول التي ضمتها الشراكة تحوز على احتياطات نفطية هائلة.

لقد كانت عملية فلينت لوك Flint lock في جوان 2005 أولى تطبيقات المبادرة ، وتعد من أكبر المناورات العسكرية في الصحراء الأفريقية وقد جمعت كل من الجزائر ، تونس ، السنغال ، موريتانيا ، مالي ، النيجر ، تشاد الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي ،بالإضافة الى مشاركات من الحلف الأطلسي، ولقد قادت قوات العمليات الخاصة الأمريكية حيث بلغ عددها 700 مشارك، مدعومة ب 120 جندي من الدول المعنية بالبرنامج ،بالإضافة الى مراقبين من 16 دولة أفريقية وتمحورت حول العمليات الأمنية لمكافحة الإرهاب، وتعزيز العلاقات العسكرية الثنائية الشاملة، وتبادل المعلومات الاستخباراتية².

ثالثا-القيادة العسكرية الأمريكية في افريقيا AFRICOM:

لقد طورت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجيتها الأمنية، اذ لم تكتف بالمبادرتين السابقتين وما تقوم به من مناورات عسكرية في اطارهما، بل أقامت قيادة عسكرية أمريكية جديدة خاصة بالقارة الأفريقية، هذا من أجل التعامل الجدي والمكثف مع التهديدات الأمنية المتنامية في الساحل الأفريقي، اضافة الى كل أنحاء القارة وبالخصوص خليج غينيا الغني بالنفط.

¹ -جميلة علاق، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء" ، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية ، العدد19، ديسمبر 2014، ص 337.

²-عصام عبد الشافي، "المقاربات الأمريكية لبناء السلم والأمن في منطقة الساحل الأفريقي"، قراءات أفريقية ، 2017/03/22، في : www.qraatafrican.com (ديسمبر 2020)

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

اذ أعلن "جورج دبليو بوش" في 6 فبراير 2007م عن إنشاء قيادة جديدة تخص إفريقيا، ولقد تمَّ إطلاق قيادة "الأفريكوم" رسميًا في الأول من أكتوبر 2007م، وكانت تُسيَّر وقتئذٍ تحت القيادة الأمريكية لأوروبا "الأوكوم" Eucom، لتصبح مستقلة بذاتها ابتداءً من أول أكتوبر 2008م. وتعتبر "الأفريكوم" تاسع مركز قيادة موحدة أمريكية وسادس مركز قيادة إقليمية(*) للتدخل السريع يتم إنشائه بعد الحرب العالمية الثانية¹. ومقرها شتوتغارت بألمانيا (بسبب رفض أي دولة إفريقية احتضانها). ولقد

حصرت المهام الرسمية لإنشاء الأفريكوم في النقاط التالية²:

- بناء امكانيات الشراكة مع الدول الأفريقية.
- مساعدة الوكالات الحكومية الأمريكية في تنفيذ سياسات الأمن.
- ادارة نشاطات الأمن والتعاون في القارة الأفريقية.
- زيادة مهارات الشركاء في الحرب ضد الارهاب.
- دعم المساعدات الانسانية، والتخفيف من اثار الكوارث.
- احترام حقوق الانسان.

(*) تعتبر قيادة أفريكوم هي القوة السادسة للتدخل الإقليمي السريع في العالم ،جاءت تنفيذًا لخطة وضعها المعهد الإسرائيلي الأمريكي للدراسات السياسية والاستراتيجية المتقدمة أثناء حكم المحافظين المتشددين في عهد الرئيس بوش الابن ، وذلك كالتالي :

- قوة نورديكوم، في أمريكا الشمالية .
- قوة ثاوثكوم، في أمريكا الجنوبية .
- قوة سنتكوم، في الشرق الأدنى والشرق الأوسط و أفغانستان و آسيا الوسطى وروسيا .
- قوة باكوم ، في المحيط الباسفيكي والصين .
- قوة أيكوم ، في قارة أوروبا .
- قوة أفريكوم ، في قارة إفريقيا .
- ¹ . نفس المرجع .

² . عادل زقاغ ،الساحل الأفريقي والاستراتيجية الأمنية الفرنسية : نحو مقاربة جيوسياسية أمنية جديدة، المرجع السابق

ص 111 .

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

-دعم المنظمات الافريقية.

-ادارة العمليات العسكرية في القارة الافريقية.

ولتحقيق هذه الأهداف وفرت لها الإدارة الأمريكية موارد بشرية ومالية، اذ ضمت قيادة الأفريكوم موظفين عسكريين ومدنيين بما فيهم مسؤولين من وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، وهو ما ينفي الصفة العسكرية الخالصة على هذه القيادة . وقد قدرت ميزانية الأفريكوم سنة 2007 ب 50 مليون دولار و75.5 مليون دولار سنة 2008 و310 مليون دولار في 2009، وقد طالبت ادارة أوباما من لجنة المالية بالكونغرس الى رفع ميزانيتها الى 278 مليون دولار¹

رغم إعلان الإدارة الأمريكية أن هدف "أفريكوم" تنموي وعسكري لمساعدة الجيوش الأفريقية على مواجهة الإرهاب، فإن للأفريكوم أهدافاً أبعد، تشمل مكافحة الإرهاب، وتحقيق الأمن الطاقوي، وتطوير النفوذ الصيني، ومنافسة القوى الصاعدة والاتحاد الأوروبي، ومراجعة مبدأ مناطق النفوذ، حيث تسعى واشنطن لتعزيز نفوذها في أفريقيا².

رابعا: تشكيل قوة للتدخل السريع بشمال إفريقيا:

في أعقاب هجوم بنغازي عام على القنصلية الأمريكية سنة 2012، والذي كشف عن قصور في قدرة الجيش الأمريكي على التدخل السريع، شكلت وزارة الدفاع الأمريكية في 3 أبريل 2013 قوة تدخل سريع في شمال إفريقيا، قوامها 500 جندي من القوات البحرية، متمركزة في إيطاليا، ومزودة بإمكانيات نقل جوي وطائرات (V-22) وأسلحة خفيفة، لمهام تشمل الاشتباكات المحدودة، وحماية المنشآت، وإجلاء الأمريكيين، والبحث عن المفقودين، وتقديم المساعدات الإنسانية، مما يعكس سعي واشنطن لتعزيز قدرتها على حماية مصالحها في القارة³.

وفي هذا السياق؛ ذكرت بعض التقارير أنّ قوات أمريكية خاصة دخلت إلى (قاعدة أمشاش) العسكرية، القريبة من مدينة (تسالييت)، في أقصى شمال شرقي مالي، والتي لا تبعد إلا بضعة عشرات

¹ - " United States Africa Command,U.S.AFRICOM public affairs office", at : <http://www.africom.mil/about-the-command> , (décembre 2020)

² - سمير قط، "البعد الأفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2016-2017)، ص 138.

³ - عبد الشافي عصام، المرجع السابق .

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

الكيلومترات عن الحدود الجنوبية للجزائر، وقد جاءت هذه القوات الأمريكية الخاصة في إطار من التنسيق مع القوات الفرنسية الموجودة في المنطقة، على أن تواصل القوات الأمريكية الانتشار في مناطق أخرى من شمال مالي، ما يعني أنّ (قاعدة أمشاش) العسكرية لم تكن سوى محطة أولى في إطار استراتيجية الانتشار الأمريكية على تراب الجارة الجنوبية للجزائر¹.

تتنوع استراتيجية الولايات المتحدة في الساحل عسكريا واقتصاديا، فمع تنامي أهمية المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة، أصبحت هذه الأخيرة توظف كافة الوسائل والآليات المتاحة لتحقيق مصالحها هناك، ما يضع المصالح الفرنسية في مواجهة مع تحديات المنافسة الأمريكية.

3- مظاهر التنافس الفرنسي - الأمريكي في منطقة الساحل الأفريقي:

إن الحساسية الجيو-أمنية للساحل الأفريقي والتي جعلت منه مستقعا لكل الأزمات، دفعت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى تعزيز وجودها فيه، خاصة في ظل تزايد الاهتمام والاستقطاب الدولي للمنطقة، هذا ما دفع الإدارة الأمريكية إلى العمل على احتواء كل القوى الخارجية التي تبنت مشاريع في منطقة الساحل الأفريقي وبالأخص فرنسا والصين.

إن الاستراتيجية الأمريكية التي تبنتها في منطقة الساحل الأفريقي، تظهر بشكل جلي نهاية تقاسم الأدوار بين الحلفاء التقليديين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي إعلان بداية تنافس طويل على هذه المنطقة الغنية بالثروات (خاصة النفط)، بمعنى انحسارها من التوافق الاستراتيجي الأمريكي - الفرنسي في منح فرنسا دورا نيابيا في أفريقيا، كما كان عليه الوضع خلال فترة الحرب الباردة، حيث أصبحت الولايات المتحدة أكثر ميولا لتولي تنفيذ استراتيجيتها في المنطقة بأدوات أمريكية².

تتنافس فرنسا والولايات المتحدة على النفوذ في منطقة الساحل الأفريقي، حيث تعتبر فرنسا القوة الأوروبية الأكبر نفوذاً في أفريقيا، وتعتبر القارة أحد الركائز الأساسية لمكانتها الدولية، وتمارس نفوذاً يفوق أي منطقة أخرى في العالم، بينما تسعى الولايات المتحدة إلى تعزيز نفوذها في المنطقة الغنية بالموارد الحيوية، ويتجلى هذا التنافس في المجالين الاقتصادي والأمني، مما يؤثر على استقرار المنطقة.

¹- المرجع نفسه.

²- باسم عدلي، "التنافس العسكري الفرنسي - الأمريكي بالساحل الأفريقي .. أسباب وأهداف"، العين الإخبارية، 2019/11/18، في : <https://al-ain.com/article/africa-terrorism22>، (ديسمبر 2020).

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

أولاً: المجال الاقتصادي

اذ يتجلى التنافس الفرنسي -الأمريكي في بعده الاقتصادي، خاصة في ظل بسط الولايات المتحدة الأمريكية لهيمنتها ونفوذها على مصادر الطاقة في كل من الجزائر والساحل الأفريقي وخليج غينيا ،اذ لطالما كانت الأهداف الاقتصادية في طليعة الاستراتيجية الأمريكية في القارة الإفريقية، خصوصاً بعد تزايد الإكتشافات النفطية فيها، حيث هدفت إلى فتح أسواق جديدة لتصريف منتجاتها الصناعية في القارة السمراء بالإضافة إلى وجود فرص هائلة للاستثمار في مجال البنية التحتية. وفي هذا الإطار يقول وزير الخارجية الأمريكي السابق "ريكس تيلرسون" : «يرتبط أمن بلدنا وازدهاره الاقتصادي بإفريقيا على نحو لم يسبق له مثيل، وسيتفاقم ذلك أكثر في العقود القادمة للأسباب التالية:

-التحول الديمغرافي الرئيسي: بحلول العام 2030 ستمثل إفريقيا حوالي ربع القوى العاملة في العالم، وبحلول عام 2050 من المتوقع أن يتضاعف عدد سكان القارة إلى أكثر من 2.5 مليار شخص، منهم 70% دون الثلاثين من عمرهم .

-تشهد إفريقيا نمواً اقتصادياً كبيراً، ويقدر البنك الدولي أن ستة من أسرع عشر اقتصاديات

نمواً في العالم ستكون إفريقية¹.

سعت الولايات المتحدة لتعزيز نفوذها التجاري في شمال أفريقيا من خلال ربط دول المنطقة باتفاقيات تجارية، وأطلقت مبادرة "ايزنستات" عام 1998، التي تحولت إلى "البرنامج الاقتصادي الأمريكي في شمال أفريقيا" عام 2002، (مع الجزائر، تونس، والمغرب) مستغلة فشل مسار الشراكة الأورو-مغربية وتعثر مسار برشلونة، بهدف تعزيز الروابط التجارية والاقتصادية مع دول المنطقة².

ولقد عبر عن هذه الاستراتيجية الأمريكية اتجاه الأسواق الأفريقية وزير التجارة الأمريكي السابق Ron Brawan بقوله : " ان افريقيا تمثل الحدود الأخيرة للمصدرين والمستثمرين الأمريكيين وفيها إمكانات واعدة "، كما عبر عن الخلفية التنافسية بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ،

¹- سي طاهر قاضي ، الاهتمام والتنافس الدولي على منطقة الساحل الأفريقي ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية، 2019/05/02، في : <https://portal.arid.my/CVFiles/431112bc-7866-4a81-a281-cf2e7c3e4e7b.d> (ديسمبر 2020)

²- لحسن الحسنوي، "إستراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا: الديناميات والانعكاسات" ، المستقبل العربي، العدد 466، ديسمبر 2017، ص 107.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

بقوله: "الولايات المتحدة لن تتنازل عن أي سوق افريقية للدول الأوروبية، الشركاء التقليديين لأفريقيا"¹.

كما تحاول الولايات المتحدة استغلال عامل الخلفية الاستعمارية التاريخية للعلاقات الفرنسية مع دول المنطقة لصالحها، باعتبار الأمريكيين محررين من هذا الإرث التاريخي وهو ما عبر عنه السفير الأمريكي في المغرب Edward Gabriel بقوله " لنقلها بكل تواضع نحن متواجدون كشركاء في هذه المنطقة لأننا أمريكا، بكل ما يمتلكه ذلك من نموذج سياسي، اقتصادي، وثقافي ناجح وجذاب، ولأننا لسنا أوروبيين بالإرث التاريخي لأوروبا في أفريقيا". لذلك تحاول فرنسا إيجاد صيغ جديدة للشراكة مع افريقيا، لكي تخرج من الموقف المعقد الذي وصفه وزير التعاون الفرنسي Charle Jocelyn بأن: "فرنسا توفر معظم المساعدات وتحصل أمريكا على معظم الفوائد الاقتصادية"².

اذ ارتفع حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة وأفريقيا بشكل كبير ففي عام 2000 لم تكن هذه العلاقة تتجاوز 38.5 مليار دولار، حتى وصلت الى 85.16 مليار دولار سنة 2017 حسب تقرير منظمة التجارة والتعاون الدولي اذ تستثمر أكثر من 100 مليار دولار في أفريقيا متفوقة في ذلك على فرنسا التي لديها استثمارات ب 53 مليار دولار³.

نظرا لتطور اعتماد الاقتصاد الأمريكي على نسبة 30 % من وارداتها النفطية من أفريقيا، بعد ما كانت تزودها ب 18%، في بداية الالفية الثالثة، هذا التطور راجع الى ارتفاع الإنتاج الأفريقي للبترول مقارنة بالسنوات الماضية، وذلك بفضل تزايد الاكتشافات خاصة في خليج غينيا والساحل الأفريقي. ونظرا لأن الولايات المتحدة تتصدر قائمة الدول المستوردة للبترول، فهي تسعى إلى تنويع مصادر النفط، حيث تم تحديد أهداف الطاقة وتحدياتها الإستراتيجية للسنوات القادمة في التقرير الذي أعده Dik Cheney نائب الرئيس الأمريكي في فترة حكم "بوش الابن" والصادر في ماي 2001، ووفقا لهذا التقرير فانه في غضون الأعوام العشرين القادمة سيزداد استهلاك الولايات

¹- المرجع نفسه.

²- حمدي عبد الرحمان حسن، "سياسات التنافس الدولي في أفريقيا"، قراءات أفريقية، مصر: المنتدى الإسلامي، العدد 2، سبتمبر 2005، ص 56.

³- ياسين حنين، "عمالة الاقتصاد العالمي ينقلون صراع النفوذ الى القارة السمراء"، الخليج أونلاين، 2017/12/19، في:

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

المتحدة من النفط بسبة 33% كما شدد التقرير على ضرورة تقليل التبعية الأمريكية لنفط الشرق المتوسط الذي يمثل 20 % من الواردات الأمريكية ، وبما أن عمليات التنقيب في اسيا الوسطى ومنطقة القوقاز تواجهها عدة عقبات جيولوجية ، وسياسية وأمنية ،فان أفريقيا أصبحت من أولويات واشنطن¹ .

وفي هذا السياق أصبحت الشركات الأمريكية الكبرى أكثر نشاطا في أفريقيا ،فقد تجاوزت صادرات النفط الأفريقية الى الولايات المتحدة 85مليار دولار ، فعلى سبيل المثال أصبحت شركة Exxon Mobil ثاني أكبر منتج دولي للنفط في أفريقيا بعد Total الفرنسية ، اذ تضاعفت نسبة الاستثمارات الأمريكية من 9% سنة 2000 الى 21 % سنة 2008 ، وقد مثل النفط الأفريقي سنة 2014، 29% من الإنتاج الاجمالي لشركة "اكسون موبيل"² . ولتحقيق هذه الأهداف قامت أمريكا بتحسين المناخ الأمني ، وتسهيل تدفق الاستثمارات والتكنولوجيا اللازمة الى أفريقيا .

ثانيا :المجال الأمني والسياسي

تهدف المبادرات الأمنية الأمريكية في منطقة الساحل الأفريقي إلى رسم مستقبل أمني للقارة يخدم المصالح الحيوية للولايات المتحدة، إذ يرى بعض المحللين أن النفط والحرب على الإرهاب هما أهم مبررات السياسة الأمريكية في أفريقيا، بينما يعتبر البعض الآخر أن أفريكوم هي أداة استخباراتية لمراقبة المنطقة، ومنافسة القوى الأخرى، خاصة فرنسا، في مناطق نفوذها التقليدية.

ان التوجهات الجديدة لكل من الولايات المتحدة و فرنسا إزاء منطقة الساحل الافريقي والصحراء

في مرحلة ما بعد الحرب الباردة قد أبرزت ولو بشكل خفي تنافسا حقيقيا بين البلدين، وبدا ذلك جليا في الحرب الأهلية الرواندية خلال عام 1994. حيث كانت القوات الفرنسية هي الأسبق والأكثر عددا، وهو الأمر الذي دفع بالإعلام الأمريكي الى التركيز على المشكلة وعلى الدور الفرنسي في تزويد نظام "هابياريمانا " السابق بالأسلحة والمعدات³ ، اذ كان للإعلام الأمريكي دور كبير في كشف الجرائم ضد الإنسانية الذي قام بها هذا النظام بتورط وتمويل فرنسي .

¹ - فوزية قاسي ،"الساحل الأفريقي من منظور الأمن الطاقوي الأمريكي: حماية تدفق الإمدادات من خليج غينيا"،قراءات أفريقية ، مصر: المنتدى الإسلامي ،العدد19، 2014، ص 30.

² - ياسين حنين ، المرجع السابق .

³ - السيد خالد التتراني، المرجع السابق ، ص 30.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

على الرغم من بعض الاختلافات في توجهات الإستراتيجية الأمريكية مع المقاربة التي تعتمدها فرنسا في منطقة الساحل والصحراء، إلا أنها أعطت للشريط الساحلي اهتماماً للتعاون مع فرنسا، خاصة في مجال التأطير والتنسيق العسكري للقوات الخاصة لمختلف دول المنطقة، وبرعاية من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)، حيث تتمثل المهمة الأساسية للبنتاغون في المنطقة في محاربة¹:

- المجموعات الإرهابية الإسلامية في القرن الإفريقي (الصومال).

- محاربة القاعدة في بلاد المغرب العربي ومنطقة الساحل الأفريقي.

- مواجهة جماعة (بوكو حرام) في نيجيريا.

ولمواجهة هذه التهديدات عملت من خلال استراتيجيتها على:

- تكوين القوات الإفريقية المحلية وتدريبها (التعاون في مجال مكافحة الإرهاب)

- التنسيق الأمني والاستخباراتي مع القوى الكبرى، وبخاصة فرنسا، من أجل تغطية المناطق الهشة والصعبة في ساحل الأزمات.

اذ ومع بدء عملية سيرفال Serval حدث تنسيق مباشر بين باريس وواشنطن، أبرزه وزير الدفاع الأمريكي "ليون بانيتا"، الذي صرح بكل وضوح، عند بداية العمليات الفرنسية، بأن "المسؤولية تحتم على أمريكا تقديم المساعدات لفرنسا في حربها على: (الجماعات الإجرامية والإرهابية)، إضافة لإعطاء عناية أكثر لقوات (الأفريكوم) والقوات الإفريقية الموجودة في مالي". لقد حاولت واشنطن على العمل بشكل مشترك في إفريقيا، وقد أبدت رغبتها عدة مرات في التعاون المتبادل بشكل أعمق مع فرنسا؛ لوجود قواسم عديدة مشتركة تميز السياسة الخارجية لكل من الدولتين، فهما ترفعان معا شعار مكافحة الإرهاب وبدعم من المجموعة الدولية، كما تريان في كل تنظيم مسلح وخارج عن القانون، في أية دولة، تهديداً مباشراً لأمنهما القومي ومصالحهما الحيوية².

¹- سمير قلاع الضروس، المرجع السابق .

²- المرجع نفسه.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

دعمت القوات الأمريكية عملية "برخان" الفرنسية في الساحل الأفريقي عبر إرسال جنود واستغلال قواعدها، وتقديم الدعم اللوجستي والاستخباراتي، ولكن تخفيض القوات الأمريكية مؤخرًا يمثل رسالة تهديد لفرنسا، وسعيًا للعودة بشروط تخدم المصالح الأمريكية¹.

كما نلاحظ أنّ التعاون والتقارب بين الدولتين خاصة في مجال مكافحة الإرهاب، يقابله تنافس كبير على بسط النفوذ في المنطقة؛ وفقًا لمدرجات كلّ منهما للأهمية الاقتصادية والاستراتيجية والحيوية للساحل، إضافة إلى وعي واشنطن بأنّ دور الريادة في صناعة السياسة والأمن والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان تتقنه فرنسا جيدًا بوصفها المستعمر القديم، والتمكنة في فهم التعقيدات الأيديولوجية والفكرية، والعارفة بخبايا المنطقة وأسرارها².

وتجلى ذلك الاختلاف من خلال الضربات التي وجهتها الطائرات الأمريكية بدون طيار، والعمليات التي توجهها القوات الخاصة الأمريكية خارج نطاق التحالف، حيث ترى الولايات المتحدة أنه لا مجال للتعاون في مثل هذه العمليات؛ لأنّ القضية تتعلق بأمر جدّ سريّ، وبالسياسة الدفاعية الأمريكية؛ كما تصفها باستراتيجيات Smart Power الأمريكية³.

إضافة إلى التنافس الأمريكي الفرنسي، نجد أن من أهم الأسباب وراء الوجود الأمني والعسكري الأمريكي المكثف في منطقة الساحل الأفريقي الصعود الصيني المتنامي في القارة الأفريقية، وما يمثله من تحد اقتصادي واستراتيجي في ميزان القوى العالمية، هذا ما أكدّه التقرير الصادر في نوفمبر 2008 من طرف مجلس الاستعلامات الأمريكية الخاص بالتوجهات العالمية الكبرى في افاق 2025، من أن القوة الأمريكية لن تكون الوحيدة مع احتمال تراجعها في افاق⁴ 2040. خاصة وأن

¹ -زينب مصطفى رويحه، " ما بعد الانسحاب : دوافع و تداعيات خروج الولايات المتحدة من الساحل الأفريقي"، مجلة قراءات أفريقية، 2020/02/04، في : <https://www.qiraatafrican.com/> (ديسمبر 2020)

² - باسم عدلي، المرجع السابق.

³ - سمير قلاع الضروس، المرجع السابق.

⁴ - عربي بومدين، المرجع السابق.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

الاقتصاد الصيني ينمو بمعدل 9% سنوياً خلال الثلاثين سنة الماضية ، إضافة الى النمو الناتج القومي الصيني لقرابة 16% من الناتج القومي الاجمالي عبر العالم مقابل 5% سنة 1980¹.

يشكل النفوذ الصيني المتنامي في أفريقيا تهديداً للمصالح الأمريكية، إذ أصبحت المنطقة ساحة تنافس بين القوتين، فيما يوصف بـ "الحرب الاقتصادية الباردة" على الموارد، ويعتمد الاقتصاد الصيني على الموارد الطبيعية الأفريقية، خاصة النفط، لتلبية احتياجاته المتزايدة، مما يثير قلق الإدارة الأمريكية ومراكز البحوث الاستراتيجية، ويتجلى النفوذ الصيني في قطاعات النفط والبنية التحتية، وقد شهد عام 2006 نشاطاً صينياً مكثفاً في أفريقيا، مما يعكس أهمية المنافسة على الموارد كهدف استراتيجي للولايات المتحدة في منطقة الساحل الأفريقي. ان المنافسة في الحصول على الموارد الطبيعية، والبترول على وجه الخصوص، هي أحد الاهتمامات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الساحل الأفريقي .

المطلب الثاني : الإستراتيجية الصينية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على المصالح الفرنسية :

نجحت الصين في توسيع نفوذها في منطقة الساحل وغرب أفريقيا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مستغلةً عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، لتأمين مصادر بديلة للطاقة والموارد، واعتمدت استراتيجية تنويع مصادر النفط، مع إعطاء أفريقيا أولوية جيوسياسية، لتأمين النمو الاقتصادي الذي يعتمد على الموارد النفطية، إذ تستورد الصين 9.3 مليون برميل نفط يومياً، وتعتبر ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم، وتستورد 32% من إجمالي وارداتها من الطاقة من أفريقيا².

1- تطور الاستراتيجية الصينية في منطقة الساحل الأفريقي و أفريقيا:

تنبؤ الصين مكانة متزايدة كقوة عالمية صاعدة، وتعتبر المنافس الرئيسي للولايات المتحدة، إذ تجاوزت اليابان عام 2011 وأصبحت ثاني أكبر اقتصاد عالمي، والشريك التجاري الأول لأفريقيا منذ

¹ - إبراهيم شابير الدين، ترجمة: الحاج ولد إبراهيم، " الأفريكوم .. حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة"، مركز الجزيرة للدراسات، 2013/07/23 في :
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/06/201362354847424557.h (ديسمبر 2020)

² - حمدي عبد الرحمان ، العلاقات الصينية - الأفريقية :شراكة أم هيمنة ؟ ،سلسلة كراسات استراتيجية ،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ،العدد 172، فيفري 2007، ص72 .

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

2013، وتعود العلاقات الصينية الأفريقية إلى عهد "ماو تسي تونغ" عام 1949، حيث دعمت حركات التحرر الأفريقية، وعززت علاقاتها عبر حركة عدم الانحياز ومؤتمر باندونغ، وقدمت الدعم المادي والعسكري، وشكلت "جبهة موحدة" لمقاومة الإمبريالية، وبدأت اتصالاتها مع مصر عام 1956، ثم توسعت لتشمل دولاً أخرى، وكانت من أوائل المعترفين بالحكومة الجزائرية المؤقتة، ورغم تحديات النفوذ الغربي، حققت الصين انتصاراً دبلوماسياً في مجلس الأمن عام 1971 بدعم الدول الأفريقية⁽¹⁾.

كما أنها ساعدت حركات تحريرية أخرى كالحركة الشعبية لتحرير أنغولا، جبهة تحرير الموزمبيق، الاتحاد الوطني الأفريقي لزامبابوي والمجلس الوطني الأفريقي لمكافحة التمييز العنصري في جنوب أفريقيا. فرغم الدعم والمساندة الصينية للحركات التحريرية الأفريقية إلا أنها لم تتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول وهو المبدأ الذي تركز عليه الصين في سياستها اتجاه أفريقيا، إذ تعتمد على استراتيجية تقوم على عدة محاور وتسمد شرعيتها من مبادئ التي أقرها "شوان لاي" سنة 1959 وتتمثل في²:

- الالتزام بسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية التي تقوم بالتعامل معها .

- تقديم المساعدات غير المشروطة، حيث تقدم الصين المساعدات وتلغي ديون بعض الدول الإفريقية دون مشروطية سياسية، فلم يحدث أن رهنّت الصين علاقاتها بالدول الأفريقية بتحقيق قدر من الديمقراطية أو اشترطت معايير خاصة لحقوق الإنسان تتم بموجبها الاستفادة من المنح الصينية .

- انتهاز أسلوب الشراكة التنموية ، حيث تركز الصين على الشراكة التنموية مع دول الساحل و غرب أفريقيا ،هذا ما يثير القوى التقليدية في المنطقة خاصة فرنسا ،فالعلاقات الصينية الأفريقية في تطور مستمر في مجال التنمية وتفعيل الشراكة النفعية من كلا الجانبين.

(*) إذ في هذه السنة حققت انتصارها التاريخي في منظمة الأمم المتحدة على الولايات المتحدة الأمريكية و "تاوان"، وذلك عقب التصويت لصالح انضمام الصين الشعبية إلى هذه المنظمة بما فيها الحصول على العضوية الدائمة لمجلس الأمن ، وذلك بعد محاولات صينية استمرت منذ 1949، ولقد كان لأفريقيا دور رئيسي في هذا الحدث التاريخي ، وهو ما اعترف به "ماو تسي تونغ" بقوله: "لقد استعدنا دورنا في الأمم المتحدة بفضل مساعدة الدول الأفريقية"، حيث صوتت 26 دولة أفريقية لصالح الصين الشعبية ، وهو ما يمثل أكثر من ثلث الدول المؤيدة لهذا القرار . للمزيد أنظر : Daniel Sabbagh, «les relations sino-américaines depuis la fin de la guerre froide », Questions Internationales, n° 06, 2004, p.59

² - مراد بن قبيطة وفاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص 224.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

-مساندة الدول التي تمنح الصين أصواتها في المحافل الدولية ، حيث يشكل الحضور الكبير للدول الأفريقية لدى هيئة الأمم المتحدة، أحد أهم الرهانات التي تعمل عليها الصين، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمسألة التايوانية، ومسائل حقوق الانسان وقضايا التعريف بالمناطق الصينية في بحر الصين الجنوبي.

ونتيجة للتغيرات الدولية مع بداية تسعينيات القرن الماضي ، والتطور الذي عرفته الصين، تطورت علاقاتها بأفريقيا من الارتكاز على العوامل الأيديولوجية ومساندة النظم الشيوعية الى إقامة علاقات أكثر براغماتية ، تستند الى المصالح والمنافع المتبادلة خاصة في المجال الاقتصادي .

شهدت العلاقات الصينية الأفريقية تحولاً من الأيديولوجيا إلى البراغماتية مع بداية التسعينيات، نتيجة للتغيرات الدولية وتطور الصين، فانتقلت من دعم الأنظمة الشيوعية إلى المصالح المتبادلة، خاصة الاقتصادية، وتطورت العلاقات بشكل كبير في العقدين الأخيرين، خاصة مع تحول الصين إلى مستورد للنفط عام 1993، وتبنت "سياسة أفريقية جديدة" مع بداية الألفية الثالثة، أسفرت عن اتفاقيات تجارية ضخمة ومشاريع بنية تحتية، لتصبح الصين الشريك التجاري الأول لأفريقيا عام 2013، متجاوزة الولايات المتحدة وفرنسا، ولم تقتصر الأهداف على الاقتصاد، بل شملت تعزيز النفوذ الجيوسراتيجي.

وفي عرضه للسياسة الصينية الجديدة في أفريقيا، صرح الرئيس "جيانغ زي مينغ " في فبراير 1999 قائلاً : "اننا نحبذ أن نتوصل أفريقيا الى حلول لمشاكلها ونزاعاتها من خلال المفاوضات السلمية، أن الحكومة الصينية تدعم جهود الدول الأفريقية بشأن استكشاف واختيار النظام السياسي وأسلوب التنمية الذي يتلاءم مع ظروفها الوطنية ¹."

وفي وثيقة "سياسة الصين تجاه افريقيا " التي أصدرتها الحكومة الصينية في 12 يناير 2006، حددت السياسة الصينية تجاه أفريقيا بشكل واضح، وجاء فيها. "انطلاقاً من المصالح الأساسية للشعب الصيني والشعوب الأفريقية، تقيم الصين وتطور نمطا جديدا من الشراكة الإستراتيجية مع الدول الإفريقية، قائما على المساواة والثقة المتبادلة سياسيا، والتعاون والربح المشترك اقتصاديا، والتبادل والاستفادة المتبادلة ثقافيا ²."

¹ -لحسن الحسناوي، المرجع السابق، ص 107.

² -ميمون مدهون، "الصين في أفريقيا :محددات الشراكة ومرتكزاتها"، السياسة الدولية ، العدد203، يناير 2016، ص 97.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

لقد أصبحت الصين الحليف المقبول لدى الأفارقة حيث فتحو لها الباب على مصراعيه ، وذلك لاعتبارات كثيرة ، منها أنها عضوا دائما في مجلس الأمن الدولي، وأيضا تمتعها بإمكانات اقتصادية كبيرة يمكن أن تساعد دول القارة في تحقيق التنمية ، إضافة الى ذلك فهي تملك التكنولوجيا الحديثة التي من خلالها يمكن المساهمة في بناء القدرات الأفريقية، وبذلك وجدت الصين ضالتها في أفريقيا من خلال الاستثمارات في مجالات النفط والتجارة، وذلك بخلق نموذج جديد للشراكة مع الدول الأفريقية ، اصطلح عليه بـ "القوة الناعمة في أفريقيا"¹.

ترى وسائل الإعلام الصينية أن تعزيز التعددية القطبية وتنمية التعاون الصيني الأفريقي يساهمان في حماية مصالح الدول النامية وتشكيل نظام عالمي جديد، وتعتبر الصين نفسها زعيمة هذه الدول في المحافل الدولية، في مواجهة الدول الصناعية الكبرى، خاصة في منظمة التجارة العالمية، وتسعى الصين للحصول على دعم الدول الأفريقية لتعديل الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية حماية الملكية الفكرية، التي تعتبر نقطة خلاف مع الولايات المتحدة، وتتهم واشنطن بكين بسرقة البرمجيات، وتعتبر حقوق الملكية الفكرية تجسيدا لقانون الأقوى، كما ظهر في الحرب التجارية بينهما عام 2020.

لقد تبنت الصين سياسة "الصعود السلمي" ، التي تعني الى جانب بناء القوة و النفوذ الإقليمي و الدولي الصيني، لكن مع طمأنة الدول الأخرى حول طريقة توجيه هذه القوة المتنامية في الجانب الآخر. هذه الاستراتيجية مكنتها من تطوير علاقاتها مع كل دول العالم، خاصة الأفريقية منها ، بداية الألفية الثالثة، ولتعزيز التعاون بينها وبين الدول الأفريقية أسست منتدى "منتدى التعاون الصيني-الأفريقي" (F.O.C.A.C) في أكتوبر سنة 2000، وشكل الية فعالة للحوار والتعاون الصيني الأفريقي" ، حيث قدمت خلال هذا المنتدى العديد من المساعدات غير المشروطة ، من بينها اعفاء الدول الأفريقية من ديون تجاوزت 1.2 مليار دولار بدون أي شروط سياسية.

تُقَدِّم الصين نفسها للدول الإفريقية بوصفها نموذجا للدولة النامية؛ بغية الدفع قُدماً بتعاون (الجنوب - الجنوب)، ويرتكز دورها الاقتصادي في إفريقيا على التنمية المشتركة، وتبادل المنافع، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، حسبما أعلنت رسمياً، رافعة شعار «العولمة التنموية»؛ وهو طرح

¹ - شفيعة حداد، "الحضور الصيني في أفريقيا وحتمية الصراع مع الوم أ-التنافس السودان نموذجا-"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 10، جانفي 2014، ص 14.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

مغايرٌ لنهج القوى الكبرى والمؤسسات المالية الدولية؛ الذي طالما اقترن بالمشروطية السياسية والاقتصادية¹ Political& Economic Conditionality .

تحولت الصين، عبر سياستها الناعمة، من مستثمر ثانوي إلى لاعب رئيسي في أفريقيا، بفضل استثماراتها الضخمة وصورتها الإيجابية، مستخدمةً استراتيجية "العولمة البديلة"، مقدمةً نفسها كصديق بلا إرث استعماري ولا شروط مقيدة، ساعيةً لتحقيق المصالح المشتركة عبر دعم التنمية الاقتصادية مقابل الموارد والدعم الدبلوماسي، وهي استراتيجية محبذة لدى دول القارة، وتخلت الصين عن توجهاتها الأيديولوجية القديمة، وتعاونت مع جميع الدول بغض النظر عن نظامها السياسي، واستغلت بذكاء أخطاء النفوذ الغربي، مقدمةً نموذجاً بديلاً يجذب دول القارة².

يعتبر المنتدى الصيني الأفريقي "فوكاكا" أحد أبرز الوسائل والآليات التي تعتمد عليها الصين من أجل تنسيق وتنفيذ الأهداف التي وضعت لدول قارة أفريقيا، إذ تشارك فيه 53 دولة أفريقية التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين، وهو ما يؤكد متانة العلاقات بين الطرفين، إذ تمكنت الصين من تطبيع علاقاتها مع معظم الدول الأفريقية ودفعتها إلى إعادة الاعتراف بها وسحب اعترافها بتايوان، ومن أمثلة الدول الأفريقية التي أيدت الصين على حساب تايوان نذكر اللوزوتو عام 1994، والنيجر 1996، أفريقيا الوسطى وجنوب أفريقيا وغينيا بيساو عام 1998، ليبيريا عام 2003، السنغال عام 2005، ملاوي عام 2008، وفي المقابل ظلت سوازيلاند الدولة الأفريقية الوحيدة التي لم تقم علاقات دبلوماسية مع بكين واحتفظت بعلاقات دبلوماسية مع تايوان بعد إعادة كل من بوركينا فاسو وغامبيا إعادة تطبيع علاقاتها مع بكين³.

نشر معهد سياسة الأمن والتنمية في ستوكهولم تقريراً حول الدور الصيني في أفريقيا، أعده البروفيسور "جورج تي يو"، في سياق الجدل حول النفوذ الصيني المتزايد في الساحل الأفريقي، وتتميز السياسة الخارجية الصينية بالاعتماد على الدبلوماسية الاقتصادية، وفقاً لمفهوم "القوة الناعمة"، عبر المساعدات الرسمية، والدبلوماسية الشعبية، والمنح التعليمية، والاستثمارات، وطبقت الصين استراتيجية

¹ - أحمد بوخريص، "التنافس الصيني الأمريكي على القارة الأفريقية"، المعهد المصري للدراسات السياسية، 2020/05/21، في: www.eipss-eg.org (سبتمبر 2020).

² - عائد عميرة، المرجع السابق.

³ - سامي السيد أحمد، "التنافس الأمريكي الصيني في أفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة: السودان دراسة حالة"، بغداد: المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، 2016، ص 318.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

القوة الناعمة في أفريقيا، عبر منتدى التعاون الصيني الأفريقي، والتعاون الثقافي، وإنشاء صندوق للمنح الدراسية، وإبرام 65 اتفاقاً ثقافياً عام 2009، مما زاد عدد الطلاب الأفارقة في الجامعات الصينية إلى 12 ألف طالب، ويعكس هذا النهج سعي الصين لتعزيز نفوذها وتأمين مصالحها في القارة¹.

2- أبعاد الإستراتيجية الصينية في منطقة الساحل وأفريقيا :

يمكن تقسيم أبعاد هذه الإستراتيجية الى ثلاثة أبعاد حسب أهميتها وفعاليتها وقدرتها على تحقيق أهدافها وهي كالتالي :

أولاً: البعد الاقتصادي :

ساهمت عوامل اقتصادية في تحويل أفريقيا إلى وجهة للاستثمارات الصينية، إذ تمثل السوق الأفريقية التي تبلغ مليار نسمة سوقاً واعدة للمنتجات الصينية، وتشكل الموارد الطبيعية الأفريقية، من معادن ومصادر طاقة ومياه وأراض زراعية، أهمية إستراتيجية للصناعة الصينية، واعتمدت الصين على إستراتيجية متعددة الجوانب تشمل التجارة والاستثمار والقروض لتعزيز نفوذها الاقتصادي في القارة.

1- التجارة

لقد نمت تجارة إفريقيا عموماً ومنطقة الساحل الأفريقي بوجه الخصوص مع الصين بشكل كبير بعد المنتدى الأول حول التعاون الصيني الأفريقي (FOCAC) في عام 2000. إذ منذ حوالي عام 2013 ، زاد العجز التجاري لأفريقيا مع الصين بشكل حاد. إذ عرفت المبادلات التجارية بين الطرفين نمواً كبيراً ، حيث أسهمت الاتفاقيات التجارية التي عقدها الصين مع 51 دولة أفريقية عام 2005، وتأسيس منتدى التعاون الصيني الأفريقي عام 2000، الى تطوير التجارة بين الطرفين والتي شملت كل البلدان الأفريقية، فضلاً عن سماح الصين في يناير 2005 لنحو 27 دولة أفريقية⁽²⁾ بإدخال صادراتها الى السوق الصينية بدون حواجز جمركية ، في إطار اعتماد قائمة متبادلة من 190 سلعة لإعفاؤها من

¹- ابتسام محمد العامري ،"الدور الصيني في أفريقيا : دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة"، ملف أفريقيا والقوى الكبرى،

بغداد : مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، في : <https://platform.almanhal.com/Files/2/111705>

^(*) ولتشجيع الصادرات الأفريقية نحو الصين اعادت ابرام اتفاقيات الغاء الرسوم الجمركية مع دول أفريقية أخرى لتصل الى 41 دولة بحلول 2017 لأكثر من 60 بالمائة من صادراتها نحو الصين .

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

الرسوم الجمركية من الطرفين¹.

فقد زادت التجارة بين الصين وأفريقيا من 765 مليون دولار أمريكي عام 1978، الى 170 مليار دولار أمريكي عام 2017، أي تضاعفت أكثر من 200 مرة، وخلال الأشهر الأولى من عام 2018 حققت التجارة الصينية - الأفريقية زيادة بنسبة 17.7% على أساس سنوي لتصل الى حوالي 82 مليار دولار في نهاية 2018 أي 252 مليار دولار حسب تقرير للبنك الدولي².

وعند متابعة التطور في المبادلات التجارية نجد أنه في عام 2001، شكلت الصين فقط 4% من إجمالي واردات إفريقيا. اذ نما هذا الرقم إلى 16% بحلول عام 2018، بمعدل سنوي مركب قدره 19%. اذ في عام 2001، كانت 3% فقط من صادرات إفريقيا موجهة إلى الصين. ارتفع إلى 15% بحلول 2018، بنفس المعدل السنوي المركب البالغ 19%³.

والتجارة بين الصين وإفريقيا مرتبطة أساسا بالاستيراد، فالصين تحصل على النفط في الغالب من نيجيريا و أنغولا وغينيا الاستوائية، وغانا، الكامرون، جمهورية الكونغو، الغابون، جنوب السودان والسودان إضافة الى تشاد، وتشترى النحاس والكوبالت والكادميوم، والبلاتين والكولتان والذهب للأغراض الصناعية من دول مثل : جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليبيريا، وجنوب أفريقيا، وزامبيا وزيمبابوي. ونجد أكثر الدول المصدرة للصين كل من جنوب أفريقيا وأنغولا، تليهم الكونغو الديمقراطية وموريتانيا والسودان وجنوب السودان والنيجر وتشاد⁴.

لقد سيطرت الصين على نصف الأسواق الأفريقية منذ عام 2000، اذ غدت الشريك التجاري الثاني للقارة سنة 2010 بعد الولايات المتحدة الأمريكية وقبل فرنسا، لكن مع نهاية 2013 أصبحت تمثل الشريك التجاري الأول لأفريقيا، اذ تشير الاحصائيات الى أن حجم التبادل التجاري بينهما تجاوز 300 مليار دولار بعد أن كان في سنة 2000 عند تأسيس المنتدى الصيني - الأفريقي يقدر ب 10.6

¹ - رضا محمد هلال، "العلاقات الصينية بالدول النامية.. المنطلقات والأبعاد"، السياسة الدولية، العدد 173، يوليو 2008، ص 135.

² - أميرة محمد عبد الحليم، "الصين تجني 440 مليار دولار أرباحا من أفريقيا عام 2025"، مركز الخليج للأبحاث، 2018/12/31، في: www.alaraby.co.uk

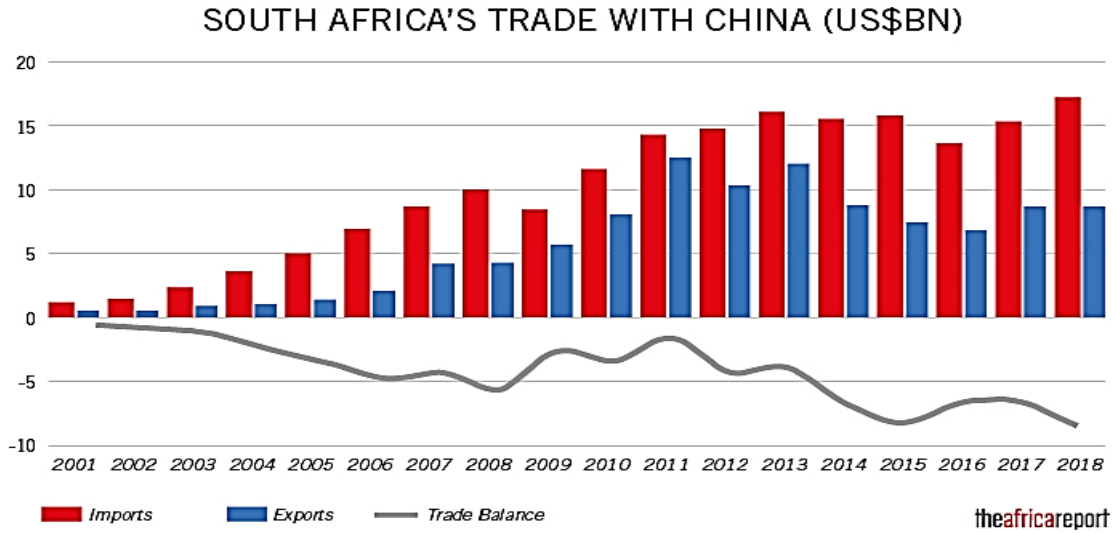
³ - Andrew Gregor، «China's growing reach in Africa: are we seeing a fair trade?»، Theafricareport.19/09/2019، dans : www.theafricareport.com

⁴ - أميرة محمد عبد الحليم، المرجع السابق.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

مليار دولار ، وهو الأمر الذي يؤكد نجاح وفعالية الاستراتيجية الصينية في المجال التجاري . اذ تجاوز ذلك حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة وأفريقيا بنحو الضعفين¹.

الشكل رقم: 03 يبين تطور وحجم التبادل التجاري بينهما منذ 2001 الى غاية 2018



Source : <https://www.theafricareport.com/359877/opinion-africa-should-leverage-trade-relations-with-china-to-boost-regional-value-chains/>

وما يمكن ملاحظته أيضا ، هو أن فرنسا عرفت تراجعاً كبيراً في مواقعها التجارية التاريخية في القارة الأفريقية ، أمام الصعود الصيني في المبادلات التجارية لهذه الدول ، خلال المرحلة الممتدة ما بين 2009 و 2011 ، أصبحت الصين تتحكم في العديد من الأسواق الأفريقية ، كنيجيريا و غينيا ، وجنوب أفريقيا ، والكويت ديفوار ، والكاميرون ، وهو ما نتج عنه تراجع فرنسا في هذه الأسواق على الشكل التالي : 6.4 نقطة في نيجيريا ، 4 نقاط في غينيا ، 17.1 نقطة في ساحل العاج ، 22.2 نقطة في الكاميرون².

2- الاستثمار

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا نمواً ملحوظاً عام 2018، حيث ارتفع بنسبة 11% ليصل إلى 46 مليار دولار، مدفوعاً بتدفقات الاستثمار في قطاعات الموارد والاستثمارات المتنوعة،

¹— Andrew Gregor , Op.cit.

² — لحسن حسناوي، المرجع السابق، ص 109.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

وانتعاش الاستثمار في جنوب أفريقيا، وسجلت أفريقيا ثاني أعلى زيادة عالميًا بعد أوقيانوسيا، متفوقة على مناطق الشرق الأوسط وآسيا، بينما شهدت أمريكا الشمالية والجنوبية وأوروبا انخفاضًا، واستقطبت شمال أفريقيا معظم الاستثمارات، تلتها مناطق غرب ووسط وشرق أفريقيا، بينما سجلت جنوب أفريقيا أقل تدفقات صافية بسبب سحب الاستثمارات من أنغولا¹.

لقد ساهم منتدى "فوكاكا" F.O.C.A.C في توسيع الحضور الاستثماري الصيني في أفريقيا، إذ ازداد تدفق الاستثمار الصيني على القارة الأفريقية بشكل ملحوظ، خاصة في ظل تشجيع الحكومة الصينية للشركات الخاصة والمملوكة للدولة على الاستثمار في مجالات مختلفة داخل القارة ويشرف على هذه العملية "بنك الاستيراد والتصدير" الصيني. إذ خلال الفترة من عام 2011 إلى عام 2016، ارتفع الاستثمار المباشر للصين في أفريقيا بنسبة 130% ليصل إلى 53 مليار دولار، مقابل مستويات ثابتة للولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا. وكان أكبر المستفيدين من الاستثمار الصيني المباشر هم على التوالي جنوب أفريقيا (6.5 مليار دولار) والكونغو (3.5 مليار دولار) والجزائر (2.5 مليار دولار) ونيجيريا (2.5 مليار دولار) وزامبيا (2.5 مليار دولار) وزيمبابوي (1.8 دولار أمريكي)².

من بين الأسباب التي دفعت بالاتجاه نحو تصاعد الاستثمارات الصينية في الدول الإفريقية، نجد الموارد التي تزخر بها القارة الإفريقية مما يؤهلها لتكون أهم وجهات الاستثمارات الصينية، نجد أن إفريقيا أيضا تتمتع بوفرة في الأراضي الصالحة للزراعة، تُقدَّر بحوالي 60% من إجمالي الأراضي غير المستغلة على مستوى العالم، وحوالي 8% من هذه الأراضي ذات إنتاجية زراعية عالية. هذا فضلاً عن امتلاك القارة قرابة 12% من إجمالي الاحتياطات النفطية العالمية، ونحو 10% من إجمالي احتياطات الغاز الطبيعي، و63% من إجمالي احتياطات الكوبلت عالمياً، وتُعدُّ موريتانيا الخامسة عالمياً في إنتاج الحديد، وتزخر غينيا بحوالي 15% من إجمالي المخزون العالمي للألومنيوم³.

تلعب الاستثمارات الصينية دوراً محورياً في النمو الاقتصادي الأفريقي، حيث تشمل جميع القطاعات، وتستثمر بكين سنوياً حوالي 15 مليار دولار منذ 2015، بهدف رئيسي هو تأمين الموارد

¹ - أندرو ماكجريجور، دي افريكان ريبورت، "انتشار الصين في أفريقيا: هل نشهد تجارة عادلة"، ترجمة: محمد سليمان زواوي، قراءات أفريقية، 2019/10/13، في: www.qiraatafrican.com

² - : طفرة في الاستثمار الصيني المباشر في أفريقيا، الشرق القطرية، يوم 2018/11/17، في: www.m.al.sharq.com -QNB

³ - جهاد عمر الخطيب، "الوجه المظلم للاستثمارات الصينية"، قراءات أفريقية، 2018/07/11، في: www.qiraatafrican.com (جانفي 2019)

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

الطبيعية، خاصة النفط في دول مثل نيجيريا والسودان وأنغولا، كما أنشأت مصانع في إثيوبيا لاختراق الأسواق الأوروبية والأفريقية، مستفيدة من اليد العاملة الأفريقية منخفضة التكلفة، مما يعكس استراتيجية شاملة لتأمين الموارد وتوسيع النفوذ التجاري والصناعي في القارة¹.

وتمتلك الصين حوالي 1043 مشروعا في افريقيا ، ونحو 1500 شركة كبيرة ومتوسطة ناشطة في أكثر من خمسين بلدا ، وقد تم تدشين عشر خطط للتعاون تم وضعها خلال قمة جوهانسبورغ بين الصين وافريقيا يومي 4 و 5 ديسمبر 2015، ومن أبرز المشاريع الصينية في افريقيا ، نجد مشروع خط سكة حديد كينيا بين نيروبي و"مباسا " الساحلية ،بحيث حصلت هيئة الطرق والجسور الصينية التي تمتلكها الدولة على حقوق امتياز فيه².

وفي عام 2012 م، صادق المنتدى الخامس للتعاون الافريقي الصيني في بكين على خطة عمل للفترة ما بين 2013-2015، تقضي بحصول الدول الافريقية على قروض مالية ميسرة من الصين ب 20مليار لتطوير البنى التحتية ، المشاريع الزراعية والصناعية ، لتحقيق التنمية الذاتية والتنمية المستدامة ، ويقدر عدد الشركات الصينية أو فروعها بأكثر من 2000 شركة،(كان عددها 700 عام 2005)، كلها نشطة في مجال الزراعة والتعدين والبناء والتعمير، وقطاعي التجارة والاستثمار، ومعالجة منتجات الموارد والتصنيع، والدعم اللوجستي التجاري؛ هذا بالإضافة إلى العمال والخبراء الصينيين، إلى جانب تدريب 30 ألف فرد من الدول الأفريقية في مختلف المجالات³.

وقد قامت الصين بإلغاء ديون مستحقة لها لدى 31 دولة افريقية وذلك بقيمة 1.2 مليار دولار مقابل حصولها على مشاريع استثمارية في هذه البلدان، كما تعرض قيامها بتمويل مشروعات البنى التحتية، التي توقف البنك الدولي ومعظم الجهات المانحة عن تمويلها، وفي ذات السياق تشير الدراسات أن الشركات الصينية تنفذ مشروعات بتكلفة تعادل 25% أقل من تكلفة شركات الدول الأخرى⁴.

وفقًا لتقرير البنك الدولي، يحقق التعاون الصيني الأفريقي منافع متبادلة، حيث تستفيد الدول الأفريقية من تحسين البنية التحتية، وتدفع الاستثمارات، وتوسيع العلاقات التجارية، بينما تعتبر أفريقيا

1- أميرة محمد عبد الحليم، المرجع السابق .

2- اسماء رسولي، " التهديدات الأمنية في الساحل الافريقي بين الادوار الدول الاقليمية و القوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، (رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2017-2018)، ص 315.

3- أحمد بوخريص ، المرجع السابق ، ص 13.

4- مراد بن قيطبة ، المرجع السابق ، ص 227.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

مصدرًا للمواد الخام للصين، وتتمتع بفرص تجارية واستثمارية واعدة، وشهد التعاون تطورًا ملحوظًا خلال قمة جوهانسبرج 2015، حيث تم توقيع 63 اتفاقية بقيمة 18.2 مليار دولار، وتتوقع دراسة "ماكزني" الأمريكية وصول الأرباح الصينية من أفريقيا إلى 440 مليار دولار بحلول 2025، مما يعكس الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية للتعاون¹.

لقد توقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) في عام 2019 نموًا بنسبة 13% في الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا، مدفوعًا بتسارع النمو الاقتصادي والتقدم نحو تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية والاستثمارات الكبيرة في الحقول الخضراء. وتلعب الصين دورًا رئيسيًا في هذا المناخ الاستثماري، فيما نُطّق عليه "الإيكونومست": "التدافع الجديد لإفريقيا". حيث حدّد البحث الذي أجراه "من يملك ماذا؟"، ومن المشاريع التي تمولها الصين في أفريقيا نجد على سبيل المثال لا الحصر ما يلي²:

- تقديم قرض للبنية التحتية بقيمة 20 مليار دولار أمريكي إلى غينيا على مدار 20 عامًا مقابل تطوير مشاريع البوكسيت والألومينا من قبل شركتي China Henan International و China Power Investment، على التوالي.

- كذلك استثمار بقيمة 12 مليار دولار أمريكي لشركة China Railway Construction لبناء خط سكة حديد بطول 1402 كيلو متر على طول ساحل نيجيريا يربط لاغوس مع كالابار.

- وقعت شركة تشاينا رود آند بريدج اتفاقية بقيمة 2.5 مليار دولار أمريكي لشراء الموارد

الطبيعية في ليبيريا مقابل بناء الطرق والبنية التحتية لإمدادات الكهرباء.

- يُموّل بنك التصدير والاستيراد (Exim Banq) الصيني 75% من مخطط Zungeru الكهربائي الذي تبلغ تكلفته 1.3 مليار دولار أمريكي و700 ميجاوات.

- تقوم شركة China Harbour Engineering ببناء ميناء للحقول الخضراء بقيمة 600 مليون دولار (Atuabo Freeport)، والذي سيفتح قطاع النفط والغاز في غانا أمام الأسواق الإقليمية البحرية.

¹- أميرة محمد عبد الحليم ، المرجع السابق .

²- أندرو ماكجريجور، دي افريكان ريبورت ، المرجع السابق .

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

-حصلت نيجيريا على قرض بقيمة 500 مليون دولار أمريكي من بنك Exim الصيني لإعادة تطوير مطاراتها الدولية الأربعة.

تعتبر مبادرة "الحزام والطريق" Barf "الصينية، التي أطلقت عام 2013، مبادرة استراتيجية تهدف إلى تحويل الصين إلى قوة عظمى في نظام عالمي متعدد الأقطاب، وتعتمد المبادرة على تعزيز التعاون مع الدول الأفريقية، مع التركيز على تطوير البنية التحتية، وتسعى المبادرة لإحياء طريق الحرير التاريخي عبر إنشاء شبكات من الطرق والسكك الحديدية وخطوط الطاقة والاتصالات، لربط العالم عبر ثلاثة خطوط عابرة لأفريقيا وآسيا وأوروبا، باستثناء الأمريكتين، مما يهدف إلى رفع حجم التجارة بين الصين ودول الحزام إلى 10 تريليونات دولار، باستثمارات صينية تصل إلى 500 مليار دولار¹.

نفذت الصين مشاريع بنية تحتية كبرى في أفريقيا ضمن مبادرة الحزام والطريق، مثل خط السكك الحديدية في كينيا بطول 290 كم، مع خطط لتوسيعه، وخط سكة حديد كهربائي في إثيوبيا بطول 470 كم، وحصلت جيبوتي على استثمارات وقروض ومطارين وقاعدة عسكرية صينية، وامتدت المشاريع إلى أنغولا ونيجيريا والسنغال، ودعمت الصين مقترح الاتحاد الأفريقي لإنشاء شبكة سكك حديدية فائقة السرعة، مما يعكس التزامها بتعزيز التعاون وتطوير البنية التحتية في القارة².

أعلن الرئيس الصيني "شي جين بينغ" في 2018 عن تمويل جديد لأفريقيا بقيمة 60 مليار دولار وشطب جزء من ديون الدول الأكثر فقراً، محدّراً من توجيه التمويل إلى "مشروعات عديمة الجدوى"، مؤكداً أن قمة FOCAC، لسنة 2018 ستعزز دور أفريقيا في مبادرة الحزام والطريق لربط الصين براً وبحراً بجنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا عبر شبكة بنية تحتية، وقد تعرضت المبادرة لانتقادات من الدول الأوروبية، وعلى رأسها فرنسا، بتهمة استغلال الموارد وإغراق القارة بالديون، إلا أن وكالة "شينخوا" ردت بدراسة لشركة "ماكزري" أظهرت أن 89% من العاملين في الشركات الصينية في أفريقيا هم من العمالة المحلية³.

¹- "الصين تستهدف اقتصاد أفريقيا باستثمارات ضخمة"، العربي الجديد، 2018/09/04، في: www.alaraby.co.uk

²- أميرة محمد عبد الحليم، المرجع السابق.

³- "الصين تستهدف اقتصاد أفريقيا باستثمارات ضخمة"، المرجع السابق

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

وتظهر البيانات الصادرة عن مبادرة بحثية حول الصين وأفريقيا بجامعة "جونز هوبكنز" أن الصين قدمت قرابة 114 مليار دولار كقروض لأفريقيا في الفترة من عام 2000 إلى عام 2016، وهو ما يمثل 1.8 في المائة فقط من إجمالي الدين الخارجي لأفريقيا¹.

ساهمت ثلاثة عوامل رئيسية في دفع موجة الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في أفريقيا²:
- التكامل الاقتصادي بين النمو الصيني، الذي يعتمد على استهلاك كثيف للموارد، والموارد الطبيعية الأفريقية غير المستغلة، حيث يتطلب النمو الصيني كميات كبيرة من الطاقة والمعادن، بينما تفتقر الدول الأفريقية إلى رأس المال والمهارات اللازمة لاستخراجها.

- "الدبلوماسية المالية" عبر القروض الثنائية، حيث قدمت الصين قروضًا بقيمة 143 مليار دولار بين عامي 2000 و2017، وتوجه 81% منها إلى مشاريع البنية التحتية وقطاعات السلع.

- الميزة التنافسية لأفريقيا في التصنيع، حيث أصبحت وجهة جذابة للصناعات الصينية بسبب انخفاض تكاليف الإنتاج، ومن المتوقع أن تزداد حصة قطاع التصنيع في الاستثمارات الصينية المستقبلية.

ثانيا : البعد الطاقوي:

لقد ساهم التوسع الاقتصادي وما صاحبه من ارتفاع كبير لمعدلات النمو السنوية للصين في ازدياد الطلب على الطاقة والحاجة المتزايدة للموارد ، مقابل عدم قدرة الإنتاج المحلي للموارد من الوفاء بالطلب المتزايد عليها ، كل هذا دفع بالصين الى البحث عن مصادر بديلة لسد احتياجاتها.

اذ أصبحت الصين في عام 2004 ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ومن المتوقع أن يزداد استهلاكها للنفط والغاز من 33% حاليا الى 60% بحلول عام 2020 ، خاصة في ظل قصور الإنتاج الآسيوي من النفط والغاز على النمو بالسرعة الكافية لتلبية الاحتياجات الصينية ، وتشير الاحصائيات الى أن 25% من واردات الصين الاجمالية تأتي حاليا من أفريقيا وهو ما دفعها الى بناء علاقات قوية مع حكومات موردي الطاقة الافريقية ، خاصة في ظل التقارير حول تضاعف احتياجات الصين النفطية بحلول 2030 الى 80%³.

¹- المرجع نفسه .

²- "طفرة في الاستثمار الصيني المباشر في أفريقيا"، المرجع السابق.

³- جهاد عمر الخطيب، المرجع السابق .

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

ان التزود بالموارد الطبيعية يعتبر من أهم أهداف التوجه الصيني نحو القارة الأفريقية ، ففي سنة 2013 أصبحت الصين ثاني أكبر دولة مستوردة للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، فهي تستورد حاليا 9.3 مليون برميل يوميا (إحصائيات 2019) من النفط ، ويتزايد احتياجها للنفط بمعدل 30 بالمائة سنويا ، هذا ما يجعل من المتوقع أن تفوق الولايات المتحدة في استيراد النفط خلال السنوات القادمة ، وتأخذ الصين ثلث حاجاتها من النفط من أفريقيا، ومن المتوقع أن يزداد اعتمادها على النفط الأفريقي في السنوات القادمة، اذ حلت مؤخرا أنغولا محل السعودية كأكبر مزود للصين بالنفط على المستوى الدولي ، حيث تمدها ب 15% من كل وارداتها النفطية ، كما أن للصين أنشطة نفطية في كل من الجزائر والتشاد والسودان وغينيا الاستوائية ، والكونغو، ونيجيريا¹.

ونظرا لاحتواء افريقيا على احتياطات نفطية مهمة اندفع الصينيون منذ عام 2004 نحو التنقيب عن النفط على طول ساحل نيجيريا وموريتانيا والسودان والأنغولي. خاصة مع دخول بعض دول الساحل نادي الدول المنتجة للنفط : تشاد (2000)، وموريتانيا (2006)، ومالي (2008) أدى هذا الى مضاعفة واردات الصين للنفط ، اذ وجدت الصين في الساحل وغرب افريقيا البديل لتنويع مصادر تمويلها بالطاقة من جهة و ابقائها بمنأى عن النزاعات والصراعات من جهة ثانية².

تتوزع شركات النفط الصينية في مختلف أنحاء القارة الأفريقية، مع تركيز ملحوظ في منطقتي شمال وغرب أفريقيا، حيث تتواجد شركات كبرى مثل الشركة الوطنية الصينية للنفط، و"بتروتشاينا"، و"كبيسك" في دول مثل الجزائر وليبيا والنيجر وتشاد وموريتانيا ومالي، بينما تتواجد شركة "سينوبك" في الجزائر وأنغولا ومصر والغابون ونيجيريا، وقد توسعت "سينوبك" لتشمل 16 دولة أفريقية بحلول عام 2014، وتعمل حاليا في تونس والجزائر وليبيا والنيجر وتشاد ونيجيريا والسودان، ولدى شركة "نوك" استثمارات في الغابون وأوغندا ونيجيريا والجزائر وجمهورية الكونغو، وقد استوردت الصين حوالي 1.48 مليون برميل نفط يوميا من غرب أفريقيا وحدها في أبريل 2017، مما جعل المنطقة مصدرا هاما للنفط الخام والموارد الطبيعية الأخرى، وبالتالي منطقة تنافس بين القوى الدولية، خاصة الصين والولايات المتحدة، وتمتلك الصين حصة كبيرة من حقول النفط في السودان باستثمارات تقدر بـ4 مليارات دولار، وفي تشاد، أنشأت الشركة الوطنية الصينية للنفط مصفاة نفطية بالتعاون مع الدولة التشادية في عام

¹. لحسن الحساوي، المرجع السابق .

². جميلة علاق، المرجع السابق، ص 343.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

2011، وتستغلها الشركة الصينية لمدة 99 عامًا بنسبة 60% للجانب الصيني و40% للجانب التشادي¹.

ان النفط أصبح عنصرا استراتيجيا أساسيا ومتزايد الأهمية في علاقات بكين الدولية ، ويعكس صعود الصين في مجال الطاقة الحجم الهائل لطلبها المتزايد على النفط، اذ كثفت من جهودها الدبلوماسية في إطار إستراتيجية متكاملة لتزويدها بإمدادات الطاقة في المستقبل .

ثالثا-البعد العسكري و الأمني للإستراتيجية الصينية في منطقة الساحل وأفريقيا :

أصبح تأمين الموارد الطبيعية الأفريقية، وخاصة مصادر الطاقة، عنصراً أساسياً في الأمن القومي الصيني، مما يدفع الصين إلى حماية مصالحها في القارة عبر المشاركة في عمليات حفظ السلام وتوريد الأسلحة، حيث استوردت أفريقيا 13% من صادرات الأسلحة الصينية بين 2007 و2012 بقيمة 6462 مليون دولار² ، ولم يقتصر الدور الصيني على مبيعات الأسلحة، بل تعداه إلى إنشاء مصانع للأسلحة الخفيفة في أوغندا والسودان ومالي، لإنتاج الأسلحة الخفيفة وراجمات الصواريخ والأسلحة المضادة للدبابات، وتعتبر نيجيريا وغانا أكبر مستوردي الأسلحة الصينية في غرب أفريقيا، وتوسعت المبيعات لتشمل الكامبيرون وتشاد، وقد تستخدم مبيعات الأسلحة كورقة مساومة لعقد صفقات للحصول على الموارد الطبيعية.

اذ تعتبر كل من نيجيريا وغانا أكبر مستوردي الأسلحة من الصين في غرب أفريقيا. وتوسعت هذه المبيعات في الكامبيرون وتشاد وغانا ونيجيريا. علاوة على أن مبيعات الأسلحة قد تكون بمثابة ورقة مساومة لعقد صفقات شاملة للوصول إلى الموارد الطبيعية.

وفي إطار استراتيجيتها العسكرية قامت الصين بتتويع مبيعاتها من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الأخرى من دبابات وناقلات الجنود وطائرات إلى العديد من الدول الأفريقية وذلك بهدف تطوير القدرات المؤسسية في قطاع الأمن للدول الأفريقية، وفي عام 2018 ، أعلنت الإدارة الحكومية الصينية للعلوم والتكنولوجيا والصناعة للدفاع الوطني (SASTIND) أنها أبرمت اتفاقيات ثنائية مع 45 دولة أفريقية

¹ - الشيخ باي الحبيب، "الاستثمارات الصينية بأفريقيا :كيف نجحت الصين في كسب القارة الأفريقية"، 2014/04/24،

في: www.studies.aljazeera.net (جانفي 2019)

² - لحسن الحساوي، المرجع السابق .

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

بشأن تبادل تكنولوجيات الدفاع¹.

أنّ الوجود الصيني الاقتصادي المتنامي في إفريقيا قد أضيف له أبعاداً عسكرية مؤخراً، اتضحت بصورة جلية في إعلان الصين عن إنشاء قاعدة عسكرية في جيبوتي في 20 يناير 2016م، التي تمّ افتتاحها رسمياً في أوت 2017م، على مساحة تبلغ نحو 23 ألف كم²، وقد جاء في التقرير الذي بثته الإذاعة الصينية: "أنّ القاعدة الجديدة ستُعزّز قُدّرات الصين في إسناد الدوريات التي تقوم بها القِطَع البحرية الصينية في المياه قبالة السواحل اليمنية والصومالية؛ لتنفيذ مهمّاتها الإنسانية بالمنطقة"².

شهد التفكير الاستراتيجي والعسكري الصيني تحولاً نحو التركيز على التهديدات الأمنية غير التقليدية، وعلى رأسها الإرهاب، نتيجة لتزايد المخاطر التي تواجه المصالح الصينية في أفريقيا، حيث يتواجد حوالي مليون مواطن وعشرة آلاف شركة صينية، وقد تكبدت الصين خسائر تقدر بـ20 مليار دولار نتيجة العمليات الإرهابية، ومن المتوقع أن تتصاعد هذه الخسائر مع استمرار تعرض العمال الصينيين لعمليات الخطف والابتزاز والقرصنة، بالتزامن مع تراجع النفوذ الغربي في المنطقة، مما يزيد من مطالب الشركات الصينية بتدخل أمني صيني لحماية مصالحها، وقد أدى الصراع في جنوب السودان إلى تغيير في سياسة الصين القائمة على عدم التدخل، وزيادة التزاماتها في بعثات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لحفظ السلام، حيث أرسلت بحلول مارس 2017 أكثر من 2500 جندي وشرطي وخبير عسكري إلى ست بعثات لحفظ السلام في أفريقيا، وتركزت هذه البعثات في دارفور وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي وجنوب السودان، بالإضافة إلى وحدات أصغر في ساحل العاج والصحراء الغربية، وتدعم الصين بناء القدرات الأفريقية في مجالات الدفاع ومكافحة الإرهاب³.

اعتباراً من يوليو 2019، احتلت الصين المرتبة الحادية عشرة عالمياً في المساهمة بقوات في بعثات الأمم المتحدة، وتعتبر أكبر مساهم بالقوات بين الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وتشارك الصين في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام، وقد نشرت أول كتيبة مروحيات في بعثات حفظ السلام بأفريقيا، وتشارك حالياً في بعثة الأمم المتحدة في مالي، وتأتي هذه المساهمات تنويجاً لالتزاماتها

¹- محمد عثمان، "رهان مستقبلي .. أفريقيا في استراتيجية الصين العسكرية"، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2019/07/25، في: www.acresseg.org (مارس 2020)

²- "أبعاد الاهتمام الصيني بشرق إفريقيا.: الفرص والعقبات"، مركز الجزيرة للدراسات، 2017/01/11، في :

² www.studies.aljazeera.net، (مارس 2020)

³- أميرة عبد الحليم، المرجع السابق.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

التي أعلنت عنها في سبتمبر 2015 خلال قمة حفظ السلام بالأمم المتحدة، بتقديم مساعدات عسكرية بقيمة 103 ملايين دولار للاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب، منها 30 مليون دولار للمعدات اللوجستية العسكرية، وبالإضافة إلى بعثات حفظ السلام، تكثف بكين الدعم المالي واللوجستي للمنظمات الإقليمية الأفريقية، وتعزز دورها في مكافحة الإرهاب، وتحديداً الاتحاد الأفريقي، حيث أعلنت في سبتمبر 2015 عن تقديم 103 ملايين دولار مخصصة للقوة الأفريقية الجاهزة والقوة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات، وتخصيص جزء من تمويل صندوق السلام والأمن الصيني الأفريقي لدعم فرقة العمل المشتركة متعددة الجنسيات ضد بوكو حرام، كما قدمت حوالي 25 مليون دولار لمعدات عسكرية للقاعدة اللوجستية للاتحاد الأفريقي في ياوندي بالكاميرون¹.

تعزز الصين تعاونها العسكري مع الدول الأفريقية، خاصة في الساحل وغرب أفريقيا، من خلال برامج التدريب العسكري، وتنفيذ 50 برنامجاً أمنياً لمواجهة المخاطر الأمنية، تشمل مكافحة الإرهاب وتطبيق القانون وتبادل المعلومات، وتنظيم تدريبات ومناورات عسكرية مشتركة، مثل تدريبات مكافحة القرصنة مع الكاميرون، وتقديم منح عسكرية لتدريب القوات الأفريقية، وترتبط الصين بـ 45 اتفاقية عسكرية وأمنية مع الدول الأفريقية، مما يعكس سعيها لتعزيز التعاون الأمني وتوسيع نفوذها في القارة².

يتجلى التوجه الصيني نحو تقديم المساعدات العسكرية والتدريبية لأفريقيا في رؤية الصين للقارة كمركز للتعاون العسكري وسوق واعد للأسلحة الصينية، حيث تحتل الشركات الصينية موقع الصدارة بين موردي الأسلحة في أفريقيا. وتتبع الصين استراتيجية فريدة في بيع أسلحتها للدول الأفريقية، تعتمد على مبادلة الأسلحة بالنفط أو المواد الخام. وتستخدم الصين آليات متنوعة لتعزيز التعاون العسكري، منها المنتديات ومعارض الأسلحة التي تستضيفها في أفريقيا وبكين، بمشاركة القادة الأفارقة. وقد شكل منتدى أفريقيا والصين للأمن والدفاع، الذي عقد في بكين في 26 يوليو 2018، منصة هامة لتعزيز الشراكة الصينية الأفريقية في مجالات الدفاع والأمن ومكافحة الإرهاب، بالتوازي مع تعزيز الشراكات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. وأكد المتحدث باسم وزارة الدفاع الصينية "رن قوه تشيانغ"

¹- المرجع نفسه .

²- أحمد بوخریس ، " التنافس الصيني الأمريكي على القارة الأفريقية "، دراسات سياسية ، المعهد المصري للدراسات ، 12 ماي 2020، ص 18.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

أن "المنتدى يهدف إلى تعميق الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الصين وأفريقيا، وبناء مصير مشترك، وتلبية الاحتياجات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل وخليج غينيا، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الدفاعي بين الجانبين"¹.

اذ عملت الصين كذلك على تكثيف عمل الدبلوماسية العسكرية؛ لاسيما تكثيف الزيارات الدبلوماسية العسكرية المتبادلة، وزيادة عدد الملحقين العسكريين، حيث زادت الصين عدد الملحقين في أفريقيا إلى 27 ملحقا، ومن بينهم ستة ملحقين في دول منظمة الإيكواس، بالإضافة إلى الكامبيرون وتشاد، ولدى دول المنطقة عشرة ملحقين عسكريين في بكين، فضلا عن الزيارات العسكرية للقوات البحرية الصينية للموانئ البحرية في ساحل العاج وغانا والسنغال ونيجيريا والكامبيرون، خاصة أن هناك سبعة موانئ تديرها كيانات صينية على الساحل الغربي لأفريقيا².

3- مظاهر التنافس الصيني-الفرنسي على منطقة الساحل الأفريقي:

يتسم النفوذ الصيني المتنامي في منطقة الساحل الأفريقي بحدائته النسبية مقارنة بالنفوذ الاستعماري التقليدي، خاصة الفرنسي، حيث يعود تاريخه إلى أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وتكشف طبيعة العلاقات الصينية الأفريقية عن ترابط وثيق بين الأنشطة الاقتصادية والأهداف الجيوستراتيجية الصينية، إذ تتبنى الصين استراتيجية تهدف إلى إعادة تشكيل ميزان القوى في المنطقة، وتقويض الهيمنة الفرنسية والغربية، ويُعد الوجود الصيني في منطقة الساحل اقتصاديًا في المقام الأول، وعلى الرغم من بعض التراجعات التي شهدتها في السنوات الأخيرة، نتيجة لانخفاض أسعار النفط، إلا أنه لا يزال يشكل منافسًا قويًا للقوى التقليدية، وفي مقدمتها فرنسا.

في النيجر، تضع الصين نفسها كمنافس لفرنسا أكثر من كونها شريك اذ نجد أنها طورت علاقاتها مع النيجر، اذ عرفت تطورا كبيرا منذ سنة 1996، اذ تمتلك النيجر 2.3% من الاستثمار الصيني المباشر في افريقيا (من مجموع 253.61 مليار دولار سنة 2016)، اذ تشمل المجالات الرئيسية

¹. "الصين تستضيف منتدى الدفاع الصيني- الأفريقي الأول"، 2018/06/01، في: www.arabic.news.cn، (سبتمبر 2020).

². إيمان دابقي، "صعود الصين في أفريقيا: الاستراتيجيات المتبعة والأهداف"، برق للسياسات والاستشارات، 2020/01/24، في: www.barc-rs.com، (سبتمبر 2020).

³– Jean-Pierre Cabestan, "La présence chinoise au Sahel: les cas du Niger et du Chad", Asia centre, Table ronde No.17/24 de l'observatoire stratégique et politique de la chine, cycle 2017 – 2018, 7 juin 2017, p 2.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

للاستثمار الصيني في النيجر ، نجد الطاقة (5.12 مليار دولار)، والتعدين (620 مليون دولار)، والاستثمارات العقارية (140 مليون دولار) ، كما لديها استثمارات في مجالات أخرى مثل مشاريع البنى التحتية من مطارات و ملاعب وفنادق، وقد تحصلت الصين مؤخرا على قرض ب 1 مليار دولار من البنك الصيني (Exim Banq) وهو ما يمثل 15% من الناتج المحلي الخام في النيجر (-6 : PIB 15% 7 milliards) لتمويل مشاريع البنى التحتية في عام 2015^(*).

الجدول رقم: 10 بين أهم الدول المصدرة والمستوردة من النيجر :

Biggest exporters to Niger				
2012	2013	2014	2015	2016
1. France (12.22%) 2. China (9.38%) 3. Nigeria (0.26%) 4. Mali (0.17%) 5. Cameroon (0.08%)	1. France (13.26%) 2. China (10.73%) 3. Nigeria (10.65%) 4. Cameroon (0.01%) 5. Mali ---	1. Nigeria (47.35%) 2. France (11.66%) 3. China (11.32%) 4. Cameroon (0.002%) 5. Mali ----	1. France (8.07%) 2. China (7.13%) 3. Cameroon -- 4. Mali -- 5. Nigeria --	1. France (7.66%) 2. China (5.42%) 3. Cameroon -- 4. Mali --- 5. Nigeria --
Biggest importers from Niger				
1. France (39.97%) 2. Mali (7.59%) 3. China (2.69%) 4. Nigeria (0.26%) 5. Cameroon ---	1. Nigeria (126.95%) 2. France (59.17%) 3. China (1.19%) 4. Cameroon --- 5. Mali ---	1. France (49.11%) 2. China (7.53%) 3. Nigeria (0.70%) 4. Cameroon --- 5. Mali ---	1. France (69.49%) 2. China (17.86%) 3. Cameroon -- 4. Mali -- 5. Nigeria --	1. France (26.18%) 2. China (13.53%) 3. Cameroon -- 4. Mali -- 5. Nigeria --

Source : <https://www.theafricareport.com/359877/opinion-africa-should-leverage-trade-relations-with-china-to-boost-regional-value-chains>

على الرغم من استمرار الإحصائيات في وضع فرنسا في المقدمة، فإن الصين هي المورد الرئيسي للنيجر منذ عام 2014 ، وثالث عميل لها بعد نيجيريا وفرنسا (الثانية في الإحصائيات)، بين 2005 و2016 زادت الاستثمارات الصينية (وعقود الاستثمار) بشكل كبير. تركزت هذه الاستثمارات في عام 2008. وتمثل ما مجموعه 5.88 مليار دولار . اذ استثمرت الشركة الصينية sino-uranium

(*) تتمتع الصين بعلاقات جيدة مع النظام الاستبدادي للرئيس "مامادو تانجا " الذي زار الصين في عامي 2001 و 2006 عندما تم تعليق المساعدات الغربية وقروض البنك الدولي بسبب الأوضاع السياسية في النيجر . الا انه استمر التعاون بين النيجر والصين في أعقاب الانقلاب العسكري في عام 2010 وتعمق بعد الانتخابات الديمقراطية في عام 2011. وتم تنظيم عدة زيارات: على سبيل المثال ، قام الرئيس "يوسفو" بزيارة الصين في عام 2012 ، بمناسبة منتدى الصين وأفريقيا (FOCAC) وعضو مجلس الدولة "وانغ يونغ" ذهب إلى نيامي في يونيو 2017. كما هو الحال في أماكن أخرى في أفريقيا .

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

¹ (الشركة النووية الوطنية الصينية CNNC) 300 مليون دولار في منجم جديد لليورانيوم في مدينة Azelik النيجرية سنة 2017، اذ كسرت احتكار الشركة الفرنسية AREVA ، اذ تنتج أكثر من 500 طن من اليورانيوم مقابل 4200 طن سنويا ل AREVA الفرنسية ، ويعتبر اليورانيوم المنتج الرئيسي الذي تستورده الصين من النيجر².

وفي سنة 2008 استثمرت الشركة الصينية CNPC التي تعمل في مجال النفط 5 مليار دولار في التنقيب على النفط في مدينة Agdem ، وقامت بتركيب خط أنابيب لنقل المحروقات بطول 462 كم في سنتي 2008-2010، يربط بين مدينتي Agdem و Zinder ، وقامت كذلك ببناء مصفاة في مدينة "زيندار" بطاقة إنتاجية ب 20 ألف برميل يوميا (1 مليون طن في السنة) بتكلفة 950 مليون دولار، و دشنت في ديسمبر 2011، اذ تستغل الحكومة النيجرية 40 % و 60 % لشركة CNPC.³ أما فيما يخص المساعدات التنموية للنيجر ، تواصل الصين البقاء خارج مجموعة الشركاء الاقتصاديين و الماليين (PEFN) 4 ، اذ بلغت المساعدات الصينية التراكمية 300 مليون دولار منذ سنة 1996 ، منها 23 مليون دولار كإلغاء ديون مستحقة على النيجر .

وبالمقارنة مع فرنسا نجد أن الوكالة الفرنسية للتنمية تقدم للنيجر من 80 الى 90 مليون أورو سنويا، وفي اطار الاتحاد الأوروبي تحصلت النيجر على 600 مليون أورو خلال سنوات 2015-2020 بمعدل 125 مليون أورو سنويا . وما يلاحظ أن النيجر دائما تضع في سلم أولوياتها شراكاتها مع فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من أنها قامت بتعزيز شراكاتها في نواحي كثيرة مع الصين سواء في مجالات الطاقة أو مشاريع البنية التحتية الا أن علاقاتها الأمنية مع الصين بقيت هامشية .

أما فيما يخص تشاد، أصبحت الصين أكبر مورد لها منذ عام 2012 باستثناء سنتي 2015 و 2016 حيث جاءت فرنسا في المرتبة الأولى فيما يخص أهم المصدرين لها، وأصبحت الصين في المرتبة الثانية ، وتتمثل أهم صادرات الصين الى تشاد في السيارات ، قطع الغيار ، المواد الكيماوية ، والآلات والأحذية . وتعتبر أيضا الصين ثالث أكبر عميل لتشاد منذ سنة 2014، بعد كل من الولايات

¹ - CNNC: la société d'Etat Sino-Uranium (China National Nuclear Corporation)

²- Jean-Pierre Cabestan , *Op.cit.* ,p2.

³ - *Ibid.*

⁴- Groupe des partenaires économiques et financiers du Niger (PEFN)

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

المتحدة الأمريكية و الهند وقبل فرنسا، وتتمثل مشتريات الصين من التشاد في البترول واليورانيوم والقطن، والصمغ العربي¹.

الجدول رقم (11) يبين أهم الدول المستوردة و المصدرة للتشاد في سنوات 2012-2016.

Biggest exporters to Chad				
2012	2013	2014	2015	2016
1. China (20.23%) 2. France (18.84%) 3. Cameroon (9.17%) 4. United States (4.28%) 5. India (2.78%) 6. Nigeria (2.58%) 7. Mali --	1. China (28.19%) 2. France (12.08%) 3. Cameroon (7.74%) 4. India (5.83%) 5. Nigeria (4.97%) 6. United States (3.14%) 7. Mali --	1. China (21.89%) 2. France (11.41%) 3. Cameroon (8.19%) 4. United States (4.58%) 5. India (2.42%) 6. Nigeria (1.53%) 7. Mali --	1. France (15.62%) 2. China (13.49%) 3. Cameroon (12.15%) 4. United States (6.09%) 5. India (5.69%) 6. Mali -- 7. Nigeria --	1. France (21.09%) 2. China (16.60%) 3. Cameroon (15.96%) 4. India (6.49%) 5. United States (5.71%) 6. Mali -- 7. Nigeria --
Biggest importers from Chad				
1. United States (81.61%) 2. China (6.64%) 3. France (0.34%) 4. India (0.17%) 5. Nigeria (0.02%) 6. Cameroon (0.01%) 7. Mali --	1. United States (78.14%) 2. India (4.10%) 3. China (3.22%) 4. France (1.59%) 5. Cameroon (0.59%) 6. Nigeria (0.23%) 7. Mali --	1. United States (74.89%) 2. China (3.41%) 3. India (0.46%) 4. France (0.23%) 5. Nigeria (0.14%) 6. Cameroon (0.01%) 7. Mali --	1. United States (56.37%) 2. India (15.30%) 3. China (3.76%) 4. France (1.84%) 5. Cameroon 6. Mali -- 7. Nigeria --	1. United States (63.86%) 2. India (9.38%) 3. China (6.99%) 4. France (6.77%) 5. Cameroon 6. Mali -- 7. Nigeria --

Source : <https://www.theafricareport.com/359877/opinion-africa-should-leverage-trade-relations-with-china-to-boost-regional-value-chains>

تستثمر الصين في العديد من المناطق في تشاد اذ بلغت استثماراتها بين عامي 2005 و 2016 7.97 مليار دولار (3.2 % من اجمالي الاستثمارات الصينية في أفريقيا)، 1.28 مليار دولار للطاقة، و 6.79 مليار دولار للنقل وإقامة مشاريع البنية التحتية، اذ حصلت على استغلال العديد من الحقول النفطية في كل من Bongor جنوب انجamina و Ronier و Mimousa من طرف شركتها CNPC، اذ بدأت الإنتاج فيها سنة 2011، كما قامت ببناء خط أنابيب لنقل النفط بطول 311 كم بين مدينتي Ronier و N'Djamena، كما أقامت الصين ببناء مصفاة لتكرير المحروقات عبر شركتها CNPCI بمبلغ 1 مليار دولار وتستغلها الشركة الوطنية للنفط الصينية لمدة 99 عاما بواقع 60% للجانب الصيني و 40% للجانب التشادي².

¹ – Jean-Pierre Cabestan, Op.Cit.,p4.

² – Ibid., p5.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

ان هذا الاختراق الصيني للنموذج الفرنسي في منطقة الساحل الأفريقي وغرب أفريقيا ، جاء نتاج إستراتيجية مبنية على عدة محاور، منها تقديم المساعدات الى الدول الأفريقية دون شروط سياسية، وكذلك دعم استثمارات القطاع الصيني في دول الساحل الأفريقي من خلال تفعيل مجلس "الأعمال الصيني -الأفريقي" الذي أنشئ في نوفمبر 2004، والذي فتح المجال واسعا أمام استثمارات القطاع الخاص الصيني في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل¹.

يُثير تصاعد النفوذ الصيني في منطقة الساحل الأفريقي قلقًا ملحوظًا لدى فرنسا والقوى الغربية، مما أدى إلى توجيه انتقادات متزايدة للصين، خاصة فيما يتعلق بدعمها للأنظمة السلطوية والقمعية، حيث تقدم الصين مساعدات وقروضًا للدول الأفريقية دون اشتراطات سياسية مسبقة، مثل احترام حقوق الإنسان، وهو ما يتعارض مع القيم الغربية. وتعتبر فرنسا علاقة الصين بدول المنطقة شكلاً جديداً من الاستعمار، حيث تستغل الصين الموارد الأفريقية من معادن وطاقات لدعم نموها الاقتصادي، بينما تنظر الصين إلى هذه العلاقة على أنها اعتماد متبادل، حيث تحصل على الموارد الطبيعية، وتقدم لأفريقيا قروضًا ومشاريع تنموية وبنية تحتية، مما يدفعها نحو تحقيق النمو الذاتي².

ومع تزايد التغلغل الصيني ، أصبحت فرنسا تفضل العمل في الإطار الأوروبي لحشد مزيد من القوة لمواجهة هذه المنافسة ، حيث تمكنت فرنسا من جعل القارة الإفريقية من أولويات السياستين الاقتصادية و الخارجية للاتحاد الأوروبي ، حيث تبنت المفوضية الأوروبية في 22 أكتوبر 2005 مبادرة استراتيجية الاتحاد الأوروبي من أجل إفريقيا ، والتي طرحت تحت شعار " نحو ميثاق أورو -إفريقي من أجل التعجيل بالتنمية في إفريقيا "، وهي مبادرة تقوم على أساس صياغة إطار عمل للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، بالإضافة الى المفوضية الأوروبية باعتبارها الجهاز التنفيذي للاتحاد من أجل مساعدة إفريقيا على تحقيق الأهداف الإنمائية الثمانية لألفية الأمم المتحدة بحلول سنة 2015³.

المطلب الثالث: الإستراتيجية الأمنية التركية في الساحل الأفريقي: تحديات وفرص في ظل النفوذ الفرنسي.

¹ - لحسن الحسنوي ، المرجع السابق ، ص 121.

-هند عبد الحميد ، الاستعمار الصامت ... تعرف على ملامح التغلغل الصيني بقلب أفريقيا ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2018/02/27 ، في : ² www.studies.aljazeera.net ، (سبتمبر 2020)

³ -كوثر عباس عبد الربيعي ،"السياسة الأمريكية تجاه افريقيا ... الأبعاد والدلالات "، مجلة المرصد الدولي ، العدد 15، ص 9.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

شهدت منطقة الساحل الأفريقي اهتمامًا متزايدًا من القوى الكبرى، مدفوعًا برغبتها في استغلال مواردها الطبيعية الوفيرة، وبرزت المنطقة كمنطقة استراتيجية في سياق الحرب العالمية على الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وبينما تستخدم الدول الغربية علاقاتها التاريخية لتأمين مصالحها، تسعى تركيا، من خلال سياستها تجاه المنطقة، إلى ترسيخ وجودها وتوسيع نفوذها عبر استراتيجية شاملة تشمل الجوانب الأمنية والاقتصادية والثقافية، بهدف الاستفادة من الموارد النفطية والطبيعية ومنافسة القوى التقليدية، وفي مقدمتها فرنسا، ويمكن اعتبار التواجد التركي المتنامي في أفريقيا، وخاصة منطقة الساحل، جزءًا من رؤية أنقرة الجديدة لنفسها كدولة محورية وفاعلة دوليًا، تتبنى سياسة خارجية متعددة الأبعاد، في إطار نظرية "العمق الاستراتيجي" Strategic Depth، التي توجه السياسة التركية منذ عام 2002، وتقوم هذه النظرية على اعتبار تركيا دولة متعددة الأحواض القارية، مما يمنحها عمقًا استراتيجيًا في أفريقيا، وقدرة على التأثير في أوروبا وآسيا، وبذلك، تعتبر تركيا دولة "أفروأوروآسيوية"، تجمع بين الجغرافيا الأوروبية الآسيوية والقرب التاريخي والجيوستراتيجي من أفريقيا عبر بوابة شرق المتوسط¹.

1. البعد الأمني في الاستراتيجية التركية في منطقة الساحل الأفريقي:

لقد أولت تركيا لمنطقة الساحل الأفريقي في المجال الأمني أهمية كبيرة، حيث أصبحت السياسة التركية أكثر عسكرية منذ عام 2015 بُغية توسيع نفوذها الجيوستراتيجي في المنطقة والقارة، وهو ما برز في اتفاقيات التعاون الأمني التي أبرمتها أنقرة مع معظم دول المنطقة مثل موريتانيا وغامبيا وكوت ديفوار وتشاد والسودان وغينيا ونيجيريا وبنين، وآخرها التوصل إلى اتفاق أمني مع النيجر في يوليو 2020 بهدف إيجاد موطئ قدم علني في منطقة الساحل والصحراء. وهناك بعض التقارير التي تشير إلى سعي أنقرة إلى إنشاء قاعدة عسكرية في غرب أفريقيا، خاصة في النيجر قرب الحدود مع ليبيا، وهو ما يمنحها موطئ قدم علني في دولة أفريقية ثالثة بعد الصومال وليبيا². إذ تشارك تركيا في عمليات حفظ السلام في كل من مالي وأفريقيا منذ 2014 خاصة بعد موافقة البرلمان التركي على ذلك، كما تقوم مؤسسة "صادات" التركية بإجراء برامج تدريبية عسكرية للعديد من القوات والجيش الأفريقية،

¹ - أحمد داوود أوغلو، **العمق الاستراتيجي.. موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ط2، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، 2011م، ص 232 - 234.

² - أحمد عسكر، **المرجع السابق**.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

وتبحث عن فرص للاستفادة من الصفقات العسكرية في القارة الأفريقية وهو ما تأتي لها خاصة في نيجيريا والسنغال والنيجر¹ ومؤخرا مع مالي والمغرب الأقصى .

تتبنى تركيا استراتيجية توسعية في منطقة الساحل وغرب أفريقيا، مرتكزة على تعزيز العلاقات الأمنية مع دول مثل النيجر وتشاد ومالي وبوركينا فاسو وموريتانيا. وتستغل تركيا التحديات الأمنية المزمنة التي تواجهها هذه الدول، بما في ذلك انتشار الإرهاب وتفاقم الفقر والمجاعة والصراعات الإثنية والقبلية، كمنصة لتعزيز نفوذها. وقد تجلّى ذلك في تكثيف المسؤولين الأتراك لزياراتهم الرسمية إلى المنطقة خلال السنوات الأربع الماضية، حيث شملت هذه الزيارات دولاً مثل تشاد والسودان وموريتانيا والسنغال ومالي وتوغو والنيجر وغينيا الاستوائية ونيجيريا وغامبيا وكوت ديفوار. وتأتي هذه التحركات في سياق سعي تركيا لإعادة تشكيل المحاور الإقليمية وميزان القوى الدولي في المنطقة، خاصة في ظل التنافس المتزايد مع فرنسا. ويعود الاهتمام الأمني بمنطقة الساحل الأفريقي وحضورها القوي في جل الأزمات الأمنية التي عرفتتها المنطقة الى مجموعة من الاعتبارات يمكن إيجازها في النقاط التالية²:

-تحقيق جانب من سياستها الخارجية التي يتبناها حزب العدالة والتنمية الحاكم منذ وصوله للحكم باعتبار أنقرة لاعباً عالمياً global player، كما ترغب في الحصول على دعم الدول الإفريقية في المحافل الدولية ومن ذلك الحصول على العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن كما حدث عام 2008 من تصويت كل دول القارة باستثناء اثنتين فقط لصالح حصول تركيا على مقعد غير دائم بمجلس الأمن" 2009-2010"، ودعمها في قضية قبرص، والمساعدة في مواجهة القرصنة في البحر الأحمر وخليج عدن وغيرها³.

- مواجهة التحالفات المضادة التي تشكلت ضدها في البحر الأبيض المتوسط، وتعزيز نشاطاتها في البحر الأبيض المتوسط، وذلك من خلال موازنة القوى وموازنة النفوذ على الأرض، والحفاظ على الوجود التركي في ليبيا من أجل تعزيز التوسع التركي في أفريقيا.

¹- بدر حسن الشافعي ، " تركيا ومعضلة الأمن في أفريقيا " ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2015/12/21 ، في :

www.studies.eljazeera.net (مارس 2022)

²- أحمد عسكر، " التمدد التركي في الساحل والصحراء وغرب أفريقيا: الدوافع والتداعيات " ، مركز الامارات للدراسات، في: <https://epc.ae/ar/topic/turkeys-expansion-in-the-sahel-the-sahara> ، (سبتمبر 2020) .

³- بدر حسن الشافعي ، المرجع السابق .

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

- دعم حركات الإسلام السياسي في المنطقة وفي الشمال الأفريقي، والبحث عن حلفاء جدد بعد سقوط جماعة الإخوان في السودان، حيث إن لدى تركيا مشروعاً توسعياً تُمثّل فيه ليبيا نقطة انطلاق نحو منطقة الساحل والصحراء وغرب أفريقيا. ومن ثمّ تسعى أنقرة إلى التعاون مع بعض قوى الإسلام السياسي في المنطقة، بهدف تغيير موازين القوى عبر التنظيمات المتطرفة التي ترغب أنقرة في نسج خيوط الارتباط بينها في ليبيا. وهناك تقارير تشير إلى وجود اتفاق بين أنقرة وجماعة بوكو حرام لنقل بعض عناصرها إلى الجنوب الليبي الخاضع لسيطرة الجيش الوطني الليبي وهو ما تجلّى في الصراع الليبي بين حكومة المدعومة من تركيا وقوات "حفتر" المدعومة من الإمارات ومصر ومن خلفهما فرنسا¹.

- الحصول على دعم الدول الأفريقية الفاعلة في الاتحاد الأفريقي لاستمرار الوجود التركي في ليبيا، وذلك بهدف تقوية موقف تركيا في معادلة تسوية الأزمة الليبية مستقبلاً.

- العمل على تعزيز الطموحات العسكرية التركية في أفريقيا والمنطقة، وحماية القواعد العسكرية التركية في كل من مصراتة والوطية في ليبيا (للتذكير فإن تركيا أنشأت سنة 2016 قاعدة عسكرية في الصومال) العمل على تدشين قاعدتها المزمع إنشاؤها في النيجر وإقامة المزيد منها، إضافة إلى فتح سوق جديدة للترويج للصناعات التسليحية التركية في المنطقة التي تشهد انتشاراً للتنظيمات الإرهابية والصراعات المختلفة².

- ضمان تأمين المصالح الاقتصادية والتجارية لأنقرة في أفريقيا، وإقامة علاقات اقتصادية مع دول المنطقة يمكن أن تؤدي إلى روابط سياسية وأيديولوجية في المستقبل تستطيع أنقرة من خلالها بناء نفوذ قوي في القارة والمنطقة، باعتبارها مساحة حركة معتبرة لأنقرة، والبحث عن فرص للشراكات في الساحل التي من شأنها تعزيز مكانة تركيا كقوة إقليمية ودولية فاعلة، ومساعدة الاقتصاد التركي على الخروج من أزيماته من خلال زيادة الصادرات التركية إلى دول الساحل، وهي أولوية بالنسبة للحكومة التركية. فحجم التجارة التركية مع القارة تضاعف بصورة كبيرة من 750 مليون دولار عام 2000 إلى 21,5 مليار دولار عام 2018 الذي بلغ فيه أيضاً حجم الاستثمارات التركية 46 مليار دولار في 2019.

¹ - الحبيب الأسود، "أردوغان يطمح إلى تأسيس إمبراطورية الإرهاب في ليبيا"، بوابة أفريقيا الإخبارية، 2 يونيو 2020، في <https://bit.ly/2Y3YJwM>، (مارس 2022)

² - المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، "ما حقيقة سعي تركيا لإقامة قواعد عسكرية في ليبيا وأفريقيا"، 26 يونيو 2020، في <https://bit.ly/2Ql6SZu>، (مارس 2022)

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

- مواصلة التغلغل التركي في قطاع الموانئ البحرية والسيطرة على المزيد منها على الساحل الغربي للقارة الأفريقية. فقد استحوذت مجموعة "البيرق" التركية على ميناء كوناكري المستقل في غينيا لمدة 25 عاماً، باستثمار يتجاوز 700 مليون دولار، إلى جانب ميناء بانجول-بارا في غامبيا، بهدف تحسين فرص الاستثمار للشركات التركية.

- السيطرة على الموارد والثروات وطرق المواصلات، وعلى أكبر عدد من مناجم اليورانيوم والذهب في دول المنطقة. وتأمين الحصول على الطاقة، إذ تفتقر أنقرة للموارد النفطية الكافية، وتستورد ما قيمته 50 مليار دولار سنوياً منها¹.

- التوجّه نحو توسيع علاقات تركيا مع أفريقيا ونطاق نفوذها لتعويض الخسائر التي تكبدتها أنقرة خلال العقد الأخير على المستويين الإقليمي والدولي سياسياً واقتصادياً في ضوء سلسلة الأزمات في علاقات أنقرة مع الغرب وتزايد عزلتها في الشرق الأوسط.

- مُزاحمة القوى الدولية الكبرى المنخرطة في الساحل وغرب أفريقيا، وإحداث اختراق لمجال الهيمنة الفرنسية في المنطقة، بهدف تحجيم نفوذ باريس لصالح التوغل التركي، لا سيما في ظل الخلاف القائم في ليبيا وموقف باريس الراض للتدخلات التركية في ليبيا وفي شرق المتوسط كما في سوريا.

- مساومة القوى الأوروبية بالضغط في ملف الهجرة غير الشرعية وانتقال عناصر التنظيمات الإرهابية إلى الداخل الأوروبي، وكذلك الأمر بالنسبة لتهريب السلاح والمخدرات والجريمة المنظمة لتسوية ملفات إقليمية شائكة بين الطرفين في مناطق أخرى مثل الشرق الأوسط وقبرص.

- هناك أيضاً اعتبار أمني استخباراتي متعلق بملاحقة حركة فتح الله غولن في أفريقيا، وشبكة المدارس التابعة لها والاستحواذ عليها، ونقل ملكيتها للحكومة التركية. إذ استقادت أنقرة من علاقاتها الوثيقة مع دول الساحل لتشجيعها على قمع المؤسسات التعليمية التابعة لغولن. في ديسمبر 2017، أعلنت تركيا أن السنغال ستغلق 12 مدرسة تابعة لغولن، حيث تحسنت العلاقات الثنائية بين البلدين، وأكد "أردوغان" على تعاون السنغال في النضال ضد أتباع غولن خلال زيارته عام 2018. كانت تشاد أيضاً شريكاً متجاوباً مع جهود تركيا المناهضة لغولن، وقد طالب السفير التركي في نيجيريا بدعم أبوجا لإغلاق مدارس غولن، كجزء من حملة ثنائية أوسع ضد الإرهاب. عرضت تركيا التعاون التعليمي كحافز

¹ - بدر حسن الشافعي ، المرجع السابق .

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

لإغلاق مدارس غولن. ولمكافأة غينيا بيساو على امتثالها لهذه القضية، وقعت تركيا اتفاقية تعاون تعليمي مع البلاد خلال زيارة جاويزش أوغلو في 10 سبتمبر 2018.

-التعاون مع الاتحاد الأفريقي في مجال مكافحة الإرهاب في الساحل والصحراء بعد عزمه إرسال قوة عسكرية إلى هناك تتكون من 3 آلاف جندي خلال عام 2020، والانخراط بشكل أو بآخر في قوة الساحل الخمس G5 المشاركة في محاربة الإرهاب إذ ساهمت في مارس 2018 بـ 5 ملايين دولار كدعم لها في العمليات التي تقودها لمكافحة الإرهاب¹. إذ تتبع أنقرة استراتيجية الاستثمار في الأزمات الناشئة في الساحل والصحراء، حيث تستفيد من موجة الإرهاب التي تجتاح دول المنطقة بفعل انتشار التنظيمات الإرهابية، عبر تقديم المساعدات والتدريب والخبرات العسكرية إلى الدول الأفريقية².

-استغلال حاجة بلدان الساحل وغرب أفريقيا إلى مزيد من الدعم الدولي في محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، ومحاربة الفقر، بما يسمح لأنقرة لعب دور أكبر فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب في الساحل.

يمكن القول أن أبعاد الاهتمام التركي بالمنطقة يعود إلى مجموعة من الاعتبارات، بعضها يرتبط بالجانب الأمني الاستخباراتي من أجل تجفيف جماعة "فتح الله غولن" في المنطقة، إذ لديها امتداد كبير في منطقة الساحل وغرب إفريقيا، والبعض الآخر مرتبط بتأمين العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية التركية الضخمة في القارة ومنطقة الساحل وغرب إفريقيا بوجه الخصوص، في حين يتعلق أيضا ببناء إستراتيجية تركية تعمل في جانبها الدبلوماسي على الحصول على الدعم من طرف الدول الإفريقية في المحافل الدولية.

2-البعد الاقتصادي في الإستراتيجية التركية في منطقة الساحل الأفريقي :

تمثل العلاقات الاقتصادية مع القارة الأفريقية، وخاصة منطقة الساحل وغرب إفريقيا، أولوية استراتيجية لصانع القرار التركي. وقد شهدت المصالح الاقتصادية التركية في أفريقيا نمواً ملحوظاً منذ عام 2002، مدفوعة بسياسات حزب العدالة والتنمية، وسلسلة من القمم التركية الأفريقية، والزيارات الرسمية المتبادلة. وقد أثمرت هذه الاستراتيجية عن زيادة كبيرة في حجم التبادل التجاري بين الطرفين،

¹ - "اقتحام تركيا "ملعب فرنسا التقليدي" في إفريقيا يهدد أمن الساحل، 14 أوت 2020، في :

<https://www.independentarabia.com/node/143441> (سبتمبر 2020)

² - Samuel Ramani, Turkey's Sahel Strategy, MEI, Middle East Institute, dans : www.mei.edu.com (23/09/2020)

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

حيث ارتفع من 3 مليارات دولار عام 2002 إلى حوالي 46 مليار دولار عام 2019. وتستثمر تركيا بشكل متزايد في الاقتصادات الأفريقية سريعة النمو، مما جعلها واحدة من أربع دول رئيسية (إلى جانب الصين والبرازيل والهند) تزيد من حضورها في القارة خلال العقد الماضي. ووفقاً لتقرير مؤشر الاستثمار الأجنبي لعام 2019، ارتفعت الاستثمارات التركية في أفريقيا بنسبة 11%، لتصل إلى 46 مليار دولار، على الرغم من التراجع العالمي في تدفقات الاستثمار الأجنبي². وتشهد العلاقات التركية الأفريقية نمواً مستمراً في مجالات متعددة، بما في ذلك التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي والدبلوماسية. وقد زادت الصادرات التركية إلى أفريقيا من 1.7 مليار دولار عام 2002 إلى 21.5 مليار دولار عام 2018، مما يعكس طموح تركيا في زيادة حجم التجارة الثنائية إلى 100 مليار دولار بحلول عام 2023³.

وقد أشارت بيانات هيئة الإحصاء التركية إلى أن حجم التبادل التجاري مع أفريقيا (الصادرات والواردات) ارتفع سنة 2019 بنسبة 14.1 % مقارنة مع عام 2017، ليصل إلى 21.5 مليار دولار⁴.

وبلغت قيمة صادرات الشركات التركية لأفريقيا خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2019 11.5 مليار دولار مسجلة أعلى قيمة صادرات حتى اليوم خلال ثلاثة أرباع العام، في حين بلغت الواردات خلال الفترة نفسها 4.3 مليارات دولار⁵. وبحسب المعطيات، فإن القطاعات التي تحقق بها أعلى قيمة صادرات إلى أفريقيا هي الصلب والمواد الكيميائية وصناعة السيارات والغلال والبموليات والحبوب الزيتية وقطع غيار الماكينات. وتهدف تركيا للوصول إلى خمسين مليار دولار في التجارة الخارجية مع أفريقيا بحلول عام 2020⁶.

شهدت العلاقات التركية الأفريقية تطوراً ملحوظاً في مختلف المجالات، خاصة التعاون الاقتصادي، والاستثمار، والعلاقات الدبلوماسية. وقد تسارعت هذه الديناميكية عقب تبني تركيا سياسة

¹ - مصطفى شفيق غلام ، التغلغل الناعم : أفريقيا في الاستراتيجية التركية: المحددات والسياقات والتحديات ، قراءات

أفريقية، 2017/06/08، في: <https://www.qiraatafrican.com/home/new/> (سبتمبر 2020)

² - "العصر الذهبي لتركيا بأفريقيا ... كم حجم الصادرات والاستثمارات وأين تتركز؟"، شبكة الجزيرة الإعلامية، 2019/11/21، في: <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2019/11/21/%D8%A7%D9%84%D8%> (سبتمبر 2020).

³ - " التبادل التجاري بين تركيا وأفريقيا .. نمو مطرد وتقدم كبير " ، وكالة أنباء تركيا ، 2019/11/21، في: <https://tr.agency/news-68963>

⁴ - " التبادل التجاري بين تركيا وأفريقيا .. نمو مطرد وتقدم كبير " ، المرجع السابق .

⁵ - "العصر الذهبي لتركيا بأفريقيا ... كم حجم الصادرات والاستثمارات وأين تتركز؟"، المرجع السابق .

⁶ - التبادل التجاري بين تركيا وأفريقيا .. نمو مطرد وتقدم كبير " ، المرجع السابق .

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

الانفتاح على القارة الأفريقية عام 1998، وتعمقت بشكل استراتيجي مع إقرار سياسة الشراكة التركية الأفريقية عام 2013. وقد صرح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عام 2019، مشيراً إلى أن العلاقات الثنائية تشهد "عصراً ذهبياً"، مع بلوغ حجم التبادل التجاري 24 مليار دولار. وأكد الرئيس التركي على أن الاستثمارات التركية في أفريقيا تهدف إلى خلق فرص العمل والمساهمة في التنمية المستدامة، وليس مجرد بيع المنتجات. وقد أسفرت هذه السياسة عن توقيع تركيا لعدد من الاتفاقيات مع الدول الأفريقية، تشمل اتفاقيات التعاون التجاري والاقتصادي مع 49 دولة، واتفاقيات حماية الاستثمار مع 28 دولة، واتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي مع 12 دولة، بالإضافة إلى اجتماعات اللجان الاقتصادية المشتركة مع 47 دولة. وتساهم تركيا منذ عام 2013 في دعم التنمية الاقتصادية في القارة الأفريقية، وتعزيز الأمن والاستقرار، وتأسيس علاقات ثنائية قائمة على الشراكة والمصالح المتبادلة¹.

تُظهر التحليلات الاستراتيجية لسياسة تركيا الاقتصادية في أفريقيا توجهاً نحو تعزيز النفوذ الإقليمي، مع استحضار تاريخي للدور العثماني في المنطقة. وتتبنى تركيا استراتيجية تقوم على استغلال التحديات الاقتصادية التي تواجهها دول الساحل الأفريقي، خاصة تلك المتأثرة بالصراعات الأمنية، وذلك من خلال تمويل المشروعات الاستثمارية وتوقيع الاتفاقيات التجارية. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تأمين أسواق لتصريف المنتجات التركية واستيراد المواد الخام. وقد شهدت العلاقات التركية الأفريقية نمواً ملحوظاً منذ عام 2018، مدفوعة بزيارات متبادلة بين المسؤولين.

وفي هذا السياق، استضافت أنقرة منتدى الأعمال التركي الأفريقي الأول عام 2016، بمشاركة واسعة من رجال الأعمال الأفارقة، مما أسفر عن توقيع اتفاقيات ثنائية مع دول رئيسية مثل جنوب أفريقيا ونيجيريا وكينيا وغانا وزامبيا وتنزانيا. وتستثمر الشركات التركية في قطاعات متنوعة في دول الساحل وغرب أفريقيا، بهدف تعزيز المصالح الاقتصادية لأنقرة، التي أصبحت شريكاً تجارياً هاماً للعديد من دول المنطقة، مثل السنغال، حيث تنفذ الشركات التركية مشروعات بنية تحتية رئيسية. وقد تجسد هذا التوجه في الزيارة التي قام بها الرئيس أردوغان عام 2020، والتي شملت الجزائر ومالي والسنغال وغامبيا، وهي الزيارة الثالثة له منذ عام 2016.

¹ - المرجع نفسه .

² - "الشركات التركية تتوسع مدفوعة بنموها السريع"، العربي الجديد، 2019/11/21، في: www.alaraby.co.uk (سبتمبر

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

وأعقب اجتماعه مع نظيره السنغالي "ماكي سال"، حيث أقيم منتدى اقتصادي ضم ممثلين عن القطاعين الخاصين السنغالي والتركي، وهو لقاء نتج عنه تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين. وصرح "ماكي سال" إنه على مدى السنوات العشر الماضية، أصبحت تركيا "شريكاً مهماً للسنغال"، مضيفاً: "إنها تدعمنا بشكل خاص في التحقيق الجاد للبنية التحتية للتنمية"¹.

إذ اكتسبت تركيا بالفعل مكانة بارزة في مشاريع البنية التحتية الكبرى في السنغال، والتي تقع في قلب خطة السنغال الناشئة (PSE). حيث تحصلت تركيا على مشاريع إنشاء مركز عبده ضيوف الدولي للمؤتمرات، ومركز داکار أرينا الرياضي، وفندق راديسون في ديامنيديو، المدينة الجديدة الواقعة على بعد 30 كم من العاصمة؛ المشاركة في تحقيق القطار الإقليمي السريع (TER)؛ إدارة مطار Blaise-Diagne الدولي لمدة خمسة وعشرين عاماً... إذ سيطرت الشركات التركية عام 2018 على 29 مشروعاً بقيمة تجاوزت 460 مليار فرنك أفريقي (أو أكثر من 700 مليون يورو)². كما أن العلاقات التجارية بين السنغال وتركيا تطورت بسرعة عالية. إذ أن الهدف الذي يسعى إليه البلدين هو زيادة حجم التجارة على المدى القصير إلى 400 مليون دولار (أكثر من 360 مليون يورو). هذا هو تقريبا ضعف عام 2018 (250 مليون دولار) وأربعة أضعاف ما كان عليه في عام 2012 (113 مليون دولار)³.

كما وقعت أنقرة مع مالي في ديسمبر 2018، مذكرة تفاهم بشأن إنشاء "ترامواي" بتكلفة 116 مليار فرنك أفريقي، من خلال مجموعة "كاليون" التركية، وتمويل من بنك "ترك اكسيم بنك"، كما ضخت تركيا نحو 250 مليون دولار في مشروعات البنية التحتية بالنيجر، حيث تحصلت الشركات التركية على عقود ضخمة أبرزها بناء مطار "نيامي" بتكلفة 154 مليون يورو في 2019، كذلك الحصول على عقد استغلال مطار "ديوري حماني" الدولي في نيامي لمدة 30 عام⁴.

تتبع تركيا استراتيجية اقتصادية توسعية في أفريقيا، تتجلى بوضوح في علاقاتها مع نيجيريا وموريتانيا. ففي نيجيريا، يتضح التركيز على قطاع الطاقة، حيث تنشط أكثر من 40 شركة تركية، ويعتمد استيراد تركيا من نيجيريا بنسبة 90% على الغاز الطبيعي المسال والنفط. وقد أكدت زيارة السفير التركي لشركة البترول الوطنية النيجيرية (NNPC) عام 2019 على رغبة تركيا في تعزيز التعاون في تطوير البنية التحتية لقطاع النفط وتوسيع الشراكة التجارية.

¹ - « En visite au Sénégal, le président turc confirme ses ambitions », le monde Afrique ,le 29/01/2020 , dans : www.lemonde.fr (septembre 2020)

² - Ibid.

³ - Ibid.

⁴ - أحمد عسكر، "التمدد التركي في الساحل والصحراء وغرب أفريقيا: الدوافع والتحديات"، المرجع السابق.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

فقد ارتفع حجم المبادلات التجارية حسب تقارير تركية رسمية بينها وبين تركيا بمعدل 6 أضعاف، حيث كان في 2008 نحو 23 مليون دولار، وازداد ليصل نحو 150 مليون دولار، إذ يحظى الموقع الجغرافي لموريتانيا بأهمية خاصة لتركيا، فموريتانيا تقع شمال غرب أفريقيا وعلى شاطئ المحيط الأطلسي، وتعد نقطة وصل بين شمال إفريقيا وجنوبها. وقد استغلت تركيا القواسم المشتركة بينها وبين نواكشوط، خاصة المذهب السني، والعضوية المشتركة في منظمة المؤتمر الإسلامي، حيث منحهم اطارا متميزا للتعاون الاقتصادي والتجاري، اذ على الرغم من ميل الميزان التجاري لصالح تركيا، بمبلغ صادرات تجاوز 125 مليون أورو، مقابل مليون أورو كصادرات موريتانية إلى تركيا تتمثل أساسا في المنتجات السمكية¹.

استطاعت تركيا أن تبني شراكات اقتصادية مهمة مع دول الساحل الافريقي، معتمدة في ذلك على أدواتها الناعمة، ومستغلة كذلك التراجع الكبير للمصالح الفرنسية في المنطقة. اذ انتهجت سياسة تجارية أساسها منطق "رابح - رابح" مع معظم الدول الأفريقية، وكذلك تقديم المساعدات الإنسانية خاصة وأن معظم دول الساحل الأفريقي لديها مشاكل عدم الاستقرار السياسي وتغشي الفقر، اذ تعمل تركيا من خلال استراتيجيتها في المنطقة على الاعتناء بصورتها لدى شعوب المنطقة، وهو ما صرح به الرئيس "أردوغان" من خلال زيارته الى مالي بقوله: "لا مجال للحديث فقط عن الشؤون المالية والتجارية، بل يجب البحث في تطوير سبل التعاون لخلق فرص العمل للمواطنين".

3- التغلغل الناعم في الإستراتيجية التركية لمنطقة الساحل الافريقي:

منذ 2012 بدأت تركيا في تطبيق إستراتيجيتها في المنطقة من خلال أدواتها الناعمة، اذ بجانب تقديم المساعدات الإنسانية وفي مجال الصحة والتعليم، نجد أيضا تعزيز التعاون العسكري، اذ زارت قوة المهام البحرية "بارباروس" التركية في أكتوبر 2014، 25 ميناء في 24 دولة أفريقية، 19 منهم لأول مرة، اذ استخدمت تركيا هذه القوة البحرية كأداة للسياسة الخارجية².

اذ عملت استراتيجية تركيا في المجال السياسي على تطوير علاقاتها السياسية مع كل الدول الافريقية، ففي عام 2005، أعلنت تركيا أن هذا العام يمثل "عام افريقيا"، اذ قام الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" بجولته الأفريقية، اذ منحت لتركيا في نفس السنة صفة "مراقب" من طرف الاتحاد

¹ - "موريتانيا وتركيا تبحثان تعزيز التعاون الثنائي"، وكالة الأناضول، 16/06/2020، في: www.aa.com.tr (سبتمبر

2020)

² - المرجع نفسه .

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

الإفريقي ، لتحصل بعد ذلك في يناير 2008 على صفة "الشريك الاستراتيجي" للاتحاد ، كما حصلت على عضوية بنك التنمية الإفريقي في ماي من نفس السنة¹.

كما انضمت تركيا في جوان 2008 الى منتدى شركاء الهيئة الحكومية للتنمية في شرق افريقيا (IJAD)، وعملت أيضا على توطيد علاقاتها مع المنظمات الأفريقية الفرعية مثل المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا "ايكواس"، وتوجت ذلك بالية سياسية أشمل للعلاقات تمثلت في انعقاد القمة "التركية-الافريقية"، التي عقدت أول مرة في 2008 بأنقرة، وعقدت القمة الثانية في عام 2014 بغينيا الاستوائية. كما صوتت الدول الافريقية بالإجماع على عضوية تركيا غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي لعام 2009-2010.

إن قوة العلاقات التي بنتها تركيا مع الدول الإفريقية ، تبين مدى اهتمامها بدول المنطقة وهذا ما تجلى من خلال رفع الممثلات الدبلوماسية اذ بعد ما كانت لديها 12 سفارة فقط عام 2004 أصبح لديها بحلول 2018 44 سفارة². اذ تتخرط أنقرة في إستراتيجية طويلة الأمد لبناء علاقات قوية مع دول الساحل وغرب أفريقيا، وتسعى من خلالها إلى توسيع نطاق نفوذها وحضورها السياسي والاقتصادي والعسكري في القارة الأفريقية بعدما عززت وجودها في منطقة شرق أفريقيا والقرن الإفريقي من خلال بوابة الصومال، الأمر الذي قد يُعزز من حدة التوترات في المنطقة التي تعد مسرحاً للعديد من القوى الدولية والإقليمية الفاعلة. ولتنفيذ هذه الاستراتيجية استعملت مجموعة من الأدوات الناعمة في ذلك والتي ساعدته في تنفيذ هذه الاستراتيجية في منطقة الساحل الافريقي نذكر منها³ :

1-وكالة التعاون والتنسيق التركية: (TIKA) تُنَفِّذ أنشطتها في القارة من خلال 22 مكتب تنسيق، بحيث يتم تقديم المساعدة في مختلف المجالات إلى البلدان الأفريقية .وقد نفذت الوكالة العديد من المشروعات في دول المنطقة مثل تشاد والنيجر وغيرهما. وتُتهم الوكالة بأنها تشكل ستاراً للعمل الاستخباراتي وللتجنيد وتمويل التنظيمات الإرهابية من قبل النظام التركي.

2-شركة صادرات التركية: تُمثل ذراعاً مهمة للسياسة التركية في أفريقيا، باعتبارها عقلاً مدبراً وذراعاً منفذاً لأهدافها التي تتطوي على التمدد الخارجي في مناطق النزاعات في القارة. كما يتم توظيفها

¹ - المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، "ما حقيقة سعي تركيا لإقامة قواعد عسكرية في ليبيا وأفريقيا"، المرجع السابق .

² -Samuel Ramani, Turkey's Sahel Strategy, MEI, Middle East institute , dans :www.mei.edu.com (23/09/2020)

³ - أحمد عسكر ، " التمدد التركي في الساحل والصحراء وغرب افريقيا: الدوافع والتداعيات " ، المرجع السابق .

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

بأشكال متعددة، سواء فيما يتعلق ببيع الأسلحة والخدمات الأمنية والاستخباراتية، ويمكن استغلالها في بعض المسائل غير القانونية وغير المشروعة.

3-مؤسسة "المعارف" التركية: أنشأتها الحكومة التركية لإدارة المدارس الخارجية المرتبطة بحركة "فتح الله غولن". وباتت هذه المؤسسة تملك 23 فرعاً في أفريقيا، وحوالي 333 مدرسة في 43 دولة، واستطاعت تأسيس مكاتب وممثليات لها في عدد من دول المنطقة، هي تشاد والغابون وغامبيا وغينيا ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال وسيراليون والسودان وتونس. وتتهم هذه المؤسسة بأنها بمثابة ذراع طويلة للنظام التركي في أفريقيا فيما يتعلق بتقديم الخدمات التعليمية كجزء من استراتيجية "تركنة" الأفارقة، خاصة أنها تهدف إلى تنشئة جيل جديد من الناشطين الإسلاميين السياسيين للتعبئة حول السياسة التركية في أفريقيا.

كما استعملت آليات أخرى والتي تعتبر كقوة ناعمة للسياسة التركية في الساحل وغرب أفريقيا، وتأتي على رأسها المساعدات الإنسانية، حيث تتخرط أنقرة بشكل كبير في مجال المساعدات وتوزيع الغذاء لشعوب المنطقة. كما توجد عدد من المؤسسات التركية التي تعمل في المنطقة مثل الهلال الأحمر التركي، ووقف الديانة التركي واتحاد الجمعيات الإنسانية التركية IDDEF التي تقوم بنشاطات إنسانية وإغاثية في العديد من دول المنطقة¹.

لقد أعطت كذلك أنقرة للبعد الحضاري أولوية كبرى في استراتيجيتها الجديدة اتجاه أفريقيا، من خلال العمل على تحقيق مصالحة تاريخية مع محيطها العربي والإسلامي والأفريقي، إذ أقامت حكومة العدالة والتنمية منذ توليها السلطة على توظيف البعد الديني في سياستها الانفتاحية اتجاه أفريقيا، عكس ما كانت عليه "تركيا" العلمانية، إذ وظفت البعد العلماني في التوجه نحو أوروبا للانضواء تحت لواء الاتحاد الأوروبي. حيث أدرك صانع القرار التركي جيداً أن البعد الديني، سوف يزيد من قوة أنقرة التنافسية في القارة السمراء، ويميزها كذلك عن منافسيها في المنطقة خاصة فرنسا والصين نظراً لأهمية الدين في الوجدان الشعبي الأفريقي².

وفي هذا السياق؛ يعدّ العام 2006م نقطة تحوّل جوهريّة في توظيف تركيا للبعد الحضاري الديني، في إطار قوتها الناعمة تجاه إفريقيا، حيث استضافت مؤتمر: (رجال الدين الأفارقة) في

¹- أحمد عسكر، المرجع السابق .

² - مصطفى شفيق علام، التغلغل الناعم : أفريقيا في الاستراتيجية التركية .. المحددات والسياقات والتحديات ، قراءات

أفريقية، 2017/06/08، في : <https://www.qiraatafrican.com/home/new/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8>

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

إسطنبول، والذي ضمّ ممثلين عن إحدى وعشرين دولة إفريقية، وقد حمل هذا المؤتمر بين طياته تطويرين لافتين في السياسة الخارجية التركية¹:

أولهما: تغيّر رؤية الدولة التركية في التعامل مع الجماعات والمؤتمرات ذات التوجّه الديني، إذ أصبحت تراها وسيلة ناجعة لتحقيق المصالح القومية التركية بأدوات القوة الناعمة.

وثانيهما: إدراك صانع القرار التركي أنّ استكمال سياسة الانفتاح الناجحة على إفريقيا ودعمها؛ يتطلبان توظيفاً استراتيجياً للبعد الديني في علاقاتها مع دول القارة

ان البعد الديني والحضاري قد استعملته تركيا في استراتيجيتها في منطقة الساحل الأفريقي بهدف نسج شبكات نفوذ ومصالح تركية على أراضيها (خاصة في نيجيريا ومالي و النيجر ، وموريتانيا و السنغال) ، كما أن الخطاب التركي يلقي قبولاً لدى بعض الأفارقة، لا سيما أن أردوغان يتبنى خطاباً معادياً للممارسات الغربية وما وصفه بـ "تكالب القوى الغربية على ثروات القارة"، مُتهماً الدول الغربية بأنها لا تريد لأفريقيا أن تنهض وتستعيد من إمكاناتها وتنعم بالسلام².

لقد تجلّى البعد الحضاري للاستراتيجية التركية في علاقتها القوية مع رجل الدين المالي "محمد ديكو" (اذ بنت له تركيا سنة 2013 مسجد في باماكو على الطراز العثماني)، اذ استغلت هذه العلاقة للتأثير على القرار السياسي و هندسة معالم ما بعد الانقلاب العسكري في مالي سنة 2020 ، للتذكير ف "محمد ديكو" من المطالبين بإنهاء وجود القوات الفرنسية في مالي وله تأثير كبير على الطبقة السياسية في مالي ، الأمر الذي يخدم الأهداف التركية.

4- البعد الجيوسياسي للتنافس الفرنسي -التركي على منطقة الساحل الإفريقي :

لقد أدت العلاقات التركية المتنامية مع دول الساحل وغرب أفريقيا إلى تأسيس شراكات استراتيجية متعددة الأوجه، تهدف إلى تحقيق أهداف تركيا في مجالات الأمن والاقتصاد، وإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية في المنطقة. وتتأثر هذه العلاقات بمجموعة من القضايا المعقدة التي تحدد تفاعلات تركيا مع العالم العربي وأوروبا وأفريقيا، بما في ذلك تنامي التطرف والإرهاب، وتدفقات الهجرة غير النظامية إلى أوروبا، والتنافس مع القوى الأوروبية التقليدية، مثل فرنسا، في منطقة الساحل والصحراء.

¹ - المرجع نفسه .

² - احتدام الصدام الفرنسي التركي بسبب تعارض المصالح في أفريقيا"، مركز الروابط للدراسات والبحوث، 2019/12/05

، في : <https://bit.ly/2PVDPe>.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

وقد تجلّى ذلك في الأزمات في مالي وليبيا، حيث لعبت تركيا دورًا محوريًا في الملف الليبي، سعيًا لتعزيز نفوذها وتحدي المصالح الفرنسية في المنطقة.

وهناك مساعٍ حثيثة من قبل الجانب التركي لتعزيز العلاقات مع بعض دول المنطقة وتعميق العلاقات مع المنظمات الإقليمية من خلال التحرك على المستويات كافة، واستخدام العديد من الأدوات الفاعلة اللازمة لذلك، وتوقيع المزيد من اتفاقيات التعاون في مختلف المجالات، وتحديدًا الأمنية التي تسمح لأنقرة بالوجود وفتح أسواق جديدة للصناعات التسليحية التركية، الأمر الذي يمثل تهديدًا للمصالح الاستراتيجية للعديد من القوى الإقليمية والدولية في المنطقة، ويؤثر في المعادلة الأمنية بالمنطقة، لا سيما فيما يتعلق بالأزمة في كل من مالي و ليبيا نظرًا للتشابكات الجيوبوليتيكية بين الشمال الأفريقي والساحل والصحراء وغرب أفريقيا¹.

استكملت تركيا توسعها الأمني في بلدان الساحل بتقديم مساعدات إنسانية باستعمالها لأدواتها الناعمة في ذلك، فمنذ انقلاب عام 2012 في مالي، والذي أدى إلى تفاقم عدم الاستقرار في منطقة الساحل، انتقدت تركيا تدخلات مكافحة الإرهاب التي تقودها فرنسا ودعمت مبادرات تعزيز الاستقرار التي تقودها مؤسسات الاتحاد الأفريقي، مثل تلك التي تقودها مجموعة دول الساحل الخمس (G5) (موريتانيا ومالي والنيجر وبوركينا فاسو، وتشاد).

لقد شهد التنافس التركي الفرنسي في منطقة الساحل الأفريقي خلال السنوات الأخيرة الماضية تطورًا كبيرًا في العديد من بؤر الأزمات التي عرفت منطقة الساحل الأفريقي وشهدت تصادم للمصالح بينهما ، خاصة وأن فرنسا تبحث عن تحقيق جملة من المصالح الاستراتيجية في القارة الأفريقية ، وفي هذا السياق تتمسك فرنسا بمصالحها في التواجد العسكري الدائم في ليبيا على اعتبارها إحدى البوابات الرئيسية إلى دول الساحل والصحراء "تشاد، النيجر ومالي" التي ترتبط بعلاقات استراتيجية مع فرنسا بحكم الماضي الاستعماري، كما لا تخفي الرغبة فرنسا في الاستحواذ على نصيب أكبر من النفط والغاز الليبي واحتياطاته الكبيرة (50مليار برميل وما يقارب من تريليون ونصف متر مكعب من الغاز الطبيعي) على حساب المنافسين ،وما يعزز من هذه التوجهات هو الرغبة في إيجاد البدائل الآمنة لمصادر النفط

¹ - أحمد عسكر، المرجع السابق .

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

والغاز القادمة من منطقة الخليج العربي وروسيا ،إضافة الى المشاركة عن طريق شركاتها في خطط إعادة الأعمار والتي تقدر بمئات المليارات من الدولار ،خاصة في المشاريع الكبرى¹.

كما ترى فرنسا أن سعي أنقرة في السيطرة على ليبيا سيعزز حالة اللأمن في منطقة الساحل

الإفريقي ويمكن أن يمتد إلى مصالحها حتى الى غرب افريقيا، بوابة مهمة لتعزيز النفوذ في الساحل وغرب أفريقيا، من خلال تنفيذ أجندتها التوسعية في المنطقة، ومن ثم، فهي تسعى إلى تكوين حلفاء إقليميين لديهم مصالح جيوبوليتيكية مع ليبيا مثل النيجر وتشاد، بهدف استغلالهم كنقطة ارتكاز تركية للتوغل في الغرب الأفريقي. كما أنها تتخذ تلك الدول منصةً لدعم التنظيمات المتطرفة، حيث تحرص على تعزيز علاقاتها مع تشاد التي تشترك في حدود ممتدة مع ليبيا. وتتعاظم الأهمية الجيوستراتيجية للنيجر بالنسبة للصراع حول ليبيا، حيث يشكل الوجود التركي في النيجر منطلقاً لدعم التنظيمات الإرهابية في المنطقة، وتقديم الدعم إلى مناطق أخرى خاصة في الشمال الأفريقي، وهو ما دفع البعض إلى الإشارة إلى إمكانية إقامة قاعدة عسكرية تركية برية وجوية في نيامي/النيجر، إلى جانب تدريب القوات الأمنية والجيش النيجري وتزويده بالسلاح وهو ما تعتبره فرنسا خطراً على مصالحها².

يكنم الخلاف الجوهري بين تركيا وفرنسا في ليبيا في قلق فرنسا من أن التدخل العسكري التركي، الذي بدأ في أواخر عام 2019، سيقوض الجهود الأوروبية الرامية إلى احتواء الأزمة الليبية. فبعد الانسحاب الأمريكي من الملف الليبي، كانت باريس تعتقد أن الاتحاد الأوروبي قادر على إدارة الأزمة، لكن التدخل التركي كشف عن قصور أوروبي وهدد بخروج الملف عن السيطرة الأوروبية. وقد تفاقم الخلاف مع إرسال تركيا لمقاتلين أجانب إلى ليبيا، مما يشكل تهديداً للأمن الأوروبي. وترى باريس أن التدخل التركي في ليبيا ليس مجرد خطوة لحماية مصالح تركيا، بل هو جزء من استراتيجية تركية أوسع في شرق المتوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا عموماً، مما يهدد المصالح الفرنسية في المنطقة.

من جانبها، ترى تركيا أن تدخلها في ليبيا يتجاوز البعد الجغرافي الليبي، وأن لديها مصالح سياسية واقتصادية مباشرة تسعى إلى تحقيقها في ليبيا، التي تطل على البحر المتوسط بساحل طويل

¹ - خالد الحذاء، "التصعيد التركي الفرنسي في الأزمة الليبية"، صنعاء، مركز البحوث والمعلومات، 30 يوليو 2020، في: <https://www.saba.ye/ar/news3104268.htm> (سبتمبر 2020).

² - "التدخل التركي في ليبيا: المحددات والتحديات"، مركز الإمارات للسياسات، 04 أوت 2020، في: <https://epc.ae/ar/topic/turkeys-intervention-in-libya-determinants-and-challe> (سبتمبر 2020)

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

وتزخر بالثروات النفطية والغازية، وتعتبر بوابة لاستثماراتها في منطقة الساحل والصحراء الكبرى. وتسعى تركيا إلى تأمين مصالحها، وهو ما تعتبره فرنسا تقويضاً لمصالحها منها¹:

- تثبيت الاتفاقية الموقعة في 27 نوفمبر 2019 بأن المنطقة الممتدة من الساحل التركي وإلى الساحل الليبي مناطق لا يمكن أن يتم تجاوزها من قبل أي مشاريع مستقبلية لنقل النفط والغاز من جنوب وشرق البحر المتوسط باتجاه أوروبا، فضلاً عن الاتفاقية تثبت الحق كما تعتقد أنقرة في التنقيب عن الثروات الطبيعية في المناطق الاقتصادية أمام سواحلها بعد أن كان الوضع "ما قبل الاتفاقية" لا يسمح لها بذلك وبالتالي فإن ضمان سريان الاتفاق البحري والأمني بحاجة إلى دعم حكومة الوفاق لضمان استمرار سريان الاتفاق البحري.

- تسعى تركيا إلى الحصول على جزء من عقود التنقيب عن النفط والغاز الليبي والذي يشكل حسب بعض التقديرات أكبر الاحتياطيات في القارة الأفريقية.

- التدخل التركي في الأزمة الليبية يأتي في إطار رؤية إستراتيجية تسعى لتنشيط نفوذ تركيا كأحد أهم اللاعبين الإقليميين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والساحل الأفريقي.

- الحصول على شراكة إستراتيجية مع الدولة الليبية لتنفيذ عقود تطوير البنى التحتية وإعادة الإعمار.

- يمثل السوق الليبي بوابة رئيسية لعبور تركيا إلى الأسواق في القارة الأفريقية.

إذ على الرغم من إرسال أنقرة لرسائل تطمينية إلى أهم الفواعل الإقليميين و الدوليين، تؤكد من خلالها أنه لا توجد لديها نوايا للاستفراد بالحل للملف الليبي، وأنه لا مطامع لديها في الاستحواذ على المصالح الأوروبية، و لاسيما شركات النفط والغاز، ويعتقد أن مثل هكذا رسائل قد تساعد باتجاه سحب البساط من فرنسا التي تسعى جاهدة الى إيجاد موقف أوروبي مساند لها في صراعها مع تركيا.

ان الواقع الميداني للصراع الفرنسي - التركي على منطقة الساحل الافريقي، يكشف أن المصالح الفرنسية تتعرض لمنافسة تركية خاصة في المجال الأمني، اذ يمثل التدخل التركي في منطقة الساحل وغرب أفريقيا خطوة على طريق التوجهات التركية المضادة للمصالح الفرنسية والأوروبية في المنطقة.

¹- خالد الحذاء، "التصعيد التركي الفرنسي في الأزمة الليبية"، صنعاء، مركز البحوث والمعلومات، 30 يوليو 2020، في: <https://www.saba.ye/ar/news3104268.htm> (سبتمبر 2020).

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

وقد امتد الصراع بين فرنسا وتركيا من ليبيا وشرق المتوسط إلى منطقة الساحل والصحراء وغرب إفريقيا، خاصة في ظل المساعي التركية لتحجيم النفوذ الفرنسي وتعزيز موقعها، بما يضر بالمصالح الإستراتيجية الفرنسية في المنطقة التي تعد ساحة تقليدية للنفوذ الفرنسي، وهو ما يعني احتمالية تهديد القوات العسكرية الفرنسية في المنطقة وبعثة الأمم المتحدة الفاعلة في مالي، الأمر الذي سينعكس سلباً على الأمن الإقليمي في الساحل والصحراء نتيجة تنامي نشاط الشبكات الإرهابية والتنظيمات المتطرفة¹.

ففي يناير 2013، أدانت وزارة الخارجية التركية تدخل فرنسا في عملية "سيرفال" لمكافحة الإرهاب على أساس أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لم يقر سوى التدخل بقيادة أفريقية وأن "الإجراء الأحادي الجانب" الفرنسي سيحرم المالين من السيطرة على مستقبلهم السياسي. كما أعربت وسائل الإعلام الموالية للدولة التركية عن مخاوفها بشأن استخدام فرنسا لعمليات مكافحة الإرهاب كوسيلة لتوسيع نفوذها على مستعمراتها السابقة، مثل مالي والنيجر.

ومن ما زاد من التوترات بين فرنسا وتركيا اتخاذ هذه الأخيرة لخطوات في سبيل تعزيز الحلول التي تقودها الدول الإفريقية بشأن أمن الساحل، فقد اتخذت تركيا في سبتمبر 2017، إذ انخرطت تركيا مع نيجيريا من خلال تنسيقهما الأمني في الحد من تدفق الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية مثل "بوكو حرام"، حيث كان يتم استخدام الموانئ التركية كقنوات لهذه الشحنات، كما قدم "أردوغان" خلال زيارته إلى موريتانيا في مارس 2018 خمسة ملايين دولار كمساعدات مالية لجهود مكافحة الإرهاب في كتلة الدول الساحلية الخمس G5، وقد أدت هذه المبادرات إلى توثيق التعاون الأمني الثنائي بين تركيا ودول الساحل. إذ وقعت تركيا في 26 جويلية 2018 اتفاقية تعاون عسكري مع النيجر، من شأنها أن تسمح بالتعاون الثنائي ضد الانتشار المحتمل لعدم الاستقرار من ليبيا إلى غرب إفريقيا².

اذ على الرغم من أن مشاركة تركيا في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل أقل أهمية من تدخلها العسكري في ليبيا والاستثمارات واسعة النطاق في الصومال، فقد أولت أنقرة اهتماماً كبيراً للمنطقة منذ أن زار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان موريتانيا ومالي والسنغال في مارس 2018. إذ شاركت تركيا في مبادرات الساحل لمكافحة الإرهاب من خلال تقديم إمدادات المساعدات الإنسانية، من أجل كسب تعاون دول غرب إفريقيا في حملة أردوغان العالمية ضد حركة غولن، التي أشارت إليها الحكومة التركية

¹ - "اقتحام تركيا "ملعب فرنسا التقليدي" في افريقيا يهدد أمن الساحل، 14 أوت 2020 ، في

https://www.independentarabia.com/node/143441 (سبتمبر 2020)

² - Samuel Ramani, Turkey's Sahel Strategy, MEI, Middle East institute , dans : www.mei.edu.com (23/09/2020)

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

باسم منظمة فتح الله الإرهابية (FETO) وألقيت باللائمة عليها في محاولة الانقلاب الفاشلة عام 2016، وإضعاف مكانة خصوم أنقرة الجيوستراتيجيين، فرنسا والإمارات العربية المتحدة¹.

لقد أبدت باريس قلقها البالغ حول التمدد التركي الناعم في أفريقيا عبر وكالة التعاون والتنسيق التركية (TIKA) التي تعمل على تقديم الدعم المالي والاجتماعي للدول الأفريقية، وهو النشاط الذي زاد مؤخراً بسبب الدعم القطري له مالياً. كما تلاحظ فرنسا توسيع تركيا وجودها العسكري في الصومال بعد إعلانها عن التقييد عن النفط والغاز هناك بالقرب من باب المندب، وزيادة عدد الخطوط التي تطير إليها الخطوط الجوية التركية في عدد من العواصم الأفريقية جنوب الصحراء وغربها، بالإضافة إلى ما ظهر من علاقة قوية بين المخابرات التركية وعدد من الفصائل الإرهابية في أفريقيا بعد الإفراج عن رهينة إيطالية في الصومال مؤخراً².

ومن هنا ومع زيادة النشاط العسكري التركي في شرق المتوسط، فإن باريس ترسم صورة "تبدو حتى الآن أضخم من الحقيقة" لمشاريع تركيا في أفريقيا، والتي قد تمهد للعب تركيا دور الشريك البديل للقوات الأمريكية في أفريقيا بعد تراجع الدور الفرنسي بسبب الأزمة المالية والمشاكل الداخلية الفرنسية التي أدت بالرئيس ماكرون إلى اقتطاع جزء من موازنة تسليح الجيش الفرنسي في الخارج. وعليه، ليس الخلاف التركي-الفرنسي محدوداً بالملف الليبي وإنما هو دفاع فرنسي عن احتمال تمدد الدور التركي والهيمنة التركية على مساحات أوسع من أفريقيا بدعم أمريكي من خلال بوابة ليبيا³، وهو ما زاد من مخاوف فرنسا خاصة مع احتمال استبدال واشنطن حلفاءها العسكري ضد الإرهاب في غرب أفريقيا القائم مع فرنسا، بحلف جديد مع تركيا هناك، خاصة في ظل تراجع القدرات العسكرية الفرنسية بسبب الأزمة الاقتصادية، في المقابل هناك توسع عسكري لتركيا في المنطقة.

ومما زاد من حالة الاشتباك بين الدولتين في المنطقة هو مضي الولايات المتحدة الأمريكية في سياسة الانعزال خارجياً، وتقليص تدخلاتها المباشرة في الأزمات الأمنية في المنطقة، هذا ما فتح المجال للمواجهة التركية الفرنسية في سبيل ملء الفراغ الذي تركته واشنطن في منطقة الساحل الأفريقي. على الرغم من أن قدرة تركيا على ممارسة النفوذ الجيوسياسي في منطقة الساحل ليست بنفس القوة

¹ - احتدام الصدام الفرنسي التركي بسبب تعارض المصالح في أفريقيا"، مركز الروابط للدراسات والبحوث، 2019/12/05

، في : <https://bit.ly/2PVDPe> (سبتمبر 2020)

² - "التدخل التركي في ليبيا: المحددات والتحديات"، المرجع السابق

³ - المرجع نفسه.

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

بالمقارنة مع القوى العظمى الراسخة، مثل الولايات المتحدة وفرنسا والصين، والقوى الناشئة مثل روسيا، إلا أن منطقة الساحل أصبحت لها أهمية في الإستراتيجية القارية لأنقرة . خاصة مع تقادم التوترات بين تركيا وفرنسا في شرق البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا.

مع اندلاع الاحتجاجات المناهضة لفرنسا في مالي بعد الانقلاب، بسبب تحالف فرنسا القوي

مع الرئيس المخلوع " إبراهيم بوبكر كييتا "، التقى "جاويش أوغلو" بأعضاء اللجنة الوطنية لإنقاذ الشعب، التي دبرت انقلاب مالي. بالإضافة إلى الاستفادة من النفوذ السياسي الفرنسي المتناقص في مالي، تسعى غزوات تركيا في قطاع التعدين في النيجر إلى تقويض الهيمنة التجارية لشركة الطاقة النووية الفرنسية "أريفا". بينما استقادت تركيا من عدم الارتياح بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (OIC) بشأن حملة فرنسا لمكافحة الإرهاب عام 2013 في مالي، وميز أردوغان سياسات تركيا عن "الاستعمار الجديد الفرنسي" في النيجر في العام نفسه، فإن التحدي الحاد الذي تواجهه أنقرة لنفوذ باريس في غرب إفريقيا هو تنويع الإستراتيجية التي تبنتها تركيا على المدى الطويل¹.

ففي 9 سبتمبر 2020، شرع وزير الخارجية التركي "مولود جاويش أوغلو" في رحلة استغرقت ثلاثة أيام إلى غرب إفريقيا، تضمنت توقفات في مالي والسنغال وغينيا بيساو. خلال رحلته، شدد جاويش أوغلو على دعم تركيا لعملية الانتقال التي أعقبت الانقلاب في مالي، وأبرم صفقات تجارية متعلقة بالبنية التحتية مع مالي وغينيا بيساو، وأكد التزام تركيا بالمشاركة مع المؤسسات المتعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة (UN) والاتحاد الأفريقي (UA) بشأن معالجة التحديات الأمنية في منطقة الساحل².

وتنظر فرنسا إلى نفوذ تركيا المتزايد في منطقة الساحل بخوف، إذ ترى أن الوجود التركي الموسع في غرب إفريقيا "قد يؤدي إلى تقادم التوترات في المنطقة" وأعربت عن قلقها بشأن رعاية تركيا المزعومة للإرهاب في منطقة الساحل. إذ قد أعربت عن قلقها من أن تركيا يمكن أن تؤسس موطئ قدم عسكري في النيجر لمساعدة حكومة الوفاق الوطني الليبية، فمن المتوقع أن تكون منطقة الساحل مسرحاً ناشئاً للتنافس التركي الفرنسي في الأشهر المقبلة.

¹ - "الأطماع التركية في الساحل الأفريقي تهدد الأمن الأوروبي"، المرجع للدراسات والأبحاث الاستراتيجية حول السلام الحركي، 2020/01/08، في: <https://www.almarjie-paris.com> (سبتمبر 2020)

² - "توغل تركي في إفريقيا ... ماذا يفعل جاويش أوغلو في مالي والسنغال وغينيا بيساو؟"، 2020/09/10، في: <https://www.turkeynow.news/politics/2020/09/10/12367/%D8%AA%D9%> (سبتمبر 2020)

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

ان تواصل أنقرة مع دول الساحل له أهداف جغرافية استراتيجية، حيث تسعى تركيا إلى الحد من النفوذ الفرنسي في غرب إفريقيا. اذ تجلت رغبة تركيا في تحدي مصالح فرنسا ، على الرغم من عدم تكافؤ القوة بين البلدين في المنطقة، من خلال ردها على انقلاب مالي. في تناقض صارخ مع إدانات فرنسا لانقلاب مالي أكدت تركيا على الحاجة إلى استعادة الديمقراطية ودخلت في حوار مع السلطات الانتقالية في مالي.

وفي الأخير يمكن القول أن تركيا قد استطاعت أن تبني شراكات اقتصادية مهمة مع دول الساحل الإفريقي، معتمدة في ذلك على أدواتها الناعمة، ومستغلة كذلك التراجع الكبير للمصالح الفرنسية في المنطقة. إذ انتهجت سياسة تجارية أساسها منطق "رابع رابع" مع معظم الدول الأفريقية، وكذلك تقديم المساعدات الإنسانية خاصة وأن معظم دول الساحل الأفريقي لديها مشاكل عدم الاستقرار السياسي و نقشي الفقر، إذ عملت تركيا من خلال إستراتيجيتها في المنطقة على الاعتناء بصورتها لدى شعوب المنطقة، وهو ما صرح به الرئيس "أردوغان" من خلال زيارته الى مالي بقوله: "لا مجال للحديث فقط عن الشؤون المالية والتجارية، بل يجب البحث في تطوير سبل التعاون لخلق فرص العمل للمواطنين".

هذه الإستراتيجية المتبناة ساعدت تركيا على التضييق على فرنسا في إقليم الساحل الإفريقي على وجه الخصوص، وهو الإقليم الذي طالما تمتعت فيه فرنسا بأفضلية نتيجة خبرتها الاستعمارية الطويلة وعلاقاتها العميقة بالنخب السياسية والعسكرية والثقافية في دول الإقليم الذي تعتمد فرنسا عليه بصورة أساسية في تأمين العديد من مصالحها ذات الأهمية الكبرى، كمكافحة الإرهاب، وضبط تدفقات المهاجرين إلى أراضيها، وتوفير احتياجاتها من الطاقة والمعادن خاصة من اليورانيوم لتشغيل محطاتها النووية.

خلاصة الفصل الثالث

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل إلى تقديم تحليل معمق وشامل لمنطقة الساحل الأفريقي في ظل التدخل الفرنسي، وذلك من خلال تفكيك وتحليل ثلاثة محاور رئيسية: طبيعة التحديات الأمنية، الديناميات الدولية، والانعكاسات على الأمن القومي الجزائري. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج الأساسية:

أولاً: التحديات الأمنية المعقدة كدافع ومحدد للتدخل الفرنسي: بينت الدراسة أن منطقة الساحل تعاني من تحديات أمنية بنيوية ومعقدة، ناتجة عن تفاعلات بين ضعف الدولة، التنوع الإثني، والتنمية المتعثرة، مما خلق بيئة مواتية لنمو التهديدات اللاتماثلية كالإرهاب والجريمة المنظمة. وقد شكلت هذه التحديات

الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

الدافع الرئيسي للتدخل الفرنسي، الذي سعى إلى معالجة هذه التهديدات من منظور حماية مصالحه وأمنه الإقليمي.

ثانيًا: محدودية نجاعة المقاربة العسكرية الفرنسية وتأثيرها على ديناميكيات النفوذ: أوضحت الدراسة أن المقاربة العسكرية الفرنسية في منطقة الساحل، على الرغم من تحقيقها بعض الأهداف التكتيكية، لم تتمكن من تحقيق الاستقرار الشامل والمستدام. وقد ساهم تعقيد البيئة الأمنية وتصاعد نشاط الجماعات الإرهابية في تقويض فعالية هذه المقاربة. علاوة على ذلك، أشارت الدراسة إلى أن هذا التدخل أثر على ديناميكيات النفوذ في المنطقة، حيث شهد تراجعًا نسبيًا للدور الفرنسي التقليدي في ظل صعود قوى دولية وإقليمية أخرى كروسيا وتركيا والصين .

ثالثًا: التنافس الدولي المتزايد وتحدياته لفرنسا: كشفت الدراسة عن وجود تنافس دولي محموم على النفوذ في منطقة الساحل، حيث تسعى قوى صاعدة إلى تعزيز حضورها الاقتصادي والأمني والسياسي. وقد أكدت الدراسة أن فرنسا تواجه تحديًا متزايدًا في الحفاظ على نفوذها التاريخي ومصالحها الإستراتيجية في ظل هذا التنافس، مما يستدعي منها تبني استراتيجيات مرنة ومبتكرة.

رابعًا: الانعكاسات الاستراتيجية على الأمن القومي الجزائري: خلصت الدراسة إلى أن التطورات الأمنية والدولية في منطقة الساحل، في ظل التدخل الفرنسي، تحمل انعكاسات إستراتيجية هامة على الأمن القومي الجزائري. إن استمرار حالة عدم الاستقرار وتغير موازين القوى الإقليمية يمثل تحديات وفرصًا للجزائر، مما يستدعي منها تحليلًا دقيقًا وتكييفًا مستمرًا لسياستها الأمنية والإقليمية.

وفي الأخير، يمكن القول أن منطقة الساحل تمثل فضاءً جيوسياسيًا بالغ الأهمية والتعقيد، وأن التدخل الفرنسي هو جزء من تفاعلات إقليمية ودولية أوسع. إن فهم هذه الديناميكيات المتشابكة، وتقييم نتائج التدخل الفرنسي، واستشراف تأثير التنافس الدولي، يشكل ضرورة إستراتيجية حيوية للجزائر في صياغة رؤيتها وسياساتها تجاه هذه المنطقة الحيوية لأمنها القومي.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

يستعرض هذا الفصل التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة في منطقة الساحل الإفريقي وتأثيرها المباشر على الأمن القومي الجزائري، خاصة في ظل التدخل العسكري الفرنسي في مالي. تتجلى هذه التحديات في ضعف هياكل الدولة، وتصادم النزاعات الإثنية، وهشاشة الاقتصادات، وتفشي الجريمة المنظمة والإرهاب، بالإضافة إلى تدفقات الهجرة غير الشرعية. وقد تجسدت التداعيات المباشرة لهذه الأزمات في حوادث أمنية بارزة طالت المصالح الجزائرية.

في هذا السياق الإقليمي المعقد، يستكشف الفصل الدور الاستباقي المحتمل للجزائر في تحقيق الاستقرار الإقليمي، مع تحليل سيناريوهات مختلفة لسلوك السياسة الخارجية الجزائرية. ويناقش أهمية الاستثمار الثقافي والاقتصادي كأبعاد استراتيجية للسياسة الجزائرية في المنطقة.

بالنظر إلى تعقيد المشهد الدولي وصعود قوى جديدة مثل روسيا وتركيا التي بدأت تلعب أدوارًا فاعلة في المنطقة، يشدد الفصل على ضرورة تعزيز فعالية الدبلوماسية الجزائرية وإعادة تقييم عقيدتها الأمنية، ربما من خلال قيادة تحالف إقليمي قادر على مواجهة التحديات وضمان استقلالية الجزائر في صياغة الترتيبات الأمنية.

يهدف هذا الفصل إلى تحليل مبادئ وأبعاد السياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل، وفهم الأسس التي تستند إليها في مواجهة التحديات المتنامية، واستكشاف الآليات التي تعتمد عليها لتحقيق الاستقرار الإقليمي وحماية مصالحها الوطنية في هذا المحيط الجيوسياسي الحساس والمتغير.

المبحث الأول: تداعيات التدخل الفرنسي في الساحل على الأمن القومي الجزائري

يشكل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي، وخاصةً في مالي، موضوعًا بالغ الأهمية بالنسبة للأمن القومي الجزائري. فمنطقة الساحل، المتاخمة للحدود الجنوبية للجزائر، تشهد تصاعدًا في النشاط الإرهابي، والجريمة المنظمة، وتهريب الأسلحة، مما يشكل تهديدًا مباشرًا لاستقرار الجزائر وأمنها

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: تحليل جيوسياسي واستراتيجي لتداعيات الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل على الأمن القومي الجزائري

تُمثل منطقة الساحل الإفريقي بؤرة إقليمية مُتسمة بالهشاشة الأمنية المُركبة، حيث تتداخل فيها مُحددات بنيوية مُتمثلة في الأزمات السياسية الداخلية، والصراعات المسلحة غير الحكومية، والتهديدات الإرهابية العابرة للحدود. وتكتسب هذه المنطقة أهمية استراتيجية قصوى بالنسبة للأمن القومي الجزائري، نظرًا لامتدادها الجغرافي المتاخم للحدود الجنوبية للبلاد.

تشهد دول الساحل (جمهورية مالي، جمهورية النيجر، بوركينا فاسو) تصاعدًا كمّيًا ونوعيًا في مؤشرات العنف الناتج عن نشاط التنظيمات الإرهابية، وحركات التمرد المحلية ذات الطبيعة الإثنية والجهوية، والانقلابات العسكرية المتكررة. هذا الواقع الجيوسياسي يفرض تحديات مُعقدة وضغوطًا مُتزايدة على الدولة الجزائرية، التي تجد نفسها أمام مسؤولية حماية فضائها الحدودي ومصالحتها الإستراتيجية الحيوية، بالتوازي مع استيعاب الآثار السلبية للتدخلات الخارجية المتنامية في المنطقة.

يُعد النطاق الجغرافي الجنوبي للجزائر، والمحاذاي لشمال جمهورية مالي، منطقة ذات حساسية أمنية خاصة نظرًا لاتساعها، وخصائصها الاقتصادية والاجتماعية التي قد تُشكل بيئة مُستجيبة للاختراقات الأمنية. وتُعزز هذه الهشاشة طبيعة التضاريس الصحراوية الشاسعة التي تُعيق عمليات المراقبة الأمنية الفعالة. وقد دفعت هذه الديناميكية الجزائر إلى إعادة تقييم استراتيجياتها الأمنية والتنمية في هذه المنطقة الحدودية المتاخمة لمنطقة الساحل المضطربة والمنفتحة على دول أفريقيا جنوب الصحراء. يتفاقم الوضع بفعل تراجع سلطة الدولة في بعض مناطق الساحل، وسيادة منطق العنف، وضعف الأنظمة القانونية الجنائية والفساد في دول جنوب الصحراء، وطبيعة النزاعات الداخلية والإقليمية. كما يُساهم ضعف التغطية الأمنية للحدود الجنوبية الجزائرية في تفاقم الآثار السلبية لتدفقات المخدرات على الأمن المجتمعي والفرد في الجزائر¹.

يُعزى الانكشاف الأمني الذي تواجهه الجزائر في مناطقها الجنوبية إلى تفاعلات مُركبة بين عوامل داخلية وخارجية. فالمناطق التي تشهد اضطرابات جيوسياسية غالبًا ما تُلقي بظلالها على الدول

¹ - الجيلالي كرايس، محمد عبد الباسط شافي، "الاستراتيجية الجزائرية لضمان الأمن في منطقة الساحل-مبادرة دول الميدان أنموذجًا-، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 2022، ص 01، ص 1129.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

المجاورة، خاصة في ظل تشابه الظروف الاجتماعية والاقتصادية بين بؤرة التوتر وأقاليم الدول المتاخمة¹. وفي سياق الحدود الجنوبية الجزائرية، يمكن تحديد بعض العوامل الداخلية والخارجية المُساهمة في هذا الانكشاف الأمني²:

- تماثل في التركيبة السكانية: وجود تشابه في البنية الديموغرافية والاجتماعية بين سكان جنوب الجزائر وبعض دول الساحل.
 - ضعف البنية التحتية: تدني مستوى التنمية الهيكلية في جنوب الجزائر وفي دول الساحل، مما يُعيق جهود التنمية والاستقرار.
 - تنامي الصراعات الهوياتية: تصاعد النزاعات ذات البُعد الهوياتي في دول الساحل وتأثيرها المحتمل على الحساسيات القائمة في الجنوب الجزائري.
 - غياب مظاهر الدولة وهيمنة القبائل: ضعف مؤسسات الدولة المركزية وبروز دور القبائل في التحكم في الأنشطة الاقتصادية الحدودية.
 - تواجد أجنبي مُريب: وجود عسكري واستخباراتي أجنبي مُتزايد في دول الساحل وعلى مقربة من الحدود الجزائرية.
 - البُعد الجغرافي عن المركز: التحديات اللوجستية والإدارية الناجمة عن بُعد المناطق الجنوبية الجزائرية عن المراكز الحضرية الرئيسية في الشمال، وهو ما يتماثل مع خصائص المناطق المتوترة في الساحل.
- بناءً على هذه المعطيات، يُصبح الجنوب الجزائري تحديًا استراتيجيًا للحكومة والجيش الجزائري، مما يستلزم تعزيز الوجود الأمني وتخصيص أولوية قصوى للمناطق الحدودية. وتُدرِك الجزائر ضرورة بناء أمنها الذاتي بما يتناسب مع طبيعة مناطق الانكشاف الأمني، وهو ما يتوافق مع مقولة "ريمون آرون" بأن دعم الأمن يتحقق بالقوة الذاتية للدولة أو بضعفها.

¹ - عبد الرحمن حمدي، الغرب وعسكرة الساحل الإفريقي، 07/03/2013، على الرابط: <https://www.aljazeera.net> (سبتمبر 2019).

² - الجيلالي كرايس، محمد عبد الباسط شافي، المرجع السابق.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

في هذا السياق، يتعين على الجزائر تحقيق التكامل بين نشاطها الدبلوماسي، المُستند إلى خبرتها التاريخية في مجال السياسة الخارجية ودورها كوسيط مقبول دوليًا في حل النزاعات، وبين تعزيز قدراتها الأمنية. ويُمكن للدبلوماسية الجزائرية أن تُساهم في تسوية الصراعات في منطقة الساحل بما يخدم مصالحها الأمنية. بالإضافة إلى ذلك، تبرز ضرورة تعزيز التجنيد العسكري والأمني وتكثيف الوجود الأمني في الجنوب ومراقبة الأوضاع عن كثب.

تتسم منطقة الساحل بتعقيدات أمنية لخصها الباحث "مهدي تاج" في سبعة مفاتيح جيوبوليتيكية: "منطقة استراتيجية، منطقة ذات حركات أزمة معقدة، منطقة رمادية (حيث تتداخل الأنشطة المشروعة وغير المشروعة)، منطقة هشاشة الدولة، منطقة ضغط سكاني، فضاء مُستجيب للتوترات الإقليمية والدولية، ومسرح للتنافس الدولي".¹ ويتعين على الجزائر التعامل مع هذه المحددات لرسم سياسة أمنية مُتكيفة، نظرًا لإمكانية امتداد هذه الأزمات والخصائص نحو الجنوب الجزائري، الذي يُمثل منطقة انكشاف أمني ذات خصوصية جيوسياسية. وهذا الواقع يُعيد تشكيل السياسة الخارجية الجزائرية، ويستدعي إعادة قراءة محركات ووسائل تحركها تجاه منطقة حدودية واسعة (تتجاوز 6343 كلم). ويُحول هذا الوضع الجنوب الجزائري إلى مصدر تهديدات محتملة للدولة الجزائرية في حال عدم القدرة على إدارة وضبط التدفقات عبر الحدود الجنوبية.

تمتلك الجزائر حدودًا طويلة مع دول الساحل التي تشهد حالة من عدم الاستقرار المزمّن وصراعات دون الدولة، والتي تتسم بالاستعصاء وصعوبة الحل. هذه الحدود المفتوحة والمتاخمة لبؤر التوتر، مثل شمال مالي وما يشهده من انفلات أمني، تُغير من طبيعة التحديات الأمنية التي تواجه الجزائر. فبعد أن كانت الجزائر مُحصنة نسبيًا ضد الحروب التقليدية أو حروب الجيل الأول، أصبحت تواجه تهديدات غير تقليدية تستدعي تطوير استراتيجية أمنية شاملة ونشاط دبلوماسي مُكثف لحماية الحدود وحل المعضلات الأمنية في محيطها الإقليمي. وتُقدّر أطوال هذه الحدود بالآلاف من الكيلومترات:

- الحدود الجزائرية المالية: 1329 كلم.
- الحدود الجزائرية النيجرية: 951 كلم.
- الحدود الجزائرية الموريتانية: 461 كلم.

¹ - Mehdi Taje, Op.cit, p8.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

تتميز هذه المناطق الحدودية بطبيعتها الصحراوية القاحلة وصعوبة السيطرة عليها. يُضاف إلى ذلك التوتر القائم في ليبيا وانهيار الدولة فيها، والتطورات الأخيرة في الصحراء الغربية، مما يضع الجزائر في منطقة إقليمية مُتهددة. كما يُساهم الانتشار الواسع للقواعد العسكرية الأجنبية في المنطقة، خاصة الوجود العسكري الفرنسي في مختلف دول الساحل وعلى مقربة من الحدود الجزائرية، في تعقيد المشهد الأمني.

بناءً على ما سبق، تُصبح الجغرافيا السياسية للجزائر في حد ذاتها عاملاً مُهدداً للأمن القومي الجزائري، نظراً لطبيعة التهديدات الجديدة العابرة للحدود وصعوبة التحكم فيها. وهذا يستلزم إعادة النظر في مفهوم الأمن القومي وسبل حمايته من هذه التحديات المُحيطة بالبلاد من مختلف الجهات، خاصة في ظل التدخل الأجنبي المُفرط في المنطقة. ولحماية حدودها الجنوبية، يتعين على الجزائر التحرك على الصعيدين الاقتصادي والتنموي في المنطقة الحدودية، وتفعيل دبلوماسيتها المُستمدة من مبادئ سياستها الخارجية، مع تحقيق التكامل بين النشاط الدبلوماسي والأمني. ويستدعي هذا الارتباط بين الأمن والسياسة إنشاء مؤسسات أمنية مُتخصصة في جمع وتحليل المعلومات الاستخباراتية بشكل مُستمر¹.

ترتبط الجزائر بحدود طويلة مع منطقة الساحل الإفريقي، التي تُمثل منطقة توتر مُستمرة بفعل جملة من المعضلات الأمنية، أبرزها²:

- ضعف بناء الدولة: هشاشة المؤسسات الحكومية وعدم قدرتها على فرض سلطتها بشكل كامل في مختلف مناطق الدولة.
- ضعف في الهوية وتنامي الصراعات الإثنية: غياب هوية وطنية جامعة وتصادم النزاعات بين المجموعات الإثنية المختلفة.
- بنى اقتصادية هشة: اقتصادات ضعيفة وقابلة للتأثر بالأزمات، مما يُشكل تهديدات اقتصادية واجتماعية قابلة للتصدير إلى الجزائر.

¹ - عبد الرحيم رحموني، "جيوبوليتيكا التهديدات الامنية في الجزائر وارتكازاتها المكاني"، مجلة السياسة العالمية، المجلد 6، العدد 1، 2022، ص 77.

² - امحمد برقوق، الساحل الإفريقي بين التحديات الداخلية والحسابات الخارجية، جريدة الشعب، جانفي 2003، ص 13

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

• ضعف الأداء السياسي: عدم الاستقرار السياسي وتكرار الانقلابات العسكرية، كما هو الحال في مالي وموريتانيا والنيجر وبوركينا فاسو.

• انتشار الجريمة والعنف البنيوي: تنامي مختلف أشكال الجريمة المنظمة وظهور أشكال جديدة من العنف المُتجذر في البنى الاجتماعية والاقتصادية.

لقد حولت هذه الوضعية الهشة منطقة الساحل والصحراء إلى بيئة خصبة للعديد من التهديدات والمخاطر، التي لا تقتصر على زعزعة استقرار دول المنطقة، بل تمتد تداعياتها الخطيرة إلى دول الجوار، وعلى رأسها الجزائر. فقد تنوعت التهديدات وتعددت، ولم تعد تقليدية يمكن مواجهتها والتحكم فيها بسهولة، بل أصبحت عابرة للحدود وتنتمي إلى جيل جديد من الحروب. ويرى "جون فليب ديسكو" أننا نعيش مرحلة "الحروب من الجيل الرابع"، التي تختلف جذرياً عن الحروب التقليدية، حيث تفقد الدولة سلطة احتكار القوة في مواجهة تهديدات لا دولاتية من فواعل فوق قومية تقتصر إلى حيز جغرافي محدد، مثل شبكات المافيا، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة، والجماعات العرقية المتشددة، والجماعات الإرهابية. وتتميز هذه الحروب بأنها تدور على عدة جبهات وقد تكون بعيدة عن ميدان المعركة بالمفهوم التقليدي¹.

هذا هو الواقع الذي تواجهه الجزائر بسبب انكشافها الأمني على منطقة هشة ومتعددة المخاطر. فقد أصبحت الجزائر على مستوى الجنوب في مواجهة عدد من الفواعل الجديدة ذات الطبيعة العالمية، والتي قد تكون على صلة بقوى استعمارية تسعى إلى الهيمنة على المنطقة. ويمكن حصر أهم التهديدات التي يُصدرها الساحل إلى الجزائر في:

• ضعف الأداء السياسي والصراعات الاثنية في دول الجوار وتأثيره على الاستقرار الإقليمي.

• الجماعات الإرهابية بمختلف تشكيلاتها.

• الهجرة غير الشرعية وتدابيرها المادية والهوياتية على الجزائر.

¹ - عمار بالة، "التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري مالي نموذجاً"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2018)، ص 120.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

- تجارة المخدرات وتأثيرها على الأمن القومي والصحة العامة في الجزائر.

المطلب الثاني: بين التدخل الفرنسي في مالي والأمن القومي الجزائري: تحليل لتأثير تصاعد التهديد الطارقي والإرهاب والجريمة المنظمة على الاستقرار الإقليمي للجزائر.

تسببت حالة عدم الاستقرار والفوضى التي تشهدها دول الساحل، لاسيما بعد التدخل العسكري الفرنسي، في نشوء تبعات أمنية بالغة الخطورة، بين التهديدات التقليدية وغير التقليدية والتهديدات الهجينة، مما أثر سلبيًا على استقرار الوضع الأمني في الجزائر. ، مما يستدعي استجابة قوية من المنظومة الأمنية الجزائرية. ومن أبرز هذه التداعيات نجد ما يلي:

1-تداعيات فشل الدولة وأزمة الطوارق في مالي على الأمن القومي الجزائري: منظور جيوسياسي وإقليمي.

تشكل أزمة الطوارق، ذات الطابع العابر للحدود الوطنية(فوق دولانية)، والتي تؤثر على الجزائر والنيجر ومالي وليبيا وبوركينا فاسو، تحديًا أمنيًا معقدًا للأمن القومي الجزائري. وتعود جذور هذه الأزمة إلى السياسات الاستعمارية التي لم تراعي الحدود الأنثروبولوجية للمجتمعات المحلية، وقامت بتقسيمها بشكل مصطنع. وقد تفاقمّت الأزمة بسبب تهميش الطوارق من قبل الدول التي يقيمون فيها، خاصة في شمال مالي والنيجر، مما دفعهم إلى الهجرة نحو الجزائر وليبيا، وحمل السلاح ضد حكومات بلادهم. وقد اتخذ الوضع منحى خطيرًا عندما دعم معمر القذافي الطوارق، وسعى إلى إنشاء إمبراطورية تارقية انطلاقًا من ليبيا¹. وزادت الأزمة تعقيدًا مع محاولات حركة أزواد الانفصالية في شمال مالي، مما شجع بعض طوارق الجزائر على تبني مطالب مماثلة. ومع ذلك، اعتمدت الجزائر مقاربة مختلفة، حيث اعتمدت على الحوار والوساطة لحل النزاعات، والتقريب بين وجهات النظر بين الطوارق وحكومة باماكو. كما اعتمدت على نظام الأعيان (شيوخ القبائل) والمقاربة الاقتصادية في التعامل مع طوارق الجزائر، بهدف تلبية مطالبهم.

لقد اعتبرت منطقة انتشار الأقلية الطارقية Minorité Targuie من البؤر ذات الجغرافية السياسية البالغة الحساسية أمنيا ، كما عدت أزمة الطوارق من أقدم و أعقد التحديات التي تواجه الأمن

¹ - عبد السلام دخيل، "الأبعاد السياسية للمقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي أزمة التوارق في شمال مالى نموذجاً"، مجلة البحث القانوني و السياسي، المجلد 1، العدد 1، 2016، ص 38.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

القومي الجزائري بل ويعتبر حضورها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية منذ زمن قديم مقارنة بمشكلات و تهديدات دوائر إستراتيجية أخرى.

امتازت الأقلية الطارقية الكائنة بالجنوب الجزائري بالهدوء والاستقرار نتيجة للعلاقات الجيدة التي تربطها بالنظام السياسي الجزائري، خلافا عن هذا تعرضت الأقلية الطارقية الكائنة بمالي والنيجر إلى الإقصاء والتهميش من طرف حكومتهما. نتيجة للموقف الأخير، ظهرت مجموعة من حركات الأزداد تسمي نفسها تحريرية تمردت على السلطات المركزية لكل من مالي والنيجر وقادت خلافاتها وتحركاتها ضدها إلى تنامي موجات اللاجئين والمهاجرين السريين نحو الجزائر، فضلا عن التبعات الانسانية والمشكلات الأمنية (تهريب، تجارة مخدرات، اعتداءات على مواطنين جزائريين وغيرها) التي أفرزها وجود هؤلاء اللاجئين والمهاجرين في صحراء الجزائر ومدنها الجنوبية واستخدامهم كمناطق انكفاء استراتيجي وانسحاب في حال ملاحقات من طرف القوات النظامية النيجرية أو المالية. حيث أصبحت الجزائر طوال نزاع الطوارق في مالي والنيجر المضيف بامتياز L'hot par excellence لأعداد هائلة من طوارق مالي و النيجر. ويمكن إجمال تأثيرات قضية اللاجئين الطارقين على الأمن القومي الجزائري من خلال ما يلي¹:

*يشكل تواجد هذا النوع من اللاجئين مشاكل أمنية للبلد المستقبل لهم (الجزائر) ذلك أنه غالبا ما يشكل اللاجئين منظمات مسلحة انطلاقا من تراب البلد المستقبل.

*يؤدي تزايد اللاجئين الطارقين إلى عرقلة وإعاقة المجهودات التنموية الجزائرية المخصصة الى الجهة الجنوبية.

* إن استقرار اللاجئين لمدة طويلة، دون توفر الظروف المعيشية المناسبة، قد يدفعهم للبحث عن الطرق غير الشرعية لتحسين ظروفهم المعيشية، ويشجع تورطهم في نشاطات الجريمة المنظمة، كالدعارة وتجارة المخدرات، كلها ظواهر يمكن أن تنعكس بالسلب على التماسك الاجتماعي في منطقة الجنوب الجزائري، خاصة وأن التقارير الأخيرة قد كشفت عن وجود في مدينة تمنراست لوحدها ما يقارب 40 جنسية افريقية.

*قد تستخدم بعض الأطراف الخارجية ورقة الطوارق لتبرير تواجدها في الجنوب

¹ - عادل زقاغ، سفيان منصوري، "أمن منطقة الساحل الإفريقي: بين المنظور الأمني الفرنسي و الاستراتيجية الأمنية الفرنسية"، المرجع السابق، ص 60.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

الجزائري تحت غطاء إنساني.

شهدت منطقة الساحل الأفريقي تصاعداً ملحوظاً في الأزمات الأمنية، التي تتجذر في التعدد الإثني والعرقي، وتفاقت بسبب التدخلات الخارجية، لاسيما التدخل الفرنسي، الذي ساهم في تأجيج أزمة الطوارق في مالي والنيجر. ويُعزى ذلك إلى غياب التجانس بين الجماعات الإثنية المتنوعة في المنطقة، وهو إرث استعماري فرنسي، حيث تتميز هذه الجماعات بثقافاتها ولغاتها ودياناتها الخاصة، وتواجه تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة، مما يعقد الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار والأمن.

تشكل قضايا التعدد الإثني تهديداً للأمن القومي الجزائري، حيث تتجلى في الصراعات العرقية والنزاعات العابرة للحدود وتدفق اللاجئين. وتعاني أقلية الطوارق من صعوبات في الاندماج المجتمعي، وتفتقر إلى

العدالة في توزيع الثروات والخدمات الأساسية، مما يجعل قضية الطوارق تحدياً أمنياً رئيسياً في منطقة الساحل، خاصة في ظل ارتباطها بظواهر عابرة للحدود مثل الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي، التي تستغل هشاشة الدول وغياب سلطة الدولة لتعزيز وجودها.

ويزيد من تعقيد الوضع ظاهرة الاستقطاب السياسي للجماعات الإثنية، مما يؤدي إلى صراعات داخلية ذات أبعاد إقليمية ودولية. ويعزى ذلك إلى ما يسميها Joseph Nye بـ "الحساسية والجرحية"، التي تميز دول الجنوب، بما فيها دول الساحل، نتيجة لمشاكل الحدود. وتعتبر الحدود المصطنعة، التي رسمتها القوى الاستعمارية الأوروبية في مؤتمر برلين وما بعده، من أبرز مصادر التوتر في المنطقة، حيث لم تأخذ في الاعتبار التركيبة الاجتماعية والإثنية للمجتمعات المحلية، مما أثر على العلاقات بين الدول، وجعل من هذه المناطق بؤر توتر إقليمية، خاصة في المناطق الحدودية الطويلة، التي تشكل نقاط ضعف جيوسياسية وجيوأمنية.¹ وترجع هذه الصراعات الإثنية إلى غياب التكامل الوطني والانسجام الاجتماعي، حيث لعبت فرنسا دوراً في عرقلة جهود الاندماج الوطني، من خلال دعم بعض الأقليات واستغلال التوترات الحدودية، مما أدى إلى تفاقم المطالب الانفصالية، التي تعتبرها بعض الجماعات الإثنية استعادة لحقوقها التاريخية والسياسية.

¹- توفيق بوسني، اسماعيل بوقنور، "واقع التهديدات الأمنية الجديدة التي تواجه الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 9، العدد 1، سنة 2022، ص 919.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

اذ لم تأخذ هذه التقسيمات الحدودية في الاعتبار التكوين الاجتماعي والتركيبية الإثنية للمجتمعات المحلية، مما أثر سلباً على طبيعة التفاعلات بين دول المنطقة، وجعلها بؤر توتر إقليمية. ويتفاقم هذا الوضع عندما تكون الحدود طويلة، مما يضعف البيئة الجيوسياسية والأمنية للدول، أو عندما تكون مستويات التوافق السياسي بين الدول المتجاورة منخفضة، وهو ما يفسر سرعة انتشار الأزمات الإثنية. ويعود ارتفاع احتمالية نشوب نزاعات إثنية في المنطقة إلى غياب التكامل الوطني والانسجام الاجتماعي. وقد لعبت السياسات الاستعمارية الفرنسية دوراً محورياً في إذكاء التوترات الإثنية، من خلال استخدام القوة لقمع الأقليات، ثم إعادة إحياء المطالب الانفصالية بعد الانسحاب، مما أدى إلى ظهور تفسيرات متباينة للتقسيمات والحدود الجغرافية. وقد رأت بعض الجماعات الإثنية في هذه التقسيمات انتهاكاً لحقوقها التاريخية والسياسية¹.

وتعود جذور هذا التفكك إلى السياسات الاستعمارية الفرنسية، التي تجاهلت الخصائص الثقافية واللغوية والدينية المتباينة لهذه المجموعات. تتسم هذه المجموعات بتهميشها الاقتصادي والاجتماعي، مما يزيد من تعقيد الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة.² ويشكل التعدد الإثني مصدراً رئيسياً للتهديدات التي تواجه الأمن القومي الجزائري، بما في ذلك النزاعات العرقية، والنزاعات العابرة للحدود، وتدفق اللاجئين.

وتواجه أقلية الطوارق على وجه الخصوص تحديات جمة في الاندماج الاجتماعي، وتفتقر إلى فرص متكافئة في توزيع الثروات والموارد. كما تعاني من نقص حاد في البنية التحتية الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية، مما يؤثر سلباً على ظروف معيشتهم وكرامتهم الإنسانية.

تشير الأدبيات الأكاديمية إلى أن النزاعات الداخلية، سواء كانت إثنية أو عرقية أو دينية، تميل إلى تجاوز الحدود الوطنية، مما يؤثر على استقرار الدول المجاورة. ويُعرف هذا التأثير بظاهرة "انتقال العدوى"، حيث يتسع نطاق النزاع تدريجياً من المستوى المحلي إلى الإقليمي والدولي. في هذا السياق،

¹ - مبروك كاهي، المرجع السابق، ص 179.

² - خديجة بوريب، "الدبلوماسية الامنية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي: الواقع و الرهانات"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 41-42، شتاء-ربيع 2014، بيروت، ص27.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

يمثل التوزيع الجغرافي الواسع للطوارق، الذي يمتد عبر حدود خمس دول (ليبيا، الجزائر، بوركينا فاسو، النيجر، ومالي)، مصدر قلق بالغ بالنسبة للجزائر. ويعود هذا القلق إلى عدة عوامل¹:

-**العوامل التاريخية** : لقد ساهمت سياسات الاستعمار الفرنسي القائمة على مبدأ "فرق تسد" في إنكاء التوترات الإثنية في المنطقة.

-**العوامل الجغرافية والديموغرافية** : يعزز التقارب الجغرافي والديني والعرقى بين الطوارق من احتمالية انتشار النزاعات.

-**هشاشة الدولة** : تزيد هشاشة بعض الدول المجاورة من احتمالية استغلال الجماعات المسلحة للوضع الأمني المتدهور

ونظراً للارتباط الوثيق بين قضية الطوارق والظواهر الإجرامية العابرة للحدود، مثل الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي، فإنها تشكل تحدياً أمنياً كبيراً لمنطقة الساحل الأفريقي. وقد أصبحت هذه المنطقة ملاذاً آمناً للجماعات الإجرامية والإرهابية، وذلك نتيجة لهشاشة الدولة وضعف قدرتها على فرض سيادة القانون.

لقد كان الهدف المعلن لـ"عملية سيرفال" الفرنسية عام 2013 هو مكافحة الجماعات الإرهابية في شمال مالي. ومع ذلك، تشير التحليلات إلى أن التدخل أدى إلى تفاقم التوترات الإثنية بين الطوارق والحكومة المركزية. فقد أدى التدخل الفرنسي إلى تغيير ميزان القوى في المنطقة، مما شجع بعض الجماعات الطوارقية على المطالبة بمزيد من الحكم الذاتي، بل وحتى الانفصال. وقد زاد هذا من حدة الصراع مع الحكومة المركزية.

نتج عن هذه السياسات الفرنسية أزمة نزوح إقليمي، إذ تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن التدخل الفرنسي أدى إلى نزوح ما يقرب من 300 ألف شخص من شمال مالي، معظمهم من الطوارق. وقد فر هؤلاء الأشخاص إلى الدول المجاورة، مما خلق أزمة إنسانية وإقليمية. أدى تدفق اللاجئين إلى زيادة الضغط على موارد الدول المجاورة، وزيادة التوترات بين المجتمعات المحلية واللاجئين².

¹ - توفيق بوستي ، اسماعيل بوقنور ، المرجع السابق ، ص 919.

² - Marc -Antoine Pérouse de Montclos , op.cit, p27.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

يتوزع الطوارق على مساحة شاسعة تمتد عبر حدود خمس دول (الجزائر، مالي، النيجر، بوركينا فاسو، ليبيا)، ويقدر عددهم بما بين 1.5 و3 ملايين نسمة، مما يجعلهم قوة إقليمية مؤثرة. فمع أي صراعات داخلية تخص الطوارق لها بعد إقليمي يؤثر على مجمل دول المنطقة. وترى الجزائر أن السياسات الاستعمارية الفرنسية، التي اعتمدت على مبدأ "فرق تسد"، هي السبب الجذري للصراعات الإثنية. خاصة مع الحدود المصطنعة التي رسمها الاستعمار الفرنسي التي لم تأخذ في الاعتبار التركيبة القبلية والعرقية للسكان (الحدود الانتروبولوجية)، مما زاد من صعوبة تحقيق الاستقرار¹.

كل هذا زاد من التخوفات الجزائرية من أن يؤدي استمرار الصراع في شمال مالي إلى تفعيل "نظرية الدومينو" في المنطقة، بسبب التقارب الجغرافي والديني والعربي، وهشاشة الدول، هشاشة الأوضاع في دول الجوار المالي يزيد من احتمالية انتقال الصراعات. إضافة إلى ذلك زادت محاولة انفصال الأزواد بشمال مالي من مخاوف الجزائر من تكرار السيناريو على أراضيها، حيث أن وجود أقلية طارقية في جنوب الجزائر يزيد من احتمالية تأثرها بالصراع، ومطالبة الأقلية التارقية في الجزائر بوضع مماثل.

يُعزى ضعف الأداء المؤسساتي في دول الساحل الأفريقي إلى غياب الاندماج الوطني، نتيجة لهيمنة الأنظمة القبلية والعشائرية على السياسة المحلية. ويؤدي ذلك إلى عدم القدرة على بناء آليات فعالة وموثوقة للوقاية من النزاعات الداخلية وحلها، مما يستدعي تدخل أطراف خارجية. وتستغل هذه الأطراف هشاشة الوضع لفرض نفوذها، تحت ستار نشر السلام والأمن وهو ما حدث مع المقاربة الفرنسية التدخلية، بينما تسعى في الواقع إلى تحقيق مصالحها الخاصة، وإبقاء دول المنطقة تابعة لها.

تتزايد المخاطر الأمنية الناجمة عن قضية الطوارق في منطقة الساحل الأفريقي بالنسبة للجزائر، وذلك نتيجة لمحاولات بعض الأطراف الخارجية، وخاصة الأوروبية والفرنسية، استغلال هذه القضية لتحقيق مصالحها الجيوسياسية في المنطقة. وتتضمن هذه المحاولات ممارسة ضغوط على الجزائر لتقديم تنازلات معينة، وذلك من خلال توظيف ورقة الطوارق. وعلى سبيل المثال، تسعى المملكة المغربية إلى تحريض الطوارق الجزائريين ضد النظام السياسي في الجزائر، بهدف إضعاف موقف الجزائر الداعم للقضية الصحراوية. كما تسعى فرنسا إلى عرقلة جهود الوساطة الجزائرية في تسوية النزاع الطارقي في

¹ - خديجة بوريب، "الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: الواقع والرهانات"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 41-42، شتاء-ربيع 2014، بيروت/ص 27.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

مالي والنيجر، وذلك ضمن سياق تنافسها الجيوسياسي مع الجزائر على النفوذ الإقليمي¹. ومن جهة أخرى، لعبت تصريحات الزعيم الليبي السابق معمر القذافي دورًا في تأجيج التوترات، وذلك من خلال ترويجه لفكرة إنشاء دولة طارقية في الصحراء الأفريقية، وهو ما يخدم طموحاته التوسعية في المنطقة.

وقد أدى تصاعد الأنشطة الإرهابية في المنطقة إلى تعقيد الوضع الأمني، حيث تسعى بعض الأطراف إلى ربط جماعات الطوارق بتنظيم القاعدة، بهدف تبرير تدخلاتها في المنطقة. ومن شأن استمرار هذه الادعاءات أن يؤدي إلى تفاقم التوترات بين جماعات الطوارق والحكومات المحلية، مما يهدد الأمن القومي الجزائري، خاصة في ظل استمرار عدم التوصل إلى حل عادل للنزاع في مالي والنيجر إلى يومنا هذا.

يدرك صانع القرار الجزائري جيدًا التحديات الأمنية في منطقة الساحل، التي تشترك معها الجزائر في حدود شاسعة. وقد أولت الجزائر أهمية قصوى للمنطقة في سياستها الخارجية، خاصة في عقيدتها الأمنية، التي تحدد التوجهات الأمنية للدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي. وتتجلى هذه الأهمية في إعطاء البعد الأفريقي مكانة بارزة في الإستراتيجية الجيوسياسية الجزائرية، نظرًا للعلاقات التاريخية التي تربط الجزائر بدول المنطقة.

2- تصاعد التهديدات الإرهابية وتداعيات الجريمة المنظمة على الأمن القومي الجزائري في أعقاب التدخل العسكري الفرنسي في مالي

أفضى التدخل العسكري الفرنسي في مالي إلى تعقيد المشهد الأمني في منطقة الساحل، وقد انعكس ذلك سلبيًا على الأمن القومي الجزائري عبر عدة محاور. يُلاحظ تصاعد ملحوظ في تهديد الجماعات الإرهابية التي تستغل حالة عدم الاستقرار الإقليمي وتدفقات الهجرة غير الشرعية للتوغل في الأراضي الجزائرية، خاصة في المناطق الجنوبية التي تُعد منطقة انكشاف أمني نظرًا لاتساعها وصعوبة مراقبتها بشكل كامل.

لقد أصبحت الهجرة غير الشرعية قناة لتسلل عناصر إرهابية وشبكات تهريب المخدرات إلى الجنوب الجزائري. فمع تزايد أعداد المهاجرين الوافدين في دفعات كبيرة يصعب التحقق من هوياتهم بشكل دقيق، تزداد فرص اختراق الحدود من قبل هذه العناصر. وقد تم بالفعل توقيف مهاجرين من

¹ - عادل زقاغ، سفيان منصوري، "أمن منطقة الساحل الإفريقي: بين المنظور الأمني الفرنسي والاستراتيجية الأمنية الفرنسية"، المرجع السابق، ص ص 60، 61.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

أصول أفريقية في الجنوب الجزائري وهم متورطون في نقل مواد مخدرة إلى مزارعين محليين، مما يؤكد استغلال هذه التدفقات لأغراض غير قانونية.

أولاً: انتشار التنظيمات الإرهابية وتأثيرها الاستراتيجي على الأمن القومي الجزائري

شهدت منطقة الساحل الأفريقي تحولات أمنية عميقة عقب التدخل العسكري الفرنسي في مالي، والذي وإن استهدف في بدايته مكافحة الجماعات الإرهابية، إلا أنه أفضى إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار وتساعد التهديدات الأمنية بشكل ملحوظ. وقد خلقت هذه الديناميكية الإقليمية تحديات أمنية معقدة ومتعددة الأوجه لدولة الجزائر، التي تجاور هذه المنطقة المضطربة وتتقاسم معها حدوداً واسعة.

يُشكل هذا الوضع تحدياً أمنياً متعدد الأبعاد للجزائر، حيث تتعدد الفواعل ما فوق الدولاتية النشطة في الجنوب. وتتسم التهديدات الجديدة بالتكامل الوظيفي، إذ تعتمد الجماعات الإرهابية على تجارة المخدرات والسلاح لتمويل أنشطتها، وتستغل تدفقات الهجرة واللجوء للتنقل والتوسع في دول الجوار. وتُشير إحصائيات عام 2017 إلى إحباط عشرين محاولة عبور للحدود الجزائرية من قبل جماعات إرهابية من أصول أفريقية تم تجنيدهم في مالي، مما يدل على الارتباط المباشر بين الوضع الأمني في الساحل والتهديدات التي تواجه الجزائر¹.

اتسم المشهد الأمني في منطقة الساحل الأفريقي بتعقيد بنيوي ناتج عن تفاعلات مُركبة بين عوامل داخلية وخارجية، ساهمت في استفحال التهديدات الأمنية الصلبة (كالإرهاب والجريمة المنظمة) والناعمة (كالإيديولوجيات المتطرفة) واللينية (كالهشاشة المؤسسية والاجتماعية). وتتجلى أبرز هذه العوامل فيما يلي:

- الخصائص الجغرافية وهشاشة إدارة الحدود: تتسم دول الساحل بشساعة المساحات الصحراوية، مما يُضعف قدرة الأجهزة الأمنية على فرض سيطرة فعالة ومراقبة دقيقة للحدود. وقد أدى هذا الوضع إلى سهولة اختراقها من قبل شبكات تهريب المخدرات والسلع غير المشروعة والأسلحة، بالإضافة إلى توغل الجماعات الإرهابية. وتُشير التقارير إلى تحول مناطق مثل شمال مالي وأطراف عرق الشاش في موريتانيا إلى بؤر لأنشطة غير قانونية، حيث يُقدر

¹ - محمد أمين بن عائشة، "معضلة الاستقرار في الساحل الأفريقي وتداعياتها على الجزائر"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية، المجلد 14، العدد 1، جوان 2023، ص 53.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

حجم التجارة غير المشروعة (بما في ذلك الأسلحة والمخدرات) العابرة لمنطقة الساحل بأكثر من 40 مليار دولار سنوياً¹.

• **الدعم الخارجي للجماعات المسلحة:** يُثار جدل حول دور الدعم الدولي (من جهات خليجية وغربية) في تقوية هذه الجماعات، بهدف خدمة مصالح براغماتية مُحددة. ويشمل هذا الدعم تزويد الجماعات بالأسلحة والموارد المالية والمعلومات الاستخباراتية، في سياق يُنظر إليه على أنه يخدم مخططات تقسيم إقليمية تهدف إلى تأسيس كيانات ضعيفة تابعة لسيطرة خارجية بغرض استغلال الموارد الإقليمية.

• **ضعف الأنظمة الحاكمة وعلاقتها بالمليشيات:** تتسم العديد من الأنظمة الحاكمة في منطقة الساحل بالضعف المؤسسي والاعتماد على مليشيات محلية، مما يخلق حالة من التجاذب بين النفوذ الخارجي (للدول الكبرى والقوى الغربية) وتأثير الجماعات المسلحة التي تمارس نفوذاً كبيراً في صنع القرار.

• **البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية الهشة:** تُعد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية المتردية في منطقة الساحل بيئة مُستجيبة لنشاط الجماعات المسلحة والإرهابية، حيث يُوفر الفقر والتهميش والظلم الاجتماعي أرضية خصبة للتجنيد والتطرف.

• **غياب التنسيق الأمني الإقليمي ونقص الموارد:** يعاني التنسيق الأمني المشترك بين دول تجمع الساحل والصحراء من ضعف بنيوي ونقص في التمويل والموارد اللازمة لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة بشكل فعال.

• **التدخلات الخارجية ذات الأهداف المصلحية:** ساهمت كثرة التدخلات الخارجية التي تخدم مصالح خاصة في تعقيد الأوضاع الأمنية في المنطقة وزيادة حدة الصراعات.

يُمثل ما يجري في منطقة الساحل الأفريقي امتداداً لمفهوم الظاهرة الإرهابية العالمية، إلا أن الطبيعة الجيولوجية الوعرة للمنطقة تُتيح للجماعات الإرهابية القدرة على التنقل وتجنب المواجهات

¹ - عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص ص 49-50

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

المسلحة المباشرة. وتعتمد هذه الجماعات بشكل متزايد على أساليب مثل الاختطاف وطلب الفدية لإطالة أمد نشاطها في مناطق متعددة، بما في ذلك الساحل الأفريقي.

أن انتشار التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء هو نتاج لتضافر عوامل متعددة، من أبرزها تدهور الأوضاع المعيشية في الدول الأفريقية، والتدخل الأجنبي في شؤون القارة، والانتشار المكثف للجماعات التبشيرية، وسهولة التنقل عبر الحدود، والاحتكاك بجماعات جهادية خارج بؤر الصراع التقليدية (مثل أفغانستان والسودان). يُضاف إلى ذلك العوامل الداخلية الاقتصادية والعرقية والقبلية التي تُشجع على ظهور تنظيمات متشددة في دول مثل موريتانيا والجزائر ونيجيريا ومالي والدول المجاورة في الغرب والوسط الأفريقي.

تشهد القارة الأفريقية حاليًا نشاطًا لخمس مجموعات إرهابية مسلحة شديدة الخطورة، تربطها صلات بتنظيم القاعدة، وهي: بوكو حرام في نيجيريا، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في شمال الصحراء الكبرى، وحركة الشباب المجاهدين الصومالية، وحركة أنصار الدين السلفية الجهادية في مالي، وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا.

وقد أحدث هذا الانتشار الإرهابي ارتدادات استراتيجية وتأثيرًا مباشرًا على الأمن القومي الجزائري. فبالإضافة إلى التدهور الأمني وتعاقد حدة النشاط الإرهابي المرتبط بأنشطة إجرامية مختلفة على طول الحدود الوطنية، فإن الاتصال الهيكلي والعضوي بين هذه الأعمال والجماعات الإرهابية النشطة والمتمركزة قياداتها في الجزائر يزيد من درجة انعكاسها وتأثيرها على متطلبات بناء الأمن الوطني الجزائري

وقد ساهم الموقع الجغرافي للجزائر حاضنة جيوبوليتيكية مركزية لانتشار الجماعات الإرهابية في المنطقة. ويشير الخبراء المتخصصون في دراسة تطور الظاهرة الإرهابية في الجزائر خلال التسعينيات إلى أن الخصائص الجغرافية لبعض المناطق، خاصة تلك ذات التضاريس الوعرة والجبلية، كانت من المتغيرات التي استغلتها الجماعات الإرهابية في أنشطتها الإجرامية، مستفيدة من الجيوبوليتيكا الوعرة كحاضنة استراتيجية¹.

¹ عبد الرحيم رحموني، المرجع السابق، ص 77.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

كما أن اتساع الصحراء الجزائرية، التي تمثل حوالي 80% من مساحة البلاد، شكل حافزاً لتركز الجماعات الإرهابية، خاصة بعد انضمامها إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في يناير 2007. وقد أعطى هذا التحالف دفعة جديدة لنشاط الجماعات الإرهابية في الصحراء الجزائرية، بالإضافة إلى التحالف مع شبكات الجريمة المنظمة العاملة في المنطقة. وقد أفضى هذا التحالف الأخير إلى تشكيل خلايا إرهابية جديدة تتخذ من الصحراء الجزائرية مسرحاً لعمليات إجرامية تهدد الأمن الوطني الجزائري.

وتُظهر إحصائيات وزارة الدفاع الوطني انخفاضاً في أعداد الإرهابيين الذين تم القضاء عليهم أو توقيفهم في السنوات الأخيرة، مما يعكس تطور واحترافية الجيش الجزائري في مكافحة هذه الظاهرة العابرة للحدود. ففي عام 2016، تم توقيف حوالي 255 إرهابياً والقضاء على 125 آخرين. وفي عام 2017، تم القضاء على 91 إرهابياً وتوقيف 40 آخرين، بالإضافة إلى تسليم 30 إرهابياً أنفسهم للسلطات العسكرية¹.

في ظل التنامي المطرد للتهديدات اللاتماثلية والهجينة في دول الجوار الإقليمي، تبنت الجزائر إستراتيجية استباقية تركز على تعزيز اليقظة الأمنية واستنفار القوات العسكرية على طول الشريط الحدودي. وقد تم تمركز ما يزيد عن 40% من القوات العسكرية الجزائرية في المناطق الحدودية، في مسعى حثيث لحماية الأمن الوطني، على الرغم من التبعات المالية الكبيرة التي تستنزف ميزانية الدولة.

على الصعيد السياسي، أفرزت التهديدات الأمنية المتصاعدة في دول الجوار انقساماً في الآراء داخل الطبقة السياسية الجزائرية بشأن السياسات الخارجية والداخلية لمواجهة هذه التحديات. ففي الملف الليبي، أثارت قضايا مثل منح اللجوء لأفراد من عائلة القذافي وردود الفعل الدبلوماسية الجزائرية جدلاً واسعاً. وفي الشأن المالي، تعرضت الحكومة الجزائرية لانتقادات عقب موافقتها على طلب فرنسي بفتح المجال الجوي للطائرات المقاتلة الفرنسية، وهو ما صرح به وزير الدفاع الفرنسي آنذاك، "جون إيف لودريان"، مؤكداً التزام الجزائر بمكافحة الإرهاب².

¹ - المرجع نفسه.

² - عبد النور بن عنتر، من عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية، المرجع السابق.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

وقد نتج عن هذا الموقف تداعيات سياسية بارزة تمثلت في:

- حدوث انقسام في الآراء داخل الطبقة السياسية بين مؤيد ومعارض لهذا القرار.
- خروج الجزائر من موقف الحياد الذي تبنته تقليدياً تجاه الأزمة في مالي.

أما اجتماعيا تلقي الأزمة الأمنية في منطقة الساحل، والتي تفاقمت بشكل خاص بعد التدخل العسكري الفرنسي في مالي، بظلالها على الأمن القومي الجزائري من منظور اجتماعي وثقافي من خلال:

- **تحديات تدفق اللاجئين والتأثير على التوازن الديموغرافي:** أدت العمليات العسكرية الفرنسية التي استهدفت معاقل الجماعات المسلحة الإرهابية في مالي إلى موجات نزوح سكاني نحو المناطق الحدودية الجزائرية (مثل برج باجي مختار، تيمياوين، وتينزاواتين). وقد تحولت منطقة برج باجي مختار إلى نقطة جذب للاجئين الماليين الفارين من الصراع، مما أثار مخاوف السكان المحليين بشأن الانتشار المكثف للاجئين الأفارقة في ظل إجراءات أمنية يرونها غير كافية. وتشير التقديرات إلى وصول حوالي 25 ألف لاجئ مالي إلى الجزائر على الرغم من إغلاق الحدود، حيث يرون الجزائر ملاذاً آمناً مقارنة ببلدانهم التي تشهد حالة من عدم الاستقرار. وعلى الرغم من وجود لاجئين ليبين بأعداد كبيرة نسبياً، إلا أن تأثيرهم يُعتبر أقل حدة نظراً للتشابه في الخصائص الاجتماعية والثقافية والمستوى الصحي الأفضل، مع بقاء عبء استنزاف ميزانية الدولة لإيوائهم وتوفير الاحتياجات الأساسية¹.

- **مخاطر انتشار الأمراض والأوبئة:** يمثل التهديد الصحي الصامت (الأمراض المعدية) خطراً حقيقياً نظراً لسرعة انتشاره، خاصة أمراض مثل الملاريا، الطاعون، نقص المناعة، الإيبولا والكوليرا. تاريخياً، كانت منطقة الصحراء الكبرى بمثابة حاجز طبيعي لانتقال هذه الأمراض، إلا أن تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتدفق اللاجئين يُهدد الأمن الصحي الجزائري. ويعود ذلك إلى دخول مواطني دول أفريقية مجاورة (مثل تشاد، مالي، النيجر، السنغال) دون الخضوع لإجراءات الرقابة الطبية اللازمة للعلاج أو العزل أو الإعادة إلى بلدانهم الأصلية.

¹ -الطبيب بروال ، المرجع السابق، ص107.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

وهذا ما حدث في مناطق أقصى الجنوب الجزائري (تيمياوين وبرج باجي مختار مؤخرًا) حيث فتك داء الملاريا بمئات الأشخاص في منتصف سنة 2024.

أما اقتصاديا فقد أشار تقرير حديث صادر عن معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى إلى أن الحرب في ليبيا وسيطرة الجماعات الإسلامية على إقليم أزواد في مالي، وما أعقبه من تدخل عسكري فرنسي، قد كلف الجزائر ما يزيد عن ملياري دولار كدعم لوجستي للجيش، شمل نفقات النقل والإمداد الغذائي وإنشاء مراكز مراقبة جديدة على الحدود الشرقية والجنوبية، مع توقعات بزيادة هذه الأرقام، مما يشكل تهديدًا للأمن الاقتصادي للدولة¹.

كما أن انتشار الجماعات الإرهابية وضع الجزائر في موقف خطر، وهو ما أكدته وزير الخارجية المالي السابق، "سوميلو بويبيي ماشغا"، بالإشارة إلى قرب حقول النفط والغاز الجزائرية من شمال مالي. ويُعد الهجوم الإرهابي على منشأة تيفنتورين في 16 يناير 2013 مثالًا بارزًا على خطورة الوضع الأمني في المنطقة ككل وضرورة الاستنفار الدائم لمواجهة مختلف التهديدات². وقد أدى هذا الهجوم الإرهابي إلى:

- تعطيل المشاريع التنموية في الجزائر: على الرغم من استبعاد رئيسة منظمة أرباب العمل الفرنسية (Medef)، لورانس باريزو، مغادرة 500 شركة فرنسية للجزائر عقب الهجوم على مركب تيفنتورين الغازي، إلا أن تداعيات الأوضاع الأمنية المتدهورة في دول الجوار لها آثار سلبية. فبعد حادثة تيفنتورين، قامت شركات أجنبية كبرى مثل "جي جي سي" (GGC) اليابانية و"بيتروفاك" (Petrofac) البريطانية بترحيل عمالها الأجانب كإجراءات وقائية حتى استقرار الأوضاع، مما أدى إلى توقف مؤقت لمنشأة غازية حيوية تنتج حوالي 25 مليون متر مكعب يوميًا من الغاز (ما يقدر بـ 12% من صادرات الجزائر)³. ومع استمرار حالة عدم الاستقرار الأمني في دول الجوار، فإن الشركات الأجنبية ستتردد في استئناف أنشطتها أو الاستثمار في

¹ - الجزيرة، أزواد.. من "ثورة تحرر" إلى "حرب إرهاب"، 2016/12/10، على الموقع : <https://www.aljazeera.net/> (سبتمبر 2020)

² - بن زيان بن يطو، "المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر 3)، 2023، ص. 180.

³ - عادل زقاغ، سفيان منصوري، "واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي: مقارنة سوسيو-سياسية"، المرجع السابق ص 162.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

المناطق الجنوبية والصحراوية خوفاً من استهدافها من قبل الجماعات الإرهابية، وهو ما يعزز فكرة أن الاستثمار في مناطق غير آمنة ينطوي على مخاطر كبيرة.

- تدهور القطاع السياحي: تُعد الصحراء الجزائرية وجهة سياحية جاذبة للأجانب لما تحتويه من كنوز طبيعية وثقافية في مناطق مثل الأهقار والطاسيلي وجمال المناظر الصحراوية، مما يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني (مصدر للعملة الصعبة). إلا أن تفاقم الأوضاع الأمنية في دول الجوار، خاصة مالي وليبيا، أدى إلى تراجع كبير في أعداد السياح الأجانب (فرنسيين، ألمان، إيطاليين وحتى بريطانيين) خوفاً على سلامتهم. وقد تم تصنيف خمس مناطق صحراوية (إيليزي، الأهقار، أدرار، ورقلة، تندوف) كمناطق محظورة على السياح حتى تحسن الأوضاع الأمنية¹.

يتفاقم خطر التهديدات الأمنية العابرة للحدود في منطقة الساحل الأفريقي نتيجة لضعف قدرات

الدول الإقليمية في مواجهة هذه التحديات المعقدة. ويُعزى هذا الضعف إلى عدة محددات بنيوية، من أبرزها²:

-التواضع النسبي للقدرات العسكرية الوطنية.

-الهشاشة الهيكلية لمنظومات الرقابة الحدودية والإدارة الأمنية للمساحات الجغرافية الشاسعة،

بالإضافة إلى تدني مؤشرات الفاعلية الاقتصادية الذي يُفضي إلى تفشي الفقر والفساد

المؤسسي.

وقد أفرزت هذه الظروف بيئة حاضنة لظهور وتنامي الخلايا الإرهابية في المنطقة، والتي تطورت لتُشكل حراكاً إرهابياً عابراً للأوطان، أفرو-مغاربياً، يُهدد الاستقرار والأمن الإقليمي برمته.

بناءً على التحليل المذكور، يُستنتج أن المنطقة الجنوبية للجزائر، المطلة على منطقة الساحل، قد تحولت إلى مصدر تهديد أمني غير تقليدي للدولة الجزائرية. ويُعزى هذا التحول إلى الهشاشة البنيوية للدول المجاورة وتعدد الفواعل غير الحكومية العابرة للحدود الوطنية. يستلزم هذا الوضع تبني الجزائر لتحرك استراتيجي مُحكم يهدف إلى احتواء هذه المخاطر وتقليلها. وتقتضي هذه الاستراتيجية تبني مقاربة

¹ - عادل جارش، المرجع السابق، ص 96.

² - قوي بوحنية، إستراتيجية الجزائر اتجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي، المرجع السابق.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

شمولية ومتكاملة تجمع بين تعزيز الوجود العسكري وتكثيف تواجد مؤسسات الدولة في المناطق الجنوبية، بالإضافة إلى انتهاج سياسة استباقية تهدف إلى استقطاب الأطراف المتنازعة في منطقة الساحل والمساهمة الفعالة في جهود حل النزاعات وتعزيز هياكل الدولة في تلك المنطقة كحل استراتيجي مستدام على المدى الطويل.

ثانيا: تداعيات التدخل الفرنسي في مالي وتفاقم الجريمة المنظمة على الأمن الحدودي الجزائري

يشهد الأمن القومي الجزائري تحديات متزايدة على حدوده، خاصة الجنوبية، وذلك في ظل تصاعد نشاط الجريمة المنظمة في منطقة الساحل بمختلف أشكالها (تجارة المخدرات، تهريب الأسلحة، الهجرة غير الشرعية، وتهريب مختلف السلع). وقد ساهمت عدة عوامل إقليمية في هذا الوضع، يأتي في مقدمتها التدخل الفرنسي في مالي وما تلاه من تداعيات أمنية، بالإضافة إلى حالة عدم الاستقرار في ليبيا وتدفق الأسلحة الناتج عنها.

أدى التدخل الفرنسي في مالي إلى تفاقم الوضع الأمني في منطقة الساحل، مما انعكس سلباً على أمن الحدود الجزائرية. فمنطقة المحور الحدودي بين الجزائر والنيجر (كيدال، تين أسك، أكسيس، تامين، واد تادجرت وصولاً إلى تمبكتو)، أصبحت نقطة نشطة في تهريب المخدرات والأسلحة التي يتم جلبها عبر الحدود مع موريتانيا.

وقد أوضح قائد المجموعة الخامسة للدرك الوطني: "الترابط الوثيق بين شبكات تهريب المهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول الساحل نحو الجزائر، وشبكات تهريب الوقود الجزائري إلى النيجر، وشبكات تهريب السجائر انطلاقاً من مالي مروراً بتمنراست وصولاً إلى الحدود مع جانت باتجاه ورقلة، مع شبكات تهريب الأسلحة والمتاجرة بها. وتستغل هذه الشبكات عائدات أنشطتها الإجرامية المختلفة في شراء الأسلحة من مالي والنيجر بهدف إدخالها عبر الحدود الجزائرية نحو الشمال".

1- انتشار الأسلحة وتأجيج النزاعات الإقليمية: تحديات حادة للأمن القومي الجزائري

تعد دول مثل تشاد ومالي والنيجر مصادر رئيسية للأسلحة التي تسوقها شبكات متخصصة في الجزائر. وتشير المعلومات إلى أن هذه الأسلحة قديمة ويعود مصدرها إلى الدول الأوروبية المصنعة

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

للسلاح. كما ساهمت النزاعات الدائرة في السودان ومالي والنيجر وتشاد وليبيا في انتشار الأسلحة بشكل واسع في منطقة الساحل.

وقد تمكن الجيش الوطني الشعبي الجزائري من حجز كميات من الأسلحة على الحدود الجنوبية والشرقية للبلاد، حيث تشير المصادر إلى أن هذه الأسلحة تأتي من الخارج بتمويل من بعض الدول الأجنبية والشركات التي ترى في المنطقة سوقاً لمنتجاتها. وتسعى هذه الجهات إلى إبقاء المنطقة في حالة من عدم الاستقرار من خلال دعم الجماعات المتمردة بالأسلحة الخفيفة بطرق غير شرعية، مما يدفع الحكومات الأفريقية إلى إبرام صفقات لشراء الأسلحة للحفاظ على سلطتها.

يلعب العامل الجغرافي وضعف الرقابة الحدودية: دوراً هاماً في تسهيل عمليات تهريب الأسلحة بين دول المنطقة، حيث أن المساحة الشاسعة للحدود الصحراوية وضعف الرقابة عليها يساهم في تنامي هذا النشاط. ويشير تقرير للأمم المتحدة صدر عام 2003 إلى أن ضعف مراقبة الحدود يعتبر عاملاً مشجعاً لتهريب الأسلحة، حيث ساهم في تهريب أكثر من مليون قطعة سلاح في المناطق الحدودية

الصحراوية المحاذية للجزائر¹.

وقد ازدادت خطورة الوضع الأمني بعد سقوط نظام "القذافي" في ليبيا، حيث أدى انتشار الأسلحة وتداولها إلى خلق هاجس أمني للدول الإقليمية خاصة الجزائر. وقد ساهم سوء استخدام هذه الأسلحة غير الشرعية في تفاقم العنف المسلح في شمال مالي حتى الآن. كما شكل الخطر الذي مثلته ميليشيات "فجر ليبيا" وسيطرتها على مناطق واسعة في ليبيا، بالتزامن مع فقدان الحكومة المركزية السيطرة على الحدود، تحدياً إضافياً للأمن الإقليمي.

حدد تقرير صادر عن الاستخبارات البريطانية عام 2013 المسالك البرية التي تعتمد عليها شبكات تهريب الأسلحة في منطقة الساحل الإفريقي، مشيراً إلى أن حجم سوق الأسلحة في المنطقة قد تجاوز مليون قطعة سلاح. ووفقاً لتقرير اللجنة الوطنية لجمع الأسلحة غير المشروعة ومكافحتها في النيجر، تمكنت اللجنة من جمع نحو 2000 قطعة سلاح في الفترة ما بين 2011 و2014، تضمنت صواريخ

¹ - عادل زقاغ ، سفيان منصوري، "واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي : مقارنة سوسيو-سياسية"، المرجع السابق، ص162.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

وَالْغَام وَقَذَائِف آر بي جي ومدافع رشاشة، عبرت الحدود الشمالية للبلاد قادمة من ليبيا بهدف إعادة توزيعها على الجماعات الإرهابية في مالي والنيجر¹.

وفي هذا الإطار تم توثيق استخدام التنظيمات الإرهابية لعدد من الأسلحة النوعية في السنوات الأخيرة، والتي حصلت عليها عبر مسارات التهريب، بما في ذلك مدافع هاون بلجيكية وفرنسية الصنع وصواريخ محمولة من طراز ستريلا 2 روسية الصنع، بالإضافة إلى أسلحة خفيفة سودانية الصنع. وتشير تقديرات برنامج المعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف إلى وجود حوالي 100 مليون قطعة سلاح خفيف في القارة الأفريقية، وأن 80% من هذه الأسلحة مصدرها بؤر الصراعات، حيث كان للأزمة الليبية دور كبير في انتشار الأسلحة في منطقة الساحل².

تعتبر منطقة الساحل مرتعاً لانتشار الأسلحة وتجارة المخدرات منذ عدة عقود بسبب الصراعات التي شهدتها المنطقة. فبعد انهيار نظام القذافي، عمت فوضى السلاح التي أدت إلى تأزيم مناطق التوتر، حيث بدأ الانتشار عن طريق التجار ثم تشكلت شبكات معقدة لتهريبه، بعضها مدعوم من عشائر والبعض الآخر يتبع لتنظيمات وجماعات مسلحة.

أقرت المراكز المتخصصة بأن عدد قطع الأسلحة المنتشرة داخل ليبيا وحدها يبلغ حوالي 20 مليون قطعة، نتيجة لفتح مخازن السلاح وطول الحدود الليبية مع الجزائر وتشاد والنيجر، وعدم قدرة هذه الدول على مراقبة حدودها بدقة، مما يزيد من احتمالية انتقال هذه الأسلحة إلى خارج ليبيا سواء من قبل الجماعات الإرهابية أو تجار السلاح³.

إن عمليات الضبط المتزايدة للأسلحة من قبل الأجهزة الأمنية الجزائرية المختلفة تدل على استفحال ظاهرة انتشار السلاح بكل أنواعه. ازدادت خطورة هذه الظاهرة بعد التغيرات التي شهدتها ليبيا ومالي، وأصبحت القارة الأفريقية اليوم من أكثر المناطق جذباً لبيع الأسلحة والاتجار بها. كما تساهم بعض الدول الكبرى بطريقة أو بأخرى في التخلص من أسلحتها القديمة التي تجاوزها التطور التكنولوجي،

¹ - سافانا دي تسيرس، "قياس تدفقات الأسلحة غير المشروعة: النيجر"، جنيف، مسح الأسلحة الصغيرة، ديسمبر 2017، ص 8

² - سافانا دي تسيرس، المرجع السابق، ص 9.

³ - عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 56.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وروسيا. وتشير التقارير إلى أن تهريب الأسلحة في أفريقيا يشكل أكثر من ثلث المبادلات الرسمية في سوق الأسلحة الخفيفة..

2- تنامي تدفقات الهجرة غير الشرعية عبر منطقة الساحل وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري: دراسة تحليلية

تمثل منطقة الساحل الأفريقي حزاماً أمنياً استراتيجياً للجنوب الجزائري وعمقاً جيوسياسياً حاسماً في مواجهة التهديدات الأمنية التي تستهدف استقرار الأمن الوطني. ويُعد الشريط الساحلي الصحراوي ذا أهمية حيوية للأمن القومي الجزائري، نظراً لخصائصه المميزة، وعلى رأسها فشل الدول وهشاشة الأنظمة الحاكمة من جهة، والانتساع الشاسع للرقعة الجغرافية الصحراوية الذي يعيق قدرة دول الساحل على فرض الاستقرار الأمني وتحقيق الإشباع والتماسك الاجتماعي لللازمين لتنفيذ المشاريع التنموية من جهة أخرى.

وقد تحولت منطقة الساحل الأفريقي إلى فضاء عبور رئيسي نحو أوروبا، مروراً بدول المغرب العربي عموماً والجزائر على وجه الخصوص. فعلى سبيل المثال، يُعد النيجر نقطة عبور مركزية لتدفقات الهجرة الكبيرة المتجهة شمالاً نحو أفريقيا المغاربية ثم إلى أوروبا. وتشير التقديرات إلى أن حوالي 100 ألف شخص يعبرون النيجر سنوياً نحو المغرب بهدف الهجرة إلى أوروبا، بالإضافة إلى أعداد كبيرة أخرى تتواجد في ليبيا (نحو 1.5 مليون)، وموريتانيا والجزائر (حوالي 300 ألف)، حيث تتراوح التقديرات الخاصة بالجزائر بين 65 ألف و120 ألف من دول جنوب الصحراء. ونتيجة لذلك، يحاول عشرات الآلاف من منطقة الساحل الأفريقي عبور البحر الأبيض المتوسط سنوياً. ويعزو "محمود أبو العينين" هذا الارتفاع في معدلات الهجرة غير الشرعية إلى واقع التنمية المتدهور في أفريقيا، وخاصة في منطقة الساحل، مؤكداً على استمرار هذا الاتجاه التصاعدي ما دامت هناك فجوات وتحديات اقتصادية، وأمنية، وسياسية، واجتماعية قائمة في المنطقة¹.

تشير البيانات الإحصائية المسجلة حتى تاريخ 31 مارس 2021 إلى أن منطقة الساحل الأفريقي استقبلت ما مجموعه 877,773 لاجئاً وطالب لجوء. وفي حين تُصنف كل من جمهورية مالي وبوركينا فاسو ضمن الدول الأدنى ترتيباً من حيث عدد اللاجئين، فقد استأثرت كل من جمهورية تشاد

¹ - نصير خلفه، "مخاطر الهجرة غير الشرعية بالساحل الإفريقي وتداعياتها السياسية -الأمنية على الجزائر: الانعكاسات واليات المكافحة"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 08، العدد 03، سنة 2021، ص 476.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

وجمهورية النيجر بالمرتبة الأولى كدولتي لجوء رئيسيتين في المنطقة، حيث استضافت الأولى 499,105 لاجئاً والثانية 237,599 لاجئاً على التوالي.¹ وتجدر الإشارة إلى أن النيجر تستقطب النسبة الأعلى من اللاجئين القادمين من جمهورية مالي، وبدرجة أقل من بوركينا فاسو. أما الجزائر، فتُعد مركزاً استراتيجياً لعبور المهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول الساحل الأفريقي، وخاصة من جمهورية مالي وجمهورية النيجر، اللتين تربطها بالجزائر روابط اجتماعية وثقافية عميقة الجذور، يتجلى أبرزها في العنصر الطارقي المشترك.

يشهد الفضاء الجيوسياسي الجزائري تدفقات متزايدة من المهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول منطقة الساحل الأفريقي، وعلى وجه الخصوص من مالي والنيجر وبوركينا فاسو. وقد بلغ حجم هذه التدفقات ما يزيد عن 90 ألف مهاجر أفريقي من جنسيات متنوعة، والذين تمكنوا من اختراق الحدود الوطنية بطرق غير نظامية. وتعد ولاية تمنراست، الواقعة في أقصى الجنوب الجزائري، من بين الأقاليم الأكثر استقطاباً لمظاهر الهجرة غير الشرعية، كما تمثل نقطة عبور محورية للمواطنين الأفارقة الساعين للوصول إلى ولايات الشمال الجزائري، ومنها نحو الفضاء الأوروبي الجنوبي. فحسب إحصائيات وزارة الداخلية فإن ما يربو عن 16000 مهاجر غير شرعي دخل الجزائر سنة 2015 فقط.²

لقد شهدت ديناميكية الهجرة غير الشرعية تصاعداً ملحوظاً، حيث تجاوزت تأثيراتها نطاق دول المقصد التقليدية لتشمل دول العبور، وتكتسب الجزائر في هذا السياق أهمية خاصة نظراً لموقعها الجغرافي الاستراتيجي الذي يجعلها نقطة وصل بين مناطق نشأة المهاجرين في الساحل ومناطق استقرارهم النهائية في أوروبا. وفي مقابل مخاطرة العديد من الشباب الجزائري بحياتهم عبر البحر الأبيض المتوسط بحثاً عن فرص اقتصادية واجتماعية، يغامر أفراد من دول الساحل وجنوب الصحراء الكبرى بحياتهم عبر المسالك الصحراوية القاحلة بهدف العمل والاستقرار في الجزائر.

تتبنى الدولة الجزائرية مقاربة قانونية تجرم الهجرة غير الشرعية بموجب نصوصها التشريعية، حيث تصل العقوبات المفروضة على المخالفين إلى السجن لمدة ستة أشهر. كما تبنت السلطات تدابير عقابية أكثر صرامة تجاه المتورطين في تنظيم عمليات النقل غير القانوني للمهاجرين، تصل إلى السجن لمدة عشر سنوات.³ وفي إطار سياستها الخارجية تجاه دول الجوار، تتبنى الجزائر رؤية بنائية تركز

¹ – The UN Refugee Agency, UNHCR ,Report 2021,dans : <https://www.unhcr.org/media/global-trends-report-2021#:~:text=At%20the%20end%20of%202021,View%20the%20PDF>. (Mars 2024)

² – جريدة أخبار اليوم، 2015/12/31، في : <http://www.djazairress.com/akhbarelyoum166967> (سبتمبر 2024)

³ – بن زيان بن يطو، بن زيان بن يطو، المرجع السابق، ص. 180.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

على الاستثمار في الأبعاد الثقافية والسعي نحو التأثير الهوياتي والاجتماعي الإيجابي على محيطها الإقليمي، وتوظيف قيمها ومعاييرها في صياغة العلاقات البينية وتعزيز التعاون وتحقيق السلام ومنع نشوب الصراعات.

تتخذ تدفقات الهجرة غير الشرعية من دول الساحل الأفريقي نحو الشمال مسارات جغرافية محددة، يمكن تحديدها على النحو التالي¹:

• **المسلك الأول عبر ليبيا نحو إيطاليا:** تشير التقديرات إلى عبور حوالي 2 مليون مهاجر من ليبيا نحو البحر الأبيض المتوسط. وخلال سنة 2017، وصل ما يزيد عن 50 ألف مهاجر إلى السواحل الإيطالية عبر هذا المسلك الذي ينطلق من ليبيا والجزائر مروراً بالأراضي الليبية. وفي سنة 2016، وصل إلى إيطاليا أكثر من 181 ألف مهاجر غير شرعي، حيث عبر حوالي 90% منهم عبر الأراضي الليبية. وقد أظهرت بيانات المنظمة الدولية للهجرة أن 358,403 من المهاجرين واللاجئين قد دخلوا أوروبا عبر البحر حتى 21 ديسمبر 2016، وكان الجزء الأكبر منهم قد وصل عبر اليونان وإيطاليا.

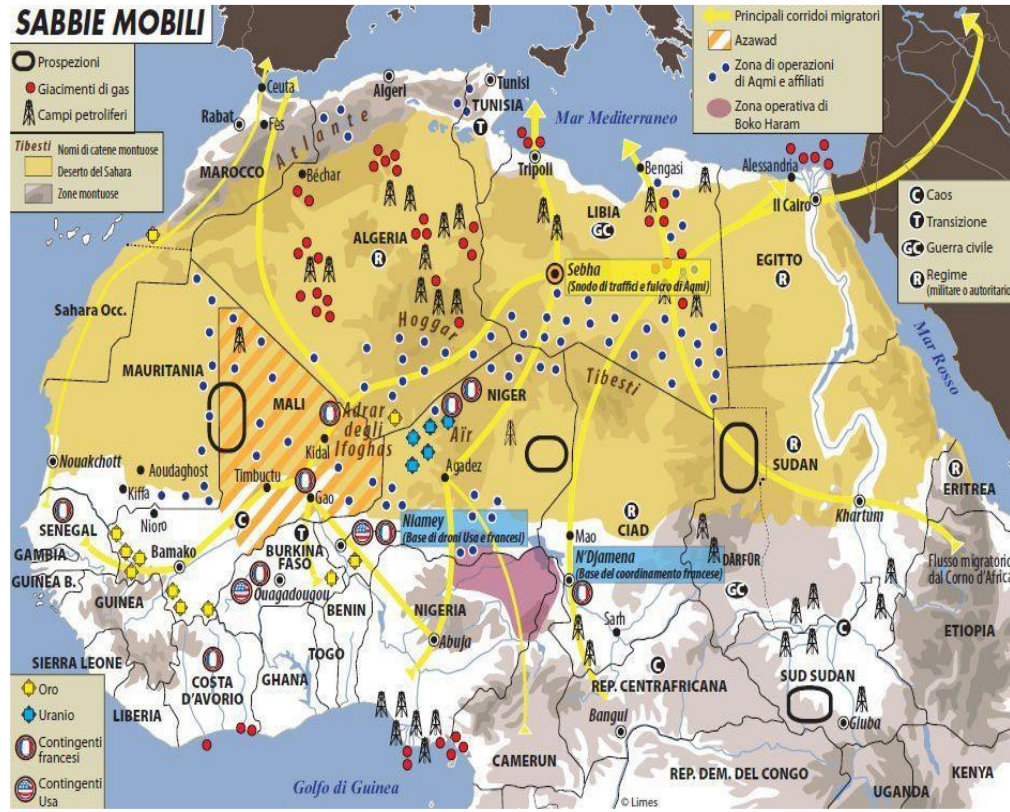
• **المسلك الثاني عبر المغرب نحو إسبانيا:** يسلك بعض المهاجرين، خاصة من السنغال ومالي، مسلكاً يبعد حوالي 14 كيلومتراً عن إسبانيا، حيث يدخلون الأراضي الجزائرية بهدف تأمين موارد مالية تسهل هجرتهم نحو أوروبا عبر المغرب، وخاصة مدينتي الناظور وطنجة، حيث يمضون فترة زمنية تقدر بحوالي سنتين ونصف.

• **المسلك الثالث عبر تمناست:** يشكل هذا المسلك نقطة عبور رئيسية للقادمين من مالي والنيجر، حيث قدر عدد الوافدين عبره بحوالي 100 ألف شخص خلال سنة 2017، وقد استقر حوالي 50 ألف منهم في ولاية تمناست وحدها. وتحصل شبكات تهريب البشر على مبالغ مالية كبيرة مقابل تسهيل دخول هؤلاء المهاجرين إلى الجزائرية.

والخريطة رقم: 11 تشرح أهم المسارات الرئيسية للهجرة غير الشرعية في إفريقيا

¹ - محمد بشير جوب، سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة: اتجاهاتها وانعكاساتها على المهاجرين الأفارقة، مجلة قراءات افريقية، نوفمبر 2017، على الموقع: <https://qiraatafrican.com/>، (سبتمبر 2019)

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي



المصدر: مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية <https://studies.aljazeera.net/ar>

ومن التهديدات التي أفرزتها ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الجزائر نجد:

*المخاطر الأمنية والسياسية

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية عاملاً مؤثراً في الاستقرار السياسي والأمني، حيث تُظهر التحاليل وجود ترابط بنيوي بين شبكات تهريب المهاجرين غير الشرعيين والجماعات الإرهابية. تستغل الأخيرة قوافل الهجرة السرية في نقل عناصرها وتمير أنشطتها العملياتية. علاوة على ذلك، يُلاحظ تورط بعض المهاجرين غير الشرعيين في أنشطة إجرامية تهدد استقرار الجزائر، كجرائم التهريب بأنواعها، وتبييض الأموال، والمتاجرة غير المشروعة، وتهريب المخدرات والأسلحة. وباعتبار الجزائر منطقة عبور رئيسية من وإلى الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية، فإن هذه الديناميكية تؤثر سلباً على علاقاتها الخارجية، خاصة مع الدول الأوروبية المستقبلة للمهاجرين.

وقد شهدت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء تنامياً في نشاط تنظيم القاعدة وفروعه الثانوية، تزامناً مع اندلاع الاضطرابات في بعض دول شمال أفريقيا ابتداءً من عام 2011. وقد بدأت ملامح

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

الظاهرة الإرهابية تتضح تدريجيًا، امتدادًا من شمال مالي وأجزاء أخرى من منطقة الساحل وصولًا إلى منطقة شمال أفريقيا والصومال في شرق القارة¹.

وفي سياق الهجرة غير الشرعية، لوحظ تزايد تصاعدي في تجارة السلاح في جنوب الجزائر، حيث شهدت نشاطًا غير مسبوق في السنوات الأخيرة. وقد ساهم في تفاقم هذه الظاهرة سهولة ترويج الأسلحة، وتأزم الأوضاع الأمنية في المنطقة، خاصة في ليبيا ومالي. وتواجه السلطات الجزائرية صعوبات جمة في مراقبة الحدود الجنوبية الشاسعة، مما أدى إلى استفحال ظاهرة تهريب السلاح وتزايد خطورتها. ويثير قلق السلطات الجزائرية التطور النوعي في نشاط تهريب السلاح وأنواع التهريب الأخرى، حيث أصبحت الشبكات العاملة في جنوب البلاد أكثر تنظيماً، وتمتلك موارد مالية ضخمة ووسائل تقنية متطورة.

المخاطر الاقتصادية والاجتماعية

يشكل العبء الاقتصادي والاجتماعي الناجم عن تدفق موجات الهجرة غير الشرعية للأجانب الأفارقة تحديًا متزايدًا للجزائر. يُلاحظ تأثير توفر اليد العاملة الرخيصة على معدلات البطالة. كما أن النمو السكاني المتزايد الناتج عن الهجرة يؤثر على الوضع الاجتماعي في مختلف القطاعات، مما يساهم في توسع نطاق الجرائم الاقتصادية، بما في ذلك زيادة تهريب الثروات إلى البلدان الأصلية بأثمان منخفضة وكميات كبيرة، وهو ما يضر بالاقتصاد الوطني من خلال إضعاف

العملة الوطنية، وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين، وتعزيز ثقافة الربح السريع.

كما تُعد الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب مصدر خطر حقيقي على دول المنطقة، خاصة مع تطور هذه الشبكات لتصبح ذات بنية مؤسسية كبيرة ومرتبطة بأطراف خارجية فاعلة. وتشير الدراسات إلى أن حوالي 25% من الكوكابين الذي وصل إلى أوروبا عام 2007 و 13% عام 2009 مر عبر دول أفريقيا الغربية، بقيمة إجمالية تقدر بـ 800 مليون دولار أمريكي (ما

¹ - نصير خلفه، المرجع السابق، ص 476.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

نسبته 0.2% من الناتج الداخلي الخام لدول غرب ووسط أفريقيا في عام 2009). وعمومًا، تُدر تجارة التهريب مداخيل كبيرة قد تفوق الناتج الداخلي الخام لبعض دول المنطقة¹.

وفي سعيها للحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية نحو أراضيها، اتخذت الجزائر جملة من الإجراءات، يمكن تصنيفها على النحو التالي:

- إجراءات قانونية: تمثلت في تجريم الهجرة السرية بموجب القانون رقم 08-11 المؤرخ في 25 جويلية 2008 والمتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم وتنقلهم فيها².

- إجراءات تنظيمية: تجسدت في تكثيف الرقابة على الحدود من قبل عناصر شرطة الحدود، الذين يقومون بتوقيف أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين.

- إجراءات أمنية: تمحورت حول تعزيز تأمين الحدود الوطنية.

يشهد تدفق المهاجرين نحو التراب الجزائري، سواء لأغراض العبور المؤقت أو الاستقرار الدائم، منحى تصاعديًا مطردًا. ويُعزى هذا الارتفاع بشكل خاص إلى التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة المالية الأخيرة، وتفاقم حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في جمهورية النيجر، مما نتج عنه موجات نزوح قسري للسكان. وقد استغل جزء من هؤلاء النازحين حالة الصراع المسلح المستمرة في جمهورية مالي لمحاولة اختراق الحدود الجزائرية. وتُشير البيانات الإحصائية إلى استقبال الجزائر لـ 5449 مهاجرًا أفريقيًا خلال النصف الأول من عام 2017³.

علاوة على ذلك، يُشكل ملف الهجرة مصدرًا لتهديدات أمنية مُتعددة الأبعاد، لا سيما على مستوى الأمن الهوياتي. فالهجرة لا تقتصر على حركة الأفراد عبر الحدود، بل تتضمن أيضًا انتقال

¹ - عادل زقاغ، سفيان منصوري، واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي: نقاربة سوسيو-سياسية، المرجع السابق، ص 105.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 36، 02 جويلية 2008، والمتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم وتنقلهم فيها

³ - سارة بوحارة، تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن الجزائري، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 1، فيفري 2020، ص 143.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

منظوماتهم القيمية والثقافية والمعتقدية، مما يطرح تحديات محتملة على الأمن الديني والثقافي للمجتمع الجزائري، ويستورد بعض مظاهر عدم الاستقرار التي تشهدها مناطق أخرى في القارة الأفريقية.

يستنتج من التحليل أعلاه أن التدفق المستمر للمهاجرين غير الشرعيين إلى الجزائر يؤدي إلى تفاعلات مُعقدة ذات طبيعة سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية، مما يُشكل تهديدًا مُحتملًا للاستقرار الوطني. ويرتبط هذا التوافد في بعض جوانبه بشبكات مُنظمة مُخصصة في أنشطة إجرامية متنوعة، مما يُساهم في خلق بيئة مُستجيبة لمظاهر انعدام الأمن في المجتمع الجزائري. كما يُمكن أن يُسهل ذلك اختراق التنظيمات الإجرامية المختلفة للنسيج الاجتماعي والاقتصادي، مما قد يؤدي إلى اضطرابات داخلية، مثل تفاقم الصراعات القبلية والإثنية والدينية بين المهاجرين غير الشرعيين أنفسهم وبين المجتمعات المحلية، خاصة في المناطق الجنوبية والصحراوية من الجزائر.

3- تنامي دور منطقة الساحل في تجارة المخدرات وتأثيره على الأمن الجزائري:

تعد منطقة الساحل الأفريقي نقطة عبور استراتيجية في شبكات تهريب المخدرات العابرة للقارات، حيث تستقبل شحنات المواد المخدرة القادمة من مناطق الإنتاج في أمريكا اللاتينية والمتجهة نحو الأسواق الاستهلاكية في أوروبا. وتبرز في هذا السياق دول مثل نيجيريا وغينيا بيساو وغانا وكوت ديفوار والسنغال، بالإضافة إلى جمهورية الرأس الأخضر، التي تُستغل سواحلها ومياها الإقليمية في عمليات نقل غير مشروعة للمخدرات باستخدام وسائل بحرية، خاصة الزوارق، نحو وجهات نهائية في إسبانيا وإيطاليا.

وتشير البيانات الاقتصادية إلى أن تجارة المخدرات غير المشروعة تستحوذ على ما يقارب 8% من إجمالي حجم التجارة العالمية. وتشير التوقعات إلى اتجاه تصاعدي في معدلات تعاطي المخدرات في القارة الأفريقية بنسبة تقدر بـ 4% بحلول عام 2030 وفي سياق ذي صلة، صرح السيد "ماريا كوستا"، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة، على هامش اجتماع لمجلس الأمن الدولي بتاريخ 24 فبراير 2010، بأن: "المسالك الجديدة التي يعتمد عليها مهربي المخدرات عبر منطقة الساحل وبلدان المغرب العربي تمثل تهديدًا أمنيًا متزايدًا لهذه الدول". وقد أكد "كوستا" على "الدور المتنامي لمنطقة الساحل الأفريقي كطريق محوري لتدفق المخدرات وترويجها في

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

الأسواق المحلية، مشيرًا إلى أن هذه المنطقة أصبحت نقطة التقاء لخطوط التهريب الدولية، بما في ذلك الهيروين القادم من أفغانستان عبر الصومال، والكوكايين المنتشر عبر أقاليم تشاد والنيجر ومالي.¹

وقد تحولت منطقة الساحل الأفريقي إلى حلقة وصل أساسية في البنية التحتية لتهريب المخدرات على المستوى العالمي، حيث تعمل كمركز تجميع للمواد المخدرة القادمة من دول أمريكا اللاتينية قبل إعادة شحنها وتصديرها نحو الأسواق الأوروبية الرئيسية. وتصل هذه الشحنات غالبًا إلى دول خليج غينيا المطلة على المحيط الأطلسي، وخاصة عدد من الدول ذات المساحات الجغرافية الصغيرة نسبيًا مثل غينيا بيساو وسيراليون وغانا، ليتم نقلها لاحقًا عبر المطارات الداخلية لدول الساحل نحو وجهاتها النهائية في أوروبا.

أضحى إقليم الساحل الأفريقي حلقة وصل أساسية في أهم طرق تهريب المخدرات حول العالم، حيث يُعد نقطة تجميع للمخدرات القادمة من دول أمريكا اللاتينية قبل إعادة تصديرها إلى السوق الأوروبية الرئيسية. وتصل المخدرات من أمريكا اللاتينية إلى دول خليج غينيا المطلة على الأطلنطي، وخاصة الدول الصغيرة مثل غينيا بيساو وسيراليون وغانا، قبل نقلها إلى المطارات الداخلية لدول الساحل خاصة في مالي ومنها إلى أوروبا.

ولقد ساهمت صعوبة التضاريس واتساع الرقعة الجغرافية ونقص الانتشار الأمني في تحويل المسالك الوعرة إلى ممرات عبور للمخدرات، مما جعل من غرب أفريقيا ومنطقة الساحل الأفريقي مراكز لإعادة التعبئة والتصدير للكوكايين المتدفق من مناطق الإنتاج في أمريكا اللاتينية. وقد اعتُبرت كل من غينيا بيساو وموريتانيا ومالي والسنغال المحطات الرئيسية الأولى لتهريب المخدرات إلى أوروبا عبر موانئ الدول المجاورة كالمغرب وليبيا. ففي مالي، تمكنت السلطات في عام 2014 من ضبط 6.3 طن من الكوكايين.²

يشير تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات إلى أن مسارات تجارة القنب الهندي المغربي تعبر

شمال مالي مرورًا بطريق نواكشوط للوصول إلى تمبكتو، كما يتم تهريبه عبر شمال النيجر وجنوب الجزائر وصولًا إلى ليبيا، ومنها ينتقل إلى أوروبا عبر البلقان أو يُصدر عبر تشاد والسودان للوصول إلى شبه

¹ - محمد بشير جوب، المرجع السابق.

² - نفس المرجع.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

الجزيرة العربية ومصر. وقد تمكنت نيجيريا، وفقًا لبيانات الحجز، من ضبط كمية تقدر بـ 139 طنًا من راتنج القنب في المنطقة عام 2012¹.

تشير الإحصائيات إلى أن حوالي 240 طنًا من الكوكايين و820 طنًا من الهيروين يتم ترويجها في العالم عبر القارة الأفريقية، مرورًا بدول الساحل والصحراء. وكمثال على ذلك، استقبلت المنطقة عشرات الأطنان من الكوكايين بلغت 46 طنًا في الفترة الممتدة بين 2005 و 2008. وفي الفترة نفسها (2007-2005)، تم القبض على أكثر من 4870 مهاجرًا غير شرعي متورطين في المتاجرة بالمخدرات في الجزائر، معظمهم أفارقة².

أصبحت منطقة الساحل منطقة جاذبة لتهريب المخدرات من قبل بارونات المخدرات الأمريكيين اللاتينيين بعد الحصار الذي واجهوه في أمريكا الشمالية والجنوبية، مما أدى إلى ظهور طرق جديدة للكوكايين عبر الساحل وخلق أسواق جديدة وطنية ودولية لمهربي المخدرات. وساهم الاتفاق الموقع من طرف "التجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا" (ECOWAS)، والذي يضمن حرية انتقال الأفراد والسلع والخدمات، في توفير مجال يستغله المجرمون لتسهيل التهريب عبر الحدود.

تشير إحصائيات الأمم المتحدة إلى أن تجارة وتهريب المخدرات تتجاوز 20 مليار دولار سنويًا، وأن 40% من المخدرات الصلبة تمر عبر منطقة الساحل بوسائل مختلفة، بما في ذلك نقل الكوكايين جواً. ويضيف تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات أن القنب الهندي يمر من المغرب إلى موريتانيا وعبر الأراضي الجزائرية أو الصحراء الغربية، كما يُهرب عبر شمال النيجر والجنوب الجزائري وصولاً إلى ليبيا، ومنها إلى أوروبا عبر البلقان أو عبر تشاد والسودان نحو شبه الجزيرة العربية ومصر. وقد سُجل في شمال مالي نزول طائرة "بوينغ 727" محملة بأطنان من الكوكايين عام 2009 في مطار بمنطقة "تاركنت"، قادمة من فنزويلا وموجهة لمجموعات التهريب وعصابات المخدرات في دول المنطقة،

¹ - بن زيان بن يطو، المرجع السابق، ص 184.

² - نفس المرجع، ص 183.

² - "trafficking rings in and illegal Connections between jihadist groups and smuggling" Serigne Bamba Gay،

بن زيان بن يطو، المرجع السابق، ص 183.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

مما جعل المنطقة منذ سنوات خزانًا كبيرًا للمخدرات والأموال والسلاح¹.

تمثل تجارة المخدرات مشكلة عالمية، وتكلف دول العالم مبالغ طائلة لمكافحتها والتوعية بأضرارها وعلاج المدمنين. وتُقدر نسبة تجارة المخدرات بحوالي 10% من مجموع التجارة العالمية وفقًا لتقارير الأمم المتحدة. وتعد منطقة شمال أفريقيا والساحل الإفريقي من أكثر المناطق تضررًا من هذه الآفة الخطيرة، حيث يمر حوالي 15% من إنتاج الكوكايين العالمي عبر دول الساحل²، وهو ما يعتبر تهديدًا مباشرًا للأمن القومي الجزائري.

المطلب الثالث : تصاعد التهديدات العابرة للحدود وتحديات الأمن القومي الجزائري:
استراتيجيات ضبط الحدود في ظل التدخل العسكري الفرنسي في الساحل

تُثير الإستراتيجية الفرنسية في منطقة المغرب العربي والساحل قلقًا متزايدًا لدى الجزائر، حيث يُنظر إليها على أنها قد تضر بمصالح دول الجنوب. فعلى الصعيد الأمني، تجد الجزائر نفسها في مواجهة تداعيات انتشار الأسلحة الناتج عن النزاع الليبي وتدهور الأوضاع في الساحل، مما يزيد من هشاشة منشآتها النفطية الحيوية. وعلى المستوى الجيوسياسي، يُحتمل أن يُعيق التدخل الفرنسي طموحات الجزائر في تعزيز دورها الإقليمي المستقل.

وعلى الرغم من تأكيد فرنسا على أهمية التعاون مع الجزائر في مكافحة الإرهاب، إلا أن الأخيرة ترى أن باريس غالبًا ما تنتهج مسارًا منفردًا في معالجة الأزمات الإقليمية، مما يعكس فجوة في الثقة والتنسيق الفعلي بين البلدين. كما تُحذر الجزائر من أن العمليات العسكرية الفرنسية في مالي قد تدفع العناصر الإرهابية للبحث عن ملاذات آمنة داخل أراضيها، مما يشكل تهديدًا أمنيًا إضافيًا.

وقد أثار قرار الجزائر بفتح مجالها الجوي أمام الطائرات الفرنسية جدلاً، حيث اعتبره البعض تنازلاً يُضعف من موقفها المستقل في الأزمة الساحلية. ومع ذلك، أكدت السلطات الجزائرية أن هذا القرار سيادي ولا يتعارض مع مبادئها الأساسية المتمثلة في عدم التدخل العسكري وتفضيل الحلول

¹ – Serigne Bamba Gay, "Connections between jihadist groups and smuggling and illegal trafficking rings in the Sahel", Dakar: Centre of Competence Sub-Saharan Africa, 2018, p.10-14.

² – نصير خليفة، المرجع السابق، ص 477.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

السلمية للنزاعات الإقليمية، مما يعكس سعيها للموازنة بين ضرورة التعاون الإقليمي والحفاظ على استقلالية قرارها.

1- التهديدات اللادولتية وتحديات الأمن الحدودي للجزائر في سياق هشاشة الدولة الإقليمية.

يشهد المحيط الإقليمي للجزائر تفاقماً بنيوياً لمعضلة فشل الدولة، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على تصاعد حدة التهديدات اللادولتية، وفي مقدمتها خطر الإرهاب. ففي الإقليم المتاخم للحدود الجزائرية، تواجه ثلاث دول على الأقل - ليبيا ومالي والنيجر - تحديات مؤسسية عميقة تقوض قدرتها على بسط سيادتها الفعالة على كامل أراضيها وفرض تمثيليتها السيادية. ويُعد الترهل المؤسسي للدولة الليبية نموذجاً بارزاً لهذه الحالة، حيث تجاوزت تداعياته حدود الدولة الوطنية لتشمل زعزعة استقرار دول الجوار الإقليمي. وقد أسهم هذا السياق الإقليمي الهش في تعزيز البيئة الحاضنة للفاعلين غير الدولتين، بما في ذلك التنظيمات الإرهابية والجماعات المسلحة الأخرى، الذين يستغلون فراغات السلطة لتقويض احتكار الدولة للعنف المشروع، كما يتضح جلياً في الحالة الليبية.

على الرغم من محاولات الفصل المفاهيمي بين الحركات الأزوادية المسلحة والجماعات الإرهابية الناشطة في منطقة الساحل الأفريقي، بالنظر إلى اختلاف دوافعها وأهدافها المعلنة - حيث تُصنف بعض المرجعيات الحركات الأزوادية كحركات تمردية ذات مطالب سياسية وإقليمية -، ومن ذلك ما ذهب إليه موسوعة الإرهاب والإجرام المنظم التي صنفت "التنظيمات الطوارقية المسلحة" بأنها حركات تمردية وليس إرهابية، وما أشار إليه "إبراهيم أغ باهانغا"، أحد زعماء فضائل الأزواد: "إننا لسنا من القاعدة ولا نتعاطف معها لأننا أصحاب قضية، والحكومة الجزائرية تدرك ذلك تماماً، وقد اتفقنا معها... على تعقب وتتبع أي جماعة للقاعدة في منطقتنا وأننا لن نسمح باستغلال منطقتنا في أعمال إرهابية".¹

إلا أن الواقع الميداني يشير إلى وجود ترابطات وظيفية بين الطرفين. فالاحتسام الجغرافي للمناطق الصحراوية الشاسعة والظروف الطبيعية القاسية قد يفرض شكلاً من أشكال التعاون العملياتي أو الاستغلال المتبادل للموارد والمسالك. علاوة على ذلك، تشير الأنشطة الإجرامية المشتركة، مثل تهريب الأسلحة والمخدرات والسلع غير المشروعة، إلى وجود مصالح مادية قد تدفع الطرفين إلى تبادل المنافع بشكل نفعي، بعيداً عن أي تقارب أيديولوجي أو سياسي جوهري، كما أكدته تصريحات بعض

¹ منصور لخضاري، "السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات-المبادئ-التحديات"، المرجع السابق، ص 264.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

قادة الحركات الأزوادية. هذا ما أشار إليه الباحث "اغ حيندي (Ag-Hindi)، الأستاذ في جامعة باماكو: "يمارس الطوارق الاعتدال وينتهجون في حياتهم الدينية، فهم ليسوا متطرفين.. انهم مسلمون بالفطرة لا بالاعتناق"¹.

لكن التطورات التي انحرف إليها الوضع في المنطقة أظهرت ميلاد حركات إرهابية جديدة كما أسلفنا سابقا (حركة التوحيد و الجهاد) وتحول بعض الفصائل الطوارقية من العمل السياسي التمردى الانفصالي إلى النشاط الإرهابي (حركة أنصار الدين).

فالجوانب الإنسانية المتمثلة أساسا في مشكلة اللاجئين التي باتت تشكل مصدر معاناة لبلدان الجوار، ولاسيما الجزائر بسبب أوضاعها الطبيعية المفتوحة مباشرة على بؤرة الأزمة ، التي تجعلها الأقرب الى الفرار إليها، والاقتصادية لكونها أغنى وأقوى دول جوار مالي التي رافق تفجر الأوضاع وانهايار الأمن فيها أزمة غذائية حادة جعلت المنطقة تقف على مشارف المجاعة، فعلى طول الحزام الصحراوي الذي يربط مالي بالنيجر، مروراً بموريتانيا ، تهدد المجاعة الملايين من الناس نتيجة العجز الفادح في الحبوب 13... مليون شخص مهدد بالمجاعة في الساحل، منهم 5 ملايين في النيجر و3 ملايين في مالي"².

في الحادي عشر من يناير عام 2013، باشرت فرنسا تدخلاً عسكرياً مباشراً في شمال مالي استجابةً لطلب من الرئيس المالي المؤقت. وقد استهدف هذا التدخل صدّ التقدم الذي كانت تحرزه الجماعات الإرهابية نحو المناطق الجنوبية من البلاد، الأمر الذي كان ينذر بسقوط مالي تحت سيطرة هذه التنظيمات.

لم يمض وقت طويل على هذا التدخل العسكري الفرنسي حتى شهدت الجزائر تداعياته المباشرة، وذلك في أعقاب اعتداء تيقنتورين. استهدف هذا الاعتداء القاعدة الغازية الواقعة في حقل إنتاج الغاز بمنطقة تيقنتورين، وقد تبنته "كتيبة الموقعين بالدم". ووُصف هذا الهجوم بأنه عمل إرهابي غير مسبوق بالنظر إلى طبيعة المنشأة المستهدفة، التي تتمتع بأهمية إستراتيجية للاقتصاد والأمن الوطني الجزائري،

¹ - نفس المرجع، ص265.

² -سيكوبا ساماكيه،"الانقلاب العسكري في مالي وتبعاته الداخلية والخارجية"، مركز الجزيرة للدراسات، 19 فيفري 2012، ص2 . في <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/04/20124514015220679.html> (يناير 2025).

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

واستهدافه لإطارات وعمال أجنب. كما تجدر الإشارة إلى مشاركة عناصر إرهابية متعددة الجنسيات تحت قيادة إرهابيين جزائريين في تنفيذ هذا الاعتداء (من تونس، ليبيا، مالي، مصر، مريتانيا، كندا).

على الصعيد العملي، أفضى التدخل العسكري الفرنسي إلى تفكك "كتيبة طارق بن زياد" في غضون شهر تقريباً من بدء العمليات، حيث تم القضاء على أميرها "عبد الرحمن أبي زيد" ونحو 200 مسلح من عناصر الكتيبة، بالإضافة إلى إلقاء القبض على 20 آخرين¹.

أما على المستوى الاستراتيجي، فقد وضع التدخل العسكري الفرنسي المباشر في شمال مالي الدولة الجزائرية أمام ضرورة تكيف سياستها الأمنية والدفاعية مع مستجدات واقع كانت تفضل تجنبه. فالمقاربة الجزائرية على الصعيدين الوطني والإقليمي كانت ترتكز على رفض أي وجود أو فعل عسكري غربي في المنطقة، مع الدعوة إلى ضرورة بناء تعاون أمني إقليمي يعتمد على تبادل المعلومات الاستخباراتية وتقديم الدعم اللوجستي لبناء قدرات جيوش المنطقة وتمكينها من الحصول على بعض الأسلحة المتطورة تقنياً. بيد أن التدخل العسكري الفرنسي أفرز واقعاً يتعارض مع هذه المنطلقات الأمنية، مما استلزم من الجزائر ضرورة التكيف مع هذا الوضع الجديد.

يستند تأمين الحدود تقليدياً إلى معادلة قوامها وجود طرفين دوليين مقتدرين يتوافقان على تأمين حدودهما المشتركة والمعترف بها دولياً، حيث تسعى كل دولة إلى تحقيق أمن واستقرار فضاءها الحدودي. بيد أن اختلال أحد قطبي هذه المعادلة، كما هو الحال الراهن نتيجة لتداعي هياكل الدولة في ليبيا ومالي، يحول مسألة تأمين الحدود إلى معضلة حقيقية. وعليه، فإن الحدود الجزائرية مع هاتين الدولتين تُعد منفذة بشكل كبير أمام التهديدات اللادولتية المتنوعة².

تشهد منطقة الجوار الإقليمي للجزائر وجود ثلاث دول على الأقل - ليبيا ومالي والنيجر - تعاني من إشكاليات بنيوية عميقة تحد من قدرتها على بسط سيادتها الفعالة على كامل أراضيها وفرض تمثيليتها المؤسسية. ويُعد الترهل المؤسسي الذي تعاني منه الدولة الليبية، والذي يثير تساؤلات حول فاعليتها كهيكل سيادي متماسك، لا يمثل تهديداً داخلياً فحسب، بل يمتد تأثيره ليطال استقرار دول الجوار الإقليمي. وقد أسهم هذا الوضع في تفاقم حالة الاضطراب في المنطقة المغاربية الساحلية. وتجدر الإشارة إلى أن حالة الفشل الوظيفي للدولة في هذه المنطقة قد سبقت استقرار الجماعات الإرهابية فيها. ومع

¹ - المرجع نفسه، ص 266.

² - عبد النور بن عنتر، البعد الأفريقي للأمن القومي الجزائري، المرجع السابق، ص 49.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

ذلك، تساهم هذه الأخيرة وغيرها من الفواعل غير الدولية، سواء كانت فاعلة داخل حدود الدولة أو تتجاوزها، في تقويض احتكار الدولة للعنف المشروع في بعض دول المنطقة التي لا تزال تواجه صعوبات في استعادته.

نتيجة لذلك، أصبحت الحدود الجزائرية الممتدة عرضة لتصاعد التهديدات اللادولتية، لا سيما نشاط الجماعات الإرهابية وتنامي أنشطة الجريمة المنظمة، بما في ذلك تهريب الأسلحة والبضائع والمخدرات والأشخاص عبر شبكات الهجرة غير الشرعية. وتُعتبر الحدود مع ليبيا ومالي الأكثر اضطرابًا وخطورة في الوقت الراهن، وذلك نظرًا لفشل الدولة وعجزها عن فرض سلطتها على كامل أراضيها، وخاصة في المناطق الحدودية مع الجزائر. وقد استدعى هذا الوضع مضاعفة الجزائر لجهودها الرامية إلى تأمين حدودها، وبالتالي المساهمة في أمن حدود دول الجوار، من خلال تكثيف مراقبة التدفقات عبر جانبي الحدود. ويُعيد هذا المأزق الأمني على الحدود التأكيد على نقطة التحليل الأولية، المتمثلة في غياب الدولة أو فشلها كعامل محوري في تنامي التهديدات اللادولتية في المنطقة.

على الرغم من التباينات في طبيعة التحديات الأمنية على امتداد الحدود الجزائرية المختلفة، إلا أنها تشترك في سمة أساسية تتمثل في محدودية، إن لم يكن غياب، الإمكانيات المالية والبشرية لدى كل من ليبيا ومالي. في المقابل، تتمتع الجزائر بقدرات نسبية في هذا المجال، مما يجعلها تتحمل بمفردها جزءًا كبيرًا من العبء الأمني لتأمين الحدود المشتركة. ورغم التكلفة الباهظة لهذه الجهود على الجزائر، إلا أنها تدرج في إطار مسؤوليتها الإقليمية تجاه الحفاظ على أمنها القومي ومساعدة دول الجوار على تجاوز هذه الظروف الصعبة، خاصة في ظل الترابط الوثيق بين الأمن القومي لدول الجوار في عالمنا المعاصر.

بيد أنه في ظل شح الموارد المالية الناتج عن التراجع الكبير في عائدات النفط، يواجه الجهد الأمني الجزائري تحديات متزايدة. وتؤكد أحدث البيانات الصادرة عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) على هذا الواقع، حيث تشير إلى ارتفاع الإنفاق العسكري الجزائري في السنوات الأخيرة على الرغم من تراجع الإيرادات. فعلى سبيل المثال، خصصت الجزائر للجيش في ميزانية عام 2022 مبلغًا قدره 22 مليار دولار أمريكي¹.

¹ - لبنى جصاص، الأمن الحدودي الجزائري بين تحديات التنافس الدولي والتهديدات الأمنية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 06، العجج 2022، ص 210.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

وقد اتسم تعامل الجزائر مع جوارها الأفريقي، وخاصة دول الساحل المتاخمة لحدودها، بنوع من الحذر والقلق إزاء تداعيات الهجرة غير الشرعية والنشاط الإرهابي. وقد تجلّى ذلك في تصريح وزير الخارجية الجزائري آنذاك، عبد القادر مساهل، الذي وصف فيه: "ظاهرة الهجرة الأفريقية وشبكات تهريبها بأنها "تهديد للأمن القومي". ويكمل هذا التصريح الممارسات الخطابية للحكومة الجزائرية فيما يتعلق بعملية أمننة وتجريم الهجرة، وهي عملية بدأت منذ أكثر من عقد من الزمن¹.

لم تولّ الجزائر اهتمامًا جدّيًا بجوارها الساحلي إلا مع تفشي الإرهاب وتنامي الهجرة غير الشرعية الأفريقية في المنطقة. وعلى الرغم من انخراطها في جهود الوساطة في أزمات الأزواد في مالي والنيجر، إلا أن اتساع نطاق نشاط الجماعات الإرهابية وتزايد تدفقات الهجرة السرية كانا العاملين الحاسمين في تجاوز مرحلة الفراغ الإدراكي والاهتمام الرمزي بالقارة الأفريقية.

تُظهر التحليلات السابقة الترابط المعقد بين هشاشة الدولة الإقليمية وتصادم التهديدات اللادولتية وتحديات الأمن الحدودي التي تواجه الجزائر. ففشل الدولة في دول الجوار لا يقتصر على خلق فراغات أمنية تستغلها الجماعات الإرهابية وغيرها من الفاعلين غير الدولتين، بل يمتد ليشمل تداعيات إنسانية واقتصادية تؤثر بشكل مباشر على استقرار الجزائر. كما أن التدخلات الخارجية، وإن كانت تستهدف في ظاهرها مكافحة الإرهاب، قد تحمل في طياتها تحديات جديدة تستوجب على الجزائر إعادة تقييم وتكييف استراتيجياتها الأمنية والإقليمية بما يضمن حماية مصالحها الوطنية في ظل هذا السياق الإقليمي المضطرب.

ثانيا-المقاربة العسكرية لأمن الحدود الجزائرية: "الحدود خط للترسيم"

تواجه الجزائر، بحكم موقعها الجغرافي ومساحتها الشاسعة، مسؤولية إقليمية في تحقيق الأمن بشمال أفريقيا وامتدادها إلى منطقة الساحل الأفريقي، وهو ما يفسر ارتفاع نفقاتها العسكرية التي بلغت حوالي 10 مليارات دولار عام 2014 لتعزيز قدراتها، و6.65% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2020². وفي ظل المقاربة العسكرية الفرنسية في الساحل، والتي تجسدت بشكل خاص في تدخلها في مالي ابتداءً من يناير 2013 عبر عمليتي "سيرفال" و"برخان"، تبنت الجزائر استراتيجية متعددة الأبعاد لتأمين حدودها الوطنية ومواجهة التداعيات الإقليمية لهذا التدخل على أمنها القومي.

¹ - المرجع نفسه، ص 215.

² - [https://data.albankaldawali.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS\(septembre2021\)](https://data.albankaldawali.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS(septembre2021)).

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

تعتمد الجزائر تقليديًا على منظور عسكري في مراقبة حدودها، ويعود ذلك، حسب الباحث " عبد النور بن عنتر"، إلى 1:

- حجم التهديدات وآثارها المباشرة،

- طول الحدود البرية (أكثر من 6500 كلم مع سبع دول)،

- عدم استقرار دول الجوار، وطبيعة العقيدة السياسية والأمنية الجزائرية (مبدأ عدم التدخل).

ويشير أرسلان شيخاوي إلى خمسة مبادئ أساسية تستند إليها سياسة إدارة الحدود الجزائرية

وهي :

- حرمة الحدود المعترف بها عند الاستقلال،

- السيادة على المجال الأرضي والجوي المستمدة من القانون الجزائري والدولي،

- حسن الجوار،

ترسيم الحدود وتطوير المناطق الحدودية،

ومبدأ عدم التدخل المستقى من صلب السياسة الخارجية الجزائرية.

ومن هنا يمكن القول أن السياسة الأمنية الجزائرية في التعامل مع أمن الحدود تتميز بثلاثة مستويات رئيسية:

أ- الاعتماد على الذات: استنادًا إلى تجربتها في مكافحة الإرهاب خلال "العشرية السوداء" عقب عودة المقاتلين من أفغانستان، اعتمدت الجزائر على إجراءات وقائية ونزع التطرف (إعادة دمج المقاتلين في المجتمع عبر المصالحة الوطنية) بالتوازي مع عدم التسامح الأمني تجاه المسلحين (مواصلة جهود القضاء على الجماعات الإرهابية كتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بزعامة عبد المالك درودكال وجماعة مختار بلمختار، ومواجهة خطر تمدد تنظيم داعش نحو دول المغرب العربي، وتبنيه اغتيال السائح الفرنسي Hervé GOURDEL في شمال مالي سنة 2014. وفي مجال مكافحة التهريب،

¹ عبد النور بن عنتر، البعد الأفريقي للأمن القومي الجزائري، المرجع السابق، ص 49.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

لجأت الجزائر إلى حفر خنادق على أجزاء من حدودها مع تونس والمغرب لمنع مرور مهربي المخدرات والوقود والسلع الاستهلاكية، كما نشرت ما لا يقل عن 80 ألف عسكري لفرض الأمن على الحدود. بالإضافة إلى ذلك، عملت على التعريف بهيئات مراقبة الحدود وتعزيز التعاون بين المواطنين وعناصر هذه الأجهزة، وتحديث موارد المراقبة عبر إنشاء نظام إلكتروني لمراقبة الحدود (شبكة RUNITEL)، واستخدام أجهزة استشعار ورادارات وكاميرات مراقبة، وتوفير مساحات ضوئية إلكترونية وزيادة نقاط التفتيش الحدودية¹.

وقد دفعت التداعيات الإقليمية للتدخل الفرنسي في مالي، بما في ذلك حالة اللأمن وتنامي نشاط الجماعات الإرهابية واتخاذها من دول الجوار قاعدة خلفية، بالإضافة إلى العملية الإرهابية في عين أمناس (يناير 2013)، الجزائر إلى التفكير في حلول أكثر فعالية. تجسد ذلك مؤخرًا في دسترة خروج قواتها الأمنية خارج الحدود (الإصلاح الدستوري 2020)، بهدف العمل ضمن الأطر الإقليمية المتاحة وصد التهديدات في منبعها.

ب- التعاون الثنائي: سعت الجزائر إلى تعزيز أمن حدودها عبر عقد اتفاقيات ثنائية ومذكرات تفاهم مع دول الجوار للتنسيق والتعاون الأمني وتبادل المعلومات والخبرات. ومن أبرز هذه الآليات²:

- اللجنة الجزائرية النيجيرية الثنائية للحدود (1997): تهدف إلى تنظيم وإدارة التعاون عبر الحدود في مجالات متعددة، وتعزيز الرقابة على حركة الأشخاص والبضائع، ومكافحة الهجرة السرية، وتأمين المناطق الحدودية.

- اللجنة الأمنية الجزائرية المالية المشتركة (الدورة الثانية في يناير 2004): تسعى إلى تعزيز التعاون الأمني في المناطق الحدودية عبر تنظيم اجتماعات دورية، وتبادل الخبرات والمعلومات، وزيادة التعاون في مكافحة الإرهاب والجريمة، ومنع الهجرة غير الشرعية والتهريب والاتجار بالبشر.

¹ - Belkacem Iratni, "Les Défis et enjeux Sécuritaire dans l'espace Sahélo-Saharien: La Perspective De L'Algérie», Dialogues sécuritaires, mars 2017, p8. dans : https://pscc.fes.de/fileadmin/user_upload/documents/publications/Rapport_de_synthe_se_des_etudes-pays.pdf (septembre 2024).

² - لبنى جصاص، المرجع السابق، ص 217.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

- اللجنة الأمنية الجزائرية الليبية: تهدف إلى تنسيق أعمال الأجهزة الأمنية في مكافحة الجريمة والإرهاب وضبط الهجرة غير الشرعية.
- ج- التعاون المتعدد الأطراف: شاركت الجزائر في مبادرات إقليمية ودولية لتعزيز أمن الحدود ومكافحة الإرهاب، من أبرزها:
 - مجموعة العمل المشترك لدول الميدان (CEMOC) ووحدة الاندماج والاتصال (UFL) (2011): تشكلت مع مالي والنيجر وموريتانيا لتنسيق مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات الاستخباراتية.
 - البروتوكول الملحق باتفاقية الاتحاد الأفريقي للوقاية من الإرهاب ومكافحته (2004): نتج عنه إبرام مذكرة تعاون وتنسيق الإجراءات مع مالي والنيجر وموريتانيا عام 2009، والتي أسست لـ CEMOC و UFL.
 - المشاركة في اجتماعات وزراء الداخلية والدفاع: بالإضافة إلى تقديم قرارات منتظمة على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة لتعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والاستفادة من برامج التعاون الأوروبي لمكافحة الهجرة (برنامجي ميدا 1 و 2) لتحديث الشرطة والعدالة والإدارة.
- يُلاحظ أن هذه المبادرات واللجان تركز بشكل أساسي على المواجهة وتحديث أجهزة الرقابة لإنشاء "حدود ذكية"، مع ربط الحدود بشبكة معلوماتية للتدخل السريع. ومع ذلك، تعاني هذه المبادرات من ضعف التنفيذ نتيجة غياب الإرادة السياسية لدى دول الجوار، وتعدد مراكز اتخاذ القرار، ونقص الإمكانيات، وضغوط القوى الأجنبية ذات المصالح في الساحل.
- في مواجهة التطور النوعي للتهديدات الإرهابية والمستجدات الأمنية، تبنت الجزائر استراتيجية تهدف إلى تعزيز منظومتها الأمنية الحدودية. وقد تجسد ذلك في إطلاق برامج تكوينية متخصصة للعناصر الأمنية، شملت مجالات حساسة كالكشف عن المتفجرات، وتأمين المطارات والموانئ، ومكافحة تزوير وثائق الهوية، بالإضافة إلى رفع كفاءة وتأهيل قوات حرس الحدود. اذ عمدت السلطات الجزائرية إلى تطبيق إجراءات أمنية مُشددة في ثماني ولايات جنوبية. وشملت هذه الإجراءات تنظيم حركة تنقل

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

المركبات والشاحنات خارج الطرق المُعبدة وتقييد الوصول إلى عشرين نقطة عبور معروفة، يتمركز أغلبها في ست ولايات (بشار، تندوف، أدرار، ورقلة، تمنراست، إيزي)، إلا بترخيص مسبق¹.

بالإضافة إلى ذلك، تم تكثيف عمليات المراقبة في منطقة الصحراء الشاسعة، مع التركيز على الأودية والمرتفعات التي تُسهل إخفاء المركبات وحفر أماكن الاختباء. وتمتد هذه المنطقة الجغرافية الحساسة من جبال "أدغاغ أفوغاس" شمال مالي وجبال "أكادس إير" شمال النيجر، مروراً بوادي "زوراك" الذي يصل إلى جنوب الجزائر.

يمثل الجنوب الجزائري، بطبيعته الجغرافية الصحراوية الوعرة وصعوبة ضبطه بالاعتماد على قوات حرس الحدود النظامية وحدها، تحدياً أمنياً لا يقل خطورة عن التهديدات الإرهابية المسلحة التي نشطت في المناطق الجبلية الشمالية والوسطى. وقد أشارت إحصائيات وزارة الداخلية إلى وجود أكثر من أربعين جنسية لمهاجرين غير شرعيين أفارقة على الأراضي الجزائرية، حيث تورط غالبيتهم في أنشطة غير قانونية تشمل الهجرة السرية وتهريب الأسلحة والمخدرات والتبغ والذهب وغيرها².

وبهدف تجفيف منابع الجريمة في الجنوب الجزائري، الذي يمتد على مسافة تتجاوز 3000 كيلومتر، قامت وزارة الداخلية بتحديد قائمة تضم خمسين مادة وسلعة يُحظر نقلها إلى ليبيا. ويهدف هذا الإجراء إلى منع وصول هذه المواد إلى الجماعات الإرهابية التي عززت نفوذها في مناطق متعددة في كل من ليبيا ومالي. ويُعد هذا الإجراء جزءاً من استراتيجية أوسع لمنع تدفق السلع التي تستخدمها التنظيمات الإرهابية إلى دول الجوار الجنوبية³.

كما اتخذت الهيئات الأمنية، ممثلة في وزارة الدفاع، إجراءات احترازية لمكافحة الجريمة المنظمة، وذلك بالشروع في تسييج الحدود الجنوبية بتقنيات مراقبة متقدمة ومستويات عالية من الذكاء التقني. كما تم تعزيز الرقابة على الحدود التونسية الجزائرية بأكثر من 80 نقطة مراقبة على طول الحدود

¹ - قوي بوحنية، الجزائر و الهواجس الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي المخاوف من استتساخ داعش في الساحل الإفريقي"، مركز الجزيرة للدراسات، 11 ديسمبر 2014، ص6،

في: <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/20141211101950627544.html> (فيفري 2021)

² - قوي بوحنية، الجزائر و الهواجس الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي المخاوف من استتساخ داعش في الساحل الإفريقي"، المرجع السابق.

³ - عادل جارش، المرجع السابق، ص97.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

المشتركة مع تونس. بالإضافة إلى ذلك، تم نشر 60 ألف جندي على الحدود المشتركة مع دول الساحل الأفريقي ابتداءً من شهر مايو عام 2013¹.

على صعيد آخر، تبنت الجزائر استثناءات في مراقبة الحدود فيما يتعلق بالطوارق، حيث أولت هذه القضية أهمية خاصة وسعت إلى تجسيد سياسة "التنمية والأمن". فعلى المستوى السياسي، منحت الجزائر للطوارق حرية تسيير شؤونهم الخاصة للحفاظ على خصوصيتهم الثقافية والاجتماعية، وذلك في مقابل ولائهم وتمثيلهم على مستوى المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة. وفي هذا السياق، أكد النائب البرلماني التارقي عن ولاية تمنراست، "محمود أقمامة"، على ولاء الطوارق الجزائريين لوطنهم ورفضهم أي محاولة للمساس باستقرار الجزائر².

كما وضعت الجزائر مجموعة من القوانين والإجراءات التنظيمية الاستثنائية على حدودها الجنوبية لتسهيل حركة تنقل السكان بين حدودها والبلدان المجاورة، نظرًا للروابط القوية بين القبائل الموجودة على جانبي الحدود، خاصة مع مالي والنيجر.

* المقاربة التنموية لأمن الحدود الجزائرية: "الحدود خط التفاعل"

تدرك الجزائر أن انهيار وتفقت الدول يمثل تحديًا للأمن الإنساني، ولذلك اتخذت موقفًا يهدف إلى الحفاظ على الوحدة الترابية لمالي مع ضمان عدم إقصاء وتهميش سكان الطوارق. ورغم تحفظ هؤلاء في البداية على هذا الموقف لعدم دعم الجزائر لانفصالهم، إلا أنه يُفسر برغبة الجزائر في المساهمة في إيجاد حل نهائي يُحقق السلام والأمن في المنطقة. وعلى المستوى الاقتصادي، يتجلى دعم الجزائر للتنمية المحلية من خلال مساهمات صندوق تنمية الجنوب، الذي أسسه الرئيس الجزائري الأسبق اليمين زروال، حيث تم تخصيص 35 مليار دينار لتمويل مشاريع كبرى في مجال الهياكل القاعدية، كالمطارات والطرق ومشاريع السياحة والري. ويُلاحظ أن تعامل الجزائر مع الطوارق يعتمد بشكل كبير على المقاربة المادية من خلال التفاوض مع أعيان الطوارق وتقديم الحوافز لتعزيز ولائهم للدولة³.

إدراكًا للتأثير السلبي للتشديد الأمني على "اقتصاد الحدود" ومستوى معيشة سكان المناطق

¹-قوي بوحنية، المرجع السابق، ص7.

²-عادل جارش، المرجع السابق، ص99.

³- خالد بشكيط، المرجع السابق، ص177.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

الحدودية، تبنت الجزائر مقاربة تنموية مكاملة لتأمين الحدود. تهدف هذه المقاربة إلى¹:

- تنمية القدرات الاقتصادية لسكان المناطق الحدودية عبر تشجيع التجارة القانونية.
- ترقية الصادرات المحلية والتبادل التجاري مع الدول المجاورة.
- تخفيف الضغط على الموانئ الرئيسية عبر تسهيل حركة السلع عبر المنافذ الحدودية.
- تقوية العلاقات التجارية والسياسية والثقافية مع دول الجوار.
- تسهيل الحصول على السلع المستوردة بالعملة المحلية.
- توحيد الرؤى السياسية ودعم علاقات حسن الجوار.
- تشجيع الولايات الحدودية على إيجاد مصادر دخل لتمويل الأمن وتقليل النزاعات الحدودية.

وقد تجسدت هذه المقاربة في مصادقة السلطات العمومية على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لآفاق 2030 (قانوني 2010 و 2016) ومخطط عمل الحكومة لسنة 2017 الرامي لتكثيف الجهود التنموية في المناطق الحدودية. كما أبدت الحكومة الجزائرية مؤخرًا اهتمامًا بتنمية مناطق الظل والمناطق الحدودية عبر تخصيص ميزانية تقدر بـ 110 مليار دينار واستحداث عشر ولايات جديدة تقع معظمها في الجنوب وعلى الحدود، بهدف تقديم حوافز للموظفين والشركات وتنمية هذه المناطق وفق ستة محاور رئيسية تشمل: تسوية الأقاليم وتحقيق العدالة في توزيع الموارد، التنوع الاقتصادي والتنمية المحلية، الربط

¹ - ايمان صحراوي، سهام حرفوش، "أهمية المناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة في تشجيع الاستثمارات و التجارة بين الدول المتجاورة: حالة الشريط الحدودي الجزائري"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 05، ص 239.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

بين المناطق عبر تحديث البنية التحتية، تنظيم التجمعات السكنية وتوفير الخدمات، التنمية والتحكم في المبادلات عبر الحدود، والحوكمة ونظام التحفيز بمشاركة الفاعلين المحليين¹.

ورغم هذه الجهود، يحد غياب تخطيط استراتيجي محدد، وعدم فعالية الحوكمة، واختلالات تنفيذ المشاريع من نجاعة العملية التنموية في المناطق الحدودية، التي تملك إمكانات هائلة يمكن استغلالها لجعلها مراكز اقتصادية جاذبة للاستثمار والتكامل الإقليمي وخط دفاع متقدم ضد التهديدات.

بعد التدخل الفرنسي في مالي عام 2013، ازداد التحدي الأمني على حدود الجزائر مع دول الساحل. ورغم جهود الجزائر لتعزيز أمنها الحدودي، تظل معالجة الأسباب الجذرية للتهديدات (فشل الدولة، الجريمة، الإرهاب) ضعيفة. يتطلب الأمر فهماً أعمق لهذه الديناميات من خلال دراسات متخصصة لتطوير استراتيجيات فعالة لحماية الأمن القومي الجزائري في هذا السياق الإقليمي غير المستقر.

المبحث الثاني: مركّزات وأبعاد المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي

تُدرّك الدبلوماسية الجزائرية، في إطار سياستها الخارجية الأفريقية، طبيعة التحديات الأمنية المعقدة التي تواجهها في محيطها الجيوسياسي. إذ تُجاور الجزائر منطقة تمتد فيها الأزمات على طول حدود تتجاوز 6343 كيلومتراً، وتتسم هذه المنطقة بتداخل المعضلات الأمنية التي تفاقم حتى بعد التدخل العسكري الفرنسي في مالي، والذي كان يهدف ظاهرياً إلى احتواء الجماعات الإرهابية ومنع سقوط الدولة المالية، إذ حدد الأستاذ "محمّد برقوق" أبرز المعضلات الأمنية التي تواجه منطقة الساحل الإفريقي في الآتي²:

*صعوبات بناء الدولة: ضعف المؤسسات الحكومية وعدم قدرتها على فرض سيادة القانون.

¹ جميلة علاق، رباب بولمشاور، "المناطق الحدودية للجزائر بين متطلبات التنمية المحلية وتعزيز مقدرات السياحة الوطنية"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 4، العدد 2، ص 215.

² - محمّد برقوق، "الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية"، جريدة الشعب، الجزائر، العدد 01، جانفي 2008، ص 03.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

* هشاشة الهوية وتنامي الصراعات الإثنية: تقاوم الصراعات القبلية والعرقية بسبب غياب الهوية الوطنية الجامعة.

* هشاشة البنى الاقتصادية: ضعف الاقتصاد وتقشي الفقر، مما يُشكل تهديدات أمنية صلبة ولينة قابلة للتصدير إلى الجزائر.

* ضعف الأداء السياسي: تكرار الانقلابات العسكرية في دول المنطقة، مما يُزعزع الاستقرار السياسي.

* انتشار الجريمة المنظمة وأشكال العنف البنيوي: تقشي الجرائم العابرة للحدود وظهور أشكال جديدة من العنف المرتبط بالظروف الاجتماعية والاقتصادية.

في ظل هذه الخلفية الإقليمية المضطربة، تبرز أهمية تحليل مبادئ وأبعاد السياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل. يسعى هذا المبحث إلى تسليط الضوء على الأسس التي تستند إليها الجزائر في تعاملها مع هذه التحديات الأمنية المتنامية، واستكشاف الأبعاد المختلفة لهذه السياسة، سواء كانت وقائية أو علاجية، ثنائية أو جماعية، مع التركيز على الآليات التي تعتمدها الجزائر لتحقيق الاستقرار الإقليمي وحماية مصالحها الوطنية في هذا المحيط الجيوسياسي الحساس. إن فهم هذه المبادئ والأبعاد يُعد ضرورة لفهم الدور الجزائري في المنطقة وتقييم فعالية استراتيجياتها الأمنية في مواجهة التهديدات المتصاعدة.

المطلب الأول: مبادئ ومحددات السياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي

تستند السياسة الأمنية الجزائرية إلى مجموعة من المبادئ الراسخة التي تطورت عبر الزمن لتشكل ثوابت أساسية، وهي:

* الشرعية الدولية: الالتزام بمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

* السيادة الوطنية: التأكيد على سيادة الدولة ورفض أي تدخل في شؤونها الداخلية.

* عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: احترام سيادة الدول الأخرى وعدم التدخل في شؤونها.

* رفض التدخل العسكري الأجنبي: معارضة أي تدخل عسكري أجنبي في المنطقة.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

* مساندة حركات التحرر: دعم حركات التحرر الوطني في مختلف أنحاء العالم.

* الاستقلال الأمني: السعي إلى تحقيق استقلال أمني بعيدًا عن أي مظلة خارجية أو وجود أجنبي.

* مكافحة الإرهاب: اعتبار مكافحة الإرهاب عقيدة أمنية أساسية.

لقد عكس هذا النهج المنهجي التزام الجزائر بمبادئ القانون الدولي واحترام سيادة الدول، كما يعكس حرصها على تحقيق استقلالها الأمني وحماية مصالحها الوطنية إن اعتبار مكافحة الإرهاب عقيدة أمنية أساسية يعكس إدراك الجزائر لخطورة هذا التهديد وتصميمها على مواجهته وعموماً يمكن إدراج أهم مبادئ السياسة الأمنية الجزائرية في الساحل إلى النقاط الأساسية التالية :

1- مبدأ عدم التدخل في العقيدة الأمنية الجزائرية: تحليل نقدي في ظل التطورات الأمنية في منطقة الساحل :

يُمثل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول حجر الزاوية في السياسة الخارجية الجزائرية، ويُشكل مرجعية أساسية للسياسة الأمنية للبلاد¹. بما في ذلك عدم تدخل الجيش خارج الحدود، و يتجلى هذا المبدأ في رفض الجزائر للتدخل في ليبيا ومالي، رغم بعض التكيفات الظرفية في الحالة المالية (فتح الأجواء أمام المقاتلات الفرنسية تطبيقاً للقرار الأممي). كذلك في رفض الجزائر الانضمام إلى مجموعة الساحل الخمس G5.

يعد رفض التدخل المزدوج، السياسي والعسكري، مبدأ ثابتاً ومقدساً لسياسة الجزائر لبحرانية و الأمنية، ومن ثم لعقيدتها. ورفض التدخل السياسي هو المبدأ الأكثر دسرة ، ادرج في دستور عام 1976 الذي خصص له مادتين. اذ نصت المادة 90 على : "وفاء لمبادئ عدم الانحياز وأهدافه، تناضل الجزائر من أجل السلم، والتعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول". بينما تنص المادة

¹ - يعد رفض التدخل المزدوج ، السياسي و العسكري مبدأ ثابتاً ومقدساً للسياسة الأمنية الجزائرية ، ورفض التدخل السياسي هو المبدأ الأكثر دسرة حيث أدرج في دستور 1976 في مادتيه 90 و 93 والتي أقرت بنضال الجزائر من أجل السلم و التعايش السلمي و المصلحة المتبادلة و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة ،اما دستور 1989 فنجد المادة 27 منه قد نصت على هذا المبدأ الثابت وقد وردت هذه المادة بعد ذلك في مختلف التعديلات الدستورية التي تلت هذا الدستور (1996،2008،2016،2020).

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

93: "يشكل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مبادئ أساسيين للسياسة الوطنية". في دستور اختفى البعد الايديولوجي، بينما تدعم بعد المشروعية بالإشارة صراحة إلى الأمم المتحدة، مع إعادة صياغة طفيفة للمادة 93 لدستور عام 1976، حيث نصت المادة 27 من دستور 1989: "تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه". منذ عام 1989 وردت هذه المادة كما هي في مختلف التعديلات الدستورية (1996، 2020، 2016، 2008). أما التدخل العسكري، فهو أيضا مرفوض فالدستور بنص (المادة 31) على امتناع الجزائر عن "اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، وعلى بدل جهودها لتسوية النزاعات سلميا"، وعلى أن مهمة الجيش تنسحب على حماية البلاد وحدودها.

وقد ظل هذا المبدأ ثابتاً في السياسة الخارجية الجزائرية، إلا أنه واجه انتقادات متزايدة في الآونة الأخيرة، نظراً لتسارع الأحداث في الجوار الإقليمي، والتي أصبحت تشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي الجزائري، لاسيما مع تصاعد الأزمات في منطقة الساحل الأفريقي، مثل الأزمة في مالي والصراع الداخلي في ليبيا. وقد ظهرت أصوات تدعو إلى مراجعة هذا المبدأ بما يتوافق مع المصالح الوطنية للجزائر.

يستند التصور الجزائري لمبدأ عدم التدخل السياسي إلى ثلاث مقاربات نظرية: المقاربة الليبرالية (قواعد ومؤسسات دولية)، والمقاربة البنائية (معايير وهوية)، والمقاربة الواقعية (سيادة ومركزية الدولة والمصلحة الوطنية). يحمي النظام الجزائري نفسه من التدخل الأجنبي من خلال الامتناع عن التدخل في شؤون الدول الأخرى، تطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل. كما يخدم هذا المبدأ مصلحة الجزائر في الحفاظ على استقرارها الداخلي وتجنب التدخلات الخارجية في الظروف الحرجة، مثل الأزمات الداخلية أو الأحداث الإرهابية¹.

ومع ذلك، تواصل الجزائر تبرير رفضها لأي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية للدول، بما في ذلك دول الساحل الأفريقي التي تربطها بها علاقات تاريخية وجغرافية وثيقة. وتتعلق الجزائر من قناعتها بأن التدخلات الأجنبية تساهم في تغذية الأزمات وتأجيج الصراعات، ولا تقدم حلولاً مستدامة. ويعود هذا

¹ - عبد النور بن عنتر، "سياسة الجزائر الأمنية: تحولات ومعضلات في سياق القلاقل الإقليمية والحراك داخليا"، سياسات عربية، المجلد 10، العدد 55، مارس 2022، ص 25.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

الموقف إلى التجربة الاستعمارية التي عاشتها الجزائر، والتي جعلتها تؤمن بأهمية احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها تحت أي ذريعة.

وقد تجلّى هذا الموقف بوضوح في الموقف الجزائري تجاه الأزمة الليبية، التي كان لها تأثير كبير على منطقة الساحل الأفريقي، حيث ساهمت في تقوية الجماعات الإرهابية من خلال حصولها على ترسانة كبيرة من الأسلحة. وانطلاقاً من هذه القناعات، ترفض الجزائر التدخل العسكري الأجنبي المباشر، باعتباره يُوفر غطاءً دينياً وأيديولوجياً لعناصر التنظيمات الإرهابية، خاصةً أن سكان المنطقة ذات غالبية مسلمة .

وفي هذا الإطار فقد تبنت الجزائر نموذجاً للأمن القومي يقوم على مبدأ الاستقلال الأمني عن أي مظلة أجنبية، مما يعني رفض أي تحالفات إستراتيجية أو اتفاقيات عسكرية أو قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها. هذا النموذج هو الذي تتبناه الجزائر منذ الاستقلال، وقد قامت بتطوير منظومة دفاعية وطنية مستقلة. إذ تعتمد في نموذجها الأمني على مقارنة واقعية تستند إلى الاعتماد على القدرات الذاتية، وهو ما يتوافق مع تحليل "باري بوزان" الذي يرى أن مفهوم الأمن القومي يستلزم مقارنة تقوم على الاعتماد على الذات، وأن التدابير التي تضمن الأمن هي بشكل واسع تحت تحكم الدولة. يقوم تصور الجزائر للأمن القومي تحديداً على ضرورة تحكمها في التدابير الكفيلة بضمان أمنها، واستبعاد أي تبعية للخارج، مهما كانت طبيعتها أو درجتها، نظراً لطبيعة حربها التحريرية، اختارت الجزائر بمجرد استقلالها سياسة أمنية مستقلة عن أي تحالف أو وجود أجنبي على أراضيها، وقد تمسكت بهذا المبدأ الذي أصبح خياراً إستراتيجياً ثابتاً، يقوم على رفض استخدام القوة في العلاقات الدولية والنفور من الأحلاف العسكرية. إن الجزائر تضع سيادتها واستقلالها في المرتبة الأولى، وترى أن الأمن القومي يجب أن يكون نابغاً من القدرات الذاتية للدولة، وليس من أي تحالفات أو اتفاقيات خارجية¹.

تشكل التدخلات الأجنبية في منطقة الساحل الأفريقي، وتحديداً في ليبيا ومالي، نقاط تماس حرجة في العلاقات بين دول المنطقة، بما في ذلك الجزائر. وتُثير هذه التدخلات تساؤلات حول دوافعها الحقيقية، والتي تُشير التحليلات إلى أنها تتجاوز الأهداف المعلنة لمكافحة الإرهاب، لتشمل تحقيق

¹ - عبد النور بن عنتر، "سياسة الجزائر الأمنية: تحولات ومعضلات في سياق القلاقل إقليمية و الحراك داخليا"، المرجع السابق.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

مصالح إستراتيجية واقتصادية، خاصةً فيما يتعلق بموارد الطاقة الأفريقية الممتدة عبر ليبيا وتشاد والكاميرون ونيجيريا.

وفي هذا السياق نجد أن المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل تعتمد على الطابع المحلي، وترفض أي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية لدول المنطقة. وتُفضل الجزائر تقديم المساعدة التقنية من قبل الدول الكبرى، مع التأكيد على ضرورة تولي دول المنطقة زمام المبادرة في مواجهة التحديات الأمنية. وتستند رؤية الجزائر إلى أسس قانونية ودستورية تُحدد المهام الأساسية لأجهزتها الأمنية، والتي تنحصر في حماية سيادة الدولة وحدودها، وترفض توظيف قدراتها العسكرية خارج الحدود، أو المشاركة في أي حرب دولية، مهما كانت مبرراتها. ويعود هذا الموقف إلى عدة عوامل، منها¹:

- التجربة التاريخية: تؤكد التجربة الاستعمارية على رفض الجزائر لأي شكل من أشكال التدخل الأجنبي، وخاصةً الفرنسي.

- المصالح الوطنية: تُدرك الجزائر أن التدخلات الأجنبية تُهدد استقرار المنطقة وأمنها القومي.

- المبادئ القانونية والدستورية: تُحدد هذه المبادئ دور الأجهزة الأمنية الجزائرية وترفض استخدامها في عمليات عسكرية خارج الحدود.

- مكافحة الإرهاب: تفضل الجزائر مكافحة الإرهاب بطرقها الخاصة و من خبرتها في الطويلة في هذا المجال .

وعلى هذا الأساس ترفض الجزائر المقاربة الأمنية الدولية التي تهدف إلى تحقيق الأمن في منطقة الساحل الإفريقي عبر التدخل الأجنبي (المقاربة التدخلية لفرنسا)، حيث ترى أن هذه المقاربة تتعارض مع مبادئها وتؤدي إلى نتائج عكسية. وقد تجلّى هذا التعارض بشكل واضح مع فرنسا التي تتبنى هذه المقاربة، خاصةً خلال الأزمة المالية عندما شنت فرنسا عمليات عسكرية ضد الجماعات الإرهابية. وقد ساهمت هذه العمليات في تعقيد الوضع المتأزم في شمال مالي، حيث تم تسجيل انتهاكات لحقوق الإنسان وأعمال عنصرية ضد القبائل العربية والطوارق، مما فاقم من مشاكل المنطقة. كما كان لهذه الحرب تداعيات خطيرة على الأمن الجزائري، منها اختراق الحدود من قبل التنظيمات الإرهابية،

¹- وهيبة دالع، "السياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي"، دراسات إستراتيجية، العدد 23، ص 97.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

خاصة بعد تدهور الأوضاع الأمنية في مالي بمدن شمالها المطلّة على مدينتي تيمياوين وبرج باجي مختار الجزائريّين.¹ وترى الجزائر أن الحل الأمثل للآزمات في منطقة الساحل يكمن في تبني مقاربة شاملة تركّز على التنمية والحوار، بدلاً من الحلول الأمنية العسكرية.

وقد أكّد خبراء عسكريون أن طريقة القتال التي انتهجتها القوات الفرنسية في مالي نقلت الحرب إلى مناطق قريبة جدّاً من الحدود الجنوبية للجزائر. وقد كان الهجوم على القاعدة الغازية بـ"تيقنتورين" في عين أمناس بولاية إيليزي أول ضريبة تدفعها الجزائر جراء الحرب على مالي. هذا ما يفسر تمسك الجزائر الدائم بمقاربتها الأمنية المبنية على عدم التدخل العسكري في مالي وتغليب الحلول السلمية القائمة على الحوار.

وعلى هذا الأساس رفضت الجزائر المشاركة في التدخل الأجنبي في مالي في جانفي 2013، بالرغم من الضغوطات الأجنبية عليها، بما في ذلك زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية في أكتوبر 2012، وزيارة رئيسة مفوضية السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي في نوفمبر 2012، وزيارة الرئيس الفرنسي "فرانسوا هولاند" في نفس الشهر. هدفت هذه الزيارات إلى إقناع الجزائر بالمشاركة في التخطيط العسكري للحرب، وتليين موقفها تجاه التدخل الأجنبي. لكن بالرغم من الرفض الجزائري للمشاركة العسكرية في مالي، اضطرت الجزائر إلى فتح مجالها الجوي أمام المقاتلات الفرنسية، حتى لا تظهر السياسة الجزائرية أنها معطلة للجهود الدولية في مكافحة الإرهاب، خاصة وأن التدخل العسكري جاء عبر قرار أممي. ويعتبر فتح الجزائر مجالها الجوي تنازلاً بسبب التفاعلات الإقليمية والضغوط الدولية، بما في ذلك قضية الصحراء الغربية، حيث كانت تخشى الجزائر من فقدان الدعم الدولي لصالح المغرب.²

إذ تعتبر الجزائر أن الأمن في منطقة الساحل الإفريقي هو مسؤولية دول المنطقة، وترفض أن تقوم الدول الغربية بدور قيادي مباشر فيها. لذلك، سعت جاهدة لقطع الطريق أمام أي تدخل أجنبي في المنطقة تحت أي مبرر، بما في ذلك مبرر مكافحة الإرهاب. وقد أكدت على رفضها القطعي لأن تكون أراضيها مقراً لقاعدة "أفريكوم" الأمريكية، كما رفضت السماح لطائرات بدون طيار فرنسية وأمريكية بالتحليق فوق مناطق بأقصى جنوبها. في المقابل، قررت الجزائر تكثيف المراقبة الجوية للمناطق بوسائل

¹ - محمد بن أحمد، تقارير أمنية، الحدود الجنوبية للجزائر ستتحول إلى منطقة نشاط لأكثر من 3 آلاف إرهابي، الخبر (يومية جزائرية)، عدد 6974، فيفري 2013، ص 3.

² - عبد النور بن عنتر، "سياسة الجزائر الأمنية: تحولات وعضلات في سياق القلاقل إقليمية و الحراك داخليا"، المرجع السابق، ص 25.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

وزارة الدفاع الوطني. وقد دعا الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" دول الساحل الأفريقي إلى تأمين الحدود من مخاطر الإرهاب وتهريب السلاح والهجرة السرية، بعيدًا عن الوصاية الخارجية¹.

يظهر الموقف الجزائري من خلال موقفها حول التدخل الأجنبي في مالي تذبذبًا بين مبادئها الرافضة للتدخل الأجنبي، والضغط الإقليمي والدولية التي أجبرتها على تقديم تنازلات. وتؤكد الجزائر على ضرورة تبني مقاربة شاملة لأزمات الساحل، تركز على التنمية والحوار، بالإضافة إلى التعاون الأمني الإقليمي كما سنرى لاحقًا.

2- الجهود الجزائرية لتجفيف منابع تمويل الإرهاب: مبادرة تجريم دفع الفدية

حذرت الجزائر، عبر مختلف المحافل الدولية والإقليمية، من التهديد الخطير الذي تمثله ظاهرة أخذ الرهائن من قبل الجماعات الإرهابية، وما يتبعها من طلبات فدية. وقد أوضحت الجزائر أن هذه العمليات الإجرامية تدر على الجماعات الإرهابية ملايين الدولارات، مما يمكنها من تمويل وتطوير أنشطتها الإرهابية. وفي هذا الإطار، اقترحت الجزائر على مجلس الأمن تجريم دفع الفدية لتحرير الرهائن، باعتباره أحد الطرق الرئيسية لتمويل الإرهاب، ودعت إلى استبدال دفع الفدية بتمويل التنمية، للمساهمة في تجفيف منابع الإرهاب، خاصة في منطقة الساحل الأفريقي. واستجابةً للجهود الجزائرية، صادق مجلس الأمن على اللائحة رقم 1904 في 17 ديسمبر 2009، التي تتضمن تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية، وذلك بعد تبني الاتحاد الأفريقي لائحة مماثلة. ودعا القرار الدول الأعضاء إلى عدم تمويل أو دعم الأنشطة الإرهابية، وأعرب عن قلقه إزاء ارتفاع عدد قضايا الاختطاف التي تفضي إلى طلب فدية أو تنازلات سياسية. وعقب المصادقة على القرار، أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة جميع الأعمال الإرهابية. وتعكس جهود الجزائر التزامها بمكافحة الإرهاب بكافة أشكاله، وتجفيف مصادر تمويله، من خلال التعاون الدولي وتفعيل الآليات القانونية لتجريم هذه الظاهرة².

تتبنى الجزائر موقفًا رسميًا ثابتًا يرفض رفضًا قاطعًا دفع الفدية للجماعات الإرهابية مقابل الإفراج عن الرهائن المختطفين. وينبع هذا الموقف من إدراك الجزائر أن الحصول على الفدية يتيح لهذه الجماعات توفير موارد مالية ضخمة لشراء الأسلحة وتنفيذ عملياتها الإرهابية. وقد أكد الخبير الجزائري

¹ -وهيبة دالع ، المرجع السابق ، ص 98.

² - محمد دردور، حسين بوقارة، "تجريم دفع الفدية: بين الجهود الجزائرية والممارسة الدولية"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، المجلد 7، أبريل 2022، ص 342-343.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

"إلياس بوكراع"، المتخصص في الجماعات الإسلامية المسلحة، والذي ساهم في إعداد اللائحة الأمامية لتجريم دفع الفدية، على أهمية تجفيف منابع تمويل الإرهاب، مشيراً إلى أن "المال عنصر هام للغاية في تطوير الإرهاب، وعندما نعمل على إنفاذ موارد تمويل هذه الظاهرة، فإننا نعمل على القضاء على الإرهاب في حد ذاته"¹. وقد تجسد هذا الموقف في رفض الجزائر دفع فدية مقابل الإفراج عن دبلوماسيها السبعة الذين تم اختطافهم في مدينة غاو شمال مالي عام 2012 من قبل جماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، وذلك في ظل سيطرة الجماعات الإرهابية على شمال مالي.

بالرغم من الإرادة الجزائرية القوية في القضاء على أهم مصادر تمويل الجماعات الإرهابية، والمتمثل في دفع الفدية، خاصة بعد صدور اللائحة الأمامية التي تجرم ذلك، إلا أن تطبيق هذه اللائحة يواجه تحديات كبيرة. فقد قامت دولة مالي، تحت ضغط فرنسي، بعملية مقايضة ومبادلة الرهينة الفرنسي المحتجز لدى تنظيم القاعدة في الصحراء بفدية، وإطلاق سراح أربعة إرهابيين كانوا مسجونين لديها، أحدهم من جنسية جزائرية، وكان ينتظر تسليمه إلى السلطات الجزائرية. وقد أدى هذا الأمر إلى أزمة دبلوماسية بين الجزائر ومالي، حيث اتهمت الجزائر مالي بالتوسط للجماعات الإرهابية في حصولها على فديات مقابل إطلاق المختطفين الغربيين لديها. كما تشير بعض التقارير إلى أن عدداً من جنرالات مالي كانوا يتقاضون أموالاً كبيرة من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مقابل معلومات يحصل عليها التنظيم².

في مواجهة هذه التحديات، كثفت الجزائر جهودها الدبلوماسية والأمنية لمكافحة تمويل الإرهاب، خاصة بعد تنامي هذه الظاهرة في جوارها الإقليمي، حيث أشارت التقارير إلى حصول الجماعات الإرهابية في سنة 2010 فقط على أكثر من 100 مليون أورو نقداً من مبالغ دفع الفدية³. وقامت بعقد اجتماعات تنسيقية مع دول المنطقة لتطبيق اللائحة الأمامية. كما طلبت الجزائر من الولايات المتحدة الأمريكية، عبر العديد من المسؤولين الأمنيين، الضغط على مجلس الأمن لإصدار لائحة ملزمة تجرم دفع الفدية للجماعات الإرهابية في حالات خطف الرهائن. وقد لاقى الاقتراح الجزائري صدى كبيراً في أوساط الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، التي تساند اللائحة الأمامية، بما فيها بريطانيا. في المقابل، بقي الموقف الفرنسي متحفظاً على اللائحة الأمامية التي تجرم دفع الفدية للإرهابيين، وهو

¹ - Lies Boukraa , « Du groupe Salafiste pour la prédication et combat (GSPC) a Al-Qaida au Maghreb Islamique (AQIM) », *Africain journal on terrorism studies*, n°1, 2010, p35.

² - لآخر وإفرام ، المرجع السابق، ص14.

³ - عثمان لحياني ، "القاعدة تجني 120 مليون أورو من الفدية"، *الخبر* ، يومية جزائرية ، عدد 6741، جوان 2012،

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

ما قد يعرقل الجهود الجزائرية في هذا الإطار، خاصة بالنظر للدور الفعال الذي تلعبه فرنسا في منطقة الساحل. وبذلك، تظهر سياسة فرنسا في منطقة الساحل الأفريقي تعارضًا مع السياسة الجزائرية في العديد من النقاط، مثل التدخل العسكري ودفع الفدية¹.

3- مكافحة الإرهاب والتطرف كجزء من الإستراتيجية الوطنية والإقليمية

تتبنى الجزائر سياسة ثابتة وواضحة في مكافحة الإرهاب، قوامها رفض التفاوض مع أي جماعة إرهابية، والتأكيد على سيادتها الكاملة في التعامل مع التهديدات الأمنية. وقد تجلّى هذا الموقف بوضوح في حادثة احتجاز الرهائن في منشأة تيفنتورين الغازية، حيث فضلت الجزائر الخيار العسكري على التفاوض، وحظيت بتأييد دولي واسع لموقفها، مما يعكس الاعتراف بدورها المحوري في مكافحة الإرهاب في المنطقة.

تبنّت الجزائر إستراتيجية صارمة في مكافحة الإرهاب، قوامها رفض التفاوض مع أي جماعة إرهابية، بغض النظر عن طبيعتها أو مطالبها. وقد تجلّى ذلك بوضوح في حادثة احتجاز الرهائن في منشأة "تيفنتورين" الغازية بعين أمناس.

اذ رفضت الجزائر بشكل قاطع أي وساطة خارجية في التفاوض مع الجماعات الإرهابية، مؤكدة على سيادتها الكاملة في التعامل مع التهديدات الأمنية التي تواجهها. حيث فضلت الخيار العسكري على التفاوض، وذلك استنادًا إلى واجبها الدستوري في حماية أمنها القومي وحماية أرواح مواطنيها والمقيمين على أراضيها، هذه العمليات العسكرية التي يقوم بها الجيش الوطني الشعبي الجزائري تندرج ضمن إطار الدفاع عن السيادة الوطنية، وهي مهمة محددة بوضوح في الدستور الجزائري.

وقد شكّل رفض التفاوض مع الجماعات الإرهابية ركيزة أساسية في السياسة الجزائرية لمكافحة الإرهاب، خاصة بعد انتهاء فترة المصالحة الوطنية. اذ على الرغم من الضغوط الكبيرة التي واجهت الدبلوماسية الجزائرية من بعض الأطراف، خاصة فيما يتعلق بسلامة الرهائن المختطفين، إلا أن الجزائر ظلت ثابتة على موقفها الرافض للتفاوض أو مقايضة الرهائن بالإرهابيين المسجونين². وقد تجسّد ذلك

1 - وهيبة دال، المرجع السابق.

2 - الطاهر دلول، السايح بوساحية، "السياسة الامنية الجزائرية في ضوء تجريم دفع الفدية"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 2، ديسمبر 2014، ص 24.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

في قضية الدبلوماسيين الجزائريين المختطفين في شمال مالي، حيث رفضت الجزائر الرضوخ لمطالب الجماعات الإرهابية، حتى بعد إعدام أحد الدبلوماسيين.

إن التأييد الدولي الذي نجحت الدبلوماسية الجزائرية في اكتسابه دعماً لموقفها الرافض للتفاوض مع الإرهابيين، ولخيارها العسكري في مواجهة التهديدات الأمنية. فقد أعربت الولايات المتحدة الأمريكية، على لسان الرئيس "أوباما" ووزيرة الخارجية "هيلاري كلينتون"، عن دعمها للتدخل العسكري الجزائري في تيغنتورين، مؤكدة على مسؤولية الإرهابيين عن تلك المأساة¹.

كما أشادت فرنسا، على لسان الرئيس هولاند ووزير الخارجية فابيو، بالحلول التي اتخذتها الجزائر في مواجهة الإرهابيين في تيغنتورين، وهو نفس الأمر الذي أكد عليه رئيس الوزراء البريطاني كامرون، خلال زيارته للجزائر، بتأكيد على توحيد الجهود في مكافحة الإرهاب، وعلى أهمية الشراكة الثنائية في هذا المجال².

إن مواقف هذه الدول على الرغم من خسارتها لرعاياها في هذه العملية الإرهابية يدل على أن هذه الدول لا تريد الدخول في صراعات مع الجزائر التي تعتبر حليف إستراتيجي في المنطقة لمكافحة الإرهاب. هذا الموقف الجزائري ينم عن إدراك عميق لطبيعة الجماعات الإرهابية، التي لا تلتزم بأي اتفاقات أو تعهدات. والدعم الدولي الذي حظيت به الجزائر يعكس الاعتراف بدورها المحوري في مكافحة الإرهاب في المنطقة، وتقديرًا لإستراتيجيتها الصارمة في هذا المجال.

المطلب الثاني السياسة الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي: الأبعاد الأمنية والإستراتيجية بعد التدخل الفرنسي

تبنت الجزائر مقاربة متعددة الأبعاد للتعامل مع الأزمة المالية في مالي، ارتكزت على ثلاثة محاور رئيسية: الدبلوماسية، والأمن، والتنمية.

¹ - وهيبة دالع ، المرجع السابق، ص 98.

² - سليمان حميش، "لوران فابيو قال أن الجزائر كانت مضطرة للرد على الارهابيين ، الخبر ، العدد 6961، ص 03.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

1- المقاربة الدبلوماسية الجزائرية إزاء أزمة الساحل في ظل التدخل العسكري الفرنسي: دور

فاعل في العمق الأفريقي

لم تتأ الجزائر بنفسها عن تداعيات الأوضاع المتأزمة التي عصفت بمنطقة الساحل الأفريقي، خاصة في أعقاب التدخل العسكري الفرنسي في مالي. فإدراكاً لتأثير هذه الأحداث على أمنها واستقرارها الإقليمي، وظّفت الجزائر دبلوماسيتها النشطة في إطار مقاربة تركز على مفهوم "الدور" كمحدد جوهري في العلاقات الدولية المعاصرة، وخاصة تجاه عمقها الأفريقي. يُعرّف "الدور" هنا بأنه "مجموعة الوظائف الرئيسية التي تضطلع بها الدولة على الساحة الخارجية على مدار فترة زمنية ممتدة، سعياً لتحقيق أهداف سياستها الخارجية".

تستند الدبلوماسية الجزائرية في تعاملها مع منطقة الساحل على مجموعة من المبادئ والآليات الأساسية، أبرزها:

- تفعيل الحراك الدبلوماسي عبر تكثيف اللقاءات المباشرة والتشاورات الثنائية والجماعية مع مختلف الأطراف المعنية، عوضاً عن الاكتفاء بالبيانات والتصريحات الرسمية.
- تبني رؤية استراتيجية ترى أن الانخراط السياسي والاقتصادي في الفضاء الأفريقي يمثل استثماراً ضرورياً لضمان الاستقرار الإقليمي. فمن منظور جزائري، فإن تحمل "كلفة" هذا الانخراط يُعدّ بمثابة "فاتورة" واجبة الدفع لحماية أمنها القومي. وقد أظهرت التجربة الجزائرية نجاحها في إدارة تعقيدات محيطها الإقليمي وتجاوز محاولات التمزيق ودعوات الانفصال، محافظاً على وحدتها وسلامة أراضيها، بل وتمكنت من فرض منطقها في مواجهة تحديات الإرهاب والجريمة المنظمة على القوى الكبرى.
- التركيز على العمل الجماعي والتنسيق الوثيق مع الدول الأفريقية الأخرى، انطلاقاً من مبدأ "أفريقيا للأفارقة"، بما يعزز الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية.

تُظهر هذه العناصر مجتمعة توجهاً دبلوماسياً جزائرياً يسعى إلى لعب دور محوري في استقرار منطقة الساحل، من خلال تعزيز الحوار والتعاون الإقليمي، وتقديم الدعم للدول المتضررة، مع التأكيد على ضرورة إيجاد حلول أفريقية خالصة للأزمات التي تواجه المنطقة، وذلك في سياق إقليمي ودولي معقد يتسم بتأثيرات التدخلات الخارجية.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

أولاً: المقاربة الدبلوماسية الجزائرية لتسوية أزمات الساحل: دور محوري في إطار المنظمات الإقليمية والدولية:

تسعى الجزائر، انطلاقاً من إدراكها العميق للترابط الوثيق بين أمنها القومي واستقرار منطقة الساحل، إلى تبني مقاربة دبلوماسية نشطة ومتعددة الأطراف لحل الأزمات المتفاقمة في هذه المنطقة. وتولي الجزائر أهمية قصوى لتفعيل دور المنظمات الإقليمية، وعلى رأسها الاتحاد الإفريقي، في قيادة جهود الوساطة والحوار والمصالحة. وتؤمن الجزائر بأن الحلول المستدامة للأزمات في الساحل يجب أن تنبع من داخل القارة الأفريقية، مع التأكيد على مبدأ الملكية الأفريقية للحل ورفض التدخلات الخارجية التي قد تعقد الأوضاع وتخدم أجندات لا تتماشى مع مصالح المنطقة. وتسعى الدبلوماسية الجزائرية، عبر التعاون والتنسيق مع الآليات الإقليمية، إلى تعزيز الأمن الإقليمي الشامل من خلال معالجة الأسباب الجذرية للأزمات، بما في ذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وتعزيز الحكم الرشيد.

لقد ارتكزت السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القارة الأفريقية على تبني مقاربة متعددة الأوجه، تهدف إلى تعزيز العمل الجماعي الإفريقي، وتتجلى أبرز آليات هذه المقاربة فيما يلي¹:

- **دبلوماسية القمة:** تمثل هذه الآلية ركيزة أساسية في تنمية العلاقات الثنائية ودفع التعاون متعدد الأطراف بين الدول الأفريقية، وذلك من خلال سلسلة من لقاءات القمة على مستوى رؤساء الدول. وقد تجسد هذا الالتزام بحرص الرئيس السابق على المشاركة الفعالة في مختلف القمم الأفريقية التي عُقدت لمناقشة ومعالجة التحديات التي تواجه القارة، خاصة خلال ولايتيه الرئاسيتين الأولى والثانية.

- **دبلوماسية التنمية:** سعت الجزائر إلى المساهمة الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة للقارة الأفريقية، وذلك من خلال طرح قضية تخفيف عبء الديون الأفريقية على الساحة الدولية والدعوة إلى إيجاد حلول جذرية لها.

انطلاقاً من إدراكها للارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والسياسية والاستقرار الأمني، شاركت الجزائر في جهود تسوية العديد من النزاعات الأفريقية. وتُعد مبادرة "الشراكة الجديدة

¹ - وهيبه كواشي، "المقاربة الجزائرية في دعم البنية المؤسساتية للاتحاد الإفريقي: بين البعد الأمني والتنموي"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد 02، جويلية 2020، ص 367.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

من أجل تنمية أفريقيا" (النيباد)، التي أطلقتها الجزائر بالتعاون مع دول أفريقية أخرى، تجسيداً عملياً لهذا الالتزام. تؤمن الجزائر بأن التعاون والعمل الجماعي يشكلان حجر الزاوية لتحقيق الأمن والتنمية في القارة الأفريقية، باعتبارهما وجهين لعملة واحدة. وتشدّد باستمرار على ضرورة ترسيخ ثقافة التشاور والتعاون بين الدول الأفريقية، مع التأكيد على أن جهود التنمية الشاملة هي الضامن الحقيقي للاستقرار المستدام في القارة.

في إطار المبادرات الأفريقية، تجسدت الرؤية الاستراتيجية للجزائر في سعيها الدائم نحو التحرير السياسي والاقتصادي للقارة، مؤكدة على أهمية العمل الجماعي وتجسيده في إقامة نظام أمني إقليمي فعال يضمن مشاركة جميع الدول المعنية. وقد اضطلعت الجزائر بدور محوري في تعزيز الأمن الأفريقي، ويتضح ذلك من خلال مساهمتها الفاعلة في مراجعة معاهدة تأسيس الاتحاد الأفريقي واستضافتها لقمة منظمة الوحدة الأفريقية عام 1999، التي شهدت التوافق على الميثاق الأفريقي لمكافحة الإرهاب وحضوراً دولياً وإقليمياً واسعاً. كما بذلت الجزائر جهوداً لتطوير آليات عمل الاتحاد الأفريقي، مشددة على تقسيم الأدوار وتقسيم المسؤوليات وتبني مقاربة واقعية في إدارة الموارد وإشراك كافة شرائح المجتمع في التنمية، وإدراكاً لأهمية الاستقرار الأمني، أفنعت الدول الأفريقية بإدانة التغييرات غير الديمقراطية للسلطة وتعليق عضوية الدول المنتهجة لهذا المسار (تجريم الانقلابات على أي سلطة شرعية)، مما يعكس التزامها الراسخ بأمن واستقرار القارة.

تتبنى الجزائر رؤية إستراتيجية مؤكدة على أن الفعل الجماعي الأفريقي يمثل الآلية الأكثر نجاعة لمعالجة التحديات الأمنية والتنموية في القارة. وانطلاقاً من هذا الإيمان، سعت الجزائر منذ استقلالها إلى إرساء دعائم السلم والأمن في أفريقيا عبر تبني مواقف إفريقية موحدة تراعي مصالح جميع الدول الأعضاء وتسهم في تحقيق الأمن والسلم الدوليين. وتشدّد الجزائر على مبدأ "أفرقة الحلول" ورفض أي تدخل أجنبي في الشؤون الأفريقية، مع الانفتاح على التعاون الإقليمي والدولي بما يخدم مصالح القارة ويعزز مكانتها على الساحة العالمية. وتستند الإستراتيجية الجزائرية لتجسيد مبدأ "أفرقة الحلول" على عدة مرتكزات أساسية¹:

-بناء الدولة الحديثة في أفريقيا بما يتماشى مع المتطلبات الداخلية والخارجية،

¹ - قوي بوحنية، " الجزائر ... وهواجس الامن الإقليمية في البحث عن مقاربة اقليمية جماعية "، المرجع السابق ، ص208.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

- التكيف مع التحولات الجيوسياسية والعولمة الأمنية،

- استلهم تجربة الاتحاد الأوروبي في تعزيز الأمن والسلام وتجاوز الاعتماد على المساعدات الخارجية،

- الكشف المبكر للتهديدات الأمنية (خاصة الإرهاب والجريمة المنظمة)،

- تمكين الدول الأعضاء في المنظمة الأفريقية من تفعيل قدراتها الذاتية للاستجابة لهذه التهديدات.

تعتمد الاستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التحديات المتصاعدة في محيطها الجغرافي والحفاظ على الأمن الإقليمي على مقاربة أمنية قوامها التعاون، كبديل للتدخلات الأجنبية في إدارة وتسوية الأزمات. وتتمركز هذه الإستراتيجية المتكاملة حول خمسة محاور أساسية¹:

1. **المحور العملياتي:** يتضمن تدابير أمنية وعسكرية وطنية مكثفة، تم اتخاذها على طول الحدود الجزائرية منذ اندلاع الأزمة الليبية عام 2011، وشملت لاحقاً جميع الحدود البرية، مع تركيز خاص على الحدود مع تونس وليبيا والنيجر ومالي.

2. **المحور التعاوني الثنائي:** يتمثل في مسارات تعاون سياسي وأمني ثنائي مع دول الجوار (تونس، ليبيا، مالي، النيجر)، عبر تقديم الدعم السياسي والمالي (مساعدات وقروض)، والأمني (حراسة الحدود، دوريات مشتركة، تبادل المعلومات الاستخباراتية، تدريب قوات الأمن)، وصولاً إلى التعاون العسكري (مساعدات عسكرية، تسليح، تدريب).

3. **المحور الإقليمي متعدد الأطراف:** يركز على إطلاق مسارات ثلاثية للتعاون والتنسيق بشأن القضية الليبية (الجزائر-تونس-ليبيا، والجزائر-تونس-مصر)، بالإضافة إلى مبادرات لحشد وتنسيق جهود دول المنطقة، من بينها مبادرة "دول الميدان" (2010) التي جمعت الجزائر والنيجر ومالي وموريتانيا.

¹ - عبد النور بن عنتر ، "من عقيدة الجزائر الامنية: ضغوطات البيئة الاقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية"، مركز

الجزيرة للدراسات ، ماي 2018، في: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/05/180502110656159.html>

(سبتمبر 2020)

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

4. محور الوساطة والتعاون في تسوية الأزمات: يركز على الدور النشط للجزائر

في قيادة وساطات متعددة في محيطها الأفريقي بهدف حل النزاعات بالطرق السلمية.

5. محور التعامل مع المكونات المحلية: يختص بتبني مقاربة تهدف إلى عزل

العناصر السياسية المشروعة عن العناصر الإرهابية في بؤر الأزمات، وتشجيع الحلول الداخلية.

تتسجم هذه المحاور الخمسة للإستراتيجية الأمنية الجزائرية مع ثوابت سياستها الخارجية والأمنية، حيث تركز عقيدتها الأمنية على ضرورة تولي دول المنطقة زمام الأمن الإقليمي لتجنب التدخلات الخارجية وتحقيق الاستقلال الاستراتيجي. وتُلاحظ هيمنة البعد الأمني على التوجهات الحديثة للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه أفريقيا، خاصة في ظل تفشي الإرهاب والتهديدات الأمنية العابرة للحدود والهجرة غير النظامية. وقد تجسد هذا التوجه في تبني الحلول السياسية ونبذ الخيارات العسكرية في معالجة الأزمات الأمنية بالقارة، كما في الأزمة المالية والنزاع في شمال مالي والتدخل الفرنسي، حيث تم اعتماد المقترح الجزائري القائم على الحل السياسي.

*مقاربة الاتحاد الأفريقي لتحقيق الأمن في الساحل: تحليل في ضوء تقرير مجلس السلم

والأمن وتوجهات الجزائر

بالنظر إلى تقرير مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في دورته الـ 314 بتاريخ 20 مارس 2012 تحت عنوان "إعلان حول الوضع في منطقة الساحل"، واستقراءً لأبعاد إستراتيجية الاتحاد الأفريقي للمنطقة، يمكن صياغة تحليل أكاديمي موجز يركز على مقاربة الاتحاد لتحقيق الأمن في الساحل وتوافقها مع التوجه الجزائري على النحو التالي:

فعلى صعيد الدور المؤسسي، يُمكن استشفاف تقييم ضمني في التقرير لفاعلية الهيكلة الأمنية والسلمية الأفريقية في التعاطي مع أزمات الساحل، مع الإشارة إلى الجهود المتعددة الأوجه التي بذلها الاتحاد على الأصعدة السياسية والأمنية والتنموية. وتجلت هذه الجهود في المساعي الحميدة والوساطات السياسية، ودعم العمليات الانتخابية، والمشاركة في الحوار الشامل بين الأطراف المتنازعة، بالإضافة إلى مبادرات محدودة في المجالين الأمني والتنموي، كتسليم بعض المعدات و إطلاق منصة للتنسيق التنموي في مالي وهذا ما حدث مع مالي في سبتمبر 2014.

تتجسد المقاربة الإستراتيجية للاتحاد الأفريقي لتحقيق الأمن في الساحل في تبني رؤية شمولية

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

ومتكاملة، تركز على ثلاثة محاور أساسية: الحكم الرشيد، والأمن، والتنمية. تهدف هذه الإستراتيجية إلى معالجة الأسباب الجذرية للأزمات من خلال¹:

- **تعزيز الحكم الرشيد:** عبر دعم المؤسسات الديمقراطية، وترسيخ سيادة القانون، وتعزيز حقوق الإنسان، ودعم مسارات الحوار والمصالحة، وترقية السلم والتماسك الاجتماعي.
- **مكافحة التهديدات الأمنية:** من خلال تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الأمن وتبادل المعلومات، ودعم برامج نزع السلاح وإعادة الإدماج، والمشاركة في إصلاح قطاع الأمن، والتعاون مع الشركاء الدوليين.
- **تحقيق التنمية المستدامة:** عبر دعم التعاون الإقليمي في مشاريع البنية التحتية، وتعزيز الإدماج السوسيو-اقتصادي للشباب والنساء، ودعم التنمية الفلاحية والرعية لتعزيز قدرة المجتمعات على الصمود.

*التوافق مع التوجه الجزائري:

تُظهر هذه المقاربة التي يتبناها الاتحاد الأفريقي لتحقيق الأمن في الساحل توافقاً كبيراً مع التوجهات الجزائرية في معالجة قضايا المنطقة. لطالما أكدت الجزائر على أهمية تبني حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية، بعيداً عن التدخلات الخارجية التي غالباً ما تُفاقم الأوضاع. كما تشدد الجزائر على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للأزمات الأمنية من خلال مقاربة شاملة تجمع بين البعد الأمني والتنموي والسياسي، مع التركيز على تعزيز الحكم الرشيد ودعم المصالحة الوطنية والحوار الشامل.

إن مشاركة الاتحاد الأفريقي الفاعلة في جهود الوساطة والحوار في منطقة الساحل، وخاصة دوره في دعم الحوار بين الأطراف المالية في الجزائر، يعكس هذا التوافق في الرؤى. كما أن تركيز الإستراتيجية على تعزيز التعاون الإقليمي وتبادل المعلومات في المجال الأمني يتماشى مع دعوات الجزائر المتكررة لتعزيز العمل الأمني المشترك بين دول المنطقة.

يُعد تقرير مجلس السلم والأمن في دورته الـ 314 وإستراتيجية الاتحاد الأفريقي لمنطقة الساحل مؤشرين واضحين على تبني الاتحاد لمقاربة شاملة ومتكاملة لمعالجة الأزمات الأمنية في المنطقة. تتوافق هذه المقاربة بشكل كبير مع التوجهات الجزائرية التي تؤكد على:

¹ -سمير القط ، المرجع السابق، ص 220-223.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

- الحلول الأفريقية اللازمة للأمنية في الساحل الإفريقي واستبعاد أي دور للقوى الأجنبية فيها.

- معالجة الأسباب الجذرية للأزمات.

- تعزيز التعاون الإقليمي.

وبالتالي، يمكن اعتبار هذه الإستراتيجية إطارًا نظريًا وعمليًا ينسجم مع رؤية الجزائر لتحقيق الأمن والاستقرار المستدامين في منطقة الساحل. إذ يقر مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي، حول الوضع في منطقة الساحل، بالطبيعة الحادة والمتفاقمة للتهديدات الأمنية والإنسانية في المنطقة، والتي تفاقمت على إثر الأزمة الليبية؛ ومع ذلك، يتبين من خلال استعراض جهوده اللاحقة أن دوره في هندسة الأمن الإقليمي ظل محدودًا نسبيًا، على الرغم من بعض المبادرات التي قام بها لمعالجة الأزمات منها¹:

- سياسيًا: شارك ممثل الاتحاد في مفاوضات "واغادوغو" بوركينا فاسو وقدم دعمًا للانتخابات المالية، وكان جزءًا من جهود الوساطة في الجزائر، وقدم مساعدات تقنية لتعزيز الحوار، وعقد لقاءات لضمان حسن سير الانتخابات، ونسق مع منظمات إقليمية ودول كبرى.

- أمنياً: قدم الاتحاد مساعدات لوجستية متواضعة للسلطات المالية لتعزيز قدراتها الأمنية.

- تنمويًا: أطلق الاتحاد "أرضية وزارية" في باماكو في نوفمبر 2013 بالتنسيق مع الأمم المتحدة لتنسيق مبادرات التنمية في الساحل.

على الرغم من المساعي الحثيثة، لا يزال دور مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي في تسوية أزمات منطقة الساحل محفوفًا بقيود بنيوية وعملية تحد من فاعليته في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليميين. وبالرغم من تكثيف الجزائر لجهودها الدبلوماسية ضمن أطر الاتحاد الإفريقي لمعالجة الملفات الأمنية، فقد اصطدمت بمبادراتها بتحديات متعددة، لاسيما في سياق الأزميتين المالية والليبية.

- على مستوى الأزمة المالية:

¹ - عبد النور بن عنتر، "من عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية"، المرجع السابق.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

• **التدخل العسكري الفرنسي :** قوض التدخل العسكري الفرنسي في مالي عام 2013 الدور الأمني للاتحاد الأفريقي والجزائر. فقد اعتبرت فرنسا الجزائر عائقًا أمام مصالحها في مكافحة الإرهاب، وتبنت إستراتيجية تهدف إلى إبقاء المنطقة غير مستقرة لتبرير وجودها العسكري بحجة حماية مصالحها الاقتصادية. كما أن تفاوض فرنسا مع الجماعات الإرهابية ودفع الفدية يتعارض مع موقف الجزائر الرافض لهذه الممارسة التي تمثل مصدر تمويل رئيسي للإرهاب في الساحل.

• **توظيف المغرب للطوارق:** سعت الرباط إلى استغلال قضية الطوارق في صراعها الإقليمي مع الجزائر، انطلاقًا من رؤيتها لمفهوم "المغرب الكبير". وقد اتهمت الجزائر بدعم حركات انفصالية واستغلت علاقاتها مع أطراف دولية لخدمة أجندتها الإقليمية¹.

• **ضعف الاتحاد الأفريقي:** عجز الاتحاد الأفريقي عن منع التدخل العسكري الفرنسي المباشر في مالي، والذي جاء بعد فشل مبادرات أفريقية بالوكالة، كما أظهر ضعف المنظمة في دعم الحوار السياسي بين الأطراف المالية.

-على مستوى الأزمة الليبية:

• **تداعيات التدخل العسكري في ليبيا:** ساهم التدخل العسكري في ليبيا في دعم الحركات الإرهابية في منطقة الساحل، مما يعكس محدودية قدرة المقاربة الجزائرية، عبر الاتحاد الأفريقي، على حفظ الأمن والسلم الإقليميين.

• **تأخر رد فعل الاتحاد الأفريقي:** أظهر الاتحاد الأفريقي ضعفًا في التعامل مع الأزمة الليبية، مما أثر على مصداقيته وقدرته على تبني سياسات مستقلة وواضحة. ورغم محاولاته اللاحقة لدعم التواصل مع المجلس الانتقالي الليبي، ظل دوره هامشيًا ومقتصرًا على الدعوة إلى الحل السياسي دون تأثير فعلي على مسار الأحداث.

• **تباين مواقف دول المغرب العربي:** اتسمت مواقف الجزائر والمغرب وتونس تجاه الأزمة الليبية بالتردد والاعتماد على أطراف أخرى. فالجزائر، رغم دعوتها للحل السلمي وانتقادها للتدخل، لم تلعب دورًا قياديًا في الاتحاد الأفريقي أو كدولة جوار فاعلة.

¹ -وهيبة كواشي ، المرجع السابق ، ص 375.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

• **تحديات داخلية وإقليمية للجزائر:** واجهت المقاربة الجزائرية تجاه الأزمة الليبية تحديات تتعلق بصورتها المتأخرة في التعامل مع الثورة، والاتهامات بدعم نظام القذافي، بالإضافة إلى المخاوف الداخلية والإقليمية وتقلبات العلاقات الإقليمية. وقد قلل غياب التواصل المناسب من قدرة الجزائر على لعب دور أكبر في مرحلة ما بعد القذافي، مما أضعف من فعالية وساطتها¹.

ثانيا-المقاربة الدبلوماسية الجزائرية واتفاق السلم والمصالحة في مالي: دوافع إقليمية وتحديات التدخل الفرنسي

في أعقاب تمرد 2012-2013 في مالي، والذي تميز بإعلان جبهة تحرير الأزواد عن نزعتها الانفصالية ضمن سياق جيوسياسي إقليمي (تأثراً بتداعيات انهيار النظام الليبي أمنياً، وتصادد أنشطة تهريب المخدرات، ونمو الجماعات المسلحة، وتقويض الاتفاقيات الثنائية السابقة)، اضطلعت الجزائر بدور محوري في الوساطة الدبلوماسية. استهدفت جهود الجزائر تحقيق تسوية سياسية مستدامة بين الأطراف المتنازعة، المتمثلة في جبهة تحرير الأزواد والحكومة المركزية المالية. وقد تبلورت هذه المساعي الدبلوماسية في ظل التدخل العسكري الفرنسي اللاحق، والذي أضاف طبقة أخرى من التعقيد إلى الديناميكيات الأمنية والسياسية في المنطقة، مما استلزم مقاربة دبلوماسية جزائرية حساسة ومتعددة الأبعاد. هذا تعود في جذوره إلى عدة عوامل رئيسية²:

- **تداعيات انهيار النظام الليبي:** أدى سقوط نظام معمر القذافي واغتياله إلى نزوح أعداد كبيرة من طوارق مالي الذين كانوا يقيمون في ليبيا، وعودتهم إلى شمال مالي.
- **تسليح وتدريب الطوارق في ليبيا:** اكتسب شباب الطوارق خبرات عسكرية خلال فترة تواجدهم في ليبيا، كما أن حالة الانقسام والفوضى في ليبيا ألهمت لديهم الرغبة في العودة إلى مالي وحمل السلاح للمطالبة باستقلال مناطقهم الشمالية.
- **ازدهار تجارة المخدرات:** تحول شمال مالي إلى منطقة عبور استراتيجية لتجارة المخدرات، مما وفر للجماعات المسلحة موارد مالية كبيرة مكّنت قادة التمرد من شراء الأسلحة.

¹ - عبد النور بن عنتر، "الدول المغاربية والأزمة الليبية: توافق في التصورات وتضارب في الآراء"، مركز الجزيرة للدراسات ، 2020/07/07، في: <http://studies.aljazeera.net/ar/article/4724> (يناير 2021)

² - خيراني بن ملوكة، عيسي طيبي، "دور الجزائر في التسوية السلمية للنزاع المسلح في شمال مالي"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 7، العدد 2، 2021، ص.ص 483-485.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

- **تحالف الجماعات المسلحة:** انتشرت في المنطقة جماعات مسلحة موالية لتنظيم القاعدة، وأقامت تحالفات مع قادة التمرد في جبهة تحرير الأرواد ضد السلطة المركزية.
- **الإخلال بالاتفاقيات السابقة:** عبّر قادة التمرد، وعلى رأسهم إبراهيم أغ باعانجا، عن استيائهم من عدم التزام الحكومة المركزية بمخرجات اتفاقيات الجزائر السابقة (جانف 1990، تمناست 1991، الجزائر العاصمة 2006)¹، خاصة فيما يتعلق بتطبيق اللامركزية وتنمية المناطق الشمالية التي عانت من الجفاف وتأثيراته المدمرة على الزراعة والثروة الحيوانية. كما عارضوا محاولات عسكرية المنطقة والانتشار المكثف للجيش المالي في الشمال².
- استدعت مجموعة من المحددات الإستراتيجية، الجيوسياسية، الأمنية، والاقتصادية والثقافية، انخراط الدبلوماسية الجزائرية المكثف لرعاية اتفاق السلم والمصالحة في مالي.
- فجيوسياسيًا، يمثل الجوار الحدودي المباشر (أكثر من 1300 كلم) والروابط الإثنية بين طوارق البلدين حافزًا للتحرك الجزائري لحماية أمنها القومي من أي اضطرابات مالية.
- أما أمنياً، تصاعد هشاشة الدولة المالية، فقد احتلت مالي المرتبة 19 عالمياً ضمن الدول الأكثر هشاشة من الناحية الأمنية والسياسية وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وهذا وفقاً لتقرير الأمم المتحدة الخاص بمؤشر الدول الهشة (fragile states) لسنة 2021³. وتتامي العنف المسلح والجماعات الإرهابية، شكل تهديداً مباشراً للجزائر، استدعى احتواء هذا الانتشار. وقد أكدت الدراسات الأمنية عجز مالي بمفردها عن مواجهة هذه التحديات. ويعود اهتمام الجزائر بالأزمة في مالي من

¹ - شهدت مرحلة التسعينيات وبداية الألفية جهوداً دبلوماسية جزائرية مكثفة لإرساء أسس الحوار بين الحكومة المالية والطوارق عقب تمرد أواخر الثمانينات، توجت بسلسلة من الاتفاقيات الهامة: جانف (1990) وتمناست (1991) واتفاق الجزائر (1992)، والتي حققت تهدئة أولية، ودمجاً جزئياً للمقاتلين، ووعوداً بالتنمية والحكم الذاتي الموسع للشمال، رغم ما شاب تنفيذها من نواقص أدت لاحقاً إلى تجدد التوترات وتمرد عام 2006، استجابت له الجزائر باتفاق جديد في نفس العام أكد على التنمية والإدماج وآليات المتابعة، إلا أن عدم المعالجة الجذرية للأزمة أفضى إلى تفاقم الأوضاع في عام 2012.

² - بن شيخنا سدي عمر، "المفاوضات المالية-الأروادية في الجزائر: قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل"، مركز الجزيرة للدراسات، 29 ديسمبر 2014، في :

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/201412298656948952.html> (سبتمبر 2020)

³ - Fragile States Index 2021- Annuel Report, 05/05/2021 dans :

<https://fragilestatesindex.org/2021/05/20/fragile-states-index-2021-annual-report> (janvier 2024).

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

الناحية الأمنية إلى النقاط التالية:¹

- الحيلولة دون تأثير المطالب الانفصالية في شمال مالي على طوارق جنوب الجزائر.
- تجنب تكرار السيناريو الليبي في مالي من حيث الانقسام إلى ميليشيات متعددة وحكومات متناحرة.
- مواجهة انتشار الفساد وفشل الحكومة المالية في تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية.
- الحد من تأثير التدخلات الأجنبية في مالي التي تعقد الوضع الأمني وتهدد الأمن القومي الجزائري.
- مكافحة انتشار الجماعات الإرهابية النشطة في شمال مالي على الحدود الجزائرية، مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعة أنصار الدين و"كتيبة المرابطين" وتنظيم "داعش".
- استعادة الدور الإقليمي والقاري للجزائر بعد فترة من الانكماش الدبلوماسي.
- التصدي لتحالف الجماعات المتمردة مع التنظيمات المسلحة في شمال مالي.

لقد أدركت الجزائر مبكرًا أن التعقيدات الأمنية والسياسية في مالي، بتداخل مصالح مختلف الفاعلين من تنظيمات إرهابية وجماعات متمردة وقوى أجنبية، تحول البلاد إلى ساحة صراع إقليمي، مما يشكل تهديدًا حقيقيًا لأمنها القومي، خاصة بعد التدخل العسكري الفرنسي وسيطرة الجماعات المسلحة على شمال مالي المحاذي للحدود الجزائرية.

اقتصاديًا، تبنت الجزائر مقاربة شاملة للأزمة المالية في مالي، مع إيلاء أهمية قصوى للبعد الاقتصادي نظرًا للتناقض بين الثروات الطبيعية الهائلة والفقر المدقع الذي تعاني منه البلاد، مما جعلها مطمئنًا للقوى الكبرى والجماعات المسلحة. سعت الجزائر لتحقيق الاستقرار عبر دعم التنمية في المناطق الشمالية الحدودية من خلال مشاريع اقتصادية ومنح وقروض، إدراكًا للترابط بين الأمن والتنمية في مواجهة استقطاب الجماعات الإرهابية وحماية أمنها القومي. ثقافيًا وإثنيًا وهوياتيًا، عززت الروابط العميقة،

¹ - فراي سلامة الصاق، خالد بقاس، "جهود الدبلوماسية الجزائرية في التوقيع على اتفاق السلم والمصالحة في مالي 2014-2022"، دفا تر السياسة والقانون، المجلد 16، العدد 2، 2024، ص 363.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

بما في ذلك الدين الإسلامي (أغلب سكان مالي يدينون بالاسلام 90%)، والامتداد الروحي للزاوية التيجانية، اهتمام الجزائر باستقرار مالي ووحدتها.

***دور الجزائر في إبرام اتفاق السلم والمصالحة في مالي: تفاعلات ما بعد التدخل العسكري الفرنسي.**

تستند الإستراتيجية الدبلوماسية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي إلى ثلاثة محاور رئيسية متكاملة. يتمثل المحور الأول في أولوية الحلول السلمية الداخلية للأزمات الإقليمية، مع التأكيد على أن أي تدخل أجنبي يُعد تهديداً مباشراً لأمن واستقرار الجزائر. وينبثق عن هذا المبدأ المحور الثاني، الذي يركز على تفعيل المفاوضات الشاملة مع جميع الأطراف المنخرطة في الأزمات السياسية، سواء داخل الدول المعنية أو خارجها، بعيداً عن أي اعتبارات سياسية مسبقة أو أحكام جاهزة. ويقوم المحور الثالث على تعزيز الحوار المباشر مع كافة الفاعلين المؤثرين في الأزمة، وهو ما تجسد في سلسلة من الزيارات الرسمية المتبادلة مع الأطراف المالية المعنية، واستقبال وفود من حركات مسلحة وجماعات فاعلة أخرى، بالإضافة إلى استضافة وفود رسمية من دول الجوار الأفريقي، مما يعكس دور الجزائر المحوري وفاعليتها في جهود تسوية الأزمات الإقليمية

لقد أحدث التدخل العسكري الفرنسي في مالي تأثيرات إقليمية معقدة على الأمن؛ فبالرغم من مساهمته الأولية في إخراج الجماعات الإرهابية من المراكز الحضرية شمالاً، فإنه لم يتمكن من استئصالها، بل أدى إلى إعادة انتشارها وتوسع عملياتها في مالي والدول المجاورة، مما فاقم حالة عدم الاستقرار الإقليمي. وقد أثار هذا التدخل تحفظات جزائرية، ترى في الحلول الأفريقية الخيار الأمثل وتخشى من تبعات الوجود العسكري الأجنبي طويل الأمد على محيطها الإقليمي، محذرة من أن الاعتماد المفرط على القوى الخارجية قد يعقد النزاعات ويخدم أجندات لا تتوافق بالضرورة مع مصالح المنطقة. وسعت الجزائر، من خلال رعاية اتفاق السلم والمصالحة، إلى تقديم نموذج بديل يعتمد على الحوار والمصالحة الوطنية لتحقيق استقرار مستدام وتقليل الاعتماد على التدخلات العسكرية الخارجية التي تنطوي على مخاطر طويلة الأمد على الأمن الإقليمي.

ففي شهر مارس سنة 2015، وبعد مفاوضات طويلة توصلت الأطراف المتنازعة في مالي الممثلة في الحكومة المركزية من جهة و تحالف الجماعات المسلحة في شمالي مالي من جهة أخرى ، من التوقيع على اتفاق السلم والمصالحة في مالي والمنتبثق عن مسار الجزائر. جاء هذا التوقيع بعد

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

جهود دبلوماسية كبيرة قامت بها الوساطة الجزائرية وبرعاية أممية وضغوط دولية دفعت الأطراف المتنازعة، إلى التوقيع على اتفاق السلام و المصالحة.

تعتبر هذه الاتفاقية من بين أهم الاتفاقيات التي أعطتها الأمم المتحدة اهتماما كبيرا من أجل تحقيق الأمن و الاستقرار في مالي وفي منطقة الساحل بصفة عامة، بسبب ما خلفته الأزمة المالية من انعكاسات أمنية خطيرة على الصعيد الإقليمي و الدولي.

-الأطراف المشاركة في التوقيع على اتفاق السلم والمصالحة

عندما اندلعت الأزمة في مالي سنة 2012، ظهرت العديد من المجموعات المسلحة التي كانت طرفا في النزاع مع الحكومة المركزية و تنوعت مطالبها من استقلال تام عن مالي إلى استقلال ذاتي إلى إقليم يتمتع بصلاحيات واسعة. وقد كشف تعدد وجوه الجماعات التي تمثل التمرد في شمال مالي إذ توحد في مجلس حركات الازواد (CMA) ، conseil des mouvements de l'Azawad يتألف هذا المجلس من مجموعة من حركات الازواد وهي تشمل كل من¹:

أ- الحركة الوطنية لتحرير الازواد (MNLA) Le mouvement national pour la libération de l'azawad .

ب- المجلس الأعلى لوحدة الازواد (HCUA) LE Haut conseil pour l'unité de l'Azawad

ت-الحركة العربية للآزواد (MAA) Le mouvement arabe de l'Azawad .

ث- تحالف سكان الازواد (CPA) La coalition du peuple de l'Azawad .

ج-تنسيق حركات وجهات المقاومة الوطنية (CMFPR) La coordination des mouvements et fronts patriotiques de résistance

ح-جماعة الدفاع عن النفس لطوارق امغاد وحلفائها (GATIA) Le groupe d'autodéfense Touareg Imghad et alliés

تعدد الفاعلين المسلحين في شمال مالي وتعدد مطالبهم (بين الاستقلال الذاتي والوحدة مع تحسين الأوضاع والحفاظ على الهوية) شكّل تحدياً أمام المفاوضات مع الحكومة المركزية. ومع ذلك،

¹ - فراي سلامة الصاق، خالد بقاس، المرجع السابق ، ص355.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

نجحت الوساطة الجزائرية في رعاية "اتفاق السلم والمصالحة في مالي" الموقع في مارس 2015، والذي حظي بدعم دولي وإقليمي واسع (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الإفريقي، الأمم المتحدة). وقد سبق التوقيع خمس جولات حوار في الجزائر بدأت عام 2014 (عقب اتفاق واغادوغو في 10 جوان 2013)، تم خلالها استبعاد الجماعات الإرهابية المتورطة في اعتداءات (مثل أنصار الدين). أسفرت الجولة الأولى (يوليو 2014) عن توقيع الحكومة وست حركات أزوادية على خارطة طريق لوقف إطلاق النار والتفاوض. تلتها جولات أخرى (سبتمبر ونوفمبر 2014) ركزت على حل مشاكل الشمال، بمشاركة دولية وإقليمية. شهدت الجولة الرابعة (نوفمبر 2014) تحديد نقاط تفاوض إضافية مع تأجيل التوقيع. وأخيرًا، توجت الجولة الخامسة (يناير-مارس 2015) بتوقيع اتفاق وقف القتال (فبراير 2015) ثم اتفاق السلم والمصالحة في الأول من مارس 2015، والذي نص على نزع السلاح وتعهد الحركات بتسليم أسلحتها¹.

أما عن أهم بنود هذا الاتفاق و التي تلتزم الأطراف الموقعة عليه بتنفيذه من أجل تحقيق السلم و الأمن في مالي فتضمن ما يلي :

- ضرورة احترام السيادة الوطنية لدولة مالي وسلامة أراضيها من أي أعمال عسكرية. كما تتعهد الحكومة المالية باحترام الخصوصية الثقافية والتنوع الهوياتي في شمال مالي والعمل على ترقيتها و دمجها في الحياة العامة، وحوكمة التسيير من أجل تحقيق التوازن في التنمية بين مناطق مالي، احترام حقوق الإنسان ومكافحة كل أنواع الجريمة المنظمة العابرة للقارات وشبكات التهريب المخدرات (هذا ما أقرته المادة 1 من الاتفاقية).

- الدعوة إلى عقد مؤتمر شامل في المرحلة الانتقالية، للوقوف على الأسباب الاجتماعية و السياسية للنزاع في مالي (المادة 5).

- توزيع المناصب الإدارية بين الأقاليم بصفة عادلة ، وتهيئة الطرق و البنى التحتية، وفق الأطر الشرعية (مادة 8).

- إنشاء لجنة متابعة لتنفيذ الاتفاق على أن تكون لها اجتماعات دورية في الجزائر باعتبارها رئيسة الوساطة الدولية في الملف المالي (المادة 57).

¹ - خيراني بن ملوكة، عيسي طيبي، المرجع السابق ، ص 487.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

-تتكون لجنة المتابعة لتنفيذ اتفاق السلم والمصالحة في مالي حسب المادة 58 من الأطراف التالية: الحكومة المالية، حركات الأزواد من الطوارق والعرب الستة الموقعة على الاتفاق، الجزائر بصفتها رئيسة الوساطة الدولية، (النيجر، تشاد، بوركينا فاسو، موريتانيا) بحكمهم أعضاء في الوساطة الدولية، الأمم المتحدة الممثلة في بعثة المينوسما (MUNISMA)، الاتحاد الأوروبي، الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وعند الاقتضاء مشاركة المؤسسات المالية الدولية في أعمال اللجنة.

-ترأس الجزائر طبقا للمادة 59 لجنة المتابعة والتنفيذ وتكون كل من بوركينا فاسو النيجر، موريتانيا نائب الرئيس، ويكون مقرها في العاصمة المالية "بماكو".

-إنشاء أربع لجان فرعية تغطي "المسائل السياسية والمؤسسية"، "الدفاع والأمن"، "المسائل الاقتصادية والاجتماعية و التنمية"، و"المصالحة والعدالة و المسائل الانسانية"¹.

بالرغم من سعي الجزائر، وتسخير كل إمكانياتها الدبلوماسية والاقتصادية في إنجاح التوقيع على اتفاق السلم و المصالحة في مالي في مارس 2015، غير أن هناك جملة من التحديات الداخلية والخارجية التي تعيق تنفيذ بنود الاتفاق وتعرق مسار السلام والتنمية.. داخليًا، يبرز القصور المعرفي المجتمعي ببنود الاتفاق، وتأزم الثقة التاريخي بين الشمال والحكومة المركزية، وغياب الإرادة السياسية لدى بعض النخب المالية لتنفيذ بنوده، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي المؤسسي الناجم عن الانقلابات العسكرية المتلاحقة. كما يعيق التنفيذ تشابك الجريمة المنظمة والإرهاب والعجز الاقتصادي للحكومة عن تمويل مشاريع التنمية. خارجيًا، وعلى الرغم من دعوة الجزائر عام 2012 لحل داخلي دون تدخل أجنبي، أدى التدخل العسكري الفرنسي اللاحق إلى تعقيد الوضع الأمني وتصاعد الإرهاب. كما أن انسحاب فرنسا اللاحق وتعليق مساعداتها، ورد الفعل المالي بالتعاقد مع مجموعة "فاغنر"، فاقم التوترات وأثار مخاوف من تحول مالي إلى ساحة لتنافس القوى الدولية، مما يعرقل جهود الجزائر في دعم تنفيذ الاتفاق، الذي تعتبره ضروريًا لأمنها القومي واستقرار المنطقة.

2- المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي في مالي: تحليل

التحديات والمسااعي

تواجه الجزائر معضلة أمنية مركبة في منطقة الساحل الأفريقي، تفاقمت حداثتها عقب التدخل العسكري الفرنسي في مالي عام 2013. وقد أثر هذا التدخل بشكل مباشر على الأمن القومي الجزائري،

¹ - فرابي سلامة الصاق، خالد بقاس، المرجع السابق، ص 357

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

مما استدعى تبني مقاربة أمنية خاصة تتسم بالحذر والتركيز على حماية المصالح الوطنية مع الانخراط الإقليمي لمواجهة التهديدات المشتركة. ومن التحديات التي واجهت المقاربة الأمنية الجزائرية نجد ما يلي¹:

- **قصور الحلول العسكرية الأحادية** : تبني بعض الأطراف لخيار الحلول العسكرية البحتة في معالجة الأزمات الإقليمية، وهو ما لم يسفر عن تحقيق السلم المستدام.
- **تداخل الفواعل الدولية**: تزايد عدد الفواعل الدولية والإقليمية المنخرطة في قضايا الساحل، الأمر الذي أدى في بعض الأحيان إلى تعقيد الأوضاع وتضارب المصالح.
- **غياب التنسيق الأمني الفعال**: ضعف آليات التنسيق الأمني والاستخباراتي بين دول المنطقة، مما أضعف القدرة الجماعية على مواجهة التهديدات العابرة للحدود.
- **صعوبة تأمين الحدود الشاسعة**: التحدي اللوجستي الكبير المتمثل في تأمين الحدود الطويلة والمترامية الأطراف مع دول الساحل، والتي تُعد مناطق عبور رئيسية للإرهاب والجريمة المنظمة.
- **طبيعة التضاريس الصحراوية**: استغلال الجماعات الإرهابية لطبيعة الصحراء الشاسعة، بما فيها الأودية والمرتفعات الوعرة كمناطق للاختباء والتنقل، مثل مناطق "أدغاغ أفوغارس" و"أكادس أير".
- **تأثيرات الأجندات الخارجية**: الدور المحتمل لأطراف خارجية تسعى لزعزعة استقرار المنطقة لتحقيق مصالحها الخاصة.
- **هشاشة البنى التحتية للدول المجاورة**: ضعف القدرات المؤسساتية والأمنية لدول المنطقة، مما يجعلها أقل قدرة على مواجهة التهديدات بشكل مستقل.
- **تأمين الحدود الجزائرية**: الأولوية القصوى المتمثلة في تأمين الحدود الجزائرية الشاسعة وحماية التراب الوطني من أي اختراقات.

¹ - منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات -الميادين-التحديات"، المرجع السابق ، ص257.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

- **تجفيف منابع تمويل الإرهاب:** صعوبة تتبع وتجفيف مصادر تمويل الجماعات الإرهابية المتنوعة، بما في ذلك أنشطة التهريب والقدى.
 - **مراقبة المناطق الوعرة:** التحدي العملي في مراقبة المناطق الصحراوية الوعرة التي تستخدمها الجماعات الإرهابية للتخفي والتنقل.
- وقد دفعت هذه التحديات الجزائر إلى اعتبار منطقة الساحل بمثابة تهديد مباشر لأمنها القومي، وهو ما تجلى بوضوح في أعقاب حادثة "تيقننورين" في يناير 2013، التي وقعت بعد يومين من التدخل الفرنسي في مالي، وأكدت على ضرورة تبني مقاربة جزائرية خاصة لمكافحة الإرهاب.

أولاً: المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي في ظل التدخل الفرنسي في مالي: تحليل منهجي

يُمثل الساحل الأفريقي عمقاً استراتيجياً بالغ الأهمية للجزائر، باعتبارها بوابة أفريقيا الشمالية وعنصرًا محوريًا في توازن القوى الإقليمي. وقد أدت التحولات الجيوسياسية الأخيرة، بما في ذلك تداعيات "الحراك العربي" والأزمة في مالي التي تصاعدت عقب التدخل العسكري الفرنسي في يناير 2013، إلى تسليط الضوء بشكل حاد على التحديات الأمنية المتزايدة في هذه المنطقة وتأثيرها المباشر على الأمن القومي الجزائري. ونتيجة لذلك، تبنت الجزائر مقاربة أمنية إقليمية متميزة، تركز على خبرتها الطويلة في مكافحة الإرهاب وتسعى إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي من خلال التعاون والشراكة، مع التأكيد على رفض أي تدخل أجنبي يقوض سيادة دول المنطقة. وتستند الإستراتيجية الجزائرية لتحقيق الأمن في منطقة الساحل الأفريقي إلى مجموعة من المبادئ والآليات المتكاملة¹:

1. **العمق الاستراتيجي والأمن القومي:** تعتبر الجزائر استقرار منطقة الساحل امتدادًا لأمنها القومي، وتسعى للحفاظ على نفوذها الإقليمي الطبيعي في ظل اعتراف الفاعلين الإقليميين والدوليين بدورها المحوري وقدراتها العسكرية والمالية.

¹ - سامح راشد، "دول الجوار كالية للعمل الجماعي الإقليمي: المفهوم الدور والفعالية"، مجلة شؤون أفريقية، العدد 159، أكتوبر 2014، ص ص 55-56.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

2. **مبدأ الحلول الأفريقية:** تؤمن الجزائر بأن التحديات الأمنية في أفريقيا تتطلب حلولاً نابعة من القارة نفسها، وتشدد على أهمية العمل الجماعي ضمن الإطار الأفريقي لمواجهة هذه التحديات بفعالية أكبر.

3. **رفض التدخل الأجنبي:** تعتبر الجزائر أي تدخل عسكري أجنبي في منطقة الساحل تهديدًا للاستقرار الإقليمي ولأمنها القومي، وتدعو إلى تسوية المشاكل الداخلية لدول المنطقة دون تدخل خارجي، باستثناء مجالات قطاعية محددة وبطلب من الدول المعنية.

4. **تعزيز التعاون الأمني الإقليمي:** بادرت الجزائر إلى إنشاء وتفعيل آليات للتعاون الأمني الإقليمي، مثل لجنة الأركان العملياتية المشتركة (CEMO) التي تأسست في تمناست عام 2010، ووحدة الاندماج والتنسيق (UFL) التي تمثل الذراع الاستخباراتي للتعاون الأمني بين دول المنطقة (الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر، وليبيا قبل انسحابها، وتشاد وبوركينا فاسو لاحقًا).

5. **الدعوة إلى إنشاء آليات أمنية أفريقية:** المرافعة من أجل إنشاء قوة أفريقية للرد السريع على الأزمات (CARIC) ومنظمة الشرطة الأفريقية (AFRIPOL) لتعزيز القدرات الأفريقية في مواجهة التحديات الأمنية.

6. **التكفل الذاتي بالأمن الإقليمي:** سعت الجزائر إلى بناء رؤية مشتركة بين دول الساحل الصحراوي للتكفل الذاتي بالمسائل الأمنية، والتأكيد على القدرة على مواجهة التحديات دون الحاجة إلى تدخل قوى أجنبية لا تنتمي إلى المحيط الجغرافي المباشر. وقد تجسدت هذه الرؤية في اجتماعات وزراء الخارجية وقادة الأركان ومسؤولي المصالح الأمنية والاستخباراتية لدول المنطقة.

7. **إنشاء آليات عملياتية مشتركة:** تم تنصيب هيئات عملياتية مشتركة، مثل مركز القيادة والتنسيق الأمني والعسكري المشترك، المكلف بالتنسيق المعلوماتي والميداني وإدارة العمليات المحتملة ضد الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة، بالإضافة إلى خلية الاستعلامات المشتركة المكلفة بجمع وتحليل المعلومات الاستخباراتية.

على الرغم من الجهود الجزائرية لتعزيز التعاون الأمني الإقليمي، واجهت هذه الاستراتيجية تحديات كبيرة، من بينها العلاقات القوية التي تربط بعض دول المنطقة بفرنسا، مما أدى إلى شكوك وتعاملات مزدوجة بين الدول الأعضاء في الآليات الأمنية المشتركة. كما أن تدخل المجموعة الاقتصادية

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) وقربها من فرنسا، وموقفها الداعي للحل العسكري في شمال مالي كما أسلفنا ذلك في الفصل الثالث من الدراسة، أثر على الدور الجزائري، الذي دفع لقبول مبدأ التدخل العسكري كملاذ أخير بعد فصل حركات الطوارق عن الجماعات الإرهابية.

ثانيا: الأمن الإقليمي في منطقة الساحل: رؤية جزائرية من منظور إستراتيجية دول الميدان

تتبنى إستراتيجية دول الميدان، المكونة من الجزائر وموريتانيا ومالي والنيجر، مقاربة إقليمية شاملة لمواجهة التحديات الأمنية المعقدة في منطقة الساحل. انطلاقاً من الترابط الجدلي بين الأمن والتنمية، تتجاوز هذه الإستراتيجية البعد العسكري التقليدي لتشمل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومكافحة الفقر كعوامل مُغذية للاستقرار.

وقد تبلورت هذه الرؤية في عام 2010، عبر سلسلة مكثفة من الاجتماعات الوزارية (وزراء الخارجية) والقيادات العسكرية والأمنية والاستخباراتية للدول الأعضاء. هدفت هذه اللقاءات إلى صياغة تصور إقليمي موحد ومتكامل لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة، والتأكيد على الالتزام بالتكفل الذاتي بالمسألة الأمنية، بعيداً عن أي تدخل أجنبي يفترق إلى الانتماء الجغرافي المباشر. وقد تم التأكيد على هذا التوجه في العديد من المحافل، بما في ذلك خطاب الرئيس الجزائري أمام الأمم المتحدة في سبتمبر 2010، الذي عبر فيه: "عن طموح دول الساحل لتشكيل رؤية أكثر انسجاماً وشمولية للرهانات الأمنية الجماعية"¹.

وقد أثمرت هذه المساعي عن إنشاء آليات مؤسسية تهدف إلى تعزيز التعاون العملي والاستخباراتي، وتتجلى أبرز هذه الآليات في:

1. مركز قيادة التنسيق الأمني والعسكري المشترك: يضطلع بمهام التنسيق

المعلوماتي والميداني وإدارة العمليات العسكرية المحتملة ضد تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وشبكات تهريب الأسلحة والجريمة المنظمة.

¹ -الحيلاي كرايس، محمد عبد الباسط شافي، المرجع السابق، ص.1132

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

2. خلية الاستعلامات المشتركة: تتولى مسؤولية جمع وتحليل المعلومات المتعلقة

بالإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل الأفريقي، ووضعتها تحت تصرف هيئة الأركان العملياتية المشتركة.

وفي هذا السياق، أكد السيد "عبد القادر مساهل"، الوزير الجزائري المكلف بالشؤون المغربية والإفريقية، على الثابت الأساسي في السياسة الجزائرية، والمتمثل في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ودعوة جميع الأطراف إلى تبني هذا النهج، خاصة في منطقة الساحل الأفريقي. كما شدد على سعي الجزائر الدائم لإيجاد حلول للأزمات الإقليمية بعيداً عن أي تدخلات خارجية¹.

تبرز هنا مبادرة دول الميدان كأحد أهم مظاهر النشاط الدبلوماسي الجزائري في منطقة الساحل، حيث تعكس مسعى الجزائر لإعادة رسم الأدوار الإقليمية وتقليص النفوذ الأجنبي، خاصة الفرنسي. تسعى الجزائر، بالتعاون مع موريتانيا ومالي والنيجر، من خلال هذه المبادرة التي تأسست عام 2010، إلى تفعيل آليات التعاون الأمني المتاحة. وفي هذا السياق، أكد الفريق "السعيد شنقريحة"، قائد أركان الجيش الوطني الشعبي الجزائري في مارس 2022، على "أهمية الاستفادة بشكل أكبر من آليات التعاون الأمني المتاحة، لا سيما لجنة الأركان العملياتية المشتركة" (CEMOC)، التي تتخذ من مدينة تمنراست الجزائرية مقراً لها.

تُمثل مبادرة دول الميدان تكتلاً لدول الساحل ودول الجوار يهدف إلى إنشاء قيادة عسكرية مشتركة بقيادة جزائرية، بهدف استعادة الأمن والاستقرار في المنطقة، وهو هدف مشترك ذو أهمية قصوى لإعادة بناء الدولة في منطقة الساحل. وتسعى هذه المبادرة لتحقيق جملة من الأهداف الرئيسية، يمكن تلخيصها فيما يلي²:

- تولي دول المنطقة زمام المبادرة في معالجة المسائل الأمنية بأنفسها.
- الحد من التواجد الأجنبي في دول الساحل وعلى مقربة من الحدود الجزائرية.
- تعزيز التواجد العسكري والأمني لدول المنطقة في منطقة الساحل.
- عزل الجماعات الإرهابية عن السكان المدنيين.

¹ -الطيب بروال، " الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي"، المرجع السابق، ص213.

² - الجيلالي كرايس، محمد عبد الباسط شافي، المرجع السابق.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

- رصد وتحليل تحركات مختلف التهديدات التي تستغل منطقة الساحل والصحراء.
- الحد من النفوذ الفرنسي في المنطقة والرد على المبادرات الأخرى ذات الأهداف العسكرية.

تُعدّ مبادرة دول الميدان تجسيدًا واضحًا للسياسة الجزائرية التي تهدف إلى تعزيز الدور الأفريقي في حل المشكلات القارية وحماية أمنها القومي في الوقت ذاته. وقد أثار إنشاء لجنة العمليات المشتركة (CEMOC) في تمناست قلقًا فرنسيًا ملحوظًا، وصل إلى حد محاولة اختراق هذه المجموعة وزعزعة استقرار الجزائر، كما يُنظر إلى حادثة تقنطورين في 13 جانفي 2013 كأحد أبرز مظاهر هذا الانزعاج. ومع ذلك، تمكنت الجزائر من إدارة الأزمة داخليًا ورفض أي تدخل أجنبي، مؤكدة على إستراتيجيتها التي تجمع بين الحلول السياسية والحضور العسكري الجاهز للتعامل مع أي طارئ. فالدعوة إلى الحلول السلمية هي السمة الغالبة على السياسة الخارجية الجزائرية، لكنها لا تتردد في استخدام نفوذها وقوتها عند الضرورة¹.

في جوهرها، تمثل مبادرة دول الميدان مقترحًا جزائريًا يهدف إلى منافسة النفوذ الفرنسي المتزايد في منطقة الساحل، وفي الوقت نفسه، تمكين دول المنطقة من التحرر من الاعتماد على القوى الخارجية في حل نزاعاتها الداخلية، بالإضافة إلى حماية العمق الاستراتيجي الجنوبي للجزائر، الذي يُعد منطقة حساسة أمنياً.

* هشاشة الساحل والتحديات الإقليمية: محددات معادلة الأمن المشترك مع الجزائر

تُعد منطقة الساحل الأفريقي امتدادًا استراتيجيًا حيويًا للأمن القومي الجزائري وعمقًا جيوسياسيًا لا يُستهان به، خاصة في ظل موقع الجزائر كبوابة شمالية للقارة وتأثير التحولات الجيوسياسية الراهنة، وعلى رأسها تداعيات "الحراك العربي" والأزمة المالية في مالي التي تفاقت بعد التدخل الفرنسي في يناير 2013. وإدراكًا للترابط الوثيق بين أمن المنطقة وأمنها القومي، تضطلع الجزائر بدور محوري في تحقيق الاستقرار والأمن في الساحل الأفريقي، على الرغم من التحديات المتعددة التي تعترض سبيل هذه الغاية. وقد أكد بيان لوزارة الدفاع الوطني الجزائرية في عام 2015 على أن "الوضع الأمني لمنطقة الساحل يتطلب المزيد من اليقظة، ويحتم التعاون الفعال المدعم باستراتيجية مشتركة"، مما يعكس

¹ - "انتكاسة فرنسا بالساحل.. بل تعزز تعاون الجزائر وموريتانيا عسكرياً؟"، اسطنبول/أناضول، 2021/01/11 على الرابط

<https://www.aa.com.tr/ar/> (يناير 2024)

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

رؤية الجزائر للساحل كجزء لا يتجزأ من أمنها. فاستقرار الساحل يمثل ضرورة حتمية لاستقرار دول الجوار، بما فيها الجزائر، كما أن تأمين الحدود الجنوبية للجزائر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق استقرار حقيقي في الساحل وبوجود دول قوية قادرة على بسط سيادتها واحتواء التهديدات.

في هذا السياق، طورت الجزائر مقاربة أمنية إقليمية شاملة لتحقيق الأمن في منطقة الساحل الأفريقي، مستندة إلى مجموعة من المبادئ والآليات المتكاملة. وتتجلى المعالم الأمنية لهذه المقاربة في الآتي¹:

1. **متابعة الإرهابيين عبر الحدود:** تفعيل آليات تسمح لقوات الدول الأعضاء بملاحقة العناصر الإرهابية عبر الحدود المشتركة، شريطة إبلاغ الدولة المعنية وتنسيق العمليات مع قواتها النظامية.
2. **التعاون العسكري والأمني الإقليمي:** دعم وتعزيز التعاون بين الجيوش النظامية لدول المنطقة والمكونات القبلية المحلية لضمان حيادها وعدم انخراطها في دعم الجماعات الإرهابية، وهو ما تجسد في مبادرات إقليمية مثل لجنة الأركان العملياتية المشتركة (CEMO) ووحدة الاندماج والتنسيق (UFL).
3. **تجفيف منابع تمويل الإرهاب:** تبني استراتيجيات مشتركة لمكافحة التهريب والجريمة المنظمة، وتنفيذ مشاريع تنمية تساهم في استقرار المجتمعات المحلية وتقليل قابليتها للتجنيد من قبل الجماعات المتطرفة.
4. **تكثيف الرقابة الأمنية والاستخباراتية:** تعزيز المراقبة الأمنية والاستخباراتية في المناطق الصحراوية الوعرة التي تستغلها الجماعات الإرهابية كملاذات آمنة وكمرات للتهريب، مع إنشاء آليات مشتركة لتبادل المعلومات الاستخباراتية.

¹ - بوحنية قوي، "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2014/01/29، ص02. في: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/201412972843923537.html> (سبتمبر 2015)

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

5. أولوية التبادل الأمني والاستخباراتي: التركيز على تعزيز قنوات التبادل الأمني والاستخباراتي بين دول المنطقة كأولوية قصوى في مواجهة التهديدات المشتركة، مع إعطاء أهمية أقل للتعاملات الاقتصادية في هذا السياق الأمني.

6. ضمان الأمن الداخلي الجزائري: اعتبار حماية الأمن الداخلي للجزائر من امتدادات الإرهاب والجريمة المنظمة القادمة من منطقة الساحل أولوية إستراتيجية قصوى.

ومع ذلك، تواجه الجزائر عدة تحديات تعيق دورها في تحقيق الاستقرار الإقليمي. يُشكل ضعف وهشاشة الدول المطلة على منطقة الساحل، وعدم قدرتها على تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، ضغطاً إضافياً على الجزائر، باعتبارها الدولة الأكثر استقراراً في الإقليم. وقد أدت الأزمات الأمنية والسياسية والاقتصادية المزمنة في الساحل، بالإضافة إلى الفراغ الاستراتيجي الناجم عن الأزمة الليبية، إلى تعقيد المشهد الأمني الإقليمي. وقد أكد محللون مثل "فيليو" على: "أهمية تبني نظام تعاون إقليمي قوي بدعم دولي متحفظ لتمكين دول الساحل من استعادة السيطرة على أراضيها"¹. تواجه الجزائر عدة معوقات تحد من دورها في تحقيق الاستقرار بمنطقة الساحل، أبرزها:

- قبول التدخلات الخارجية: يُنظر إلى موافقة بعض دول المنطقة، مثل مالي على التدخل العسكري الفرنسي بالتنسيق مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)، على أنه قد يقلل من الدور الإقليمي للجزائر.

- إنشاء آليات أمنية موازية: يُعتبر تأسيس آليات أمنية إقليمية بديلة، مثل مجموعة الساحل الخمس (G5)، محاولة لإبعاد دول المنطقة عن التعاون الأمني المباشر مع الجزائر في مكافحة الإرهاب، مما قد يقوض جهود التعاون المشترك.

وعلى الرغم من هذه المعوقات، تتسم المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي بالشمولية والتركيز على تعزيز التعاون الإقليمي وتبني حلول أفريقية للتحديات الأمنية المشتركة، مع التأكيد على مبادئ السيادة الوطنية ورفض التدخل الأجنبي. وتتنظر الجزائر إلى منطقة الساحل باعتبارها عمقاً استراتيجياً ومنطقة نفوذ يمكن استغلالها اقتصادياً وتنموياً. ومن خلال تعزيز الاستقرار والتعاون في المنطقة، تسعى الجزائر إلى تأمين حدودها الجنوبية وتوسيع نفوذها الإقليمي، وتبني معادلة "الأمن

¹ - جون بيار فيليو، "هل تصبح القاعدة الإفريقية في منطقة الساحل؟"، ورقة كارنيغي، جوان 2010، مؤسسة كارنيغي مركز الأبحاث العالمي.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

المشترك" التي ترى في التداخل الاجتماعي بين سكان شمال مالي وجنوب الجزائر فرصة لتعزيز التقارب والتعاون بدلاً من كونه مصدر تهديد.

علاوة على ذلك، تنظر الجزائر إلى منطقة الساحل باعتبارها عمقاً استراتيجياً ومنطقة نفوذ يمكن استغلالها اقتصادياً وتنموياً. من خلال تعزيز الاستقرار والتعاون في المنطقة، تسعى الجزائر إلى تأمين حدودها الجنوبية وتوسيع نفوذها الإقليمي، ومنافسة استراتيجية المغرب الهادفة إلى التغلغل في غرب أفريقيا وكسب المزيد من الدعم لمواقفها.

ثالثاً: تحليل موقف الجزائر من التدخل الفرنسي وتشكيل مجموعة دول الساحل الخمس G5: رؤية استراتيجية في سياق إقليمي متوتر

على الرغم من نجاح التدخل العسكري الفرنسي في مالي عام 2013 في دحر الجماعات الإسلامية المتطرفة، يرى خبراء جزائريون أن الاستقرار المستدام في مالي والساحل يتطلب حلولاً سياسية شاملة وتنمية اقتصادية بدعم إقليمي ودولي. وقد حذر هؤلاء الخبراء من الاعتماد على الحلول العسكرية، مؤكدين على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للنزاع سلمياً.

لقد أدى التباين في وجهات النظر حول كيفية حل الأزمة المالية إلى انقسام المواقف الدولية إلى تيارين رئيسيين¹:

- **الموقف الدبلوماسي:** بقيادة الجزائر وموريتانيا وبوركينا فاسو، وبدعم ضمني من الولايات المتحدة، يركز على تغليب الحوار وجمع الأطراف المتنازعة على طاولة المفاوضات. تتمسك الجزائر بمقاربة ثلاثية الأبعاد: إعطاء الأولوية للدبلوماسية، والتعامل الشامل مع أطراف الأزمة، ومساعدة الحكومة المالية في ملء الفراغ الأمني.
- **الموقف العسكري:** تدعو إليه بعض دول الإيكواس (النيجر وتشاد وساحل العاج وبنيجيريا) وفرنسا وجنوب أفريقيا والمغرب، ويسعى إلى حسم عسكري سريع لطرد المسلحين واستعادة سيطرة مالي على كامل أراضيها.

¹ - سمير قط، "البعد الإفريقي للأمن الجزائري.."، المرجع السابق، ص 239.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

فالجزائر ترى أن الحل الشامل للأزمة المالية يرتكز على مقاربة سياسية تبدأ بتشجيع تنظيمات الطوارق المسلحة (أنصار الدين والحركة الوطنية لتحرير أزواد) على التفاوض المباشر مع حكومة باماكو، مع اعتراف الطرفين بشرعية الآخر والسعي لإيجاد حلول سياسية واجتماعية لمطالب الطوارق وتفعيل اللعبة السياسية الداخلية. وتؤكد الجزائر على ضرورة التنسيق والتعاون الإقليمي والدولي لتجنب تحول مالي إلى دولة فاشلة، مما يزيد من التهديدات الأمنية الصلبة والناعمة كانتشار السلاح والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وهي تهديدات تؤثر بشكل مباشر على الوحدة الترابية للجزائر نظرًا للروابط الإثنية والتاريخية بين الطوارق في مالي ودول المغرب العربي.

وهذا ما ركزت عليه المقاربة الأمنية الجزائرية بإيجاد حلول شاملة في إطار إقليمي قائم على التنسيق والتعاون لمواجهة التحديات الأمنية في الساحل. وبناءً على خبرتها الدبلوماسية في التعامل مع قضية الأزواد منذ التسعينيات القرن الماضي، ترى الجزائر أن الحلول يجب أن تكون شاملة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، من خلال عدم تهميش سكان الشمال، وإيصال التنمية إليهم دون تمييز، وتفعيل برامج اقتصادية واستثمارات لحل المشاكل الاجتماعية وخلق تنمية قاعدية، أي ربط التنمية بالأمن ضمن إستراتيجية شاملة تستبعد الفروق الجغرافية والإثنية وتعزز قيم المواطنة الموحدة. يُشدد العديد من الباحثين الجزائريين على ضرورة تحقيق توافق إقليمي يستند إلى أربعة مرتكزات أساسية لإرساء الاستقرار المستدام في المنطقة¹:

- الاعتراف بأن التهديدات مشتركة وتستدعي تحركًا جماعيًا.
- ضرورة وجود إستراتيجية متعددة الأطراف والأبعاد.
- الحاجة إلى تعاون دولي لدعم لوجستي لدول المنطقة باستثناء الجزائر نظرًا لقدراتها.
- الإقرار بالدور الريادي الجزائري بحكم خبرتها وقدراتها.

على الرغم من تأييد بعض الشركاء الدوليين للمقاربة الجزائرية في منطقة الساحل، يرى آخرون وجود قصور في فعاليتها، يتجلى أساسًا في عدم استدامة العلاقات مع دول المنطقة والتدخل المتقطع

¹ - عبد النور بن عنتر، سياسة الجزائر الأمنية: تحولات ومعضلات في سياق القلاقل اقليميا والحراك داخليا"، المرجع السابق، ص28.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

الذي يقتصر على حالات التهديد المباشر. وقد أتاح هذا الوضع لدول أخرى، مثل فرنسا والمغرب، الفرصة لتطوير علاقات تخدم مصالحها الخاصة، والتي قد تتعارض مع المصالح الجزائرية، مما أفضى إلى ضعف التعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية والدينية.

ويُضاف إلى ذلك، أن الموقع الجيوستراتيجي للجزائر، باعتبارها نقطة عبور رئيسية بين أفريقيا وأوروبا، وحدودها المترامية الأطراف مع منطقة الساحل، يجعلها عرضة لتهديدات أمنية متزايدة تستلزم تدابير أكثر فعالية، لاسيما في ظل سعي أطراف إقليمية ودولية (فرنسا والمغرب) لفرض أجنداتها الجيوستراتيجية في المنطقة.

يوصي خبراء جزائريون بضرورة إجراء تقييم معمق للسياسة الخارجية الجزائرية، مع الأخذ في الاعتبار المعايير التالية¹:

- مدى نجاعة الدبلوماسية الأمنية الجزائرية وقدرتها على الاستجابة لوزنها وإمكانياتها.
- إعادة النظر في الإجراءات الدستورية لمنح الجيش حق التدخل وتتبع الجماعات الإرهابية خارج الحدود.
- إعادة قراءة واقع الأمن الجزائري بشكل استشرافي لتقوية المؤسسة الأمنية والمنظومة الدفاعية.

*أسباب إبعاد الجزائر من مجموعة دول الخمس في الساحل:

تعتبر الجزائر الغائب الأكبر في مجموعة دول الخمس في الساحل G5، التي أسست في 16 فيفري 2014 بموريتانيا، ويرى مراقبون أن ذلك حولها إلى دولة متجاوزة إقليمياً، على الرغم من اعتبار نفسها قوة إقليمية ذات نفوذ كبير. وقد ساهمت موريتانيا بشكل حاسم في هذا الإبعاد، سعياً لتقليص الهيمنة الجزائرية في المنطقة. كما تصورت دول المجموعة أن فرص نجاحها بعيداً عن الجزائر أكبر، نظراً لعدم انسجام مقاربة الجزائر مع سياسات القوى الكبرى في مكافحة الإرهاب ورفضها لتدخلها. وقد جاء الموقف الموريتاني كرد فعل على يأسها من الوعود التنموية والاستثمارية الجزائرية غير الجادة. كما

¹ -سمير قط، انشاء مجموعة الدول الخمس هل أصبحت الجزائر دولة متجاوزة في الساحل؟، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 48، سبتمبر 2017، ص 637.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

أن عدم مشاركة الجيش الجزائري في عمليات خارجية، النابع من عقيدتها العسكرية، أثار شكوك دول المجموعة في جدية الجزائر في مكافحة الإرهاب، خاصة بعد رفضها التدخل في شمال مالي عام 2013¹. بالإضافة إلى ذلك، ساهم سوء العلاقات الجزائرية الفرنسية واختلاف وجهات النظر مع الولايات المتحدة في إقصاء الجزائر من هذه المجموعة. وقد مارست الجزائر ضغوطاً على دول الساحل لثنيها عن فكرة المجموعة، وقامت بتعليق تعاونها العسكري مع موريتانيا سنة 2014 واستمالة دول أخرى مثل تشاد.

أبدت فرنسا دعماً قوياً لمجموعة دول الساحل الخمس بإشراف من موريتانيا، حيث وصفها قائد أركان جيوشها في 7 أكتوبر 2014 بأنها "أفضل مبادرة قادرة على ضمان الأمن في المنطقة". ويتزامن هذا الحماس الفرنسي مع انسحابها التدريجي من التدخل العسكري المباشر في الساحل، ربما نتيجة للتكاليف الباهظة المترتبة على ذلك. وقد تجسد الدور الفرنسي في دعم إنشاء منظومة دفاعية-أمنية مشتركة للمجموعة، بهدف تنسيق العمليات العسكرية والاستخباراتية وتنفيذ خطط مشتركة لمواجهة التهديدات الإرهابية. وقد شارك الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في الاجتماعات الدورية للمجموعة في مالي، حيث تم الإعلان عن تشكيل قوة قوامها 5 آلاف عنصر، ورُصد لها مبلغ 400 مليون يورو من الاتحاد الأوروبي لتفعيلها ميدانياً، بالإضافة إلى دعم من الولايات المتحدة الأمريكية بـ 60 مليون أورو².

أما على المستوى الرسمي، أعلنت الجزائر عن ارتياحها لإنشاء مجموعة دول الخمس، معتبرة إياها ضرورة للتعاون بين الدول التي تواجه نفس التحديات. لكن واقع الحال يشير إلى معارضة الجزائر لهذه المجموعة، حيث تعتبرها تنفيذاً لإملاءات غربية تهدف إلى استفادة أعضائها من المساعدات الدولية أكثر من المواجهة الجادة للتحديات. كما ترى الجزائر أن تأسيس المجموعة يتعارض مع مبادئ سياستها الخارجية وعقيدتها العسكرية القائمة على رفض التدخل الأجنبي وتجنب اللجوء إلى القوة. وتعتبر الجزائر إنشاء هذه المجموعة بمثابة نهاية لمبادراتها "استراتيجية دول الميدان" التي أطلقتها عام 2010.

¹ - الحسين الشيخ العلوي، "تجمع الساحل الخماسي: تنسيق في ظل التعقيدات، مركز الجزيرة للدراسات، 21 سبتمبر 2014، ص 06.

² - سمير قط، "إنشاء مجموعة الدول الخمس هل أصبحت الجزائر دولة متجاوزة في الساحل؟"، المرجع السابق، صص 637-638.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

في الأخير يمكن القول أن الجزائر تواجه تحديات كبيرة في تحقيق رؤيتها للأمن الإقليمي في منطقة الساحل، حيث تتأرجح سياستها بين رفض التدخلات الخارجية والسعي لتعزيز التعاون الإقليمي. وقد أدى إنشاء مجموعة دول الخمس إلى تعقيد المشهد، مما يستدعي من الجزائر إعادة تقييم استراتيجياتها لضمان الحفاظ على مصالحها ونفوذها في منطقة حيوية لأمنها القومي.

3- البعد التنموي في الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمنطقة الساحل الإفريقي:

تُعد العلاقة بين الأمن والتنمية ثنائية جوهرية ومترابطة، حيث يُشكل الاستقرار الأمني شرطاً لازماً لتحقيق التنمية المستدامة، بينما تُساهم التنمية الشاملة في تعزيز الأمن وتقويض بؤر التوتر. وتتجلى هذه العلاقة المعقدة بشكل خاص في القارة الأفريقية عموماً ومنطقة الساحل الإفريقي على وجه الخصوص، التي تواجه تحديات أمنية وتنموية متفاقمة. وفي هذا السياق، سعت الجزائر، ولا تزال، إلى تطوير وتكييف مقاربة متعددة الأبعاد في تعاملها مع منطقة الساحل، تستجيب للتهديدات والتحديات الناجمة عن التحولات الإقليمية، وذلك بهدف إيجاد حلول مستدامة للمعضلات الأمنية التي تعصف بالمنطقة.

هذا ما تقطنت إليه الجزائر بحيث أكدت على أن محاربة الارهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل تتطلب تنمية المنطقة اقتصاديا حيث ذكر السيد رئيس الجمهورية "عبد المجيد تبون" للإذاعة الوطنية أنه لإعادة السلم يجب إدماج سكان شمال مالي في مؤسسات البلد. كما أكد ان المقلق في الساحل، ليس الإرهاب الذي يمكن التغلب عليه، بل من انتشار الفقر في المنطقة .

وهذا ما أكد عليه الباحث الفرنسي "فيليو" بقوله: "موريتانيا ومالي والنيجر هي من البلدان الأفقر في العالم، وستحتاج الى دعم دولي لتقليص زخم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي " ويضيف " الجزائر محقة في الضغط نحو قيام تعاون إقليمي لمواجهة هذه التهديدات، والمساعدات الغربية ضرورية لمساعدة دول المنطقة على استعادة سيطرتها على أراضيها من عناصر القاعدة، ومنع الجماعات الإرهابية من بسط سلطتها في إفريقيا"¹.

فالجزائر بالنظر إلى وزنها الجيوستراتيجي في القارة ينتظر منها أن تكون دولة مبادرة، مؤثرة وضابطة للتحولات في عمقها الإفريقي ليس فقط أمنيا ولكن سياسيا واقتصاديا.

¹ - جون بيار فيليو، المرجع السابق.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

لقد عملت الجزائر على تأسيس علاقات تبادل اقتصادي مع دول الساحل الإفريقي، من خلال بعض المشاريع الاقتصادية المشتركة بين الجزائر ودول الساحل والتي تعتمد عليها للدفع بعجلة التنمية في القارة الإفريقية، أهمها ما يلي:

أولاً: دور الجزائر في تفعيل مبادرة النيباد (NEPAD):

تهدف مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) 1 إلى معالجة التحديات المتنوعة التي تواجه القارة الإفريقية، والسعي نحو القضاء على الفقر وتحسين جودة حياة المواطنين الأفارقة. تركز المبادرة على مبدأ المسؤولية المشتركة للحكومات والشعوب الإفريقية في تحقيق أهدافها التنموية من خلال تعزيز المشاركة الفعالة بين الدول الإفريقية وإقامة شراكات بناءة مع الدول المتقدمة والمنظمات الدولية والإقليمية.

تتضمن مجالات عمل النيباد لتحقيق أهدافها الإستراتيجية ما يلي: دعم الأمن والسلام القاري، تعزيز الحكم الرشيد سياسيًا واقتصاديًا، ترسيخ مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، زيادة الإنتاجية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي، تعظيم التجارة الإفريقية البينية والنفاذ إلى الأسواق العالمية، تحسين البيئة وتطوير التعليم والبحث العلمي، الاستفادة القصوى من تكنولوجيا المعلومات والصحة ومكافحة الأمراض المستوطنة، والتنمية البشرية وبناء القدرات الإفريقية مع توفير الموارد اللازمة لتنفيذ المشروعات والبرامج ذات الصلة².

تستهدف الجزائر من خلال التزامها بمبادرة النيباد تحقيق هدفين رئيسيين: أولاً، تحفيز المشاريع التنموية في أفريقيا. وثانياً، بناء مقاربة تنموية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، خاصة في منطقة الساحل الإفريقي. وترى الجزائر أن المبادرة تركز على آليات الوقاية من النزاعات والإرهاب عبر تقوية المؤسسات الإقليمية وضمان بناء السلام بعد النزاعات وتدعيم الحكم الرشيد.

1 - النيباد NEPAD هي مختصر ترجمة تعني "الشراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا" Nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique تتضمن رؤية الاتحاد الافريقي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية للقارة الافريقية(الاتحاد الافريقي حاليا) التي عقدت في لوساكا عاصمة زامبيا في جويلية 2001.

2 - النيباد الشراكة الجديدة لتنمية القارة السمراء"، في:

(فيفري 2025) <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/1/24/>

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

وقد تبنت الدبلوماسية الجزائرية، عبر النيباد، إستراتيجية شراكة أفريقية جديدة قائمة على المصالح المشتركة والفرص المتكافئة، مع إدراك أهمية دعم تطوير البنية التحتية والمشاريع التكاملية في القارة، بما في ذلك منطقة الساحل. وقد حققت الجزائر تقدماً في مشاريع كبرى تهدف إلى التكامل الإقليمي والاتصال، مثل مشروع الطريق العابر للصحراء (الجزائر-لاغوس-النيجر) ومشروع أنبوب الغاز نيجيريا-الجزائر-أوروبا.

ثانياً-مشروع الطريق العابر للصحراء (الجزائر-لاغوس)

طورت الجزائر بنية تحتية اتصالية محورية عبر مشروع الطريق العابر للصحراء (الجزائر-لاغوس)، الذي أطلق عام 1971 تحت مسمى "طريق الوحدة الأفريقية". يمثل هذا المشروع رابطاً قارياً استراتيجياً يمتد على حوالي 9400 كلم، ويهدف إلى تسريع التكامل الاقتصادي بين المغرب العربي والساحل، وتسهيل التبادل التجاري بين أفريقيا وأوروبا. وقد نشأت فكرة هذا المشروع في ستينيات القرن الماضي بمبادرة من قادة الجزائر وتونس ومالي والنيجر وتشاد ونيجيريا، بهدف فك العزلة عن المناطق الصحراوية وتسهيل الوصول إلى الأسواق الأوروبية عبر الموانئ المتوسطية.

تعتبر الجزائر الطريق العابر للصحراء رمزاً لالتزامها بدعم استقلال أفريقيا اقتصادياً. وقد استكملت الجزائر كامل حصتها من الطريق الممتد من الجزائر العاصمة إلى حدود النيجر بطول 2300 كلم، كما قامت بتمويل دراسات الشطر النيجيري المتبقي (230 كلم). وخصصت الجزائر أكثر من 200 مليار دينار جزائري (حوالي 3 مليارات دولار) لاستكمال وتطوير شطرها من الطريق. في المقابل، استكملت نيجيريا (1131 كلم) وتونس (740 كلم) أشغال التعبيد في أجزائهما، بينما لم تعبد تشاد سوى جزء محدود (600 كلم). يبرز هذا المشروع الدور المحوري للجزائر في تطوير البنية التحتية الإقليمية التي تخدم تنمية دول الساحل وتعزز التكامل الاقتصادي.

ثالثاً-مشروع خط الغاز العابر للصحراء TSGP :

تشكل المحددات الجيوسياسية، المتمثلة في سعي الجزائر لموازنة النفوذ المغربي المتنامي في منطقة الساحل وغرب أفريقيا، والحفاظ على مركزيتها في سوق الطاقة الأوروبية، الدافع الجوهري الذي يقف خلف مساعيها لتطوير مشروع خط أنابيب الغاز عبر الصحراء (Trans-Saharan Gas Pipeline TSGP). ومع ذلك، تشير المعطيات الراهنة إلى انخفاض احتمالية الشروع في التنفيذ الفعلي لهذا

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

المشروع في المدى القريب، وذلك نظرًا لمجموعة من التحديات المعقدة والمتداخلة، أبرزها الصعوبات الأمنية المتأصلة في المنطقة، والتكاليف الاستثمارية الباهظة، والتحديات في إقناع المستثمرين الدوليين بالجدوى الاقتصادية المستدامة للمشروع. على الرغم من إعراب العديد من الشركات النفطية الطاقوية عن اهتمامها بالمساهمة في تطوير هذا المشروع الضخم كشركة "غازبروم" الروسية، و"إيني" الإيطالية.¹

يعد مشروع خط أنابيب الغاز عبر الصحراء (TSGP)، الذي طُرحت فكرته عام 2009 وعُرف سابقًا باسم (NIGAL)، مبادرة إستراتيجية اكتسبت أهمية متزايدة في الآونة الأخيرة. وقد حفز هذا الاهتمام تصاعد الطلب الأوروبي على الغاز الطبيعي عقب الأزمة الأوكرانية عام 2022، وتفاقم التوترات الجيوسياسية بين الجزائر والمغرب، مما أدى إلى تعليق عمل خط أنابيب "المغرب العربي-الأوروبي". يهدف المشروع إلى تعزيز مكانة الجزائر كفاعل رئيسي في أسواق الطاقة الأوروبية، مما يتيح لها تحقيق عوائد اقتصادية كبيرة وتدعيم نفوذها السياسي الإقليمي. وتُعد الجزائر بالفعل من كبار موردي الغاز إلى أوروبا، حيث تساهم بنحو 14% من واردات الاتحاد الأوروبي.²

يهدف مشروع خط أنابيب الغاز العابر لأفريقيا إلى نقل الغاز الطبيعي من نيجيريا عبر النيجر إلى الجزائر، ومن ثم إلى أوروبا، بامتداد إجمالي يبلغ 4128 كلم. وتبلغ طاقة النقل المتوقعة ما بين 20 و 30 مليار متر مكعب سنويًا. فُدرت التكلفة الإجمالية للمشروع في عام 2009 بأكثر من 13 مليار دولار، وشهد توقيع اتفاقية بين الجزائر والنيجر ونيجيريا في جوان 2009 لإنشاء البنية التحتية اللازمة، مع هدف أولي للانتهاء بحلول عام 2015.³

يُضاف إلى ذلك، أن مشروع TSGP يندرج ضمن استراتيجية جزائرية أوسع نطاقًا ترمي إلى تعزيز حضورها ونفوذها في منطقة الساحل وغرب أفريقيا، ومناقسة النفوذ المغربي المتزايد، خاصة في سياق نزاع الصحراء الغربية وتطور العلاقات المغربية مع "إل كيان الإسرائيلي". وفي المقابل، يُنظر إلى مشروع خط أنابيب الغاز نيجيريا-المغرب (NMGP) كمنافس استراتيجي محتمل، والذي قد يحد من

¹ - عيسى طيبي وخيراني بن ملوكة، "المقاربة للتنمية للجزائر في افريقيا ودول الساحل"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 13، العدد 02، 2022، ص 267.

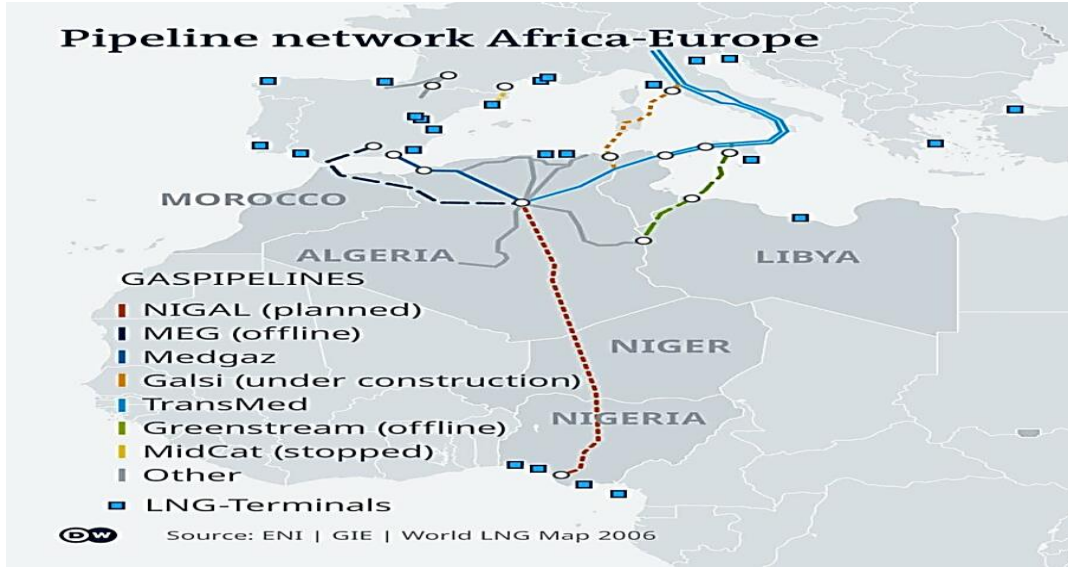
² - "خط أنابيب الغاز عبر الصحراء... هل يعزز نفوذ الجزائر في غرب افريقيا وأوروبا"، 2025/02/26، في <https://arabicpost.net>، (مارس 2025)

³ - طيب بروال، المرجع السابق، ص 187.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

اعتماد إسبانيا على الغاز الجزائري ويقلل من قدرة الجزائر على استخدام صادرات الغاز كأداة في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي.

خريطة رقم: 12 مسار أنبوب الغاز العابر للصحراء TSGP



المصدر: <https://shorturl.at/vZ12e>

وعلى الرغم من أن الاتفاق الأخير بشأن مشروع خط أنابيب الغاز عبر الصحراء يعكس جدية الدول الأفريقية الثلاث المعنية بالمضي قدماً في تنفيذه، إلا أن هناك عدة محددات جوهرية تعيق تطور هذا الخط¹:

- **التكلفة الاستثمارية الباهظة:** أشارت التقديرات الأولية لتكلفة خط الأنابيب في عام 2009 إلى حوالي 13 مليار دولار أمريكي. وعلى الرغم من عدم الإعلان عن أرقام جديدة خلال الاتفاق الأخير، تشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع التكلفة الحالية إلى ما لا يقل عن 20 مليار دولار أمريكي، وهو مبلغ استثماري ضخم في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تواجه الدول الثلاث المعنية.

- **تضائل الجدوى الاستراتيجية على المدى البعيد:** تتراجع الجدوى الاقتصادية للمشروع على المدى الطويل بالنظر إلى الخطط المعلنة من قبل الاقتصادات الأوروبية المتقدمة نحو التخلص التدريجي

¹ - "خط أنابيب الغاز عبر الصحراء: أداة الجزائر لتعزيز نفوذها في غرب أفريقيا وأوروبا"، فيفري 2025، في : <https://www.asbab.com> ، (مارس 2025).

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

من الاعتماد على النفط والغاز وزيادة الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة. ويؤدي هذا التوجه إلى صعوبة حصول المشروع المقترح على ضمانات من الدول الأوروبية بشأن عقود توريد غاز طويلة الأجل، مما قد يحد بشكل كبير من فرص الحصول على التمويل الدولي اللازم لتنفيذه.

-التحديات الأمنية المعقدة: يمر المسار المقترح لخط الأنابيب عبر مناطق صحراوية شاسعة ذات كثافة سكانية منخفضة للغاية، مما يزيد من صعوبة تأمينها ومراقبتها. علاوة على ذلك، فإن الأوضاع الأمنية غير المستقرة في منطقة الساحل، وخاصة في النيجر وشمال نيجيريا، حيث تنشط حركات تمرد وجماعات مسلحة وعصابات متخصصة في السطو والنهب، تجعل من تأمين الخط خلال مرحلتي الإنشاء والتشغيل عملية بالغة التعقيد، بالإضافة إلى تزايد احتمالية تعرضه لأعمال تخريب وسرقة.

رابعا: مشروع الألياف البصرية العابرة للصحراء

إن مشروع الألياف البصرية العابر للصحراء الذي يربط بين الجزائر وأبوجا يعتبر من أهم محاور التحول الرقمي في إفريقيا، وقد تبنت الجزائر هذا المشروع الاستراتيجي والذي يتمثل في مد شبكة من الألياف البصرية عبر الامتداد الصحراوي الشاسع، وهي مبادرة ذات أبعاد استراتيجية متعددة تتدرج في إطار المساعي الرامية إلى تعزيز التكامل الرقمي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة على صعيد منطقة الساحل والقارة الأفريقية في مجملها. هذا المشروع المهم، الذي يُعرف رسميًا بـ "العمود الفقري للألياف البصرية العابر للصحراء (Trans-Saharan Fiber Optic Backbone - TSB)"، لا يقتصر في جوهره على إرساء ربط بنيوي بين الدول المشاركة عبر شبكة اتصالات حديثة ذات سرعات فائقة، بل يتجاوز ذلك ليؤسس لبنية تحتية رقمية متينة وقادرة على استيعاب متطلبات النمو والابتكار في مختلف القطاعات الحيوية.

يمتد مشروع خط الألياف البصرية الرابط بين الجزائر وأبوجا على طول إجمالي يقدر بـ 4500 كيلومتر، تنتزع على النحو التالي: 2200 كيلومتر داخل الأراضي الجزائرية، و 900 كيلومتر في النيجر، و 800 كيلومتر في نيجيريا. ويُشار إلى أن قرار إنشاء هذا الكابل قد اتخذ خلال الدورة الأولى للجنة

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

العليا الثنائية الجزائرية-النيجيرية المنعقدة في جانفي 2002، تلتها انضمام النيجر إلى المشروع في مارس 2003. وفي عام 2008، تبنت الدول المعنية دفتر الشروط الخاص بتنفيذ المشروع¹.

وقد شهد مشروع تمديد الألياف البصرية نحو أبوجا انطلاقًا فعليًا، حيث أعطت وزيرة البريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة الجزائرية آنذاك، "هدى فرعون"، إشارة البدء في ديسمبر 2017. ويجري تنفيذ المشروع على مرحلتين ضمن مسارين متكاملين. يتمثل المسار الأول في تمديد كابل الألياف البصرية من بوزول إلى ولاية الأغواط بطول 136 كيلومتر، وهو جزء من البرنامج الأوسع لربط الجزائر العاصمة بإن قزام وصولًا إلى أبوجا. أما المسار الثاني، فيندرج ضمن تطوير الشبكة القاعدية للاتصالات الوطنية، ويتضمن إنشاء وصلة تربط الجلفة (بلدية حاسي فلول) بالبيرين، بهدف زيادة القدرة الاستيعابية وتأمين شبكة الإنترنت الوطنية عالية التدفق.

تتعدد الأهداف الإستراتيجية التي تسعى الجزائر والدول الشريكة إلى تحقيقها من خلال هذه المبادرة الرائدة، ويمكن إيجاز أبرزها في النقاط التالية²:

- **تدعيم الاتصال الإقليمي والدولي:** يهدف المشروع في صميم تصوره إلى إرساء روابط اتصالية قوية بين الجزائر والدول المجاورة في منطقة الساحل (جمهورية النيجر، جمهورية نيجيريا الاتحادية، جمهورية تشاد، جمهورية مالي، والجمهورية الإسلامية الموريتانية) عبر إنشاء شبكة ألياف بصرية متطورة، مما يوفر بديلاً اتصالياً يتميز بالموثوقية العالية والسرعات الفائقة للولوج إلى شبكات الإنترنت العالمية، مع تجاوز الاعتماد الحصري على المسارات الساحلية.

- **تنمية الاقتصاد الرقمي:** من خلال توفير قاعدة اتصالية صلبة ومتقدمة، يسعى المشروع إلى تحفيز النمو المضطرد للاقتصاد الرقمي في الدول المنخرطة، وتمكين تطبيقات التجارة الإلكترونية، والخدمات المالية الرقمية، والحكومة الإلكترونية التفاعلية، وغيرها من الأنماط الرقمية الحديثة التي تُعدّ محركات أساسية للتنمية الشاملة.

¹ - أسماء رسولي، "التحديات الأمنية في الساحل الإفريقي بين أدوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، (اطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة باتنة 2018، 1)، ص 204.

² - **المستثمر**، خط الألياف البصري المحورية العابرة للصحراء، مشروع جزائري ضمن ارساء دعائم الحكومة الالكترونية في القارة السمراء، تاريخ النشر: 27 جوان 2022، في: almostathmir.dz، تاريخ الدخول (يناير 2025)

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

-تقليص التفاوتات التنموية: يولي المشروع أهمية قصوى لدمج المناطق النائية والمهمشة التي تعاني من قصور في الاتصال بشبكة الإنترنت ضمن منظومة رقمية شاملة، وهو ما يُسهم في تضيق الفجوات التنموية القائمة بين مختلف الأقاليم داخل الدول وبين الدول الأفريقية ذاتها، كما يتيح للشباب غير المتصل بالإنترنت فرصًا واعدة للانخراط في مسارات الابتكار والمساهمة الفعالة في الاقتصاد العالمي المعاصر.

-تعزيز التكامل الأفريقي المؤسسي: يمثل المشروع تجسيدًا عمليًا لمبادئ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD)، ويستهدف في جوهره تعزيز التكامل الإقليمي والتعاون البيئي بين الدول الأفريقية في المجال الحيوي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، باعتباره قاطرة للتنمية المستدامة.

-ترسيخ الدور المحوري للجزائر إقليميًا في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات : تطمح الجزائر، من خلال هذه المبادرة الإستراتيجية الطموحة، إلى تثبيت أقدامها كمركز إقليمي رائد ومؤثر في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والاستثمار الأمثل في بنيتها التحتية المتطورة لخدمة المصالح المشتركة مع الدول الأفريقية الشقيقة.

لقد أبدت الجزائر التزامًا راسخًا بتحقيق الأهداف الإستراتيجية لهذا المشروع، وقد أحرزت تقدمًا ملحوظًا في إنجاز الجزء الواقع ضمن نطاقها الجغرافي من الشبكة. فقد أعلنت رسميًا وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية الجزائرية عن الانتهاء من مدّ ما يزيد عن 2500 كيلومتر من كابلات الألياف البصرية التي تربط مركز الجزائر العاصمة بمنطقة إن قزام الحدودية مع جمهورية النيجر، بالإضافة إلى إنجاز امتداد آخر للشبكة وصولًا إلى ولاية تندوف الواقعة على الحدود مع الجمهورية الإسلامية الموريتانية¹.

وتسعى الجزائر بشكل حثيث إلى استثمار قدراتها الكبيرة في قطاع الاتصالات، بما في ذلك منظومة الكابلات البحرية التي تربطها بالقارة الأوروبية، بهدف تقديم الدعم اللازم للدول الأفريقية غير الساحلية وتمكينها من الاستفادة القصوى من خدمات الإنترنت ذات السرعات العالية. كما أكدت الجزائر

¹ - أسماء رسولي، المرجع السابق، ص 205.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

على استعدادها الكامل لتبادل خبراتها المتراكمة وتقديم المساعدة التقنية المتخصصة للدول الشريكة لتيسير إنجاز الأجزاء المتبقية من المشروع ضمن أراضيها الوطنية.

لكن على الرغم من التقدم الملموس الذي حققته الجزائر في هذا المسعى، لا يزال مشروع الألياف البصرية العابر للصحراء يواجه جملة من التحديات التي تتطلب تضافر الجهود، ومن أبرزها¹:

- تأمين التمويل اللازم للأجزاء المتبقية في الدول الشريكة: يتطلب الاستكمال الشامل للمشروع توفير آليات تمويل مستدامة لتغطية تكاليف تمديد الشبكة في الدول الأخرى المشاركة.

- ضمان التنسيق والتعاون الفعال بين الدول: يستلزم تحقيق النجاح المنشود للمشروع إرساء مستوى عالٍ من التنسيق والتعاون التقني والإداري المتكامل بين الدول الست المعنية.

- التعامل مع التحديات الأمنية في بعض المناطق: قد تُشكل الأوضاع الأمنية الهشة وغير المستقرة في بعض المناطق الواقعة ضمن نطاق الساحل تحديًا لوجستيًا أمام عمليات مدِّ وصيانة البنية التحتية للشبكة.

وعلى الرغم من هذه التحديات، تبدو الآفاق المستقبلية لهذا المشروع واعدة ومحفزة للغاية. فمع التنامي المطرد لأهمية الاتصال الرقمي كعامل حاسم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من المتوقع أن يضطلع العمود الفقري للألياف البصرية العابر للصحراء بدور محوري في تعزيز التكامل الاقتصادي والاجتماعي الشامل في المنطقة، وفتح مسارات جديدة للتعاون والابتكار المشترك بين الدول الأفريقية. وتظل الجزائر في طليعة الجهود الحثيثة الرامية إلى تحويل هذه الرؤية الإستراتيجية إلى واقع ملموس، انطلاقًا من إيمانها الراسخ بالأهمية الجوهرية للبنية التحتية الرقمية المتقدمة في بناء مستقبل أكثر ازدهارًا واستدامة للقارة الأفريقية جمعاء.

ويمكن القول أنه على الرغم من محدودية التبادل التجاري بين الجزائر والدول الأفريقية (1.5%) من إجمالي مبادلاتها)، فقد تبنت آليات أخرى لتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع القارة. تجسد هذا الالتزام بشكل خاص في مبادرة إلغاء الديون عام 2013، حيث أسقطت الجزائر ديونًا مستحقة على 14 دولة أفريقية بقيمة إجمالية قدرها 902 مليون دولار. وقد استفادت دول الساحل من هذه الخطوة بشكل ملحوظ،

¹ - القدس العربي، "اتفاق على الإسراع بإنجاز مشروع الألياف البصرية العابر للصحراء"، 25 يوليو 2022، في : <https://www.alquds.co.uk> (يناير 2025).

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

حيث تلقت موريتانيا إعفاءً بقيمة 250 مليون دولار، تلتها مالي التي استقادت من جزء من المبلغ المتبقي بالإضافة إلى هبة مباشرة قدرها 10 ملايين دولار لدعم التنمية في شمالها (غاو، كيدال، تومبكتو). كما قامت الجزائر باستثمار 200 مليون دولار في كل من النيجر ومالي بهدف دعم جهود التنمية¹.

وفي سياق متصل، تعزز التعاون بين الجزائر ودول الساحل (موريتانيا، مالي، النيجر) في قطاعات حيوية كالتعليم العالي، التكوين المهني، الصحة، الفلاحة، والطاقة (حيث حصل مجمع سونطراك على عقود للتنقيب بمنطقة "كفرا" شمال النيجر)². ومع ذلك، يظل التعاون الاقتصادي في مجمله محدوداً، إذ تتركز أغلب الاتفاقيات على تقديم القروض والمساعدات، مع اهتمام ملحوظ بالجانب الأمني.

المبحث الثالث: مستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل استمرار التدخل الأجنبي في منطقة الساحل الإفريقي

يواجه الأمن القومي الجزائري تحديات متزايدة بسبب استمرار التدخلات الأجنبية وتفاقم الأزمات الأمنية في منطقة الساحل، بالتزامن مع التنافس الإقليمي مع المغرب. يستدعي هذا الوضع تصاعد الأعباء العسكرية على الجزائر وضرورة إعادة تقييم وتحديث عقيدتها الأمنية لمواجهة تنامي النفوذ الأجنبي، خاصة الصعود الروسي والتركي وتأثيره على النفوذ الفرنسي، بما يضمن الحفاظ على الاستقرار الإقليمي وتعزيز الدور الجزائري من خلال مقارنة أمنية متوازنة تستفيد من أدوات القوة الناعمة.

¹ - Salim CHENA. le Sahara et le sahel dans la politique Algérienne territoires menacés, espaces menaçants, *Recherches internationales*, Paris. N : 97, octobre-decembre 2013, p142

² - أبرمت شركة سونطراك اتفاقية لتقاسم إنتاج النفط الخام مع وزارة البترول النيجيرية في منطقة خضرا النيجرية. وقد أعلنت الشركة عن هذا الاتفاق في بيان صادر عنها، مؤكدة أن فرعها الدولي للتنقيب والإنتاج قام بتوقيع العقد في نيامي بتاريخ 4 فبراير 2022. يشمل هذا العقد نشاط الشركة في بئري كفرا الاستكشافيين، وهما KFRN-1 و KAR-1، اللذين يقدر احتياطهما بأكثر من 170 مليون برميل. ويأتي هذا الاكتشاف بعد حصول سونطراك على رخصة للتنقيب في منطقة "كفرا" التي تمتد على مساحة 23740 كيلومتر مربع، ويعزى ذلك إلى دعم الجزائر للجهود الاقتصادية والتنموية الرامية إلى تحقيق الأمن والسلام في محيطها الإقليمي. أنظر: نوبا نيوز، تقاسم شركة سونطراك الجزائرية الإنتاج في منطقة كفرا النفطية في النيجر، تاريخ النشر 14 فيفري 2022، على الرابط: agenzia.nova.com (يناير 2025).

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: تداخل التنافس الجزائري المغربي والأزمة الأمنية في الساحل الأفريقي: دراسة في تصاعد الأعباء العسكرية الجزائرية

تُساهم النزاعات الإقليمية، سواء تلك التاريخية مع المغرب أو تلك المتصاعدة في منطقة الساحل، بشكل مباشر وغير مباشر في تزايد الأعباء الأمنية على الجزائر. فمن جهة، يستدعي التنافس المستمر مع المغرب يقظة أمنية واستعدادًا عسكريًا دائمًا على الحدود المشتركة، مما يستنزف موارد المنظومة الأمنية الجزائرية. ومن جهة أخرى، يمثل تدهور الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل، بما في ذلك تنامي نشاط الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، تهديدًا مباشرًا للأمن القومي الجزائري، خاصة على طول الحدود الجنوبية. يتطلب هذا الوضع تعزيز الوجود الأمني والمراقبة الحدودية، بالإضافة إلى تكثيف الجهود الاستخباراتية ومكافحة الإرهاب، مما يزيد من الضغوط على المؤسسة الأمنية الجزائرية. إن انخراط الجزائر في جهود تحقيق الاستقرار الإقليمي في الساحل، سواء عبر المبادرات السياسية أو التعاون الأمني، يضيف أيضًا أعباء لوجستية واستخباراتية إضافية على المنظومة الأمنية.

1- الأعباء العسكرية المتزايدة للجزائر في ظل استمرار الأزمة الأمنية في الساحل الأفريقي.

تفاقمت التحديات الأمنية على حدود الجزائر الجنوبية مع منطقة الساحل الأفريقي عقب التدخل العسكري الفرنسي في مالي عام 2013، مما أدى إلى إعادة انتشار الجماعات المسلحة وتوسع أنشطتها قرب الحدود الجزائرية. وقد زاد هذا الوضع من انكشاف الجزائر أمنياً، مما استدعى تعزيزاً عسكرياً وأمنياً مكثفاً على طول الحدود الشاسعة. ونتيجة لذلك، ارتفعت النفقات العسكرية الجزائرية بشكل ملحوظ لتأمين هذه المنطقة الحيوية في مواجهة التهديدات المتزايدة الناجمة عن تداعيات التدخل الفرنسي في مالي.

*تصاعد الإنفاق العسكري الجزائري في ظل بيئة إقليمية مضطربة وتنافس استراتيجي:

تشهد منطقة الساحل الأفريقي تدهوراً أمنياً متسارعاً، يتميز بتصاعد نشاط الجماعات الإرهابية والنزاعات المسلحة، مما يخلق بيئة إقليمية ومصدراً للتهديدات العابرة للحدود. وباعتبار الجزائر دولة مجاورة لهذه المنطقة الملتهبة، فإنها تواجه تحديات أمنية متزايدة على طول حدودها الجنوبية. يستدعي هذا الوضع الأمني المتدهور استجابة عسكرية وأمنية قوية من الجزائر، تتطلب تخصيص موارد مالية متزايدة لتعزيز القدرات الدفاعية وتأمين الحدود. وبالتالي، تشهد ميزانية الإنفاق العسكري الجزائري ارتفاعاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، مدفوعة بالحاجة الملحة لمواجهة التداعيات الأمنية الناجمة عن البيئة الإقليمية غير المستقرة في منطقة الساحل الأفريقي.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

لقد شهد الإنفاق العسكري في منطقة المغرب العربي ارتفاعاً ملحوظاً ليبلغ 36.2693 مليار دولار في عام 2023، حيث استحوذت الجزائر على 18.1 مليار دولار والمغرب على 17 مليار دولار. تُظهر بيانات معهد SIPRI بستوكهولم اتجاهات متباينة في الإنفاق العسكري بين البلدين خلال الفترة 2019-2021، حيث ارتفعت ميزانية المغرب بنسبة 32.73% بينما انخفضت ميزانية الجزائر بنسبة 9.25% ومع ذلك، وعلى المدى الطويل (2002-2021)، سجلت الجزائر زيادة أكبر في الإنفاق العسكري بنسبة 209.97% مقارنة بالمغرب بنسبة 125%، كما تجاوز إنفاق الجزائر نظيره المغربي خلال معظم الفترة 1998-2021. وخلال العقد 2012-2021، تصدرت الجزائر قائمة الإنفاق العسكري في المنطقة بإجمالي 94.740 مليار دولار مقابل 39.132 مليار دولار للمغرب، مما يشير إلى وتيرة تسليح متسارعة منذ عام 2012.¹

الجدول رقم (12): يبين حجم الإنفاق العسكري للدول المغربية

البلد السنة	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا
2021	1159.4	9115.8	-	4997.4	211.1
2020	1157.4	9708.3	-	4831.0	198.5
2019	1105.3	10045.4	-	3764.9	160.8
2018	898.8	9311.4	-	3687.6	158.2
2017	895.2	9708.9	-	3665.9	148.1
2016	964.3	10251.8	-	3561.2	141.9
2015	905.6	10221.3	-	3539.6	128.5
2014	759.1	9770.0	2681.0	3833.7	134.8
2013	635.4	8483.4	2897.5	3866.4	138.0

Source: SIPRI military expenditure database, SIPRI, accessed on 25/04/2024, at : <https://cutt.ly/1w6RNBL1>

فيما يتعلق بواردات الأسلحة خلال الفترة 2018-2022، احتلت الجزائر المرتبة 18 عالمياً (السادسة عربياً) بنسبة 1.8% من الواردات العالمية، حيث كان المصدر الرئيسي هو روسيا (73%)، تليها ألمانيا (10%) وفرنسا (5.2%). أما المغرب، فقد حل في المرتبة 29 عالمياً (السابعة عربياً) بنسبة 0.8% من الواردات العالمية، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية المورد الأكبر (76%)، تليها فرنسا (15%)

¹ - عبد النور بن عنتر، "التسلح ومعضلة الأمن في المنطقة المغربية: التنافس الجزائري-المغربي"، سياسات عربية، المجلد 12، العدد 68، ماي 2024، ص 18.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

والصين (6.8%) وشهدت واردات الجزائر تراجعاً بنسبة 58% بين الفترتين 2013-2017 و 2018-2022، بينما انخفضت واردات المغرب بنسبة 30% خلال نفس الفترة¹.

تُخصّص الدول المغاربية عموماً نسبة كبيرة من ثرواتها للإنفاق العسكري، وتصدرت الجزائر القائمة بأعلى النسب في أعوام (6.27%) 2015، (6.38%) 2016، (6.02%) 2019 و (6.66%) 2020، قبل أن تتراجع إلى 5.59% في عام 2021. وجاء المغرب في المرتبة الثانية بنسب 4.28% و 4.18% في عامي 2020 و 2021 على التوالي².

تاريخياً، كان الإنفاق العسكري الجزائري محدوداً في القرن الماضي. إلا أنه شهد تحولاً ملحوظاً

بعد أحداث 11 سبتمبر ورفع الحظر الغربي وتجاوز الأزمة الأمنية الداخلية، مما أتاح للجزائر إبرام صفقات تسليح مع دول متعددة، كان أبرزها مع روسيا. تضمنت هذه الصفقات مقاتلات من طراز سوخوي-24 وتحديث العتاد السوفياتي، وبلغت ذروتها في اتفاقية عام 2006 مع روسيا، حيث تم تحويل ديون عسكرية بقيمة 4.5 مليار دولار مقابل صفقة أسلحة بقيمة 3.5 مليار دولار شملت مقاتلات سوخوي سو-30ام كي إي وميج-29 وأنظمة صواريخ إس-300 ودبابات تي-90. وتواصلت الجزائر حالياً تعزيز قدراتها الجوية، حيث أبرمت في عام 2020 صفقة لشراء 14 مقاتلة سوخوي-57 بقيمة مليار دولار (من المقرر استلامها في عام 2025)، يُنظر إليها كرد على اقتناء المغرب لمقاتلات إف-35 الأمريكية المتطورة. وسبقت هذه الصفقة أخرى في عام 2019 لشراء مقاتلات سوخوي 34 و 35. وتمتلك الجزائر بالفعل مقاتلات سوخوي 24 و 30 بالإضافة إلى ميج 29 و 35³.

يهدف التسليح الجزائري إلى تحديث القدرات الدفاعية وليس التفوق الإقليمي، لكن تصاعد الإنفاق العسكري يرتبط هيكلياً بالاضطرابات الأمنية المتنامية في الساحل الأفريقي والتنافس مع المغرب عقب أزمات ليبيا ومالي والتدخل الفرنسي. هذه الأزمات تفرض أعباءً أمنية متزايدة تستدعي تعزيز القدرات للحفاظ على الاستقرار الإقليمي.

¹ - SIPRI military expenditure database, SIPRI, accessed on 25/04/2024, at: <https://cutt.ly/1w6RNBL1> (janvier 2025)

² - مجموعات البنك الدولي، "الإنفاق العسكري من إجمالي الناتج المحلي"، سنة 2022، في : <https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS?locations=MA> (يناير 2025)

³ - عبد النور بن عنتر، التسليح ومعضلة الأمن في المنطقة المغاربية: التنافس الجزائري-المغربي، المرجع السابق، ص 19.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

ارتفاع الإنفاق العسكري الجزائري مدفوع بتصاعد التهديدات الأمنية من دول الجوار (الساحل، ليبيا، المغرب) والضغط لتحديث الترسانة، كما تجلّى في هجوم على القاعدة العسكرية ب تينغورين سنة 2013. استجابت الجزائر بتعزيز قواتها على الحدود بعد تفاقم الأزمات الليبية والمالية، وتحملت بمفردها عبء تأمين الحدود الشاسعة مع انهيار الدول المجاورة، مما رفع ميزانيتها العسكرية وأكد أهمية البيئة الإقليمية في سياسات التسلح.

يهدف التسلح المعلن إلى تحديث الدفاعات، لا التفوق الإقليمي، لكن ارتفاع الإنفاق مرتبط بالديناميات الأمنية المتدهورة في الساحل المغربي، خاصة بعد أزمات ليبيا ومالي والتدخل الفرنسي. وقد استدعت مواجهة التهديدات غير الدولية تعزيزًا للقوات واستخدام الطائرات والمسيرات، ويمثل تحمل عبء حراسة الحدود في ظل انهيار الجوار عبئًا ماليًا متزايدًا. (و الجدول التالي يبين حجم الإنفاق العسكري للجزائر بالمقارنة مع ما يمثله من نسبة مع الناتج المحلي الخام).

الجدول رقم 13: حجم الإنفاق العسكري للجزائر بالمقارنة مع ما يمثله من نسبة مع الناتج

المحلي الخام

السنة	مبلغ الانفاق العسكري مليون دولار	النسبة من الناتج المحلي الخام
2013	8483,40	4,84 %
2014	9770,00	5,55 %
2015	10221,30	6,27 %
2016	10251,80	6,38 %
2017	9708,90	5,92 %
2018	9311,40	5,47 %
2019	10045,40	6,02 %
2020	9708,30	6,66 %
2021	9115,80	5,59 %
2022	9155,30	4,70 %
2023	18264,23	8,02 %

المصدر : SIPRI military expenditure database, SIPRI, accessed

on 25/04/2024, at : <https://cutt.ly/1w6RNBL1>

مجموعات البنك الدولي، الإنفاق العسكري من إجمالي الناتج المحلي، سنة 2023، في :

<https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS?locations=MA>

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

يتركز الهدف الأساسي للإنفاق العسكري الجزائري على تحديث العتاد المتقادم وتوفير منظومات متطورة لتأمين الحدود، التي تُعد أولوية أمنية قصوى. يحد هذا التوجه من التراكم الكمي للأسلحة، ولكنه يستلزم دورية التحديث والاستبدال. ونتيجة لامتداد الحدود وتعدد بؤر التوتر، تواجه الجزائر معدل استهلاك أسرع لقدراتها العسكرية مقارنة بالمغرب، ولا تشير هذه الديناميكية إلى تبني سياسة سباق تسلح إقليمي. ورغم تقدم تحديث بعض قطاعات القوات المسلحة، لا تزال قطاعات أخرى، كالقوات الجوية وبعض القدرات الاستراتيجية (المقاتلات المتقدمة والطائرات المسييرة الهجومية)، تعاني من تقادم المعدات.

يُوجه جزء من الإنفاق العسكري نحو تطوير الصناعة الدفاعية المحلية لتحقيق أهداف إستراتيجية محددة من القيادة العسكرية، تشمل الاكتفاء الذاتي في قطاعات معينة، وتلبية احتياجات الأجهزة الأمنية والمؤسسات الحكومية، والمساهمة في تطوير القاعدة الصناعية الوطنية، بالإضافة إلى إمكانية التصنيع والتصدير المستقبليين¹.

وقد أكد الرئيس الجزائري في مطلع يناير 2020 على: "ضرورة تطوير القدرات العسكرية استجابةً للتحديات الأمنية الناشئة في دول الجوار، مما يستدعي تعزيز القدرات الدفاعية بالتوازي مع تدفق الأسلحة في المناطق المضطربة المحيطة بالجزائر". كما دعا "إلى مواصلة برامج تطوير القوات ورفع مستوى الجاهزية القتالية وتحديث العتاد وتأمين الحدود بتجهيزات متطورة، خاصة في مجالات الاستطلاع والحرب الإلكترونية للكشف المبكر عن التهديدات، وتعزيز التعاون العسكري مع الشركاء في منطقة الساحل"².

تواجه الجزائر ضغوطاً خارجية متزايدة ترمي إلى تقويض وتيرة تعزيز التعاون العسكري القائم بينها وبين روسيا الاتحادية، لاسيما في أعقاب العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا. وقد تجسدت هذه الضغوط في سلسلة من المبادرات الدبلوماسية البرلمانية المتزامنة، تمثلت أبرزها في تحركات مماثلة داخل كل من الكونغرس الأمريكي في سبتمبر 2022 والبرلمان الأوروبي في نوفمبر 2022. وقد تضمنت هذه المبادرات مطالبة أعضاء من الكونغرس الأمريكي وسبعة عشر نائباً من البرلمان الأوروبي

¹ - عبد النور بن عنتر، "الدور الاقتصادي الجزائري"، مركز الجزيرة للدراسات، 08/03/2021، ص 4، في: <http://studies.aljazeera.net/ar/article/4946> (يناير 2025).

² - "الرئيس تبون: ضرورة تطوير قدرات الجيش في ظل التحديات الأمنية لدول الجوار"، الإذاعة الجزائرية، في: <https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20200128/188978.html> (يناير 2025).

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

بفرض عقوبات اقتصادية محتملة وإعادة تقييم شامل لاتفاقيات الشراكة القائمة مع الجزائر. وقد استندت هذه المطالبات إلى جملة من الادعاءات التي تشير إلى دعم مالي جزائري محتمل لروسيا الاتحادية، يتمثل في صفقات شراء الأسلحة وتمويل المجهود الحربي في أوكرانيا، بالإضافة إلى تقديم دعم سياسي من الجزائر لمواقف موسكو على الصعيد الدولي¹.

يُحتمل أن يكون هذا الضغط الغربي جزئياً وراء خفض ميزانية الدفاع الجزائرية لعام 2023، التي تقلصت من 22.7 مليار دولار في المسودة الأولية لقانون المالية إلى 18.2 مليار دولار في النسخة الرسمية المنشورة في نوفمبر 2022. كما يُشار إلى إلغاء التدريب العسكري الجزائري الروسي المشترك "درع الصحراء" لمكافحة الإرهاب، الذي كان مقرراً في نوفمبر 2022، كاستجابة محتملة لهذه الضغوط. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الميزانية الدفاعية المعدلة لا تزال تعتبر ضخمة وغير مسبقة، حيث تفوق تقريباً ضعف ميزانيتها عامي 2022 و 2021².

في سياق متصل، أعرب الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" عن "قلق بلاده بشأن الوجود العسكري الروسي، ممثلاً بمجموعة فاغنر، في مالي، مؤكداً على" رفض الجزائر لأي وجود عسكري أجنبي في المنطقة". اذ شدد على أهمية الحلول الاقتصادية لأزمة الساحل³. بالإضافة إلى ذلك، تواصل الجزائر تعزيز صادراتها من الغاز إلى أوروبا من أجل تغطية بعض الغاز الروسي المصدر إلى أوروبا، وت تسعى للانضمام إلى مجموعة بريكس، وهما تحركان استراتيجيان لا يمكن تفسيرهما بشكل كامل أو مباشر في إطار الضغوط الغربية وحدها، مما يشير إلى اعتبارات جيوسياسية واقتصادية جزائرية مستقلة.

¹ - لقد واجهت الجزائر ضغوطاً للحد من تنامي تعاونها العسكري مع روسيا، خاصة بعد الغزو الروسي لأوكرانيا. وقد تجسدت هذه الضغوط في حملتين متزامنتين في الولايات المتحدة في سبتمبر 2022 قادهما السيناتوران "ماركو روبيو" و"ليز ماكين" مطالبين بفرض عقوبات على مسؤولين جزائريين بدعوى دعم روسيا ماليًا عبر شراء الأسلحة. كما تبنى 17 نائباً أوروبياً في البرلمان الأوروبي في نوفمبر 2022 موقفاً مماثلاً، مطالبين بمراجعة اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر واتخاذ إجراءات ضدها بدعوى تمويلها للحرب على أوكرانيا عبر صفقات التسلح مع روسيا ودعمها السياسي لها. انظر : "ماذا وراء الحملة داخل الكونغرس الأمريكي لفرض عقوبات على الجزائر؟"، القدس العربي، 2022/09/30، <https://www.alquds.co.uk> (يناير 2025)

² - عبد النور بن عنتر، التسلح ومعضلة الأمن في المنطقة المغاربية: التنافس الجزائري-المغربي، المرجع السابق، ص 20.

³ - المرجع نفسه، ص 26.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

كما تشير تصريحات الرئيس "عبد المجيد تبون" لجريدة "لوفيغارو" الفرنسية إلى قلق جزائري بشأن وجود مجموعة "فاغنر" الروسية في مالي وتأكيد الجزائر على رفض الوجود الأجنبي في المنطقة، مع التركيز على الحلول الاقتصادية للأزمة في الساحل¹. كما أن مواصلة الجزائر لرفع صادرات الغاز إلى أوروبا وطلب الانضمام إلى مجموعة بريكس يمثلان تحركات إستراتيجية يصعب تفسيرها بشكل كامل في سياق الضغوط الغربية.

2- صراع النفوذ الإقليمي في منطقة الساحل الأفريقي: محددات التنافس الجزائري المغربي

وتجلياته

يشهد الفضاء الجيوسياسي لمنطقة الساحل الأفريقي تصاعداً ملحوظاً في حدة التنافس الاستراتيجي بين الجزائر والمغرب، وهو تنافس يعكس مساعيها الحثيثة لترسيخ النفوذ وتوسيع نطاقه في منطقة ذات أهمية استراتيجية متزايدة اقتصادياً وأمنياً وسياسياً، ويتجلى في سلسلة من التحركات والمبادرات المتزامنة التي اتخذها الطرفان مؤخراً لتعزيز تحالفاتهما وتأثيرهما في دول الساحل عبر أدوات اقتصادية وأمنية ودبلوماسية، سعياً لترسيخ موقعهما كقوتين إقليميتين مؤثرتين قادرتين على لعب دور قيادي في مواجهة التحديات الأمنية والتنمية في المنطقة.

يمثل التنافس الإقليمي بين الجزائر والمملكة المغربية مساراً تاريخياً يتميز بتجنب المواجهة العسكرية المباشرة. تجسدت إحدى أبرز محطات هذا التنافس في "حرب الرمال" التي أعقبت استقلال الجزائر، والتي نشأت عن مطالبات مغربية بسيادة إقليمية. ومع ذلك، ووفقاً لمفهوم "كارل شميث" للعلاقة العدائية، لا تتسم طبيعة العلاقة بين الدولتين بعداوة وجودية، حيث لا يسعى أي من الطرفين إلى تقويض الوجود السيادي للطرف الآخر².

يُعتبر نزاع الصحراء الغربية، الذي تفجر في عام 1975، قضية مركزية ذات تأثير بنيوي على الديناميكيات الإقليمية بين الجزائر والمغرب، كما يمتد تأثيره ليشمل توجهاتهما السياسية في منطقة الساحل الأفريقي. تتبنى الجزائر موقفاً مبدئياً ثابتاً في سياستها الخارجية يقوم على دعم حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، بينما تعتبر المملكة المغربية هذا النزاع شأناً داخلياً وتتهم الجزائر باستغلاله

¹ - المرجع نفسه، ص 26.

² - وليد عبد الحي، العلاقات المغربية الجزائرية: العقدة الجيوسياسية، "سياسات عربية"، المجلد 02، العدد 6، يناير 2014، ص 34.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

لتقويض طموحاتها الإقليمية. يلعب هذا النزاع دوراً محورياً في توجيه السياسة الخارجية المغربية في منطقة الساحل، حيث يُفترض أن يكون التوجس المغربي من الدعم الجزائري لجبهة البوليساريو دافعاً استراتيجياً لتعزيز نفوذها في منطقة الساحل كبديل استراتيجي ومحاولة للحد من أي تأثير جزائري محتمل.

وقد ساهم الدعم الفرنسي المستمر للموقف المغربي في قضية الصحراء الغربية، منذ بداية النزاع في عام 1975، في استمرار حالة عدم الاستقرار الإقليمي. يُعزى هذا الدعم جزئياً إلى المخاوف الفرنسية من تأسيس كيان دولة صحراوية مستقلة قد يميل نحو النفوذ الجزائري. بالإضافة إلى ذلك، تولى فرنسا أولوية قصوى للحفاظ على استقرار المغرب، الذي يمثل حليفاً استراتيجياً يتمتع بعلاقات اقتصادية وسياسية وعسكرية وثقافية متينة، مدفوعة بمصالحها الاقتصادية الكبيرة. تشير البيانات إلى أن الاستثمارات الفرنسية المباشرة في المغرب تستحوذ على ما يقارب 70% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يجعل فرنسا الشريك التجاري الأول والمستثمر الأكبر في المملكة المغربية¹.

ويتبنى الاتحاد الأوروبي ضمناً مواقف مماثلة للموقف الفرنسي، وإذ لم يجهر بذلك صراحة، ذلك أن مصالحه الاقتصادية تملّي عليه دعم الطرح المغربي في شأن النزاع لارتباطه باتفاق للصيد البحري في عرض السواحل المغربية والصحراوية ذات الثروة السمكية المغربية، مع ما بات يثيره ويشير إليه كثير من المنظمات غير الحكومية .

أولاً: التداعيات الأمنية للتنافس الجزائري المغربي: التسلح كمتغير في معادلة الصحراء الكبرى والساحل الأفريقي.

يُساهم نزاع الصحراء الغربية والدعم الفرنسي للمغرب في تعزيز التنافس الإقليمي بين الجزائر والمغرب على النفوذ والزعامة في منطقة الساحل الأفريقي، حيث يسعى كل طرف إلى ترسيخ موقعه وتحالفاته في هذه المنطقة الإستراتيجية. فوفقاً لتحليل الباحث "عبد النور بن عنتر"، تتسم البيئة الإستراتيجية في منطقة المغرب العربي بثلاث خصائص بنيوية²:

أولاً: غياب التهديدات الإستراتيجية الوجودية بين دول الإقليم، باستثناء حالة موريتانيا في ستينيات القرن الماضي إزاء المطامع المغربية التي لم تعترف باستقلالها الذي أعلن عام 1961 إلا في عام 1969، لاعتبارها جزءاً من "المغرب التاريخي". ومع ذلك، يشوب العلاقات البينية تأزم مزمن، تجلّى

¹ - منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات - الميادين - التحديات، المرجع السابق، ص 236.

² - عبد النور بن عنتر، التسلح ومعضلة الأمن في المنطقة المغاربية: التنافس الجزائري-المغربي، المرجع السابق، ص 18.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

في الماضي القريب بحرب "الرمال" بين الجزائر والمغرب في أكتوبر 1963 بسبب المطالب الترابية المغربية. وتعد الجزائر مكوناً رئيسياً في مدركات التهديد المغربية، نظراً للخلافات التاريخية ودعم الجزائر لجهة البوليساريو. بالمقابل، توجد مدركات تهديد متبادلة بين القوتين الإقليميتين¹.

ثانياً: يتمحور التفاعل الإقليمي حول التنافس الثنائي بين الجزائر والمغرب، الذي يصفه "وليد عبد الحي" بأنه صراع من أجل موقع "الدولة المركزية" (Core State)، "القادرة على توجيه التفاعلات الخارجية في محيطها الإقليمي وفقاً لمصالحها. يُعتبر هذا التنافس متغيراً أساسياً لفهم الديناميكيات الثنائية وتداعياتها على التكامل المغربي المتعثر. وتُستثنى الدول المغاربية الأخرى (تونس، ليبيا، موريتانيا) من هذا التنافس المحتدم نظراً لمحدودية قدراتها الطموحة². يفسر توازن القوى النسبي بين الجزائر والمغرب حدة هذا التنافس واستمرار حالة عدم القبول بموقع ثانوي من قبل أي من الطرفين، مما يجعل التنافس محددًا لطبيعة العلاقة. يسعى البلدان في هذا الصراع على المكانة إلى تعزيز قدرتهما الذاتية وتكوين تحالفات إقليمية ودولية، بهدف ترسيخ مؤهلاتهما واستغلال نقاط ضعف المنافس لتحقيق الريادة الإقليمية، لا الهيمنة.

ثالثاً: يشهد الإقليم تصاعداً في التهديدات غير الدولية (جماعات إرهابية، شبكات إجرامية عابرة للحدود، حركات تمرد وميليشيات) خلال العقد الأخيرين. وعلى الرغم من استبعاد تورط دول مغربية في مواجهات مباشرة بسبب هذه الفواعل، إلا أن احتمالية توظيفها في الصراعات السياسية القائمة تبقى واردة.

استناداً إلى نظرية توازن التهديد لـ "ستيفن والت"، يمكن تفسير سعي المغرب نحو موازنة القدرات العسكرية الجزائرية المتنامية منذ مطلع القرن الحالي باعتبارها رد فعل على تصور تهديد ناتج عن هذا التسلح. إذ يسعى المغرب منذ التسعينيات إلى تحديث قواته المسلحة وإعادة هيكلتها بدعم أمريكي متزايد منذ بداية الألفية الثالثة، مع التركيز مؤخراً على اقتناء أسلحة نوعية متقدمة من الولايات المتحدة بموجب اتفاقية إستراتيجية سارية حتى عام 2030. شملت هذه المشتريات 25 مقاتلة F-16 (8.2 مليار دولار) و24 مروحية أباتشي (6 مليارات دولار)، بالإضافة إلى بطاريات باتريوت و Barak-MX ومسيرات

¹ - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المرجع السابق، ص 42.

² - وليد عبد الحي، المرجع السابق، ص 34.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

Harfang، والشروع في إنتاج مسيرات بترخيص إسرائيلي، وشراء أعداد كبيرة من مسيرات بيرقدار TB2 التركية ومسيرات انتحارية واستطلاعية إسرائيلية¹.

وقد أدى تركيز المغرب على المسيرات في السنوات الأخيرة إلى امتلاكه أكبر أسطول منها في شمال أفريقيا، كما عزز قدراته في مجال الحرب الإلكترونية بالتعاون مع إسرائيل، مما أدخل المنطقة عهد الحروب السيبرانية. وقد تسارع تسليح المغرب بشكل ملحوظ بعد تطبيعته مع إسرائيل في عام 2020 وتوقيع اتفاقين عسكريين في نوفمبر 2021 للتعاون في مجالات التسليح والتدريب والصناعات العسكرية والاستخبارات والدفاع الجوي والحرب الإلكترونية، مما مكنه من الحصول على أسلحة إسرائيلية متطورة.

في المقابل، أثار سعي الجزائر للتزود بأسلحة جديدة توجسًا مغربيًا، خاصة بعد إبرام اتفاق "شراكة استراتيجية" مع روسيا في أبريل 2001، والذي تضمن صفقة عسكرية بقيمة 5.2 مليار دولار لتزويد الجزائر بمقاتلات وأنظمة دفاع جوي ومعدات عسكرية. اعتبر المغرب هذه الصفقة إعلانًا عن سباق تسلح إقليمي، معتبرًا أن الأسلحة الجزائرية الجديدة تتجاوز حاجاتها الدفاعية وترتبط بقضايا الصحراء الغربية والمطالب الترابية². ويرى المغرب أن تبرير التسليح الجزائري بمحاربة الإرهاب غير كافٍ للطائرات المقاتلة والفرقاطات، بينما ترى الجزائر أن بعض هذه الأسلحة ضرورية لتأمين حدودها الشرقية والجنوبية ومكافحة الإرهاب في ظل الأزميتين الليبية والمالية، خاصة في التضاريس الصحراوية، على الرغم من أن المسيرات أصبحت السلاح الأنسب لهذه المهام حاليًا.

وقد أشار "وليد عبد الحي" في عام 2014 إلى أن تراجع حدة التنافس يعتمد على تطور البعد التكاملي المغربي³، إلا أن الأزمات الإقليمية في ليبيا وتونس، وتنامي النزعة العسكرية، أدت إلى استمرار التنافس على مركزية الدولة الإقليمية، مع توظيف قضايا مثل الصحراء الغربية لتعزيز المواقف الداخلية والخارجية وامتصاص الأزمات الداخلية عبر التوتر الخارجي.

بيد أن التصاعد الحالي في الإنفاق العسكري والدفاعي لدى البلدين يوحى باستعدادهما لجولة صراع محتملة. يبدأ سباق التسلح بدوافع سياسية كإدراك التهديد أو السعي للتفوق العسكري، مما يؤدي

¹ - عبد النور بن عنتر، التسلح ومعضلة الأمن في المنطقة المغاربية: التنافس الجزائري-المغربي، المرجع السابق، ص28.

² - عبد النور بن عنتر، "التسلح ومعضلة الأمن في المنطقة المغاربية: التنافس الجزائري-المغربي"، المرجع السابق، ص28.

³ - وليد عبد الحي، المرجع السابق، ص36.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

إلى تسارع وتيرة التسلح وتغذيته المتبادلة بعوامل داخلية وخارجية، ليصبح التسلح سبباً ونتيجة للصراع في آن واحد.

وعلى الرغم من استبعاد المواجهة العسكرية سابقاً، يشير التوتر الحالي إلى تبني كل طرف

لآخر كعدو استراتيجي، وإن لم يكن التهديد الوجودي محدداً رئيسياً لمدركاتهما الأمنية. وفي السياق الراهن، لا يُستبعد قيام البلدين بتلقيين قواتهما عقائد أمنية عن العدو الاستراتيجي، مستندين إلى الماضي (حرب الرمال 1963) والملفات الخلافية في الذاكرة الجماعية للنخب الحاكمة وخياراتها الإستراتيجية في تصنيف الجار الأقرب كعدو استراتيجي وهو ما يحدث الآن لدى النخب في كلا البلدين.

يُعد تحالف المغرب مع إسرائيل عاملاً مُخلاً بالاستقرار الإقليمي، ليس فقط لتعزيزه القدرات العسكرية المغربية وتغيير ميزان القوى، بل أيضاً بسبب أهداف إسرائيل المعلنة بشأن دور الجزائر وتقاربها مع إيران وموقفها من عضوية إسرائيل في الاتحاد الأفريقي. وقد اعتبرت الجزائر هذه التصريحات تهديداً لها ونددت بصمت المغرب تجاهها، مما أدى إلى إدراج هذا التحالف ضمن أسباب قطع العلاقات الدبلوماسية، حيث ترى الجزائر في التعاون العسكري المغربي الإسرائيلي ووجود إسرائيل على حدودها الغربية تهديداً لأمنها القومي¹.

يمكن تطبيق نظرية توازن التهديد لـ "والت" هنا كبديل أفضل من نظرية توازن القوى، حيث يشير إدراك الجزائر للتهديد الإسرائيلي إلى ما يتجاوز مجرد اختلال محتمل في ميزان القوى لصالح المغرب. وبما أن الجزائر ترفض التحالفات الخارجية، فإن ردها المتوقع سيكون تعزيز جهودها الداخلية للحد من انكشافها الأمني. يتوافق هذا مع تأكيد "والت" على أهمية مدركات النيات، حيث إن قلق الجزائر لا ينبع فقط من التعاون العسكري المغربي مع قوى إقليمية أو دولية، بل تحديداً مع قوة إقليمية (إسرائيل) تعتبر الجزائر نياتها عدائية، والعكس صحيح. وبالتالي، يصبح تحالف المغرب مع إسرائيل فعلاً عدائياً في حد ذاته في نظر الجزائر.

لا يُستبعد حدوث تصعيد عسكري بين الجزائر والمغرب، يُعزى بشكل محتمل إلى التحالف الاستراتيجي المغربي الإسرائيلي. قد يتخذ هذا التصعيد أشكالاً متنوعة، تتراوح بين اشتباكات محدودة ومواجهة عسكرية شاملة في حال فقدان السيطرة على الوضع نتيجة لتراكم مدركات التهديد وتوافر القدرات

¹- عبد النور بن عنتر، "التسلح ومعضلة الأمن في المنطقة المغاربية : التنافس الجزائري-المغربي"، المرجع السابق، ص28.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

العسكرية اللازمة. تُعد مسألة الإدراك عاملاً بالغ الأهمية، حيث أن "المدرجات تحدد المصالح"، والأفعال تُبنى على أساس الإدراك الذاتي للواقع، بغض النظر عن دقته الموضوعية. وبالتالي، فإن المواجهة الناجمة عن سوء التقدير واردة في ظل التوتر الشديد وغياب آليات بناء الثقة والأمن الفعالة للحد من المخاطر العسكرية¹.

تكمّن خطورة التحالف المغربي الإسرائيلي في تأثيره على التفاعل بين التوترات البنيوية القائمة والتوترات الطارئة، حيث يُعتبر هذا التحالف أحد أبرز هذه التوترات الطارئة وأكثرها تأثيراً. عند تطبيق تحليل التوازن العسكري على الحالة الجزائرية المغربية، يمكن تصور سيناريوهين محتملين. أولاً، قد يشجع التحالف مع إسرائيل المغرب على تبني إستراتيجية الحرب الاستباقية لتجنب تفوق عسكري جزائري كبير، خاصة إذا اعتبر المغرب أنه غير قادر على مجاراة الجزائر مالياً في مجال التسليح على المدى الطويل. ثانياً، قد تدفع مخاوف الجزائر من إخلال هذا التحالف بالتوازن الإقليمي لصالح المغرب إلى خوض حرب استباقية ما دامت قادرة على ذلك، قبل أن يترجح ميزان القوى بشكل حاسم لصالح الرباط².

بناءً على هذا التحليل، يمكن القول إن التحالف المغربي الإسرائيلي قد يخلق السياق المناسب لتضافر مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى الحرب، حيث يعمل هذا التحالف كمفجر إضافي للتوتر الحاد في علاقة متوترة أصلاً التي وصلت إلى حد قطع كل العلاقات الدبلوماسية مع المغرب في أوت سنة 2021.

ثانياً: أبعاد التنافس الجزائري المغربي في منطقة الساحل الأفريقي

تجسد تصاعد التنافس في منطقة الساحل في عدة محطات بارزة. ففي 14 فبراير 2024، استقبل رئيس الوزراء المغربي "عزيز أخنوش" نظيره النيجري "علي محمد الأمين زين"، في سياق الاهتمام المتزايد من النيجر بالمبادرة المغربية "تعزير ولوج دول الساحل إلى المحيط الأطلسي" التي أطلقها الملك المغربي في 6 نوفمبر 2023. بالتوازي، أعلن الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" عن استعداد الجزائر لفتح مناطق تجارة حرة مع مالي والنيجر في عام 2024، وذلك في إطار جهود الجزائر لتعزيز الروابط

¹ - وليد عبد الحي، المرجع السابق، ص 40.

² - عبد النور بن عنتر، التسليح ومعضلة الأمن في المنطقة المغاربية: التنافس الجزائري-المغربي، المرجع السابق، ص 32.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

الاقتصادية مع دول الجوار والساحل¹. وفي هذا الإطار ترى "دجانابو سيسي"، الباحثة المتخصصة في الديناميكيات الإستراتيجية والأمنية في أفريقيا لدى مؤسسة البحث الاستراتيجي في باريس، أن: "التنافس الجيوسياسي بين الجزائر والمغرب قد شكل المحددات الأساسية لمواقفهما والتزاماتهما في منطقة الساحل الأفريقي. وتشير إلى أن الجزائر، على مدى أربعة عقود، اضطلعت بدور فاعل كقوة جيوسياسية رئيسية في هذه المنطقة، التي تعتبرها امتدادًا استراتيجيًا وعمقًا خلفيًا لها"².

هذه التحركات المترامنة تشير بوضوح إلى إستراتيجية استباقية يتبناها كل طرف لتعزيز حضوره وتأثيره في المنطقة. ومن الأبعاد التي ساهمت في تنامي هذا التنافس الإقليمي ما يلي:

-التنافس على البنية التحتية للطاقة:

يمثل قطاع الطاقة ساحة تنافسية محورية، وتبرز فيه مشاريع خطوط الغاز العابرة للحدود كأحد أبرز مظاهر هذا التنافس. ففي يوليو من عام 2023، خطت الجزائر خطوة هامة بتوقيع مذكرة تفاهم مع كل من نيجيريا والنيجر، وذلك بهدف إحياء مشروع طموح لإنشاء خط أنابيب غاز يمتد لما يزيد عن 4000 كيلومتر. ويهدف هذا المشروع الاستراتيجي إلى نقل نحو 30 مليار متر مكعب من الغاز سنويًا، تبدأ رحلته من مدينة "واري" النيجيرية، مرورًا بالنيجر، وصولًا إلى منطقة "حاسي الرمل" الجزائرية، ليتم بعد ذلك نقله إلى الأسواق الأوروبية عبر خط أنابيب "ميدغاز". وتجدر الإشارة إلى أن فكرة هذا المشروع الضخم تعود جذورها إلى ثمانينيات القرن الماضي، وقد شهدت تنويجًا بتوقيع اتفاقية تنفيذه في 3 جويلية عام 2009.

في المقابل، تروج المملكة المغربية لمشروع خط غاز آخر يمتد عبر 13 دولة أفريقية، انطلاقًا من نيجيريا مرورًا بدول غرب أفريقيا وصولًا إلى المغرب ثم إسبانيا. تم الإعلان عن هذا المشروع خلال زيارة الملك "محمد السادس" إلى نيجيريا في عام 2016، وتوقيع اتفاقيات ثنائية بشأنه في عام 2018، يبلغ طول هذا الخط أكثر من 5600 كيلومتر، بطاقة استيعابية تتراوح بين 30 و 40 مليار متر مكعب سنويًا، وبتكلفة تقدر بنحو 25 مليار دولار، ومن المتوقع أن يستغرق تنفيذه حوالي

¹ - محمود زكريا، "ما أبعاد التنافس المغربي الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي؟"، انترريجونال للتحليلات الاستراتيجية ، 29 فبراير 2024، في: <https://www.interregional.com/article> (يناير 2025)

² - "جون أفريك: هل يكون الساحل منطقة مواجهة جديدة بين الجزائر والمغرب؟"، القدس العربي، 2025/01/04، في : <https://www.alquds.co.uk>، (يناير 2025).

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

25 عامًا. وقد اكتسب هذا المشروع أهمية لدى المملكة المغربية بعد توقف خط الأنابيب الجزائري المار عبر المغرب إلى أوروبا في أكتوبر 2021¹.

- مبادرة "ولوج دول الساحل إلى المحيط الأطلسي": أطلقت المملكة المغربية في 6 نوفمبر 2023 مبادرة استراتيجية تهدف إلى تعزيز اندماج دول الساحل غير الساحلية في الاقتصاد الإقليمي من خلال تسهيل وصولها إلى البنية التحتية المغربية من طرق وموانئ وسكك حديدية. تسعى الرباط من خلال هذه المبادرة إلى لعب دور محوري في التنمية الاقتصادية للمنطقة.

- المساعي الجزائرية لتعزيز الروابط الاقتصادية عبر مناطق التجارة الحرة: رداً على المبادرة المغربية، تتجه الجزائر نحو تعزيز الروابط الاقتصادية المباشرة مع دول الساحل. فبالإضافة إلى إعلانها عن فتح مناطق تجارة حرة مع مالي والنيجر في عام 2024، قامت الجزائر بتفعيل منطقة حرة للتبادل التجاري مع موريتانيا، مع التركيز على نظام تجارة المقايضة. وكانت الجزائر قد افتتحت أول معبر حدودي مع موريتانيا في عام 2018، وأنجزت في عام 2023 طريقاً برياً يربط بين ولاية "تندوف" الجزائرية ومدينة "الزويرات" الموريتانية بطول 775 كيلومتراً. كما يُتوقع افتتاح معبرين حدوديين آخرين في عام 2024 لزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، حيث تجاوزت نسبة الإنجاز فيهما 90%².

- الدبلوماسية الجزائرية النشطة في قضايا الساحل: تسعى الجزائر إلى تعزيز نفوذها السياسي في المنطقة، ويتضح ذلك من خلال استقبال وزير الخارجية الجزائري "أحمد عطايف" لنظيره النيجري "باكاري ياو سانغاري" في أواخر ديسمبر 2023. تناولت المباحثات العلاقات الثنائية وتطورات الأوضاع الإقليمية، خاصة الأزمة السياسية في النيجر عقب انقلاب 26 جويلية 2023. وكانت الجزائر قد قدمت مبادرة سياسية لحل الأزمة في النيجر في 2024، تركزت على احترام الشرعية الدستورية ودعم الحلول السلمية ورفض التدخل العسكري، مع اقتراح فترة انتقالية مدتها ستة أشهر بقيادة مدنية³.

1- محمود زكريا، المرجع السابق.

2 - ربيعة خريس، "الاستقطاب الجزائري- المغربي في العمق الأفريقي... المظاهر والأسباب"، مجلة المجلة، 10 فيفري 2024، في: <https://www.majalla.com> (يناير 2025)

3 - وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، "الوزير عطايف يستقبل نظيره النيجري"، ديسمبر 2023، في: <https://www.mfa.gov.dz/ar/press>، (يناير 2025)

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

-التواصل الدبلوماسي المغربي المكثف مع دول الساحل: تتزامنًا مع التحركات الجزائرية، استضاف المغرب اجتماعًا وزاريًا رفيع المستوى في 23 ديسمبر 2023 بمشاركة وزراء خارجية مالي وتشاد والنيجر وبوركينا فاسو لبحث تفعيل مبادرة "تعزيز ولوج دول الساحل إلى المحيط الأطلسي". أكد الجانب المغربي على أن مواجهة تحديات الاستقرار والتنمية في الساحل تتطلب مقاربة شاملة تركز على التعاون والتنمية المشتركة. وقد اتفقت الدول المشاركة على إنشاء فرق عمل وطنية لتفعيل المبادرة¹.

-التنافس على استقطاب موريتانيا: تشكل موريتانيا ساحة تنافسية إستراتيجية. وقد أشار تقرير لـ"أفريقيا إنتلجنس" إلى أن التوترات المحتملة في العلاقات المغربية الموريتانية، على خلفية مبادرة ولوج الساحل إلى الأطلسي وتأثيرها المحتمل على موانئ موريتانيا، بالإضافة إلى تعليق موريتانيا استيراد السلع من المغرب خلال شهر رمضان القادم، قد يفتح المجال للجزائر لتعزيز علاقاتها مع نواكشوط. وعلى الرغم من الإلغاء المؤقت لزيارة رئيس الوزراء الموريتاني إلى الجزائر في 22 فبراير الجاري، تأمل الجزائر في استكمال مشاريع البنية التحتية المشتركة، مثل الطريق الرابط بين "الزويرات" و "تندوف"، الذي تعطل منذ عام 2021 ومع ذلك، يؤكد التقرير على تمسك المغرب بعلاقاته مع موريتانيا، حيث وقع الاتحاد العام لمقاولات المغرب والاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتاني اتفاقيات تعاون².

-الاستفادة المغربية المحتملة من التوترات الجزائرية المالية: شهدت العلاقات الجزائرية المالية توترات في ديسمبر 2023 على خلفية استضافة الجزائر لقادة حركات مسلحة معارضة للنظام العسكري في مالي، مما أدى إلى استدعاء السفراء. وعلى الرغم من تجاوز الأزمة دبلوماسيًا، تجدد التوتر في يناير 2024 بعد قرار المجلس العسكري في مالي الانسحاب من اتفاق السلام والمصالحة الذي ترعاه الجزائر منذ 2015 يُرجح أن هذه التوترات قد تصب في مصلحة المغرب وتعزز حضوره في منطقة الساحل.

ومن الاعتبارات التي ساهمت في تصاعد وتيرة التنافس ما يلي³:

¹ - "جون أفريك: هل يكون الساحل منطقة مواجهة جديدة بين الجزائر والمغرب؟"، المرجع السابق.

² - ربيعة خريس، المرجع السابق.

³ - محمود زكريا، المرجع السابق.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

-الأهمية المتزايدة للدائرة الأفريقية في السياسة الخارجية للدولتين: يشكل التوجه نحو تعزيز الدور الإفريقي سمة بارزة في السياسة الخارجية لكل من الجزائر والمغرب. فمنذ وصوله إلى السلطة في عام 2019، عمل الرئيس الجزائري على إعادة تموضع أفريقيا في صلب السياسة الخارجية الجزائرية، من خلال إنشاء آليات دبلوماسية جديدة وتخصيص ميزانية تقدر بمليار دولار عبر "الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية" التي تأسست في فبراير 2020.

من جهتها، تسعى المملكة المغربية منذ عودتها إلى الاتحاد الإفريقي في عام 2017 (بعد انسحابها في عام 1984) إلى تعزيز مكانتها في القارة. وقد تقدمت بطلب للانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) في فبراير 2017، وهو الطلب الذي لم يُحسم بعد. تأسست الإيكواس في عام 1975 وتمت مراجعة اتفاقيتها التأسيسية في عام 1993، وتضم 15 دولة عضو¹.

-السعي لكسب التأييد بشأن قضية الصحراء الغربية: تمثل قضية الصحراء الغربية محددًا رئيسيًا في السياسة الخارجية لكلا البلدين. تدعم الجزائر موقف جبهة البوليساريو الداعي إلى إجراء استفتاء لتقرير المصير، بينما يرفض المغرب هذا الطرح ويتمسك بمقترح الحكم الذاتي تحت سيادته. وقد وصلت حدة الخلاف إلى قطع العلاقات بين البلدين في أوت 2021. يؤكد المغرب باستمرار على أن هذه القضية هي المعيار الأساسي لتقييم علاقاته مع الدول الأخرى، كما أشار إلى ذلك الملك المغربي في 20 أغسطس 2022، في حين أن الجزائر دائما تدعم حل النزاع من خلال المؤسسات الأممية وتطبيق مبدأ تقرير المصير للشعب الصحراوي.

-الاستفادة من التحولات السياسية في منطقة الساحل الإفريقي: تحاول كل من الجزائر والمغرب استغلال التغيرات السياسية الأخيرة في منطقة الساحل، بما في ذلك وجود أنظمة انتقالية في مالي وبوركينا فاسو والنيجر عقب الانقلابات العسكرية. تسعى الدولتان إلى بناء علاقات مع هذه الأنظمة الجديدة للاستفادة من إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية. تجسد ذلك في إرسال الجزائر للأمين العام لوزارة الخارجية إلى النيجر في أواخر أوت 2023، واستضافة المغرب لرئيس وزراء النيجر ووزيري دفاعه وخارجيته في منتصف في فبراير 2024.

¹ - ولد عبد المالك سيدي، "التنافس الجزائري المغربي بأفريقيا... الأسباب والتجليات"، 2017/10/30، مركز الجزيرة للدراسات، في <https://www.aljazeera.net/opinions/2017/10/30> (يناير 2025).

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

-محاولة تحجيم التهديدات الأمنية العابرة للحدود: يشكل تنامي نشاط التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل مصدر قلق لكلا البلدين. يسعى تعزيز الحضور في المنطقة إلى المساهمة في احتواء هذه التهديدات، وإن كان هذا الهاجس يبدو أكثر إلحاحًا بالنسبة للجزائر نظرًا لجوارها المباشر مع دول تشهد نشاطًا إرهابيًا مكثفًا.

يمكن القول أن التنافس بين الجزائر والمغرب يمتد من قضية الصحراء الغربية ليركز على النفوذ في منطقة الساحل الأفريقي. سعت الجزائر تاريخيًا للعب دور محوري في الساحل، لكن نفوذها تراجع مؤقتًا بعد عام 2019، عملت على استعادة هذا الدور، معتبرة الساحل عمقًا استراتيجيًا لها وتتنظر إليه بمنظور أمني. في المقابل، يعتمد المغرب على "القوة الناعمة" من خلال المشاريع الإنسانية والاقتصادية والدينية لتعزيز مكانته كقوة وساطة في المنطقة. هذا ما أكدت عليه مجلة "جون أفريك" بقولها: "أن النفوذ الجزائري في الساحل يشهد تراجعًا، ويرجع ذلك جزئيًا إلى دعم الجزائر لحركات الطوارق. بينما يتقدم المغرب في مشاريع اقتصادية إستراتيجية مثل أنبوب الغاز الأطلسي"¹.

تتخذ الجزائر إجراءات لمواجهة النفوذ المغربي المتزايد في الساحل، الذي تعتبره الجزائر امتدادًا استراتيجيًا جنوبيًا. وتركز الجزائر على البعد الأمني في تعاملها مع المنطقة. من المتوقع أن يستمر تصاعد أهمية الساحل في سياسات البلدين وتزايد التنافس بينهما لتعزيز نفوذهما ومصالحهما.

المطلب الثاني: إعادة بناء العقيدة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل: تقييم نقدي في ظل التحولات الإقليمية والتنافس مع المغرب (دراسة في ضوء التحولات الدستورية وتنامي التدخلات الأجنبية)

يواجه المحيط الإقليمي للجزائر تحولات جيوسياسية بتنامي نفوذ روسيا وتركيا وتنافسها مع المغرب على الساحل الأفريقي، مما يفرض تحديات أمنية جديدة. يستدعي هذا الوضع تقييم مدى ملائمة العقيدة الأمنية الجزائرية الراهنة وتحديد مدى استجابتها للتحولات الإقليمية والداخلية والتدخلات الأجنبية، بهدف استشراف ضرورة تحديثها لتعزيز الأمن القومي.

1 - "جون أفريك: هل يكون الساحل منطقة مواجهة جديدة بين الجزائر والمغرب؟"، المرجع السابق.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

1- تنامي النفوذ الأجنبي وتصاعد الدور الروسي والتركي في تقويض النفوذ الفرنسي بمنطقة الساحل وتأثيره على الأمن القومي الجزائري:

يشهد الساحل الأفريقي تحولاً في موازين القوى الخارجية، حيث يتراجع النفوذ الفرنسي التقليدي تدريجياً بسبب فشل استراتيجياته الأمنية، والاستياء الشعبي، والانقلابات العسكرية، والتركيز على الأمن على حساب التنمية. في المقابل، يصعد نفوذ قوى جديدة مثل روسيا، التي تستغل الفراغ الأمني وتقدم نفسها كبديل، وتركيا التي تعزز تعاونها العسكري والاقتصادي، والصين التي تزيد من دورها الاقتصادي والأمني.

يعود القبول الأفريقي المتزايد لروسيا إلى دعمها السياسي غير المشروط، وغياب تاريخها الاستعماري، وعدم اهتمامها بالطبيعة الداخلية للأنظمة، على عكس النهج الغربي. وقد وفرت التطورات الإقليمية فرصاً لموسكو لتعزيز نفوذها، مستغلة قلق دول المنطقة من عدم الاستقرار والمشاعر المعادية لفرنسا. يثير تنامي النفوذ الروسي والتركي قلقاً فرنسياً، ويتوقع المراقبون تصاعداً في حدة التنافس بين هذه القوى في منطقة الساحل.

أولاً: الساحل المتغير: تحليل لأسباب تراجع النفوذ الفرنسي وتداخيات الصعود الروسي على الاستقرار الإقليمي.

شهدت منطقة الساحل الأفريقي تحولاً ملحوظاً في موازين النفوذ الأجنبي، فبعد عقود من الهيمنة الفرنسية التي ترسخت منذ استقلال دول المنطقة، بدأت باريس تفقد تدريجياً قبضتها على مستعمراتها السابقة. يعزى هذا التراجع إلى عوامل معقدة، أبرزها تفشي الفساد، غياب الديمقراطية، وانتهاكات حقوق الإنسان في دول الساحل، بالإضافة إلى أزمات الشرعية الحكومية والانقلابات العسكرية المتكررة في دول مثل مالي (انقلابات متتالية كان آخرها في مايو 2021)، وتشاد (وفاة الرئيس إدريس ديبي في أبريل 2021)، وموريتانيا، وبوركينا فاسو (انقلابات متتالية كان آخرها في سبتمبر 2022)، والنيجر (انقلاب في يوليو 2023).

وقد واجهت فرنسا اتهامات بدعم الإرهابيين لتحقيق مصالحها في المنطقة، مما زاد من حالة عدم الاستقرار. ورغم تدخلها بالتنسيق مع مجموعة الساحل الخمس G5، لم تتمكن هذه القوة المشتركة من تحقيق أهدافها، حيث تضاعفت الهجمات الإرهابية خمس مرات منذ عام 2016 في النيجر ومالي وبوركينا فاسو، وبلغت ذروتها في عام 2019 بمقتل أكثر من 4000 شخص. وعلى سبيل المثال، شهد

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

عام 2017 هجوماً لـ "نصرة الإسلام" على معسكرين للجيش في مالي أسفر عن مقتل 40 شخصاً، وفي 22 مارس 2019، تسببت عمليات "بوكو حرام" في مقتل 63 جندياً في تشاد. ورغم إعلان مجموعة الساحل الخمس تعزيز قواتها إلى 5100 جندي في عام 2020، إلا أنها تكبدت خسائر فادحة منذ عام 2018 في مواجهة التنظيمات الإرهابية¹. إن تراجع النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل له جذور عميقة وتجليات واضحة تتمثل في:

- **ضعف البنى المؤسسية المحلية والفساد المستشري:** اتسمت المؤسسات الحكومية في العديد من دول الساحل بالهشاشة وعدم القدرة على تبني وتنفيذ الإصلاحات الهادفة، فضلاً عن معاناتها من مستويات عالية من الفساد الإداري والمالي. وقد تزامن ذلك مع غياب أطر تشريعية فعالة لمكافحة أعمال العنف والجريمة التي قد ترتكبها القوات المحلية أو الأجنبية المتواجدة في المنطقة.

- **استغلال المساعدات الخارجية والعلاقات الشخصية من قبل القيادات الإقليمية:** عمد بعض القادة والرؤساء الأفارقة، مثل الرئيس التشادي السابق "إدريس ديبي" والرئيس البوركينابي السابق "بليز كومباوري"، إلى استغلال المساعدات الخارجية المقدمة من فرنسا وإقامة علاقات شخصية وثيقة مع الرؤساء الفرنسيين المتعاقبين (هولاند وماكرون) لتعزيز سلطتهم ومصالحهم الخاصة، وذلك على حساب التنمية الحقيقية ومعاناة شعوبهم. وقد أدى هذا التعاون الفرنسي مع شخصيات ذات سجلات حكم استبدادية إلى تكريس الوجود السياسي الفرنسي واستغلاله للموارد والشعوب المحلية، متجاهلاً احتياجات وتطلعات هذه الشعوب².

- **تأثير التدخلات العسكرية المتكررة على المصداقية الفرنسية:** على الرغم من إرسال فرنسا لبعثات حفظ سلام متعددة في منطقة الساحل بعد الاستقلال، إلا أن هذه التدخلات أدت في نهاية المطاف إلى تآكل مصداقيتها. وقد تفاقم هذا الأمر مع انكشاف طبيعة العلاقات الفرنسية مع القادة الاستبداديين في دول الساحل، مما دفع الأفارقة إلى إدراك أن التدخل الفرنسي قد ينطوي على أهداف إستراتيجية مبهمه وغير معلنة، وهو ما ألحق ضرراً بالتواجد الفرنسي في الإقليم الساحلي.

¹ - هدير أحمد حسنانين، تراجع النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي ودلالات انسحاب ماليّة بوركينا فاسو من G5، القاهرة : مركز اجبييشن انتربرايز للسياسات والدراسات، 13 يناير 2020، ص ص 7-8.

² - نفس المرجع، ص ص 7-8.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

- استخدام مكافحة الإرهاب كغطاء لتعزيز النفوذ: اتخذت الحرب على الإرهاب كذريعة لتوسيع النفوذ الفرنسي في المنطقة، إلا أن هذه الاستراتيجية لم تنجح في معالجة المشكلات الأساسية التي تغذي التطرف. بل اتهم حلفاء فرنسا من قبل الجماعات المتطرفة، خاصة مع السماح بإنشاء قواعد عسكرية فرنسية عبر منطقة الساحل، الأمر الذي أثر سلباً على شعبية فرنسا في المنطقة. فعلى سبيل المثال، واجه الرئيس المالي السابق "أبو بكر كايتا" انتقادات واسعة النطاق لفشله في حفظ السلام في شمال مالي وتزايد انتشار العمل المسلح، خاصة في بوركينا فاسو ومالي، حيث سقطت مناطق واسعة تحت سيطرة المسلحين في ظل ضعف المؤسسات العسكرية. وقد استمرت الأزمات الأمنية في التصاعد في دول الساحل، وغالباً ما بدا الانحياز الفرنسي واضحاً للهجمات الإرهابية، مما عزز حالة عدم الاستقرار و تزايد التوتر وتراجع شعبية فرنسا والرئيس ماكرون في المنطقة.

- تداعيات الاتهامات بارتكاب جرائم حرب وتأثير الانقلابات: تفاقم الوضع بشكل ملحوظ بعد اتهام الأمم المتحدة للجيش الفرنسي بقتل 19 مدنياً في وسط مالي خلال غارة جوية عام 2021. كما أثار التعديل الوزاري الذي تم في مالي في 25 مايو 2021 توترات حادة بين الحكومة العسكرية والمدنيين، وأعقب ذلك اعتقال قادة مدنيين وصحفيين بالقرب من قاعدة باماكو العسكرية، مما أدى إلى انخفاض الدعم الشعبي لفرنسا، في حين تعززت النظرة إلى روسيا كحليف أكثر موثوقية. كما أثرت وفاة الرئيس التشادي إدريس ديبي في 20 أبريل 2021 سلباً على النفوذ الفرنسي، حيث كان يُعد حليفاً أساسياً لفرنسا والغرب في مكافحة الإرهاب الإسلامي نظراً لبقائه في السلطة لأكثر من ثلاثة عقود وإخماده لمحاولات الانقلاب. يُضاف إلى ذلك اتهام فرنسا باستغلال المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "إيكواس" لخدمة أهدافها السياسية والاقتصادية في المنطقة¹.

- التركيز الأمني على حساب التنمية الشاملة: يُعزى فشل الاستراتيجية الفرنسية في منطقة الساحل جزئياً إلى تركيزها المفرط على الجانب الأمني على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول. ويُعد هذا التوجه مخالفاً للمبادئ الأساسية للتخطيط العسكري الناجح، وقد أثار استياء شعوب المنطقة (شعوب دول الساحل والإيكواس) ورفضهم للنفوذ

¹ - "ما الدور الذي تلعبه فرنسا في الاضطرابات التي تشهدها دول غرب إفريقيا؟"، BBC، 06 أوت 2023، في: <https://www.bbc.com/arabic/articles/cpezxw19qkno> (يناير 2025).

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

الفرنسي، وتحميل فرنسا المسؤولية عن الأزمات التي تعاني منها المنطقة. وقد تجلّى هذا بوضوح في الغابون، حيث رفعت شعارات في 4 سبتمبر 2023 تطالب بإنهاء التواجد الفرنسي، مما يعكس التحول في موازين القوى، فبعد أن كانت فرنسا الدولة المهيمنة الوحيدة في غرب أفريقيا منذ عام 1960، أصبح وجودها القوي مقتصرًا على ثلاث دول فقط.

- **محدودية استعداد الاتحاد الأوروبي لمواجهة الأزمة الأمنية:** يبدو أن الاتحاد الأوروبي غير مستعد بشكل كافٍ لمواجهة الأزمة الأمنية المتفاقمة في منطقة الساحل، التي تحظى بأهمية إستراتيجية كبيرة بالنسبة لأوروبا. وقد زادت أزمة الطاقة التي واجهتها أوروبا نتيجة للغزو الروسي لأوكرانيا من حاجتها إلى تعزيز شراكاتها مع الدول الأفريقية. وفي المقابل، شكلت الحرب الروسية الأوكرانية فرصة للدول الأفريقية لتنشيط سياساتها الخارجية وتبني مبدأ عدم الانحياز. وعلى الرغم من تقديم الاتحاد الأوروبي لمساعدات أمنية وإنسانية بقيمة 8 مليارات يورو لمنطقة الساحل منذ عام 2013 وحتى عام 2023، إلا أنه اتخذ إجراءات بوقف المساعدات المقدمة للنيجر للضغط على السلطات بعد الانقلاب، علمًا بأن بروكسل كانت قد خصصت 503 ملايين يورو لتحسين الحوكمة والتعليم وبرامج النمو المستدام في النيجر للفترة 2021-2024.

- **استخدام المساعدات التنموية كأداة للضغط السياسي:** يُعد استخدام الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للمساعدات التنموية المقدمة للقارة الأفريقية كأداة للضغط بهدف تحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية، خاصة في مجال ضبط الهجرة غير الشرعية، من بين أسباب تراجع نفوذها في المنطقة. ويُعد "الصندوق الائتماني الأوروبي للطوارئ من أجل أفريقيا" إحدى أهم الأدوات التي يراقب من خلالها الاتحاد الأوروبي ملف الهجرة. وقد مثلت المساعدات الأوروبية لأفريقيا ثلث إجمالي المساعدات التي قدمها الاتحاد للعالم في عام 2019¹. إلا أن تراجع النفوذ الغربي في الإقليم ازداد بسبب الانقلابات العسكرية وظهور قادة عسكريين جدد، مما أثار مخاوف دول الاتحاد الأوروبي بشأن تأثير ذلك المحتمل على استيراد اليورانيوم لتشغيل محطات الطاقة النووية على المدى الطويل.

¹ - أوروبا، خيارات محدودة في دول الساحل الإفريقي"، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، وحدة الدراسات الأمن الدولي، المرجع السابق.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

تعتبر روسيا المتغير الأمني أساسًا لإستراتيجيتها في بسط نفوذها في الساحل، على غرار دورها في ليبيا وسوريا وأوكرانيا. وقد وقعت العديد من اتفاقيات التعاون الأمني والعسكري، خاصة مبيعات الأسلحة، مع دول الساحل مثل مالي وبوركينا فاسو والنيجر وجمهورية أفريقيا الوسطى. كما تتمتع قوات "فاغنر" بنفوذ سياسي واسع واستغلال للموارد الطبيعية في المنطقة، وتتواجد في حوالي 10 دول لدعم أهداف موسكو.

يعود القبول الأفريقي المتزايد لروسيا إلى عدة أسباب، منها دعمها السياسي للأنظمة الموالية لها في المحافل الدولية، وعدم امتلاكها تاريخًا استعماريًا في القارة، وعدم اهتمامها بالطبيعة الديمقراطية أو الديكتاتورية للأنظمة المتعاونة معها، على عكس فرنسا والولايات المتحدة اللتين تربطان أحيانًا المساعدات الاقتصادية بشروط سياسية¹. وقد تجلّى ذلك في حالة مالي، حيث تزايدت الانتقادات الغربية لانتهاكات حقوق الإنسان كوسيلة ضغط. كما اتُهمت فرنسا بتحريض المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "إيكواس" ضد مالي والنيجر².

وقد وفر مقتل الرئيس التشادي إدريس ديبي في أبريل 2021 والانقلاب العسكري في مالي في مايو 2021 سياقًا ملائمًا لروسيا لتعزيز نفوذها في منطقة الساحل والصحراء ذات الأهمية الجيوإستراتيجية لموسكو، لما تحتويه من ثروات وموارد وسوق واعدة للسلاح الروسي، بالإضافة إلى سعي روسيا لربط مناطق نفوذها جغرافيًا والتوسع نحو السودان والقرن الأفريقي. وقد أصبحت مالي وتشاد مرتكزًا لهذه السياسة الروسية، حيث تستغل موسكو قلق دول المنطقة من عدم الاستقرار لتعزيز نفوذها، في ظل تنامي المشاعر المعادية لفرنسا.

يرى المحللون أن تنامي النفوذ الروسي، ويتجلى في دعم مجموعة "فاغنر" في تشاد وتورطها المحتمل في مقتل "ديبي"، يثير مخاوف فرنسية من تكرار نموذج أفريقيا الوسطى في مالي وتشاد. وقد ردت باريس بتعليق المساعدات وإدانة الانقلابات، بينما أشار قادة الانقلاب في مالي إلى إمكانية التحالف مع روسيا. وفي ظل تصاعد حرب الوكالة والإعلام بين فرنسا وروسيا، تسعى باريس لاحتواء الاستياء،

1 - أحمد دهشان، "النفوذ الروسي في إفريقيا: الدوافع والإستراتيجية والأدوات"، أبعد للدراسات الاستراتيجية، 2024/01/30، في: <https://www.dimensionscenter.net/ar/%D8%> (يناير 2025).

2 - هدير أحمد حسنانين، المرجع السابق، ص9.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

بينما تستغل موسكو التحديات الفرنسية¹. ومع ذلك، يُرجح أن يشهد الإقليم تصاعداً في التنافس الفرنسي-الروسي، مدفوعاً بالاهتمام المشترك لفرنسا والولايات المتحدة بتقويض النفوذ الروسي في أفريقيا. وتعد المحفزات الكامنة وراء سعي روسيا لتعزيز دورها في منطقة الساحل، ويمكن تصنيفها على النحو التالي²:

- **دوافع سياسية:** تهدف موسكو إلى حشد الدعم الأفريقي لسياستها الخارجية في المحافل الدولية، لاسيما الأمم المتحدة. كما تسعى إلى تخفيف الضغوط الأوروبية المتزايدة عليها بعد ضم شبه جزيرة القرم، وتوظيف ملف الهجرة غير الشرعية في المنطقة كورقة ضغط سياسي لتحقيق تخفيف محتمل للعقوبات الأوروبية المفروضة عليها .

- **دوافع اقتصادية:** تتبنى روسيا استراتيجية تقوم على تقديم المساعدات العسكرية لدول المنطقة مقابل الحصول على امتيازات في استغلال الموارد الطبيعية. فدول مثل الكاميرون وتشاد ونيجيريا غنية بالنفط والغاز، بينما تمتلك مالي وبوركينا فاسو احتياطات من الذهب، علماً بأن العديد من المناجم في مالي تخضع لسيطرة التنظيمات الإرهابية. أما النيجر، فتتميز بوفرة اليورانيوم، وتبدي شركة "روساتوم" الحكومية الروسية للطاقة النووية المدنية اهتماماً بدخول سوق اليورانيوم في هذا البلد. وبناءً على ذلك، يُرجح أن يكون الدعم العسكري الروسي مشروطاً بضمان حصول موسكو على حصة من الموارد الطبيعية في هذه الدول.

- **دوافع عسكرية:** تُعد روسيا ثاني أكبر مُصدر للأسلحة على مستوى العالم، وقد وجهت 17% من صادراتها من الأسلحة إلى أفريقيا خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2019، مستحوذة بذلك على 37.6% من سوق السلاح الأفريقي، مقارنة بنسبة 16% للولايات المتحدة، و14% لفرنسا، و9% للصين. وفي هذا السياق، تسعى موسكو إلى تعزيز مبيعاتها العسكرية لدول المنطقة. وقد أعلنت شركة "روس أوبورون إكسبورت Rosoboronexport" الروسية المملوكة للدولة عام 2019 "عام أفريقيا"، وأبرمت صفقات لبيع الأسلحة مع العديد من الدول الأفريقية، وعلى رأسها بوركينا فاسو وأنغولا ومالي ونيجيريا³.

¹ - أحمد عسكر، "التنافس الروسي- الأوروبي في الساحل والصحراء: مجالاته ومآلاته"، مركز الإمارات للدراسات، 6 أكتوبر 2021، في: <https://epc.ae/ar/details/brief/altanafus> (يناير 2025).

² - بشير حمدي، "تنامي الدور الروسي في منطقة الساحل والصحراء"، مركز الإمارات للسياسات، 13 يونيو 2021، في: <https://epc.ae/ar/brief/tanami-aldawr> (يناير 2025).

³ - أحمد عسكر، المرجع السابق.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

ومن الآليات التي يعتمد عليها الدور الروسي لتعزيز نفوذه في منطقة الساحل ما يلي¹ :

- **تعزيز التعاون العسكري والأمني الثنائي:** تعتمد روسيا على إبرام اتفاقيات مع دول الساحل (مثل بوركينا فاسو، مالي، النيجر) لتوفير الدعم العسكري المتنوع، بما في ذلك برامج التدريب والتأهيل، والمساعدات الطبية ذات الصلة بالقطاع العسكري. وتتضمن هذه الاتفاقيات بنودًا للتعاون في مجالات مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات الاستخباراتية والعسكرية (كما هو الحال في الاتفاقية المبرمة مع النيجر).

- **توظيف الدعم السياسي للجهات الفاعلة المناهضة للنفوذ الفرنسي:** تسعى روسيا إلى تعزيز نفوذها من خلال دعم الشخصيات والتيارات السياسية الأفريقية التي تتبنى مواقف معارضة للدور الفرنسي التقليدي في المنطقة. ويُعد رعاية شخصيات مثل كيمي سيبا، المعروف بانتقاداته للسياسات الغربية، مثالاً على هذه الآلية التي تهدف إلى تكوين رأي عام مناوئ للنفوذ الفرنسي.

- **الاستعانة بالقدرات العسكرية للمؤسسات الأمنية الخاصة "فاغنر":** تلعب مجموعة "فاغنر" الروسية، التي تُعتبر أحياناً امتداداً غير رسمي للقدرات العسكرية الروسية في أفريقيا، دوراً فاعلاً في المنطقة. وينتشر عناصر هذه المجموعة في دول متعددة (مثل أفريقيا الوسطى، ليبيا، موزمبيق)، ويقدمون أشكالاً مختلفة من الدعم العسكري، كما يتضح من إعلان وزير الدفاع المالي السابق عن وصولهم لتقديم دعم تقني للقوات المالية في نوفمبر 2019.

ولتعزيز فرص الدور الروسي في منطقة الساحل الإفريقي تستند إستراتيجيتها إلى مجموعة

النقاط:

- **معضلة التدخل الفرنسي في مكافحة الإرهاب:** يمثل عدم قدرة فرنسا، رغم وجودها العسكري المكثف، على احتواء أو تقليل الأنشطة الإرهابية فرصة لروسيا لتقديم نفسها كبديل أكثر فعالية، خاصة في ظل تردد بعض الدول الأوروبية في دعم الجهود الفرنسية.

- **تنامي التأييد السياسي والشعبي للدور الروسي:** يشير تزايد الدعوات من قادة إقليميين (مثل رئيس بوركينا فاسو ورئيس تشاد الراحل) ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب

¹ - أحمد دهشان، المرجع السابق.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

السياسية في دول الساحل لروسيا بالتدخل في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب إلى وجود بيئة حاضنة محتملة للدور الروسي.

- تراجع الوجود العسكري الأمريكي: يشكل توجه الولايات المتحدة نحو إعادة الانتشار العسكري والتركيز على مناطق استراتيجية أخرى في أفريقيا فراغاً أمنياً يمكن لروسيا أن تسعى لملئه، خاصة في ظل التكاليف المالية التي تتكبدها الولايات المتحدة في المنطقة.
- ضعف أداء الاتحاد الأوروبي في إدارة ملف الهجرة غير الشرعية: يمكن لروسيا أن تستغل محاولات السيطرة على طرق الهجرة عبر الساحل وشمال أفريقيا كورقة ضغط سياسي على الاتحاد الأوروبي، الذي يعاني من تداعيات أزمات الهجرة المتزايدة.

لكن هناك العديد من التحديات الهيكلية التي تواجه روسيا في تعزيز دورها في منطقة الساحل الإفريقي منها ¹:

- تداعيات العقوبات الأمريكية على مجموعة "فاغنر": قد تعيق العقوبات الأمريكية المفروضة على مجموعة "فاغنر" أنشطتها وتوسعها في المنطقة، خاصة مع الاتهامات المتعلقة بتجنيد المرتزقة والتدخل في نزاعات أخرى.
- اتهامات بممارسات نفوذ غير نزيهة: تشير بعض التقارير إلى استخدام روسيا، عبر وكلاء مثل "فاغنر"، لأساليب مشبوهة وعقد صفقات تكتيكية مع أطراف معارضة لتأمين الوصول إلى الموارد، مما قد يقوض شرعية دورها.
- التنافس الدولي على الموارد والنفوذ: تواجه روسيا منافسة حادة من قوى دولية أخرى مثل الصين وفرنسا والولايات المتحدة، التي لديها مصالح تاريخية واقتصادية وعسكرية في المنطقة. وقد ترى الصين في تنامي الدور الروسي تهديداً لمصالحها المتزايدة في أفريقيا.

يتضمن مستقبل الدور الروسي في منطقة الساحل سيناريوهين محتملين: الأول، تنامي الدور الروسي عبر إرسال قوات لمكافحة الإرهاب استغلالاً لتحديات فرنسا وتزايد الدعوات المحلية، مع سعي فرنسا لتجنب التصعيد والتركيز على التعاون الاقتصادي والاجتماعي، رغم ما يواجه موسكو من قيود بسبب انخراطها في نزاعات أخرى وعقوبات اقتصادية. والثاني، دور روسي محدود يقتصر على التدريب

¹ - بشير حمدي، "الدور الروسي في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي: الفرص والتحديات"، مركز الإمارات للسياسات، 12 سبتمبر 2020، في: <https://epc.ae/ar/details/brief/russias-anti-terrorism-role-in-the-african-sahel-region>

(يناير 2025)

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

والمساعدة المتخصصة، إدراكًا منها لمصالح فرنسا الاقتصادية وحساسيتها تجاه تدخل أطراف ثالثة عبر المرتزقة(هذا ما أكد عليه الرئيس الفرنسي ماكرون في قمة مدينة " أبو" الفرنسية في 13 يناير 2020، من تدخل "دولة ثالثة" في أفريقيا من خلال المرتزقة، في إشارة واضحة إلى روسيا، واتجهت فرنسا بعدها لتعزيز وجودها العسكري في المنطقة) ، وعدم استجابة الكرملين حتى الآن لدعوات تشكيل تحالف دولي لمكافحة الإرهاب¹.

وفي الأخير يمكن القول أن روسيا تستغل تردي الأوضاع الأمنية في الساحل لتعزيز وجودها، منتقدةً عجز الغرب، وتتطلع إلى الموارد الإقليمية، مما سيواجهه بتحديات من الوجود الغربي ويفضي إلى تصاعد التنافس الدولي في المنطقة.

ثانياً: تنامي الدور التركي في منطقة الساحل وتداعياته على الأمن القومي الجزائري

يشهد الإقليم الساحلي تحولات جيوسياسية بنيوية تتسم بتراجع النفوذ الفرنسي التقليدي وصعود فاعلين إقليميين ودوليين جدد، من بينهم الجمهورية التركية. ويتجلى هذا الانخراط التركي المتزايد في دول الساحل التي تشهد تقلبات سياسية، عبر تبادل الزيارات الدبلوماسية رفيعة المستوى وتوقيع اتفاقيات تعاون متعددة الأوجه، تشمل قطاعات الدفاع وتوريد المعدات العسكرية.

وتعكس الزيارة الأخيرة لوفد تركي رفيع المستوى إلى النيجر، والتي ضمت وزراء الخارجية والدفاع والطاقة ورئيسي جهازَي الاستخبارات والصناعات الدفاعية، وتوقيع "إعلان نوايا حول التعاون في قطاعي النفط والغاز الطبيعي"، توجهًا استراتيجيًا راسخًا لدى أنقرة نحو تعزيز حضورها الاقتصادي في المنطقة، بالتوازي مع توطيد أواصر التعاون الأمني والعسكري. وقد سبقت هذه الزيارة لقاءات مماثلة مع قيادات عسكرية رفيعة من مالي وبوركينا فاسو، حيث تم التباحث حول سبل تعزيز التعاون في مجال الصناعات الدفاعية وتأمين حصول "باماكو" و"واغادوغو" على طائرات مسيرة تركية الصنع من طراز بيرقدار TB2².

إن سعي تركيا الحثيث لتوطيد علاقاتها الأمنية والعسكرية مع دول الساحل وغرب أفريقيا، والذي تجسد في إبرام اتفاقيات مع ما يزيد عن خمس وعشرين دولة أفريقية وإجراء مناورات أمنية مشتركة

¹ - أحمد عسكر، المرجع السابق.

² - "تركيا تزيد نفوذها الأمني في النيجر على وقع التنافس في الساحل الأفريقي"، مجلة سياقات، ماي 2024، في: <https://www.asbab.com> (يناير 2025).

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

في العديد منها، يندرج ضمن استراتيجية أنقرة الأوسع نطاقاً لتعزيز نفوذها الإقليمي في القارة الأفريقية في ظل التراجع الملحوظ للحضور العسكري الغربي. وتجدر الإشارة إلى أن تركيا تمتلك بالفعل قاعدتين عسكريتين استراتيجيتين في أفريقيا، الأولى في الصومال والثانية في ليبيا، ومن المتوقع أن يتعاضد الدور الاستراتيجي للقاعدة الليبية بالنظر إلى امتداد الحدود الليبية مع النيجر، التي تحظى باهتمام تركي مستمر ومتزايد¹.

وفي هذا السياق الجيوسياسي الحساس، يبرز توسع عمليات شركة "سادات" التركية في النيجر كمؤشر دقيق على تنامي نفوذ أنقرة في قطاع الأمن الإقليمي. ويتزامن هذا التطور مع تساؤل النفوذ الفرنسي والانسحاب العسكري الأمريكي من النيجر، مما يخلق فراغاً أمنياً تسعى تركيا إلى استغلاله جزئياً لتعزيز دورها. ويشمل نطاق عمل "سادات" في النيجر تأمين البنى التحتية الحيوية والمصالح الاقتصادية التركية، مع إمكانية التوسع لتقديم خبرات استشارية متخصصة للقوات النيجرية في مجال مكافحة الإرهاب. وقد تعزز هذا التوجه بتوقيع اتفاقية تعاون عسكري بين البلدين عام 2020 وصفقات بيع الطائرات المسيرة التركية، واستمرار العلاقات الدبلوماسية بين أنقرة ونيامي بعد انقلاب عام 2023، وتعيين أول ملحق دفاعي تركي لدى النيجر مطلع عام 2025².

ويندرج هذا التطور ضمن سياق جيوسياسي أوسع نطاقاً، حيث تتبنى تركيا استراتيجية شاملة لتعزيز نفوذها في أفريقيا، يتجلى في تنامي التبادل التجاري والاستثمارات التركية في القارة، بالإضافة إلى التوسع العسكري عبر إنشاء قواعد ومكاتب تمثيل عسكري وتقديم برامج تدريب ومعدات عسكرية وإبرام اتفاقيات تعاون أمني مع العديد من الدول الأفريقية.

وفي ظل اتجاه الأنظمة العسكرية في مالي وبوركينا فاسو والنيجر نحو تعزيز التعاون الأمني مع روسيا، فإن تعزيز النيجر لعلاقاتها الأمنية مع تركيا قد يؤدي إلى تعديل في طبيعة التحالفات الأمنية الإقليمية. فاعتماد نيامي المتزايد على الخبرات والموارد الأمنية التركية قد يحد من اعتمادها الحصري على الدعم الأمني الروسي، مما يشير إلى سعي النيجر لتنويع شركائها الأمنيين في سياق التحولات الجيوسياسية الإقليمية الراهنة.

¹ - "الأطماع التركية في الساحل الأفريقي تهدد الأمن الأوروبي"، المرجع السابق.

² - تركيا تزيد نفوذها الأمني في النيجر على وقع التنافس في الساحل الأفريقي"، المرجع السابق.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

تستخدم تركيا أدوات "القوة الناعمة"، مثل المساعدات الإنسانية، وتنتقد التدخلات الفرنسية في مكافحة الإرهاب، بينما تدعم مبادرات الاستقرار الأفريقية. وقد تصاعد التنافس التركي الفرنسي في السنوات الأخيرة في مناطق الأزمات بالساحل، حيث تسعى فرنسا للحفاظ على مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية، خاصة في ليبيا التي تعتبر بوابة للساحل الغني بالموارد.

يُلاحظ أن المقاربة التركية تعتمد على تقديم نفسها كشريك بديل لا يحمل إرثاً استعماريًا، ويركز على التعاون المتبادل في المجالات الأمنية والاقتصادية والتنمية. تجلّى ذلك في توقيع اتفاقيات التعاون العسكري، وعرض الدعم في مكافحة الإرهاب دون شروط سياسية مُلزمة، وهو ما يتماشى مع تطلعات دول الساحل نحو تنويع شراكاتها الأمنية وتقليل اعتمادها على القوى التقليدية¹.

على صعيد الأمن الإقليمي، يمكن أن يؤدي تعزيز التعاون الأمني بين تركيا ودول الساحل إلى تغيير في موازين القوى القائمة. فمن خلال تزويد هذه الدول بالأسلحة المتقدمة والتدريب العسكري، قد تساهم تركيا في تعزيز قدراتها الدفاعية الذاتية وتقليل اعتمادها على الدعم العسكري الفرنسي، الذي غالبًا ما يُنظر إليه بعين الريبة من قبل بعض النخب الحاكمة والشعوب في المنطقة.

علاوة على ذلك، فإن الدور التركي المتنامي يمكن أن يؤثر على جهود مكافحة الإرهاب في المنطقة. فبدلاً من الاعتماد الحصري على الاستراتيجيات التي تقودها فرنسا والقوى الغربية الأخرى، قد تتبنى دول الساحل مقاربات جديدة بالتعاون مع تركيا، مع التركيز على الحلول التي تأخذ في الاعتبار السياقات المحلية وتطلعات شعوب المنطقة.

ترى فرنسا أن النفوذ التركي المتزايد في ليبيا والساحل يهدد أمنها ومصالحها، وتسعى لتكوين حلفاء إقليميين لمواجهة هذا التوسع. في المقابل، تعتبر تركيا تدخلها في ليبيا ذا أهمية إستراتيجية واقتصادية، وتسعى لتأمين مصالحها كلاعب إقليمي صاعد. يتجلّى التنافس التركي الفرنسي في ليبيا وامتد إلى الساحل، حيث تسعى تركيا لتقويض النفوذ الفرنسي وتعزيز موقعها. وقد أثارت خطوات تركيا لدعم الحلول الأفريقية لأمن الساحل، وتقديم المساعدات، وتوقيع اتفاقيات عسكرية، قلق باريس. تنتظر فرنسا بخوف إلى تنامي النفوذ التركي الناعم والعسكري في أفريقيا، وتعتبره تهديداً لمصالحها التقليدية.

¹ - أحمد فهمي، "في اتفاقية التعدين: هل تستطيع تركيا تعميق نفوذها في النيجر؟"، قراءات افريقية، 02 فبراير 2025، في : <https://qiraatafrican.com/26832> (مارس 2025).

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

يمثل تنامي الدور التركي في منطقة الساحل الإفريقي تحولاً جيوسياسياً مهماً، يحمل في طياته إمكانية إعادة تشكيل خريطة التحالفات والنفوذ في المنطقة، خاصة في ملف الأمن الإقليمي. وبينما تسعى تركيا لتعزيز مكانتها كشريك بديل لدول الساحل، فإن تأثيرها على حساب النفوذ الفرنسي سيعتمد على قدرتها على تلبية الاحتياجات الأمنية والاقتصادية لهذه الدول بشكل فعال ومستدام، مع مراعاة التحديات والقيود القائمة.

ثالثاً: تأثيرات محتملة على الأمن القومي الجزائري:

إن تصاعد التنافس بين القوى الدولية في منطقة الساحل يحمل تداعيات متعددة على الأمن القومي الجزائري:

- **تغيرات في البيئة الأمنية الإقليمية:** قد يؤدي التعزيز المتزايد للوجود العسكري الأجنبي في منطقة الساحل، وخاصة بالقرب من الحدود الجزائرية، إلى تحولات في الديناميكيات الأمنية الإقليمية، مما يستوجب على الجزائر تقييماً دقيقاً للمخاطر والفرص الناشئة.
- **احتمالية تصاعد التنافس الإقليمي:** قد يؤدي سعي هذه القوى إلى تعزيز نفوذها في منطقة تعتبر تقليدياً ذات أهمية استراتيجية للجزائر إلى زيادة حدة التنافس الإقليمي، مما يستلزم من الجزائر تعزيز جهودها الدبلوماسية الإقليمية للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية.
- **تهديد أمن الحدود:** تزيد حالة عدم الاستقرار وتدفق الأسلحة والمقاتلين من خطر اختراق الحدود الجزائرية وتهديد أمنها القومي.
- **تأثير على جهود مكافحة الإرهاب:** يتطلب تنامي الدور العسكري الروسي و التركي في المنطقة تحليلاً متعمقاً لتأثيره على جهود مكافحة الإرهاب، وضرورة التنسيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين لضمان عدم تقويض هذه الجهود المشتركة.
- **تأثير على العلاقات الثنائية:** يمثل التدخل العسكري التركي والروسي في الساحل تحدياً لنفوذ الجزائر التقليدي، حيث يخلق ساحة تنافس جديدة ويقوض دورها كوسيط. يُنظر إلى تعزيز تحالفات دول الساحل مع أنقرة وموسكو على أنه تغيير في التحالفات الإقليمية يهدد المصالح الجزائرية ويستدعي إعادة تقييم سياستها الخارجية واستراتيجياتها الأمنية لمواجهة هذا المشهد الجيوسياسي المتغير. يثير الوجود العسكري المتزايد لأنقرة وموسكو قلق الجزائر بشأن الاستقرار الإقليمي وتغول نفوذ قوى خارجية على حدودها، مما يدفعها إلى البحث عن مقاربات جديدة لحماية مصالحها ومكانتها الإقليمية.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

- تأثير على المصالح الاقتصادية: قد يؤثر استمرار حالة عدم الاستقرار في منطقة الساحل سلبًا على المصالح الاقتصادية الجزائرية في المنطقة، خاصة فيما يتعلق بالتجارة والتعاون الاقتصادي.

يشهد الإقليم الساحلي تحولًا جيوسياسيًا محوريًا بتضاؤل النفوذ الفرنسي التقليدي وبروز قوى دولية صاعدة تسعى لتحقيق مصالحها المتنافسة، مما يخلق بيئة أمنية إقليمية معقدة وغير مستقرة تهدد الأمن القومي الجزائري. يستلزم هذا الواقع تحليلًا دقيقًا وتبني استراتيجيات مرنة واستباقية لحماية المصالح الوطنية وضمان أمن الحدود والاستقرار الإقليمي، مع تعزيز دور الجزائر كفاعل إقليمي محوري يسعى لتحقيق الاستقرار والسلام عبر تعاون متوازن وتمسك بالسيادة الوطنية.

ختامًا، يمثل تصاعد نفوذ روسيا وتركيا وتراجع الدور الفرنسي وإعادة الاصطفاف الدولي في الساحل تحولًا جيوسياسيًا بنيويًا يستوجب على الجزائر دراسة معمقة لتداعياته الأمنية وتبني تدابير دبلوماسية وأمنية استباقية لحماية مصالحها الإستراتيجية الإقليمية.

2- المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل: إعادة بناء النفوذ الإقليمي بين الثوابت وتحديات

التكيف

تشهد البيئة الجيوسياسية الإقليمية للجزائر، خاصة الساحل الأفريقي، تحولات بنيوية متسارعة تؤثر على تصوراتها الأمنية. يستلزم تفاهم التحديات الأمنية وصعود قوى جديدة فحصًا دقيقًا لملاءمة المقاربة الأمنية الجزائرية الراهنة، التي تعاني من قصور في ظل اللااستقرار البنيوي وتعدد التدخلات الخارجية، مما يستدعي إعادة صياغتها لمواجهة التوتر بين الالتزام الأخلاقي وضرورات الاستجابة الأمنية الفعالة، وهو ما أدى إلى إرباك في السياسة الأمنية الجزائرية.

أولاً: انعكاسات البيئة الداخلية والخارجية على تطور المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة

الساحل الأفريقي:

تشهد المقاربة الأمنية الجزائرية لمنطقة الساحل تحولات إستراتيجية مدفوعة بالوحدة الوطنية وتعزيز الدور الأفريقي، استجابةً لتصاعد التهديدات والتدخلات الخارجية. وقد انعكست هذه المراجعة في الدستور الجديد عبر تعديلات تسمح بمشاركة الجيش في حفظ السلام وتأمين الدبلوماسية الاقتصادية والتوجه نحو أفريقيا، كما يتضح في مشروع الطريق العابر للصحراء. وتواجه هذه المقاربة تساؤلات حول

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

فعاليتها في ظل استمرار النزاعات (شمال مالي وليبيا) وتزايد النفوذ الأجنبي (خاصة الروسي و التركي)، مما حتم على الجزائر إعادة تقييمها وهيكلتها لخدمة أجندتها الإقليمية. وفي ظل الضغوط الأمنية، تبنت الجزائر إستراتيجية جديدة تمزج بين الأمن الصلب والناعم وترتبط بين الأمن والتنمية لاستعادة الاستقرار في الساحل، مع إعطاء الأولوية للجانب التنموي والاقتصادي هذه الإستراتيجية الجديدة. فعلى مستوى البيئة الداخلية الخارجية نجد أن هناك مجموعة من العوامل التي ساهمت في إعادة بناء المقاربة الأمنية وتوجيهها منها سياسية و اقتصادية وأمنية وعسكرية:

أ- **المستوى السياسي:** تميزت فترة حكم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة بالتركيز القوي على مكافحة الإرهاب داخليًا وخارجيًا واستعادة دور الجزائر الإقليمي والدولي. إلا أن التطورات الداخلية اللاحقة، بما في ذلك الحراك الشعبي الواسع النطاق في عام 2019 الذي طالب بتغيير جذري للنظام، كشف عن تحديات بنيوية مرتبطة بضعف التحديث السياسي مقابل التحديث الاجتماعي المتسارع، وهشاشة مؤسسات الدولة، والفجوة الجيلية بين الحاكم والمحكوم، وتغشي الفساد. وقد أدت هذه الأحداث إلى تراجع مؤقت في الدور الريادي للجزائر إقليميًا ودوليًا، خاصة في ظل مرض الرئيس السابق وغيباه عن الساحة¹.

ب- **المستوى الاقتصادي:** واجهت الجزائر تحديات اقتصادية متزايدة، إذ يمثل الوضع الاقتصادي الراهن في الجزائر تحديًا إضافيًا للتحديات المعقدة التي تواجه البلاد. فالاقتصاد الجزائري، بوصفه اقتصادًا ريعيًا يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، يتعرض لتهديدات هيكلية ناتجة عن تقلبات أسعار الطاقة. وقد تجلّى ذلك في تراجع احتياطات الصرف الأجنبي من 193.6 مليار دولار عام 2014 إلى 62 مليار دولار عام 2020. وخلال فترة الضعف الاقتصادي المتزامنة مع سياق سياسي واجتماعي هش وتغشي جائحة كوفيد-19، واجهت الجزائر مخاطر اقتصادية جسيمة².

وتعاني البنية الاقتصادية الجزائرية من اختلالات هيكلية مزمنة، أبرزها عدم تنويع الصادرات، وتبني إجراءات حمائية للتجارة الخارجية، وغياب سعر صرف حقيقي، وعدم قابلية تحويل الدينار. وقد أدت هذه العوامل إلى إعاقة نمو القطاعات الإنتاجية غير النفطية، وتركز التمويل والاستثمار الأجنبي

¹ - عبد السلام فيلالي، **المجتمع والدولة في الجزائر 1999-2019** احتضار السياسة. وعد الحراك ، الجزائر: دار العقاد، 2020، 329.

² - اسية قوراري، منير موسي أبو رحمة، "الجزائر والساحل الإفريقي: معضلات الداخل وحسابات الخارج"، مجلة السياسة العالمية، المجلد 5، العدد 3، 2021، ص 394.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

والمحلي في قطاع المحروقات. وبالرغم من الإدراك العام لمشكلة نضوب الموارد النفطية، فقد لوحظ إهمال في تطوير المؤسسات وتفعيل دورها في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة ومتنوعة، مع استمرار الاعتماد على العائدات النفطية لتغطية النفقات العمومية المتزايدة.

وقد سجل الميزان التجاري الجزائري عجزاً ملحوظاً بلغ حوالي 108 مليارات دولار عام 2016، و60 مليار دولار عام 2018، و51 مليار دولار عام 2020، مع توقعات بانخفاض المخزون إلى 33.8 مليار دولار عام 2021. وتشير أحدث الإحصائيات الرسمية إلى معدل فقر وطني بنسبة 5.5%، مع وجود 0.5% من السكان يعانون من فقر مدقع. وفي مارس 2020، توقع صندوق النقد الدولي دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود مماثلة أو أشد من الأزمة المالية العالمية عام 2008. وأشار تقرير "أفاق الاقتصاد العربي" الصادر في أبريل 2020 إلى عدة عوامل مؤثرة على النشاط الاقتصادي في الجزائر، بما في ذلك ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة، والتحديات الخارجية، واستمرار ارتفاع العجز في ميزان المعاملات الجارية. وعلى صعيد التشغيل، سجل معدل البطالة انخفاضاً طفيفاً إلى 11.4% في مايو 2019 مقابل 11.7% في سبتمبر 2019¹.

وقد توقع التقرير تأثر الجزائر بأسواق النفط والغاز العالمية وتدابير جائحة كوفيد-19 وتكاليفها الاقتصادية، خاصة في ظل حاجة الاقتصاد الوطني إلى المزيد من الإجراءات التحفيزية والإصلاحات الجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية. كما تشهد القدرة الشرائية تراجعاً كبيراً، حيث أفادت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان بانخفاضها بنسبة 60% خلال السنوات القليلة الماضية مع ارتفاع أسعار المواد الأساسية. وقد أثارت سياسة التمويل غير التقليدي (طباعة النقود) التي تبنتها الحكومة لمواجهة الأزمة الاقتصادية مخاوف واسعة وأدت إلى اتجاه الكثيرين نحو تحويل مدخراتهم إلى العملات الأجنبية خشية تدهور قيمة الدينار².

انطلاقاً مما سبق، تواجه الجزائر ظرفاً اقتصادياً دقيقاً. وبشكل بديهي، فإن الاختلالات الاقتصادية الداخلية تلقي بظلالها سلباً على قدرة الدولة في تسيير شؤونها الأمنية والعسكرية والسياسية،

¹ - صندوق النقد العربي، تقرير أفاق الاقتصاد العربي، الإصدار 11، أبريل 2020، في: <https://www.amf.org.ae/ar/publications/tqyr-afaq-alaqtsad-alrby/tqyr-afaq-alaqtsad-alrby-abryl-2020> (يناير 2025)

² - مبروك ساحلي، "تدابير انهيار أسعار النفط على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر 2020-2025"، أنقرة، مركز دراسات الشرق الأوسط، إبريل 2020، ص 7.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

نظرًا لضرورة تأمين الموارد المالية لتغطية مختلف النفقات. ويُعد النظام الاقتصادي المتين ركيزة أساسية لاستقرار الدول وقدرتها على مجابهة التحديات الداخلية والخارجية على حد سواء. وعليه، فإن أي قصور أو ضعف يطل أحد القطاعات الاقتصادية الداخلية، سينعكس حتمًا على مكانة الدولة وتأثيرها على الصعيد الخارجي، مؤديًا إلى تراجع في قدراتها ونفوذها.

ج- المستوى الأمني والعسكري

شكلت مرحلة العشرية السوداء منعطفًا حاسمًا في تاريخ الجزائر، أسست لعقيدة ومقاربة أمنية متينة واحترافية في مواجهة الإرهاب والتهديدات المتنوعة. وقد اكتسبت الجزائر خبرة معتبرة في هذا المجال، سعت منذ عام 1999 إلى تقاسمها إقليميًا، خاصة مع دول الساحل، عبر تصور جهوي لمكافحة الإرهاب تجسد في تبني الاتفاقية الأفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب. كما تجلّى الدور الجزائري في مساعي إنشاء نظام الإنذار المبكر والمركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب بالجزائر العاصمة منذ عام 2004، بالإضافة إلى طرح مشروع قانون تجريم دفع الفدية على مستوى الاتحاد الأفريقي في جويلية 2010، ومشاركتها الفعالة في لجنة مكافحة الإرهاب (CTC)¹ ولجنة مديريات الاستخبارات والأمن في أفريقيا (CISA)²، فضلًا عن كونها عضوًا مؤسسًا للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب سنة 2011.³

إلا أن التطورات الداخلية التي شهدتها الجزائر، خاصة خلال فترة مرض الرئيس السابق بوتفليقة، أدت إلى تراجع نسبي في دورها الريادي على الساحتين الإقليمية والدولية. وقد انعكس ذلك في ضعف تأثيرها في محيطها الإقليمي ومواكبة الأحداث الديناميكية الجارية، مع غياب ملحوظ على الصعيدين السياسي والدبلوماسي فيما يتعلق بالآزمات في الجوار الجغرافي، وتحديدًا في مالي وليبيا.

وعلى الصعيد العسكري، تحتل الجزائر المرتبة الثالثة عالميًا في نسبة الإنفاق العسكري إلى إجمالي الناتج المحلي بنسبة 5.57%. ويمثل الإنفاق العسكري 13.8% من نفقات الحكومة الجزائرية، مما يضعها في المرتبة 13 عالميًا. كما تحتل الجزائر المركز الثاني في ترتيب أقوى الجيوش على مستوى القارة الأفريقية بأكثر من 700 ألف عسكري. هذه القدرات العسكرية تفرض على الجزائر الاضطلاع بدور ميداني فعال من خلال توظيف ترسانتها وخبرتها العسكرية والاستخباراتية للحفاظ على

¹ - Counter-Terrorism Committee (CTC)

² - Committee of Intelligence and Security Services of Africa (CISA)

³ - اسية قوراري، منير موسي أبو رحمة، المرجع السابق، ص 397.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

الأمن وإحلال السلام في منطقة الساحل الإفريقي، وذلك عبر بسط السيطرة وإحكام أمن حدودها ومواجهة مختلف التهديدات¹. بيد أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب موارد مالية كبيرة لفرض المقاربة الأمنية الجزائرية، وهو ما قد يكون محدودًا حاليًا نظرًا لتراجع المداخل السنوية للجزائر يُظهر تحليل الإنفاق

العسكري الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2023 ثلاث مراحل متميزة:

- المرحلة الأولى (2012-2016): ارتفاع تصاعدي كبير. شهدت هذه الفترة زيادة ملحوظة في نسبة الإنفاق العسكري، حيث ارتفعت من 4.5% عام 2015 إلى 6.4% عام 2016 من الناتج المحلي الخام. يُعزى هذا الارتفاع إلى تحسن الدخل الإجمالي للحكومة وتزامنًا مع الأوضاع الإقليمية المضطربة والتهديدات المتزايدة الناجمة عن الأزمات الليبية والمالية، بالإضافة إلى تدفق الأسلحة الليبية إلى المنطقة، مما أثر سلبيًا على أمن الحدود المشتركة والأمن القومي الجزائري، الأمر الذي استدعى تعزيز القدرات العسكرية واتخاذ الاحتياطات اللازمة.

- المرحلة الثانية (2016-نهاية 2020): تراجع ملحوظ. سجلت هذه الفترة انخفاضًا في نسبة الإنفاق العسكري، حيث بلغت 6% عام 2017 واستمرت في التراجع مع تقلبات أسعار النفط والغاز لتصل إلى 5.5% عام 2019. هذا التراجع لم يخدم بالضرورة مصالح والتزامات الجزائر العسكرية والأمنية في المنطقة نظرًا لاتساع حدودها.

- المرحلة الثالثة (بعد 2020): عودة الارتفاع بعد عام 2020، عاد الإنفاق العسكري للارتفاع تزامنًا مع تحسن الوضع المالي للدولة الجزائرية، والأهم من ذلك، التدهور الأمني الحاد في منطقة الساحل مع سلسلة الانقلابات والتدخلات الأجنبية في مالي والنيجر وتساعد الأزمة في ليبيا. وقد أدت هذه العوامل إلى زيادة الإنفاق العسكري في الجزائر ليصل إلى 8.17% عام 2023².

ح- أما على المستوى الخارجي: أدركت الجزائر أن استعادة دورها الدولي مرهون بتعزيز نفوذها في أفريقيا، وركزت على تفعيل دبلوماسيتها الأفريقية. وقد شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001

¹ - المرجع نفسه، ص 397.

² - معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، "الكتاب السنوي: الأسلحة ونزع السلاح، والأمن الدولي"، الإنفاق العسكري (% من الناتج الإجمالي) الجزائر، مجموعة البنك الدولي، في:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS> (يناير 2025)

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

فرصة للجزائر لتعزيز مكانتها كشريك في مكافحة الإرهاب. إلا أن "الربيع العربي" والاضطرابات التي طالت دول الجوار (مالي وليبيا) كشفت عن التحديات الأمنية المتزايدة على حدود الجزائر. وقد أدركت القيادة الجزائرية خطورة الوضع الإقليمي، حيث تحيط بها دول تعاني من أزمات سياسية وأمنية وهشاشة متزايدة.

فمن الغرب، لا يزال التوتر قائماً مع المغرب بسبب قضية الصحراء الغربية. ومن الجنوب الغربي، تعاني مالي من تصعيد أمني خطير. ومن الشرق، تشهد ليبيا انقسامًا سياسيًا وفوضى أمنية. بالإضافة إلى ذلك، تتزايد الأطماع الخارجية في منطقة الساحل، مما يخلق منافسة بين القوى الدولية¹.

وقد دفعت هذه التحولات الجزائر إلى ضرورة العودة بقوة إلى الساحة الإقليمية، بدءًا بإعادة ترتيب أوضاعها الداخلية وتعزيز جبهتها الداخلية، ثم إعادة صياغة مقاربة أمنية وسياسية جديدة تخدم مصالحها وتستجيب للظرفية الراهنة.

على المستوى الإقليمي، يرى المختصون خطورة إقحام منطقة الساحل في "الحرب على الإرهاب"، محذرين من التداعيات السلبية على دول الجوار الإقليمي ومشككين في نوايا القوى الخارجية المتدخلة. فالتواجد التركي المتزايد، على سبيل المثال، وتوقيع اتفاقيات عسكرية مع دول مثل النيجر، يثير مخاوف من استغلال أنقرة لهشاشة المنطقة لتمرير مصالحها، مما قد يشكل تهديدًا للأمن القومي الجزائري. وبالمثل، فإن سعي فرنسا لتعزيز وجودها العسكري في المنطقة، في ظل تاريخها الاستعماري ومصالحها المتعددة، يخلق منافسة إقليمية مع الجزائر.

لقد دفعت هذه التحولات الإقليمية الطارئة، خاصة في مالي وليبيا، الجزائر إلى تبني "العقيدة الاستباقية" لحماية حدودها وأمنها القومي من التدخلات الخارجية والجماعات الإرهابية وأطماع القوى الأجنبية، وتسعى الجزائر بذلك إلى مواكبة الأحداث واستغلال ثقلها الحضاري بحكمة لإعادة التوقيع في المنطقة.

ثانياً: الإطار القانوني والمؤسسي للمقاربة الأمنية الجزائرية الجديدة: تحليل في ضوء التعديل

الدستوري لسنة 2020

¹ -منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات -المبادئ-التحديات، المرجع السابق، ص292.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

تُؤسس المقاربة الأمنية الخارجية الجزائرية الجديدة على منظومة قانونية دستورية، تجسدها تعديلات 2020 (المادتان 31/فقرة 3 و91)¹. تضيف هذه التعديلات شرعية دستورية على مشاركة الجزائر في عمليات حفظ السلام الأممية والإقليمية، وتحدد آليات إرسال الجيش الوطني الشعبي للخارج بقرار رئاسي وموافقة برلمانية بأغلبية الثلثين.

يُجلي هذا التوجه تطور مفهوم الأمن القومي الجزائري، الذي لم يعد محصوراً في الدفاع عن الحدود، بل يمتد ليشمل المساهمة الفاعلة في معالجة القضايا الدولية والإقليمية سلمياً، والمشاركة في عمليات حفظ السلام وفق إجراءات دستورية محددة. يؤكد هذا التوجه على ضرورة تعزيز الدور الجزائري كفاعل إقليمي رئيسي في أفريقيا، عمقها الاستراتيجي، ويستجيب للتحديات الأمنية المتزايدة في محيطها الحدودي مع دول الساحل الإفريقي.

تعكس التعديلات الدستورية تحولاً في آليات تحقيق الأمن القومي، بما يتوافق مع التحديات المتصاعدة في الجوار الإفريقي، مع التأكيد على الدور الدفاعي الأساسي للجيش وإجازة المشاركة في عمليات حفظ السلام كأداة سياسية ذات تداعيات عسكرية محدودة التي تشرف عليها كل من الأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي. وقد أوضح "مصطفى مراح"، عضو الهيئة الإعلامية بوزارة الدفاع الوطني، أن: "مقترح خروج الجيش يركز على ثلاثة أسباب رئيسية: حماية الجزائر من مخاطر التنظيمات الإرهابية الناشطة في دول الساحل المتاخمة لحدودها، تعزيز دورها الدبلوماسي، وزيادة فاعلية سياستها الخارجية"².

وقد أكدت المؤسسة العسكرية الجزائرية، عبر مجلة "الجيش"، على أن نشر قوات خارج الحدود لا يكون إلا في إطار عمليات حفظ السلام وفقاً لمبادئ القانون الدولي. وأشارت افتتاحية المجلة في يونيو 2020 تحت عنوان "تحولات تملئها المتغيرات" إلى أن مقترح مشاركة الجيش الوطني الشعبي في عمليات حفظ السلام خارج الحدود يتماشى تماماً مع السياسة الخارجية للبلاد القائمة على مبادئ ثابتة وراسخة تمنع اللجوء إلى الحرب وتدعو إلى السلام وتتنأى عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول،

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد 82، المرسوم الرئاسي رقم 20-442، المؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442، الموافق لـ 30 ديسمبر 2020، المادتين 31 و91، ص 11، و 21.

² - المقدم مصطفى مراح، "هذا التخوف يحمل رسائل لأعداء الجزائر الذين يحاولون المساس بأمن..."، وزارة الدفاع الوطني الجزائرية، 19 ماي 2020، في: <https://www.facebook.com/mdn.gov.dz> (يناير 2025).

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

وتحرص على فض النزاعات الدولية بالطرق السلمية تماشيًا مع قرارات الشرعية الدولية¹. كما أكدت المجلة في عدد آخر بتاريخ أكتوبر 2020 على أن الهدف من هذه المشاركة ليس التدخل عسكريًا خارج الحدود أو الدخول في تحالفات أو نزاعات مسلحة، وأن الجزائر، باعتبارها دولة ذات سيادة، تدافع منذ استقلالها عن احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية².

وقد حددت المادة 20 من التعديل لسنة 2020 الإطار الدستوري لوظيفة الجيش الوطني الشعبي في الحفاظ على الاستقلال والسيادة والوحدة الترابية والمصالح الحيوية، مع تحديد مهمته الأساسية بالدفاع الوطني³. ورغم ما يمثله هذا التعديل من تطور في تصور العقيدة الأمنية، إلا أنه يقتصر على إجازة المشاركة في عمليات حفظ السلام، مستبعدًا التدخل العسكري التقليدي، مما يجعله ذا أغراض سياسية أساسًا وتداعيات عسكرية محدودة، وبالتالي لا يشكل تحولًا استراتيجيًا جذريًا.

ويمكن استخلاص خمس نقاط أساسية من التعديل الذي طرأ على العقيدة الأمنية الجزائرية:

- 1- **التوافق مع مبادئ العقيدة:** لا يرى الجيش الوطني الشعبي تعارضًا بين ترخيص مشاركة القوات المسلحة في عمليات السلام الدولية والمبادئ الراسخة للعقيدة الأمنية الجزائرية.
- 2- **ضرورة المشاركة في جهود السلم:** إقرار بضرورة مشاركة الجزائر في جهود السلم، خاصة في القارة الأفريقية، بما في ذلك المشاركة في حفظ السلام، من أجل أداء الدور المنوط بها واستعادة مكانتها في ظل تنامي التهديدات الإقليمية والأفريقية.
- 3- **تكييف العقيدة الأمنية:** إقرار الجيش بضرورة تكييف العقيدة الأمنية للبلاد لمواكبة تطور التهديدات الأمنية المستجدة.
- 4- **دور الجيش في النقاش السياسي:** بقاء الجيش طرفًا مشاركًا في النقاش السياسي، على الرغم من تأكيده على عدم ممارسة السياسة بشكل مباشر.

¹ -وزارة الدفاع الوطني، مجلة الجيش، العدد 683، يونيو 2020، ص 1.

² - المرجع نفسه، ص 29.

³ - المادة 20 من التعديل الدستوري 2020.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

5- مصدر قرار المشاركة: التأكيد على أن قرار مشاركة الجيش خارج الحدود الوطنية صدر عن القيادة العليا للجيش وليس عن السلطة المدنية بشكل مباشر.

يتسق تحليل الحالة الجزائرية مع نموذج "اميلي غولدمان" الذي يرى أن: "التكيفات التدريجية في عقائد الأمن القومي تمثل مسارًا طبيعيًا ناتجًا عن تفاعلات متكررة، بينما تكون التغيرات الجذرية نادرة وتستدعي انقطاعات كبرى غير متوقعة في البيئة الإستراتيجية الجزائرية على المدى القريب"¹. وعلى هذا الأساس، من المستبعد حدوث تحول جوهري في العقيدة الأمنية والسياسية الجزائرية، مع إمكانية حدوث تكيفات تكتيكية براغماتية استجابة للمستجدات.

وعموماً، يُفسر إعادة توجيه المقاربة الأمنية الجزائرية جزئياً بتنامي نفوذ المغرب إقليمياً بعد عودته إلى الاتحاد الإفريقي سنة 2017، واستقرار النظام الجزائري الذي لا يراهن على الشرعية الخارجية، وعدم وجود مصلحة للقوى الدولية الفاعلة في زعزعة استقرار الجزائر خوفاً من تفاقم الاضطرابات في منطقة مضطربة أصلاً.

تُظهر هذه التعديلات الدستورية توسعاً في مفهوم الأمن القومي الجزائري، الذي يتجاوز حماية الحدود ليشمل المساهمة الفاعلة في معالجة القضايا الدولية والإقليمية سلمياً، وإتاحة مشاركة الجيش في عمليات حفظ السلام خارج الحدود وفق إجراءات دستورية محددة.

المقاربة الأمنية الجزائرية بأبعادها المختلفة كما أسلفنا تركز على إيجاد حلول شاملة في إطار إقليمي قائم على التنسيق والتعاون لمجابهة التحديات الأمنية في منطقة الساحل، وإذا رجعنا إلى أن الجزائر وبخبرتها الدبلوماسية وكفاءتها في التعامل مع قضية الأزواد في الشمال وحضورها كوسيط للتفاوض منذ فترة التسعينات بين الطوارق في شمال مالي والحكومة المركزية في بماكو أن الحلول يجب أن تكون شاملة سياسية تتعلق بعدم تهيش ساكني الشمال، والعمل على إيصال التنمية إلى السكان هناك دون تمييز، وتفعيل برامج اقتصادية واستثمارات لحل المشاكل الاجتماعية وخلق تنمية قاعدية تتعلق بالتعليم و الصحة وغيرها، أي ربط التنمية بالأمن ضمن إستراتيجية تنموية، واستبعاد الفروق الجغرافية و الاثنية وخلق فضاء لقم وروابط مواطنة موحدة تظهر من خلال بناء مؤسسات قوية ذات

¹ -عبد النور بن عنتر ، "سياسة الجزائر الأمنية : تحولات ومعضلات في سياق القلاقل إقليمي والحراك داخليا"، المرجع السابق، ص29.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

شرعية قادرة على تفعيل التنمية وحماية الوحدة الوطنية. ولتحقيق ذلك يرى مجموعة من الباحثين أنه يجب التعامل من أجل إيجاد التوافق حول أربعة نقاط مركزية هي¹ :

1- الاعتراف بأن التهديدات وإن اختلفت حدتها من دولة إلى أخرى هي تهديدات مشتركة وهذا ما يقتضي تحرك وعمل مشترك.

2 - كل هذه التهديدات تقتضي وجود إستراتيجية متعددة الأطراف ومتعددة الأبعاد.

3- بالنظر إلى ضعف المقدرات الذاتية لبعض الدول في المنطقة من دون الجزائر، فمن الضروري وجود تعاون دولي للدعم اللوجستي لكل من النيجر، مالي، موريتانيا.

4- الإقرار بأن المنطقة تحتاج ريادية جزائرية بحكم القدرات والخبرة في المجال الأمني.

كل العناصر السابقة تحدد مدى حاجة الجزائر المباشرة لمواصلة الوعي بحقيقة الوضع الذاتي والوضع الآخر، وفي إطار المنافسة الإقليمية تستوجب عليها تحديد وضعها من المنافسة في المنطقة، إذ لا يكفي مرجعية الثوابت التي تحكم علاقاتها ضمن الإطار الإفريقي لمواجهة مشاكل السلم والأمن والتنمية، بل لابد من بحث طبيعة المتغيرات بين فترة وأخرى في واقعها ومستقبلها، وتوجيه آليات التعاون في هذا الاتجاه.

يرى العديد من الباحثين أن الجزائر نجحت في إقناع بعض الشركاء، لا سيما الولايات المتحدة وبعض الدول الأفريقية، بمنطلقات مقاربتها الأمنية في الساحل، مستندة إلى خبرتها في مكافحة الإرهاب. ومع ذلك، يرى آخرون أن السياسة الجزائرية في المنطقة تعاني من قصور في الاستمرارية، حيث يتسم حضورها بالنقطع، مما أتاح لقوى أخرى (فرنسا، المغرب، تركيا) بناء علاقات قد تتعارض مع المصالح الجزائرية. وقد انعكس هذا على ضعف التعاون، خاصة الاقتصادي، نتيجة عدم إيلاء الجزائر الاهتمام الكافي بمنطقة الساحل، مع وجود إمكانات غير مستغلة في التعاون الثقافي والديني. ويؤكد خبراء ضرورة إعادة تقييم السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المنطقة، انطلاقا من مجموعة من النقاط²:

¹ - عبد السلام دخیل، المرجع السابق، ص 42.

² - المرجع نفسه.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

- قراءة مدى نجاعة الدبلوماسية الأمنية الجزائرية وقدرتها على الاستجابة لوزن الدولة الجزائرية وإمكاناتها الجيوسياسية ودبلوماسيتها النشطة تاريخيا خصوصا في مرحلة الاشعاع الدبلوماسي.

-إعادة النظر في ضمان الإجراءات الدستورية التي تعطي للجيش الجزائري حق التدخل وتتبع فلول الجماعات الإرهابية خارج حدود الدولة.

- إعادة قراءة واقع الأمن القومي الجزائري بشكل استشرافي يقوي المؤسسة الأمنية ويضمن احترافية أكبر ويقوي المنظومة الدفاعية في إطار إستراتيجية تجاه الأحداث الأمنية التي تحمل في طياتها تهديدات صلبة وناعمة.

يؤكد هذا التوجه على إدراك الجزائر لأهمية بناء سياسات دفاعية تستند إلى اتفاقيات ثنائية مع دول الجوار، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب، بما يخدم مصالحها الحيوية. وتستدعي التحولات الإقليمية من الجزائر مضاعفة دورها كفاعل رئيسي في المنطقة الأفريقية، التي تمثل عمقا استراتيجيا لا ينبغي تركه للفراغ الذي قد تستغله قوى معادية تهدد وحدتها الداخلية ومصلحتها الخارجية.

ثالثا: تقييم نقدي للمقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل في ظل تنامي التدخلات الأجنبية:

لقد أظهر سلوك الجزائر تجاه التدخل العسكري الفرنسي في مالي تناقضا جوهريا مع مبدأ عدم التدخل الذي طالما تبنته. فمسايرة الجزائر الأولية للتدخل الفرنسي، وتقديم الدعم اللوجستي والاستخباراتي اللاحق له، يتعارض مع خطابها التقليدي المناهض للتدخلات السياسية والعسكرية. إلا أن الضرورة الأمنية الملحة المتمثلة في احتواء الحركات الإرهابية وتحييد خطرهما عن حدودها الجنوبية، دفعت الجزائر إلى هذا التكيف البراغماتي لعقيدها الأمنية. وتعد الأزمة المالية نموذجا ساطعا للتوتر الناشئ بين الاعتبارات الأخلاقية/المعيارية والمصلحة الأمنية في السياسة الجزائرية، مما استدعى إعادة تقييم وتكييف جزئي للعقيدة الأمنية، يمكن رصد ثلاث قرارات اتخذتها الجزائر تمثل انحرافا عن خطابها الرسمي ومبادئها الأساسية¹ :

¹ - عبد النور بن عنتر، "سياسة الجزائر الأمنية: تحولات ومعضلات في سياق القلاقل إقليميا والحراك داخليا"، المرجع السابق، ص30.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

1- انخرطت الجزائر في الاجتماعات الإقليمية لدول غرب أفريقيا التي كانت تحت إشراف فرنسي.

2- فتحت مجالها الجوي أمام سلاح الجو الفرنسي المتدخل عسكريًا في مالي، وهو ما يمثل قطيعة استراتيجية مع مبدأ عدم التدخل.

3- قامت بتزويد القوات الفرنسية بالوقود أثناء عملياتها العسكرية في مالي، واستمر فتح مجالها الجوي حتى أكتوبر 2021، عندما قررت الجزائر إغلاقه باستثناء رحلات الإغاثة الصحية، بالتزامن مع سحب سفيرها من باريس على خلفية الأزمة الدبلوماسية التي نشأت عقب تصريحات للرئيس الفرنسي شككت في وجود أمة جزائرية قبل الاستعمار الفرنسي، وهو ما اعتبرته الحكومة الجزائرية إساءة بالغة. ولاحقًا، وبعد فترة من التهدة وتحسن العلاقات الثنائية، سمحت الجزائر مجددًا للطائرات العسكرية الفرنسية باستخدام مجالها الجوي، وذلك تزامنًا مع بدء الانسحاب الفرنسي والأوروبي من مالي.

يبدو أن هجوم تيغنتورين الإرهابي قد أسهم بشكل كبير في تطور سلوك الجزائر وعلاقاتها مع فرنسا. فقد هز هذا الهجوم أسس قدرة الجزائر على حماية حدودها وأربك سياسة عدم التدخل التي تتبناها. وقد قاد ذلك إلى تحول نوعي في موقف الجزائر، التي أبدت دعمًا لحماية حدودها مع مالي وقدمت تسهيلات ملموسة (فتح المجال الجوي، وتوفير الوقود، وتبادل المعلومات الاستخباراتية) للتدخل العسكري الفرنسي في مالي.

إذ ترى الجزائر أن الحلول الأمنية في الساحل تتطلب مقاربة إقليمية شاملة ترتكز على التنسيق والتعاون، مع التركيز على التنمية الشاملة واستبعاد التمييز. يؤكد باحثون على ضرورة وجود إستراتيجية متعددة الأبعاد وتعاون دولي، مع دور ريادي للجزائر.

رغم تمسك الجزائر طويلًا بمبدأ عدم التدخل، فإن تفاقم الأزمات الأمنية في الجوار المغاربي - الساحلي، وتنامي التدخل الأجنبي (روسيا، تركيا)، يثير تساؤلات حول فعالية هذا المبدأ في حماية مصالحها. ففي ظل انهيار دول مجاورة كلييا وهشاشة أخرى كمالي، تصبح هذه الدول مصدر تهديد مباشر للأمن الجزائري، ويقل منطق الإصرار على عدم التدخل عندما تتحول إلى حاضنات للإرهاب يستهدف الجزائر نفسها (هجوم تيغنتورين).

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

إن التمسك الصارم بعدم التدخل، مع استمرار تدفق التهديدات وتساعد نفوذ قوى خارجية متضاربة، يعيق قراءة متجددة للتهديدات ويفرض حرب استنزاف. لذا، يشكل التمسك المطلق بهذا المبدأ خطرًا متزايدًا على الأمن القومي، خاصة عندما يفقد مفهوم السيادة معناه في حالات انهيار الدولة.

تعاني الإستراتيجية الجزائرية من قصور في إدراك أن الأمن القومي يمتد لما وراء الحدود، وأن الاستقرار الإقليمي عمق استراتيجي. يتطلب الواقع تكيفًا براغماتيًا، كما ظهر في تطور موقف الجزائر تجاه مالي. ومع ذلك، يثير الخلاف حول التدخل معضلات تتعلق بفعالية التدخلات السابقة وغياب إجماع إقليمي ودولي واضح، إضافة إلى معضلة عدم توافق الشرعية الدولية دائمًا مع الواقع الأمني المعقد.

يقوض التمسك الصارم بمبدأ عدم التدخل، في ظل تدفق التهديدات عبر الحدود، وتساعد

نفوذ قوى خارجية متضاربة، وسعي المغرب لتعزيز حضوره الإقليمي، قدرة الجزائر على تحديث قراءتها للتهديدات ومواجهة التحديات الإقليمية المتزايدة. لذا، يشكل هذا التمسك المطلق خطرًا على الأمن القومي ومكانة الجزائر الإقليمية في سياق ضعف الدول المجاورة، وانتشار التهديدات غير الحكومية، وتنامي التنافس الإقليمي. ويتطلب تبني الجزائر لاستراتيجية جديدة في التعامل مع النزاعات الإقليمية تجاوز جملة من التحديات المعقدة:

* التحديات الداخلية:

يستلزم إحداث تحول في العقيدة الأمنية الجزائرية، بما قد يشمل تفعيل الدور العسكري خارج الحدود، بناء إجماع وطني قوي. ويتطلب ذلك جهودًا حثيثة لإقناع الرأي العام بضرورة وأهداف هذه التحركات الاستراتيجية، خاصة في ظل الظروف الإقليمية المستجدة وحساسية ملف تدخل الجيش خارج التراب الوطني. تجدر الإشارة إلى أن فكرة الدور القيادي الإقليمي ليست غريبة على الذاكرة الجماعية الجزائرية، حيث استلهمت من قيم ثورة نوفمبر وتطلعات الحركة الوطنية نحو بناء اتحاد مغاربي.

* التحديات الإقليمية (النزاع الجزائري المغربي أنموذجًا):

من المتوقع أن يواجه تعزيز الدور القيادي الجزائري في المنطقة مقاومة من دول الجوار، وعلى رأسها المملكة المغربية. يتفاقم الخلاف السياسي المزمع بين البلدين، خاصة فيما يتعلق بقضية الصحراء الغربية، التي تعتبرها الجزائر قضية تصفية استعمار، بينما يؤكد المغرب على مغربية الصحراء كجزء

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

لا يتجزأ من وحدته الترابية. وقد أعادت أزمة معبر الكركرات في نوفمبر 2020، والتي تضمنت تدخلاً عسكرياً مغربياً لفتح الطريق أمام حركة المرور بعد اعتصام من عناصر موالية لجبهة البوليساريو، هذا النزاع إلى واجهة الأحداث.

يعتبر المغرب معبر الكركرات حيويًا لتبادلته التجارية مع أفريقيا جنوب الصحراء، بينما تحتج البوليساريو على حركة العبور وتعتبرها غير قانونية. وقد فشلت الأمم المتحدة في تنظيم استفتاء لتقرير مصير الصحراء الغربية، حيث يسيطر المغرب على الإقليم ويقترح حكمًا ذاتيًا ضمن سيادته، بينما تصر البوليساريو على الاستقلال. وقد أدت هذه الوضعية إلى جمود في الملف وتساعد التوتر، مع إمكانية عودة الصراع المسلح بعد عقود من وقف إطلاق النار¹.

من شأن عودة التوتر في الصحراء الغربية أن يفرض عبئًا إضافيًا على القوات الجزائرية التي تحرس حدودًا متوترة بالفعل مع ليبيا ومالي، خاصة وأن المغرب لا يعتبر الجزائر طرفًا محايدًا في النزاع. كما سيزيد من التحديات الأمنية الداخلية للجزائر، التي تعد حدودها الشاسعة معبرًا لأنشطة غير قانونية متنوعة. وتبرز الخلافات العلنية بين الجزائر والمغرب، والتي وصلت إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية في أوت 2021، عمق هذا التوتر.

ثالثًا: التحديات الدولية:

سيواجه أي مشروع استراتيجي جزائري يسعى إلى تحقيق نفوذ إقليمي متزايد حتمًا معارضة على المستوى الدولي، حيث يتعارض بشكل طبيعي مع مصالح القوى الكبرى الأخرى. فمع تصاعد التوترات الأمنية في ليبيا ومالي، أصبحت المنطقة مسرحًا لتنافس مصالح دولية فاعلة، خاصة فرنسا وتركيا وروسيا التي تعزز حضورها في المنطقة. وبالتالي، فإن بروز الجزائر كقوة عسكرية قادرة على العمل خارج حدودها سيتقاطع حتمًا مع مصالح هذه القوى الكبرى.

¹ - محمد يوسف خليل، إعادة تقييم العقيدة الأمنية للدولة الجزائرية وضرورات الأمن الإقليمي، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكري، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ديسمبر 2020 ص 26.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

تسعى الجزائر لتكييف مقاربتها الأمنية في الساحل لمواجهة التحديات المتزايدة والتنافس مع المغرب، وتلعب الإصلاحات الدستورية دورًا محوريًا في ذلك. يهدف إعطاء الشرعية القانونية للمقاربة انطلاقًا من أن:

- **الإصلاحات الدستورية كأداة لتكييف العقيدة:** تمثل دسرة المشاركة في عمليات حفظ السلام خطوة هامة نحو تكييف العقيدة الأمنية الجزائرية مع الواقع الإقليمي المتغير، وتوفير إطار قانوني لمشاركة أكثر فعالية في جهود تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، بما قد يخدم أيضًا مصالحها في مواجهة النفوذ المتزايد للمغرب.

- **التنافس الإقليمي كمحفز للتغيير:** يمكن اعتبار التنافس مع المغرب دافعًا إضافيًا للجزائر لإعادة تقييم مقاربتها الأمنية وسعيها لتعزيز نفوذها في منطقة الساحل، وهو ما قد يتطلب أدوات نفوذ تتجاوز التركيز الحصري على مبدأ عدم التدخل.

- **محدودية الإصلاحات:** لا يزال نطاق الإصلاحات الدستورية محدودًا، حيث يقتصر على عمليات حفظ السلام ولا يشمل التدخل العسكري بمعناه التقليدي، وهو ما قد يحد من قدرة الجزائر على التعامل مع بعض التهديدات المعقدة والأزمات الإقليمية بشكل حاسم.

- **الحاجة إلى استراتيجية إقليمية شاملة:** يتطلب التنافس مع المغرب وتنامي التدخلات الأجنبية من الجزائر تطوير استراتيجية إقليمية شاملة تتجاوز مجرد رد الفعل الدفاعي وتشمل أدوات دبلوماسية واقتصادية وثقافية لتعزيز نفوذها ومواجهة منافسيها.

تعد الإصلاحات الدستورية الجزائرية خطوة نحو تكييف العقيدة الأمنية مع التحولات الإقليمية وتساعد التنافس المغربي. لكن الحاجة قائمة لتطوير رؤية إستراتيجية شاملة ومرنة بأدوات نفوذ متنوعة لمواجهة التهديدات وتعزيز المصالح في ظل هذا التنافس. يكشف قصور الإستراتيجية الجزائرية عن عدم إدراك امتداد الأمن القومي خارج الحدود وأهمية الاستقرار الإقليمي والتنافس متعدد الأدوات، مما يستدعي تكييفًا براغماتيًا لتعزيز القدرة التنافسية، كما ظهر في ملف مالي.

*الدبلوماسية الناعمة الجزائرية كإستراتيجية لاحتواء أزمة الساحل

شهدت منطقة الساحل الأفريقي تصاعدًا حادًا في التوتر الجيوسياسي، تجلى بوضوح في الأزمة المتفاقمة بين الجزائر ومالي عقب حادثة إسقاط الجزائر لطائرة مسيرة مالية اخترقت مجالها الجوي في

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

مارس 2025. وقد أدت هذه الحادثة إلى تبادل للاتهامات وسحب متبادل للسفراء بين الجزائر ومالي، تبعتهما النيجر وبوركينا فاسو، بالإضافة إلى رد جزائري بإغلاق المجال الجوي وانسحاب مالي من لجنة أمنية مشتركة. يأتي هذا التصعيد في سياق أوسع من فتور العلاقات الثنائية منذ انسحاب مالي من اتفاق الجزائر للسلام في يناير 2024.

يرجع جوهر هذه الأزمة إلى تحولات استراتيجية عميقة ورؤى متضاربة حول دور الجزائر ونفوذها الإقليمي المتراجع. ففي ظل بروز فاعلين جدد في المنطقة (روسيا، تركيا، الإمارات) عقب انحسار النفوذ الفرنسي، لم تستطع الجزائر، التي اضطلعت تقليدياً بدور قوة وساطة إقليمية، التكيف بفعالية مع التوجه العسكري المتزايد لدول الساحل المتحالفة (مالي، النيجر، بوركينا فاسو)، مما أضعف من فاعلية اتفاقية 2015. وقد ساهمت عوامل داخلية، كضعف الاستثمار وتضائل مصداقية الخطاب الوحدوي الأفريقي وتحديات الفساد، بالإضافة إلى التركيز على الإنفاق العسكري على حساب التنمية، في هذا الانحسار. كما قوض التنافس الدولي، من خلال اختراق النخب وتقديم الدعم العسكري المباشر، النفوذ الجزائري التقليدي القائم على مبدأ "عدم التدخل".¹

وقد تجاوزت الأزمة بين الجزائر ومالي البعد الثنائي لتتحول إلى أزمة إقليمية ودولية مع تحالف دول الساحل بشكل متزايد مع روسيا، مما يهدد دور الجزائر كوسيط تقليدي. ويتزامن هذا التصعيد مع سلسلة من الانقلابات العسكرية وتفكك التحالفات الإقليمية التقليدية وظهور تكتلات جديدة، مما يعكس تحولاً بنيوياً في الأنظمة الحاكمة وتفضيلاً للسيادة المنفردة على حساب التعاون الإقليمي.

يثير رد الفعل الجزائري الحازم وعقلية التحليل المتبادل بين الأطراف تساؤلات جوهرية حول مستقبل العلاقات الإقليمية، وينذر بتصاعد الكراهية وتقويض فرص المصالحة المستقبلية. فبينما ترى الجزائر تحركات دول الساحل بتحريض خارجي، تتبنى باماكو خطاباً تصعيدياً يصل إلى حد اتهام الجزائر بـ "رعاية الإرهاب"، مما يعكس قصوراً في الوعي الاستراتيجي الإقليمي وهيمنة عقلية الوصاية والاتهامات المتبادلة. وقد يدفع النهج الجزائري القائم على "فرض السطوة" دول الساحل نحو البحث عن تحالفات بديلة لـ "احتواء" نفوذها المتصور، محققاً بذلك ما يُعرف بـ "النبوءة ذاتية التحقق".² ويمثل هذا

1 - فاروق حسين أبو ضيف، "تداعيات التوترات بين الجزائر ودول الساحل على حالة الإقليم"، قراءات أفريقية، 13 أبريل 2025، في: <https://qiraatafrican.com/28362/> (أبريل 2025).

2 - إدريس آيات، "انهيار الجسور بين الجزائر ومالي: هل بدأ عصر المحاور الصلبة في منطقة الساحل الأفريقي؟"، 11 أبريل 2025، في: <https://www.facebook.com/idriss.ayatcherife> (أبريل 2025).

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

السيناريو خسارة محتملة للأمن الإقليمي ومكانة الجزائر الرمزية في أفريقيا، بينما يخدم الخطاب التصعيدي المتبادل مصالح قوى خارجية تسعى لزعزعة استقرار المنطقة.

في خضم هذه التوترات المتصاعدة بين الجزائر ودول الساحل الأفريقي، تستدعي الأزمة الراهنة، التي تفاقت على إثر التطورات الأخيرة في العلاقات الجزائرية المالية، استكشاف آليات دبلوماسية بديلة لاحتوائها. من خلال توظيف الجزائر لأدوات "القوة الناعمة"، مع التركيز على النفوذ الروحي والاجتماعي العميق الذي تملكه في المنطقة، هذا التوجه الاستراتيجي عليه أن يشمل ما يلي:

أ- توظيف النفوذ الروحي للطريقة التيجانية كأداة دبلوماسية غير رسمية:

تكتسب الطريقة التيجانية، ذات الجذور الجزائرية والحضور الروحي والاجتماعي المتجذر في منطقة الساحل وغرب أفريقيا، أهمية إستراتيجية بالغة. فرأسمالها الرمزي، وثقتها الشعبية الواسعة، وشبكة علاقات البيعة العابرة للحدود الوطنية، تمنحها القدرة على الاضطلاع بأدوار وساطة وحل نزاعات غير رسمية. تشير العديد من المصادر إلى أن الطريقة التيجانية هي واحدة من أكثر الطرق الصوفية انتشارًا في أفريقيا، بما في ذلك منطقة الساحل. بعض التقديرات تشير إلى أن عدد مريديها في أفريقيا يتجاوز 80 مليون وقد يصل إلى 350 مليون منتسب في جميع أنحاء العالم¹. وفيما يتعلق بمنطقة الساحل الأفريقي تحديدًا، فإن الطريقة التيجانية لديها الأثر كبير على سلوك السلطات الجاكمة فيها على مدى عقود من الزمن وذلك من خلال:

- حضورها التاريخي والعميق: للطريقة التيجانية جذور تاريخية عميقة وحضور

روحي واجتماعي واسع في منطقة الساحل، ويعود انتشارها القوي إلى جهود شخصيات بارزة مثل الحاج "عمر الفوتي التكروري" في القرن التاسع عشر².

- نفوذها الاجتماعي والروحي الكبير: تتمتع الطريقة بنفوذ كبير على المستوى

الاجتماعي والروحي في دول الساحل، وتملك رصيدًا رمزيًا وثقة شعبية وعلاقات بيعة عابرة للحدود.

¹ - عبد الرزاق-انجمينا فضل، " الطريقة التيجانية بأفريقيا وعلاقتها بالسلطة.. من يستظل بالآخر؟"، مركز الجزيرة للدراسات، 2020/03/9، في: <https://www.aljazeera.net/politics/2020/3/9> (يناير 2025).

² - عبد الرزاق-انجمينا فضل، المرجع السابق.

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

- أهميتها في الوساطة وحل النزاعات: نظراً لامتدادها الروحي والاجتماعي، لعبت الطريقة أدواراً تاريخية في الوساطة وحل النزاعات في المنطقة، ويُنظر إليها كفعل مؤثر غير رسمي.

وتُقرأ زيارة الخليفة التيجاني إلى بوركينا فاسو، التي تزامنت مع استدعاء الأخيرة لسفيرها من الجزائر، كمحاولة استثمار لهذا النفوذ الروحي لنقل رسائل سياسية جزائرية ترمي إلى تهدئة التوترات وتجنب المزيد من التصعيد¹.

ب - الأسس الاجتماعية والتاريخية المشتركة كركائز للدبلوماسية الناعمة:

تستند الروابط بين الجزائر ودول الساحل إلى أسس اجتماعية وتاريخية راسخة. فالتداخل القبلي (على غرار انتشار قبائل التبو والمور ذات الأصول العربية المغربية في مالي والنيجر وبوركينا فاسو، وانتماء التوارق إلى الإسلام السني المالكي) والتاريخ المشترك (بما في ذلك الإرث النضالي المناهض للاستعمار وتأثير الثورة الجزائرية كنموذج للتحرر)² يشكلان دعائم قوية للدبلوماسية الناعمة. وفي سياق الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الديني لمواجهة التطرف، استضافت الجزائر في يناير 2013 المؤتمر التأسيسي "لرابطة العلماء والدعاة والأئمة" الذي جمع ممثلين من الجزائر ودول الساحل (بوركينا فاسو، ومالي، وموريتانيا، والنيجر). وقد تلت هذا التأسيس اجتماعات لاحقة عقدت في العاصمة الجزائرية في أبريل 2013 ونوفمبر 2015. وخلال الاجتماع الأخير، أكد رئيس الرابطة، الشيخ "داودة عبده بورما" من النيجر، على أن: "مكافحة الجماعات الإرهابية لا تقتصر على الحلول العسكرية، بل تتطلب أيضاً ترسيخ قيم التسامح ومبادئ الإسلام السمحة، مشدداً على أن مسؤولية التصدي للتطرف الديني المنتشر في المجتمعات تقع على عاتق الجميع"³.

ج- تفعيل الدبلوماسية متعددة المسارات ونهج "الانخراط التفاضلي":

¹ - عثمان لحياني، "هل حركت الجزائر "القوة الناعمة" لاحتواء الأزمة مع دول الساحل؟"، 2025/05/02، في: <https://www.alaraby.co.uk/politics> (ماي 2025).

² - "قبائل التبو"، الجزيرة.نت، 2016/05/12، في: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/5/12> (يناير 2025).

³ - "الجزائر تحتضن المؤتمر الثاني لرابطة علماء ودعاة وأئمة الساحل والتطورات الامنية في شمال مالي على اجندة النقاش"، في: https://mapnr.blogspot.com/2013/04/blog-post_7430.html (يناير 2025).

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

في سياق الأزمة الراهنة مع دول الساحل، يكتسي تبني الجزائر لنهج "الانخراط التفاضلي" أهمية قصوى. يستلزم ذلك التعامل مع كل دولة من دول الساحل (مالي، النيجر، بوركينا فاسو) على حدة، مع مراعاة التباينات الداخلية في تحالفاتها وهشاشة توجهاها ومصالحها المتباينة. فمالي، التي تتخبط في تحديات أمنية شمالية، قد تظل معتمدة على الدعم الجزائري في أي تسوية مستقبلية. أما النيجر، في مرحلتها الانتقالية، فقد تتيح هامشاً للتأثير الدبلوماسي الجزائري في ملفات الأمن الحدودي. بينما قد تعكس مواقف بوركينا فاسو مجاملات جيوسياسية أكثر منها تموضعاً استراتيجياً راسخاً¹.

في ضوء التدهور الحاد للعلاقات الجزائرية المالية وتصادد التوترات الإقليمية المصحوب بتنامي نفوذ فاعلين جدد، تقتضي الضرورة المنهجية إعادة تقييم شاملة للعقيدة الأمنية الجزائرية. يستلزم هذا التحول تبني مقاربة أكثر مرونة واستباقية كما أسلفنا، تتجاوز مبدأ عدم التدخل المطلق، مع إبقاء الأولوية للدبلوماسية الوقائية والتعاون الأمني المشترك كبداية إستراتيجية لمواجهة القصور الكامن في المقاربة الأمنية التقليدية من خلال:²

-**القنوات الخلفية:** إنشاء قنوات تواصل غير رسمية مع باماكو للتأكيد على المصالح الأمنية المشتركة وأهمية اتفاق الجزائر.

-**الوساطات غير الرسمية:** الاستمرار في دعم مبادرات الوساطة الروحية والقبلية الفاعلة في المنطقة.

-**الضغوط الاقتصادية الناعمة:** تفعيل أدوات التعاون الاقتصادي المشترك لتعزيز المصالح المتبادلة.

-**الدبلوماسية المؤسسية:** توظيف الاتحاد الأفريقي كمنصة للحوار وإعادة بناء الثقة، كما يتضح من الزيارة الرسمية لوزير الخارجية الجزائري إلى أديس أبابا.

¹ -- عثمان لحياني، المرجع السابق.

² -ميلود ولد الصديق، "من أديس أبابا إلى الساحل... كيف يمكن للجزائر تفكيك أزمة الساحل بعقلانية سياسية؟"، 12 أبريل 2025، في: <https://web.facebook.com/miloud.ouldseddik/followers> (أفريل 2025)

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

-الدبلوماسية البرلمانية والأكاديمية: استخدام القنوات البرلمانية والأكاديمية لتوضيح الموقف الجزائري ومواجهة محاولات العزل الدبلوماسي.

-بناء تحالفات موازية: تعزيز العلاقات مع قوى غرب أفريقيا الأخرى ذات التأثير الإقليمي.

في الأخير يمكن القول أنه وفي ضوء الأزمة الراهنة بمنطقة الساحل، يمثل التحول من استراتيجية "الاحتواء الدفاعي" إلى "الانخراط الاستباقي" فرصة إستراتيجية حاسمة للجزائر. يستلزم تفعيل هذا التحول تطبيقاً منهجياً للدبلوماسية الناعمة، بالاعتماد على الروابط المشتركة وتوظيف النفوذ الروحي، وتبني مقاربة "الانخراط التفاضلي" مع دول المنطقة. كما يتطلب استخدام آليات دبلوماسية متنوعة تهدف إلى بناء الثقة وتعزيز الحوار، وإعادة تشكيل شبكة نفوذ إقليمي تتسم بالتوازن والفعالية. ويتوازى هذا المسعى مع ضرورة إعادة تقييم وتحديث شامل للعقيدة الأمنية الجزائرية بما يتماشى مع التحديات الإستراتيجية المعاصرة.

خلاصة الفصل الرابع:

لقد أبرز هذا الفصل التحديات المعقدة التي يواجهها الأمن القومي الجزائري جراء استمرار التدخل الأجنبي، وفي مقدمته التدخل الفرنسي، في منطقة الساحل الأفريقي. فالتدخل العسكري الفرنسي، الذي سعى ظاهرياً لمكافحة الإرهاب، ساهم في تفاقم هشاشة المنطقة وتحويلها إلى بؤرة تهديدات عابرة للحدود، مما انعكس سلباً على استقرار الجزائر.

وقد أظهر التحليل أن تصاعد الأعباء الأمنية على الجزائر يأتي نتيجة لتداخل عوامل عدة، أبرزها التنافس الإقليمي المحتدم، خاصة مع المغرب، وتدهور الأوضاع الأمنية في الساحل، مما يستنزف الموارد الجزائرية ويزيد الإنفاق العسكري. كما أن تنامي نفوذ قوى دولية أخرى في المنطقة يستدعي إعادة تقييم للعقيدة الأمنية الجزائرية التقليدية القائمة على مبدأ عدم التدخل.

وعلى الرغم من هذا المبدأ، فقد أبدت الجزائر قدرًا من البراغماتية في تعاملها مع التدخل الفرنسي في مالي، مدفوعة بضرورات أمنية ملحة. ومع ذلك، يؤكد التحليل على أن الحلول المستدامة

الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

للأزمة الأمنية في الساحل تتطلب مقاربة إقليمية شاملة تركز على التعاون والتنمية الشاملة، بدلاً من الاعتماد على التدخلات الأجنبية.

وفي الختام، يشدد الفصل على أهمية تفعيل أدوات القوة الناعمة والدبلوماسية البديلة من قبل الجزائر لاحتواء الأزمة المتفاقمة في علاقاتها مع دول الساحل، مع الاستفادة من الروابط التاريخية والاجتماعية والثقافية المشتركة. ويدعو إلى تبني استراتيجية "انخراط استباقي" وتحديث شامل للعقيدة الأمنية الجزائرية لمواجهة التحديات الاستراتيجية المعاصرة بفعالية وحماية المصالح الوطنية في هذا المحيط الإقليمي المضطرب.

خاتمة

توجت هذه الدراسة بجملة من الاستنتاجات التي تعد حصيلة للتحليل المعمق الذي تم تقديمه، مقررّين في الوقت ذاته بأن هذه النتائج لا تمثل خاتمة نهائية لاستكشاف هذا الموضوع المتشعب، بل تؤسس أرضية خصبة لمزيد من الأبحاث والدراسات المستقبلية. وفي هذا السياق، يبرز أحد المجالات البحثية الجديرة بالاهتمام والمنبثقة عن هذا العمل، والمتمثل في ضرورة تكييف العقيدة الأمنية الجزائرية على نحو ملائم للتحديات الأمنية المستجدة في منطقة الساحل، وذلك في ظل تصاعد الصراعات، واستفحال حالة انعدام الأمن، وتزايد انكشاف الحدود الجزائرية على هذه الديناميات الإقليمية المضطربة.

فعلى الصعيد النظري، وكما تم تفصيله في مستهل هذه الدراسة، تحتل قضية الأمن مكانة محورية في دراسات العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وقد شهد الاهتمام الأكاديمي بها تصاعداً ملحوظاً في العقدين الأخيرين، وذلك انعكاساً للتحوّلات العميقة التي طرأت على الساحتين الدولية والمحلية. وقد أفضت العولمة إلى تغييرات جوهرية في النظام العالمي وتوزيع القوى، مما أثر تأثيراً مباشراً على الأمن القومي للدول. فلم تعد التهديدات الأمنية مقتصرة على البعد العسكري التقليدي، بل اتسعت لتشمل طيفاً واسعاً من التهديدات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية، وهو ما تؤكد العديد من الدراسات والأمثلة الواقعية.

وقد استهدفت الدراسة استكشاف الإطار النظري لمفهوم الأمن القومي من خلال استعراض أهم المقاربات النظرية التي تناولته. فقدمت المدرسة الليبرالية للأمن رؤية شاملة تشدد على أهمية التعاون والسلام، ودور الديمقراطية والاعتماد المتبادل والمؤسسات الدولية وحقوق الإنسان في تعزيز الأمن المستدام. كما أشارت إلى تطور المقاربات الحديثة للأمن التي تجاوزت المفهوم التقليدي القائم على حماية الدولة عسكرياً، لتشمل أبعاداً اجتماعية واقتصادية وبيئية وسياسية، مع التركيز على الإنسان والمجتمع.

في حين قدمت النظرية البنائية للأمن منظوراً مغايراً يرى أن الأمن ليس ثابتاً بل يتشكل ويتكيف من خلال التفاعلات الاجتماعية والهوية والخطاب، مما يوفر إطاراً لفهم كيفية بناء التهديدات وتغيير الهويات. أما مدرسة كوبنهاغن للأمن، فقدمت فهماً شاملاً يتجاوز التهديدات العسكرية ليشمل أبعاداً متعددة، وطرحت مفهوم "الأمننة" لفهم كيفية بناء التهديدات في الخطاب السياسي.

بينما قدم التصور النقدي للأمن كتوجه حديث ينتقد المفاهيم التقليدية ويركز على أمن الأفراد والمجتمعات، ويسعى إلى فهم أعمق لطبيعة التهديدات وآليات بنائها. وقد تفاعلت المقاربة النقدية مع تعقيدات البيئة الأمنية الجديدة، مؤكدة أن التهديدات لم تعد ذات مصدر عسكري سياسي حصرياً وأن الفاعل الأمني لم يعد مقتصرًا على الدولة، بل شمل مستويات أفقية وعمودية متعددة. وقد أعادت هذه المقاربة طرح السؤال من "الأمن لماذا؟" إلى "الأمن لمن؟"، مؤكدة أن الهدف الحقيقي للأمن هو تحرير الإنسان من أنظمة القهر والاضطهاد.

وقد أسفر التحليل النظري المعمق فيما يخص الأمن القومي عن جملة من النتائج الجوهرية، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- تطور مفهوم الأمن القومي: تبين أن مفهوم الأمن القومي قد تطور تطورًا ملحوظًا من التركيز الضيق على الجانب العسكري إلى مفهوم أوسع وأكثر شمولية يتضمن أبعادًا سياسية واقتصادية واجتماعية وتكنولوجية وبيئية.

- تعدد المقاربات النظرية: كشف الفصل عن وجود تنوع في المقاربات النظرية التي تسعى إلى تفسير الأمن القومي، حيث تقدم كل مدرسة أو نظرية رؤية مختلفة ومن زاوية محددة لهذا المفهوم المعقد.

- أهمية السياق الاجتماعي والسياسي: أكدت النظرية البنائية والتصوير النقدي على أهمية السياق الاجتماعي والسياسي في تشكيل مفاهيم التهديد والأمن، وضرورة فهم كيفية بناء التهديدات من خلال التفاعلات الاجتماعية والخطاب السياسي.

- مركزية الفرد في التصورات الحديثة: أشارت المقاربات الحديثة، وخاصة التصور النقدي، إلى تحول في التركيز من أمن الدولة كهدف أساسي إلى أمن الأفراد والمجتمعات كغاية نهائية للسياسات الأمنية.

- تأثير العولمة على الأمن: أوضح الفصل كيف أن العولمة قد أدت إلى تعقيد البيئة الأمنية وظهور أنواع جديدة من التهديدات التي تتجاوز الحدود الوطنية وتتطلب فهمًا متعدد الأبعاد للأمن القومي.

إن هذه الاستنتاجات النظرية تشكل إطارًا مرجعيًا هامًا لفهم التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري في منطقة الساحل، وتؤكد على ضرورة تبني مقاربة شاملة ومتعددة الأبعاد في التعامل مع هذه التحديات، تأخذ في الحسبان ليس فقط الجوانب العسكرية والأمنية التقليدية، بل أيضًا الأبعاد السياسية

خاتمة

والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك في سياق التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة. لقد تجلى بوضوح، من خلال التحليل المعمق الذي قدمته هذه الأطروحة، أن العقيدة الأمنية الجزائرية تركز على مرجعية تاريخية راسخة، تستمد جوهرها من قيم ثورة التحرير المجيدة، وفي مقدمتها مبدأ السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. ويتفاعل هذا الإرث التاريخي العميق بشكل حيوي مع الموقع الجيوسياسي الاستراتيجي للجزائر وتوجهاتها الأيديولوجية والسياسية على المستويين الداخلي والخارجي، مما يشكل محددًا أساسيًا لخياراتها الأمنية.

وقد أظهرت هذه العقيدة الأمنية، على مدار تاريخ الجزائر المستقلة، قدرة ملحوظة على التكيف والمرونة في مواجهة تنوع التهديدات الأمنية التي واجهتها. فقد تبنت رؤية شاملة للأمن تستوعب مختلف أبعاد التهديد، مع إعطاء أولوية قصوى لفهم طبيعة التحدي الأمني المحدد كبوصلة توجه الفعل الأمني الجزائري. وعلاوة على ذلك، فقد شهدت العقيدة الأمنية الجزائرية مراجعات وتحديثات دورية بهدف تعزيز فعاليتها في مواجهة التحديات المستجدة في البيئة الأمنية الإقليمية والدولية، مع التأكيد الدائم على بقاء مبدأ السيادة الوطنية وسلامة التراب الوطني كثوابت غير قابلة للتنازل أو المساومة، والتي توجه الخيارات والاستراتيجيات الأمنية للجزائر على كافة المستويات.

لقد شكل هذا الفصل، الذي استهدف استكشاف الإطار النظري لمفهوم الأمن القومي وتطوره، قاعدة نظرية ضرورية لفهم الأسس والمرتكزات التي تقوم عليها العقيدة الأمنية الجزائرية. كما وضع الإطار المفاهيمي اللازم لتحليل إشكالية بناء وتطور هذه العقيدة. وقد أوضح التحليل أن العقيدة الأمنية الجزائرية ليست كيانًا جامدًا، بل تتشكل من تفاعل معقد وديناميكي بين عوامل تاريخية وحيوسياسية وأيديولوجية، وتتميز بقدرتها الكامنة على التكيف والاستجابة للتحولات المستمرة في البيئة الأمنية الإقليمية والدولية المحيطة بالجزائر.

لقد حاولنا تقديم تحليل معمق وشامل للسياسة الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الأفريقي، والكشف عن تأثيراتها المتعددة الأوجه على الأمن القومي الجزائري في ظل ديناميكيات إقليمية ودولية متغيرة. وقد أظهر التحليل، استنادًا إلى الوثائق الاستراتيجية الفرنسية والمعطيات الميدانية، أن الاستراتيجية الأمنية الفرنسية في المنطقة تنطلق من رؤية تهدف إلى الحفاظ على مكانة فرنسا كقوة دولية فاعلة، مع إعطاء أولوية قصوى لمكافحة الإرهاب باعتباره التهديد الأبرز في الساحل.

وقد بينت الدراسة أن الأسس الفكرية للسياسة الأمنية الفرنسية في المنطقة تستمد من الفكر "الديغولي" ومفاهيم "مدرسة باريس للأمن"، مؤكدة على الاستقلالية الإستراتيجية والسعي لتعزيز النفوذ

الأوروبي والعالمي لفرنسا. ولتحقيق هذه الأهداف، تعتمد باريس على مجموعة متكاملة من الأدوات والآليات، بما في ذلك تطوير القدرات الاستخباراتية والتدخل العسكري المباشر، كما تجلّى في عمليات "سيرفال" و"برخان".

وقد كشف التحليل عن الأهمية الإستراتيجية المتزايدة التي توليها فرنسا لمنطقة الساحل، ليس فقط لحماية مصالحها الاقتصادية والأمنية المباشرة، بل أيضًا لمنع تحول المنطقة إلى ملاذ آمن للجماعات الإرهابية التي قد تهدد أمن أوروبا. ويعود هذا الاهتمام بجذوره إلى الحقبة الاستعمارية، حيث سعت فرنسا للحفاظ على نفوذها التاريخي ومصالحها المتنوعة في مستعمراتها السابقة.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات الأساسية التي تسلط الضوء على تعقيد التفاعلات في منطقة الساحل وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري. فقد بينت أن التحديات الأمنية المعقدة في المنطقة، الناتجة عن ضعف هياكل الدولة والتنوع الإثني والتنمية المتعثرة، قد شكلت الدافع الرئيسي للتدخل الفرنسي. ومع ذلك، فقد أوضح التحليل محدودية نجاعة المقاربة العسكرية الفرنسية في تحقيق الاستقرار الشامل، وتأثيرها على ديناميكيات النفوذ الإقليمي في ظل صعود قوى دولية أخرى.

كما كشفت الدراسة عن وجود تنافس دولي متزايد على النفوذ في منطقة الساحل، مما يمثل تحديًا إضافيًا لفرنسا وللاستقرار الإقليمي. والأهم من ذلك، فقد خلصت الدراسة إلى أن هذه التطورات الأمنية والدولية المتسارعة تحمل انعكاسات استراتيجية هامة ومباشرة على الأمن القومي الجزائري، مما يستدعي تحليلًا دقيقًا وتكيفًا مستمرًا للسياسات الأمنية والإقليمية للجزائر.

يمكن التأكيد على أن السياسة الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل تمثل عاملاً محوريًا في تشكيل المشهد الأمني الإقليمي، وأن فهم أهدافها وأدواتها وتأثيراتها، خاصة على الأمن القومي الجزائري، يشكل ضرورة استراتيجية حيوية للجزائر في صياغة رؤيتها وسياساتها المستقبلية تجاه هذه المنطقة الحيوية.

لقد سعت هذه الدراسة إلى استشراف مستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل استمرار التدخل الأجنبي في منطقة الساحل الأفريقي، مع التركيز بشكل خاص على تداخل التنافس الجزائري المغربي وتأثير الأزمة الأمنية المتفاقمة في الساحل على تصاعد الأعباء العسكرية الجزائرية. وقد أظهر التحليل أن التطورات الأمنية والإقليمية المتسارعة في منطقة الساحل، والتي تتسم باستمرار التدخل الأجنبي وتساعد حدة التنافس الدولي والإقليمي، تحمل في طياتها انعكاسات استراتيجية بالغة الأهمية على الأمن القومي الجزائري. فاستمرار حالة عدم الاستقرار الإقليمي وتغير موازين القوى، بالإضافة إلى

خاتمة

تداخل التنافس مع المملكة المغربية مع الأزمة الأمنية في الساحل، يفرض تحديات متزايدة على الجزائر، ويستدعي منها تبني رؤية استراتيجية جديدة وسياسات أمنية وإقليمية تتسم بقدر أكبر من المرونة والاستباقية والقدرة على التكيف مع المتغيرات المتسارعة

قد أبرز هذا التحليل المعمق التحديات المعقدة والمتعددة الأوجه التي يواجهها الأمن القومي الجزائري نتيجة لاستمرار التدخل الأجنبي، وفي مقدمته التدخل الفرنسي، في منطقة الساحل الأفريقي. فبالرغم من الأهداف المعلنة للتدخل العسكري الفرنسي في مكافحة الإرهاب، فقد ساهم في تفاقم هشاشة الأوضاع الأمنية في المنطقة وتحويلها إلى بؤرة جاذبة للتهديدات العابرة للحدود خاصة اللادولتية، الأمر الذي انعكس سلباً على الاستقرار والأمن على امتداد كل الحدود الجنوبية للجزائر.

وقد أوضح التحليل أن تصاعد الأعباء الأمنية الملقاة على عاتق الجزائر يعود إلى تضافر عدة عوامل مترابطة، وفي مقدمتها التنافس الإقليمي المحتدم، خاصة مع المملكة المغربية، والتدهور المستمر للأوضاع الأمنية في منطقة الساحل، مما يستنزف الموارد الجزائرية ويزيد من الإنفاق العسكري الموجه لتأمين الحدود ومواجهة التهديدات المتنامية. كما أن تنامي نفوذ قوى دولية أخرى تسعى لترسيخ مواقعها في المنطقة (خاصة روسيا وتركيا) يستدعي إعادة تقييم معمقة للعقيدة الأمنية الجزائرية التقليدية، التي طالما استندت إلى مبدأ عدم التدخل.

وعلى الرغم من هذا المبدأ الراسخ، فقد أظهرت الجزائر قدرًا ملحوظًا من البراغمانية في تعاملها مع التدخل الفرنسي في مالي، مدفوعة بضرورات أمنية ملحة وملحة. ومع ذلك، يؤكد التحليل على أن تحقيق حلول مستدامة للأزمة الأمنية المعقدة في منطقة الساحل يتطلب تبني مقاربة إقليمية شاملة ومتكاملة، تركز على تعزيز التعاون المشترك بين دول المنطقة ودعم جهود التنمية الشاملة، بدلاً من الاعتماد المتزايد على التدخلات الأجنبية التي غالباً ما تحمل أجندات ومصالح متضاربة.

في الختام، يشدد هذا التحليل على الأهمية القصوى لتفعيل أدوات القوة الناعمة والدبلوماسية البديلة من قبل الجزائر لاحتواء الأزمة المتفاقمة في علاقاتها مع دول الساحل، مع الاستفادة القصوى من الروابط التاريخية والاجتماعية والثقافية المشتركة التي تجمعها بشعوب المنطقة. ويدعو إلى تبني استراتيجية "انخراط استباقي" في معالجة الأزمات الإقليمية وتحديث شامل للعقيدة الأمنية الجزائرية بما يتماشى مع طبيعة التحديات الاستراتيجية المعاصرة، وذلك بهدف حماية المصالح الوطنية وتعزيز الاستقرار الإقليمي في هذا المحيط الإقليمي المضطرب والمتغير باستمرار.

خاتمة

تؤكد هذه الدراسة، انطلاقاً من تحليل معمق ومتعدد الأبعاد، على الأهمية الجيوستراتيجية البالغة لمنطقة الساحل الأفريقي وتعقيد بنيتها التفاعلية. إن الفهم الشامل لتشابكات هذه المنطقة، والتقييم الدقيق لتأثير التدخلات الأجنبية المتنوعة، وفي مقدمتها التدخل الفرنسي، والاستشراف المستنير لتداعيات التنافس الدولي والإقليمي المتصاعد، يمثل ضرورة استراتيجية حتمية بالنسبة للجزائر في صياغة رؤيتها وسياساتها المستقبلية تجاه هذا المحيط الإقليمي الحيوي لأمنها القومي واستقرارها الإقليمي.

واستناداً إلى النتائج المتينة التي توصل إليها هذا التحليل، تدعو الدراسة إلى تبني حزمة من التوصيات العملية القابلة للتنفيذ، والتي تستهدف تعزيز قدرة الجزائر على مواجهة التحديات المتصاعدة والمتداخلة، وحماية مصالحها الوطنية العليا في هذا السياق الإقليمي والدولي الديناميكي والمتغير. وتشدد الدراسة على ضرورة الأخذ في الحسبان التداخل المعقد والجدلي بين التنافس الجزائري المغربي والأزمة الأمنية المستمرة في منطقة الساحل عند صياغة هذه التوصيات وتنفيذها، وتتمثل في نظرنا في:

أولاً: على صعيد تطوير العقيدة الأمنية الجزائرية:

- **نحو عقيدة أمنية براغماتية ومحدثة:** تدعو الدراسة إلى تبني مراجعة شاملة للعقيدة الأمنية الجزائرية، تتجاوز التمسك الحرفي بمبدأ عدم التدخل. يجب أن تستند هذه المراجعة إلى تقييم واقعي للمخاطر والتهديدات الناجمة عن انهيار الدول المجاورة وتحولها إلى بؤر لعدم الاستقرار، مع تضمين آليات لتفعيل أدوات تدخل أكثر مرونة واستباقية، وذلك في إطار الشرعية الدولية والإقليمية، وبما يضمن حماية المصالح الوطنية العليا للجزائر.
- **تبني مفهوم شامل للأمن القومي:** توصي الدراسة بالانتقال من التصور التقليدي للأمن القومي إلى رؤية أوسع وأكثر تكاملاً، تستوعب الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع التأكيد على أن الاستقرار الإقليمي يمثل عمقاً استراتيجياً لا غنى عنه للأمن الجزائري.

- **تطوير استراتيجية إقليمية متعددة الأبعاد:** تقترح الدراسة صياغة استراتيجية إقليمية متكاملة تتجاوز منطق رد الفعل الدفاعي، وتشمل تفعيل الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية والأمنية بتوازن وفعالية، بهدف تعزيز نفوذ الجزائر ومواجهة منافسيها الإقليميين والدوليين في منطقة الساحل.

- **تعزيز الإجماع الوطني حول الدور الإقليمي:** تشدد الدراسة على أهمية إطلاق حوار وطني معمق يهدف إلى بناء إجماع واسع حول ضرورة وأهداف أي تحركات استراتيجية

جزائرية في المنطقة، مع استلهاهم المبادئ والقيم المؤسسة للهوية الوطنية وتطلعات التكامل الإقليمي.

ثانيًا: على صعيد تعزيز التعامل مع منطقة الساحل:

- **تفعيل الدبلوماسية الناعمة كأداة استراتيجية محورية:** توصي الدراسة بتبني استراتيجية دبلوماسية ناعمة نشطة ومتعددة المسارات، تستهدف احتواء الأزمات المتفاقمة مع دول الساحل من خلال الاستثمار الأمثل للروابط التاريخية والاجتماعية والثقافية المشتركة، وتوظيف النفوذ الروحي للطريقة التيجانية كقناة دبلوماسية غير رسمية فاعلة.
- **تبني مقاربة "الانخراط التفاضلي" مع دول الساحل:** تقترح الدراسة اعتماد نهج تعامل خاص مع كل دولة من دول الساحل (مالي، النيجر، بوركينا فاسو)، يأخذ في الحسبان التباينات الداخلية في تحالفاتها وهشاشة أوضاعها ومصالحها المتباينة، وتقديم حلول دبلوماسية وسياسية مصممة خصيصًا لتلبية احتياجات كل سياق وطني.
- **تعزيز آليات التعاون الأمني الإقليمي:** تشدد الدراسة على ضرورة تطوير آليات تنسيق وتعاون أمني مشترك مع دول الساحل لمواجهة التهديدات العابرة للحدود بشكل فعال، مع التركيز على تبادل المعلومات الاستخباراتية وتطوير القدرات الأمنية المشتركة وتعزيز العمليات المشتركة.
- **دعم التنمية الشاملة كركيزة أساسية للاستقرار:** توصي الدراسة بالانخراط الفعال في مبادرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في منطقة الساحل، إدراكًا للصلة الوثيقة بين تحقيق الأمن وتوفير فرص التنمية الشاملة، والمساهمة في تجفيف منابع التطرف والإرهاب من خلال معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار.

ثالثًا: على صعيد إدارة التنافس الإقليمي والدولي:

- **تطوير أدوات نفوذ إقليمي متنوعة:** تقترح الدراسة تطوير أدوات نفوذ متنوعة تتجاوز التركيز الحصري على مبدأ عدم التدخل، بهدف تعزيز مكانة الجزائر الإقليمية وقدرتها على التأثير في محيطها الاستراتيجي في مواجهة تنامي نفوذ قوى أخرى.
- **بناء تحالفات استراتيجية إقليمية ودولية:** توصي الدراسة بالعمل على بناء وتعزيز تحالفات استراتيجية متينة مع قوى إقليمية ودولية فاعلة تتقاطع مصالحها مع المصالح الجزائرية في تحقيق الاستقرار الإقليمي ومواجهة التدخلات الأجنبية التي تهدد الأمن المشترك.

- **تفعيل دور المؤسسات الإقليمية والدولية:** تشدد الدراسة على أهمية توظيف الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة كمنصات فاعلة للحوار وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في جهود حل أزمات الساحل والحفاظ على مصالح الجزائر في إطار متعدد الأطراف.
- **إنشاء آليات متخصصة لمراقبة وتقييم التدخلات الأجنبية:** تقترح الدراسة إنشاء آليات مؤسسية متخصصة لإجراء تقييم نقدي ومستمر لأهداف وتداعيات التدخلات الأجنبية في منطقة الساحل، وعلى رأسها التدخل الفرنسي، وتحديد تأثيراتها المحتملة على الأمن القومي الجزائري وصياغة ردود الفعل المناسبة.

إن تبني هذه التوصيات، بشكل متكامل ومنهجي، من شأنه أن يعزز قدرة الجزائر على مواجهة التحديات الأمنية المتصاعدة في منطقة الساحل، ويحمي مصالحها الوطنية العليا، ويعزز دورها الإقليمي كفاعل أساسي في تحقيق الاستقرار المستدام في المنطقة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

- الجندي، سامي، فلسفة السلام في الفكر السياسي: قراءة في أفكار إيمانويل كانط، بيروت: دار الفكر العربي، 2018.
- الجهني، علي، الاعلام الأمني والوقاية من الجريمة، الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2000.
- الشقحاء، فهد بن محمد، الأمن الوطني تصور شامل، المملكة العربية السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004.
- الطعان، عبد الرضي حسين، تركيز السلطة السياسية لصالح الهيئة التنفيذية في المجتمعات المتقدمة نموذج فرنسا، ط1، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 2001.
- العروي، عبد الله، نظرية الأمن في الفكر النقدي: ماكس هوركهايمر ومدرسة فرانكفورت، بيروت: دار الكتاب الحديث، 2005.
- الغامدي، سعد بن محمد وآخرون، الأمن الوطني، المملكة العربية السعودية: كلية ملك فهد الأمنية، 1429هـ.
- المشاط، عبد المنعم، الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993.
- الهرماسي عبد الباقي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.
- أحمد حسنانين، هدير، تراجع النفوذ الفرنسي فس منطقة الساحل الافريقي ودلالات انسحاب مالي و بوركينافاسو من G5، القاهرة: مركز اجيبشون انتربرايز للسياسات و الدراسات، 13 يناير 2020.
- أبو عين، كوثر، النظام البيئي وصحة المجتمع، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2006.

- أوغلو، أحمد داود ،العمق الاستراتيجي.. موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ط2، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، 2011.
- بن خرف الله، الطاهر ، النخبة الحاكمة في الجزائر: 1982-1962 بين التصور الايديولوجي والممارسة السياسية، الجزائر: دار هومة، 2007.
- بن خليف، عبد الوهاب ، الاتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني، الجزائر: دار قرطبة، 2009.
- بن عنتر، عبد النور ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة ، 2005.
- بوقنطار، الحسان، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،أبريل عام 1987.
- تيرسكي رونالد، وأودينارد جون فان ، السياسات الخارجية الأوروبية هل مازالت أوروبا مهمة، ترجمة طلعت الشايب، ط1، القاهرة :المركز القومي للترجمة، 2016.
- ثائر، محمد خليل ، الأمن القومي الأمريكي والتغيير في المنطقة العربية، ط1، عمان:دار حامد للنشر والتوزيع، 2016.
- جارش، عادل، تأثير التهديدات الأمنية بدول الجوار على الأمن الوطني الجزائري ، مصر : المكتب العربي للمعارف ، 2020.
- حاج، ميلود عامر، بناء الدولة وانعكاساته على واقع الدولة القطرية العربية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2014.
- حسين، خليل ، مدرسة كوبنهاغن للأمن: مفاهيم جديدة للأمن الدولي، بيروت: دار النهضة العربية، 2010.
- حنفي، حسن ، الأمن القومي: المفاهيم والتحديات المعاصرة، الجزائر: دار الفكر العربي، 2015.
- خضور، اديب ، أولوية تطوير الإعلام الأمني العربي :واقعه وافاق تطويره ، الرياض :أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ،1999.
- دورتي جيمس، بالاستغراف روبرت ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر :وليد عبد الحي ، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.
- ساحلي، مبروك، "تداعيات انهيار أسعار النفط على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر 2020-2025"، أنقرة، مركز دراسات الشرق الأوسط، ابريل 2020.

قائمة المراجع

- شيراك، جاك ، فرنسا الجديدة فرنسا للجميع ، ترجمة أنطوان الهاشم وأحمد عويدات، بيروت: منشورات عويدات، 1996.
- عبد الرحمن، محمود ، الأمن في العلاقات الدولية: قراءة في الفكر المعاصر، بيروت : دار الكتاب الحديث، 2019.
- عبد السلام، محمد ، النظريات الأمنية: النظرية النقدية وأزمة التحول الأمني، القاهرة: دار النهضة العربية. 2004.
- عبد الحي، وليد ، "العلاقات المغربية الجزائرية: العقدة الجيوسياسية"، سياسات عربية، المجلد 02، العدد، 6، يناير 2014.
- عبد الله، خالد ، السياسة الدولية والنظريات المعاصرة، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2015.
- عبد الله، عبد الرحمن ، فلسفة الأمن: من الفلسفة إلى السياسة، الجزائر : دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2015.
- عودة، جهاد ، النظام الدولي: نظريات واشكاليات، الجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.
- غالية، إسماعيل معراف، الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية، الجزائر :ديوان المطوعات الجامعية، 1995.
- غرابية، إبراهيم، النظام الدولي: المفاهيم والتحديات، الأردن : دار غيداء للنشر والتوزيع ، 2018.
- غريفتش، مارتين وآخرون ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، دبي: مركز الخليج للأبحاث ، 2008.
- غضبان، مبروك ، المدخل للعلاقات الدولية، الجزائر: شركة بانتيت للمعلومات والخدمات المكتبية ، 2005.
- فرحاتي عمر ، براهيم مريم ، الأزمة في الساحل الأفريقي الخلفيات والأبعاد، ط1، الجزائر: الدار الجزائرية ، 2017.
- فير ايكه، أندرياس وآخرون، أطلس العلوم السياسية، تر: سامي أبو يحيى، بيروت، المكتبة الشرقية، ط1 ، 2012.
- فيلالي، عبد السلام ، "المجتمع و الدولة في الجزائر 1999-2019 احتضار السياسة .. وعد الحراك "، الجزائر، دار العقاد، 2020.

- قسوم، سليم ، الأمن في العلاقات الدولية: الإشكالات والتحديات، بيروت: دار الكتاب الحديث، 2020.
- قسوم، سليم ،الأمن الإنساني: دراسة نقدية في المفاهيم والتطبيقات، بيروت :دار النشر الحديث، 2019.
- قوجيلي، سيد أحمد ، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي ، الامارات العربية المتحدة : مركز الامارات والبحوث الاستراتيجية ، العدد 169، 2012.
- لخضاري،منصور ، السياسة الأمنية الجزائرية : المحددات -الميادين -التحديات، ط1، بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، مارس 2015..
- ماكنمارا ،روبرت ، جوهر الأمن، ترجمة يونس شاهين ،القاهرة ، الهيئة العامة للتأليف والنشر ،1980.
- مدكور،إبراهيم ، المعجم الوجيز، القاهرة : مجمع اللغة العربية ، 1989.
- مصلوح،كريم ،الأمن في منطقة الساحل والصحراء في أفريقيا، ط1، أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2014.
- مقلد، إسماعيل صبري ، العلاقات السياسية الدولية :دراسة في الأصول والنظريات ، الكويت :دار السلاسل،1985.
- مقلد، إسماعيل صبري ، العلاقات السياسية والدولية :دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة :المكتبة الأكاديمية،2001.
- ممدوح،محمود،الأمن الإنساني: مقاربات نظرية وواقع تطبيق، بيروت : دار الكتاب الحديث، 2017.
- ميليبول ،ودارك فنسنت ، هل هو أسلوب جديد للانخراط ؟ السياسة الفرنسية في إفريقيا من ساركوزي الى اولاند، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،ط1، 2013،
- نجيب،أحمد ،مفاهيم المدرسة النقدية للأمن: مدخل إلى مدرسة كوبنهاغن،القاهرة: دار الفكر العربي،2018.
- يالطا جون، و ريلوا كلودين ،سياسة فرنسا في البلاد العربية، ترجمة كامل فاعور ونخلة فريفر ، بيروت : دار القدس ،ب ت ن.
- يوسف خليل، محمد، اعادة تقييم العقيدة الامنية للدولة الجزائرية و ضرورات الامن الاقليمي، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المركز الديمقراطي العربي ، برلين، ديسمبر 2020.

- لآخر، ولفرام، الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء، لبنان: أوراق كارنيغي، سبتمبر 2012.
- ب- **المقالات:**
 - التتازني، السيد خالد، "الانتشار العسكري الأمريكي في افريقيا: الدوافع والرهانات"، **المستقبل العربي**، العدد 38، جوان 2015.
 - الحربي، سليمان عبد الله، "مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 19، 2008.
 - الحسنوي، لحسن، "إستراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا: الديناميات والانعكاسات"، **المستقبل العربي**، العدد 466، ديسمبر 2017.
 - الزبيدي، فوزي حسن، "منهجية تقييم مخاطر الأمن القومي: دراسة تحليلية لمنهجية تقييم مخاطر الأمن القومي"، **رؤى إستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة**، دبي، 2015.
 - السيد سعيد، محمد، "الشرق الأوسط وعودة سياسات المحاور والأحلاف"، **السياسة الدولية**، العدد 168، أبريل 2007.
 - العمري، منير، "الأمن المجتمعي: مفهومه وعلاقته بالقطاعات الأمنية الأخرى"، **مجلة أفاق علمية**، المجلد 12، العدد 4، 2020.
 - برقوق، محند، العرب والمنطق الديمقراطي، "مجلة دراسات إستراتيجية"، العدد 7، جوان 2009.
 - برقوق، محند، "الساحل الافريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية"، **جريدة الشعب، الجزائر**، العدد 01، جانفي 2008.
 - بروال، الطيب، "استراتيجية الاتحاد الاوروبي -الفرنسي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد 01، المجلد 6، 2019.
 - بن أحمد، محمد، تقارير أمنية، الحدود الجنوبية للجزائر ستتحول الى منطقة نشاط لأكثر من 3 آلاف إرهابي، **الخبر (يومية جزائرية)**، عدد 3، 6974، فيفري 2013.
 - بن عائشة، محمد أمين، "معضلة الاستقرار في الساحل الافريقي وتداعياتها على الجزائر"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، المجلد 14، العدد 1، جوان 2023.
 - بن عنتر، عبد النور، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 160، أبريل 2005.
 - بن عنتر، عبد النور، "سياسة الجزائر الأمنية: تحولات ومعضلات في سياق القلاقل إقليمي والحراك داخليا"، **سياسات عربية**، المجلد 10، العدد 55، مارس 2022.

- بن عنتر، عبد النور، التسلح ومعضلة الأمن في المنطقة المغاربية: التنافس الجزائري المغربي، سياسات عربية، المجلد 12، العدد 68، ماي 2024.
- بن قيطه، مراد وبويدة، فاطمة الزهراء، التنافس الدولي على منطقة الساحل الأفريقي وانعكاساته على المصالح الاستراتيجية الفرنسية، دفاتر المتوسط، العدد 5، جانفي 2016.
- بن ملوكة خيراني، طيبي عبي، "دور الجزائر في التسوية السلمية للنزاع المسلح في شمال مالي"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 7، العدد 2021، 2.
- بهلولي، لبنى، "جيوبوليتيك النفط في إفريقيا والتنافس الأمريكي - الصيني"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 13، جوان 2016.
- بوتون، جيمس، "فرنك الاتحاد المالي الأفريقي: منطقة ذات استقرار هش في أفريقيا"، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، 1992.
- بوحارة، سارة، تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن الجزائري، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة خميس مليانة، العدد 1، فيفري 2020..
- بوحنية، قوي، "الجزائر... وهواجس الامن الإقليمية في البحث عن مقاربة اقليمية جماعية"، السياسة الدولية، العدد 203، جانفي، 2016.
- بوريب، خديجة، "الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي: الواقع والرهانات"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 41-42، شتاء - ربيع 2014.
- بوستي توفيق، بوقنور اسماعيل، واقع التهديدات الأمنية الجديدة التي تواجه الجزائر في منطقة الساحل الأفريقي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 9، العدد 1، سنة 2022، ص 919.
- تاج، مهدي، "المستقبل الجيو-سياسي للمغرب العربي والساحل الأفريقي"، تقارير، مركز الجزيرة لدراسات، 20 أكتوبر 2011.
- جصاص، لبنى، الأمن الحدودي الجزائري بين تحديات التنافس الدولي والتهديدات الأمنية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 06، العدد 2022، 02.
- حسين، زكريا، "الأمن القومي"، مجلة الفكر السياسي، العدد 17، 2002.
- حمدي، عبد الرحمان حسن، "سياسات التنافس الدولي في أفريقيا"، قراءات أفريقية، مصر: المنتدى الإسلامي، العدد 2، سبتمبر 2005.

- حمدي، عبد الرحمان، "العلاقات الصينية - الأفريقية: شراكة أم هيمنة؟"، سلسلة كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 172، فيفري 2007.
- حمشي، محمد، "مدرسة باريس للدراسات الأمنية و إشكالية مستوى التحليل في العلاقات الدولية"، السياسة الدولية، العدد 212، المجلد 53.
- حمشي، محمد، "مدخل إلى المدارس لأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 3، العدد 2، 3 جويلية 2018.
- حميش، سليمان، "لوران فابيوس قال أن الجزائر كانت مضطرة للرد على الارهابيين"، الخبر، العدد 6961، 2013.
- حنفي، علي خالد، "النفط الافريقي: بؤرة جديدة للتنافس الدولي"، السياسة الدولية، العدد 164، أبريل 2006.
- حور، عبد العالي عبد العالي، "التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي"، شؤون عربية، العدد 176، 2016.
- دالع، وهيبة، "السياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي"، دراسات إستراتيجية، العدد 23، 2016.
- دخيل، عبد السلام، الأبعاد السياسية للمقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي أزمة التوارق في شمال مالس انموذجا، مجلة البحث القانوني والسياسي، المجلد 1، العدد 1، 2016.
- دردور محمد، بوقارة حسين، "تجريم دفع الفدية: بين الجهود الجزائرية والممارسة الدولية"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 7، أبريل 2022.
- دلول، الطاهر، بوساحية، السايح، السياسة الامنية الجزائرية في ضوء تجريم دفع الفدية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 2، ديسمبر 2014.
- ديبول، مانيا ليوناس، "الدور الفرنسي في أفريقيا، تاريخه وحاضره ومستقبله"، قراءات افريقية، العدد 1، يناير-مارس 2012.
- راشد، سامح، دول الجوار كآلية للعمل الجماعي الاقليمي: المفهوم الدور والفعالية، مجلة شؤون افريقية، العدد 159، أكتوبر 2014.
- رحموني، عبد الرحيم، جيوبولتيكا التهديدات الامنية في الجزائر وارتكازاتها المكاني، مجلة السياسة العالمية، المجلد 6، العدد 1، 2022.

- زقاغ، عادل، منصور سفيان ، "واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الافريقي : مقارنة سوسيو-سياسية"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 23، مارس 2016.
- زقاغ عادل، منصور سفيان، "الساحل الإفريقي والإستراتيجية الأمنية الفرنسية: نحو مقارنة جيوسياسية أمنية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 7، جويلية 2014.
- زقاغ، عادل، "المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 5 ، جوان 2011.
- زياني، صالح ، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، **مجلة المفكر**، العدد 5.
- زياني، صالح ، حجيج أمال، "السياسة العامة الأمنية في المتوسط بين الطرح الفلسفي والمشروع الأمني الطموح" ، **المجلة الجزائرية للسياسة العامة** ، العدد 1، سبتمبر 2011.
- سيد أحمد، محمد، "مؤتمر الفرنكوفونية في لبنان"، **السياسة الدولية**، العدد 146، أكتوبر 2001.
- سيدهم، ليلي ، "دراسة في اشكالية بناء الدولة وانتشار النزاعات المسلحة في دول الساحل"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية** ، العدد 11، 2018.
- شاكر، ظريف ، "أزمة الدولة في منطقة الساحل الافريقي والصحراء الكبرى :دراسة في الأسباب والانعكاسات"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 41، 2014.
- شبانة، أيمن ، النفط الأفريقي عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد !، "قراءات أفريقية"، العدد 11، يناير 2012.
- شبانة، أيمن سيد ، "الصراعات الاثنية في افريقيا الخصائص، التداعيات ،بيل المواجهة"، **قراءات افريقية** ، العدد 6، سبتمبر 2010.
- شكيمة، ياسين ، "مصادر الفقر في دول الساحل الإفريقي: وفق منظور الأمن الإنساني" ، **مجلة العلوم القانونية والسياسية** ، المجلد 10، العدد 1، أفريل 2019 .
- صحراوي، ايمان، سهام حروفوش، "أهمية المناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة في تشجيع الاستثمارات والتجارة بين الدول المتجاورة: حالة الشريط الحدودي الجزائري"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد 09، العدد 05.
- طاشمة، بومدين، "الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات التنمية المحلية في الجزائر" ، **مجلة التواصل**، العدد 26، جوان 2010.
- طيبي، عيسى وبن ملوكة، خيراني، المقاربة للتنمية للجزائر في افريقيا ودول الساحل، **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**، المجلد 13، العدد 2022، 02.

قائمة المراجع

- عامر حاج، ميلود، مزار، زهيرة، "السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الأفريقي: بين القطيعة والاستمرارية"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 18، جوان 2017.
- عباس عبد الربيعي، كوثر، "السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا ... الأبعاد والدلالات"، مجلة المرصد الدولي، العدد 15.
- عبد السلام، حمد، "الأمن والتحرر: مقارنة هوركهايمر للأمن في الفلسفة النقدية"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2010.
- عبد الشافي، عصام، "التداعيات الاقتصادية على القضية المالية"، قراءات أفريقية، العدد 16، أبريل - جوان 2013.
- عبد الشافي، عصام، معضلة الأمن في الساحل والصحراء: الأسباب والمواجهة، السياسة الدولية، العدد 195، القاهرة 2014.
- علاق، جميلة، بولمشاور رباب، "المناطق الحدودية للجزائر بين متطلبات التنمية المحلية وتعزيز مقدرات السياحة الوطنية"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 4، العدد 2.
- علاق، جميلة، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد 19، ديسمبر 2014.
- غانم، خالد محمد، "مشكلات الأمن البيئي في مراحل ما بعد الثورات العربية"، السياسة الدولية، المجلد 46، العدد 186، أكتوبر 2011.
- فراي سلامة، الصاق، خالد بقاس، "جهود الدبلوماسية الجزائرية في التوقيع على اتفاق السلم والمصالحة في مالي 2014-2022"، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 16، العدد 2، 2024.
- قاسي، فوزية، "الساحل الأفريقي من منظور الأمن الطاقوي الأمريكي: حماية تدفق الإمدادات من خليج غينيا"، قراءات أفريقية، مصر: المنتدى الإسلامي، العدد 19، 2014.
- قببسي، حسين جواد، "ملايسات التدخل العسكري الفرنسي في مالي"، مجلة أفق، العدد 301، يناير 2013.
- قسوم، سليم، "النظرية النقدية للأمن: مقارنة جديدة للدراسات الأمنية"، مجلة الدراسات الأمنية، العدد 5، 2018.

- قشي، عاشور، " التنافس الفرنسي -الأمريكي حول منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في المنطلقات الاهتمام واليات التغلغل"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 46، ربيع 2015.
- قط،سمير ، انشاء مجموعة الدول الخمس هل أصبحت الجزائر دولة متجاوزة في الساحل ؟"،مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد48، سبتمبر 2017.
- قوراري، اسية، منير موسي أبو رحمة، الجزائر و الساحل الإفريقي: معضلات الداخل وحسابات الخارج، مجلة السياسة العالمية، المجلد5، العدد 3، 2021.
- كاهي،مبروك ، "منطقة الساحل الافريقي :صراعات قديمة وتحديات جديدة"،مجلة تحولات ، المجلد 2 ، العدد 1،يناير 2019.
- كواشي،وهيبة ، "المقاربة الجزائرية في دعم البنية المؤسساتية للاتحاد الافريقي:بين البعد الامني والتموي"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09،العدد02،جويلية2020.
- لحياني،عثمان ، "القاعدة تجني 120 مليون أورو من الفدية"، الخبر ،يومية جزائرية ،عدد6741،جوان 2012.
- لخضاري،منصور ، "الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر"، شؤون أوسط ، العدد 143، خريف 2012.
- لزهر، عبد العزيز ، "الدولة الفاشلة :دراسة مفاهيمية"، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية ، المجلد 3 ، العدد3 ، سبتمبر 2020.
- محمود مصطفى، نادية ، "نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة لمنظور جديد"، مجلة السياسة الدولية، العدد82، أكتوبر1985.
- مدهون،ميمون،"الصين في أفريقيا :محددات الشراكة ومرتكزاتها"،السياسة الدولية، العدد203،يناير 2016.
- مزارة،زهيرة ،"التنوع الاثني وانعكاساته على عملية بناء الدولة في منطقة الساحل الافريقي :بين ضرورة تحقيق التكامل الاجتماعي والحفاظ على الوحدة الوطنية"،مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد03، مايو 2020.
- مزاني، راضية ياسينة ، التحديات الأمنية لمنطقة الساحل الافريقي ، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 1، 2019.
- معمري،خالد ، "حوار المنظورات في الدراسات الأمنية تفكيك البني الابستمولوجية والأطر الأنطولوجية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، العدد: 09، 2009.

- منصوري، سفيان ، سامي بخوش، "إستراتيجية الاتحاد الأوروبي ثلاثية البعاد حول الساحل الإفريقي : السياقات والمضامين " ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 1، المجلد 8، 2021.
- منصوري، لخضر ، " الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي"، مجلة البحوث والدراسات العلمية ، العدد 6، جوان 2014.
- هلال، رضا محمد ، " العلاقات الصينية بالدول النامية .. المنطلقات والأبعاد "، السياسة الدولية ، العدد 173، يوليو 2008.
- وزارة الدفاع الوطني، مجلة الجيش، العدد 683، يونيو 2020.
- وزارة الدفاع الوطني، مجلة الجيش، العدد 687، يونيو 2020.
- هلال، علي الدين ، "الأمن القومي العربي: دراسة في الأصول" ، مجلة شؤون عربية، العدد 35، 1984.
- ت- **الملتقيات العلمية:**
 - حمدوش، رياض، "تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية من منظورات العلاقات الدولية"، مداخلة أقيمت ضمن أشغال الملتقى الدولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008.
 - إسماعيل، عبد الكريم، "العقيدة العسكرية الجزائرية بين المحددات القانونية والتحديات الأمنية الجديدة"، من أعمال الملتقى الدولي حول: سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 12-13 نوفمبر 2014.
- ث- **النصوص القانونية**
 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد 82، المرسوم الرئاسي رقم 442-20، المؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442، الموافق لـ 30 ديسمبر 2020، المتعلق بالتعديل الدستوري.
 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 02، 36 جويلية 2008، والمتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم وتنقلهم فيها.
- ج- **الدراسات غير المنشورة:**
 - بروال، الطيب، "الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي"، (اطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، تخصص: الأمن والتنمية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، 2018-2019).

- بن يطو، بن زيان، المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر 3)، 2023.
- بوسكين، سليم، "تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014، (مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015).
- بيرم، فاطمة، " دور فرنسا في النظام الدولي في ظل المتغيرات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة، 2017-2018).
- توازي، ايلاس، "الأمن والهجرة: دراسة في السياسة الخارجية لفترة ما بعد الحرب الباردة"، (مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2012-2013).
- حسين عبد الرحمان حسن، رانيا، "السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة"، (رسالة ماجستير غير منشورة، قسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2004).
- حمزة، حسام، "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري"، (مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011).
- دير، امينة، "أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة -دول القرن الأفريقي-"، (مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014).
- رسولي، اسماء، "التهديدات الأمنية في الساحل الأفريقي بين الأدوار الدولية الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2017-2018).
- شليغم، عبير، "السياسة الفرنسية تجاه منظمة غرب إفريقيا 2007-2017"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية: جامعة الجزائر، 2020-2021).
- قط، سمير، "البعد الأفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017).

- قلاع الضروس سمير ، المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الافريقي "،(مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات استراتيجية ،جامعة الجزائر 3).
- لبدى، حنان ،" التحولات الدولية الراهنة و تأثيرها على الاستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الافريقي"،(مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة بسكرة،2015).
- مولا هم، مريم، "السياسة المتوسطية الفرنسية: التطور -الأبعاد-الاستراتيجيات"،(مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية :فرع دبلوماسية وعلاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، سنة 2009-2010).
- منصورى،سفيان ،"أفاق إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الافريقي "، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة ،2016/2017).
- ج- التقارير :**
- تقرير التنمية البشرية ، " تنمية للجميع " ، 2016 ، ص 35، في:
<https://hdr.undp.org/system/files/documents/hdr2016overviewweb.pdf>
- تقرير التنمية البشرية 2013،"نهضة الجنوب : تقدم بشري في عالم متنوع"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 8 سبتمبر 2013، ص203 ، في:
<https://2u.pw/xes8i>
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،"الدول الغنية تحقق تنمية بشرية قياسية، لكن نصف الدول الفقيرة تراجعت إلى الوراء"، تقرير ، 13 مارس 2024، في: <https://2u.pw/2uRDw>
- د- المصادر الإلكترونية:**
- عمر أحمد سليمان الخير ، "أفريقيا ولعبة التوازنات الدولية" ، مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية ، 2024/12/12، في: <https://www.aljazeera.net/opinions/2024/12/22>
- "خط أنابيب الغاز عبر الصحراء: أداة الجزائر لتعزيز نفوذها في غرب أفريقيا وأوروبا"، فيفري 2025، في: <https://www.asbab.com>.
- الجزيرة ، أزواد.. من "ثورة تحرر" إلى "حرب إرهاب"، 2016/12/10، في <https://www.aljazeera.net>.
- "البرلمان الفرنسي يعطي الضوء الأخضر للعودة الى الحلف "، تاريخ النشر 2009/03/17، في <http://www.france24.com>.
- " التبادل التجاري بين تركيا وأفريقيا .. نمو مطرد ونقدم كبير، وكالة أنباء تركيا ، 2019/11/21، في: <https://tr.agency/news-68963>

- " الجزائر: معطيات جغرافية" الموقع الالكتروني لرئاسة الجمهورية الجزائرية،
<http://www.elmouradia.dz/arabe/algerie/geographie/algerai.htm>
- " الصين تستهدف اقتصاد أفريقيا باستثمارات ضخمة "، العربي الجديد، 2018/09/04، في:
www.alaraby.co.uk
- " أبعاد الاهتمام الصيني بشرق أفريقيا.: الفرص والعقبات "، مركز الجزيرة للدراسات
، 2017/01/11، في : www.studies.aljazeera.net
- "أوروبا، خيارات محدودة في دول الساحل الإفريقي"، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة
الإرهاب والاستخبارات، وحدة الدراسات الأمن الدولي، في:
<https://www.europarabct.com/?p=90196>
- " تعرف على ما جاء في استراتيجية الدفاع والأمن الوطني الفرنسي الجديدة "، ترجمة بسام
عباس ، شبكة رؤية الإخبارية ، في : <http://www.roayahnews.com>
- " توغل تركي في أفريقيا ... ماذا يفعل جاويش أوغلو في مالي والسنغال وغينيا بيساو ؟"،
2020/09/10، في : <https://2u.pw/RwnKB>
- " خط أنابيب الغاز عبر الصحراء...هل يعزز نفوذ الجزائر في غرب أفريقيا وأوروبا"،
2025/02/26، في <https://arabicpost.net>
- " ماذا نعرف عن الاتفاقيات الدفاعية السرية الموقعة بين فرنسا ومستعمراتها السابقة "، في:
<https://2u.pw/rdUKp>
- "اقتحام تركيا "ملعب فرنسا التقليدي" في أفريقيا يهدد أمن الساحل، 14 أوت 2020 ، في
<https://www.independentarabia.com/node/143441>:
- "التدخل التركي في ليبيا: المحددات والتحديات"، مركز الامارات للسياسات ، 04 أوت 2020،
في : <https://epc.ae/ar/topic/turkeys-intervention-in-libya-determinants-and-challe>:
- "التعاون النقدي بين أفريقيا وفرنسا: فرنك الجماعة المالية"
<https://www.diplomatie.gouv.fr>
- "الشركات التركية تتوسع مدفوعة بنموها السريع"، العربي الجديد، 2019/11/21،
في: www.alaraby.co.uk
- "الصراعات العرقية في أفريقيا"، على الموقع: <https://www.marefa.org>
- "الصين تستضيف منتدى الدفاع الصيني - الأفريقي الأول"، 2018/06/01 ،
في: www.arabic.news.cn
- "العصر الذهبي لتركيا بأفريقيا ... كم حجم الصادرات والاستثمارات وأين تتركز ؟"، شبكة
الجزيرة الإعلامية ، 2019/11/21، في : <https://2u.pw/IXnv2>

قائمة المراجع

- "الكابوس الفرنسي في إفريقيا (القسم الثاني): الاستعمار الجديد"، في
<https://www.aa.com.tr>:
- "انتكاسة فرنسا بالساحل: هل تعزز تعاون الجزائر و موريتانيا عسكرياً؟"، إسطنبول
/ <https://www.aa.com.tr/ar>: 11/01/2021 على الرابط
- "أمريكا تنشئ أكبر قاعدة عسكرية في أفريقيا بالنيجر" قناة الغد، 2016/10/01، في
<https://www.alghad.tv>:
- "أمن دولي، أوروبا، خيارات محدودة في دول الساحل الإفريقي (ملف)"، المركز الأوروبي
لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 203/09/05،
في: <https://www.europarabct.com>.
- "ترتيب الدول عالمياً حسب دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار سنوياً"، تقرير
2018، الأمم المتحدة، في: <https://afaq.tv/contents/view/details?id>.
- "حجم المساعدات الفرنسية بالأرقام"، وزارة أوروبا والشؤون الخارجية، في:
<https://www.diplomatie.gouv.fr>.
- "علاقات اقتصادية مسمومة بين فرنسا ومستعمراتها السابقة في..."
<https://www.alaraby.co.uk>
- "فرنسا: تعيين رئيس أركان جديد للجيش بعد استقالة بيير دو فيليب من منصبه"، في
<https://www.france24.com/ar/2017>:
- "وزارة أوروبا والعلاقات الخارجية،" أنشطة فرنسا الدولية الرامية إلى محاربة الإرهاب"،
في: <https://www.diplomatie.gouv.fr>.
- "وزير الداخلية الفرنسي كلود غيان يواصل مناهضته لظاهرة الهجرة"، في :
<https://www.france24.com/ar/20110727-france-immigration-new-law-restrain-needs-strangers>
- (QNB): "طفرة في الاستثمار الصيني المباشر في أفريقيا"، الشرق القطرية، يوم
2018/11/17، في: www.m.al.sharq.com
- احتدام الصدام الفرنسي التركي بسبب تعارض المصالح في أفريقيا"، مركز الروابط للدراسات
والبحوث، 2019/12/05، في: <https://bit.ly/2PVDPe> (سبتمبر 2020)
- احتدام الصدام الفرنسي التركي بسبب تعارض المصالح في أفريقيا"، مركز الروابط للدراسات
والبحوث، 2019/12/05، في: <https://bit.ly/2PVDPe>.
- اقتحام تركيا "ملعب فرنسا التقليدي" في أفريقيا يهدد أمن الساحل، 14 أوت 2020، في
<https://www.independentarabia.com/node/143441>:

قائمة المراجع

- الأسود. الحبيب ، "أردوغان يطمح إلى تأسيس إمبراطورية الإرهاب في ليبيا"، بوابة أفريقيا الإخبارية، 2 يونيو 2020، في : <https://bit.ly/2Y3YJwM>
- الأطماع التركية في الساحل الأفريقي تهدد الأمن الأوروبي " ، المرجع للدراسات والأبحاث الاستراتيجية حول السلام الحركي، 08/01/2020، في : <https://www.almarjie-paris.co>
- التدخل التركي في ليبيا : المحددات والتحديات، مركز الامارات للدراسات، 04/08/2020، في www.epc.ae.com:
- الحداء، خالد ،"التصعيد التركي الفرنسي في الأزمة الليبية"، صنعاء ، مركز البحوث والمعلومات ، 30 يوليو 2020، في: <https://www.saba.ye/ar/news3104268.htm>
- الحضور الفرنسي في غرب افريقيا بين محفزات الهيمنة و منغصات البقاء، أبعاد للدراسات الاستراتيجية، 2022، في: <https://dimensionscenter.net>.
- الشافعي، بدر حسن ، " النفوذ الفرنسي في أفريقيا ... تراجع استراتيجي أو انسحاب تكتيكي؟"، مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية، في: <https://studies.aljazeera.net/ar>
- الشافعي، بدر حسن ، " تركيا ومعضلة الأمن في أفريقيا "، مركز الجزيرة للدراسات ، 2015/12/21، في : www.studies.eljazeera.net
- الشيخ باي الحبيب ،"الاستثمارات الصينية بأفريقيا :كيف نجحت الصين في كسب القارة الأفريقية "، 24/04/2014، في: www.studies.aljazeera.net
- الفرنكوفونية حيز للتعاون المتعدد الأطراف "، في : <https://www.diplomatie.gouv.fr>
- اللواتي، ياسر ، "العملة الاستعمارية ... فرنك CFA كيف يبقى دولا أفريقية مستعبدة لفرنسا ؟"، في : <https://www.trtarabi.com>
- المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، "ما حقيقة سعي تركيا لإقامة قواعد عسكرية في ليبيا وأفريقيا"، 26 يونيو 2020، في : <https://bit.ly/2Ql6SZu>
- المستثمر، خط الألياف البصري المحورية العابرة للصحراء، مشروع جزائري ضمن ارساء دعائم الحكومة الالكترونية في القارة السمراء، تاريخ النشر: 27 جوان 2022، على الموقع: <https://almostathmir.dz/>
- المنظمة الدولية للفرنكوفونية ،ما هي الفرنكوفونية؟ ، في: <http://www.francophoniedjerba2022.tn>
- النيبادالشراكة الجديدة لتنمية القارة السمراء"، 24/1/2016، في: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia>

قائمة المراجع

- حبلا أمين ،"الفرنكفونية.. آخر وأقوى جيوش الاستعمار الفرنسي" ، تقرير ، مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية ، في : <https://doc.aljazeera.net/reports>
- بالة، صباح ،"مدرسة باريس للدراسات الأمنية" ، الموسوعة السياسية ، في : [./https://political-encyclopedia.org/dictionary](https://political-encyclopedia.org/dictionary)
- بلفلاح، يونس ، " المقاربة الفرنسية بالساحل الافريقي في عهد ماكرون " ، في: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/06/170618105015693.html>
- بن شيخنا، سيدي عمر ،"المفاوضات المالية-الأزوادية في الجزائر: قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل"، مركز الجزيرة للدراسات، 29 ديسمبر 2014، في : <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/201412298656948952.html>
- بن عنتر، عبد النور ،" التدخل في مالي: نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي " ، مركز الجزيرة للدراسات ، في : <http://studies.aljazeera.net/ar/profile/390>
- بن عنتر، عبد النور ،من عقيدة الجزائر الامنية:ضغوطات البيئة الاقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية، مركز الجزيرة للدراسات ،ماي 2018، في : <https://2u.pw/wQBhY>
- بن فلاح يونس ، "المقاربة الأمنية الفرنسية بالساحل الإفريقي في عهد ماكرون" ، في: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/06/170618105015693.html>
- بوحنية قوي،"الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في افريقيا"،مركز الجزيرة للدراسات،الدوحة،2014/01/29، في : <https://2u.pw/wLUSq>
- بوحنية، قوي ، "الجزائر والهواجس الأمنية في منطقة الساحل الافريقي المخاوف من استتساخ داعش في الساحل الإفريقي"،مركز الجزيرة للدراسات،11 ديسمبر 2014، في: <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/20141211101950627544.html>
- بورعة، علي جهاد ، "الجزائر بين توجه استراتيجي وعقيدة أمنية ،الجزء الأول ، المجلة الأفريقية للعلوم السياسية ،09-12-2010 في : <https://2u.pw/Pzldo>
- تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، تقرير ، 2014/11/09، في [/https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/11/9](https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/11/9):
- جارش، عادل ،"تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل في الأمن القومي الجزائري"، المركز الديمقراطي العربي ، 20 جويلية 2014، في: <https://democraticac.de/?p=2448>
- جامع، محمد مصطفى، "أفريقيا والنفط ..احتياطات ضخمة وصراعات تحركها مطاعم دولية" ، 2019/09/21، في : www.nonpost.com
- جهاد عمر الخطيب، "الوجه المظلم للاستثمارات الصينية" ، قراءات أفريقية ، 2018/07/11، في : www.qiraatafrican.com

قائمة المراجع

- [illegible]

قائمة المراجع

- عبد الشافي عصام ، "المقاربات الأمريكية لبناء السلم والأمن في منطقة الساحل الأفريقي"،
قراءات أفريقية ، 2017/03/22، في : www.qraatafrican.com
- بن عنتر، عبد النور ، "الدول المغاربية والأزمة الليبية:توافق في التصورات وتضارب في
الآراء"، مركز الجزيرة للدراسات ،2020/07/07، في: <https://2u.pw/xiYwj>
- عثمان، محمد ،"رهان مستقبلي .. أفريقيا في استراتيجية الصين العسكرية "، المركز العربي
للبحوث والدراسات ،2019/07/25، في: www.acreseg.org
- عدلي،باسم ،التنافس العسكري الفرنسي -الأمريكي بالساحل الأفريقي .. أسباب وأهداف، العين
الإخبارية ،2019/11/18، في : <https://al-ain.com/article/africa-terrorism22>
- عربي،بومدين ، الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية ، قراءات أفريقية ،
2014/06/11 ، في : www.qiraatafrican.com
- عرفة موسي، عمرو محمود ، "محددات دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في التعامل مع
الأزمة الإرهابية في مالي"، مجلة البحوث المالية والتجارية، في : <https://2u.pw/MOr9d>
- عسكري أحمد ، " التمدد التركي في الساحل والصحراء وغرب افريقيا: الدوافع والتداعيات " ، مركز
الامارات للدارسات، في: <https://2u.pw/DtNks>
- علام، مصطفى شفيق ، التغلغل الناعم : أفريقيا في الاستراتيجية التركية .. المحددات
والسياقات والتحديات ، قراءات أفريقية ،2017/06/08، في : <https://2u.pw/BqCbD>
- عميرة،عائد ، "هكذا طوعت فرنسا الأزمات لنهب مالي"،نون بوست،2019/12/04، في:
<https://www.noonpost.com/content/35124>
- عياد،سمير ،"السياسات الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل "،مجلة قراءات افريقية ، العدد
9، فبراير 2017 ، في : <https://www.qiraatafrican.com>
- فوكار : مهندس الاستعمار الفرنسي الحديث لدول أفريقيا ، نون بوست ، 2020/02/05،
في : <https://www.noonpost.com/content/35848>
- قاضي، سي طاهر ، الاهتمام والتنافس الدولي على منطقة الساحل الأفريقي ، المركز
الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية ،2019/05/02، في :
<https://portal.arid.my/CVFiles/431112bc-7866-4a81-a281-cf2e7c3e4e7b.d>
- قلاع الضروس، سمير ، " التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الأفريقي : قراءة مقارنة
بين التصورين الأمريكي والفرنسي " ، مجلة قراءات أفريقية ، العدد أبريل 2015 ، في :
www.qiraatafrican.com
- كشوط، عبد الرفيق ، "تطور مفهوم الأمن عبر مفكري ومنظورات العلاقات الدولية" ، مركز
المتوسط للدراسات الإستراتيجية، فيفري 2023 ، في : <https://2u.pw/DGpvSFGO>

قائمة المراجع

- ماكجريجور أندرو ، دي أفريكان ريبورت ، "انتشار الصين في أفريقيا: هل نشهد تجارة عادلة" ،
ترجمة : محمد سليمان زواوي ، قراءات أفريقية ، 2019/10/13
في: www.qiraatafrican.com
- محمد العامري، ابتسام ،"الدور الصيني في أفريقيا : دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة"، ملف
أفريقيا والقوى الكبرى ، بغداد : مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، في :
<https://platform.almanhal.com/Files/2/111705>
- طيفوري محمد ، مهيب محمود، "انقلابات الساحل : الأسباب الداخلية وتأثيرات التنافس الدولي"
، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 13 سبتمبر 2023، في:
<https://2u.pw/KGXTmqeC>
- محمد عبد الحليم، أميرة ،"الصين تجني 440 مليار دولار أرباحا من أفريقيا عام 2025" ،
مركز الخليج للأبحاث ، 2018/12/31، في : www.alaraby.co.uk
- محي الدين، شيماء ،" الوجود العسكري الفرنسي ومكافحة الإرهاب في الساحل : ماذا بعد
برخان ؟"، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية ، 2020/04/04، في :
<https://pharostudies.com/?p=4146>
- مصطفى رويحه، زينب ، " ما بعد الانسحاب : دوافع و تداعيات خروج الولايات المتحدة من
الساحل الأفريقي"، مجلة قراءات أفريقية، 2020/02/04، في:
<https://www.qiraatafrican.com>
- مكي، حفيظة ، "دراسة في الأبعاد والمستويات .. النظريات النقدية الجديدة المفسرة للأمن"،
المركز العربي للبحوث والدراسات، نوفمبر 2019 ، في : <http://www.acrseg.org/41405>
- موريتانيا وتركيا تبحثان تعزيز التعاون الثنائي "، وكالة الأناضول ، 2020/06/16، في :
www.aa.com.tr
- هاني، طارق ،"فرانسوا هولاند يشرح الخطوط العريضة للسياسة الخارجية الفرنسية"، في :
<https://www.france24.com/ar/20140117-%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D>
- وزارة أوروبا والشؤون الخارجية ،" حجم المساعدة الإنمائية الفرنسية بالأرقام الأساسية"، في :
<https://www.diplomatie.gouv.fr>
- وزارة أوروبا والشؤون الخارجية ،"ما بعد واغادوغو"، في : <https://www.diplomatie.gouv.fr>
- وزارة أوروبا والشؤون الخارجية، " تنفيذ السياسة الإنمائية وقنواتها"، في:
<https://www.diplomatie.gouv.fr>
- وزارة أوروبا والشؤون الخارجية، "شبكة فرنسا الخارجية للثقافة والتعاون"، في:
<https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/diploma>

قائمة المراجع

- وزارة أوروبا والشؤون الخارجية، القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والتحالف من أجل منطقة الساحل، في: <https://2u.pw/BT9sF>.
- ولد عبد المالك، سيدي ، "قوة الساحل.. تحديات الأمن وهواجس السياسة والتمويل"، مركز الجزيرة للدراسات السياسية ، 2018/05/30 ، في: <https://www.aljazeera.net>.
- ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، "اقتصاد افريقيا"، في: <https://ar.wikipedia.org/wiki/>
- يجيالزبير، "الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل : منع الحرب ومكافحة الارهاب"، مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية، 28 نوفمبر 2012، ص2، في: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/11/201211289594704997.html>
- يحيى ح. زبير، "منطقة الساحل فريسة التنافسات الدولية وسط سلسلة من الانقلابات"، في: <https://2u.pw/8wbcq>
- يحيى، زبير ، "أزمة منطقة الساحل أسباب النزاع ونتائجه الإقليمية"، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية ، 2 يونيو 2022. في: <https://2u.pw/7nsOB>
- بوخريص، أحمد ، "التنافس الصيني الأمريكي على القارة الأفريقية"، المعهد المصري للدراسات السياسية ، 2020/05/21، في: www.eipss-eg.org.
- القدس العربي ، "اتفاق على الإسراع بإنجاز مشروع الألياف البصرية العابر للصحراء"، 25 يوليو 2022، في: <https://www.alquds.co.uk>.
- "الجزائر تحتضن المؤتمر الثاني لرابطة علماء ودعاة وأئمة الساحل والتطورات الأمنية في شمال مالي على أجندة النقاش"، على الموقع: <https://2u.pw/i1lIN>.
- "الرئيس تبون: ضرورة تطوير قدرات الجيش في ظل التحديات الأمنية لدول الجوار"، الإذاعة الجزائرية، على الموقع: <https://2u.pw/hyWJX>.
- "تركيا تزيد نفوذها الأمني في النيجر على وقع التنافس في الساحل الأفريقي"، مجلة سياقات، ماي 2024، على الموقع: <https://www.asbab.com>.
- "جون أفريك: هل يكون الساحل منطقة مواجهة جديدة بين الجزائر والمغرب؟". القدس العربي، 2025/01/04، على الموقع: <https://www.alquds.co.uk>.
- "قبائل التبو"، الجزيرة.نت، 2016/05/12، على الموقع: <https://2u.pw/MU9ja>.
- "ما الدور الذي تلعبه فرنسا في الاضطرابات التي تشهدها دول غرب إفريقيا؟"، BBC، 06 أوت 2023، على الموقع: <https://www.bbc.com/arabic/articles/cpezxw19qkno>.

- دهشان، أحمد، " النفوذ الروسي في إفريقيا: الدوافع والإستراتيجية والأدوات"، أبعد للدراسات الاستراتيجية، 2024/01/30، على الموقع: <https://www.dimensionscenter.net/ar>
- عسكر، أحمد، " التنافس الروسي الأوروبي في الساحل و الصحراء: مجالاته ومالاته"، مركز الامارات للدراسات، 6 أكتوبر 2021، على الموقع: <https://epc.ae/ar/details/brief/altanafus>
- فهمي، أحمد، في اتفاقية التعدين: هل تستطيع تركيا تعميق نفوذها في النيجر؟، قراءات افريقية، 02 فبراير 2025، على الموقع: <https://qiraatafrican.com/26832>
- إدريس آيات، " انهيار الجسور بين الجزائر ومالي: هل بدأ عصر المحاور الصلبة في منطقة الساحل الأفريقي؟"، 11 أبريل 2025، على الرابط: <https://2u.pw/Vu31S>
- حمدي، بشير، " تنامي الدور الروسي في منطقة الساحل و الصحراء"، مركز الامارات للسياسات، 13 يونيو 2021، على الموقع: <https://epc.ae/ar/brief/tanamialdawr> (يناير 2025).
- حمدي، بشير، "الدور الروسي في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي: الفرص و التحديات"، مركز الامارات للسياسات، 12 سبتمبر 2020، على الموقع: <https://epc.ae/ar/details>
- صندوق النقد العربي، تقرير أفاق الاقتصاد العربي، الإصدار 11، أبريل 2020، على الموقع: <https://www.amf.org.ae>
- انجمينا فضل، عبد الرزاق، " الطريقة التجانية بأفريقيا وعلاقتها بالسلطة.. من يستغل بالآخر؟"، مركز الجزيرة للدراسات، 2020/03/9، على الموقع: <https://www.aljazeera.net/politics>
- بن عنتر، عبد النور، "الدور الاقتصادي الجزائري"، مركز الجزيرة للدراسات، 2021/03/08، ص 4، على الموقع: <http://studies.aljazeera.net/ar/article/4946>
- لحياني، عثمان، " هل حركت الجزائر "القوة الناعمة" لاحتواء الأزمة مع دول الساحل؟"، 2025/05/02، على الموقع: <https://www.alaraby.co.uk/politics> (ماي 2025).

- حسين أبو ضيف، فاروق، "تداعيات التوترات بين الجزائر ودول الساحل على حالة الإقليم"، قراءات أفريقية، 13 أبريل 2025، على الموقع: <https://qiraatafrican.com/28362/>
- "ماذا وراء الحملة داخل الكونغرس الأمريكي لفرض عقوبات على الجزائر؟"، القدس العربي، 2022/09/30، <https://www.alquds.co.uk>
- مجموعات البنك الدولي، الإنفاق العسكري من إجمالي الناتج المحلي، سنة 2022، على الموقع:
<https://n9.cl/zvpj9l>
- زكريا، محمود، "ما أبعاد التنافس المغربي الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي؟"، انترريجنال للتحليلات الاستراتيجية، 29 فبراير 2024، على الرابط: <https://www.interregional.com>
- معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، "الكتاب السنوي: الأسلحة ونزع السلاح، والأمن الدولي"، الإنفاق العسكري (% من الناتج الإجمالي) الجزائر، مجموعة البنك الدولي، على الموقع:
<https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS>
- المقدم مصطفى مراح، "هذا التخوف يحمل رسائل لأعداء الجزائر الذين يحاولون المساس بأمن..."، وزارة الدفاع الوطني الجزائرية، 19 ماي 2020، على الموقع: <https://www.facebook.com/mdn.gov.dz>
- ولد الصديق، ميلود، "من أديس أبابا الى الساحل... كيف يمكن للجزائر تفكيك أزمة الساحل بعقلانية سياسية؟"، 12 أبريل 2025، على الموقع: <https://2u.pw/1mEzi>
- خريس، ربيعة، "الاستقطاب الجزائري المغربي في العمق الأفريقي... المظاهر والأسباب"، مجلة المجلة، 10 فيفري 2024، على الموقع: <https://www.majalla.com>
- وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج، "الوزير عطايف يستقبل نظيره النيجيري"، ديسمبر 2023، على الموقع: <https://www.mfa.gov.dz/ar/press>
- ولد عبد المالك سيدي، "التنافس الجزائري المغربي بأفريقيا... الأسباب والتجليات"، 2017/10/30، مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع: <https://www.aljazeera.net/opinions/2017/10/30>

ثانيًا: المراجع باللغة الأجنبية

LIVERS:

- Baldwin, David A., **The Concept of Security**, (London: British International Studies Association, Review of International Studies, 1997.
- Bigo, Didier, **International Political sociology**, in: Paul D. Williams , EDS, Security Studies, London and New York, Routledge, Taylor and Francis group 2008.
- Bigo, Didier , **Security Professional and the New Politics of Security**, Routledge, 2006.
- Booth, Ken, **Theory of security, first published**, Cambridge university press, New York, 2007.
- Buzan, Barry, **People, States and Fear**, (London, Harvester Wheatsheaf, 1983).
- Buzan, Barry, **People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era**, London, Harvester Wheats heaf, 1991.
- Colard, Daniel , **les relations internationales de 1945 a nos jour** , Paris : Armand Colin , 1997.
- D. WILLIAMS , Paul, **Security Studies : an introduction**. Routledge, United State of America, 2008.
- Defay , Alexandre, **Géopolitique du Proche-Orient, que sais-je ?** , Paris : Presses Universitaires de France, 2005.
- Delcourt , Barbara, **Théorie de la sécurité**, Bruxelles, institut d'études européennes, 2006.
- Dussouy, Géraud , **Les Théories de L'interétatique : Traité de relation internationales**, Paris, L'harmattan, 2007.
- Griffiths, Martin, **Fifty keythinkers in in international relations**, First published. (London and New York: Routledge, 1999.
- Kaufman, Robert, **Defense of bust doctrine**. (United State Of American: Kuniversity press Kentucky 2007).
- Kessler , Marie Christine, **La politique étranger française acteurs et processus**, Paris : Presses sciences po, 1999.
- **Le petit Larousse**, France : Edition Larousse, 2001.
- **Livre Blanc**, Défense et Sécurité National 2013, Paris : Direction de l'information légale et administrative , 2013.
- Noiret , Daniel, **Géographie de la population**, paris : Armand collin, 1998.

- Philippe David ,Charles et Roche , Jean –jacques , **Théories de la Sécurité :Définitions, Approches et Concepts de la sécurité Internationale** ,Paris , Editions Montchrestien, 2002.
- Zajec, Olivier, **Les Secrets de la géopolitique : Des Clés pour comprendre, Initiation à la géopolitique** ,Paris ,Edition Tempora, 2008.
- LEBOEUF Aline et QUENOT-SUAREZ Hélène, **La politique africaine de la France sous François Hollande** ,Ifri, 2015.

A- **ARTICLES :**

- Adler, Emmanuel, "Seizing the Middle Ground:Constructivism in World Politics", **European Journal of International Relations**, Vol. 3, N° 3, 1997.
- Ammour, Laurenc Aida, Flux, réseaux et circuits de la criminalité organisée au Sahara-Sahel et en Afrique de l'Ouest , Institut de recherches stratégiques de l'école militaire, **IRSEM**, Paris, Cahiers du Cerem spécial Sahel ; N°12,décembre 2009.
- Augé, Benjamin, "le transport Sahara Gaz pipeline Mirage ou réelle opportunité ?",**Note de l'Ifri**, Paris:
- Balzacq, Thierry, « Qu'est-ce que la sécurité nationale ? », **La revue internationale et stratégique**, N 52, Hiver 2003-2004.
- Balzacq,Theery, « La sécurité ,Définitions secteurs et niveaux d'analyse ,Fédéralisme régionalisme »,Portail de **Publication de périodiques Scientifiques** , Vol 04,2003-2004.
- Bartelson, Jens , "The Concept of SovereigntyRevisited", **The European Journal of International Law**, vol. 17, no. 2 ,2006.
- Bernard, Adam, « Mali de l'intervention militaire française à la reconstruction de l'état », **rapport GRIP** :Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité , Bruxelles, 2013 .
- Bigo, Didier , "le Phagocytage des questions de migration et de libre Circulation en Europe par les enjeux de sécurité ?",**Migration et société**,N°116,(Mars-Avril 2008).
- Bigo, Didier, "Du Discours sur la menace et de ses Ambiguïtés", **Cahiers desL'IFESI** ,N :14(octobre 1993).
- Bigo, Didier, "la recherche proactive et la gestion du risque", **Déviante et Société**,N :04,Janvier-Mars1997.
- Bigo, Didier, « Sécurité et immigration : Vers une gouvernabilité par l'inquiétude ? », **Cultures et Conflits**, N :31-32, 1998,pp.25
- Bigo, Didier, « La mondialisation de l'(in)sécurité: Réflexion sur le champ des études de sécurité, **Cultures &Conflits**, numéro spécial ,2001.

- Bouriche, Riadh, « élaboration et application des politiques publiques sécurité », **revue des sciences juridiques et administrative** ,n12 ,2011.
- Cabestan, Jean-Pierre, "La présence chinoise au Sahel: les cas du Niger et du Chad", Asia centre, **Table ronde de l'observatoire stratégique et politique de la chine**, No.17/24 , cycle 2017 – 2018,7 juin 2017.
- Colson, Bruno, " La Culture Stratégique Française ", **Stratégie**. N°.53, 1992.
- De Haas, Hein, « Migration irrégulière d'Afrique Occidentale en Afrique du Nord et en Union européenne : Une vue d'ensemble des tendances générales », **Série migration Research de l' OIM**, N°32, 2008.
- Evrard, Camille, « Retour sur la construction des relations militaire franco-africaines » ,**Relation international**, N 165,Paris,Éditions Presses Universitaires de France,2016 .
- Haftendorn, Helga, « The Security Puzzle :Theory-Building and Discipline-Building in International Security »,**International Studies Quarterly**, Vol 35,N 01,Mars 1991.
- LahouariAddi, « Introuvable réconciliation entre Alger et Rabat, **Le monde diplomatique** ,Décembre 1999.
- Macleod, Alex et Voger-léger, Catherine, « La France :d'une puissance moyenne a l'autre » ,**Études internationales** ,Canada : université de Montréal, N01,volume35,Mars2004.
- Olsson, Christian , « Etudes critiques de sécurité » , **études internationales**, Canada :institut québécois des hautes études internationales, volume46,numéro2-3,juin-septembre 2015.
- Percival, Val & Homer-Dixon, Thomas, "Environmental Scarcity and Violent : The case of South Africa ‘’, **Journal of Peace Research** , Sage Publication, Val.35, N° :3 , May 1998.
- Pérouse de Montclos ,Marc -Antoine, « la France au sahel : les raison d'une défaite » ,**ETVDES**, juin 2022.
- Pérouse de Montclos Marc-Antoine , ,« Lapolitique de la France au Sahel: une vision militaire » **Hérodote**, (N° 172),Éditions La Découverte,1/ 2019.
- Taje, Mehdi, " la sécurité du Sahara et du Sahel: L'importance stratégique du Sahel ", **cahier du CEREM**, centre d'étude et de recherche de l'école militaire, Paris: No.13,décembre , 2009.
- Taje,Mehdi, «Sécurité et stabilité dans la Sahel Africain » ,Workingpaper,**Collège de Défense de l'OTAN**,NDC Occasion Paper, No 19, décembre 2006.

- Thumerelle, Charles and Preste, Philippe G.le, « France : the straitjacket of New freedom », **Role Quests in the Post-Cold War Era :Foreign Policies in Transition** ,McGill :Queen's University Press,1997.
- Chappoz, Yves et Pupion, Pierre-Cherles,"Une nouvelle gouvernance et de nouvelles politiques publiques territoriales", **Gestion et management public**, Volume 2,n°02,4,2013.Mars 2010 .
B-Forum :
- Bouriche, Riadh ,Approches et conceptions des politiques publiques sécuritaires,(Forum internationalAlger et sécurité en Méditerranée: réalité et perspectives, Université Mentouri Constantine : faculté de droit et sciences politiques 29et30 avril 2008).
C-Reports:
- Rapport 2017, « les entreprises françaises et l'Afrique , l'industrialisation clé du décollage de l'Afrique », CIAN : conseil français des investisseurs en Afrique. dans : <https://2u.pw/aiH7W>.
- « -Les chiffres clés de la défense »,Edition2019 ,Ministère des armée, dans :<https://2u.pw/Lj7gV>.
- Agence française de développement(AFD), « Rapports financière 2016 »,dans : <http://www.afd.fr> .
- Campus France , « Chiffres clés », Rapport , février 2020, dans : <https://2u.pw/Drosr>
- « PANORAMA 2019 - RAPPORT ANNUEL DU GROUPE AFD », publié en juillet 2019, dans : <https://2u.pw/blySU>.
- Banque de France,Rapport annuel de la Zone franc2020, monographies des payes membres de l'UEMOA. Publié le 19/10/2021, dans : <https://www.banque-france.fr> .
- **D-E-SOURCES**
- Tableaux de économie française , « Tourisme », édition2018, INSEE, institut de la statistique et des études économiques, sur : <https://www.insee.fr>.
- AMMOUR LAURENCE AÏDA ,« La coopération de sécurité au Maghreb et au Sahel : l'Ambivalence de l'Algérie » , AFRICA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES,18/02/2013,dans : <https://africacenter.org/wp-c.pdf>,
- Loi no 2017-1510 du 30 octobre 2017, « renforçant la sécurité intérieure et la lutte contre le terrorisme », dans : <https://www.ambafrance.org> .
- " United States AfricaCommand,U.S.AFRICOM public affairs office", at :<http://www.africom.mil/about-the-command> .

- « Whatdoes the Niger coup mean for Europe'srelationshipwith the Sahel? »,dans :<https://2u.pw/tcFAhB8>.
- « 3ème point d'étape de l'initiative pour l'Europe » ,dans : <https://www.iris-france.org/115251-linitiative-europeenne-dintervention> .
- « Défense : les priorités stratégiques de la France », journal la Croix ,sur le site :<https://www.gouvernement.fr/conseil-des-ministres/2018-02-08/>
- « Guerre au Mali : comment l'Elysée a manœuvré »,dans : <https://www.mediapart.fr/>.
- « Le Conseil de sécurité soutient unanimement l'intervention française au Mali » , 15/01/2013, www.rfi.fr.
- « Malaise des écologistes sur l'opération française », Le Monde, 20-21/01/2013, dans :<https://www.lemonde.fr/>
- « Briefing on the Impact of the LibyaCrisis on the Sahel Region »,Security Council Report ,26/01/2013, dans: <https://2u.pw/I66Wd>
- « Démographie et population de Niger », dans : <https://www.lepoint.fr/economie/demographie-niger-maradi-cette-ville-cha>.
- « Démographie en Mauritanie Wikipédia »dans:.,https://fr.wikipedia.org/wiki/D%C3%A9mographie_en_Mauritanie.
- « En visite au Sénégal, le président turc confirme ses ambitions », le monde Afrique ,le 29/01/2020 , dans : www.lemonde.fr.
- « La coopération de sécurité et de défense », dans:<https://2u.pw/uyVdA>
- « la Politique de sécurité et de la défense commune (PSDC) » , sur le site :<https://www.diplomatie.gouv.fr>.
- « La RACC contribue au soutien de l'UE à la sécurité des frontières au Sahel », dans :<https://2u.pw/YUtXJ>.
- « La Revue stratégique a été remise officiellement au Président de la République le 13 octobre 2017 par Florence Parly, ministre des Armées », dans :<https://2u.pw/NdJ5u>
- « La Revue stratégique est destinée à fixer le cadre stratégique de l'élaboration de la prochaine Loi de programmation militaire 2019-2025, qui doit porter notre effort de défense à 2% du PIB à l'horizon 2025 », dans : <https://2u.pw/ONprk>
- « La stratégie internationale de la France pour le numérique », Ministère de l'Europe et des affaires étrangères », sur le site : <https://www.diplomatie.gouv.fr> .
- « les secteurs économiques ,de pointe :un atout pour la France », dans : <https://www.diplomatie.gouv.fr> .

- « Population et démographie », Office national des statistiques (Algérie) ,<http://www.ons.dz/-population-et-Démographie-.html>.
- « Présence militaire française en Afrique : comment la France compte réellement s'y prendre », Par Le Point Afrique ,<https://2u.pw/yq1jA> .
- « Recettes du tourisme international » dans : <https://www.unwto.org>.
- « Sahel : pour une approche du développement , action contre la faim », p5, dans :<https://2u.pw/sn5vP>.
- Agence française de développement , « Résultats 2021 : le groupe AFD au service des ODD », dans :<https://www.afd.fr/fr/actualites/resultats-2021>.
- André Bourgeois , « spécialiste de l'Afrique saharo-sahélienne, « pourquoi la France intervient au Mali » , dans : www.lemonde.fr, 15/01/2013.
- Andrew Gregor , « China's growing reach in Africa : are we seeing a fair trade ? », Theafricareport.19/09/2019 , dans : www.theafricareport.com
- Assemblée Nationale , « Les centres culturels français à l'étranger », Rapport d'information , N 2924, Présenté par M. Yves Dauge , p.9, le 07/02/2001, dans : <http://www.assemblee-nationale.fr/rap-info/i2924.asp>.
- Avec près de 10 000 forces de présence en Afrique subsaharienne, la France dispose de bases militaires à Djibouti, en Côte d'Ivoire, au Sénégal, au Gabon, au Tchad et au Niger , dans :<https://2u.pw/pJwTQ>.
- Bamba Gay, Serigne, "Connections between jihadist groups and smuggling and illegal trafficking rings in the Sahel ", Dakar: Centre of Competence Sub-Saharan Africa, 2018.
- Banque de France , la franc zone , note d'information N 127, Avril 2002.
- Boniface, pascal, « Le rayonnement de la culture française : un enjeu de pouvoir ! », Géopolitique, dans :<https://2u.pw/r7PKL>
- Cabriole, Michel, « Budget défense : ce que veut le général Pierre de Villiers », dans :<https://2u.pw/EGBL1>
- Campus France , « Chiffres clés », Rapport , février 2020, dans : <https://2u.pw/Drosr>
- Council of the European Union , « Council conclusions on the Sahel Regional Action Plan 2015-2020 » , dans : <https://2u.pw/nQ6ej>.
- De Plazaola, Jean Philippe et des autres , « Tableaux de l'économie française » , Rapport des statistiques public INSEE , Edition 2019 .
- Dictionnaire Toupie, « Définition de Doctrine », <http://www.toupie.org/Dictionnaire/Doctrine.htm>.
- Dumont, Gérard-François, " La Géopolitique Des Populations Du Sahel (Sahel : the populations geopolitics)", Cahier du CEREM (Centre d'études et de recherche de l'École militaire), 2009, dans : <https://2u.pw/lfkJO>

- Faye, Mamadou, « les pays qui accueillent encore des bases militaires françaises en Afrique et pourquoi »,BBC news Afrique,dans : <https://www.bbc.com/afrique/topics/cvqxn2k7kv7t>
- Fragile States Index2021- Annuel Report,05/05/2021 dans :<https://2u.pw/0mvqk>.
- Garcia, Ilan, « s'allier pour durer : nouvel axiome de la stratégie française au sahel », revue défense nationale, dans :<https://2u.pw/YNFkM>
- Géographie de la population en France , janvier 2020, dans : www.insee.fr.
- Groupe des Conseillers pour les relations étrangères, « La politique étrangère et de sécurité commune (PESC) », Guide de la Pesc, dans : <https://2u.pw/RPLek>
- Heinrigs, Philippe, " incidences sécuritaires du changement climatique au Sahel : perspective politiques ", CSAO ,2010,dans :<https://2u.pw/7fQ3f>
- Hevé, Philippe et autres, « la préférence européenne sur le marché de défense : un malentendu ? »,Rapport, Clubde réflexion du CHEAR Janvier2007, p15,dans :<https://2u.pw/UPIV6>
- <https://data.albankaldawali.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS>.
- <https://www.archives.defense.gouv.fr/dgris/politique-de-defense/revue-strategique-2017/revue-strategique.html>
- <https://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/recamp.pdf> ,
- International Crisis Group et « l'initiative américaine Pan-Sahel »", Alegria-Watch ,Informations sur la situation des droits humains en Algérie, dans :www.algeria-watch.org.
- Iratni, Belkacem,"Les Défis et enjeux Sécuritaire dans l'espace Sahélo-Saharien: La Perspective De L'Algérie», Dialogues sécuritaires ,mars2017,p8.dans : <https://2u.pw/xvRdq>.
- "ISLAMIC TERRORISM IN THE SAHEL: FACT OR FICTION? ", Africa Report, N°92, Bruxelles: international crisis group , 31 March 2005.
- Langwald, Katharina , « Multidisciplinary Approaches to Security: The Paris School and Ontological Security »,Revue E-International Relation ,dans <https://www.e-ir.info> .
- Ministère de l'Europe et des affaires étrangères , « Les activités internationales de la France pour lutter contre le terrorisme », sur le site :<https://www.diplomatie.gouv.fr> .
- Ministère de l'Europe et des Affaires étrangères , « L'Afrique et la francophonie », dans : www.diplomatie.gouv.fr.

- Ministère de l'Europe et des Affaires étrangère ,« L'Afrique, priorité de l'aide publique au développement française »,dans : www.diplomatie.gouv.fr.
- Ministère de l'Europe et des Affaires étrangère, Rapport d'activité 2011,dans :<https://2u.pw/OqYzv>
- Ministère de l'Europe et des Affaires étrangère, « Après le discours de Ouagadougou : la mise en œuvre des engagements »,dans : www.diplomatie.gouv.fr.
- Ministère de l'Europe et des Affaires étrangère, « La diffusion de la langue française est, une priorité de la diplomatie française », dans : www.diplomatie.gouv.fr .
- Ministère Des Armées, « Opération Barkhane Bande Sahélo-saharienne », dans :<https://2u.pw/9KNWF>
- Ministère des Armées,« Opération Barkhan », dans :<https://www.defense.gouv.fr/operations/barkhane>.
- Organization of économic coopération and développement(OECD), Development Assistance Commitee(DAC), « Whatis ODA ? » ,dans :<http://www.oecd.org/dac/development>.
- Organization of économic coopération and développement(OECD),France , Développement Assistance Commitee(DAC), DevelopmentCo-operation Profiles2020 ,dans : <http://www.oecd.org/dac/development/france>.
- Ramani, Samuel,Turky's Sahel Strategy,MEI, Middle East iinstitute ,dans :www.mei.edu.com.
- Samuel Ramani,"Turky's Sahel Strategy,MEI, Middle East iinstitute" ,dans :www.mei.edu.com
- Tableaux de économie française ,édition 2018, INSEE, institut de la statistique et des études économiques, dans : <https://www.insee.fr>.
- The UN Refugee Agency, UNHCR , Report 2021,dans : <https://2u.pw/xsVXY>.
- US.Department of state country reports on terrorism, chapter 5- country reports :Africa overview,28 April,2006, dans: <http://www.state.gov/s/ct/rls/crt/2005/64335.html>.
- VincainéJoly , « Forces françaises en Afrique : de quelles bases l'armée dispose-t-elle encore ? » revue la croix le 28/02/2023. Dans : <https://www.la-croix.fr> ,(septembre2023)
- « Démographie au Mali -WordPress.com »,dans : <https://2u.pw/dNFxK> .
- « POPULATION INSEED-TCHAD », Dans :<https://2u.pw/dB2Fx>.
- « Renforcement des capacité africaines de maintien de la Paix », dans :<https://2u.pw/WljW9>

- Entrepreneuriat et investissement en France, Ministère de l'Europe et des affaires étrangères, dans: <https://www.diplomatie.gouv.fr> .
- Hugon, Philipe, « La politique économique de la France en Afrique », Revu politique africaine, dans : <https://2u.pw/g1eie>
- L'armée défendra l'uranium d'Areva. La «Françafrique » au Niger sous protection des forces spéciales françaises », Le Soir, 25/01/2013. dans : <https://2u.pw/uIPrQ>.
- LE Recensement 2020 va commencer: on vous explique comment il va de Dérouler ,Rapport BFM TV ,dans : www.bfmtv.com .
- Ministère de l'Europe et des Affaires étrangère , « Coopération universitaire et scientifique » ,dans : <https://www.diplomatie.gouv.fr>
- Premier Ministre ,Plan d'action contre le terrorisme ,République Française, 13/07/2018,dans : www.gouvernement.fr
- Rapport 2019, « les entreprises françaises et l'Afrique ,l'industrialisation clé du décollage de l'Afrique », CIAN : conseil français des investisseurs en, Afrique. dans : <https://www.cian-afrique.org/publications/rapport-annuel-cian/>
- Renault Corine , « Pourquoi le Sahel est-il une impasse pour la France ? »,franceinfo,11/08/2020, dans : <https://2u.pw/wrA8x>
- République Française ,institution de la république ,03/10/1985, article n 03 , dans : www.conseil-constitutionnel.fr.
- Statistiques agricoles en France, dans : <https://2u.pw/5mUZ2>
- Statistiques et études « territoire et population », dans: www.insee.fr.
- SIPRI military expenditure database, **SIPRI**, accessed on 25/04/2024, at : <https://cutt.ly/1w6RNBL1>
- Tableaux de économie française , « Défense », édition 2018, INSEE, institut de la statistique et des études économiques, dans : <https://www.insee.fr>.
- Tableaux de économie française , « Investissement », édition 2018, INSEE, institut de la statistique et des études économiques, sur : <https://www.insee.fr>.
- Vincent Duchaussoy, « Zones monétaires et développement : la zone franc, de la décolonisation à l'internationalisation », CAIRN.INFO ,revue -Monde(s) 2018/1 (N° 13).

الفهرس

(فهرس الجداول)

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
رقم (01)	أقاليم ما وراء البحار التابعة لفرنسا	98
رقم (02)	التطور الديمغرافي في فرنسا الى غاية 2020	100
رقم (03)	مداخل القطاع السياحي للدول الرائدة في العالم	103
رقم (04)	حجم الاستثمار الفرنسي والأجنبي في فرنسا	104
رقم (05)	تقسيم القوات المسلحة الفرنسية حسب التخصص	107
رقم (06)	توزيع الطلاب الأجانب في فرنسا حسب المنطقة الأصلية	184
رقم (07)	المساعدات الفرنسية الإنمائية الثنائية ومتعددة الأطراف لسنة 2021	194
رقم (08)	تطور المساعدات الإنمائية الفرنسية لمنطقة الساحل الإفريقي	198
رقم (09)	عدد المساعدين الفنيين الفرنسيين العاملين في مختلف القوات الأفريقية	221
رقم (10)	أهم الدول المصدرة والمستوردة من النيجر	342
رقم (11)	أهم الدول المستوردة والمصدرة للتشاد في سنوات 2012-2016	344
رقم (12)	حجم الإنفاق العسكري للدول المغاربية	466
رقم (13)	حجم الإنفاق العسكري للجزائر بالمقارنة مع ما يمثلته من نسبة مع الناتج المحلي الخام	468

(فهرس الخرائط)

الصفحة	عنوان الخريطة	رقم الخريطة
98	فرنسا	رقم (01)
107	أماكن تواجد القوات الفرنسية في العالم	رقم (02)
146	دول منطقة الساحل	رقم (03)
166	أهم الجماعات الإرهابية ومناطق نشاطها في الساحل الإفريقي	رقم (04)
166	منطقة الخطر في منطقة الساحل الأفريقي بالنسبة للإدارة الفرنسية	رقم (05)
207	عدد القواعد العسكرية في القارة مع عدد القوات التي تحتويها	رقم (06)
244	أهم التنظيمات الإرهابية الناشطة في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل	رقم (07)
255	طرق الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة في منطقة الساحل	رقم (08)
268	عملية سيرفال في الساحل الأفريقي	رقم (09)
271	مجالات عمل بارخن في منطقة الساحل	رقم (10)
384	أهم المسارات الرئيسية للهجرة غير الشرعية في إفريقيا	رقم (11)
444	مسار أنبوب الغاز العابر للصحراء TSGP	رقم (12)

(فهرس الأشكال)

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
191	أهم القطاعات التي تلقت المساعدة من طرف الوكالة الفرنسية للتنمية	رقم (01)
218	الإمكانيات التي وضعت تحت تصرف مديريةية التعاون للأمن والدفاع الفرنسية	رقم (02)
323	حجم التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا	رقم (03)

الفهرس

الصفحة	الفهرس
أ	مقدمة
17	الفصل الأول: الأمن القومي وإشكالية بناء عقيدة أمنية جزائرية
17	المبحث الأول: مفهوم الأمن القومي
18	المطلب الأول: تعريف الأمن القومي ونشأته
28	المطلب الثاني: أبعاد الأمن القومي ومستوياته
35	المبحث الثاني: المقاربات النظرية لمفهوم الأمن
35	المطلب الأول: مفهوم الأمن ضمن التصور التقليدي
45	المطلب الثاني: المقاربات الحديثة للأمن
58	المبحث الثالث: عقيدة الأمن القومي الجزائري
59	المطلب الأول: مفهوم وعوامل بناء العقيدة الأمنية
63	المطلب الثاني: مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية
71	المطلب الثالث: تطور العقيدة الأمنية الجزائرية
78	الفصل الثاني: دور البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في توجيه السياسة الفرنسية
78	المبحث الأول: السياسة الأمنية الفرنسية
79	المطلب الأول: مفهوم السياسة الأمنية الفرنسية في إطار مدرسة باريس للأمن
96	المطلب الثاني: تطور الإستراتيجية الفرنسية للأمن والدفاع في ظل المتغيرات الدولية
144	المبحث الثاني: أبعاد اهتمام فرنسا بمنطقة الساحل الإفريقي
145	المطلب الأول: الخصائص الجغرافية لمنطقة الساحل الإفريقي
148	المطلب الثاني: الأهمية الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة الساحل الإفريقي
158	المطلب الثالث: أبعاد الاهتمام الفرنسي بمنطقة الساحل الإفريقي
172	المبحث الثالث: أدوات السياسة الأمنية الفرنسية في الساحل الإفريقي
172	المطلب الأول: الأدوات الثقافية
189	المطلب الثاني: الأدوات الاقتصادية للسياسة الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي
210	المطلب الثالث: الأدوات العسكرية والأمنية
226	الفصل الثالث: منطقة الساحل في ظل التدخل الفرنسي: تحليل للتحديات الأمنية، الديناميات الدولية، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

226	المبحث الأول: التهديدات الأمنية في الساحل وتوجهات السياسة الفرنسية: دراسة تحليلية
227	المطلب الأول: التهديدات التماثلية في منطقة الساحل الأفريقي: دراسة في التحديات الأمنية لفرنسا
243	المطلب الثاني: التهديدات اللاتماثلية (الهجينة) في منطقة الساحل الأفريقي: تحليل للأبعاد الأمنية الفرنسية
262	المبحث الثاني: المقاربة العسكرية الفرنسية في الساحل: قراءة في الأسباب والنتائج وتأثيرها على النفوذ
262	المطلب الأول: المقاربة الأمنية الفرنسية في الساحل الأفريقي الحرب على الإرهاب أم حماية للمصالح
280	المطلب الثاني: النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل تراجع أم إعادة تموقع استراتيجي
299	المبحث الثالث: التنافس الدولي على النفوذ في منطقة الساحل: الدور الفرنسي في مواجهة القوى الصاعدة
302	المطلب الأول: التنافس الفرنسي الأمريكي في الساحل الأفريقي: صراع النفوذ الاستراتيجي
322	المطلب الثاني: الإستراتيجية الصينية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على المصالح الفرنسية
344	المطلب الثالث: الإستراتيجية الأمنية التركية في الساحل الأفريقي: تحديات وفرص في ظل النفوذ الفرنسي
357	الفصل الرابع: تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي
357	المبحث الأول: تداعيات التدخل الفرنسي في الساحل على الأمن القومي الجزائري
358	المطلب الأول: تحليل جيوسياسي واستراتيجي لتداعيات الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل على الأمن القومي الجزائري
363	المطلب الثاني: بين التدخل الفرنسي في مالي والأمن القومي الجزائري: تحليل لتأثير تصاعد التهديد الطارقي والإرهاب والجريمة المنظمة على الاستقرار الإقليمي للجزائر
405	المطلب الثالث: تحديات ضبط الحدود في الساحل الأفريقي: الأثر على الأمن القومي الجزائري

الفهرس

405	المبحث الثاني: مرتكزات وأبعاد المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي
406	المطلب الأول: مبادئ ومحددات السياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي
415	المطلب الثاني السياسة الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي: الأبعاد الأمنية والإستراتيجية بعد التدخل الفرنسي
453	المبحث الثالث: مستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل استمرار التدخل الأجنبي في منطقة الساحل الإفريقي
453	المطلب الأول: تداخل التنافس الجزائري المغربي والأزمة الأمنية في الساحل الإفريقي: دراسة في تصاعد الأعباء العسكرية الجزائرية
470	المطلب الثاني: إعادة بناء العقيدة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل: تقييم نقدي في ظل التحولات الإقليمية والتنافس مع المغرب (دراسة في ضوء التحولات الدستورية وتنامي التدخلات الأجنبية)
497	خاتمة
506	قائمة المراجع
538	الفهرس

ملخص

تُعالج هذه الأطروحة إشكالية "تأثير السياسة الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الأفريقي على الأمن القومي الجزائري"، في سياق الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة والتنافس الدولي. تستعرض الدراسة مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية، المتمثلة في السيادة وعدم التدخل والتعاون الإقليمي، وتقرنها بالتدخل العسكري الفرنسي الذي تعتبره الجزائر تحدياً لمبادئها وتقويضاً للحلول الأفريقية للأزمات الإقليمية. تُحلل الأطروحة أهداف وأسس السياسة الأمنية الفرنسية في الساحل ومحدودية فعاليتها العسكرية في تحقيق الاستقرار الشامل، فضلاً عن تأثيرها على ديناميكيات التنافس الدولي والإقليمي وانعكاساته الإستراتيجية على الأمن الجزائري. وتؤكد الدراسة على ضرورة تكييف العقيدة الأمنية الجزائرية لمواجهة التحديات الأمنية المتصاعدة في المنطقة، من خلال تبني مقاربة إقليمية متكاملة وتعزيز التعاون المشترك وتحديث الأدوات الأمنية والسياسية بما يضمن صيانة المصالح الوطنية وتعزيز الاستقرار الإقليمي المستدام.

الكلمات المفتاحية: السياسة الأمنية الفرنسية، منطقة الساحل الإفريقي، الجزائر، الأمن القومي، الأمن القومي الجزائري.

Abstract

This thesis addresses the problematic of “**the impact of French security policy in the African Sahel region on Algerian national security**”, within the context of the region's geostrategic importance and international competition. The study examines the tenets of Algerian security doctrine, represented by sovereignty, non-interference, and regional cooperation, and compares them to the French military intervention, which Algeria considers a challenge to its principles and an undermining of African solutions to regional crises.

The thesis analyzes the objectives and foundations of French security policy in the Sahel and the limited effectiveness of its military approach in achieving comprehensive stability, as well as its influence on the dynamics of international and regional competition and its strategic repercussions on Algerian security. The study emphasizes the necessity of adapting Algerian security doctrine to confront the escalating security challenges in the region, through the adoption of an integrated regional approach, the strengthening of joint cooperation, and the modernization of security and political instruments to ensure the preservation of national interests and the promotion of sustainable regional stability.

Keywords: French security policy; Sahel region; Algeria; national security; Algerian national security